المتقدم العربي للتخطيط بالحويت

الحلقة النقاشية السابعة

حول إقليمي أردني مباشر للوطن العربي

الواقع والمحكم

الجزء الثاني

مكتبية وزارة التعليم

رقم المسجل: 411

الناصر: 51-43-0960

رقم التصنيف: 43-08-30

1984

1984
المحتويات

1 - تقديم

13 - تقييم خطط التنمية العربية
- الوضع الاستراتيجي والبناء الفني
- عمرو محي الدين

41 - المناقشات

2 - إعتراف الدولة الخارجية وتأثيرها على الخطط الأمازيغية بالبلد لعرب
- د. رمزي زكي
105 - المناقشات

3 - طبيعة التخطيط الاقتصادي الاجتماعي
- ومنهجيته وتقسيم أدائه في الأردن
- مهندس سامي السور
228 - المناقشات

4 - طريقة اعداد المخططات للتنمية بالغرب
- تجربة المخطط الخماسي 1981-1985
- محمد العريقي الحيالي
254 - المناقشات

5 - الجوانب الفنية لإعداد الخطط الأمازيغية
- في الجمهورية العربية السورية
- عبد الحميد الخطيب
271 - المناقشات
<table>
<thead>
<tr>
<th>صفحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المحتويات</td>
</tr>
<tr>
<td>6 - التنمية الزراعية وديناميكية السكان في مصر التخطيط والأنماط في التسعينات - د/ إسماعيل سراج الدين</td>
</tr>
<tr>
<td>329</td>
</tr>
<tr>
<td>المناقشات</td>
</tr>
<tr>
<td>7 - التجربة التخطيطية في المملكة العربية السعودية - أسلوب ومنهجية التخطيط - عبد الرزاق عبد الله القنع</td>
</tr>
<tr>
<td>333</td>
</tr>
<tr>
<td>المناقشات</td>
</tr>
<tr>
<td>8 - تجربة التخطيط في الكويت - البحث عن الصيغة المناسبة - علي موسى محمد الموسي</td>
</tr>
<tr>
<td>343</td>
</tr>
<tr>
<td>المناقشات</td>
</tr>
<tr>
<td>381</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الحفلات الثقافية التي تعقد ضمن الأنشطة السنوية للمعهد العربي للتخطيط، هي نشاط علمي-ثقافي مستمر لبحث القضايا العربية المعاصرة، وذلك تمشياً مع اهدافه في تمييز الحوار العلمي وتعزيز الوعي التنموي وتجسيد التصور الاستراتيجي لصالح تسريع تنمية وتكامل الوطن العربي.


كما عُرفت هذه الموضوعات في (55) ورقة بحثية ساهم في إعدادها ومناقشةها مجموعة طيبة من الخبراء والمختصين العاملين في مختلف مجالات التنمية والتخطيط في الاقطار العربية.


وقد تولى الدكتور مساعد الأعداد والتنسيق لهذه الحفلة، كما قام الدكتور عبيد الوهاب حديد بتحرير عناية هذا الكتاب.

مدير عام
المعهد العربي للتخطيط
عبدالله محمد علي
تقرير:


1984/12/3/15، اتفقنا على إنشاء لجنة تقصى فيها ملاحظات الأوراق بخصوص موضوعاتها.

تكميلة للتجارب التخطيطية في الإطار العربي الذي بدأ في العام الدراسي الماضي (21/4/1983)، حيث اهتمام الوصلي في بعض الموضوعات بشكل يمني على المستوى العربي، بينما اهتم بقية الأوراق.

النطلة التخطيطية القطرية.

في محاولة من الورقة الأولى تقوم خطط التنمية العربية بالاستراتيجية والإستراتيجية.

عمرو عي في الدين، مسح وثائق تخطيط العربية لعقد سنين وميضين، وفقًا للشركات، فقد لاحظت خصائص مشتركة في إطارها، وهي: لا تكن جزءًا من تصور استراتيجي عام أو حاسة طويلة الأمد وبالتالي انتشرت في الغالب إلى مدول تنموي خاصًا ما يتعلق بإمكانيات الأوراق والأمن الغذائي، وحجة الهدف المشترك وتعديد الاختلافات رغم اختلاف الظروف في كل شيء، بينما جمعًا خطط استمرار مؤرها الأساسي حجم الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات المختلفة، إضافةً للقطاع الزراعي وش ∀كها، بما فيهم الخلاص، لينظم التنمية الذي ساعد في الدول المقدمة، تبيناً، لنظام تصنيع تهريب قوى الطلب وثقل في الصناعات الاستهلاكية المكانتة الأولى، اتفاقها في إنتاج التحليل باستخدام المخططات في اختيار استراتيجيات البنية، بالإضافة إلى اتفاقها لبيان ادوات تنشيطها. من هنا استنتج أن معدلات النمو المرتفعة في الإطار العربي التي شهدتها تتمتع بالسيمات، لا ترفع إلى جهد تخطيطي يشترط مهندسًا للقطاعات لاستدراك للمخطط على اتباعه ودحيله واسعًا، أي ما تربطه بعضًا خارجية.

نظرة أضيق قاعدة البيانات أو وفقًا أو عدم كفايتها والذي يعتبر سمة مشتركة للبناء التخطيطي في الإطار العربي، رغم أنهما تشكلاً احديًا للمؤسسات لها مجالًا للتخطيط، فقد انتهت الورقة إلى طرح موجز جديد لقاعدة البيانات في الإطار العربي من خلال تصنيف الحسابات الاجتماعية، على أساس أنها توفر مهماً جدًا يؤدي إلى أن يكون النموذج المستخدم عملاً لطبيعة الهيكل والعلاقات السائدة.
 تعرضت الورقة الشموليawe الثانية للديون الخرجية وآثارها على الحفظ الأنوثائي للبلاد العربية. رمز زكي، التي بنت ارتفاع الحجم الإجمالي للديون الخرجية المستحقة على الاقتطاع العربي من (91) مليارات دولار عام 1970 إلى (63) مليارات دولار عام 1981، جاءت رصاصة خمسة الاقتطاع (الجزائر، المغرب، المغرب، تونس، السودان) بين (68% - 82%)، وما ربط بها من تفاوت شروطها من حيث تعقدها وإزدياد تكلفتها التي انعكس في ارتفاع عبء خدماتها من (917) مليون دولار عام 1972 إلى (871) 8713 مليون دولار عام 1981، وأمثلت خروج الورقة مجموع مؤشرات في هذا السياق تتخلص في:

- ارتفاع معدل خدمة الديون في العديد من الاقتطاع العربي ليصل في بعضها إلى (30% - 32%) عام 1981 مقابل (29% - 27%) عام 1972 (المغرب) بسب حصول تلك الديون على حصول ضغط شديد على حصول النقد الإجنبي فيها، مما دفع بعضها إلى طلب اعادة جدولة ديونها، وما يعنى هذا الأجزاء من الخضوع وتعريض سياساتها الاقتصادية للمخاطر الإجنبي.

- تضاعف نسبة الدبيون إلى الناتج المحلي الإجمالي، لتتصل من (24%) عام 1972 إلى (10% - 11%) عام 1980 في اليمن الجنوبي و(11% - 12%) في خسن و(10% - 10%) في الصومال، مشروطة بذلك تفاقم الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل الإستثمار والاحتياج والاتصال.

- تعظيم نسبة مدفوعات خدمة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، لتصل بين عامي 1972 و1980 على هذا النحو: السودان (10% - 12% - 14%), الجزائر (17% - 18% - 19%), المغرب (15% - 16% - 17%), كما يعني زيادة حصة الدائناري الإجنبي من الناتج المحلي الإجمالي واحتمالات تحول (12% - 13% - 14%)، مما يعني زيادة نسب القروض الإجنبي وإرساء دورها في الاقتصادية في ارتفاعات الاقتصاد الإقتصاد الإنجليزي رأس المال الإجنبي.

- تهور نسبة الاحتياطات النقدية الدولية في مجمل هذه الاقتطاع لتتفوق من (17% - 18%) عام 1972 إلى (13% - 14%) عام 1980 في الاتحاد القبلي (8% - 8% - 8%) في الصومال.

وقد انعكس نور عبء الديون في تدهور القدرة الذاتية على الاسترداد المؤدية إلى آثار سلبية على خططها الاقتصادية في مجالات تخطيط الإنتاج وتحيط الاستهلاك ومستوى المعيشة، بالإضافة إلى زيادة درجة اندماج هذه الاقتصاديات في السياق الرأسمالي العالمي وارتفاع دمج العائدين في عمليات التخطيط.
وفقدان حرية القرار الاقتصادي الوطني والذي برز في تخفيف قيمة العملة لبعض الاقطار العربية في ظروف غياب شروط نجاحه بما خلقه من إعباء تضخيمية في الداخل انعكست على أصحاب الدخل الثابتة، واما ادائها من معرفات جيدة أمام خططها الاقتصادية.

وقد انتهت الورقة إلى اقتراح انشاء صندوق عربي لمواجهة طوارئ الدين الخارجى على الاقطار العربية، بما يوفره من تلاحص بين اقطار الفانيس المالي وبين اقطار المعجز على المستوى العربي.


وأما بقية الورقات في المغرب تحت وقته "محمد العربي الحياني" التي عرضت الجهات الإدارية والتنظيمية لكي تصبح اعداد الخطط المتوسطية على المستوى الجهوي الوطني، وذلك في ثلاث خطوات رئيسيتين متمثلتين في: اعداد الخطط على المستوى الجهوي، اعداد الخطط على المستوى الجهوي، والتنسيق بين المستويين تقنياً وسياسيًا والاصطدام على الخطط. وقد استمرت الورقة حتى انتهت المرة بتخطيط التنمية بدءاً من حصوله على الاستقلال، واستمرت لكتابة الخطة الخمسية 1981-1986، وتعتبر الخطوة الأولى لجهة التجهيزات العامة للتنمية ورسم اهدافها والتدبير اللازمة ل🧩ها، وهكذا تكون للبرامج الاستراتيجية للقطاع العام صفة الاستقرار بينها تبقى الخطوة الرئيسية بالنسبة للقطاع الحاضر.

لاستغلب وطرق اعداد هذه الخرائط والادوات والوسائل التي استخدمت فيها ومدى التطور في مضمونها وواجهتها، تصل في النهاية إلى القول بأن كلاً من الخرائط المقدمة أو الجاري تتفقرا بشكل خطير متقنة على سابقتها.

وفي بحث الترقية الزراعية وديناميكية السكان في مصر/ر. اعمال صرخة الدين، فقد اشارت الورقة التي ان القطاع الزراعي المصري وبرحلة عديدة طويلة مليئة بمشكلات مقدمة بالطبع للخليطية قد تكون ذات تأثير مستقبلي، ودائم على مكانامات تحقق اهداف تنمية المجتمع، في وقت لا زال هذا القطاع يلعب دورا أساسيا كمصدر هام لثروة وحجوم كل من العرض والطلب على العمالة الكلية في مصر، بالإضافة إلى ارتباطه بعلاقات ثابطة قوية بالقطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية. اما ابعاد المشكلة الزراعية المصرية فقد لاحظت لها تنغب على مشكلة نفوذ غذائي تزداد عمقا مع الأيام مما سيبس استعمال الحدم الزراعي لشب اعداد على الاكتئاب الذي في الغالب متطلبات الغذائي حتى الماضي القريب، ذلك أن الفجوة الغذائية قد اتضاعت بين عامي 1980 و1990 على هذا النحو (بالإنسان: البالغ (93-1307), مجمل الحبوب (420-1307), البستولات (420-1307), الزيوت (371-1307)), بالإضافة إلى ان الزيادة الضائعة التي تحققت في المساحة الارضية والتي لم تتجاوز (401) الف فدان خلال العامين عاما الماضي (بالتالي 160% سنويا منذ عام 1990) ضد جهته زيادة مكانيحية بما يقرب من 100 مليون نسمة أو حوالي (420% لذات الفترة، وتنتهي الورقة إلى محاورة الخطة الحصرية للفترة الزراعية (1987-1982/1987) والهدف إلى زيادة تنمية الانتاج الزراعي وقبول الاعتماد على استيراد المنتجات الاستراتيجية بصيغة خاصة وتوسع في مساحات الحبوب الزرانية والخضروات والسكر والاكلع الصيفية، مقابلا تخفيض مساحة القطن تقريبا، وذلك من خلال احداث تغييرات هيكليه في التركيب المكصول ع طريق التوسع الرأسى والأساسي.

المدرية، ضعف القطاع الخاص. بناءً على وصف الهدف الاستراتيجي للتنمية طويلة الأمد في:

الحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية، تعزيز الدفاع عن الدين الإسلامي وعن الملكة وترسيخ الأمن الداخلي والاستقرار الاجتماعي، وواصلة نسبة التنمية المتوازنة، خفض الفجوة عن نتائج القطاع الحاسم، نتيجة القراءة العاملة البشرية، استكمال البنية الأساسية. وقد لاحظت الورقة تركز الخبراء الأول والثاني في السبعينيات على بناء الهياكل الأساسية وتحسين الخدمات الحكومية والющего بمثوى أدارة الاقتصاد الوطني وخدمة الموارد البشرية، بينما اختلفت الخطة الثالثة عنها في التأكد على: تطهير مستويات أنتاج النفط والغاز لضمان بقاء هذه الثورة طوال مدى مكانتها، إعطاء الأولوية لقطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتعليم، وضع سياسات تطوعية ومالية لتحقيق هدف التنمية وحمايش العوامل الضخمة، تقبل الاستثمارات في مجال الهياكل الأساسية.

ولأخيرًا عالجت الورقة النقطة السادسة التجربة التخطيطية في الكويت من منظور البحث عن

الصيغة الناشئة «على موسي»، حيث بدأت بعض التطورات المؤسسية في الأجهزة التخطيطية منذ

ظهور موجة البناء (1952-1962) أرباطاً بتصاعد العوائد النفطية ومحاولة توفير الموارد العامة

لموجة المعجزة في الخدمات، بالإضافة إلى اهتماماً بتخطيط الدين وذلك في إطار تحقيق هدف الرفاه

بмирية الامراض الثلاثة: الجهيل من خلال بناء المدارس الحكومية، والمزيد بالتوسع في المؤسسات

العلاجية الحكومية، والفقر بتوبيب الدخل العام من خلال التنمية، أي شراء المقاطرات من المواطنين

بأثمان سخية أو ضمان مصدر دخل لهم من خلال الورشة العامة بالإضافة إلى المساكات المباشرة.

بينما شهدت الفترة 4/1966-7/1972 إنشاء مجلس التخطيط الذي قام بإعداد خرائط التخطيط، أولاً،

للمرة 27/1967-71/1972 التي أقرها مجلس الوزراء في نفس السنة، واحتفاظاً بعلاقة الدائرة العام

حسب اتخاذ الدستور لتمييز في جدول أعمال لعنة عام 1972 عندما قررت الحكومة سجنها،

وثانيها للمرة 25/1967-8/1981 التي لم تستكمل مراحل إقرارها دون أن تتم أحداً في مجلس

الوزراء. أما الفترة 4/1972 التي شهدت ميلاد وزارة التخطيط فقد صبحت فيها ووضع مجلس التخطيط تميزاً بعدم الوضع، حيث لم يتعين منذ ذلك التاريخ كما لم يتم التغطية بصورة صريحة. وقد

انتهى الورقة إلى أن بالرغم من عدم استمرارية التجارب السابقة إلا أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية فرضت وجود نوع من التخطيط في بعض القطاعات كما في الكهرباء والماء، الدراسات الصحية، قطاع النفط، قطاع الخدمات الصحية.
تقييم خطط التنمية العربية
- البعد الاستراتيجي والبناء الفني -

د / عمرو محي الدين (2)

المؤلف في سطور:
- استاذ الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة والأساتذة مسمى الاقتصاد في جامعة الكويت حاليا.
- الباحث الأول والمرشح على البحث المشتركة بين جامعة القاهرة والبنك الدولي للاشتاء والتمبير حول تحديث مصطلحات الحسابات الاجتماعية وبناء النماذج التخطيطية.
- له عدة مؤلفات ودراسات منها كتابه عن التخصص والتنمية وكتابه عن "التخطيط الاقتصادي". 
ولعل السؤال الذي شغله كثراً وأنا اطلع على هذه الوثائق القطرية هو البحث عن الدوافع إلى الاحذ:
بأسلوب التخطيط واعداد الخطة القطرية بالرغم من شروط الميابل الاقتصادية والاجتماعية للبلد العربية، هل كان إعداد الخطة في مصر استجابة لحاجة ملحة كا هو الحال في لبنان، هل كانت حدة الاحذ لبناء خطة قطرية بنفس الدرجة في الكويت والمغرب وسوريا؟ ماذا كانهدف من تشكيل الاجهزة التخطيطية والاعلان عن تبني اسلوب التخطيط للتنمية والقيام بصياغة واقع خطة قطرية؟ ذلك أن عدداً كبيراً من هذه الدول لم يكن قد توارث لم يعد بعضهنا ووضع خطة قومية ومع ذلك أعلن عن إعدادها حتى ولو لم يتراوح الرؤية وفقاً صغيراً من الصفحات؟ هل توجد هذه الظروف يعني أن المظلة العربية للتنمية أنه تنفيذ أو مجموعة تقنيات يمكن أن تتلازم مع أي نسج اجتماعي واقتصادي، أم كان الإعلان عن إعداد الخطة القطرية مطلب سياسي هام حتى ولو لم تتفق في أرض الواقع؟
ولن نحاول أن نقوم بعملية المقارنة الكمية بين أنجازات هذه الخطة القطرية المختلفة، ذلك أن هذه الانتصارات واضحة لديكم في المجال القطرية الذي نعيش فيه وما وصل به الحال الآن. أما ما يهدف إليه هنا هو التركيز على النسمات والخصائص المشتركة بين هذه الخطة القطرية. إذ بالرغم من اختلاف النماذج والخصائص والطريقة الإنتاجية والاجتماعية للبلد العربية تلاحظ تشابهاً بين الخطة القطرية من حيث أهدافها ووسائلها ونظامها.
والخطة القطرية لم تتوافر في فراغ ولا يمكن أن تتفصل عن الدوافع الذي صيغته في إطارها. فخطة القطرية هي في النهاية خطة لتحسين وتحديد سياسات لتحقيقها وتوفير مثلي المبدأ المهمة صياغتهم و защитتهم، كما أن الخطة تتأثر بالنظام العام لصياغة القرار السياسي. ومن هنا فان الصدأ عن طبيعة الفكر التنموي الذي حكم الخطة القطرية الفكرواضعي الخطة القطرية، الا وهو فكر المدرسية التقليدية الحديثة ببعض الواسع، وهو ذلك الفكرين الذي نشأناه جمعاً وتعرضاً في حوارنا، ويستدعيه السعي، يعتبر قضية حيوية هامة. ولن أخرح طبلنا في هذا الجانب من الموضوع، ذلك أن المتتبع لدلايل المعهد العربي للتنطيط وخاصة ما دار في هذه الخطة القطرية، في السنوات السابقة يلاحظ أنها زخرت بالكتابات والدراسات على الفكر التنموي التقليدي والوضعي المفاهم البلدي خاصة مفهوم ونفي النزيع، واتخذي في هذا الصدد أن أشير إلى بعض النقاط الهامة:
- ان الفكر التنموي السائد الذي حكم صياغة هذه الخطة القطرية فكر ينظر إلى التخفف باعتباره الانخفاض النسيبي في مستوى المعيشة متبتلاً في المستوى الحقيقي لدخل الفرد، ومن هنا كانت الظاهرة إلى التنمية باعتبارها عملية الإنتاج في مستوى المعيشة متبتلاً في مستوى دخل الفرد. لم تؤثر هذه النظرة فقط في اهتمام عملية التنمية وفق أولوياتها ولكنها أثرت في أساليب إعدادها الفني. وهكذا
أوفرت قضية التخلف من مضمونها باعتبارها ظاهرة تاريخية لنشأة تكوين اجتماعي معين. فذا نظرنا إلى أهداف عملية التنمية وأولوياتها فإن مفهوم متوسط دخل الفرد ليس فقط مفهوما مستمد ومشتق من حضارة أخرى هي حضارة الغرب الصناعي - حيث نقص الراضية بكيفية السلع المادية والخدمات التي يحصل عليها الفرد ولكن الأمر أبعد من ذلك. إذ أن متوسط دخل الفرد ليس معلناً من المال يقوم بعده من الدولارات أو الدينارات ولكن مفهومه ينتطوي على تركيبة سلسلة وخدمة مبتعة تعكس نمط التفضيل والاختيار الاجتماعي لجميع من أفراد المجتمعزين أو للتفاعلات الاجتماعية السائدة في، يعنى آخر يمكن في طبته فور أن ندرك نظرية أولويات مجتمع معين وأسباب حياته. هذا من ناحية أخرى، فان أعداد الحصة بدأ بتحديد متوسط الدخل الفردي المستهدف الذي يقسم إلى حجم السكان المستهدف وحجم الناتج أو الدخل القومي المستهدف. يتم بعد ذلك تبعاً تعدد المكونات القطاعية لهذا الدخل المستهدف وبالتالي تحديد حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيقها. وتحديد هذا الدخل (الدخل الفردي ثم الدخل القومي) تحدد المغزيات الأخرى كالواردات والعملة القطاعية من خلال استخدام معاملات معينة وسوف نشير إليها ذلك فيما بعد.

ب - حيث أن الكم المستهدف الأساسي في هذه الخطوة الأخلاقية الفطرية هو الناتج القومي، حيث أن الفكر السائد يركز ربطاً ميكانيكاً بين الدخل (الناتج) والاقتصاد (من خلال الفكر الكبير) وامتداده خصياً مفهوم معامل رأس المال / الناتج. فان هذه الخطوة تسمى جمعاً وذلاً استثماراً بها خطط استثمار، بما أن الفرصة الرئيسي فيها كان هو برنامج الاستثمار وأصبحت كافة التغييرات الأخرى من خلال استخدام معاملات معينة تابعة للاستثمار.

ج - ان الفكر التنموي الذي حكم صياغة هذه الخطوط فكر يفصل فعلاً تصفيف بين قضية الكفاية وقضية التنوير بالرغم من أن مفهوم الكفاية حتى في مضمون النظرية الكلاسية المدينة لا يمكن أن يحدث أي معيين أو ممثل إقتصادي دون أن يرتبط بنطاق معين للتوزيع متحرك المجتمع. ولعل ذلك واضحنا من أن الوضع الراقي يتخلد حينها يمتلكك منحى مكانته الاقتصادية (الكفاية) مع دالة الراقي الاجتماعي أو منحى الوجه الاجتماعي.

د - الفكر التنموي السائد ينظر في عملية التنمية بوضعها عملية تدريجية متصلة، مثل عملية التحرك على منحى أملس مستمر وهي نظرة استمرارها النظرية الاقتصادية من فكر كل من داروين وسينغر وسميثما مارشال في كتابيهما في قولة الشهيرة وان النضج لا تعرف ولا تقوم من نفثها ذاتها باللغز، وهذا يعني أن التغيير والتطور ليس شأنه الاختلاف أو الانهيار من النوازغ القائم. وبالتالي فإن التغيرات المقبولة والمترفة بها هي التغيرات الحديثة التي يتم بمروره ويفعل حركة جهاز الأسعار كي يغوي ذلك أن أدوات
التحليل الجزئي كافياً بذاته لتحليل التنمية الاقتصادية.

هـ: الفكر النمو السائد فكر يمّول في طياته ضمنياً نظرة تنازلية نحو المستقبل و نحو إمكانية النمو والعادنة هذا النمو سواء كانت النظرات إلى عائد النمو داخل الدولة أو كانت إلى عائد النمو الخارجي.

فالتبادل قادر دائماً على الوصول بنا إلى الوضع الأمثل لبرتوتو وهو ما يستفيد الجميع على الأقل في ظل مفهوم نظرية الربحية (التعويض) أن الكاسين قادرين على تعويض الخسائر.

وـ: أن هذا الفكر حينما تطور وتواصل بالتغييرات الهيكليّة قاصر مفهوم الهيكليّ على التوزيع النسي للناتج أو العمالة على القطاعات المولدة للدخل أو المستوعبة للعمالة. وهكذا أصبح مفهوم التغيير الهيكلي هو تغيّر الابتكار النسي للمقاطعات الإنتاجية. كيف يمكن ذلك وما هي الابتكارات الأخرى التي يجب أن تتجاوز أو يضيف تغير هذا الترتيب السليم للناتج القومي أمّا لم يحظ بالاهتمام اللازم.

هذا عن النسمات العامة للفكر النمو السائد والذي حكم عقلنا و تفكيرنا وأهدافنا و أسلوبنا واضح الخط في اقتصادنا العربي. أما الآن فاننا نحاول أن نستثمر نظرة على النسمات العامة والخصائص المشتركة للمخطط الاقتصادي العربي.

الخصائص المشتركة للمخطط القطري خلال السنين والسيمات:

لقد سبق الإشارة إلى أنه بالرغم من الاختلاف الجوهري والواضح بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للإقليم العربي، فإن الخطوط القطرية قد أنشأت بسمات معينة مشتركة يمكن إجَّالها فيما يلي:

أولاً - تشارك الخطوط القطرية جميعاً و بلاء استثنائياً في أنها لم تكن جزءاً من تصور استراتيجي عام أو خطة طويلة الأمد. ومن هنا فإن غلبة هذه الخطوط أن لم تكن جزءاً، كما تفترض إلى مدلول النمو. فالخطات الثلاثية أو الخمسية أو السبعية تمثل مدلولاً فقط إذا كانت جزءاً من تصور بعيد الأمد حيث تصبح هذه الخطة متوازنة الأمد و بسيلة للوصول و حلقة في طريق تحقيق هذا التصور البعيد. فارتفاع معدلات نمو الدخل القومي ومعدلات الاستثمار والحدود للاستثمارات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، كلها مؤشرات لا تجلب مدلولاً معيناً إلا إذا كانت كلاً وسيلة للوصول إلى تصور معين أو إداة لانضاج مفهوم معين.
التصور الاستراتيجي أو الخطة طويلة الأمد يوصفها ادائها التنفيذية هي تصور المجتمع عن نفسه في فترة زمنية مستقبلية في ضوء المعطيات الحاضرة والأعمال المتاحة والمتوقعة. هذا التصور الاستراتيجي يصعب في خطة طويلة الأمد يشترك في إعدادها ومناقشتها كافة المؤسسات السياسية والاجتماعية ودور البحث العلمي...

ومع ذلك، والمعارضة العلم العربي ككل وأقاطره متفرقة خلال السنين والسينوات لظروف كانت تعم على صياغة تصور استراتيجي يكون حاديا لرأسمالي السياسات عند صياغة الخطوط الوطنية (القصيرة والمتوسطة) إلا ان ذلك لم يحدث.

هذا يدعي في هذا المجال اهتمام على سبيل المثال لا الحصر، إلا عدد من القضايا المحورية التي كان يجب أن تكون جزءاً من التصور الاستراتيجي العربي سواء على المستوى الفردي أو القومي.

1 - قضية الأمن القومي: ومكوناتها ومصادرها. إذ لا يمكن تحديد نتائج وعلى كون قضية الأمن القومي العربي قضية مصيرية. ولن نحاول تناول هذه المشكلة بكل مكوناتها وفرضتها التصور الاستراتيجي بشراها ولكن نكتفي بالإشارة هنا إلى قضيتين على جانب كبير من الأمور:

- قضية الأمن الغذائي: ولا شك أن جزءاً لا يتجزأ من أي تصور استراتيجي هو تحديد هدف توسط غداء الفرد ومكوناته ومصادره. وقد كان يمكن أن تكون قضية الغذاء ومن ثم التنمية الزراعية قضية محورية سواء على المستوى الفردي (الخطط القطرية) أو عملاً للتضمن بين الخطط القطرية. إلا أنها غابت تماما.

ومع ذلك، والمعارضة العلم العربي ككل وأقاطره متفرقة خلال السنين والسينوات لظروف كانت تعم على صياغة تصور استراتيجي يكون حاديا لرأسمالي السياسات عند صياغة الخطوط الوطنية (القصيرة والمتوسطة) إلا ان ذلك لم يحدث.

وأيضاً من أن جيسي الاستثمارات التي وجهت إلى الزراعة العربية في الخطط القطرية حوالي 33 مليار دولار خلال السينوات، فإن معدل النمو في الإنتاج الزراعي في أغلب البلدان العربية كان ضعيفاً ولم يضمن في القضايا نحو 2.5% إلى 7% سنوياً. وفي كافة المحاصيل الحالية باستثناء البطاطس والشوفان، لم يضمن النمو السنوي للإنتاج في إياها ضمن 3% سنوياً، بل كان معدل الزيادة في أغذية تراجعت بين 15% إلى 2% سنوياً. وبالتالي للمجموعات السكانية الرئيسية فقد تباطأ الإنتاج خلف الطبائل المحلي خلال السينوات بالسياق الحضوري، فقد كان معدل النمو السنوي للإنتاج في إياها 7% سنوياً في حين كان معدل الزيادة في الطبائل خلال نفس الفترة 2% سنوياً، وبالتالي للمحاصل الزراعية ففي حين كان معدل النمو السنوي للإنتاج 15% سنوياً.

(1) هذه البيانات مأخوذة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 1982، جدول 3/1 ص 153.

لا تكفي هذه الحقائق جدًا للحكم على أولويات خططنا العربية. إلا يعني ذلك أنها زادت من خاطر الوضع الأمني العربي. إذ أدت في النهاية الى زيادة النزاعات الغذائية لدول المركز.

بالنسبة لبعض الاقطار العربية الصغيرة إلا أنه قضية هامة وأساسية بالنسبة للمستقبل.
فالقرار المتعلق بإنتاج المعدات الثقيلة يحتاج إلى طرح للتصنيع وحجم لأسر المال المختلفة عما إذا كانت استراتيجيتاً تبني على إنتاج المعدات الثقيلة واستيراد المعدات الثقيلة.

ب) القوى البشرية: القضية المحورية الثانية التي كان ولا بد أن تكون جزء من التصور الاستراتيجي أو الخطة طويلة الأمد والتي جاءت الخطط جميعاً منها هي قضية القوى البشرية وتزويتها. ولعل إحدى السمات المشتركة التي تسينرها فيها بعد أن الحكم الدقيق، بلا استثناء جاءت خواصاً من أي خطة متعلقة بتنمية القوى البشرية كجزء لا يتجزأ من الخطط القطرية.

ويستوى في غياب التصور الاستراتيجي في موضوع تنمية القوى البشرية دور الفائض أو دور العجز، ومن هنا عجزت خطط المجموعتين من الدول عن التزويج بين خطط التنمية وخطا القوى البشرية وخطط التعليم والتثقيب.

دعا لنا تناول دور الفائض (فائض القوى العاملة) فيمكن أن يكون التصور الاستراتيجي في هذا المجال هو التخطيط لتنمية القوى البشرية من أجل تصورها، أو التخطيط لتنمية القوى البشرية للاستفادة وخدمات تقوم تصديرها، أو مزيج من الاثنين. ولا جدال أن خطط القوى البشرية وما يرتبط بها من خطة التعليم والتثقيب سوف تختلف في كل هذه التصورات.

أما دور العجز فهو بالنسبة لها نفس السؤال خاصة فإن القضية تصل في طياتها تعد شاملة يعلق بكونات القوى البشرية بين (محلي وأجنبي) وما هو الدور الذي يجب أن تستورد له القوى العاملة ومن ثم دور القوى البشرية المحلية. هل استراتيجيات القوى البشرية هي التي تحدد استراتيجية وطفر الآفام أم العكس.

ج - شكل الثروة: لعل أحد الاستمالة الهامة التي يجب طرحها والإجابة عليها، كذلك اما تتعلق باختيار المجتمع كل واحد. يتعلق بالشكل الذي يرغب المجتمع أن يحتفظ به، ولا يتركه للقومية، أي هيكل الثروة في المستقبل. هل نريد أن نحتفظ بثروتنا في شكل غاز وسائل في بطن الأرض؟ أم في شكل مصنع ومزرع، أم في شكل طرق ومبانى ومصطلحات وكهرباء ومدارس ومستشفيات... من الله ما هي التوليفة من كل ذلك؟

بمعنى آخر نستطيع أن نهتم بالعزم والرغم من كونه سؤال بدوي ويريد سهلا إلا أنه غاية في الصعوبة.
اذ يتوقف على عوامل عدة نادرا ما يجرى بحثها في أي من أقطارنا العربية.

ثانياً، السمة الثانية للخطط القومية، هي وحدة الهدف المشترك وتكرار وتعدد الهدف. فكافة الأهداف القطرية تبدأ في الأساس من زيادة مستوى المعيشة وبالتالي استهدفت جميع زيادة الدخل القومي. وقد كان هذا الهدف تعبير طبيعي عن الفكر الاقتصادي الذي يرى أن التخلف وعدم التنمية في الإرتفاع النسبي في مستوى المعيشة. يعني ذلك الهدف أن كافة الكميات الكلية في الخطة لا بد أن تكون تابعة لهذا الهدف وأن تتقسيم وتعدل لتسق مع هذا الهدف. ولقد أثر هذا الهدف في تقنيات اعداد الخطة.

والمثير للتاريخ الاقتصادي لأوروبا سواء بركانها الغربي والشرقي، أي سواء تلك التجارب التي تمت في ظل ظروف السوق أو تلك التي تمت في ظل نظام التخطيط المركزي لا يجد أن زيادة مستوى المعيشة كان الهدف من عملية التنمية الاقتصادية في أي من النمطين، خاصة في مراحلها الأولى أو ناتج تبع للجهد الاقتصادي الأولي. والمرشدة. فرفع مستوى المعيشة جاء كنتاج فرعي أو ناتج تبع للجهد الاقتصادي الأولي.

فالقياسات التي قامت عملية التصنيع خلال الثورة الصناعية وما أعقبها وهي طبيعة المنظمين الصناعيين كانت قيادات ذات اتجاهات بما وقف الهدف والتأثير عن طريق التراكم المثمر لرأس المال. وقد تم ذلك بشكل مستمر عن طريق التجديد والاستغلال الموجود في الطريقة الاقتصادية. كانت قيادات تنظر إلى الأدخار بوصفها فضيلة وإن العمل المنتج يوسفه ضرورة. فلم يكن الهدف هو الوصول إلى مستويات مرتفعة للمعيشة لذاتها وإنما داليًا كانت مستويات المعيشة المرتفعة هي النتيجة الطبيعية لهذه الجهود.

أما في الاتحاد السوفيتي، فكانت الخطط القومية منذ بدأته سنة 1928 وحتى الحرب العالمية الثانية، اتخذت القدرة موضوعية تدور حولها وتحملها كافة التغييرات في الخطة. مثل ذلك القضايا المحورية التالية:

- كهرباء الاتحاد السوفيتي: البنية الأساسية للصناعات الثقيلة، كذلك لم يكن الارتفاع مستوى المعيشة هو الهدف الذي سعت إليه القيادة التي قامت عملية الإصلاح في هذا البلد. بل كانت هناك أهداف قومية أخرى وافتت الأولوية الأولى.

ولقد أثر هذا الفكر الاقتصادي في تقنيات وأسلوب اعداد الخطة القومية. فبدأ مراحل اعداد الخطة...
بتحديد هدف الخطة الأساسية وهو الدخل القومي أو الناتج القومي في سنة النهاية وذلك استناداً إلى معدل مستهدف للنمو.

وفي ذلك تكمل هذا الهدف من معدلات النمو على مستوى القطاعات وبالتالي إلى ارقام الناتج والدخل في نهاية سنة الخطة على مستوى القطاعات.

وباستخدام معاملات لرأس المال لمن الناتج سواء تم حسابها من الوفاق أو استعارة، يتم تقدير حجم الاستثمارات الطلبية. وبضرب حجم الاستثمارات في معاملات عددية ينتج لنا مكونات الاستثمار الخطي واجبي وكذلك مكوناتها السلبية (بناء وتشييد وعمادات وآلات)، وتحقق التناسق بعد تنفيذ الطلب النهائي على مستوى القطاعات وبضرب ملزمة مصفوفة المستخدم/المتجه (إن وجدت) للحصول على حجم الناتج اللازم لتحقيق هذه الزيادة في الدخل. وهكذا يتحدد الطلب الوسيط والقيمة المضافة. وضرب مكونات الطلب النهائي والوسيط في معامل البارادور (حفر مستوى العادات) لكل منها ينحدد الطلب على الورادات خلال الخطة.

وكذلك يتحدد حجم العمالة الطلبية باستخدام معاملات معينة للعمل/الناتج أو معامل الاستثمار أو معامل الاستثمار للعمل. ويتحدد حجم العمالة الطلبية في كل قطاع ويُحدد بالضرورة إجمالي الأجور بضرب حجم العمالة في متوسط معين للإجور. ويقي من القيمة المضافة عوائد حقوق الملك. ويمكن بالنسبة للقوى العاملة الوصول إلى تفصيل أكبر باستخدام معاملات معينة للمهنة المختلفة في كل قطاع يتم استخراجها من مصفوفة العمالة من تعداد السكان. وهكذا تُحدد مكونات الخطة وهي الزيادة، الدخل، الاستثمار، العمالة، الميزان الخارجي، الادخار، الأجور.

هذا هو أسلوب إعداد الخطة في أكثر الدول العربية تقدمًا وإذا لم تكون قائمة البيانات موافقة أو كافية مثل عدم وجود مصفوفة للمعاملات الطلبية، يضرب حجم الناتج المستهدف في معامل معين لاستخراج مستلزمات الانتاج وتسهيل القمامة المضافة وتتبع تلك الخطوات التالية.

وقد اتبعت بعض الدول الأخرى طما أخر لاعداد الخطة، بدأ بتقدير الطلب على قاعدة عرضية من السلع والخدمات في المستقبل في ظل بدائل معينة لنمو الدخل والسكان ثم يتم تحديد الطلب اللازم لمواجهة هذا الطلب من الانتاج المحلي والواردات ثم الاستثمارات اللازمة لتحقيق ذلك وكذلك العمالة الطلبية.
ثالثاً - السمة الثالثة للخطط الاقترابية هو اتفاقها جيّداً بين تعداد وتكرار الأهداف مثل تنوع مصادر الدخل، العدالة الاجتماعية، تخفيف العبء على ميزان الدفعات، زيادة العمالة، وقد تصل الأهداف في بعض الخطط إلى ما يزيد على خمسة عشر هدف (انظر خطة كل من سوريا والعراق) والخليج ان هذه الخطط تشارك مع بعضها في وضع هذه الأهداف وتكرارها بالرغم من اختلاف المظروف في كل منها.

رابعاً - تتفق الخطط الاقتصادية العربية جيّداً في أنها جيّدة خطط استثمار محورها الأساسي هو حجم الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات المختلفة. وبالرغم من الارتفاع المستمر في معدلات الاستثمار لم تحدث التغيرات الهيكلية الملحوظة، في المتوسط تغير معدلات الاستثمار خلال السبعينات 18٪ من الناتج القومي في المتوسط وكان حجم الامراضات الموجهة إلى القطاع الصناعي يمثل 30٪ من حجم الاستثمارات، ومع ذلك لم يحدث التغيير الهيكلي الملحوظ.

والرغم من ان الصناعة قد شكلت المبدأ الأساسي الذي تركزت فيه خطة التنمية الا ان النتائج كانت هي تراجع الأممية النسبية للفيتن الصناعي.

أما في بعض الدول الأخرى فلم تكن الاستثمارات بالمستوى المطلوب ولا بالمكافآت المقدمة على احداث الهيكلة المالية. ويوضح الجدول التالي تراجع الأممية النسبية للفيتن الصناعي في أغلب البلاد العربية:

الأممية النسبية للفيتن الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي %

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>1980</th>
<th>1981</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

خامساً - تتفق خطط الأمانة العربية بانهاءها للقطاع الزراعي. ومن ثم فهي تتفق جميعاً في فهمها الخاطئ لخطط التنمية الذي ساد في الدول المقدمة بصرف النظر عن نظرة الاقتصاد والاجتماعي. ولا يعد من هذا الصدف توجيه نسبية أو جرعة ضخمة من الاستثمارات للقطاع الزراعي. ذلك أن الأولوية لا يمكن قياسها بالأهمية العظمى لنوعية الاستثمارات (1).

أما نقداً بالإيجاب فقد تطرق القطاع الزراعي على تحقيق الأهداف المطلوبة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن تنمية القطاع الزراعي كما وردت في كافة الخطط الفضائية فهما كانت تمثل في وضع هدف زيادة الإنتاج الزراعي وما يطالبه ذلك من استثمارات. الين ذلك من قضية تطوير الريف والتقدم الاجتماعي والتغير التكنولوجي. ولعل الملاحظة والتحيز لسيار القطاعات الرئيسية في المجتمعات العربية يجب أن تؤدي إلى النهاية كانت أن الممارسات الخارجية كانت أكثر من المخطط في تغيير وجه المجتمع الريفي مثل ذلك هجرة العمالة إلى دول الخليج.

سادساً - كان خط النمو الصناعي أو سياسة التصنيع التي تتبناها كافة الخطط القومية هو فقط التصنيع الذي ينبع قوى الطبل وتحت فيه الصناعات الاستهلاكية الأولوية الأولية. وباستثناء بعض الدول الغنية، كانت سياسة أوروبا الواردة هي الخط الأساسى للتصنيع الذي تتبناه كافة الخطط، جميع خلال الفترة من 1965 – 1975.

وتتكرر الدراسات إلى أن الطلب المحلي كان مسؤولاً عن 75،5% من النمو في الانتاج الصناعي (2)، في حين كان الطلب الخارجي مسؤولاً عن 24% من النمو. وينتظر أن يكون النمو في الانتاج الصناعي خلال الفترة المذكورة في حين يمثل اقتصاد الورادات المستخدم حيث يتضمن الطلب المحلي إجلاس الورادات وبالتالي يجب أن تتركز اقتصاد الورادات إلى الطلب المحلي وتصبح الأشخاص متحملن للاجل الورادات.

أما إذا نظرنا إلى الصناعات الاستهلاكية فنجد أن الطلب المحلي شاملاً أقتصاد الورادات مسؤول عن 89% من النمو في الانتاج الصناعي خلال الفترة 1967-1979 في حين كان

(1) بل قد تكون مؤشراً قاصراً في بعض الأحيان.

(2) هذا الرقم يمثل محتوى لدراسة قدماً بها مركز الدول العربية للفنون وقيمة استراتيجية التنمية الصناعية العربية، منشوره بمجلة التنمية الصناعية سنة 1977 وقد قام بتحديث البيانات والحسابات حتى سنة 1980، تحت النشر.
الطلب الخارجي مسئول عن 11٪ من زيادة. أما بالنسبة للصناعات الرأسمالية فقد كان الطلبه المحلي شامل اهلال الواردات مسئولا عن 80٪ من الزيادة في الناتج خلال نفس الفترة.

لقد ترتب على سياسة احلال الواردات التي صيغت أصلاً لتكون قوى وتنافسية. ترتب على العالد الخارجي وانخفاض العجز على ميزان المدفوعات الانتقادات عكسًا تماماً، إذ ترتب على هذه السياسة تكريس الترقب من خلال زيادة اعتماد مستوى تشكيل الطاقة الإنتاجية على مستلزمات الانتاج المستوردة لارتفاع مستوي الواردات للوحدة من الناتج في هذه الصناعات. كذلك بالرغم من أن الهدف كان هدف تحقيق الربح على ميزان المدفوعات أدت سياسة احلال الواردات إلى زيادة الضرر في ميزان العمليات الخارجية. ذلك أن الطلبه على الواردات من السلع الاستثمارية والسلع الوسيطة طوال فترة مشروع فاقد على حجم الواردات من السلع التعبئية التي كان يتم استيرادها. وبالرغم من أن هدف سياسة احلال الواردات هو تحقيق عبء المديونية من خلال انخفاض الربح على ميزان المدفوعات فإن هذه السياسة أدت إلى زيادة عبء المديونية الخارجية. فالصناعات التي انتقلت إليها انخفاض عبء المديونية اصبحت في حاجة إلى مولع خارجي ومن ثم مديونية خارجية للحفاظ على تشغيلها. فحينما تقوم الطاقة العاملة في هذه الصناعات بوجه اللوم إلى ندرة الصرف الاجنبي الذي يحمل دون استيراد قطع الغيار ومستلزمات الانتاج ومحاكاة أداء توارف الصرف الاجنبي من خلال المديونية تعتبر شرطا هاماً لازم لتوفير مستوى معين لتشغيل هذه الصناعات.

سابعًا: تقع الخطط القومية (القطرية) في افتقارها إلى أداة للتحلي بمستخدمتها المخططة في اختيار أثار الاستراتيجيات أو السياسات البديلة. يمكن أن تخفيض الرتبة التخطيطية الفنية لتجارب رسم جدول تخطيطي قومي لاستخبار السياسات البديلة. ولا يمكن أن يكون النموذج بالإلزام حصلت ولكن أداة هامة مساعدة للمخطط من شأنها أن تحل محل عملية التكنولوجيا والتحسين غير العلمي. وقد يدعي البعض في هذا السياق أن هذه تقنيات ديلبة على ما أنها تلبي إلى هذه الادوات التي تجرد الواقع من مضمونه. والرد على ذلك كما سبق القول وهو أن الالكتروني ليس إلا أداة تحليلية تقنية تستخدم خدمة أنغام المخططة بطريقة مخططة خدمة أهدافه ولا تطور هي المخططة من شأنها تعريف وتدرير المخططة على استخدام أسلوب المخططات والأساليب بين البديلات. وعلى أية حال فإن البلاد العربية لا هي استخدمت هذه التقنيات الحديثة ولا هي

26
نزلت إلى أرض الواقع واستروحت أهدافها ووسائلها منه.


وفي ختام هذا الجزء أود أن أشير إلى فترة السبعينات من هذا القرن فهنا يمكن القول أن معدلات النمو المرتاحة التي تحقق في عدد كبير من البلدان العربية ترجع إلى الجهد التخطيطي. ذلك أن النسبة الكبرى من الزيادة في الناتج تعود إلى قطاعات لا سيطرة عليها وتدخلها واسعها، مثل النفط والسياحة وعائد الاستثمارات الخارجية وتحويلات العاملين بالخارج. ومن ثم فإن الزيادة في الناتج والدخل التي تحقق في الدول النفطية أو الدول غير النفطية المصدرة للعمال التي تعود في الأساليب إلى عوامل ومتغيرات خارجية يُعني أن هذه الزيادة لا علاقة لها بانتاجية عوامل الإنتاج المحلية وهي العمل ورأس المال.

قاعدة البيانات التي تستخدم فيها الخطط الفطرية العربية:

أشرنا فيما سبق إلى السمات العامة والخصائص المشتركة للخطط الإقليمية الفطرية. وحقيقة الأمر تباين هام في السمات المشتركة كان في تقييمات عدد الخطط الفطرية. ويمكن في هذا الصدد القول أيضاً أن تضيق قاعدة البيانات ونقضها في بعض الأحيان وعدم كفايتها في أحيان أخرى يعتبر سمة مشتركة للبنية التحتية في الاتجاه العربي.

وكما تعرف جميعًا فإن عدد الخطة يبني على مجموعة من المقومات الهامة وهي:

(1) أنظر في هذا الصدد: محمد عبد الفضل ونجي في الاتجاه المصري، المؤشر الثاني للاقتصاديين المصريين، أبريل سنة 1983.
أ) توفر البيانات والمعلومات وتضفيها بالكم والكيف المطلوبين التي تسهل من اتخاذ مجموعة القرارات التي تشكل في النهاية الخطط الادارية. فالقرارات المتعلقة بنمط استخدام الموارد لا يمكن اتخاذها دون الاستناد إلى قاعدة عريضة للبيانات والمعلومات.

ب) توفر الكوادر التطبيقية القادرة على اعداد الخطة وتنفيذها. فقد تفاعل قاعدة البيانات وشمولها وقوتها وكفاءتها كلها ضمن ذلك ارتفاع مستوى كفاءة اعداد الخطة وامكانيات متابعتها. أما فيما يتعلق بأطار قاعدة البيانات الخاصة بالعملية التطبيقية يثير الاعتراف بالامرين:

الإثبات الأول: إن قاعدة البيانات التي تستند إليها العملية التطبيقية وبالتالي بناء الخطط الادارية يشوبها العديد من أوجه الخروج والقصور التي من شأنها أن تقضي مثابة اعداد الخطة. ويمكن الإثبات في هذا الصدد إلى عدد من الأمثلة الهامة:

- تتفوق أغلب البلاد العربية، إلى مصفوفة عملية (اقتصادية) حديثة للمستخدم / المنتج. تأثر المصفوفات المتاحة، تعود إلى خياراتها. لا تفسر واقع العلاقات والهيكل الاجتماعي السائد على مشترى المصنعين. وتم تحديد هذه المصفوفات النقدية بأسلوب يؤدي إلى ضمان الاستفادة الكاملة ولكن لا يضمن بالضرورة الاستفادة الاقتصادية. يعني أنه لا يضمن أن الموارد المتاحة لمصفوفة المنتج من المصفوفة المستخدمة تحمل مواز سلوكًا اقتصاديًا. فعلى سبيل المثال، مصفوفة المستخدم / المنتج المتاحة عن مصر وضعت سنة 1977 ولا يعرف أحد الآتن كفاءة وضعها وأغلب الأتاك أنها وضعها فقط للقطاع العام، وتأيي حالي لاستخدامها الزمن ولم تعد صالحة لأي غرض، للجهة الأعراض المقارنة، أما المصفوفة الحديثة فهي مصفوفة 1971/1972 قد وضعها على أساس الموازين السلبية التطبيقية (وليس الفعالة) هذا العام، ومن ثم فان جدول المستخدم / المنتج هو جدول تخطيطي وليس فعلي (اقتصادي).

كبير من البلاد العربية كالسودان وليبيا واليمن الشمالي والجنوبي وتونس... آخ.

ب - تفتقد البلاد العربية جميعاً دون استثناء إلى مصفوفة للاستثمار توضح تدفق الاستثمار بحسب القطاع المنتج لكونات السلعية، بحيث يمكن تحويل الاستثمارات المتوزعة حسب القطاعات إلى تدفق لكونات الاستثمار بحسب المصدر، كما يمكن من حساب معدلات فعالية دقيقة لرأس المال/ الناتج الحدي، وهي أداة تخطيطية على جانب كبير من الأهمية.

ج - نظم المحاسبة القومية السائدة في الدول العربية والتي وضعها خلال السينات في أغلبها لم تعد ملائمة للتطورات والتغيرات荠ية السائدة في هذه الدول خلال السينات. وبالرغم من تبني بعض البلاد العربية نظام الامم المتحدة للحسابات القومية، إلا أن ما تم أعداده ونشره طبقاً لهذا النظام بفصيلاته لا يعد أن يكون متعدد من السينات. بل أن أغلب السلاسل الزمنية للحسابات القومية ومكوناتها بدأت ببعض المحاولات فردية من بعض البحاث في هذه البلدان. والغريب في الأمر أن بعض أسس ووسائل التقدير التي تم اعتمادها خلال السينات ما زالت سارية حتى الآن بالرغم من ثبوت عجزها وفشلها.

وتعجز هذه النظم عن القيام بتقديرات سليمة وحسابات سليمة للدخل المبتدئ في القطاع الخاص وانخراط واستثمارات هذا القطاع سواء بشقية المجتمع وغير المجتمع. حتى في القطاعات المتميزة تشوب التقديرات في بعض القطاعات العديد من العيوب، تذكر على سبيل المثال قطاع الزراعة والبناء والسباحة والإسكان والتنمية العامة وبري المكثفات كقطاع التجارة مثلاً. كذلك فان تقدير الاقتراع على الدخل القومي يشوبه بعض القصور، حيث يقدر الاستهلاك الخاص كمثلي أو كبنود فردية. فالاستهلاك الحكومي بياتاه معروف من الميزانية العامة للدولة، وكذلك تدفق الصادرات والواردات حيث تستقي بياناتها من الجمارك (تدفقات سليمة) أو من البنك المركزي (تدفقات مالية). أما الاستثمار الخاص فيتم تقديره كنسي من الاستثمار العام أو كعمولة من الاستثمار العام الذي يتم تقديره أو الوصول إليه من بيانات الاستثمار العالمي للحكومة والقطاع العام من بيانات الحساب الحقيقي للدولة، في حين أن التغير في المخزون يمثل نسبة معزوف عليها ومستقرة من الاستثمار الإلزامي.

الثاني: الملاحظة الثانية التي نود الإشارة إليها بالنظر لنظام البيانات الذي يجب أن تجب هو أن من الحقائق المستقرة أن كل نظام للبيانات يتم تغذیة من قبل Data System تخضع لإطاراته المحاسبية ونظمه للبيانات. ولا جدال أن نظام المحاسبة القومية
التقييدي يقدم في الأساس النموذج الكبينزي. وليس غريبا أن ظلت النماذج الاقتصادية (نماذج النمو والتكبيط) فيها بعد الحرب الثانية هي في الأساس نماذج كبينزية أو امتداد لها بشكل أو بآخر (مثل نموذج هارارد ودومار). وبالرغم من تعدد نماذج النمو القياسية المتاحة كانت أجهزة التكيحط حينا تأتي ساحة الاختيار تختار النماذج التي هي امتدادا للنموذج الكبينزية حيث كانت نظام البيانات المتاح نحن هذا الاختيار. وحيث تطور نظام المحاسبة القومية في صورته الحديثة في شكل نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (SNA) فان النظام الجديد يقدم في الأساس قضايا النمو والانتاج. ولهذا عزم هذا النظام عن أن يتولى بالاهتمام قضايا هامة كقضايا التوزيع والتدفقات الدخلية (بخصوصية التحويلات الدخلية). ومن هنا كانت الحاجة الى تطوير هذا النظام ليصبح ملائما لخدمة أغراض عديدة.

وكان النتيجة هي محاولة تطوير هذا النظام عن طريق اعادة توظيفه وامتداده لغرض قضايا أخرى أصبحت مثلا نمط المخطط وواضع السياسة الاقتصادية وهي قضايا العمالية والتوزيع والاحتاجات الأساسية وتشكيل叁 وتحليل، وان تطور هذه الأغراض في شكلها الحديث (SAM) مصفوفة الحسابات الاجتماعية (Social Accounting Matrix) مصفوفة الحسابات الاجتماعية كأسلوب لتنظيم وبناء نظام البيانات والمحاسبات الاقتصادية، وهي أسلوب يميز بالرونة الخدمة لمعدة وتبلع وحاجة المخطط في كافة البلدان.

ويعتبر هذا الالتباس ما سبق الإشارة اليه وهو أن كل نموذج يجري ضمنه نظام لبيانات أو اطارا محددا للمحاسبة. ومن هنا فاننا بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) نكون قد حددنا بصورة أو بأخرى نوع النماذج التي تضمنها. وبالرغم من ذلك فإنا زالت لدينا درجات واسعة من الحرية لبناء عدد من النماذج مختلدة كل منها بعض قضايا السياسات الاقتصادية. وحيث أننا يمكن أن نبني مصفوفة للحسابات الاجتماعية بمستويات متعددة من التفاصيل، فاننا يمكن أن نستخدم المصفوفة كأداة تخطيطية هامة.

مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM):

مصفوفة الحسابات الاجتماعية هي إطار محاسي على المستوى القومي يحتوي نظام الأمم المتحدة للمحاسبة القومية (SNA) حيث يتضمن التحليقات الداخلية من الإنشطة الاقتصادية إلى عناصر الأنتاج والمؤسسات المختلفة القائمة بالنشاط ثم مرة أخرى إلى الإنشطة الإنتاجية وبالتالي فهي

-30-
تسبح يتبع ليس فقط تولد الدخل ولكن توزيعه. وتقوم المصفوفة حسابات الاقتصاد القومي في شكل مصفوفة مرجعة تساوي عدد أعمدةها وصفوفها. وهي بذلك تتعلق أسلوب القيمة المذكور في المجاملة التقليدية. فكل خلية من خلايا المصفوفة إذا نظرنا إليها من وجهة نظر العمود فهي إتفاق من وجهة نظر السطر فهي إبارة. ويتبع كل عنصر من عناصر النظام الاقتصادي حساب معين (عمود وسطر) بين إيراداته ومصروفاته (نظام الشكل رقم (1)). فكل صندوق أو حساب يمثل في المصفوفة سطر وعمود، في حين أن السهم كله هو واعل في الشكل المذكور يمثل خلية أو عنصر من عناصر المصفوفة. ولعل تحديد مكان الخلية بالمصفوفة هو ناجح أزيد من صندوقين (حسابين) بواسطة سهم تمثل هذه Source الحالية. أما صندوق المصدر فيحدد رقم العمود في حين أن الصندوق المتلقي يحدد رقم السطر. فعل سبيل المثال، فإن مدفوعات القبضة المضافة إلى عناصر الإنتاج تظهر في قطاع عمود (4) الأنشطة الإنتاجية، والسطر رقم (1) الخاص بعناصر الإنتاج (نظام الشكل رقم (2)).

وإذا تعني فان السهم الذي من الصندوق لنفسه، مثل المدافعون التحويلية بين المؤسسات في المصفوفة. ولاغراض الإنتاج بالنسبة لنظام الاقتصادي فإن Diagonal تظهر في الخلية القطرية (دائرية) الشبكة المدار الشوكة للابد. ولان تكون ذاتية (Closed Loop) في هذا يعني ان البداية من صندوق معين لا يتأثر من خلال التحليل الراحلة (2) التي تسير في جسم النظام الاقتصادي إلى الصندوق الذي بدأنا منه.

هذا الطرق بين الصناديق والسمان في شبكة نظام البيانات (مصفوفة حسابات الاجتماعية) تيسر لنا امكانية بناء مصفوفات عديدة للحسابات الاجتماعية يحدد كل منها غرضًا معينا من أغراض السياسة الاقتصادية ومساوات مختلفة من التجزئة والتجهيز.

وفي هذا الصدد فإن الرغبة في معلومات أكثر تفصيلا تحني مجزرة الصندوق إل عدد من الصناديق الفرعية مع تحديد التنافقات الداخلية منها. ونظلة عملية التحويل كا هي لكل صندوق حساب (سطر وعمود) في حين أن الأسهم يتم ترجيحها إل عدد من الخلايا. ولعل هذه العملية يمكن التحكم

(1) الشكل رقم (1) والشكل رقم (2) وشرحهما مأخوذان من الدراسات المشتركة التي قام بها مركز بحوث التنمية والتخطيط Social Account التكنولوجي جامعة القاهرة والبنك الدولي، وكنت أنا المشرف والباحث الأول في الدراسة، ونناها الفصل الحادي عشر وفقاً أحد هذا الفصل وكأن مسترلا عن الدكتور ماهر ing Matrix... Modelling for Egypt' حسبوري حورشيد المدرس مجمع الدراسات والبحوث الاقتصادية - جامعة القاهرة.

Feed Back Effect (2)
<table>
<thead>
<tr>
<th>الآية المоляر</th>
<th>الآية الموسوعية</th>
<th>الآية المولور</th>
<th>الآية الموليور</th>
<th>الآية الموليور</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
فيها عن طريق التأكد أن عدد الخلايا المليئة تساوي عدد الأسهم.

مثال ذلك تجربة حساب المؤسسات في القطاع العلوي، الشركات، الحكومة، حيث يمكن دراسة بعض القضايا كتوزيع الدخل والدفوعات التحويلية المادلة بين المؤسسات. يتم ذلك عن طريق تجربة الصندوق إلى ثلاثة صناديق أو حسابات (انظر شكل 3)، ويقوم بعد ذلك بتحديد التدفقات الدخلية. وتيمبرالاهاة الة أن توزعن العمود والسطر هو ضمان الأساح في هذا الأسلوب من أسلوب بناء نظام البيانات، ويتميز أسلوب مصفوفة الحسابات الاجتماعي.

- أنه يقدم أسلوب منطق منطقي لتحديد الظروف الاقتصادية في ستة الأسس وفهم الأفكار.
- وتمكن المصفوفة من تحليل قوة الاتجاه وتساعد على تحليل الظروف الاقتصادية السائدة في هذا الاقتصاد في لحظة معينة. كذلك يفيد أسلوب المصفوفة في التعرف على البيانات المطلوبة لصياغة السياسات الاقتصادية.

ب - تسمح منهجية الحسابات بمكن أو يمكن اختيار تأثير السياسات الاقتصادية البدلة. ويتلك عن طريق فحص آثار بعض السياسات الاقتصادية على النظام الاقتصادي كله أو أجزاء منه. وتسمى هذا الأصوص بالمرمي الشديدة حيث يسمح بتجنب آثار هذه السياسات دوماً في مسائل أو مسائل لدالة الأهداف. وهو أيضاً يقوم قاعدة البيانات اللازمة لبناء النماذج الاقتصادية على المستوى العكسي.

: Multiplier Analysis

تحليل المضاعف

واحد الأساليب لاختبار آثار السياسات الاقتصادية بجانب كونها تشمل خطوة ضرورية سابقة هو تقنيات تحليل المضاعف. والنظرية الرئيسية هنا هي أن دخل الابتعاة الاقتصادية، ومنذ الأصوص، ومؤسسات تولد من حقن الاقتصاد القومي من خلال عملية المضاعف. ويمثل ذلك نوع من تعميم نظام لونتيني المغلق (حلقة لونتيني المغلقة) ليشمل ليس فقط هيئة الإنتاج ولكن التوزيع الوظيفي وتوزيعه على القطاع العكسي.

(1) هذا الشكل مأخوذ من الفصل الحادي عشر من دراسة 'Social Accounting Matrix and Modelling for Egypt'

التي اعد الدكتور مصطفى خيرشيش في دراسة التي قام بها البنك الدولي بالاشتراك مع مركز بحوث التنمية والتخطيط الكنوسي - جامعة القاهرة سنة 1983، (النشر للبحث الأول. عمرو حمدي الدين).
المضاعف هو مصونفة M3، M2، M1 بعض القطاعات والأنشطة. هذه المصنوفة هي في الواقع نتاج ثلاث مصنوفات M1، M2، M3. المصنوفة الأولى تقيس آثار التحويلات داخل الاقتصاد القومي. على سبيل المثال توزيع الإرباح من الشركات إلى القطاع العامل. أما المصنوفة الثانية تقيس آثار المباذلة لعملية المضاعف. على سبيل المثال آثار التغيرات المستقلة في توزيع الدخل على الداخل دون أن تأخذ في اعتبارها التأثير في الاتجاه (Closed Loop Effect). أما المصنوفة الثالثة فتأخذ في اعتبارها الآثار الدائرة كليها بحيث تسري في داخل النظام الاقتصادي ثم تعود إلى نقطة البداية في دورة متواجدة متصلة.

وتبدأ حسابات المضاعف بتحديد الحسابات الخارجية والداخلية في المصنوفة، ويشرح الشكل (4) المصنوفة بعد تنظيم حساباتها بشكل يعطي الحسابات الداخلية سواء على مستوى السطور أو الأعمدة. وفي هذا الصدد افترضت حسابات عناصر الإنتاج والمؤسسات والأنشطة والسلع بوصفها حسابات داخلية في حين أن حسابات الحكومة خارجية. بل ذلك دراسة استجابة التغيرات الداخلية، لتغير في أحد التغيرات الخارجية أو كليها.

ليس هذا هو المجال لشرح تفصيلي لأسلوب المضاعف ودراسة كيفية تجزئة آثاره ولكن نكتفي هنا بالإشارة إلى هذا القدر من المعلومات عن فكرة تحليل المضاعف.

المصنوفة كأطار نظري (2) منهجية قيم المعاملات (3):

سبق الإشارة إلى أن المصنوفة ما هي الزوايا في عقد من الاعتداء والاستمرار. وفي المجازة فإن الاتفاق لابد وأن يساوي الايراد وبالتالي فإن مجموع الأستر لا بد وأن يساوي مجموع الأعمدة.

(1) قرينة من التفاصيل إثر:
- Modelling Framework. (1)
- Transactions Value Approach (T.V.A) (2)
ولعل أحد السمات الهامة للمصفوفة التي يتم استخدامها هي أن المبادلات أو العاملات التي
تتخذ نفس الأساس للفحص (التسكع) سوف تنتمي إلى نفس السطر. نتيجة لذلك فإنه كلا اختلفت
أسس التسكيح (التسكع) كلا كتا بأبعدي حساب جديد. وهناك مثال يمكن عن طريق توضيح هذه
النقطة. فنظام الأمم المتحدة للحسابات القومية يعتبر أن تكلفته إنتاج السلعة هي قيمةها الأساسية
حيث تغطي القدرة الفائزة للتعبير عن المبادلة وقيمة الشريان (المستهلك) حينما يضاف
هااجي التحارة وتكييف النقل. إذا اردننا أن نتتبع هذه التسعيرة الثلاثية للسلعة عليا ان تدخل
ثلاث حسابات للسلعة يعني ذلك أن المصفوفة المستخدمة طبقًا لطريقة قيم مبادلة هو انا بحاجة إلى
حساب جديد كلا اختلف التسخير.

وينظر في تسع قيم المبادلات إلى كل قيد في المصغرة (خلية) يوصفها مبادلة أو عاملة بين عمود
وصغر (العمود افق والسطر تلقى الباردة) أي المداولات من العمود إلى السطر وبالتالي فإن كل خليه
تمثل قيمة لعاملة أو مبادلة.

إذا حاولنا أن نذهب إلى ما هو رواة الآثار المحاسبى فإننا نرى أن هذه المبادلات أو العاملات
هي تناج سلوك معين لعناصر النظام الاقتصادي إذ تكون هذه المداولات من السلوك الهادف نحو تعليم
المتغيرة، أو تنظيم الابراج أو غيرها من قواعد التخصص الخاصة. ومن ثم فإن الطريقة لذمة القواعد
المحلية في المصغرة من خلال تدفق السلوك الكامن، وراء هذه المداولات ترتكز مبنية النسج من
T. V. Approach خلال قيم المبادلات.

ولعل ما يتميز به هذا الاتجاه الملمحي، هو التوزيع والاتساق بين اجزاءه. وتحقيق هذا التوزيع
والاتساق من خلال متجهات الأسعار، الكميات، والقيم التي يجلب كافية الحسابات في هذا الاتجاه
تناسب وبالتالي فإن موزونة كل حساب سوف يتمنى بملاحظة لانها، أو وكية أو التغيرات التي
تحدث في الثلاثية.

وعن طريق تحديد التغيرات في السعر أو الكمية أو القيمة اللازمة لوزن كل حساب سوف نصل
إلى كيف يمكن تحقيق الاستفادة من التخصيص والاختيار. ويتطلب على تحديد
سلوك قيمة المبادلة (الخليج) وتحديد سلوك موزونة كل حساب فاننا نحصل في النهاية على نتائج. ولعل
الخطوة الأخيرة التي تؤدي إلى بناء النموذج، هو تعرف وتحديد قيم المعلومات
تتداخل في تخيل سلوك قيم المبادلات (الخليج). وسوف تكون هذه المعلومات خاصة معالجة تطبيق
النموذج. وتم استئناف ذلك مع بناء المصغرة لسنة الأساس، أما المعلومات الأخرى التي لا يمكن

- 37 -
الوصول إليها من معلومات المصفوفة فيتم الوصول إليها من مصادر أخرى.

وهكذا يمكن تلخيص

منهجية هذا الأسلوب في الخطوات التالية

أولاً: بناء مصفوفة للحسابات الاجتماعية

والتنبؤات السائدة في الاقتصاد القومي وطبيعة التدفق.

ثانياً: تحديد الاعطاء النموذجي

T. V. Specification of Each Cell

ثالثاً: القيد الوردة على النظام System

والتي تحدد كيف يتوزع كل حساب (تغيرات الأسعار، الكمية، القيم).

رابعاً: تحديد قيم المعلومات Parameters

التي لا يمكن استنتاجها من المصفوفة SAM

ولقد طور في الأونة الأخيرة في البنك الدولي مجموعة من البرامج على الحساب الأولي لحل وتطبيق

هذه النماذج التي يتم صياغتها بهذا الأسلوب(1).

ويتميز هذا الأسلوب عن الأسلوب التقليدي في بناء النماذج هو أن الأسلوب التقليدي كلي هو

الخال في النماذج الكبيرة أو تلك التي تمثل امتداد كينز، هو أن الأسلوب الأخير بدأ يحدد هيكل

النموذج والعمليات التي يمثلها في شكل معادلات رياضية ثم تبدأ بعد ذلك في البحث لبناء نظام

البيانات اللازمة لخدمة وتطبيق هذا النموذج. ولا غرابة أن هذا النهج قد أدى إلى ولادة المحاسبة

القروية التقليدية وما مثله من علاقات وحسابات. أما الأسلوب الأول وهو أسلوب قيم المبادلات،

فببدأ بتحديد الغرض الذي تريد تحقيقه، أي الغرض من الدراسة إذا كان هذا الغرض. بل ذلك بناء

مصفوفة الحسابات الاجتماعية التي تخدم هذا الغرض سواء آكان عامًا أم خاصًا. بل ذلك تحديد قيم

المبادلات والسلوكيات الكاملة ورائها... الخ. وبالتالي فإن طبيعة الاقتصاد القومي وما يعكسه من

علاقات وسلوكيات للمتغيرات فيه، هو الذي سوف يحدد طبيعة وهيكل النموذج في النهاية.

ولعل المشكلة الأساسية التي واجهتها الدول النامية في بناء نماذجها التخطيطية أو نماذجها

القروية، هو أن النماذج السائدة لا تتدلى هيكلها بما تمت دول النامية ولا تخدم الأغراض التي ترمي

(1) طور هذا الأسلوب في البنك الدولي. وفي جريدة، ود. ج. د. دريد، باردة البحوث بالبنك الدولي وفتح إرشاد.

جراحه، بابي الذي لعب دوراً رئيسيًّا في تطوير أسلوب مصطفوفة الحسابات الاجتماعية.
لتحقيقها كيا قد تطلب من البيانات ما ليس منحا. أما هذا الأسلوب، فإنه يوفر منهجا جديدا يؤدي
إلى أن يكون النموذج المستخدم ممثلًا لطبيعة الهيكل والعلاقات السائدة. ومن هنا فائني ادح البلاد
العربية الى البدء في بناء مفاهيمها للحسابات الاجتماعية، وتبني هذه الأدوات المساعدة الجديدة
للتحقيق.
المتاثرات

د/ محمد سعود (المعهد العربي للتخطيط)

ماهي علاقة مصفوفة الحسابات الاجتماعية بوصفها لينوليف، وهل تشكل امتدادا لها، وما الجديد فيها بحيث يساهم تطبيقها في إغناء العمل التخطيطي في القاطر العربي؟

د/ عبد المؤمن المدني (الصندوق العربي للانشاع الاقتصادي والاجتماعي)

النموذج المطروح للتطبيق قد تعرضت مشكلة البيانات، فالبيانات المطلوبة لتنفيذها قد تكون بعيدة عن المثال في الوطن العربي، خاصة وأن النموذج يتطلب بيانات تصف بدقة عالية للمعلومة الواحدة والمركبات التي يمكن أن تنشأ عنها على مستوى الوحدة ومستوى القطاع والمستوى العلمي.

يكمن تصنيف الدول العربية من حيث مفاهيم التخطيط فيها إلى مجموعتين:

الiriş الأولى تقوم بالتخطيط على أسس النظام المفتوح، مثل الدول الخليجية التي تأخذ بالبرامج الاستثمارية وتتفكها كاستراتيجية لها دون التدخل في شؤون القطاع الخاص، والثانية ما استراتيجيته تخطيطية لكنها يفهم أن تكون قد عذر فى تحقيق أهدافها، مثل مصراً وجزاير وسوريا والعراق. كما أن الدول الأربعة الأخيرة يشكل التوزيع فيها قضية مهوبية، لذلك يتالى التأسيم، يجاهل أن الاعداد الاستراتيجي موجود في هذه الدول.

عبد المحسن نسيمoff (شركة الاستثمارات الخارجية الكويتية)

اتجاها من حيث الامكانيات الفكرية والبشرية في الاقطار العربية، فإنه الممكن في مقابل هذا التوقع في عملية التخطيط؟

من الأمور التي تبدو سببا للخلط والتراجع عن عملية التخطيط ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الاقطار العربية والتي انعكس على سياساتها الاقتصادية، بما بين التأميم والملكية العامة الهادفة إلى تخفيف الاقتصاد الوطني من الاستغلال، ومايبد ما يسمى بسياسات التنافس والعودة إلى سيطرة واستغلال رأس المال الاجتماعي والمحلي. هذه التقلبات في السياسات الاقتصادية التي كانت نتيجة التقلبات السياسية اقترحت بصفة خاصة بتقلبات السياسة التي حدثت في الاقطار العربية

الرايدة.

د/ محمود السيد محجوب (المعهد العربي للتخطيط)

لكل نظام اداري نظام معلوماتي تابع له، ونظم ادارة الاقتصاد الوطني في الدول العربية تركز أساسا في مسائلين: الموازنة العامة للدولة، موازنة ميزان المدفوعات. وفي هذه النظم فإن العملية التخطيطية مسألة عابرة واعتقابية وهمشية، بالإضافة إلى قصور نظامها الإحصائي على إحصاءات الدخل والاحياء والمتألات الخارجية، مقابل أمثال بقية الإحصاءات التي تعكس الأوجه الأخرى للاقتصاد الوطني. وعلى ذلك فإن تطوير النظام الإحصائي العام بشكل فعال في هذه الدول يتطلب احداث تغيرات جذرية واجبارية في نظم ادارة الاقتصاد الوطني فيها.

رغم أهمية المصفوفة التي طرحها المحاشر، وهي نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة عام SNA 1968، إلا أن من الصعب إنجازها في الدول العربية لسببين: عدم الحاجة الحقيقية لنظام ادارة الاقتصاد الوطني فيها إلى المعلومات المفصلة وال دقيقة التي تحتوي مثل هذه المصفوفة، التكلفة الباهظة اللازمة لإنجازها.

من هنا اقترح البديل التالي:

ان يقوم نظام الحسابات القومية في الدول العربية على مصفوفة مسسطرة (accounting matrix)

- 42 -
ان كفاية المصدرة كأداة تخطيطية وتحليلية تعتمد على مدى قدرة النظام التصنيفي في تجسيد السمات الأساسية في مجمل الاقتصاد الوطني، وحيث أن السمة الأساسية للاقتصاد الوطني في الدول العربية هي الازدواجية الهيكلية، عليه يجب أن ترى هذه السمة في الاعتبار الأول للمصدرة وفي نظام تصنيف الاقتصاد الوطني.

د/ أنطونيوس كرم (جامعة الكويت)

هل المشكلات القائمة وحالة التخطيط الحاصلة في العملية التخطيطية قاصرة على المنطقة العربية أم أنها تشمل ثلاثة ارباع البشرية في افريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها؟ وعندئذ كيف يمكن تصنيف هذه المشكلات ما بين تلك التي تتميز بخصائصها العربية وما بين تلك التي تعود إلى الوضع العالمي الراهن؟

ما هي طبيعة الاستراتيجية التي تسير عليها الدول العربية كل على حدة فسوف تؤدي جميعها إلى ذات النتيجة من تعميق التبعة، وذلك لغياب بعد النظر لديها أولاً واستمرار التجذية وفشل العمل العربي المشترك ثانياً.

د/ محمد صادق (المعهد العربي للتخطيط)

في سياق تخفيف المحاصيل على سياسة إحلال الواردات، من الجدير بالذكر ان نية التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاوندول الخليج العربي (الرياض 17/12/1983) ووصفت بتأيد سياسة إحلال الواردات في مجالات التصنيع لتعزيز مسيره التكامل بين دول مجلس التعاون.

إذا كانت البيانات المطلوبة للمصدرة المفترضة غير متوفرة من جهة والإمكانات الفنية قد لا تكون متاحة من جهة أخرى، فهل يعني ذلك عدم تأثير التخطيط؟ أم بالعكس استخدم اداة أخرى؟
من المعلوم أن التخطيط جوانب فنية وجوانب سياسية، فإذا كانت خطط التنمية في مختلف البلدان العربية وفي مختلف المراحل حاليا من استراتيجية واضحة، فهل هذا يعني أن جميع صانعي القرار والمخططين في مختلف المراحل والبلدان لم يتبينوا أهمية الاستراتيجية أم أن عدم وجود استراتيجية كان مشكلة استراتيجية؟

د/ عبد الرحمن الحبيب (جامعة الكويت)

في إطار المحادثات الناشئة التي وردت في سياق المناقشات:
- غياب قاعدة المعلومات اللازمة لعملية التخطيط.
- فشل تجارب التخطيط في كافة الدول العربية.
- العجز الفاحش الذي يقع على دول العالم الثالث ومن ضمنها الدول العربية في ظل نظام اقتصادي غير عادل تسيطر عليه دول مجموعة الشمال.

لماذا لا يتجه البحث العلمي العربي نحو مدخل جديد وهو مشاركة الثلات صاحبة المصلحة الأولى في التخطيط ووعاههما وفي جامع الشعوب العربية لتوكل رأيها في استخدام مواردها وتوجيها حسب حاجاتها الأساسية؟

د/ عبد الوهاب الأحم (جامعة الكويت)

لا شك أن عدم توفير قاعدة للمعلومات اللازمة لعملية التخطيط الاقتصادي في البلدان النامية عموما يشكل عقبة كبيرة في طريق النهج التخطيطي الشامل. ومن المفارقات أن البلدان المتقدمة التي هي أكثر تأهيلًا للانخراط بالخطط، حيث تتوفر لديها قاعدة عريضة من المعلومات تكون عادة أقل حاجة للانخراط بالخطط (لاستندًا إلى المنطى الرئيسي) بالمقارنة مع البلدان النامية. إلا أن هذا الوضع يجب الإيجاد بطريقة ما، دون الانخراط بالنهج التخطيطي في البلدان النامية كأسلوب لرشيد استخدام الموارد الاقتصادية وتكييف الجهود من أجل توفير الحد الأدنى من البيانات اللازمة لعملية التخطيط الاقتصادي.

إن المسألة المحورية من وجهة نظر المحاضر المتمثلة بغياب التصور الاستراتيجي الذي هو سمة مشتركة لجميع الخطط الاقتصادية القطرية شيء متعلق عليه، ولكن ذلك قد يعني تحويل الخطط القطرية أكثرها يجب، لأنها تحتاج إلى قرار سياسي على المستوى القومي، وفي غياب هذا التصور تبقى
الخطط الفطرية عاجزة عن الاخذ بهذا التهج الاستراتيجي.

أن سؤالة التوكيك على زيادة مستوى المعيشة كهدف رئيسي للخطط الاقتصادية للأقطار العربية كان له ما يبره من حيث مرودة السياسية الإيجابية، وأن الأشارة إلى التجارة الأوروبية والتجارية السوفيتية بالنسبة لتركيزها على موارم عن كان لها الأثر ما يبره تعا لمفرطة التطور الاقتصادي والظروف السياسية التي لم تهب ويسهم هذا بصورة خاصة على التجارة السوفيتية.

آخر المحاضر: أن تحديد الأولى للقطاعات الاقتصادية لا تنازل بالتسويق النسي لتخصصات الاستثمارية وأماً من نسب التنفيذ الفعل لهذه التخصصات. هذا صحيح ولكن الأصل أيضاً هو أن هذا التنفيذ لا يعتمد في كثير من الحالات على كونه تنفيذاً مالياً وليس بالضرورة تنفيذاً فعلياً للمشروبات المتكاملة، ويسهم هذا بصورة خاصة بالنسبة للمشروبات الزراعية، حيث ان تنفيذ بعض المشروعات الفردية لو إدمجها قد لا يضمن تنفيذ الخطط الإنتاجية المتكاملة إذا لم يتم انجاز المشروعات المكملة الأخرى الإنتاجية أو الخدمية.

محمد عبد ناجي (شركة الملاحة العربية المتحدة)

لا يمكن النظر إلى البيانات كقضية فنية محادية، بل هي قضية سياسية مرتبطة ب.Identifier صانع القرار السياسي وطبيعة انتبهائه. وما لم تكون القضية بهذه الصورة فلي يفسر حقيقة ح언 مهم في العديد من المجموعات الاقتصادية اللازمة لتنفيذ ظهور اقتصادية تجارية، واجتماعية مريحة عن الفاعل.

ضمن الفتعي أن هذه المشكلة تتعلق كذلك بطبيعة الوعي الجماعي بحماية واحترام البيانات الاقتصادية. فالباستة إلى احصائيات التجارة الخارجية يلاحظ أن العديد من محلول البيانات الرسمية التي تعتمد عليها الإدارة الحكومية يقومون بنقل سلعهم دون تقديم تلك البيانات إلى الإدارة المذكورة، وهذه مسألة تحتاج إلى توعية جماعية، بالإضافة إلى القرار السياسي الذي يجب أن يكون واضحًا في هذا المجال.

د/ عارف دليلة (وزارة التجارة والصناعة)

في سياق ما أوردته المحاضر أن الخطط العربية كانت تتأثر إلى حد كبير بإمكانات المخططين الذين قاموا بإعدادها والتعليمات الصادر عن القنوات السياسية، بالإضافة إلى أن تلك الخطط لم تكن تشكل جزءاً من تصور استراتيجي عام أو خطة طويلة الأمد. يمكن الخروج باستخدام

-45-
هام وهو أن العمل التخطيطي الذي يجري في الاقطار العربية يتصرف على جانب واحد للعملية التخطيطية وهو الجانب الفني المكتبي البروغرافي، بينما تعيش عن الجانب الآخر وهو التخطيط كتطبيق ونماذج واقعية. والسؤال هنا ليس أي مدى استنادت هذه الخطط أن تعد مسيرة التطور، وهل أن الوضع الحالي كانت متسلف في حالة عدم وجود هذه الخطط، وكيف؟

ويمكن ارجاع هذين العاملين: طبيعة العمل الذاتي وغياب التصور الاستراتيجي، إلى غياب تصور التنمية المغرية، لذلك فالسؤال الذي يرد في هذا المجال ما هو المجتمع المطلوب تقيقه؟

أما المصفوفة المفتاحة فلا حقاً أنها تؤكد على الجانب الاقتصادي بينما يغلب عليها الجانب الاجتماعي، رغم أنها احتوت بعض المؤشرات الاجتماعية الهامة إلا أنها بقيت خلابة متعززة تتطلب الربط بينها، بالإضافة إلى عدم وضوح نسبها المثل، فما هي المعايير المثل التي يمكن علماً تحديد الأهداف الاجتماعية المغرية؟

5/ فرحان جاسم (المعهد العربي للتخطيط)

ذكز المحاضر أن أهداف الخطط الاقتصادية في غلب الدول العربية مشابهة وأن الاعد الاستراتيجي غالب عليها وتشابه في السياسات الاقتصادية المتبعة لتنفيذها، فإذا كان الأمر كذلك، هل المقصود عدم وجود تخطيط في الدول العربية من الناحية العملية؟

أما القول بتشابه أهداف الخطط القطرية في هدف مشترك هو رفع معدل الموالد الدخل القومي وان كلة متغيرات الخطط تابعة لهذا التمغير، قد لا يجد تبريراً اقتصادي أو رياضياً، لأن الخطة تتكون من موجز يضم عدداً من المتغيرات ولا يمكن بناءه على أساس متغير مستقل واحد. فحتى النموذج الكبائي الذي يرى المحاضر أن الخطط العربية في معظمها قد بنى على أساس لا يقيم على اتجاه واحد بل يضم على الأقل اتجاهين.

لا يمكن اعتبار مصفوفات الاحداث الاجتماعية اداة تخطيطية كما ذكر ذلك المحاضر، بل هي محاولة لتطوير قاعد بيانات. وهناك فرق بين الاداة التخطيطية أو النموذج التخطيطي وبين قاعدة البيانات، كما يصعب الاتفاق مع ما ذكره المحاضر بان الحوار موجود في مصفوفة قياسيات الاجتماعية تساعد على توصيف العلاقات القائمة بين مختلف المفارقات التي يتضمنها النموذج، لأن توصيف العلاقة عملية سابقة على البيانات.
يفضّل إلى ذلك أن المصروفات اقتصرت على جانب واحد وهو التوزيع دون الجوانب الفنية التي تخص العلاقات الاقتصادية، والنتيجة فهي تجعل جانباً معًا يتضمنها تموّل المستخدم المنتج. كما أن عملية تقدير العلاقات واستيرادها بين مختلف التغييرات الاقتصادية تتطلب أكثر من مصفوفة واحدة ولا أكثر من سنة، وهذا عملية باهظة التكاليف يصعب تبرير جدواها.

د/ عمرو عميد

يختلف النهج المبرر اختلافاً تاماً عن النهج التقليدي القائم على بناي النموذج أولاً ثم البحث عن البيانات وتوصيف العلاقات، وهذا هو النموذج الكنزي. أما النموذج المطبوع فيبدأ بالتعرف على الواقع أو ماهية الاقتصاد، حيث يتم بناء المصروفات أولاً ثم البحث عن العلاقات التوصيفية. وهذا مدخل جديد يضمن قيمة المعاملات The Transactions Value Approach المماثل ونظم المعلومات ثم تعرف على بناي النموذج وفقاً لذلك، يمنع بناء المصروفات وفقاً للهدف المودر، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النظم المطبوع SNA، وبين النظم المطبوع SNA والمحاسب ونظام المعلومات ثم تعرف على بناي النموذج وفقاً لذلك، يمنع بناء المصروفات وفقاً للهدف المودر، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النظم المطبوع SNA، وبين النظم المطبوع SNA والمحاسب، ونظام المعلومات ثم تعرف على بناي النموذج وفقاً لذلك، يمنع بناء المصروفات وفقاً للهدف المودر، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النظم المطبوع SNA، وبين النظم المطبوع SNA والمحاسب، ونظام المعلومات ثم تعرف على بناي النموذج وفقاً لذلك، يمنع بناء المصروفات وفقاً للهدف المودر، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النظم المطبوع SNA، وبين النظم المطبوع SNA والمحاسب، ونظام المعلومات ثم تعرف على بناي النموذج وفقاً لذلك، يمنع بناء المصروفات وفقاً للهدف المودر، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النظم المطبوع SNA، وبين النظم المطبوع SNA والمحاسب، ونظام المعلومات ثم تعرف على بناي النموذج وفقاً لذلك، يمنع بناء المصروفات وفقاً للهدف المودر، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النظم المطبوع SNA، وبين النظم المطبوع SNA والمحاسب، ونظام المعلومات ثم تعرف على بناي النموذج وفقاً لذلك، يمنع بناء المصروفات وفقاً للهدف المودر، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النظم المطبوع SNA، وبين النظم المطبوع SNA والمحاسب، ونظام المعلومات ثم تعرف على بناي النموذج وفقاً لذلك، يمنع بناء المصروفات وفقاً للهدف المودر، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النظم المطبوع SNA، وبين النظم المطبوع SNA والمحاسب، ونظام المعلومات ثم تعرف على بناي النموذج وفقاً لذلك، يمنع بناء المصروفات وفقاً للهدف المودر، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النظم المطبوع SNA، وبين النظم المطبوع SNA والمحاسب، ونظام المعلومات ثم تعرف على بناي النموذج وفقاً لذلك، يمنع بناء المصروفات وفقاً للهدف المودر، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النظم المطبوع SNA، وبين النظم المطبوع SNA والمحاسب، ونظام المعلومات ثم تعرف على بناي النموذج وفقاً لذلك، يمنع بناء المصروفات وفقاً للهدف المودر، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النظم المطبوع SNA، وبين النظم المطبوع SNA والمحاسب، ونظام المعلومات ثم تعرف على بناي النموذج وفقاً لذلك، يمنع بناء المصروفات وفقاً للهدف المودر، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النظم المطبوع SNA، وبين النظم المطبوع SNA والمحاسب، ونظام المعلومات ثم تعرف على بناي النموذج وفقاً لذلك، يمنع بناء المصروفات وفقاً للهدف المودر، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النظم المطبوع SNA، وبين النظم المطبوع SNA والمحاسب، ونظام المعلومات ثم تعرف على بناي النموذج وفقاً لذلك، يمنع بناء المصروفات وفقاً للهدف المودر، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النظم المطبوع SNA، وبين النظم المطبوع SNA والمحاسب، ونظام المعلومات ثم تعرف على بناي النموذج وفقاً لذلك، يمنع بناء المصروفات وفقاً للهدف المودر، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النظم المطبوع SNA، وبين النظم المطبوع SNA والمحاسب، ونظام المعلومات ثم تعرف على بناي النموذج وفقاً لذلك، يمنع بناء المصروفات وفقاً للهدف المودر، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النظم المطبوع SNA، وبين النظم المطبوع SNA والمحاسب، ونظام المعلومات ثم تعرف على بناي النموذج وفقاً لذلك، يمنع بناء المصروفات وفقاً للهدف المودر، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النظم المطبوع SNA، وبين النظم المطبوع SNA والمحاسب، ونظام المعلومات ثم تعرف على بناي النموذج وفقاً لذلك، يمنع بناء المصروفات وفقاً للهدف المودر، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النظم المطبوع S

- 47 -
القول بأن المخطط في البلاد العربية يبدأ بهدف تطوير الدخل القومي واتباعاته الأخرى تابعة له، لا يقصد منه افتراض علاقة دالة بل المقصود أن المخطط يتضمن النهاية التي تنظيم البيانات ليخدم الهدف الأول، وهو الالتزام السياسي بتعظيم الدخل.

ليس الهدف من المحاضرة مناقشة التجارب التخطيطية. لأن ذلك يتطلب الدخول في تطبيق التخطيط وبياناته الاجتماعي ومسألة الأئزام والالتزام، الخ.. بل هي محددة في مناقشة وثائق الخطط كما هي. وعند التزوج إلى ارض الواقع يمكن القول بعدم وجود تخطيط في البلاد العربية، لكن الغريب هنا أن تنقسم كل البلاد العربية إلى قبائل مشابهة، وتفسر ذلك بكون تأثير التجارب التخطيطية الأولي التي وضعت المعايير لمواجهة التجارب التخطيطية، ففي الأخطاء التي وقعت في التجربة التخطيطية المصرية تكون نسبيًا في الخطط الأخرى.

إن وسيلة الاختيار الاجتماعي في الخطط العربية غير موجودة في الاستراتيجية غالية عنها سواء على المستوى القطرى أم القطرى أم القومي، فإذا قبل أن حالة عدم الاستراتيجية هي الاستراتيجية، فهذا يعني غياب بعد النظر للمشتركة العربية التي تقوم على التغير والتبديل بين يوم وآخر.

كان المصدر لاي استراتيجي عربي للمشتركة بتاؤها على مكونات الأمن القومي العربي، وأن تكون الأرادة الوطنية هي صاحة القرار في تحديد معدلات الاستهلاك ومكوناتها ومصادرها. وفي إطار هذه الاستراتيجية كان لابد من التركيز على الزراعة والغذاء والصناعات الثقيلة لإقامة قاعدة التصنيع الحربي التي تعتبر القضية المحورية في المرحلة الراهنة، والسؤال الذي يطرح نفسه عندئذ هو ما نوع الصناعات الحربية المراد إقامتها، وما نوع الصناعات التي تلقي تلك الصناعات الحربية خاصة وإن الوطن العربي يقف في مفترق طرق ويرجع شبهة بمرحلة اضمحلال الدولة العباسية.

ليست المشكلة أن البلاد العربية بدأت مرحلة التخطيط قبل ائتمانيا، لكنها بدأت التخطيط كعدة دون الإجابة بها والاستعداد لها والالتزام بمكتباتها، بالتدريج أصبحت اللعبة حقيقية، ولم كانت هذه البلاد لجودة لبدأت توفير قاعدة البيانات الضرورية للتخطيط.

جدول المستخدم - المنطقي، الموجودة في بعض البلاد العربية هي في حقها جداول قديمة وتكونت، والآلات المستخدمة في التحليل تسمى K. A. S. Method حيث تسمى للكثير لا تحقق التحيل الاقتصادي الرياضي economical mathematical consistency Consistency - 48 -
أعباء الديون الخارجية

وآثارها على الخصائص الأخلاقية بالبلاد العربية

د. رمزي زكي (٩٨)

المؤلف في سطور

- من مواليد الأقصر بجمهورية مصر العربية (١٩٤١).
- بكالوريوس اقتصاد غرناية الشرق (١٩٦٣)، جامعة القاهرة، ماجستير (١٩٧٠)، ودكتوراه اقتصاد (١٩٧٤).
- جامعة العلوم الاقتصادية (برلين).
- خبير أول بمعهد التخطيط القومي (القاهرة)، وجائزة خبر معمر للمعهد العربي التخطيط بالكويت.
- جائزة على جائزة الدولة التشجيعية في الاقتصاد ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى.
- من مؤلفاته (مشكلة الإفخار/١٩٦٦)، ظروف الديون الخارجية/١٩٧٨
- من مؤلفاته (مشكلة الإفخار/١٩٦٦)، (أزمة الديون الخارجية/١٩٧٨)، (مشكلة التضخم في مصر/١٩٨٠)
- دراسات في أزمة مصر الاقتصادية/١٩٨٣

٤٩
محتويات الدراسة

الموضوع

طرح المسألة: 

أولاً: الخصائص الأساسية للوضع الراهن للمدنية الخارجية للبلاد العربية

1 - تطور حجم الديون
2 - تطور هيكل الديون
3 - تطور شروط الاقتراض
4 - تطور مدفوعات خدمة الديون

ثانياً: آثار المديونية الخارجية وانعكاسها على الخطط الاقتصادية

1 - معدل خدمة الديون
2 - نسبة الديون الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي
3 - نسبة مدفوعات خدمة الديون على الناتج المحلي الإجمالي
4 - نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون الخارجية
5 - عوامل الديون وتدهور الطاقة الاستشرادية
6 - الآثار على تخطيط الاستثمار
7 - الآثار على تخطيط الإنتاج
8 - الأثر على تخطيط الاستهلاك ومستوى المعيشة
9 - زيادة درجة الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي
10 - ارتفاع درجة اللامركزية في عمليات التخطيط
11 - تنافس أعيان الديون الخارجية وقددان حربية
12 - علاقة تفاقم أعيان الديون بتخفيض قيمة العملة
13 - تنافس ذلك على الخطة
14 - توغل التخفيض ومدى فاعليته في إصلاح عجز الحساب الجاري
15 - هل ينجح التخفيض في زيادة صادرات الدول العربية المدنية؟
16 - هل ينجح التخفيض في اقتراض واردات البلاد العربية المدنية؟
17 - آثار التخفيض على الخطة وتغيراتها

ثالثاً: محاولات أفضل وتعاون عربي أوثق

رابعاً: اقتراح بإنشاء صندوق عربي لجذب طوارئ الديون

المدنية

هؤلاء الدراسة

51
طرح المسألة:

في ديسمبر من عام 1941 نشر جون مايندز كينز كتابا صغيرا بعنوان «النتائج الاقتصادية للصلح» (1). وكان هذا الكتاب يمثل تحفيزة اطعاعات وأفكاره عن المناقشات والقرارات التي سمعها أثناء حضوره مؤتمر السلام بمدينة فرساي في عام 1919 بوصفه مستشارًا لوزارة المالية البريطانية. وقد علق كينز، بذكاء شديد، في هذا الكتاب على الجانب الاقتصادي الذي تضمنت عنه معاهدة فرساي.

وهي المعاهدة التي فرضها الحلفاء المحلفون على المانيا،ishment، وفرضوا من خلالها على المانيا دفع تعويضات باهظة تصل إلى 100 مليار من الــمركبات الذهبية (2) وهي تعويضات كانت من الضخامة بحيث يستجوب على الاقتصاد الألماني المحتمل الوقاية بها. وتعيد الإشارة إلى هذا الخروص، إلى أن دول الحلفاء قد خرجت من الحرب وفي ذمتها دون كثرة للولايات المتحدة الأمريكية من جراء ما اقترضته منها خلال سين المعركةზية. وقد أصرت الولايات المتحدة بعد سقوط مدافع الحرب على تحسين دينها من الحلفاء في الوقت الذي كان فيه الحلفاء في حالة أوضاع مالي وأقتصادي شديد. وقد نجح الحلفاء في معاهدة فرساي، أن يلعب عبء هذه الديون على المانيا المحرمة (3) ومازق الشديد الذي خلفته مطالبة الولايات المتحدة لديونها، وأوقفت فيه دول الحلفاء والمانيا: كيف يضمن لالمانيا أن تدفع تعويضات الحرب للحلفاء حيث يكن للحلفاء بدورهم دفع دينهم للمحلفات المتحدة الأمريكية؟ وأنشها آثار هذا الزرق قضايا جيوبية واسعة النطاق متمثلة في البداية من حلول للخيوط والصعوبات المعقدة التي تسببت هذه الدول في صدادة إدارة تمويل التحويلات التي تلزم لحساب العمليات الرأسمالية.

وقد مثلت عقيرة كينز الفئة والمبكرة في هذا الكتاب في النقد الشديد الذي وجه إلى هذه الاتفاقية وذلك من عدة زوايا. فمن ناحية أخرى، انعقد كينز حجم هذه التعويضات لبايقية ضخمة جدا ورأى فيها انتقالا سياسيا مثيرا من جانب الحلفاء، واعتبر أنها لا يمكن أن تجلب سوى النكبات والبوس في أوروبا لأنها ستكون باعتها على عودة الديون الوراثة والمليونات المالية بآلات، بصورة أفقية وشاذنا كونه على عشية الحرب العالمية الأولى (4) ومن ناحية ثانية، رأى كينز أن وفاة النازى بهذا التعويضات سوف يجريها على اتباع أسس الأساليب التجارية في مجال تجارتها الخارجية حتى يمكن أن تصل على العملات الأجنبية اللازمة للوفاء بأعمال التعويضات، في الوقت الذي كان العالم يسعى فيه إلى عودة الأمور الهادئة والطيبة لنظام العلاقات الاقتصادية الدولية. ومن ناحية ثالثة، رأى كينز أن طاقة الاقتصاد الألماني على دفع هذه التعويضات الكبيرة سوف يرتبط بقدرة الاقتصاد الألماني على تحقيق
فائز كبير في الميزان التجاري، وذلك بأن تكون الصادرات أكبر بكثير من الواردات، هذا في الوقت الذي يعتمد فيه الاقتصاد الاماراتي على قدر غير ضعيف من الواردات الضرورية (المواد الغذائية والمواد الخام)، وهي واردات لا يمكن ضغطها في حين أن الظروف الاقتصادية الموجهة للتصدير كانت قد دمرت تماما. ومن ناحية ثانية، توسيعاً على ما سبق، فإن دعم قدرة الاقتصاد الإماراتي في الوفاء بتعهدات هذه المفاوضات سوف يتطلب العمل أولاً على دعم قدرة الملايين على إعداد بناء نقاطها الإنتاجية حتى يكفي أنها تزيد من طاقتها على التصدير، وعلى النحو الذي يعlish فيها بعد فائضاً في ميزانها التجاري مما يسمح بدفع هذه المفاوضات. ومن هنا نتائج بضرورة مساعدات اماراتية بإعطائها فرصاً عاجلة يمكن من تنفيذ عمليات إعادة التعمير.

وقد أكدت الإفادات التاريخية التي وقعت في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية صحة الرؤية الكينزية سواء فإنها تتعلق بأثر هذه المفاوضات على عدة النزاعات العسكرية والنازية في ألمانيا أو في أساليب الاعتقاد والتفاوضات الثنائية التي حاولتها ألمانيا في مجال تجارتها الخارجية في تلك الفترة، أو في تتعلق بالقرض الذي حصلت عليها من الولايات المتحدة وغيرها لكي تدعم قدرتها على الانتاج والتصدير (5)، وأخيراً في أثاث الاعتصامات من ضرورة اقتصاد بعض هذه المفاوضات.

والآن... ما أشبه الليلة بالبراحة!

فالبلد المتوسطة التي تبدو الآن تحت تأثر شديد من الديون الخارجية توجد في مزرع حرج، شديد التشابه مع المقرز الذي كانت تواجد فيه ألمانيا عقب التوقع على معاهدة برلين. فمن ناحية أخرى، تراكم فوق هذه البلاد جبل شاق من الديون الخارجية. وهذا الجبل قد تمضى عن أعباء فادحة (مثل معدة في مستحقات الأقساط والفوائد) لا تستطيع أن تدفعها. وأصبحت قدرة عدد كبير من هذه البلدان على الدفع ضعيفة جداً، خاصة وأن النمو الاقتصادي الذي يحدث في أحياء هذه البلدان أصبح متزامناً مع تعثر عملية التنمية في هذه البلدان. ومن ناحية ثانية، يبدو أن الواضح أن تلك الدول لم تتمكن من الوفاء بأعباء هذه الديون إلا إذا زادت قدرتها الذاتية على تحصيل العملاء الأجنبية ولا سيما من حصيلة صادراتها. هذا في الوقت الذي تعرضت فيه هذه الخصائص للتدحرج أو التقلب بفعل موجة الاقتصاد الدولي التي تشكل بخلق الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ بداية حروب السبعينات وحتى الآن.

ومع نهاية ثالثة، تتحمل أي تعرض شديد نشأ بين استمرار هذه الدول في الوفاء بأعباء ديونها الخارجية الباهرة وامكانيات غيرها الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل، بفعل التضخم الشديد الذي نشأ على ما تملكه من موارد للنقد الاجنبي بين تمويل الواردات الضرورية (الاستهلاكية والوسعتية
وقد أثرت أزمة الدين الخارجي المتصلة على الدول المتصاعدة في السنوات الأخيرة اعتماداً على نطاق واسع. وهناك الآن سيل عرّم من البحوث والدراسات التي تظهر في الدول الرأسمالية والم centerX للدائنة حول هذه الأزمة، يلاحظ بعضها قليلاً في التساؤلات وحول تداعيات من صمغة الدول والهياكل الدائنة، دون أن يتغير على رؤية واحدة تؤثر وجهة نظر الدول المتصاعدة وتدافع عن مصلحتها (نور). وما يعترف له أيضاً، أن عدد كبير من الاقتصاديين في الدول العربية المهتمين بهذه الأزمة، وهم من الاقتصاديين العرب. قد تتبين وجهة النظر الدائنة فيما يجري حول من نسبي ومعالج لتلك الأزمة، دون التيقن إلى ما تتعلق عليه وجهة النظر هذه من تغيير واضح لمصالح الدائنين واجهاف شديد بصاحب المدينين.

وعلى أي حال، لم ننظرنا إلى عناصره العربي، فقد نلاحظ أن عدد لا يتألف به من الدول العربية قد وقع في فخ الديون الخارجية، وخاصة بعد أن تطورت هذه الديون إلى مستويات حرة، ونتج عنها أعباء ضخمة وضغوط كبيرة (داخلية وخارجية) أثرت إياها تأثير على الواقع الاقتصادي الاجتماعي، وحياناً السياسي. وتجدر الإشارة إلى هذا الحرص إلى أن تلك التأثيرات قد امتدت بشكل واضح على المخطط الاقتصادي التي تضعها هذه الدول لغة اقتصاداتها، ونشأ من جراء ذلك عوائق مختلفة.

وتهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على الأثر الذي نجم عن تفاقم مشكلة الديون الخارجية في البلاد العربية ذات المعزز المالي، كما أن هناك تلك الأثر على مسار النمو في تلك البلاد، كما أثرت على إمكانات التخطيط الاقتصادي فيها. بالإضافة إلى ذلك، نصّت هذه الدراسة، وهو محاولة طرح مجموعة من الأشكال والقترحات التي ربما تساعد في محاصرة هذه الأثر، والتقليل منها، وذلك في إطار من التعاون العربي، ومن خلال موقف يبين التخطيط القومي الشامل بالاعتماد على مناهج الأساليب في مواجهة مشكلات الواقع وتحقيقه وتعزيزه بما يناسب مع الطموحات التي نطلع إليها شعبنا في كل بلد عربي.
وبناء عليه، فإن الخريطة الأساسية لهذه الدراسة سوف تتمثل فيها بياني:

أولاً- الخصائص الأساسية للوضع الراهن للمديونية الخارجية للبلاد العربية.
ثانياً- الآثار الناجمة عن تفاوت المديونية الخارجية وانبعاسها على الخرائط الإقليمية العربية.
ثالثاً- تحقيق أفضل، وتعاون عربي أوثق.
رابعاً- اقتراح بإنشاء صندوق اقتصادي لتسوية ديون البلاد العربية.

أولاً- الخصائص الأساسية للوضع الراهن للمديونية الخارجية للبلاد العربية:

هناك بقلم أستاذ يتبع الإجابة عنها في صدد رسمياً لأقصر العام الذي يسمى بها الوضع الحالي للمديونية الخارجية للبلاد العربية. السؤال الأول: ما هو التطور الذي طار على الرصيد الإجمالي للمديون الخارجية المستحقة على البلاد العربية خلال العشرة سنوات الأخيرة، وكيف توزع هذه الدوين على هذه البلاد؟. السؤال الثاني: ما هو التغير الذي طار على هيكل هذه الدوين في تلك الفترة، وما هي دلالة هذا التغير؟. السؤال الثالث: ما هي شروط الالتزامات التي صاحب هذا التطور؟. السؤال الرابع: ما هو حجم الاعضاء التي نجمت عن هذا التطور؟.

1- تطور حجم الدوين:

وفيما يتعلق بالسؤال الأول، فإن الإحصاءات النافحة التي ينشرها البنك الدولي عن جداول المديونية الخارجية لمختلف دول العالم، تشير إلى أن القيمة الإجمالية للمديون الخارجية المستحقة (7) على البلاد العربية قد بلغ حوالي 9.2 مليار دولار في نهاية عام 1970، في حين بلغت المديون الخارجية المستحقة على مجموعة دول العالم الثالث (16) حوالي 26.5 مليار دولار في نفس العام، مما يعني أن نسبة ديون العالم العربي قد وصلت إلى حوالي 9.21٪ من إجمالي ديون العالم الثالث. أما في عام 1981 فقد بلغت المديون المستحقة على البلاد العربية حوالي 73.2 مليار دولار، بينما بلغت ديون العالم الثالث في هذا العام حوالي 59.2 مليار دولار، مما يعني أن نسبة الدول العربية في تلك المديون قد ارتفعت إلى 42.12٪.

كما تشير الإشارة أيضاً، أن ديون العالم العربي قد تجاوزت في المتوسط سنويًا نحو 42٪ خلال الفترة ما بين 1980-1981، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي لديون العالم الثالث حوالي 32٪ خلال نفس الفترة، الأمر الذي يعني أن ثمة تشابه في سرعة النمو الاقتصادي الذي حدث للمديون الخارجية المستحقة على هاتين المجموعتين من الدول.
ويوضح لنا الجدول رقم (1) كيف توزع الدوين الخارجي المستحقة على العالم العربي فيما بين البلاد العربية، وذلك فيها بين عامي 1970 و1981. وبناءً على النشر، فإن في الجدول يتبين لنا أن ثقة دول خمس هي الجزائر ومصر والغرب وتونس والسودان، تستثير نصيب الأسد في هذه الدوين. فقد بلغ نصيبها النسبي حوالي 85% في عام 1970، وحوالي 82% في عام 1981 من إجمالي الدوين العالم العربي. كما كان متوسط معدل النمو السنوي لدول هذه الدول الخمس حوالي 22%. بينها كان هذا المتوسط بالنسبة لسائر الدول العربية البلدية حوالي 24% خلال نفس الفترة. ومن هنا يتبين لنا أن مشكلة دوين العالم العربي ella تركز أساسا في مشكلة دوين هذه الدول الخمس.

2 - تطور هيكل الدوين:

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني، الخاص ببيئة التطور الذي طرأ على هيكل الدوين الخارجي المستحقة على مجموعة البلاد العربية، أي توزيعها النسبي فيها بين دوين مستحقة لمصادر رسمية ودوين مستحقة لمصادر خاصة اجنبية، فمن الملاحظ أن النمو الاقتصادي الذي طرأ على حجم هذه الدوين كان يلاحظ توجه واضح في هيكليها. حيث تشير هذا الهيكل في الاتجاه ازدياد النصيب النسبي للدوين المستحقة لمصادر خاصة (تسهيلات مصرفية وأسواق مالية) على حساب انخفاض النصيب النسبي للدوين المستحقة لمصادر رسمية (ناتجية ومعدلة الضرائب). ومن المعلوم أن شروط القروض من المصادر الخاصة الأجنبية، بصفة عامة، أكثر تعقيدا وتكلفة من القروض من المصادر الرسمية، لا قصر في مداها الزمنية واعلى في سعر فائدة وتسم بانخفاض علامة المبيحة فيها (جوائز). من هنا، كان تشويه هذا الهيكل علاقة وثيقة بارتفاع عبء خدمة الدوين الخارجي كما ستعرض فيها بعد. وطبقاً للبيانات المذكورة (انظر الجدول رقم (1) يتبين لنا، أنه في عام 1972 كانت الدوين الرسمية تشكل حوالي 71% من إجمالي الدوين الخارجي المستحقة على البلاد العربية، بينما كانت الدوين من مصادر خاصة تشكل حوالي 29%. أما في عام 1981، فقد انخفض النصيب النسبي للدوين الرسمية إلى 62% في حين ارتفع النصيب النسبي للدوين من مصادر خاصة إلى 38%.

3 - تطور شروط الاقتراض:

وفيما يتعلق بالسؤال الثالث، يتعلق بالتغير الذي طرأ على الشروط العامة التي اقتضت
جدول رقم - (1)
تطور حجم الديون الخارجية المستحقة على البلاد العربية
ونسبتها إلى اجمالي ديون العالم الثالث فيها بين
عامي 1970 و 1981

<table>
<thead>
<tr>
<th>بلاد من الدولارات</th>
<th>الدينية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Algeria</td>
<td>1,087</td>
</tr>
<tr>
<td>Egypt</td>
<td>2,886</td>
</tr>
<tr>
<td>Morocco</td>
<td>1,000</td>
</tr>
<tr>
<td>Tunisia</td>
<td>820</td>
</tr>
<tr>
<td>Jordan</td>
<td>420</td>
</tr>
<tr>
<td>Syria</td>
<td>2,978</td>
</tr>
<tr>
<td>Lebanon</td>
<td>2,680</td>
</tr>
<tr>
<td>Iraq</td>
<td>3,432</td>
</tr>
<tr>
<td>Republic of Yemen</td>
<td>449</td>
</tr>
<tr>
<td>Democratic Yemen</td>
<td>204</td>
</tr>
<tr>
<td>Somalia</td>
<td>1,726</td>
</tr>
<tr>
<td>Mauritania</td>
<td>525</td>
</tr>
<tr>
<td>Oman</td>
<td>142</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>اجمالي ديون البلاد العربية</strong></td>
<td><strong>6,931</strong></td>
</tr>
<tr>
<td><strong>ناسبة اجمالي ديون البلاد العربية إلى الدين العالمي الثالث</strong></td>
<td><strong>14.5%</strong></td>
</tr>
</tbody>
</table>

(1) لا تتوفر عنها بيانات.
(2) تم تقدير الائتمان إلى أن عدد هذه البلاد 82 دولة.
(3) بيانات هذا العقد مصدرها:


(4) بيانات هذا العقد مصدرها:

بها مجموعة البلاد العربية المذبحة خلال الفترة على الدراسة، فإن الاحصاءات تكشف عن حقيقة واضحة في هذا المجال، وهي أن تلك الشروط قد تفاقمت بشكل جلي خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات. والقصد بالشروط العامة هنا، متوسط سعر الفائدة على القروض من مختلف المصادر، ومتوسط مدة الفوائد، ومتوسط مدة السماح Period ومتوسط ما يسمى "نسبة عشرة ألمنحة". وينظر السريعة على الارتفاع الواردة في تغابة الجدول رقم (3) يتضح لنا كيف أن متوسط سعر الفائدة قد ارتفع بشكل متزايد من 1970 حتى عام 1981. وكيف انخفضت مدة الاقتراض وفترة السماح، وكيف ضعفت النسبة المسمى بعنصر المنحة في تلك القروض.

جدول رقم - (2)

تغير هيكل الديون الخارجية المستحقة على البلاد العربية فيما بين عامي 1972 و1981

<table>
<thead>
<tr>
<th>نوع الديون</th>
<th>النصيب النسيبي في عام 1981</th>
<th>النصيب النسيبي في عام 1972</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الديون الرسمية:</td>
<td>62</td>
<td>71</td>
</tr>
<tr>
<td>منها: متعددة الاطراف</td>
<td>(17)</td>
<td>(8)</td>
</tr>
<tr>
<td>ثانية</td>
<td>(45)</td>
<td>(23)</td>
</tr>
<tr>
<td>الديون الخاصة:</td>
<td>28</td>
<td>29</td>
</tr>
<tr>
<td>منها: تسهيلات موردين</td>
<td>(11)</td>
<td>(20)</td>
</tr>
<tr>
<td>أسواق مالية</td>
<td>(27)</td>
<td>(9)</td>
</tr>
<tr>
<td>الإجمالي</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
</tr>
</tbody>
</table>

حسب هذا الجدول من صفحات مختلفة من:

- 58 -
<table>
<thead>
<tr>
<th>البلد</th>
<th>% نسبة عناصر</th>
<th>متوسط مدة القرض (سنوات)</th>
<th>متوسط فترة السماح (سنوات)</th>
<th>% متوسط سعر الفائدة</th>
<th>% الجزائر</th>
<th>% مصر</th>
<th>% المغرب</th>
<th>% تونس</th>
<th>% الأردن</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1984 -</td>
<td>1974 -</td>
<td>1974 -</td>
<td>1970 -</td>
<td>1974 -</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1985 -</td>
<td>1974 -</td>
<td>1974 -</td>
<td>1970 -</td>
<td>1974 -</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1986 -</td>
<td>1974 -</td>
<td>1974 -</td>
<td>1970 -</td>
<td>1974 -</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1987 -</td>
<td>1974 -</td>
<td>1974 -</td>
<td>1970 -</td>
<td>1974 -</td>
</tr>
</tbody>
</table>

البيانات الخاصة بالفترة 1970-1985 أُخِذت من:

أما البيانات الخاصة بالعامين 1979 و 1981 فمصدرها:
والحق، أن الارتفاع الذي حدث في شروط الاقتراض للدول العربية كان يتعارض مع الارتفاع العام الذي حدث في كلفة الاقتراض الخارجي للدول المتخللة عمومًا خلال نفس الفترات، كما أن الارتفاع الذي حدث في كلفة هذا الاقتراض يجب النظر إليه في ضوء أزمة الكساد التضخمي التي تمسك بختام الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ بداية حقبة السبعينات وحتى الآن. فنناحية أولى، أدى هذا الكساد إلى تخفيض نسبة الفروض والموارد الميسرة التي أصبحت تستخدمها الدول الرأسمالية المتقدمة للاقراضها للدول المتخللة، مما دفع هذه البلدان الأخرى (ومنها البلدان العربية) ذات العجز المتفاوت في مكواة مداولاتها إلى اللجوء إلى الصادر الخاص للإقراض منها (مثل تشكيلات الموردين، والاقتراض من البنوك التجارية، ومن أسواق السندات). ومن ناحية ثانية، أدت السياسة الاقتصادية الجديدة التي طبقها مايسمى بالتحدي في Monetarism أوروبا إلى رفع سعر الفائدة على الودائع الإدخارية بشكل غير عادي، الأمر الذي أدى إلى ضغط البنوك التجارية ومؤسسات الاقتراض المتخللة إلى مجاراة هذه السياسة. وزاد الطين بلة، جهود عدد كبير من هذه المؤسسات إلى سياسة تعويض سعر الفائدة، الأمر الذي تمضى عنه ارتفاعات متالية وخوسية في أعقاب هذه الفروض. وعلاوة عن ذلك، صادت مؤسسات الاقتراض الخاصة في ودول غرب أوروبا (وبالذات البنوك التجارية) إلى الاقتراض من منح الفروض القصيرة الأجل، ذات سعر الفائدة المرتفع، للدول المتخللة بعد أن تراكمت لديها فوائض إدخارية هائلة وخاصة بعد أن نجحت تلك المؤسسات في جذب الفوائد البروتوربية للبنك، هذا في الوقت الذي كانت فيه هذه المؤسسات تعاني من انخفاض العمل الاسترالي على تلك المخزونات في البلدان التابعة لها من جراء موجة الكساد التضخمي التي سالت (ولا تزال) في تلك البلدان. وظافر، أن ارتفاع الفوائد في اعطاء الفروض للدول المتخللة بتلك الأسعار الرسومية لهذه الاستثمارات، كان يحقق لها ارباحًا خيالية، تفوق تلك المعدلات التي كانت تتحدى في قطاعات الاتصال المادي بالدول الرأسمالية المتقدمة. وفلا يمكن النظر إلى سياسة الاقتراض التي مارستها أسواق النقد الدولية على أنها أحد الآليات التي حاولت بها الدول الرأسمالية التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية فيها، وشهدت من خلالها استغلال دول العالم الثالث.

وعلى الجانب الآخر من الصورة، وقعت الدول المتخللة ذات العجز المتفاوت في مواقف مدعوماتها في شركة الاستدانة المفرطة، دون أن تتحسب مسبقاً مثال الإزلاق إلى هذا الشرك، بسبب علاقات التبادل الوثيقة التي تربطها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي. فمن ناحية، أدت موجة الكساد التضخمي العالمي إلى حدوث تراخ في الطلاب على المواد الخام الأولية التي تصدرها هذه الدول، الأمر...
الذي أدى إلى هبوط وتقلص أسعارها العالمية بشكل واضح. هذا في الوقت الذي زادت فيه حاجة هذه الدول إلى الواردات بسبب زيادة السكان، وضعف الطاقات الإنتاجية، واعتمادها على الواردات الوسيطة والتمويل الخارجي. ومن ناحية أخرى، ضاعف من حرق المشتقات أسعار الواردات إلى الارتفاع المستمر بسبب اللجوء الحثيث للدول الرأسمالية المتقدمة إلى سياسة رفع أسعار صادراتها كتعويض لارتفاع الذي حدث في سعر البترول. وهذا كان من الطبيعي أن تتفاقم أزمة موازين المدفوعات الدول المتقدمة، في ظل فشل سياسات التنمية فيها وعمرها، ووصولها إلى منطقة حصار شديد.

ورغم أن بداية الأزمة في السبعينات كانت تطلب من الدول المتقدمة (ومعها البلاد العربية) اتخاذ سياسات اقتصادية حازمة من أجل تعويض الفائض الاقتصادي فيها (التنقل بلغة الودائع المحلية) وترميم استخدام موارد النقد الأجنبي وتحقيق الاعتماد على العقل المحلي (تخفيض فوائد الودائع الأجنبية) واتخاذ سياسة تنمية مستقلة، إلا أن السياسات الاقتصادية في تلك الدول تتمت بالترازي الواضح وتعابير الأزمة وتجارتها، من خلال زيادة الاعتماد على الخارج، والزيادة من الانتفاع عليه، والاندماج فيه والظروف في الاستدانة منه.

4 - تطور مدفوعات خدمة الديون:

كان من الطبيعي، والحال هذه، أن تبخر الاستدانة المترتبة - كسماسة شبه وحيدة المحصلة - فجوة الودائع الأجنبية المتزايدة - عن أبعاد فادحة. وهذا يدفعنا الآن للاجابة على السؤال الرابع: المتعلق بحجم الأدعم التي نجمت عن الاقترض الدولي وتحملها الآن البلاد العربية المدنية. وبناءً، نثبت، سوف نشير في هذا الجزء من الدراسة إلى مجرد الأدعم المباشر الذي تتمثل في المبالغ التي أصبحت هذه الدول أحياناً مجهزة لدفع أقطاف وفائدة ديونها الخارجية. وهنا تقول لنا الارقام، أن ثماً ماً أotive قد حدث في مبالغ خدمة الديون الخارجية للبلد العربية. ولننظر الآن إلى الجدول رقم (4)، ولتايل التطور المفزع الذي تعركه الارقام. في عام 1972، بلغت مبلغ المبالغ التي دفعتها البلاد العربية المدنية في مبالغ أقطاف وفائدة حوالي 6 مليارات دولار (على وجه التحديد 906.8 مليون دولار)، وإذا ما تقدر إلى حوالي 8.7 مليار دولار (على وجه التحديد 78.237 مليون دولار) في عام 1981. وهذا يدل ببساطة شديدة، على أنها تزداد بمعدل يزيد قليلاً عن نصف مرة ونصف خلال هذه الفترة، ويzewald معدل سنوي مركب حوالي 24٪. ومن المؤكد أن هذا النمو الاهلي لمدفوعات خدمة الديون كان يفوق كثيراً معدلات نمو الدخل القومي والصادرات في هذه الدول في تلك الفترة.
مقارنة تطور إعداد الديون الخارجية للبلد العربية المدنية مع أعداد الديون الخارجية لمجموعة البلدان المتخلفة فيها عام 1972 و1981

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>29 %</td>
<td>870</td>
<td>890</td>
</tr>
<tr>
<td>24 %</td>
<td>830</td>
<td>120</td>
</tr>
<tr>
<td>50</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>27 %</td>
<td>300</td>
<td>400</td>
</tr>
<tr>
<td>31 %</td>
<td>398</td>
<td>239</td>
</tr>
<tr>
<td>6 %</td>
<td>728</td>
<td>49</td>
</tr>
<tr>
<td>36 %</td>
<td>610</td>
<td>78</td>
</tr>
<tr>
<td>20 %</td>
<td>439</td>
<td>45</td>
</tr>
<tr>
<td>22</td>
<td>149</td>
<td>24</td>
</tr>
</tbody>
</table>

تفصيل مديونات خدمة الديون:

أولا - مديونات خدمة الديون:
1 - مديونات خدمة ديون البلد العربية: 8.99
2 - مديونات خدمة ديون البلد المختلفة: 12.00
3 - نسبة (1): (2) (7)

ثانيا - مديونات الفوائد:
4 - مديونات فوائد ديون البلد العربية: 0.10
5 - مديونات فوائد ديون البلد المختلفة: 0.73
6 - نسبة (4): (5)

ثالثا - مديونات الاقتضاب:
7 - مديونات الاقتضاب ديون البلد العربية: 0.60
8 - مديونات الاقتضاب ديون البلد المختلفة: 0.18
9 - نسبة (7): (8)

ملحوظة: هناك فروق طفيفة في تجميع أرقام مديونات خدمة الديون بالنسبة للبلد العربية بسبب كبر الأرقام وتعددها.


-62-
وإذا وضعتنا الآن هذه الآراء التي تمثلها البلاد العربية في إطار الصورة الاجتماعية للإعجاب، في نظمها مجموعة البلاد المطلقة خدمة مديوناتها الخارجية خلال نفس الفترة فسوف نتفق لنا مجموعة هامة من الحقائق.

الحقيقة الأولى، أن النصيب النسبي لأجالي إعجاب خدمة الديون الخارجية الحالية من إجمالي مديونات خدمة الديون الخارجية للبلاد المطلقة قد ارتفع من 25% في عام 1972 إلى حوالي 35% في عام 1981، وبينما بلغ متوسط معدل النمو السنوي لأعجاب ديون كل البلد المطلقة حوالي 29%.

فإن هذا المتوسط بالنسبة للدول العربية بلغ حوالي 24% خلال نفس الفترة.

الحقيقة الثانية، أن ثمة تساخيف واضح في مجموع النصيب النسبي لمديونات القوائد التي تدفعها البلاد العربية على ديونها الخارجية من إجمالي مديونات القوائد التي تدفعها مجموعة البلاد المطلقة.

فبدلا بلغ هذا النصيب حوالي 29% في عام 1972، إذا بقيتا إلى حوالي 26% في عام 1981. وبينما بلغ متوسط معدل النمو السنوي لمديونات القوائد على ديون البلاد العربية حوالي 47%، نجد أن هذا المتوسط قد بلغ بالنسبة للبلاد المطلقة حوالي 31% خلال نفس الفترة، الأمر الذي يعكس ارتفاع متوسط سعر الفائدة الذي افترضته ببلاد العربية إذا ما قورنا بحالة البلاد المطلقة ككل.

الحقيقة الثالثة، أن النصيب النسبي لمديونات أقسام الديون الخارجية المستحقة على البلاد العربية من إجمالي مديونات أقسام ديون البلاد المطلقة كلها قد ارتفع من 65% في عام 1972 إلى حوالي 129% في عام 1981، وأن متوسط معدل النمو السنوي لهذا نوع من المديونات (حوالي 26%) يزيد عن نظيره بالنسبة لمجموعة البلاد المطلقة (حوالي 22%) في الفترة ميل الدماغ، الأمر الذي يعكس ارتفاع معدل الديون الخارجية للبلاد العربية إذا Time Profile Ratio welche (41%)

ما قورن بهذا السعر بالنسبة لمجموعة البلاد المطلقة.

ومهمة يمكن أن أمر، فلما لو نظروا الآن إلى التوزيع النسبي لجملة المال الذي تدفعها مجموعة البلاد العربية في كل هذه البلدان، لوجدوا ظاهرة تستند إلى النظر، وهي أن ثمة دول ثلاث، هي الجزائر ومصر والمغرب،، مثل إجمالي مديونات خدمة ديونها الخارجية الجزء الأكبر من هذه المديونات.

ففي عام 1981 على سبيل المثال، وصل إجمالي مديونات خدمة الديون الخارجية لكل بلد العربية المدين حوالي 3743 مليون دولار، بينها وصلت جملة المديونات التي دفعتها الجزائر ومصر والالمبرح حوالي 1782 مليون دولار في نفس هذا العام، الأمر الذي يعني أن متوسط تلك الدول ثلاث ملة حوالي 82% من جملة ما دفعته كل البلاد العربية المدنية خدمة ديونها الخارجية (انظر الجدول رقم 6).
## جدول رقم (5)

### تطور مدفوعات خدمة الديون الخارجية للبلاد العربية المدنية في عامي 1972 و 1981 (بلايين الدولارات)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>1981</th>
<th>1972</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>1870</td>
<td>1320</td>
</tr>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>2430</td>
<td>4780</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>3240</td>
<td>1020</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>2910</td>
<td>320</td>
</tr>
<tr>
<td>الأردن</td>
<td>3250</td>
<td>790</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا</td>
<td>5270</td>
<td>3490</td>
</tr>
<tr>
<td>لبنان</td>
<td>3600</td>
<td>760</td>
</tr>
<tr>
<td>العراق</td>
<td>3710</td>
<td>5950</td>
</tr>
<tr>
<td>الجمهورية اليمنية</td>
<td>6800</td>
<td>7000</td>
</tr>
<tr>
<td>جمهورية اليمن الديمقراطية</td>
<td>6700</td>
<td>7000</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td>820</td>
<td>509</td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال</td>
<td>530</td>
<td>220</td>
</tr>
<tr>
<td>موريتانيا</td>
<td>590</td>
<td>1910</td>
</tr>
<tr>
<td>عمان</td>
<td>3250</td>
<td>650</td>
</tr>
<tr>
<td>الإجمالي</td>
<td>1830</td>
<td>7230</td>
</tr>
</tbody>
</table>

(المعلومات غير متوفرة من المصدر.

قائمة الدبلوماسيين المقدمة في هذه الجدول من ضمائر مختلفة من المصدر التالي:


- 64 -
وليس هناك شك في أن التطور الذي طرأ على حجم وبيئة وأعباء الدين الخارجي للبلاد العربية خلال الفترة الماضية، كان مرتبطة بظروف معينة اقتصادية وسياسية عالمية وألابية ومحليات، وهذا نحن نعتقد أنه ليس من المتصور استمرار نحو المديونية الخارجية للبلد العربية في هذه الظروف بنفس السرعة التي تم بها في عقد السبعينيات، بسب الاحتمالات القوية لتغير هذه الظروف في المستقبل من ناحية. كما أن ليس من المتصور أن تستمر هذه المديونية في هذا النمو المتراوح دون حدوث مشكلات وضغوط داخلية وخارجية لتنحدر علىها، من ناحية أخرى. ومع ذلك، تبقى التوقعات قائمة بشأن اتجاه موازين المدفوعات هذه الدول نحو مزيد من العجز، وذلك إذا استمرت موجه ارتفاع أسعار أرتفاعا وظلت معدلات نمو صادراتها تعاني من الجمود والتراجع. كأن هذا العجز سوف يغطيه زيادة أعباء الدين المترانكة في الماضي. أضيف إلى ذلك أن مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية داخل هذه الدول سوف يفرض عليها تبني طروحات معينة نحو تحقيق معدلات مرتفعة للاستقرار والنمو مع ما يترافق ذلك من وجود فجوة في الموارد المحلية (الجدول رقم 2) الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة حاجة هذه الدول للتمويل الخارجي.

وأيا كان الأمر، فإن المزار الذي يتوافق الكثيرون أن تواجه الدول المختلفة ومنها البلاد العربية، ذات العجز المالي والمديونية الخارجية المرتفعة في عقد الثمانينيات، هو أن تبدأ سياسات العجز في موازين المدفوعات هذه الدول يتمتعها ذلك من وجدتها في الحاجة للاتجاهات الاقتصادية، يمكن أن تكون البيبلا عن الفروض الخارجية في ظل ضوابط معينة (والتي يتوقع أن تساوي إلى هذه الدول في عقد الثمانينيات لن تزيد بأكثر من 2/3 سنويا فقط حسب توقعات البنوك الدولية.

والأضح، أن محدودية التمويل الخارجي باختيارات مختلفة التي يتوقع أن يكون متاحاً للدول المختلفة في عقد الثمانينيات، ومع ذلك بيد أنه تتطلب مساعدة عمالة يجب أن تأخذها هذه الدول بين الاعتبار، حتى لا يبقى في وهم امكاني الاستدانة المتقلة في المستقبل. ومن بين هذه الإعتبارات نذكر مالي (15).

- أنه مع استمرار موجه الكساد التضخمى في البلاد الرأسمالية المقدمة وتغذية المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعارى منها، فإنه من التوقع أن تنخفض نسبة ما تخصه حكومات تلك الدول من دخلها القومي في شكل فوائد وموارد ميسرة للبلاد المختلفة.
جدول رقم (1) 

تطور قيمة الودائع الخارجية في البلاد العربية المدنية خلال الفترة ما بين 1971-1980 (الأسعار الجارية)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>408</td>
<td>398</td>
<td>394</td>
<td>397</td>
<td>398</td>
<td>395</td>
<td>393</td>
<td>392</td>
<td>391</td>
<td>390</td>
</tr>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>1774</td>
<td>1775</td>
<td>1776</td>
<td>1777</td>
<td>1778</td>
<td>1779</td>
<td>1780</td>
<td>1781</td>
<td>1782</td>
<td>1783</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>1868</td>
<td>1868</td>
<td>1868</td>
<td>1868</td>
<td>1868</td>
<td>1868</td>
<td>1868</td>
<td>1868</td>
<td>1868</td>
<td>1868</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>1150</td>
<td>1150</td>
<td>1150</td>
<td>1150</td>
<td>1150</td>
<td>1150</td>
<td>1150</td>
<td>1150</td>
<td>1150</td>
<td>1150</td>
</tr>
<tr>
<td>الأردن</td>
<td>519</td>
<td>519</td>
<td>519</td>
<td>519</td>
<td>519</td>
<td>519</td>
<td>519</td>
<td>519</td>
<td>519</td>
<td>519</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا</td>
<td>98</td>
<td>98</td>
<td>98</td>
<td>98</td>
<td>98</td>
<td>98</td>
<td>98</td>
<td>98</td>
<td>98</td>
<td>98</td>
</tr>
<tr>
<td>لبنان</td>
<td>786</td>
<td>786</td>
<td>786</td>
<td>786</td>
<td>786</td>
<td>786</td>
<td>786</td>
<td>786</td>
<td>786</td>
<td>786</td>
</tr>
<tr>
<td>الجمهورية العربية المتحدة</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td>جمهورية اليمن الديمقراطية</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td>موريتانيا</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td>مسح</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الصفحة عشية على أساس القرص بين إجمالي مجموعات من السلع和服务ات والخدمات من واردات الديون والخدمات بثلاثة دولارات.
(1) مصادر: الصناديق الدولية للإنشاء الأخلاقي والاجتماعي بきてون أسماء السنة 1982-1983 (مسحات تفجية).

-66-
سوف تجد هذه البلاد أنه من غير الملائم أن توسع في تقديم القروض الرسمية المبررة للدول المتخلفة في الوقت الذي تتحبه فيه لتعيد شروط الاتفاق المحلي لمحاربة التضخم واستعادة أوضاعها التوازنة.

2- كذلك ليس من التوقع أيضًا أن تزيد قروض ومساعدات الدول الاسترالية كما كانت عليه في العقد الماضي، بسبب المشكلات التي نجمت عن تزايد عجز موازين مقدرات الدول الاشتراكية في تجاهلها مع الدول الرأسمالية وسبب نمو المدينية الخارجية لها.

3- ومن المتوقع أن تلجأ البنوك التجارية إلى تقديم قروضها للدول المتخلفة بسبب كثرة الديون المستحقة على هذه الدول، وسبب ارتفاع نسبة ديون البنوك إلى أصولها، وقلقل المؤسسات المصرفية من التمويل في هذا المجال، وسبب موجة التضخم العالمي. كما أنه من المتوقع أن يستمر الحذر والحيرة يسيطران على أسواق السندات الدولية، وضعف المكان النسيبي لعدد كبير من البلدان العربية المدنية في هذه الأسواق، مما نظرا لصعوبات السداد التي تواجهها.

4- أما قروض المنظمات الدولية المتعددة الاتجاه (صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي) فسوف يستمر انسياها ملحوظًا في حدود مواردها التي تساهم فيها الدول الغربية في إطار السياسات التحضيرية التي تفضلها على الدول المقرض.

5- أما القروض الخارجية القصيرة الأجل، مثل تسهيلات الورق والفوائد الصادرة وهي قروض ضغبة وبسند سهلة، فليس من المحتمل أن تزيد ذاك عبء على البنوك السبعية، ومن المتوقع أن تتزايد شروطها تعقيدًا واسعًا ارتفاعًا.

كانت تلك هي أهم ممارسات الصورة لوضع المديونية الخارجية للبلد العربية كما تطورت في السنوات العشر الأخيرة. ومنها رأينا، أن تمهلًا اقتصاديًا قد حدث في حجم هذه الديون، وتشوه واضح قد طرأ على هيكلها، وهو مشاور قد أصاب أعينها. كما رأينا أيضًا، أن تمهلًا ضريرًا وتخزين تحوت استمرار نمو هذه المديونية في عقد الثمانينات الحالى على النحو الذي تمت به في العقد الماضي.

وإذا نحننا جانبا هذه الصورة، لننظر في الواقع الحالي الذي أثيرت فيه من قروض نرى صورة أخرى، أكثر تقلية، لأثار نمو المديونية الخارجية، وذات إعداد حادة ومباشرة، وبخاصة في تتعلق بالخطط الاستراتيجية التي وضعها هذه البلاد. وهذا ما سوف نقوم به في النقطة التالية من دراستنا.
ثانيًا - آثار غياب الدباية الخارجية وانعكاسها على الخطوط الأفقية:

رأينا في تقدم، أن النمو الكبير الذي صاحب حجم الدباية الخارجية للبلاد العربية في السنوات العشر الأخيرة قد فاهم بالإصرار على تغيير السريعة في حجم الأعيان التي أصبحت تتحملها هذه البلاد خدمات هذه الدباية، ثمة في مجال الأقسام والقوائم السنية. ونطاقة للمشاعر والضغوط التي تفتكعت عن نمو هذه الأعيان وأثرت اثراً تأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد العربية، ونقطة الفصل الذي بدأ يسهم الدوام، واجهات الدائرة حول قدراً لهذه الدول على السداد، فقد قام الاقتصادون والخبراء بوضع، وتطوير عدد من المؤشرات التي تشير إلى حسب ذلك بعض جوانب ضغط عبء الدباية الخارجية. وهي مؤشرات ذات طابع إحساسي بحت، إذ تعتمد على مجرد نسب المتوهية، دون أن تحتاج إلى أي تحليل اقتصادي، ومن هذه المؤشرات تذكر ما يلي:

1- معدل خدمة الدين.
2- نسبة الدباية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
3- نسبة مدفوعات خدمة الدباية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
4- نسبة الاحتياطات الدولية إلى الدباية الخارجية.

وسوف نحاول الآن الاستناد على هذه المؤشرات لكي نرسم صورة سريعة وواضحة عن أعباء الدباية الخارجية في البلاد العربية.

1- معدل خدمة الدين:

هذا المؤشر هو عبارة عن نسبة مدفوعات خدمة الدباية (الإسكان+الفاوائد) إلى إجمالي حصة صادرات الدول العربية من السلع والخدمات. ودلاله هذا المؤشر بسيطة وواضحة، فإنترف هذا العامل، دل على ثقل عبء الدباية الخارجية، لأن معنى ذلك مباشرة هو أن تلك المدفوعات تتم باستقلالية وعليها أن تشمل على صادرات الدولة. وقد يكون المتبقي من هذه الحصيلة بعد الوقوف لهذه المدفوعات، ثانياً، ربما لا يكفي لتموين الورادات الضرورية (الاستهلاكية والوسيلة والاستثمارية)، مما يضع الاقتصادين في موقف حر، والعكس بالعكس. كما يستند كثير من الخبراء والاقتصاديين إلى هذا العامل كقياس لع백ة الدباية، على أسس أن العملة الاستهلاكية الحرة

- 68 -
تمتل في غالبية البلاد العربية المدنية عن الرجاء. ولذا كانت حصيلة الصادرات هي المصدر الرئيسي لهذه العمليات، فان الدائنين يعمون بحساب هذا العدل باعتباره مؤشر يدلهم على قوة طاقة البلد المدين على سداد ديونه الخارجية.

وتشير البيانات المتاحة، إلى ان تفاوت الموديلية الخارجية في عدد لا يحظى به من الدول العربية قد انعكس في ارتفاع معدلات خدمة ديونها. ففي بلد مثل مصر، وصل هذا العدل الى 35% في عام 1972 %، ثم تراجع هذا العدل للانخفاض في السنوات التالية بسبب تراجع صاع من إعادة جدولة بعض ديونها الخارجية %، واستخدامها قروض هيئة الخليج لتنمية مصر في سداد الجزء الاكبر من ديونها الخارجية القصيرة الأجل %%. وقد وصل هذا العدل في عام 1981 الى 22% %، وفي المغرب أتى هذا العدل للتزايد بسرعة شديدة، فقد ارتفع من 10% في عام 1972 الى 40% في عام 1981 %، فعكشا في ذلك ضغط التفاوت على حصيلة الائتمانات للتصادرين، مما جعلها في عام 1983 الى قرابة عادة جدولة ديونها. وفي الجزائر تلقى أيضاً أن التطور الكنس في ارتفاع هذا العدل قد وصل به الى أن يقصص مدقعات خدمة الديون حولي ربيع حصيلة الصادرين في عام 1980 % (الشكل رقم 1) وفيها تتعلق بباقي الدول العربية المدنية، فإن البيانات تشير الى وجود اتجاه شبه مستمر في تصاعد هذا العدل فيها، وأن كان حجمه مازال متخصفاً في عدد هذه الدول.

بيد أن انخفاض العدل لا يعني بالضرورة أن تلك الدول لا تعاني من مشكلة غياب ديونها الخارجية.

فلا غالب اللسان ان هذه الدول ما زالت تحتفظ بفتورات سماح الخارجية، وهي الفترات التي تعني فيها البلد المدين من دفع اقساط الديون وان كان مستمر في دفع الفوائد. وهذا ما يجعل معدل خدمة ديونها منخفضاً في الوقت الراهن. ولكن هنا تنتهي هذه الفترات، فسوف تبدأ هذه الدول في تخصيص اجزاء اضافية، ربما متزايدة، من حصيلة صادرها للوقوف بالتزاماتها هذه الديون.

على أن النقد الأساسي الذي يوجه لمعدل خدمة الديون، كمؤشر يقيس ضغط عبء الديون الخارجية يتمثل في أن هذا العدل يربط بين متغيرين ينتميان بأيال طبيعتين مختلفتين. فالمتغير الأول، وهو مبالغ خدمة الديون، هو ملحوظ معنوي وهو ما يطبق على العقوبة. أما المتغير الثاني، وهو حصيلة الصادرات فهو متغير غير يقيني، حيث تتضمن حصيلة الصادرات المخلطة ل İç ارتفاع أو لعوامل طارئة يصعب تحديده أو السيطرة عليها. كما أن تلك الحصيلة عرضة للتقلبات المتغيرة (القصرة والمتوسطة والطويلة الأجل). ومن هنا يجب ان يرسخ في الذهن، أن دلال معدل خدمة الديون لقياس العلاقة بين
هذين المتغيرين، هي دلالة تاريخية، ex-ante، أما حساب هذه العلاقة لفترات قادمة، ex-post، فإنها
عددية وتوقف على مدى دقة النمو الإحصائي بحصيلة الصادرات في السنوات القادمة.

2 - نسبة الديون للناتج المحلي الإجمالي:

وهذا مؤشر آخر يعكس عبء الديون الخارجية من خلال معرفة نسبة ما تمثله الديون الخارجية
لأجمالي الناتج المحلي. ولا شك أن هذا المؤشر يفيد معدل خدمة
الديون، لأنه يربط الديونية بتعتبر هما جدًا، وهو حجم الناتج المحلي، باعتباره مبدًا بالقوة الاقتصادية
الرئيسية في الاقتصاد القومي.

وكلما تزايدت نسبة كلما 황ذل ذلك على زيادة اعتماد الدولة على العالم الخارجي في تمويل الاستثمارات
والانتاج والاستهلاك. وإذا كانت الديون تمثل حقًا تغيريًا، فإن ارتفاع هذه النسبة اما يعني تزايد
حقوق هذا الغير في الناتج المحلي الإجمالي.

ويشير البيان المعنى (رغم التحصينات الكثيرة عليها)، أن تلك النسبة قد مالت للارتفاع
بشكل جلي في كل الدول العربية المدنية. ففي بلد مثل موريتانيا ارتفعت هذه النسبة من 24% في عام
1972 إلى 61% في عام 1980، وفي جمهورية اليمن الديمقراطية زادت النسبة من 114% إلى
75%، وفي مصر من 11% إلى 61%، وفي المغرب من 9% إلى 20%، وفي الأردن من 17% إلى
52%، وفي السودان من 2% إلى 78%، وفي الصومال من 2% إلى 52%، وذلك
خلال نفس الفترة (1960). ولا شك أن الصورة سوف تحدد قامة، لو لنا أضفنا إلى حجم الديون
الخارجية مجموع ما تمثل الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة في هذه الدول، باعتبارها مملوكة للご紹介
ويترتب ل أصحاب الأجانب حقوق ملكية عليها.

3 - نسبة مدفوعات خدمة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي:

دلاله هذا المؤشر، هو أنه يشير إلى نسبة ما يقطعه الدائنون الأجانب من الناتج المحلي الإجمالي
لقاء ما قدمنه من قروض إلى تلك الدول. ومن المهم عند حساب هذه النسبة معرفة ليس حجمها
فحسب، وإنما طريقة أن تكمل أيضا. وتشير الإحصاءات المتحا، إن انة في غالبيه الدول المخلفة
المدنية، ارتبط النمو الإنتاجي في دول هذه الدول بنمو موارد في حجم الخصبة التي يقطنها الدائنون
من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول، وزاد من خطورة القروض، أن معدل نمو هذه الخصبة يزيد

71 -
بكتير عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. والحق، أن هذا الإقطاع المتزايد من الناتج المحلي الإجمالي
لحساب خدمة الديون الخارجية يمضخ عبت نشتينن سينب، هم:

الأولى: إن الارتفاع الذي يحدث في حصة الأجانب الدائنين من الناتج المحلي الإجمالي، ما
يمل خصياً متزايداً وبشكل أو قليل من الموارد التي كان من الممكن أن تضعية أي خادمه
أغراض الاستثمار والاتجاه والاستهلاك. إنها باعتبارها تخسر من ناية الدخل
والتناجر المحليين، يضعف من طاقة وقهوة الاقتصاد القومي على الادخار والاستثمار
وامكانيات زيادة الناتج ورفع مستوى المعيشة.

الثانية: مع التصاعد الذي يحدث في نصيب الأجانب من الناتج المحلي، والذي يأخذ شكل
عوائد حقوق الملكية، يحدث تغيير في توزيع هذا الناتج ضد حصة كاسبي الإجور.
وما يتحول الاقتصاد القومي عبر الزمن «شيئاً فشيئاً إلى اقتصاد اجيري يسيره مالك
أعمال المال الإجبي»(33).

وأيا كان الأمر، فإن الاحصاءات المتاحة تشير إلى وجود اتجاهم قوي في البلاد العربية المدنية إلى
زيادة نسبة مدفوعات خدمة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدولة. ففي عام 1972 كانت
هذه النسبة في بلد كاسبي 1.27% وإذا طالما تناقصت إلى 12% في عام 1980، مما يعني أنها تضاعفت
بأقل قليل مِن ست مرات خلال هذه الفترة الوجيزة. وفي الجزائر ارتفعت هذه النسبة من 2.5% إلى
9.88%، أي أنها زادت حوالي أربع مرات خلال تلك الفترة. وفي مصر ارتفعت النسبة من 4.8% إلى
8.57% في المغرب من 1.7% إلى 9.7%، وذلك خلال نفس الفترة (34). نفس هذا الاتجاه
التصاعدي يلحوظ أيضاً بالنسبة للسائر الدول العربية الأخرى.

4 - نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون:

ويعادل عدد من الخبراء والاقتصاديين نتيجة مدى عبء الديون الخارجية وذلك من خلال
حساب نسبة إلى موقف الاحتياطيات الدولية حساب نسبة إلى موقف الاحتياطيات الدولية
للبلد، فإن نسبة هذه النسبة إلى مجمل ما تمثله من ذهب وعملات أجنبية، فضلاً عن قيمة موقعة لدى صندوق النقد الدولي
(35)، وحسب هذا المؤشر، يمكن القول أنه كلما ارتفعت هذه النسبة، كلما بلغت على قيمة موقف
السوق الخارجية، ومن ثم طاقة الدولة على مواجهة أعباء الديون في الأوقات الحرجة. وهذا يدخل
الدائنين بحساب هذه النسبة، بالإضافة إلى نسب أخرى تعذر تقدير طاقة الدولة على سداد ديونها

- 72 -
الخارجية (67). ومن المعلوم أن الدولة تقوم بتكون هذه الاحياءات باعتبارها صمام أم أو خط دفاع أساسي للتجارة للمحافظة على سرعة الصرف وعلى سياساتها الاقتصادية وأهدافها الاجتماعية حينما ينشأ عمل ساري أو مؤقت في ميزان مدفوعاتها. فالدولة يمكن أن تكون إلى هذه الاحياءات (طبعا إذا كانت موجودة بحجم وافر) لكي تستخدمها لمواجهة الظروف الطارئة أو الصعبة كدليل لأجراءات Devaluation المواجهة الاقتصادية التي ربما يتطلبها علاج العجز في ميزان مدفوعات والتي تمثل في تخفيض سعر الصرف وتتابع سياسات الاجهزة.

ونظرا لأن الاحياءات الدولية التي تملكها الدولة هي عادة دالة في مستويات دفعتها القومية وتقدمها الاقتصادية، ونظرا لأن الاحياءات تشكل الاحياءات بطرق على كلها واضحة (كلة الاحياء بالسويدا)، فإن الأمر الغالب هو أن حجم ما تملكه البلاد المتغيرة من الاحياعات الدولية عادة ما يكون ضياط (67). ولذا فإن نسبة تلك الاحياعات إلى الدين الخارجي، هي عادة نسبة ضيقة في تلك الدول.


والحق، أن التدهور الذي طرأ على نسبة الاحياعات الدولية إلى إجمال الديون الخارجية في غالبية الدول العربية المدنية خلال السنوات العشر الماضية كان يعود إلى سبين رئيسيين، هما:

1 - أن الكثير من تلك الدول قد استنفرت جزئيا وما من احتياطاتها الدولية في مواجهة أزمات النقد المحلي التي عاشتها في عقد السبعينات وعدم قدرتها على استعاضة تكون هذا الاحياعات مرة أخرى.
فيها. كما افترض أن الدخل القومي في المركز يتراوح بمعدل 3/4 سنوياً، وأن المزونة الداخلية للواردات تساوي 80%، بينما أن الميل المتوسط للاستيراد في الاجراءات المناسبة 6/2%. وبناء عليه، فإن زيادة الدخل القومي في المركز بنسبة 2/3 % من زيادة الواردات من التخرب بنسبة 4/2 % ويتمب على ذلك أن ينمو الدخل القومي في الطريق بمعدل 84 1/2% سنوياً، ولكن يمكن أن نقول أن المخرب 4/6% سنوياً، فإذا يجب أن تتراوح وارداتها بنسبة 9/2 %، وهو ما يطلب معدلات لنمو
قدره 5% في المركز. (33)

من هنا يمكن أن نستنتج ان معدلات النمو الاقتصادي وكذلك الميل المتوسط للاستيراد في
المراكز الرأسمالية عاملة وعوامل خارجية تؤثر على النمو. وكما يقول اجناتسي ساكس: "إذا لم يكن
لدى الدول المالحة الوسائل التي تمكنها من التأثير على معدل الاستيراد (الميل المتوسط للاستيراد)، فإن
معدلها سوف يتراوح كلياً بواسطة العوامل الخارجية (34)

وأعدل الأشارة، إلى أن زمرة الكساد التقسيمي التي تعيش فيها الاقتصادات الرأسمالية منذ
بداية حقبة السبعينات وحتى الآن، وما واسعها من انخفاض واضح في معدلات النمو الاقتصادي قد
أدت إلى تخفيض وأرادة من الدول الممتلكة، الأمر الذي انعكس في تدهور محتويات هذه
الدول الأخيرة. فيد أنه مع ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد في البلاد الممتلكة، لات تلك الدولة إلى
الخروج من هذا المزرك من خلال تزايد الاقتراض الخارجي. وقد خبعت لعاصفة حل مشكلتها
العاجلة أثناء ذلك بالإفراج في الاستدانة، وخصوصاً القصيرة الأمد، وذلك كسبب الأزمة الاقتصادية
الاجتماعية فيها بضع سنوات من الراحة آنذاك. لكنها تدفع الآن ثمن ذلك في الصعوبات الشديدة
التي تواجهها في سداد تلك الديون.

لم تعد القدرة على التسويق هي المحدود الوحيد أو الرئيسي في الأمد الطويل لدى القطرة على
الاستيراد. إذ أصبح عبء الديون الخارجية المتزايد عنصراً شديد الدراس في تأثيره على تلك القدرة. ومن خلال هذا التأثير أصبح لسحب الديون تأثيرات سلبية واضحة على الخطط الاقتصادية في البلاد
المدينية، وزادت من خلالها درجة التلفيق في عملية التخطيط.

وبصفة عامة يمكن أن نحدد طاقة الدورة الكلية على الاستيراد من خلال المعادلة الآتية: (35)

\[ C_m = \frac{(X + F) - (D + P)}{B} \quad \ldots \ldots \quad (1) \]

- 78 -
حيث:

\[ C_m = \text{الطاقة الكلية على الاستيراد} \]

\[ X = \text{حصيلة الصادرات من السلع والخدمات} \]

\[ F = \text{مقدار نسبية رؤوس الاموال الأجنبية على اختلاف انواعها (فروع، مساعدات، مساعدات، هبات، استثمارات اجنبية خاصة)} \]

\[ D = \text{مدفوعات خدمة الديون (الإقراض + الفوائد)} \]

\[ P = \text{تحويلات ارباح ودخل الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة للخارج} \]

\[ B = \text{سعر الوحدة من الارواتد} \]

وتشير هذه المعادلة إلى معنى بيسبتل للانخفاض، وهو ان الطاقة الكلية للاقتصاد القومي على الاستيراد تتحدد بحجم العمولات الأجنبية المتاحة (كيا هو واضح من البسط) ويكون إسعار الورادات (كيا هو واضح من المقام). ومن الجلي، أنه بمقدار ما يتعاظم البسط بالنسبة للمقام، يتعاظم هذه الطاقة. كما ان المعادلة تشير بوضوح إلى أن مفهوم خدمة الدين الخارجي هو مفتاحًا واضحًا من طاقة الدولة على الاستيراد.

وكم كنتا نود ان تتوفر لدينا البيانات الكافية المتعلقة بكل المتغيرات التي تشملها المعادلة رقم (19) لكي نحسب من خلالها، كيف تأثرت طاقة الدول العربية المتقدمة على الاستيراد بالنمو الكبير الذي حدث في أعياد دينيا الخاصة ودخل الاستثمارات المختلفة، وكيف ان المشرف لم تتوفر لدينا بيانات كافية عن تحويلات ارباح ودخل الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وكذلك عن سعر وحدة الورادات لكل الدول.

وينصصر المصادر بجزء الممول ذاتيا التي معدل تقطيع حصيلة الصادرات من النقد الإقليمي

\[ M_e = \frac{X - D}{M} \]

بعد فتح اعضاء الديون الخارجية لاجتماع الارواتد، ويمكن قياسها كي يلي:
او بصورة أوضح:

\[
\text{حصيلة الصادرات - مفوعات خدمة الدين} = 100
\]


\[
\text{الطاقة الاستيرادية الذاتية} = \text{اجمال الودائع}
\]

اما الطاقة الاستيرادية المقترحة فهي تقتصر بما يتوافر من جوانب الأجنبية والمونيتاها وقيمة الناتجات الاستيرادية الأجنبية الخاصة من اجمالي الودائع. ويمكن قياسها بطريقة المشتقة Residual كـ

\[
M_t = C_m - M_e
\]

وجحسن الحظ، توافرت لدينا البيانات الكافية التي تسمح لنا بقياس تأثير زيادة مفوعات خدمة الدين على الودائع العربية عن قدرتها الذاتية على الاستيراد، مستخدمين في ذلك المفهوم السارى الذكر عن الطاقة الاستيرادية وقنواتها. ويرى القاري في تحليله مثابرة متزايدة في الجدول رقم (9) بالنسبة لبعض البلدان العربية في ذلك بين عامي 1982-1983.

ويمكن أن نلاحظ من حسابات هذا الجدول حقائق رئيسية، خاصة، أن العباء المتزايدة لمفهوم خدمة الدين الخارجي قد أدت إلى اضطاع الطاقة الاستيرادية الذاتية، ومن ثم أدت إلى ارتفاع نسبة الطاقة الاستيرادية المقترحة، في كل من الجزائر والمغرب وتونس وسوريا ورومانيا، وذلك خلال الفترة التي ايار منها الجدول. والواقع الثاني، أنه بالنسبة لمصر، الذي لم يتأثر بالتفاوت في حجمه، والسودان، إذ إن البيانات تشير إلى أن الطاقة الاستيرادية الذاتية قد تحسنت، إلى حد ما، في هذه الدول. يبين ان هذا التحسن يعود في الواقع إلى الظروف الاقتصادية والسياسية، التي سادت في هذه الدول خلال تلك الفترة.

وفي حالة مصر، نجد أنه على الرغم من تزايد الدنيا الخارجي فيها بعملات كبيرة، الأمر الذي واجهه ومثل منظور في مبالغ فيها (وعلي الأخص في السنوات الأربعة الأخيرة)، إلا أن طاقة مصر الذاتية على الاستيراد قد تحسنت بفعل تأثير العوامل الآتية:

1 - عودة حقوق الديون بسبيلا إلى مصر بوضوح حصول صادرات البترول.
2 - إعادة فتح قناة السويس وزيادة ما تميز من تدفق اجنبى.
3 - زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج.
<table>
<thead>
<tr>
<th>البلد</th>
<th>سنة</th>
<th>قيمة الورادات (ف)</th>
<th>حصة الديون الصادرة (ب)</th>
<th>صافى الدفعتات المتبقي من حصة الديون الصادرة (د)</th>
<th>الواردات الصادرة من قيمته الدفعتات (أ)</th>
<th>الطاقة الاستيرادية المفترضة (ع)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>1972</td>
<td>2806498</td>
<td>1891905</td>
<td>1116917</td>
<td>11863442</td>
<td>1000-900</td>
</tr>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>1974</td>
<td>298488</td>
<td>234192</td>
<td>190227</td>
<td>273418</td>
<td>91813</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>1976</td>
<td>280590</td>
<td>150590</td>
<td>60253</td>
<td>42377</td>
<td>900-800</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>1978</td>
<td>277700</td>
<td>83300</td>
<td>53300</td>
<td>343700</td>
<td>800-700</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>1980</td>
<td>276870</td>
<td>826870</td>
<td>382870</td>
<td>900-800</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
4 - تحسن احوال قطاع السياحة.

أما فيما يتعلق بحالة السودان والاردن، فأغلب الظن أن التحسن الذي طرأ على طاقتهما الذاتية على الاستيراد، لم يعود الى كثرة ما تقدم اليهما من قروض كبيرة، متوسطة وطويلة الأمد، ذات فترات سماح لم تنته بعد، ومن ثم لم تظهر اعتيالهما في السنوات الأخيرة. وضمن ذلك أيضاً، كثرة ما يناسب اليهما من ممؤنات ووبات لا ترد، فضلاً عن تزايد تحولات المواطنين العاملين في الخارج.

وقد نراه إذا تغيرت هذه الظروف الخاصة في المستقبل، فإن الأمر الأقرب إلى الواقع، هو أن تتأثر الطاقة الذاتية على الاستيراد في هاتين الدولتين من جراء النمو المتسارع لأعباء الديون الخارجية في المستقبل.

ومهما يكن من أمر، فإن تم أعباء الديون الخارجية في البلاد العربية المدنية قد اضطر ضربها بالقدرة الذاتية للإستيراد في تلك البلدان، ما بدأ ياما أداً علماً مما أنه في بلد كالمغرب انخفضت هذه القدرة من 91% في عام 1972 إلى 47% في عام 1981. وفي بلد مثل موريتانيا تدهورت هذه القدرة من 85% في عام 1974 إلى حوالي 44% من إجمالي الودائع في عام 1976، وإذا هذه القدرة تنهار إلى 47% في عام 1980. وتختص هذا التدهور يكمن ملاحظته على هذا النحو المتسارع في عدد آخر من البلاد العربية المدنية.

والحقيقة أن التدهور الذي طرأ على القدرة الذاتية على الاستيراد، التقاس في ظل دخول عدوى تأثير سيدة للمحلات الاقتصادية (في البلاد التي يوجد بها خلط) ولقطات النشاط الاقتصادي في البلاد التي لا يوجد بها خلط، وسوف تتعذر فيها على، بشكل موجز، بعض هذه النتائج.

1 - الأثر على تخطيط الاستثمارة:

كان النمو المتسارع الذي طرأ على مبالغ الديون الخارجية في البلاد العربية المدنية، وما تمخض عن ذلك من اضطرابات للقدرة الذاتية على الاستيراد، تأثر بليغ على عمليات تخطيط الاستثمار في تلك الدول. وليس يكفي أن تخطيط الاستثمار، باعتبار جزء من مجمل عملية التخطيط القومي الشامل.

إذا يتعذر على تخطيط معدلات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف الديون التي تتطلب بها الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى تخطيط نمط التوزيع للاستثمارات، توحيد المشروطات التي تخصص لها تلك الاستثمارات في ضوء معايير التفضيل التي تحقق أفضل النتائج الممكنة.
تحديد الفجوة في تطور المصادر المحلية وكمية الناتج المحلي الإجمالي في البلاد العربية للمدينة فيها بين عامي 1971 و1982

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>1971</th>
<th>1982</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>41</td>
<td>52</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>5</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>50</td>
<td>70</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>50</td>
<td>60</td>
</tr>
<tr>
<td>الأردن</td>
<td>35</td>
<td>40</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا</td>
<td>45</td>
<td>60</td>
</tr>
<tr>
<td>لبنان</td>
<td>35</td>
<td>40</td>
</tr>
<tr>
<td>العراق</td>
<td>90</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>الجمهورية العربية اليمنية</td>
<td>210</td>
<td>240</td>
</tr>
<tr>
<td>جمهورية اليمن الديمقراطية</td>
<td>50</td>
<td>70</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td>35</td>
<td>40</td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال</td>
<td>35</td>
<td>40</td>
</tr>
<tr>
<td>موريتانيا</td>
<td>+70</td>
<td>+80</td>
</tr>
</tbody>
</table>

واقع أن التأثير الذي أحدثه التفاوت في الأداء المالي في البلاد العربية المدنية على تخطيط الاستثمار في تلك البلاد، يمكن محاصرته من خلال عدة نواتج أساسية.

وتتمثل القناعان الأول، في ذلك التأثير السلبي الذي نجم عن ارتفاع ضعف خدمة الديون على تكوين معدلات الإفلاس المحلي، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدلات الاستقرار المالية في تلك البلاد. فمن الناحية الثانية من المبالغ التي تدفعها هذه البلاد، في المقابل المادي في دولائها، قد تأهل تلك المبالغ ما تسببه 0.3% في عام 1980 في مصر 0.75% في تونس 0.49%، وفي موريتانيا 0.42%، وفي الأردن 0.37%، أيضاً في نفس العام. (33) وليس يمكن أن تبدو هذه النسب المرتفعة لمعدلات خدمة الديون (منسوية إلى الناتج المحلي الإجمالي) عملاً في الحقيقة، ويشكل مباشر، انفصالاً من الموارد المحلية المتاحة التي كان من الممكن أن توجه لتكوين المدخرات، ومن ثم زيادة معدلات الاستثمار المحلي. وهذا لا يعنينا، ان بؤس نمو الإنكماشي في احجام الديون الخارجية وعابها هو مازال في اتساع فجوة الموارد المحلية في البلاد العربية المدنية. (النظر الجدولي رقم 21)، الأمر الذي أضحى هذه البلاد للجوع إلى الاتجاهات الخارجية والتمويل التشريعي لتمويل تطبيق هذه الفجوة.

حقاً أنه لا يجب لنا أن نرجع ضعف مستوى المدخرات المحلية في تلك البلاد كلها إلى مشكلة الديون الخارجية وعابها، فقد ساهم في الضعف جملة من العوامل الهامة مثل، تزايد معدلات الاستهلاك المحلي وبالذات الكميائي، زيادة الانتفاض الحكومي على أغراض الدفاع القومي، فضاً عن التأثير الذي نجم عن زيادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات ذات الولاء الاستهلاكي (المتوسطة والخليفة) المرتفع، وتباطؤ جبهة التنمية، زيادة معدلات النمو السكاني، تأثير التضخم والخ. ومع ذلك لا يجوز التخلص من شأن التأثير الذي نجم عن النمو الإيجابي الذي حدث في أعباء الديون الخارجية في ضعف القوة الإيجابية هذه البلاد. هذه الأعباء كما قلنا، هي في التحليل الأخير ومشكلة معقدة، كان من الممكن أن توضع خدمة أغراض الإدخار والاستقرار.

وفي هذا الخصوص، تمثل نقطة جيدة بالتفكير، وعابنا النظر، وهي أن تفاقم عاب الديون الخارجية في البلاد العربية المدنية قد أدى إلى ضعف وقبلية الاستقرار الصافي الاجنبية السابعاء النسبية، الأمر الذي اثر أيضاً على امكانيات تخطيط معدلات الاستثمار اليومي في تلك الدول. والمقصود بذلك، أن المبالغ التي تخصصها هذه البلاد لخدمة أعباء ديونها الخارجية أصبحت

- 85 -
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الدين العام</td>
<td>2695.8</td>
<td>2745.9</td>
<td>2814.3</td>
<td>2894.3</td>
<td>2871.3</td>
<td>2893.9</td>
<td>2937.9</td>
</tr>
<tr>
<td>الدين العام</td>
<td>2274.8</td>
<td>2416.9</td>
<td>2486.2</td>
<td>2496.2</td>
<td>2496.2</td>
<td>2496.2</td>
<td>2496.2</td>
</tr>
<tr>
<td>الدين العام</td>
<td>3356.8</td>
<td>3356.8</td>
<td>3356.8</td>
<td>3356.8</td>
<td>3356.8</td>
<td>3356.8</td>
<td>3356.8</td>
</tr>
<tr>
<td>الدين العام</td>
<td>2498.3</td>
<td>2498.3</td>
<td>2498.3</td>
<td>2498.3</td>
<td>2498.3</td>
<td>2498.3</td>
<td>2498.3</td>
</tr>
<tr>
<td>الدين العام</td>
<td>574.8</td>
<td>574.8</td>
<td>574.8</td>
<td>574.8</td>
<td>574.8</td>
<td>574.8</td>
<td>574.8</td>
</tr>
<tr>
<td>الدين العام</td>
<td>484.2</td>
<td>484.2</td>
<td>484.2</td>
<td>484.2</td>
<td>484.2</td>
<td>484.2</td>
<td>484.2</td>
</tr>
<tr>
<td>الدين العام</td>
<td>96.3</td>
<td>96.3</td>
<td>96.3</td>
<td>96.3</td>
<td>96.3</td>
<td>96.3</td>
<td>96.3</td>
</tr>
<tr>
<td>الدين العام</td>
<td>158.3</td>
<td>158.3</td>
<td>158.3</td>
<td>158.3</td>
<td>158.3</td>
<td>158.3</td>
<td>158.3</td>
</tr>
</tbody>
</table>

هذه الصورة هو خريطة تحليل مبلغ تغلب الدين (الضمان الدوام) على الدين العام المحتوى أو المستخدمة.

المصدر: قام بتركيب هذا الجدول من:

تنزل النسبة العظمى من قيمة القروض الجديدة التي تتحملها، وهو أمر يعبّر من أن تكون تلك القروض بمثابة إضافات كاملة لعمليات الاستثمار في تلك الدول.

ولتأخذ هنا، على سبيل المثال، حالة مصر.

وفقًا للتقرير الأخير الذي أصدره البنك الدولي عن الاقتصاد المصري تحت عنوان: "جمهورية مصر العربية، الوضع الاقتصادي الحالي وتوافقات التمويل، (2) في أكتوبر عام 1983، بتبين أنه خلال الفترة المتعددة بين عامي 1975 و1982/83، بلغت القروض التي حصلت عليها مصر 163.2 مليار دولار أمريكي، بينا وصلت المبالغ التي دفعتها مصر خدمة أعباء ديونها الخارجية خلال نفس الفترة حوالي 787.4 مليار دولار أمريكي.

وهو يعني أن تلك المبلغ قد التقه ماسبته 4.8% من جملة القروض المحسوبة (انظر الجدول رقم 11). أن ذلك يعني أيضًا أن حوالى نصف القروض المحسوبة في تلك الفترة قد استخدمت في سداد أعباء الديون القديمة. أي أن كل دولار كانت تدفعه مصر خلال تلك الائتمان كانت تدفع نصفه للدائنين. وفي ضوء هذا الوضع، لم يكن من غير طبيعي أن تتحسن نسبة السداق الصافي للقرض إلى إجمالي القروض المحسوبة نحو التدفق المتوسط، وبشكل سريع جدا، ففي عام 1978 كانت هذه النسبة 77%، وفي عام 1981 انخفضت إلى 44%. أما في عام 1982/83 فكانت تخفض إلى 17%.

أما القنوات الثانية التي استبعدها منها تأثير تفاقم أعباء الديون الخارجية على عمليات التخطيط الاستثمار فقد تمتلك فيها نموذج اقتصادي ذاتي على الاستيراد من أجرا، وتأخير وتأجيل تنفيذ أكثر من البرامج الاستثمارية بالبلاد العربية. وتلك نقطة على قدر كبير من الامتحان إذا ما علمنا أن نسبة المكمل الاجنبي في البرامج الاستثمارية (أي نسبة الورادات الاستثمارية إلى إجمالي تكاليف رأس المال الثابت) بالبلاد العربية، هي نسبة كبيرة. ذلك أن جزء كبير من المشروعات الاستثمارية في تلك البلاد يتوافق تنفيذه على مدى ما يتوافق للدول من تقدم أجنبي لتمويل شراء الماكينات والتجهيزات والمواد الآلية المختلفة اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية لكل المشروعات.

وإذا ألقينا النظر سريعًا على ما تتوفر لدينا من بيانات، فننعتبرها لنا مدى عظم التأثير الذي زاده اقتصاد القدرة على الاستيراد في الأجرا. وتُبدي تنفيذ جزء كبير من النشاط الاستثماري في البلاد العربية المدنية، وذلك في ضوء ارتفاع نسبة المكمل الاجنبي للاستثمار (انظر الجدول رقم 12). ففي بلادنا الجغرافيين نجد أن تلك النسبة تصل إلى 93% وفقًا للصومال حوالي 90% وفي الاردن 56%، وفي الجمهورية العربية اليمنية 48%. وفي تونس 41%، وفي مصر 36%... إلخ. ويرجع
<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>نسبة الودائع الاستثمارية للمرئ</th>
<th>حجم الودائع الاستثمارية بالدولار</th>
<th>قيمة الودائع الاستثمارية بالدولار</th>
<th>نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع بالدولار</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجزائر (1980)</td>
<td>92</td>
<td>3879.2</td>
<td>192.0</td>
<td>36.8%</td>
</tr>
<tr>
<td>مصر (1981)</td>
<td>90</td>
<td>2498.9</td>
<td>248.9</td>
<td>28.1%</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب (1981)</td>
<td>75</td>
<td>480.5</td>
<td>30.5</td>
<td>18.3%</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس (1981)</td>
<td>61</td>
<td>246.7</td>
<td>17.6</td>
<td>27.1%</td>
</tr>
<tr>
<td>الأردن (1981)</td>
<td>56</td>
<td>102.6</td>
<td>6.5</td>
<td>19.8%</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا (1979)</td>
<td>49</td>
<td>97.6</td>
<td>6.5</td>
<td>26.9%</td>
</tr>
<tr>
<td>العراق (1978)</td>
<td>28</td>
<td>162.5</td>
<td>11.5</td>
<td>64.5%</td>
</tr>
<tr>
<td>الجمهورية العربية اليمنية (1980)</td>
<td>48</td>
<td>17.5</td>
<td>10.5</td>
<td>14.7%</td>
</tr>
<tr>
<td>جمهورية اليمن الديمقراطية (1977)</td>
<td>38</td>
<td>5.2</td>
<td>3.2</td>
<td>24.7%</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان (1981)</td>
<td>32</td>
<td>109.1</td>
<td>7.1</td>
<td>32.1%</td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال (1980)</td>
<td>30</td>
<td>126.7</td>
<td>8.3</td>
<td>67.4%</td>
</tr>
<tr>
<td>موريتانيا (1975)</td>
<td>27</td>
<td>59.8</td>
<td>4.1</td>
<td>87.0%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

تشمل الودائع الاستثمارية المكائن والمعدات الآلية ووسائل النقل وقد اعتمدنا في حساب قيمة الودائع على البيانات الواردة في مصادر مختلفة من:


ارتفاع هذه النسبة إلى خلفن قاعدة الصناعات المنتجة لوسائل الاتصال، الأمر الذي أدى إلى تزايد
اعتماد هذه الدول على العالم الخارجي في هذا المجال.

وتشير تجارب العقد الماضي إلى أن الضغط الذي يثيره مديونات خدمة الدين الخارجي على
النقد الاجنبي المتاح لتمويل الورادات الاستهلاكية، قد أدى إلى اضطراب عدد لا يتأثر بما ينتج
من هذه الدول لتأجيل تقييم كثير من المشروعات الاستثمارية المدرجة بخططها الافتراضية، ولأن تخفيف معدلات
الاستثمار القومي بها (م) وربما يفسر لنا ذلك، ضمن عوامل أخرى، سر الارتفاع الذي حدث في
معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلاد خلال حقبة السبعينات، وخصوصاً الأمر الماضي، لاتمام فيها
ينجم عن تأجيل تنفيذ المشروعات الاستثمارية من خفض في معدلات النمو الاقتصادي فحسب،
وするために ما ينعدد الأمر إلى ارتفاع الكلفة الاستثمارية لتنفيذ تلك المشروعات في المستقبل نظراً لتزايد
معدلات التضخم العالمي والمحلي.

وكان من الطبيعي في ضوء الاضطراب هذه البلاد الال تأجيل تقييم كثير من مشروعاتها الاستثمارية
والتي تخفيف معدلات الاستثمار فيها، فإن تزايد معدلات البطالة، وخصوصاً في تلك البلاد التي
تتسم بارتفاع معدلات النمو السكاني. وقد تمثل هذا في بعض البيانات عن احجام ومعدلات
البطالة في البلاد العربية الممتدة، في حين أن نسبة علاقة وثيقة بين البلاد التي تتأثر بشكل واضح من
جراء ارتفاع ديواناتها الخارجية وبين ارتفاع حجم ومعدلات البطالة فيها. ففي بلدان مثل مصر، وصل حجم
البطالة فيها في عام 1977 إلى ما يزيد عن ربع مليون عام عامل عامل (على وجه النطة 49 ألف
حسب تقديرات الأممية المتحدة (م) معدل البطالة يقدر بحوالي 31% في سوريا، وصل عدد العمال
العائدين إلى 134648 ألف، ويعادل 2% في عام 1976. ونست هذا الوضع يشير مشاهدته أيضاً
بالنسبة للمغرب ومنкласс، والسودان، إلى آخر من الأممية (نظر الجدول رقم 13).

والإزاها الضغط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ينتج عن تزايد حجم ومعدل البطالة في
تلك الدول خلال عقد السبعينيات، اضطرت الحكومات في كثير من الدول العربية الممتدة أن تنتج باب
الهجرة والعمل بالخارج وبخاصة في الدول العربية النطفية التي زادت فيها العوامل الإقتصادية إرتفاعت
فيها معدلات الاستثمار، واحتاجت من ذلك إلى قوى عاملة إضافية. ورغم أن خيارات المواطنين
قد أدت إلى خلق مصدر إضافي للاقتصاد الاجنبي في تلك الدول، Remittances العمالين في الخارج
وعوضت - إلى حد ما - من التأثير السلبي الذي زاوته تزايد مديونات خدمة الدين الخارجي في
اضائع فئة هذه الدول على الاستثمار، إلا أن ظاهرة هجرة العملية قد تمثمت عنه تناقص ضارة،
اقتصادية واجتماعية، لاجئ للحديث عنها هنا.
# تطور حجم ومعدل البطالة في بعض الدول العربية المدية خلال الفترة 1978-1980

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مصر</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حجم البطالة</td>
<td>14.5</td>
<td>13.5</td>
<td>16.5</td>
<td>20.8</td>
<td>23.5</td>
<td>25.7</td>
<td>30.8</td>
<td>32.3</td>
<td>31.5</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل البطالة</td>
<td>2.5</td>
<td>3.5</td>
<td>3.5</td>
<td>3.5</td>
<td>3.5</td>
<td>3.5</td>
<td>3.5</td>
<td>3.5</td>
<td>3.5</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حجم البطالة</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل البطالة</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حجم البطالة</td>
<td>6.1</td>
<td>5.1</td>
<td>3.0</td>
<td>2.8</td>
<td>2.7</td>
<td>2.4</td>
<td>2.0</td>
<td>2.0</td>
<td>2.0</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل البطالة</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حجم البطالة</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل البطالة</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حجم البطالة</td>
<td>1.4</td>
<td>1.1</td>
<td>0.9</td>
<td>0.9</td>
<td>0.9</td>
<td>0.9</td>
<td>0.9</td>
<td>0.9</td>
<td>0.9</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل البطالة</td>
<td>4.1</td>
<td>4.1</td>
<td>4.1</td>
<td>4.1</td>
<td>4.1</td>
<td>4.1</td>
<td>4.1</td>
<td>4.1</td>
<td>4.1</td>
</tr>
<tr>
<td>العراق</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حجم البطالة</td>
<td>0.8</td>
<td>0.8</td>
<td>0.8</td>
<td>0.8</td>
<td>0.8</td>
<td>0.8</td>
<td>0.8</td>
<td>0.8</td>
<td>0.8</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل البطالة</td>
<td>4.1</td>
<td>4.1</td>
<td>4.1</td>
<td>4.1</td>
<td>4.1</td>
<td>4.1</td>
<td>4.1</td>
<td>4.1</td>
<td>4.1</td>
</tr>
</tbody>
</table>

حجم البطالة مقدر بالآلاف ويُشير إلى عدد الافراد المتطلعين عن العمل كلياً أو بشكل جزئي.

أما القناة الثالثة التي تسبب منها تأثير ضعف الطاقة الذاتية على الاستيراد الناجم عن تفاوت خدمة أعباء الديون الخارجية على تخطيط الاستثمار بالدول المدنية، فقد تمثلت في اضطراب تلك الدول البالية في إعادة صياغة جانب كبير من استراتيجيتها الاستراتيجية لكي تتحب نحو قطاع التصدير. فمع أزمات النقد الإقتصادي، تجد هذه الدول نفسها مضطرا إلى اعتماد الاستثمارات المنتجة للتصدير أحيانا خاصة. ولا يمنع هذه الحال، في ضرورة الاهتمام بقطاع الصادرات، بالرغم هنا لتوزيد النقد الإقتصادي. ولكن خطورة هذا الاتجاه المعنون في التحول للاتلاشة الإقتصادية، هو أنه يعد في ضوء استراتيجيات واضحة وشاملة للتنمية، وأما أن غلب الظن أن يجيء كاستهلاك عميق من أجل التخفيف من أزمات النقد الإقتصادي في حل مشكلة السيولة الإقتصادية، ويتعين على هذا الاتجاه الاستثماري عبر الزمن، فردا تتحول هذه الدول إلى اقتصادات تابعة، يعد أن كان جزءا منها قد نجح في التخفيف من مثابة هذا النوع من الاقتصادات خلال شرائحه الأغلبية التي بذلتها في عقد التنمية الماضي. كما أن ذلك الاتجاه يكرس اعتماد تلك الدول في السوق الرأسمالي العالمي الذي توجه إليه تلك الصادرات، وهذا مرفوع ترتيب قدرة هذه الدول على التصدير بالتجزئات الدورية وبالآجال العامة للاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهي أحوال تشهد منذ Business Cycles الأقتصادية عقد السبعينات وحتى الآن أزمة اقتصادية طاحنة.

وهكذا نخلص إلى القول، بأن تأثير تفاقم أعباء الديون الخارجية على تخطيط الاستثمار في الدول المدنية، قد تمثل في اضطراب قدرة هذه الدول على تقبل الاستثمار عليها، وفي أبطن ولخيلي تنفيذ أكثر من المشروعات الإقتصادية بسبب عدم امكانية تمويل المكون الإقتصادي لتلك الاستثمارات، وأخيرا في اضطراب عقد كبير من هذه الدول التي تغير استراتيجيتها الاستراتيجية (التموينية) بالتركيز على الاستثمار في قطاعات التصدير الفعالة مشكلة النقد الإقتصادي.

2- الاتجاه على تخطيط الانتاج:

تهدف عملية تخطيط الانتاج، ضمان تشغيل الجهاز الإنتاجي بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة، وعلى النحو الذي يضمن الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية القائمة، للوفاء باحتياجات السوق المحلي والسوق الخارجي (الصادرات). وتمثل هذه العملية أمراً جاذباً في تخطيط العيش، وتطور في جوهرها على ضرورة توفير علاقات التوازن والانسجام بين قطاعات الإنتاج، المادي والهادى، التي ترتبط فيها ببعضها تشابك انتاج (خليفة أو متماسة)، وأمام ما في ذلك كله هو ضمان مقابلة الطلبه الوسيط الذي يتاسب مع أحجام الانتاج المخططة بما يتفق مع الطلب النهائي في الاقتصاد القومي.
عند تخطيط الانتاج في حالة البلد المتخلفة، تواجه المخطط مشكلة في النقد الإجباري اللازم لتوفير الورادات الوسيطة، بسبب اعتماد دول عجلات الانتاج في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي على مواد الطاقة والمواد الخام والسلع نصف المصنعة التي تدخل كمستلزمات انتاج في المنتج النهائي لتلك القطاعات. ومن هنا فإن الانتاج يكون مهدداً بالتوتر والتعثر للهربة، إذا ما ارتفعت الأسعار العالمية للمواد الوسيطة وعجز الدولة عن تغذير النقد الإجباري اللازم اللازم للأستيراد.

وساعد عملية تخطيط الانتاج بالبلد المتخلفة تقريباً، إذا ما كان الاقتصاد القومي يعتمد على العالم الخارجي في تدبير حاجته من مواد الطاقة، وبخاصة بعد تلك الفجوة السعرية التي شهدتها السوق العالمي للبترول منذ عام 1973. فمع الارتفاع الهائل الذي حدث في سعر برميل البترول، وجد عدد كبير من الدول المتخلفة (ومعها بعض البلدان العربية) نفسها في وضع حر بซอ ارتفاع كلفة الورادات مواد الطاقة. ولهذا كان استيراد هذا النوع من الورادات بمحذورات ضرورية، فان الحرص على تدبير التمويل الكافي لاستيراد ما يحتاجه الاقتصاد القومي من مواد الطاقة قد جاز بشكل مفتوس على باقي مخصصات النقد الإجباري اللازمة لتغذير تزويد الورادات الأخرى.

والحق أتنا لو نظرنا إلى حالة البلد العربية المدنية سوف نجد أن غالبيتها يدخل في نطاق الدول المستورة للبترول والمنتجات البترولية، مثل السودان والأردن، والمغرب والجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية والصومال وعمان وبريطانيا. ولهذا كان ارتفاع أسعار البترول تأثيرات سلبية للغاية على حالة موازين مدفوعاتها من ناحية، وعلى تغيير التركيب الهيكلي للوارادات من ناحية أخرى، حيث نسب ذلك في زيادة عجز موازين مدفوعاتها هذه الدول، في الأداء النسبي لقية الورادات من البترول والمنتجات البترولية من إجمالي قيمة الوارادات نحو التزايد عبر الزمن، فاكسا في ذلك انخفاضاً نسبياً مقابل في الأداء النسبي لبضعة الورادات الأخرى. ما بالتنا إذا علمنا أنه في بلد مثل جمهورية اليمن الديمقراطية أصبحت كلفة الورادات من مواد الطاقة تستلزم ما تتراوح بين 46-48% من إجمالي قيمة الوارادات في عام 1975. وفي بلد كالغرب، أصح هذا النوع من الورادات ينتج ما يزيد قليلاً عن قيمة ربع الوارادات كلها وذلك في عام 1981. وفي السودان ارتفع النصيب السنوي للوارادات من البترول والمنتجات البترولية من 4% في عام 1965 إلى 24% في عام 1981 (انظر لزيد من التفاصيل الجدول رقم 14). وهكذا، ادى ارتفاع أسعار البترول إلى اضاعفة قدرة هذه الدول على الاستيراد، وثمة دول عربية، اضطرت إلى الضغط على وارداتها من البترول والمنتجات البترولية بسبب مجهزاً عن تدبير النقد الإجباري اللازم هذا الحصص. وقد أدى ذلك إلى توقف عجلات الانتاج في كثير من فروع الإنتاج المحلي وحدوث اختيارات...
## جدول رقم (14)

تطور نسبة قيمة الواردات من البرتقال الخام والمنتجات البرتولية إلى
الإجمالي الواردات في بعض البلدان العربية غير تقنية
(1981-1985)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الأردن</td>
<td>127,262</td>
<td>10,262</td>
<td>7,260</td>
<td>0,260</td>
<td>0,260</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>27,924</td>
<td>2,924</td>
<td>2,924</td>
<td>0,924</td>
<td>0,924</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا</td>
<td>26,924</td>
<td>2,924</td>
<td>2,924</td>
<td>0,924</td>
<td>0,924</td>
</tr>
<tr>
<td>لبنان</td>
<td>16,924</td>
<td>1,924</td>
<td>1,924</td>
<td>0,924</td>
<td>0,924</td>
</tr>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>18,843</td>
<td>7,843</td>
<td>7,843</td>
<td>0,843</td>
<td>0,843</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>19,100</td>
<td>0,100</td>
<td>0,100</td>
<td>0,100</td>
<td>0,100</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td>32,942</td>
<td>3,942</td>
<td>3,942</td>
<td>0,942</td>
<td>0,942</td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال</td>
<td>27,121</td>
<td>2,121</td>
<td>2,121</td>
<td>0,121</td>
<td>0,121</td>
</tr>
<tr>
<td>مورتانيا</td>
<td>34,767</td>
<td>4,767</td>
<td>4,767</td>
<td>0,767</td>
<td>0,767</td>
</tr>
<tr>
<td>الجمهورية العربية اليمنية</td>
<td>47,800</td>
<td>5,800</td>
<td>5,800</td>
<td>0,800</td>
<td>0,800</td>
</tr>
<tr>
<td>جمهورية اليمن الديمقراطية</td>
<td>52,548</td>
<td>4,548</td>
<td>4,548</td>
<td>0,548</td>
<td>0,548</td>
</tr>
</tbody>
</table>

(1) لا تتضمن هنا الأرقام.
(2) أرقام خاصة عام 1977.
(3) أرقام خاصة عام 1980.
(4) أرقام خاصة عام 1989.

عديدة في عرض كثير من المنتجات.

وهنا لابد من أن نشي أن الموقف الخرج الذي واجهته تلك الدول في مجال قدرتها على الاستيراد قد تضاعف من جراء ارتفاع سعرات الدين الهوائي. حيث أدى ذلك بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للبترول إلى زيادة في تدهور قدرتها على الاستيراد، فتأثرت بذلك قدرتها على تدبير كثير من مستلزمات المنتجات الأخرى المستوردة من الخارج، وتأثرت بالنتالي، إمكانات تخطيط الانتاج فيها.

والحقيقة، أن هذا المازق الاستيرادي للمواهد الوسطى الذي وقعت فيه غالبية البلاد العربية المدينة يعود إلى تخلاف قطاع المنتجات الوسطية وعدم احتياجاتها الأساسية التي تستحقها في جهود التنمية وتنوع هيكل الانتاج القومي. إذ من الثابت أن غالبية هذه الدول لم تتم بناءها هذا القطاع خلال عقدين التنمية الماضي، ومن ثم تركت حركة تنظيم دوران عجلات الانتاج في كثير من قطاعات الانتاج الذي أتربث آلياً بعدة أنظمة ورود السلع الوسطى من الخارج.


أما في القطاع الصناعي فالصورة أشد تعقيدًا، وذلك بسبب زيادة فضي التصميم الاحترامي Import Substitution للواردات حيث أقيم عدد كبير من المشروعات الصناعية على أساس معيار الاستيعاب يتجهها اليدوية عن الواردات المائلة، وأمامًا في أن تحول تلك الصناعات مع مرور الزمن إلى صناعات تصديرية. والواقع الواضح هنا الصناعات التجميعية للمبسل الاستهلاكية المبسطة (الملايين والترات والمسلاك والشغفان، إلى آخر). وهذا النوع من التصميم قد أدى في الواقع إلى نتيجة مأساوية قليلاً من أن تكون هذه الصناعات بديلًا عن الواردات، أصبح الانتين متكاملين وليس متخاصمين. فالسياج أو الغسالة التي كنا نستوردها كاملاً في الماضي، أصبحنا نستوردها في شكل "مفكك" لتم إعادة تجميعها. وأصبحت الزيادة في الانتاج تتطلب زيادة في الاستيراد،
<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>قيمة الناتج الزراعي الإجمالي بالمليارات من الدولارات</th>
<th>قيمة الودائع الزراعية الوسيطة بالمليارات من الدولارات</th>
<th>نسبة الودائع الزراعية الوسيطة إلى إجمالي الودائع</th>
<th>قيمة الودائع الزراعية الوسيطة بالمليارات من الدولارات</th>
<th>نسبة الودائع الزراعية الوسيطة إلى إجمالي الودائع</th>
<th>نسبة الودائع الزراعية الوسيطة إلى الناتج الزراعي الإجمالي بالمليارات من الدولارات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>886.9</td>
<td>448.9</td>
<td>5.0</td>
<td>288.9</td>
<td>5.0</td>
<td>6.5</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>565.7</td>
<td>331.5</td>
<td>5.9</td>
<td>213.3</td>
<td>5.9</td>
<td>7.6</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>113.3</td>
<td>118.7</td>
<td>1.0</td>
<td>21.0</td>
<td>1.0</td>
<td>0.9</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>41.2</td>
<td>224.2</td>
<td>0.9</td>
<td>5.0</td>
<td>0.9</td>
<td>0.2</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا</td>
<td>20.7</td>
<td>90.4</td>
<td>0.5</td>
<td>17.4</td>
<td>0.5</td>
<td>0.3</td>
</tr>
<tr>
<td>اليمن الديمقراطية</td>
<td>36.4</td>
<td>90.6</td>
<td>0.5</td>
<td>32.9</td>
<td>0.5</td>
<td>0.9</td>
</tr>
<tr>
<td>الاردن</td>
<td>14.4</td>
<td>45.3</td>
<td>0.3</td>
<td>13.6</td>
<td>0.3</td>
<td>0.9</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td>12.1</td>
<td>31.9</td>
<td>0.5</td>
<td>28.4</td>
<td>0.5</td>
<td>0.9</td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال</td>
<td>18.5</td>
<td>14.3</td>
<td>0.8</td>
<td>11.4</td>
<td>0.8</td>
<td>1.3</td>
</tr>
</tbody>
</table>


أما بالنسبة للودائع الزراعية الوسيطة إلى إجمالي الودائع وكذلك قيمة الودائع الزراعية الوسيطة الزراعية فقد حسبت من:

دون أن يصح ذلك زيادة في التصدير (4)). تحاكي عن استخدام الخبرات الأجنبية ورفع براءات وحقوق الاتجاع ورسوم استخدام العلامات التجارية (11)). وقد تعرضت مثل هذه الاصطدامات حالة تتربى من التوقف شبه الكامل خلال فترة أزمة النقد الأجنبي التي واجهتها بعض الدول العربية في عقد السبعينات. ولا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة لفرع الصناعات التحويلية الأخرى، حيث تعرضت مستويات الانتاج فيها للتقليل الشديد مع التقلب في مستويات الورادات الوسيطة.

وخلال القرن اسكتن أن الصعوبات التي واجهت الدول العربية في تدبير النقد الأجنبي اللازمة لتمويل الورادات الوسيطة قد خلق اضطرابا واضحا في عمليات تحليل الائتمان، وأصبح من الصعب على أجتهز أنظمة المنتج تمويل الورادات الوسيطة أو لاغراض التصدير، ما لم يكن هناك وفرة كافية لتمويل الورادات الوسيطة. وكان للعبء المتزايد في خدمة الديون الخارجية بالطويل في هذا الخصوص.

3. الأثر على تخطيط الاستهلاك ومستوى المعيشة:

تمة خاصة مشتركة تجمع بين غالبية الدول العربية المدنية، وهي أرضاع درجات اعتمادها الغذائية على العالم الخارجي، وذلك بسبب تقلبات القطاع الزراعي المتين لموارد الغذائية، وتفاعله عن أن يواكب النمو الحديث في الاحتكارات السكانية للغذاء، حيث نسب الإكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية نحو الانخفاض المستمر. ولئن معلوم هذا أن تعرض لدراسة هذه المشكلة. بيد أننا نوذب فقط الإشارة إلى أن ارتفاع درجة الاعتماد الغذائي على العالم الخارجي قد يسبب دخول صورة الديون الخارجية لتلك البلدان بعدا هاما وعلى درجة كبيرة من الخطورة، فنظرًا لأن بعض الاحتكارات اليومية للأفراد، والقضية المثيرة هنا على درجة عالية من التعقيد. فمن ناحية نجد أن تزايد الاعتماد الغذائي على العالم الخارجي قد أدى إلى متواليدون الخارجية المستحقة على تلك الدول. ولكن، من ناحية أخرى نجد أن متواليدون الخارجية قد أثر بدوره على حدود وأشكال الاعتماد الغذائي على العالم الخارجي.

الاعتماد الغذائي على الخارج
(نسبة الوارادات الغذائية إلى الاستهلاك الإجمالي في الدول العربية المدنية)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>قيمة الواردات الغذائية إلى الاستهلاك العالمي</th>
<th>قيمة الواردات الغذائية إلى الاستهلاك العالمي بلغة الدولارات</th>
<th>نسبة الوارادات الغذائية إلى إجمالي الوارادات</th>
<th>نسبة البارادات الغذائية إلى إجمالي الوارادات بلغة الدولارات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مصر (1981)</td>
<td>300,243.81</td>
<td>300,243.81</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر (1982)</td>
<td>230,442</td>
<td>230,442</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب (1981)</td>
<td>100,188</td>
<td>100,188</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس (1981)</td>
<td>114,207</td>
<td>114,207</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا (1979)</td>
<td>132,207</td>
<td>132,207</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>الأردن (1981)</td>
<td>174,307</td>
<td>174,307</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>موريتانيا (1975)</td>
<td>132,207</td>
<td>132,207</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال (1980)</td>
<td>132,207</td>
<td>132,207</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
</tr>
</tbody>
</table>

ملاحظات: قيمة الاستهلاك العالمي أخذت من: الصندوق العربي للاستهلاك الاجتماعي، الحسابات القومية لليابان العربية.

فان النسبة تراوح ما بين 41% و107% (انظر الجدول رقم 16). وخطورة الامر في ارتفاع هذه النسبة، وما تدل عليه من استمرار الاستهلاك العالمي الخاص على ما يزيد من الطلب العالمي من مزادات الغذائية، هي أن استمرار هذا النوع من السلع يعد أحد أكبر مبادرات المنافع العامة والتي يصعب الضغط عليها حتى في الاقتصادي المركزي. ورغم ذلك، يتفق مع معنى هذا البند (خصوصا السلع الضرورية) بعرض مستويات الاستهلاك العالمي والصحة العامة للخطر والتدوير. أضاف إلى ذلك حقيقة أخرى، وهي أن انتقاق الاسلربية في القطاع العام والشراب يستثمر في كل الدول العربية المدنية (32). Family Budget بالنسبة الكبرى من ميزانيات الاسلر

وتبدو أهمية هذه الحقائق في حالة البلد العربي المدنية الاقل غرما، مثل موريتانيا، الصومال، والسودان، والجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية. حيث أنه بالرغم من استمرار الورادات الغذائية بنسبة هامة من إجمالي قيمة اليدولات، وبالرغم من ارتفاع النصيب النسبي للإنتفاخ في الغذاء من ميزانيات الأسر في تلك الدول، إلا أن المسودة الغذائية لغالبية السكان مازال قليل من المعدلات المتوسطة اللازمة للإنسان (43). نلاحظ عن انخفاض أحوالهم الصحية وشروط معيشتهم الأخرى (التعليم، الاسكان، الخدمات العامة، الماء، المجاري، ...).

وإلا أن لا يوجد في كل الدول العربية المدنية تخطيط للاستهلاك، وتسري المعنى العلمي للتصطد. حتى في الدول التي تزعم أنها تخطيط وخطط اقتصادية، إلا أنه يوجد تلك الدول، على الاقل، تدخل من جهات الحكومات في مجال دعم كثير من سلع الاستهلاك الشعبي والخدمات الضرورية. كما واجب بعض حكومات هذه الدول أن تفرض الرقابة السعرية والتدريجية على كثير من السلع التموينية الهامة، لكي تتدفها على علاقات 다른ة، علاقات العرض والطلب. ويتطلب الأمر استمرارها وتمويل تدريبيا. وكان الاتفاق العام على هذا الغرض يمثل بندا جوهريا في الموازنات العامة، تتزامن به الحكومات المعنية، للتحقيق من كاهل المواطنين ذوى الدخل المحدود والمنخفض.

على أن صورة التطور في هذا البند، وفي الاستهلاك العالمي عموما قد تتأثر في السبعينات والثمانينات، فعليها تأثير عاملين رئيسيين. أولها هو ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية. وثانيها هو تزايد أعداد الدفء الخارجي وما ارتبته با من أزمات في النقد الاجنبي.

أما الجملة الأولى، فإنه من النادي أن الدول الرأسمالية ذات الغالبية قد سارعت بالتغلب فيها بجنبها عقب ارتفاع أسعار البترو عالميا ابتداء من عام 1973 ليستخدم سلاح الغذاء في.
جدول رقم (17)

تطور متوسط الأسعار العالمية للواردات الغذائية للبلاد العربية خلال الفترة 1971-1980

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الفحم</td>
<td>68</td>
<td>184</td>
</tr>
<tr>
<td>دقيق الفحم</td>
<td>85</td>
<td>99</td>
</tr>
<tr>
<td>الأرز</td>
<td>119</td>
<td>382</td>
</tr>
<tr>
<td>الشعير</td>
<td>94</td>
<td>148</td>
</tr>
<tr>
<td>الذرة</td>
<td>23</td>
<td>111</td>
</tr>
<tr>
<td>السكر</td>
<td>128</td>
<td>325</td>
</tr>
<tr>
<td>زيت النخيل</td>
<td>244</td>
<td>622</td>
</tr>
<tr>
<td>اللحم البقر</td>
<td>200</td>
<td>1724</td>
</tr>
<tr>
<td>الأسماك المجففة</td>
<td>310</td>
<td>1208</td>
</tr>
</tbody>
</table>


أما العامل الثاني، وهو ما يعمج في هذا المجال، فهو الآثار التي نجم عن ارتفاع معدل خدمة الديون الخارجية. حيث تأثرت القدرة الذاتية لهذه الدول على الاستفادة وبخاصة في مجال المواد الغذائية، بهذا الارتفاع. وقد تعرضت بعض الدول العربية المدنية، خلال فترة السبعينيات، وما حدث بها من أزمات طاحنة في النقد الاجنبي للأزرق شديدة في صدد تدبير حاجاتها من السلع الغذائية المستوردة. واضطر عدد منها إلى الضغط على سائل بنود واردات الأزمنة ليوفر الحد الأدنى الضروري للواردات الغذائية. فتأثرت بذلك برامج الإنتاج والتشغيل والاستثمار، على نحو ماسيف.

وهناك عدد آخر من تلك الدول اضطر إلى الاقتراع الخارجي القصير الأمد (مثل التسهيلات المصرفية وتسهيلات الودائع). لكي يوفر النقد الاجنبيلازم لهذه الواردات الغذائية (55) وتمت في ذلك كافة بإبزاء. وتعرضت بعد ذلك لأزرق شديدة في سداد أعياد هذا النوع من الافول. وهناك حالات أخرى عرضت فيها بعض الحكومات أن تحترف تحفظاً في حجم وارداتها الغذائية، الأمر الذي عرض مستويات الحياة والغذاء فيها لصعوبات جدة وارتفاع شديد في أسعار مواد الطعام والشراب.

وبعد استمرار أزمات النقد الاجنبي في تلك الدول، في الوقت الذي تضخمت فيه الديون الخارجية وأعيبها وضعت فيها مقدرة هذه الدول على الاقتراع الخارجي بسبب ارتفاع الثقة الدولية فيها. اضطر عدد من الحكومات إلى الأذن لطلاب صندوق النقد الدولي وقاعدات نادي باريس لإعادة جدولة الديون، حتى تمكن من الحصول على المزيد من الافول. في ضوء برنامج التصحيح الاقتصادي المبكر، أو أقرحت الدائنون من موقع القوة على هذه الدول. وسوف ت تعرض لهذه النقطة تفصيلاً فيما بعد. لكن الذي يبيننا الأشاره إليه في هذا الخصوص، هو أن السياسات الاقتصادية
جدول رقم - (18)
تطور الرقم القاسى لأسعار التجزئة للطعام في بعض الدول العربية المدنية للفترة 1982-1979

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>0356</td>
<td>3378</td>
<td>2841</td>
<td>2544</td>
<td>2841</td>
</tr>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>0218</td>
<td>0476</td>
<td>0291</td>
<td>0155</td>
<td>0137</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>0951</td>
<td>0918</td>
<td>0918</td>
<td>0918</td>
<td>0918</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>0312</td>
<td>0312</td>
<td>0312</td>
<td>0312</td>
<td>0312</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا</td>
<td>0524</td>
<td>0524</td>
<td>0524</td>
<td>0524</td>
<td>0524</td>
</tr>
<tr>
<td>الأردن</td>
<td>0178</td>
<td>0178</td>
<td>0178</td>
<td>0178</td>
<td>0178</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td>0298</td>
<td>0298</td>
<td>0298</td>
<td>0298</td>
<td>0298</td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال</td>
<td>0138</td>
<td>0138</td>
<td>0138</td>
<td>0138</td>
<td>0138</td>
</tr>
<tr>
<td>موريتانيا</td>
<td>0149</td>
<td>0149</td>
<td>0149</td>
<td>0149</td>
<td>0149</td>
</tr>
</tbody>
</table>

رجعت الارقام القاسى بالأوزان النسبية للاتفاق حسب الأسر في هذه الدول، وجمع الارقام تمكي

متوسط التغير الشهرية السنوية

(*) الموافق في شهر يناير 1982
(**) الموافق في شهر يناير 1983

التصحيحية (!!) التي بدأت هذه الدول في تطبيقها، بعد التوصل إلى اتفاق مع الدائنين، قد أثر إما تأثير على مستوى الاستهلاك الخاص ومستوى المعيشة في تلك الدول. وحسبنا هنا أن نشير إلى ما بدأت تطبقه هذه الدول من توجه جديد في مجال تغيير السعر الفعلي أو تقليله إلى أسعارهم، وزيادة أسعار المنتجات والخدمات الضرورية التي يقدمها القطاع العام والحكومة، والسماح للقطاع الخاص بالدخول في مجال استيراد وتوزيع المواد الغذائية والضرورية دون رقابة سيطرة. نأمل مما نتج عن سياسة تخفيف قيمة العملة في Devaluation من أثار وحية على مستوى أسعار الضروريات الحياة في هذه الدول.

وفقاً، ليس من قليل المصادقة، أن تسجيل الاستقرار القياسي لأسعار الطعام والشراب، في كل الدول العربية المدنية، فنوات سريعة وهائلة. (انظر الجدول رقم 18). وهو أمر بال рекл تمك أنه أحق ضرراً بليغاً بالفقات ذات الدخل الثابت والمتفقشف. وهي تشكك التغييرات الجديدة من سكان تلك الدول. وكان من جراء ذلك ان علق دخول الفعالية نحو التدهور المستمر، رغم الانتهادات النقدية التي شهدتها الأجور والمترتبات، وذلك بسبب زيادة معدل التضخم عن معدل زيادة الدخول النقدية.

وخلال القول، أن تقاسم أزمات النقد الاجنبي المرتفقة بمشكلة تفاوت الدول الخارجية قد أدى التأثير بشكل سلبي وواضح على عرض وأسعار كثير من المنتجات الغذائية والضرورية، وتأثيراً من ثم، مستوى المعيشة لغالبية السكان في الدول العربية المدنية. وخطورة الامر لا تتمثّل هنا في هذا فقط، بل فيها مخاطر عظيمة من بدء تغيير كبير في حكمان تلك الدول عن قسم توفير الحدود الدنيا من مستلزمات الحياة الضرورية بكميات اللائمة وبالأسعار المناسبة لدوري الدخل المتفقشف والمحدود، بعد أن بدأت تطبيق سياساتها الاقتصادية الجديدة. وهذه السياسات قد أثمرت في غالب الأحوال تحت ضغط خارجي. وكانت نتيجة الضغط هي تقاسم مشكلة الدول الخارجية وما رافقتها من أزمات طاحنة في النقد الاجنبي.

4 - زيادة درجة الاندماج في السوق الأساسي العالمي وارتفاع درجة اللامركزية في عمليات التخطيط:

ليس يخفى أن التخطيط الاقتصادي، بصورة عامة، هو ماما رؤية محسوبة للمستقبل، وهو بساطة شديدة يليكي على عملية وضع القرارات التي تنظم عمليات توزيع وتصميم واستخدام الموارد المتاحة والممكنة، بأعتبار درجة من الكفاءة في ضوء معايير الأولويات التي يمر بها جهاز
الخطط الازم، وذلك من أجل الوصول إلى الهدف الذي يتطلع المجتمع إلى تحقيقه. هو إذن استمرار للمستقبل، وتحرك محض في الزمن الآتي في ضوء درجة معيّنة من اليقين. ومن المعلوم أنه كلاً ما تطرق درجة اليقين في هذا الحسب أمّن لأجهزة التخطيط أن تخطب على نطاق زمني عميق، متوسط أو طويل الأجل، وإن يكون هناك ضمان كبير للسير الحثيث في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي نحو تحقيق الأهداف المشروعة.

حضاً على عمليات التخطيط الاقتصادي مهّا بلغت دقتها وما بقيت كفاءة زمامها السياسية، والمواقف الاحصائية، انها في النهاية غالبًا ما تطوي على هامش ما من اللافيتن. كما يعرض الخطة لاحتمالات التغيير، وتامك الإحداث، وظروف غير المتوقعة أو الظاهرة، وتشترط لسلامة عمليات التخطيط، ضرورة توفر عنصر المرنة في الخطة. كما أن دواعي الأمان والاحتياط تتطلب عادة ضرورة وضع بدائل للخطة يمكن اللجوء إليها في حالة تغيير الظروف بشكل طاريء، أو غير متوقع (حالة الحرب أو الكوارث مثلًا).

والحقيقة أن قطاع التجارة الخارجية (83)، بما يمثله من علاقات سلبية (تصدير واستيراد) من ترقب تدفق (أسعار الصرف وتحركات رواسب الأموال الأجنبية)، يمثل دوماً في حالة البلاد المتخلفة، القطاع المتاني للمصدات Shock Receiver (41)، وضمنها إذا ما كانت تقدم ارتفاعًا لـ نتائج متوقعة أو فيهية الأمان. والسبب في ذلك يرجع إلى ما يناسب صادرات الدولة (التي عادة ما تكون من مواد أولية) من تقنيات متفرعة، قصيرة ومتوسطة الأمد (17)، وما يرافق ذلك من تقلب في قيمة الدولزا الذاتية على الاستيراد، ولما كان الكون الاصطناعي في برنامج الاستهلاك والانتاج والتنغشت والاستثمار مرتفع في حالة الدولة المتخلفة، نظراً لجميع نهان الاقتصاد القومي واعتماده على الخارج بدرجة كبيرة، فإن تقلب القدرة على تديره هذا الكون تعرض الخطة الاقتصادية وأهدافها لآثار خارجية معاكية. وبناء عليه، فإن لا يمكن ضمان التنفيذ الخطة ما لم يتم تخطيط قطاع التجارة الخارجية بشكل دقيق ومحكم، مع ضرورة تطبيق ما يستلزم ذلك من سياسات تعاونية وحركة وتفويضية وتنظيمية مناسبة. أما إذا ترك قطاع التجارة الخارجية لسبيلات المؤثرات الخارجية، لتعتبره كلاً ما هو، أو إذا لم توضع له الخطة السليمة والسياسات المناسبة، فلمع أو تقليد تأثير تلك المؤثرات، فإنه لا أمل في أن يمكن الاقتصاد القومي من تنفيذ خطط الأقتصادية العامة على نحو ما يشرب سابقاً. (الشكل رقم 2).

وأمام ما يؤثر الصعوبات في مجال تخطيط التجارة الخارجية وبعض، من ثم، الخطط الاقتصادية
التأثير على الخطة الاقتصادية

شَكَّل رقم - (٢) -

آليات تأثير أعياء الديون الخارجية على الخطة الاقتصادية
الموضوع لاختيار خلط، إذا تمثل في طبيعة الأحوال الاقتصادية للسوق الرأسمالي العالمي الذي
تعامل معه الدول المتغيرة وما تتسم به تلك السوق من تحلقات وهزات مختلفة، دورية وطويلة ومهجوبة. والحقيقة أن البعض من الدول العربية المدنية خلال سناء ازدهار التنطيط الاقتصادي بها (زمن
السنين) كانت على مدى تأم تلك الاختيار. ولهذا حرصت على تطبيق عدة سياسات اقتصادية
واقتصادية وشيقة جنبًا إلى جنب هذه الاختيار، مثل العمل على تبويب التوجه الجغرافي للتجارة الخارجية،
وترويكا واستملاك، وذلك من خلال زيادة التعاون مع مجموعة البلاد الاشتراكية و مجموعة الدول
المتغيرة، وتنظيم قطاع التجارة الخارجية باحترام الدولة لتجارة صادرات والواردات بخصوصة
الأساسية منها، وفرض نظام الرقابة على الصرف، ... إلى آخره. وليس من الجدير أن نتذكر أن تلك
السياسات أو ان تغوص في الجدل المحوري الدائر حوالها منذ فترة، فإنها حينما فقط أن نشير إلى أن
تلك السياسات قد تثبت تأثيرها فاعلتها إلى حد كبير في تقليل ومحاسبة الصدمات التي كانت تنع من
قطاع التجارة الخارجية. وكان مقياس ذلك، ضالة حجم العجز الذي حدث بواسين محدودة هذه
الدول خلال تلك الفترة ونجب الرفع في مصنعة الديون الخارجية، والدول الأتراك به الذي حدث في
تجارة الصادرات وحماية الصناعات المحليين، ونظام توفير النقد الأ延期 من الواردات الضرورية
(الاستهلاكية والانتاجية والاستثمارية)، فضلا عن ترشيد استخدام موارد النقد الإجنبى.
والآن...
ما الذي أحدثه مشكلة الديون الخارجية في صورة التجارة الخارجية للبلاد العربية المدنية، وما
مدى تأثير ذلك على امكانيات تطبيقها؟
فما يتعلق بالشأن الأول من السؤال السابق، فمن الواضح أن ثمة تغيرات هامة، يعتبة بها، قد
طرأت على أحوال التجارة الخارجية بالبلاد العربية المدنية، والذات في تلك الدول التي تورطت في
مديونية خارجية ثقيلة.
اوي هذه التغيرات وأهمها، هو ان النظام الذي حدث في حجم الديون الخارجية للبلاد العربية
المدنية قد رافقه ظل واضح لا تخلو عليه أعين، وهو زيادة تعامل هذه الدول مع الاقتصادات الرأسمالية
الغربية، وتفسير ذلك بسبيل للغاية. ذلك أنه لم كانت معظم الديون الخارجية التي حصلت عليها تلك
أي يرتبط اعتياداً للدولة المفتقدة بتخفيض موجات محددة أو Teid Loans الديون هو دون مفيدة
أي تمويل وأراضي سلمية معينة، ولم كانت معظم هذه الديون التي حصلت عليها البلاد العربية المدنية قد
جأت أساسا من تلك الديونات، فقد واجب ذلك بالضرورة والحال هذه زيادة واضحة في
واردات الدول المدنية من هذه الديونات، وهو ما يعني، بالمقابل، زيادة صادرات الدول الدائنة.

- 105 -
<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة والônاف التعاون</th>
<th>النصيب النسي للصادرات</th>
<th>النصيب النسي للواردات</th>
<th>معدل التغير في حجم التبادل التجاري</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>200</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>300</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>400</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>600</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>700</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>800</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>900</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1000</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1100</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1200</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1300</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1400</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1500</td>
</tr>
</tbody>
</table>

1- السماح للقطاع الخاص بالدخول في مجال الأستيراد، وخصوصاً في مجال استيراد المواد الغذائية والوسيلة، بالإلغاء الشه الكامل لتأميم الأستيراد الذي كان موجوداً في بعض هذه الدول، وذلك من خلال التوقيعات التنظيمية والإدارية والجمركية.

2- إقرار حق الأفراد من القطاع الخاص في تمثيل الشركات والوكالات الأجنبية، بعد أن كان القيام بأعمال الوكالة التجارية قاصراً على القطاع العام.

3- تعديل نظام وقوانين حيزة واستخدام النقد الأجنبي من أي مصدر، فيما يعدها صادرة بعض السلع التقليدية والساحرة، وهو الأمر الذي أدى إلى احذاث ما يشبه الوفوض في مجال تداول واستخدام النقد الأجنبي.

4- تشجيع روؤس الأموال الأجنبية (وبالذات رأس المال المصرى) على الاستثمار داخل هذه الدول، ووضع الضمانات والحواجز له، فضلاً عن انشاء عدة مناطق حرة للتجارة الخارجية.

5- تغيير سياسة سعر الصرف الأجنبي، والتخلي تدريجي عن نظام الرقابة على النقد الأجنبي، مع إحداث تخفيفات في القيمة الخارجية للعملة الوطنية، Devaluation.

6- الإلغاء شبه الكامل لاتفاقات الدفع والتجارة الثنائية، والتحول تدريجي إلى التجارة المتبادلة الآطراف.

تلك هي التغيرات الهامة الثلاثة التي حدثت في قطاع التجارة في البلاد العربية المذكورة. وقد حصلت تلك التغيرات بدرجات متفاوتة في هذه البلاد. وهنا ينبغي لنا أن نشير إلى أن تلك التغيرات قد حصلت تحت تأثير جملة من القوى والصراعات الداخلية والخارجية، الاقتصادية والاجتماعية، ولا مل للتعرض لها تقسيماً هنا. ولكننا نود أن نؤكد على أنه كان لاستفادة مشكلة الدين الخارجي، وما تمخض عنها من أزمات طاحنة في النقد الأجنبي، باع طويل في حدود تلك التغيرات.

وإذا شئنا الآن أن نتناول الحق الثاني من سؤالنا المثار أعلا، حول أثر هذه التغيرات على امكانيات تخطيط التجارة الخارجية في هذه البلاد، فانه يبدو من الواضح أن تلك التغيرات قد زادت من عفن الصدمات التي ينطاقها هذا القطاع، وعرضته من ثل، لتأثير الاعمال الخارجية بشكل قوي. وكان من نتيجة ذلك تعبير كل جوانب عملية التخطيط الاقتصادي لقوى معاكسة لها. فمن ناحية، أدى
زيادة اندماج هذه البلاد في السوق الرأسمالي العالمي إلى رفع درجة الاليقين في عمليات تخطيط الورادات والتصادرات، بسبب التقلبات والنزاعات العنيفة التي شهدتها، وما تزال تشهدها، تلك السوق. 

فعال تأثير ازمة الكساد التضخمى. لم يعد من الممكن لأجهزة التخطيط في الدول العربية المدنية أن تضع تقييدات أو تنوؤات سلبية من اوانيات النقد الأجنبي، بسبب تقلب حصة موارد النقد الأجنبي (التصادرات، الديون، الاقتراض) من ناحية، ويبعد عدم امكان التبادل بشكل صحيح، بحجم الالتزامات التجارية (ارتفاع أسعار الورادات وتفاوت مئة الاقتراض الأجنبي بين حسن وآخر) من ناحية أخرى.

كما أن دخول القطاع الخاص (المحل والأجنبي) في مجال التجارة الخارجية، بالذات في مجال الاستيراد، بعد تلك التسهيلات التقنية والجمركية والأدائية التي تلقىته، كان من شأنه أن يساهم جانب هام من التجارة الخارجية ليفترد بعيدا عن مجال التخطيط أو التوجيه، ولي unterstützen في آليات السوق. 

وذلك خرج جزء، يعد، من موارد النقد الأجنبي، خارج سلة الأجهزة التخطيطية. 

أضف إلى ذلك أن النفوذ الكبير الذي أصبح يتمتع به المستوردون في مجال سلع متنوعة، قد أدى إلى الحاق الضرب بالصناعات الوطنية، ومن ثم بمكانة تخطيط التأجج وتخطيط الاستثمار في تلك الصناعات (3).

كما لا يجوز لنا أن ننسى أن دخول الاستثمارات الأجنبية الحقيقة إلى هذه الدول، ولو أنها دخلت حتى الآن بمقدار ضئيل، قد أدى إلى خلق قطاع كامل يصعب توجيهه أو إدارة في ظلية الدولة الاقتصادية. 

نستطيع أن نشاع الدينية التي رحب بالاستثمارات الأجنبية، لم نتمكن حتى الآن أن نتحدث تسميته بين طبقة الأعمال التي يسعى إليها هذا القطاع (تعظيم السبيح وتحويله للخارج) وبين الأهداف التي تسعى إليها الحزوة القومية. وكان من نتيجة ذلك أن أعيد زرع جسم غريب داخل اقتصادات هذه الدول، تحت وهم إمكان الإفادة منه في مجال تقلل التكنولوجيا الحديثة ورؤوس الأموال، في حين أن التجارة قد دل على مدى نبل هذا الوهم، تاريخيا على مدى القرن الماضي، وحاليا في ضوء الامور الحالية والأسباب المثلية التي يتم فيها وما استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في تلك البلد.

أما فيما يتعلق بالتخفيضات التي حدثت في القيم الخارجية للعملات الوطنية بالبلاد العربية المدنية، فقد جربت في أديها عدة أنواع مختلفة على التخطيط الاقتصادي في تلك الدول. وسوف نخصص لها نقطة منفصلة نظرا لأهميتها في جزء آت من هذه الدراسة.
وصفت الفعل أن التطورات التي حدثت في قطاع التجارة الخارجية من جراء تنافس أزمات النقد العربي الاصطناعي لتأسس فكرة الديون الخارجية قد خلق بيئة غير مواتية لتنطوي هذا القطاع، وعرض من ثم، كل جوانب عمليات التنطوي للمؤسسات التجارية المعاكسة، محاولة لعلاقات التنسيق والارتباط العنيفة التي تربط هذا القطاع مع غيره من قطاعات الاقتصاد القومي. وهذا أدى إلى تخطيط أزمة باللغة التعقيد والصعوبة. وسوف يتطلب الأمر أن يتحسس الخطط بأدوات تنطوي لم تكن الحاجة بها ضخمة وقت أن كان الاقتصاد القومي يتعثر بقدر معقول من الحمية ضد المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية.

5 - تفاقم أعباء الديون الخارجية وفقدان حريه القرار الاقتصادي الوطني:

إذا كما في الصفحات السابقة قد ألقينا بعض الأضواء على الأثار السلبية التي نجمت عن تفاقم مشكلة الديون الخارجية ومدى انعكاسها على الخطط الألمانية التي تضمنا البلاد العربية المدنية، ونما أدى بناء الاستخلاص نتيجة هامة، مفادها أن تفاقم أعباء الديون الخارجية وما جاء في ركابها من أزمات طاحنة في النقد العربي قد أدت إلى خلق عدة تلفات، مثلت في النهاية بيئة غير مواتية للتنطوي، إلا ان خطورة الأمر لم تقف عند ذلك الحفر، بل أدى تفاقم مشكلة الديون الخارجية في كثير من هذه البلاد قد أدى إلى تعرض حريعة صانع السياسة الاقتصادية ومصوغ القرارات الهامة للخطر الشديد. ذلك أن استنحال الاستدانة قد نجم عنه ضغوط خارجية قوية، ظلت تلاحق باستمرار صانع السياسة الاقتصادية في تلك البلاد. وهناك عدد من الدول قد وقع بالفعل في دائرة الخصانة وعلقت يد المخطط في اتخاذ ما يراه مناسبًا من الناحية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، في مجال الحقيقة الاقتصادية. وأصبح يتمنى على صانع القرار الاقتصادي مراعاة تلك الضغوط وأخذها بين الاعتبار عند تصميم السياسة الاقتصادية للدولة. تلك قضية عل درجة كبيرة من الخطورة، لأن وصول بعض الدول الدينية إلى هذه الحالة قد أدى بها إلى النهاية إلى القبول على طريقها الأفاثي الذي كانت قد اختاره بوعي وباستقلالية، والولوج إلى طريق آخر، أعلى معالله وحدة دروره أجهزة المدين.

السؤال المثير أن هو: ما هي نوعية وحجم الضغوط التي نجمت عن استنحال مشكلة الديون الخارجية، وكيف أدت إلى تعرض حريزة صانع القرار الاقتصادي للخطر ولا للفقد، على النحو الذي أدى إلى تقلص امكانيات تنطوي الديون في تلك الدول إلى أدنى الحدود وأفهاتها؟
بادئ، ذى يد نقول أن القضية الرئيسية التي تساعدنا في الإجابة على هذا السؤال العام التي تكمن في الأمور الطاحنة لمواقع مفتوحة هذه الدول، والتي تقولنا في خضم أزمة الكأس التضخمي العالمي ما قبل الكوارث المستحيلة. ذلك أن هذه البلاد أصبحت منذ عدة سنوات، تستماد وتستورد بشكل كبير على تتجه وتتدخى وتتصدر، وهو ما يتهم في نهاية المطاف في عجز ميزانيتها. ولم تتنه هذه البلاد إلا خطرة استمرار هذا الوضع. فالعجز هنا، إنما يعني ببساطة شديدة، أن الاقتصاد القومي يعيش بأكثر مترا مرا، تعتبرها الأمية المالية، وتتصل بها وبها، والسرر الراضي وراء ورقة الديون الخارجية. وهكذا فجوة في المواد المحلية، ينظر إليها، بالفعل فجوة في المواد الأقتصادية "بم، وتخطيط هذه الفجوة (نظرياتها) لا يدعه أن يتم من خلال تمويل خارجي، مثل استطاعته رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة (الاستثمار المباشر) أو من خلال الاتجاه الاقتصادي.

والحقيقة أن عدداً لأداسه بنا من البلاد المخللة (ومنها البلاد العربية الدنيا) فضلت، عقب حصولها على استقلالها السياسي، وبدأت تصديها لقضايا التحول الاقتصادي وبناء التنمية، أن تواجه مشكلة تغطية فجوة الموارد المحلية، ليس من خلال استخراج المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وإنما من خلال الاقتراض الخارجي. فقد رأى في ذلك، أساس تلقى الحزام، الدور العلمي، لم يعهد نحن هذا الاستقرار في ثبات موارد هذه الدول، والقرار، وفرض نموان مختلف من تقسيم العمل الدولي عليها، الذي يتصوّر جزءاً ثانياً وحيداً بالسوق الرأسمالي العالمي. بل أنه في ظل تنامي روحية الاقتصادات التي ساعدت في هذه الدول عقب تحريرها الاقتصادي تعزز هذه الاستثمارات لرطاح التأمين والمشاركة في ملكيتها وحيد من حرياتها في تجفاف الفائض الاقتصادي يتطلب الدوخل "بم". وكأن ذلك يتطلب أيضاً صلاة وقوية لرصيد التراكم اللامع للتنمية. وهكذا، في ظل موجة العداء للإشارات الخارجية، استكشاف قادة حركة تحرير الوطن في تلك البلاد أسلوب القروض الخارجية لغغغة فجوة الموارد المحلية.

بادئ أنه نتيجة لعلاقات التخصيص وتقسيم العمل الدولي التي رسخت في الماضي، وحده تلك الدول موقعها، ولا تكتاها في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، ونظراً لعدم نجاح النظام وقوى التعاونية التي تولت دفة الأمور في هذه البلاد في تغيير هذا الموقع، وهو ما كتب غبرشاملاً في بياناً الاتجاه القوي والمحمون من خلال احداث تجارة شاملة ومسقطة، وسبب تراخي وعجز هذه الأنظمة القوية في تكريم الفائض الاقتصادي الكامن في تلك الدول، فإن ميزان مفتوحة هذه الدول ظلت تسمى من حين لآخر، وتغلق الصدقات الخارجية في صغرائها، حينها تعيث قوى اللااستقرار في اقتصادات العالم الرأسمالي أو حينها ت تعرض جهد التنمية للداخل لعشرات معيشة.

-112-
والواقع أنه خلال حقبة الخمسينيات والستينات، أي قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية في العالم الرأسمالي منذ سبعينات هذا القرن، استخدمت مجموعة البلدان المتفلقة، والبلد العربية أيضًا، كافة أساليب الحركة المكثفة في مواجهة عجز موازين المدفوعات حتي لا تتعرض للضغوط الخارجية. وكانت تلك الأساليب تتمثل فيها بلغ:

1- استخدام احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية.
2- فرض نظام الورقة على الصرف.
3- التحكم في التجارة الخارجية من خلال الورقة على الواردات ودعم الصادرات.
4- التوسع في عدد اتفاقيات التجارة والدف العُملي.
5- الاكتراض من صندوق النقد الدولي في حدود السرعة غير المشرورة.
6- اللجوء إلى القروض الخارجية.

وقد لوحظ أن تلك البلدان قد أحرزت نجاحات لا يأس بها في مواجهة الصدمات الخارجية التي كانت تنطويها موازين المدفوعات من خلال الاستخدام المتعدد للكلاسات المتفلقة الذكر. وكان نجاحها في ذلك راجعاً إلى ان الاقتصاد الرأسمالي العالمي في مجموعه كان يشهد خلال هذين العقدين (في الخمسينيات والستينيات) فترة ثورات متفرقة بالأس (فترة الأزمة الكبير). وهذا ناحية الدول المتفلقة جنباً إلى جنب، والاستقرار بحبيبه لشروط عمل قوانين الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فضلاً عن تدخل تلك الدول في قطاع التجارة الخارجية. وهذا لم تسجل موازين المدفوعات، خلال هذين العقدين، عجزات خطيرة في موازين المدفوعات.

وقد دعم ذلك سرعان ما بدأت الأساليب المتفلقة الذكر في فقدان قاعتها (وعلى الأخص الأساليب رقم 1، 2، 3، 30، 31) من بداية عقد السبعينات ومع اندلاع أزمة الكساد التضخم في العالم الرأسمالي، لأنها لم تكن مستندة على جهة قوية من الجهود البوصلة المفيدة. وهو الذي أدى إلى تغيير هيكل التخصص وقسم العملي الدول الذي أنتجته فيه في الماضي، ونظرًا لأن تلك الأساليب لم تكن مستندة إلى استراتيجية دموية مسلطة في الإقامة الاقتصادية، ويتعين عليها محلية أساس، وتعتمد في الوقت على الذات.

وقد علامة ما اندلعت أزمة الكساد التضخم في الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ بداية حقبة السبعينيات، حتى زاد عن الصادرة التي بدأت تتناقص موازين المدفوعات البلد المتفلقة، ومنها بالطبع البلاد العربية المشيدة. ففي الوقت الذي تعرفت فيه صادرات هذه الدول من المواد الخام
والأولى، سواء من حيث الحجم أو القيمة للتقلبات العنيفة خلال تلك الحقبة، إذا بقيت وارداتها تتجه نحو التزايد المستمر تحت تأثير عجز بناءها الإنتاجي المحلي وقوي التضخم الذي عرفته في السوق الرأسمالي العالمي وปฏب سيطرة الاحتكارات الدولية على اتباع الأسعار العالمية. وكانت رهينة الفعل الأول الذي حاولت به هذه الدول أن تواجه هذه الصدمات الخارجية هي استخدام احتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية، ثم الضغط على وارداتها. ولكن سرعان ما اكتشفت هذه الاحتكارات، وسرعان ما تبين أن تجاوز قيمة تنتج عن الضغط المستمر على الورادات، ذلك أن الضغط على الورادات له حدود معينة لا يمكن تجاوزها، نظراً لطبيعة العلاقة العضوية القائمة بين مستوى الورادات من ناحية، وبين مستوى الاستهلاك الجاري ومستوى الناتج والنطاف والاستثمار من ناحية أخرى.

وقد قالت الدول التي سارت على هذا الطريق (طراد الضغط على الورادات) وجدت نفسها في نهاية مظلمة إلى طريق إكشفي خطير، أهم معالمها هي تدهور مستويات المعيشة وتفاقم البطالة وتعطل الطاقات الإنتاجية وتحديد النمو الاقتصادي أو تدهوره. ومن المؤكد أن تلك العلاجات تهدف بحدود كبيرة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وهذا بدأ هذه الدول تقبل الحجز الضخم والتمتاز في موانئ مدنها وتحت جاهاة وسائل خارجية لسد هذا الجريء.

وكان السبيل السهل، والخطر في نفس الوقت، الذي استمتعت كثير من البلاد بالسير فيه هو تزيد اللموحة للائحة الأخرى، ويخادع الائتمان القصري الأم، وقد ساعدت طروة الأزمة الوراثية في حل المشاكل، ووجب على الدول الوراثية أن ت乖乖 بهم ويتسلم الصدقات من هذه الدول، وهو أمر يقل مدحه، ويدعو إلى جمعية، مشكلة ضيقة الوراثة المحلية على النحو الذي يقفز من وظاءة أزمة الكساد الضخم. كما أن الأرتقاع الفاعل الذي حدث في أسعار الفائدة على القروض سرعان ما أصبح جزءاً أساسياً للتجارة، يفعله، إلى حد ما، انخفاض معدلات الربح في قطاعات الاتصال المادي بالبلاد الرأسمالية.

وهكذا، أدرت الحاجة الشديدة للبلدان المتفلقة للائتمان، وليس المستري للائتمان من الأسواق الدولية، التي تراكم سريع ومذهل في أحجام الديون الخارجية للمتدهورة على هذه البلدان. وقد أشرنا في الصفحات الأولى من هذه النصيحة إلى أن سهولة الحركة التي تحمل هذه الديون في حالة البلاد العربية المدنية.
يبدأ أنهما كان الاقتصاد بالأمس يعني ضرورة السداد اليوم، كما أن الاقتراض اليوم يعني ضرورة السداد في الغد، فإن النمو السريع الذي يحدث في تلك البلدان قد واكب غزو التكتوي في أحياء سداها. وما كانت مصادر الاداء الداخلي للنقد الأجنبي للبلد، المقدمة يعترض تضاعف شديد بسبب تدهور وتقلبات المصادر المتقدمة وغيرها المتقدمة (مات أي مصدر) الذي بدأ تواجهه الدول المهيئة أصبح يتمثل في صعوبات الموازنة بين استمرار الدولة في الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية وبين المحافظة على تقبل الولادات الضرورية. وصول الحال بعض الدول إلى دخواها ما يسمي بالطقة الإنتاجية لديها، مبناً أنها أصبحت تقترب لكي تseite أعراف رفعها القديمة مع وجود اتجاه جديد ومستمر لتفاقم الديون، مع تزايد الحاجة باستمرار، بعدلات عالية، للاقتراض.

غير أن هذا الوضع لا يمكن أن يدوم طويلاً.

فبفترة من الزمن، بدأ العلم يثار الدائم والمؤسسات المالية الدائمة بشان مقدار هذه الدول على الوفاء بالتزاماتها دينارها الخارجية. وإذا بدأت الدولة المدينة تتعرض في السداد، فإن نفقات الدائنين فيما تترشس سريعًا. وينجم عن ذلك صعوبات شديدة في حصولها على القروض الجديدة. بل قد صحت حال بعض الدول المهيئة أنها أصبحت تستطيع أن تعتد فرض جديداً في أسواق الاقتراض الدولية، إلا إذا وجدت دولة أخرى تقدمها. وقد عاصرت بعض الدول العربية، خلال حقبة السبعينات، هذا الموقف المحزن والمثير.

وإذا استمر هذا الوضع (اهتزاز الثقة الدولية وصعوبات الاقتراض الجديد) لفترة من الزمن، مع استمرار العجز في ميزان المدفوعات، فإن الاقتصاد المهنة ما يثبت أن يواجه مشكلات ضخمة ويواجه التعقيد في تعامله الخارجي، فضلاً عن ظهور ضغوط داخلية تشجع على ضعف أساليب الولادات وعدم احترامها. وهنا يتعجر مستوى الاستهلاك الجاري لتدوين شديد نتيجة التغير في استيراد المواد الغذائية، ترفع الأسعار ويعزز التضخم ويدفع مستوى العيشة. كما تتطلب أجزاء كبيرة من الطاقة الإنتاجية بالداخل بسبب صعوبات استيراد المواد الخام ومواد الطاقة وقطع الغيار، وذلك يخفض حجم العرض الكلي للسلع والخدمات بالداخل. كما يتأثر معدل النمو الاقتصادي بسبب ضعف الطاقة على استيراد السلع الاستهلاكية، فثبيت البطالة، ونوع الأعمال بالبائحين عن فرص التوظيف. ويتراوح تبدواً في الخطر في النظم الاقتصادي الاجتماعي السائد.

وعندما تصل الأمور بالاقتصاد المهنة إلى هذا الحال، يضطر المسؤولون في البلدات اللجوء إلى
والدائنين، ليطلبوا منهم اعادة جدولة الديون، ولما واجه المحترف الاقتصادي الظاهر، ان يكون الامور في الأسوأ، اتخذوا الاستراتيجية، واستهلكوا من سوداده. وهذا هو ما ي bâtiment الأثرياء، الى أن الوضع الاقتراع مع الدائنين. لذلك، اساهموا في اعادة جدولة الديون الخارجية للبلد، وهو أمر ليس باليسير. والبنك المستورد المساعد، قد يلعف البعض. حيث يسعى ذلك لمنع مفاوضات مضخة مع جهة الدائنين. وغالبا ما تدور تلك المفاوضات في إطار قواعد نادي باريس، وهي القواعد التي استدلالت عبر تجارب اعادة الجدولة في السنوات الأخيرة.

وعلى مفاوضات اعادة الجدولة تتكون غالبا مجموعة استشارية أو كونسيريوس من الدائنين وأعضاء من المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ومشاركين من البنوك الأوروبية للتنمية. وهم أهم هذه المجموعة أو الكونسيريوس هو التعرف على حقيقة الالتزامات الاقتصادية للبلد التي يطلب اعادة الجدولة، وتقويم سياسات الاقتصاديا والاجتماعية (من وجهة نظرة طبعا)، وتعليم رؤية النهاية إلى اعطاء بعض التصريحات بما في ذلك الأمور المالية لكي يأخذها البلد المدين بعين الاعتبار، وتصحيح مساره الاقتصادي، في المستقبل. وبعد قبول البلد هذه المطالبات، يمكن أن يتم الاتفاق على اعادة الجدولة، وفي جميع الأحوال، فإنهم يفرضون على البلد المدين دفع فوائد تأخير على الأقساط المؤجلة الدفع، وذلك يحملون المدين عبءًا إضافيًا لأعباء الديون الفردية.

ولنا تتمثل الخطورة في عمليات اعادة الجدولة في مجرد دفع هذه القواعد الإضافية كمئة عقلي لتأخير الدفع، فذلك أمر يهيئ شأنه بجاب الشروط الأخرى التي يتبع عليها البلد المدين، لذا قبل الوصول إلى اتفاق على عملية اعادة الجدولة مع الدائنين. ومن ثم ضرورة اتفاق البلد المدين مع صندوق النقد الدولي لتمويل موجه على وضع برنامج للاستقرار (أو الثبات) الاقتصادي Stabilisation Programme. هذا الشكل مسبق يطلب الدائنين من البلد المدين قبل أن يوافقوا على اعادة الجدولة. ومن هنا ضرورة إضاءة عضوية البلد المدين عملية اعادة الجدولة والتفاهم مع صندوق النقد الدولي. وبعد ذلك يتم الاتفاق مع الصندوق هو تمكن البلد من الحصول على قدر كبير من التسهيلات الإقتصادية التي يقدمها له الصندوق خارج حدود السوق غير المشروطة.

وخلال المفاوضات التي تحدث بين المسؤولين وصندوق النقد الدولي، يرتب خبراء الصندوق لأساس التكنوقراط، ويستهدفون في مفاوضاتهم بتزويدهم بالتفاصيل الاقتصادية والاقتصادية العامة والمتعلقة التي قد لا تجد فيها لدى كثير من المسؤولين، ويدعم خبراء الصندوق في
تلك المفاوضات، أنه لا هدف لمها مساعدة البلاد وتقدم المدورة الفنية الحالية والمجردة من أي نوع سياسة، والتي تمكن البلاد في حالة تفوقهما من الوصول إلى وضع أفضل. هذا الوضع الأفضل يعرف بأنه ذلك المستوي الذي يمكن عنه نقلة العجز المتبقي في الحساب الجاري بتدفقات رأسمالية مستمرة، مثل تحسينات طفية وطويلة المدى للنقد من المفترضات الأجنبية، على أن توافق مع مقدمة الاقتصاد القومي على خدمة دين (23). وهذا الوضع الأفضل من وجهة نظر الصندوق، لا يقبل في معينة، تعكس فيها "Adjustment Policies"، يسمى خيارات الصندوق برنامج الاستقرار (أو الثبوت) الاقتصادي.

وقدر الإشارة هنا إلى أن السياسات التي يقترحها الصندوق على البلد المدين، كما سئر حالات، هي سياسات صغيرة الفضاس من حيث تكلفةها الاجتماعية والسياسية، وأنها ذات تأثير حاد على أهداف وتوجهات السياسات الداخلية للبلد المدين. وهذا كثيرا ما يدعي المسؤولون عن البلد المعني أثناء مفاوضة عضو الصندوق اعتراضات واحتياجات على تلك السياسات، على أساس أنه ليس من العدل إن طال الصندوق من البلد المدين أن يطبق هذه السياسات في الوقت الذي تكون فيه مشكلات المغاففات الخارجية للبلد ناجمة عن عوامل خارجية، تخرج عن سيطرة الدولة، مشيرين في ذلك إلى أزمة الكساد التضخسي في الاقتصاد الرسمي العالمي، وتقلاب أسعار الصالات وحجمها، وأيضا نظام النقد الدولي، وارتفاع أسعار الواردات، وتزايد نزعة الحماية بالاقتصادات الرأسمالية. . إن أخيرا، ومع ذلك فإن خيارات الصندوق يفرضون تلك الحجة بشكل مطلق، على أساس، إنه لم كانت الفروض التي سبقت الصندوق للدولة المدين. في ضوء برنامج الاستقرار الاقتصادي، يجب أن نستند، ونظراء لأنها تمثل موارد محدودة ودوارة في نفس الوقت، فإنها ينبغي أن تصبح أعضاء هذه الفروض برنامج حاسم لأعثاء بناء الاقتصاد القومي، وتتصحيح مسارا، وذلك بغض النظر إما إذا كانت العوامل الأساسية التي أدت إلى عدم التوازن الخارجي ترجع إلى مصادر خارجية أو داخلية (24). 

وفي ضوء هذا الموقف التقني، غالبا ما لا يجدي المقترحات التي يجريها المسؤولين عن البلد المدين مع خيارات الصندوق في توفير موقف أو ثبة عن أصوله عليه تقيدى مفترضاته.

ومع استمرار تفاقم أزمة النقد الدولي، وصعوبات الاتصال الخارجي، والتعثر في مفاوضات إعادة الجدولة مع الدائنين حتى يصل البلد إلى اتفاق مع الصندوق، يكون البلد المدين قد أره للمعنى بسبب تزايد صعوبات التعامل الخارجي. وهذا فئة إذا لم يكن البلد مستعدا لانجاز سياسات تقشفية حازمة، وإدارة رشيدة وتطبيق إجراءات شديدة، تعني ضيظ اتخاذ الحركة الاقتصادية للتغلب على الأزمة السائدة، فإنه غالبا ما يذعن في النهاية ليطلب الصندوق. وهنا يقوم الخبراء بالصندوق.
مساعدت الدولة المدينة في كتابة ما يسمى "الخطاب النوايا" الاقتصادي الاجتماعي في ضوء برنامج زمني محدد. ويربط تفعيل البرنامج الذي سيوفره الصندوق للبلد المحتملة للتقدم في هذا البرنامج. ورسال الصندوق، للتأكد من تنفيذ هذا البرنامج، بعثة من الخبراء كل عدة شهور لزيارة البلد المعنية ووضع تقدير عن كفاءة الانجاز للبرنامج المprüنة. وفي بعض الأحيان يكون للصندوق مهم مقيم "Resident Representative" لكي يتبع عن قرب تنفيذ الشروط التي نستقبلها الاتفاقية مع الصندوق، ومنها يكون له حق إبداء الرأي في السياسات الاقتصادية والمالية والتقنية التي تطبها الدولة (1). ويذكر الإشارات، إذا أن الصندوق يشترط على البلد المعنية ضرورة الانجاز الدقيق بما جاء بنود البرنامج، وألا سقط حق في استخدام الموارد التي قرر الصندوق إعطائها للبلد.

ورغم أن خطوات النوايا، التي تتضمن بند برنامج الاستقرار الاقتصادي تكون سريعة وغير مشروعة، نظراً لما ينتج عن الأعلان عنها من حرج سياسي للبلد المعنية، ورغم أن الصندوق عادة يعتذر على تلك الخطوات، إلا أن الدراسات والبحوث التي تمت في هذا المجال، فضلاً عن تسرد من تلك الخطوات للنشر، يمكن البحث عن هذا الخصوص من بثورة الجداول الأساسية التي عادة ما تشملها برامج الاستقرار الاقتصادي المثقف عليها في تلك الخطوات. ويمكننا القول، أن هذه البرامج عادة ما تحتوي على ثلاثة معايير أساسية، يشمل كل محور منها، على بنود معينة، وذلك كما يلي (2):

**المقرر الأول:**

ويختص بإجراءات القضاء على العجز التجاري ميزان المدفوعات، ويشمل:

1 - تخفيف القيمة الخارجية للعملة.
2 - إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليلها إلى حد معين.
3 - تخفيض الاستيراد من القيود والخصم بالنسبة للقطاع الخاص.
4 - إلغاء الاتفاقيات الثنائية التجارية.
5 - السعي لعمل سوق تجارية (حر) للنقد الأجنبي.

**المقرر الثاني:**

ويتعلق بإجراءات مكافحة التضخم، ويضم السياسات التالية:

1 - تقليل العجز بالنوايا العامة للدولة عن طريق الضغط على الانفاق العام، الجاري والاستثماري، زيادة الضرائب والرسوم الجمركية، زيادة الأسعار التي تباع بها منتجات

1182
وخدمات القطاع العام والمرافق العامة، والهلال الاخضرات المقررة للسلع والخدمات
المعيشية.

٣ - زيادة سعر الفائدة المدينة والدائنة.

٤ - وضع حدود علیا للاستحقاق المصرفي المسموح به للحكومة وشركات القطاع العام.

٥ - زيادة أسعار مواد الطاقة.

المحور الثالث:

وهذا خاصة بالإجراءات تشجيع الاستثمار الخاص، المحلي والأجنبي، وتضم:

١ - اعطاء مزايا ضريبية نشاط رأس المال الخاص، اجنبیاً كان أم ملحاً.

٢ - ضمان عدم تأميم أو لائحة أو فرض الحماية على المشروعات الخاصة.

٣ - ضمان حرية تمويل أرباح ودخول المشروعات الأجنبية للمشارک.

٤ - تقليل تمويل القطاع العام وقصر نشاطه على المشروعات العامة والزينة الأساسية.

٥ - تعديل قوانين الشركات وتنمية أسواق رأس المال المحلية.

٦ - تحرير الأسعار من التدخل الحكومي وتركها لقوى العرض والطلب.

وليس لنا حاجة لأن نؤكد، بعد اعمال الفكر قليلا في المحاور الثلاثة السابقة، وناطرس عليه من سياسات، إن المحصلة النهائية لتنفيذها تناولية بالضيغة القاهرة الاقتصادي وتحويله إلى مجرد حزامات أو صنائعات ذهنية على الورق. ولهذا الأحوال تمويله إلى مجرد تأثيري. حيث يتمكن الداعي العاطفي لبناء تلك المحاور عن فقدان جهاز التنظيم للمفاقين الأساسيات التي يتمكن بها من ضبط إيقاف الحركة في القطاع الاقتصادي وبيئة مفتوحة للتجارة الحرة (الاستيراد والتصدير الأجنبي) التي يمكن أن تكون الركيزة الأساسية في الاقتصادات العربية الحساسة للواردات. وليس في ذلك أي نوع من الغرابة. فالهدف الحقيقي الذي يريدهم وراء استغلال صندوق النقد الدولي للموقف الاقتصادي المزجج الذي يقع فيه البلد المثلد بالديون والذي يربجه الفساد هو أن يفرض على هذا البلد تموزجًا ليبيريًا،غالبًا في التحرّر من الق בי. حتى تلك الفيحة التي تطبقيها الآن على الدول التي تسير اقتصاداتها على أساس آليات السوق، وهذا يفقد صحة القرار الاقتصادي حريته في توجيهه جهة الاقتصاد القومي نحو المسارات والتحريكات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبع من، وتتوافق مع ظروف البلد ومشاكليه الخاصة. ويصبح البلد في النهاية أكثر ذكاءًا هو عليه، وأكثر اعتمادًا على الخارج، على الرغم من تزايد هذا الاعتماد في الوقت الراهن أصلًا.
وتشير الدراسات التي تم إجرائها حول النتائج العملية التي تحققها ببرامج الاستقرار الاقتصادي والتي عقدتها بعض الدول المثلثة بديلونًا مع صندوق النقد الدولي بجانب ازامته الاقتصادية الطاحنة، تشير إلى أن ثمار تلك البرامج كانت طويلة الأمد في مجال تدهور مستوى معيشة عديد寸
المدخل، وفي مجال التحرر الاقتصادي وبناء التنمية المستدامة والاعتماد على الذات (166).

- علاقة تخفيض قيمة العملة بتفاقم اعياد الدين، وأن ذلك على الحطة:

لا شك أن أكثر الأمر ظروفة في برامج الشروط الاقتصادي التي تضطر البلدان المثلثة بديلونًا
ان تعقيدها مع صندوق النقد الدولي، هي قضية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية.
وهي من أهم الأمور التي لا يتهاون الدعاوى في إدراجها ضمن هذه البرامج،
كشرط أساسي وجوهري لتقديم دعم إضافي لموازين محددة غير هذه الدول في ضوء تسهيلاته
المشروعة. بل يمكن النظر إلى التخفيف على أنه الوصفة السحرية التي يقدمها الصندوق للبلد المدين
لعلاج وتخفيف وضع الحساب الجاري ويزان المدفوعات. وحسب معلوماتنا، لا تعلم أن أي من
هذه البرامج التي تقداها (أو وضعتها) الصندوق مع بعض البلدان المثلثة جاءت خلوا من هذا
المطلب. فالخفيض هو تمايز القاسم المشترك الذي يجمع بين كل هذه البرامج.

ومع تفرع وتغير كافة المطالب والإجراءات الأخرى التي تتراوح تلك البرامج. أن التخفيف هو
حجر الزاوية في برامج الاستقرار الاقتصادي، ونظراً للأثار المعقدة التي يحملها التخفيف في كافة
المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، أيضاً السياسة، في الاقتصاد المدين الذي يقبل تنفيذ هذه
السياسة. فلا يمكن أن نبحث الراهان أن نحبسًا على تلك القضايا، بل يجب أن ننظر إلى وقفة
موضوعية، لكي تقوم هذه السياسة وتدني من قواطعها في تسند حقائق المنافعات في ضوء ظروف
البلد المثلثة المدنية، وعليها تعرف أيضاً على الآثار المختلفة التي تتنجم عنها على الحالة الاقتصادية
للتنمية التي تشهدها هذه البلاد. ذلك أن تلك الأثر هزات زائدة. من بعث تقييمات وتوافقات
وتخفيف الحطة. نحن إذن أمام قضية هامة، ذات ارتباط وثيق بضافات حائت الدموع الحالية الخصبة، ومنها
يجب اعتقالها حقاً في التحليل والتقويم، وبخاصة إذا ما عملنا أن نحن من الدول العربية المديدة قد
قبلت الأذاعات صندوق النقد الدولي في تنفيذ تلك السياسة، وتحت شكلها خبرات عملية، أثرت
ومازال تؤثر، في بناء النظام الاقتصادي علاقاته الاقتصادية والاجتماعية.

والواقع أن خبراء الصندوق يستدلون في الحاخام على ضرورة التخفيف عن أساس أن هذه
السياسة سوف تؤدي إلى زيادة الاصادرات والنقاشات العادلات، على النحو الذي يدفع بالعجز في

- 120 -
الحساب الجاري لزيادة المدفوعات للاختفاء تدريجيا. فحينما تحتفظ قيمة العملة الوطنية، يعد اختيار السلطات الاقتصادية قراراً بذلك. فان هذا يؤدي إلى أن تصبح قيمة الوحدة النقدية من العملة الوطنية مساوية لعدد أقل من وحدات النقد الأجنبي. ومن هنا تتفاقم أضرار العملة الوطنية القابلة للتصدير (مقولة بالنقود الأجنبية) فتصبح رخصية للأجانب، فيما إذا كان هذا التطبيق مرتبطًا. كأ ان خفض قيمة العملة سوف يؤدي إلى زيادة دخول منتجات السلع المصدرة (مقولة بالنقود المحلية)، الأمر الذي يشجع على زيادة إنتاجهم واتباعهم. بناءً على ذلك فالIRS يحدد سلعة الدولة من الناحية الكمية والموضوعية، على النحو الذي يحسن من وضع السوق النقدية للدول في مواجهة التغيرات الخارجية. ومن ناحية أخرى، فإنه عندما تتفاقم قيمة الجارة الخارجية للعملة الوطنية، فإن ذلك يعني أن ثمن السلع الأجنبية، مقولة بالنقود المحلية، يصبح مرتفعًا، وهو ما يؤدي، بالتأكيد، إلى ارتفاع أسعار الجارة المتصلة (مقولة بالأسعار المحلية). وينخفض الجبر المحلي عليها (و خاصة إذا كان هذا الجبر مرتبطًا). وباختصار: نجد أن الصادرات تزداد والواردات تقل، فتتحسن وضع ميزان المدفوعات. وضمن المنهجية التي يفرض لنظامه في عملة الاحتلال الخارجي أن يواكب تطوير للاحتلال داخل المنازل للاحتلال الخارجي، وذلك من خلال ضغط الجبر المحلي الاستهلاكي اعادة توزيع الموارد على نحو أكثر فاعلية.

ومع ذلك، نسارع بالتبني بأنه لا يوجد لنا أن نقبل هذه الصورة الوردية، وذلك الميكانيزم التكراري للسهل حول مفهول سياسة التخفيف في تلك عجيز في ميزان المدفوعات وأصلاح الاحتلال الداخلي، قلب أن تكون ساحة تطبيقه هادئة: الأولى، ما هي الشروط الواجب توفرها حتى يمكن أن تصبح سياسة التخفيف في مواجهة العجز بين ميزان المدفوعات ونحو هذه الشروط متواضعة في حالة البلاد العربية المدنية. أما النقطة الثانية فتمثل في وجب الابتعاد الدقيق بالتالي المتصلة، التي تتحف من تلك السياسة على الأوضاع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية عمومًا، وعلى الخطوة الاقتصادية خصوصًا. وذلك على أساس أن سعر الصرف، وكان سعر السفينة الأسعار، أنه في الحقيقة يمثل أخطر الأسعار قاطبة، نظراً لتأثيراته السرية على مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

النقطة الأولى: التخفيف ومدى فاعليته في إصلاح عجز الحساب الجاري:

وفي هذا الخصوص نجد أن النظرية الاقتصادية تشير إلى أن مدى تجهيز سياسة التخفيف في زيادة الصادرات وتفعيل الواردات أما يتوافق على مجموعة عتبة من الشروط والضغوط. ومن هذا يصبح الحكم على مدى فاعليته هذه السياسة في تحقيق هذا الهدف مترتبًا بدوره توليف تلك الشروط.
1 - هل ينجح التخفيف في زيادة صادرات الدول العربية؟

فيما يتعلق بامتلاك زيادة الصادرات من خلال التخفيف، فإن تحقيق ذلك يتوقف على مدى توفر أربعة شروط محددة، تتناولها بالفصل المناسب كالتالي:

(أ) أن الطلب العالمي على صادرات الدولة يجب أن يكون ممتعًا يقدر كاف من المرونة، بحيث أن تخفيف قيمة المثلية للعمالة الوطنية بنسبة معينة، يجب أن يجري مع زيادة في الطلب العالمي على سلسلة التصدير بنسبة أكبر من نسبة التخفيف. أما إذا كان الطلب العالمي غير المرونة، فإن يتجلو عن تلك السياسة أي زيادة في حجم قيمة الصادرات وستكون التنبؤات تقليد حصة الصادرات مقوينة بالثقة الإيجابية (20) ولا ندرى حسب معلوماتنا أن أي من الدول العربية المذكورة قد قامت أولا بدراسات كافية عن مدى مرونة الطلب العالمي على صادراتها قبل أن تستهلك في قبول سياسته التخفيف. ومع ذلك فنحن نعتقد أن الطلب العالمي على صادرات هذه الدول لا ينطوي على كاف من المرونة المطلوبة لأحداث التأثير الإيجابي لسياسة التخفيف. ذلك أن غالبية صادرات هذه الدول إذا كانت من المواد الخام، الزراعية أو المنجمية، (انظر الجدول رقم 20). بل أنا أتى إذا أفترضنا توفر هذه المرونة، جداً، قائلًا من المهم لنا أن نشير إلى أن الطلب العالمي على تلك الصادرات الأولية لا يتوقف أساساً على السعر الذي يدفعه في الأسواق الدولية، بقدر ما يعتمد على ظروف الاحوال الاقتصادية في الدول الأجنبية التي تستورد تلك السلع. وننظرًا للحالة الكساسة التقسيمي التي تسود الدول الرأسمالية المتقدمة، وهي المستورد الريفي لن تلك السلع، فإنها ليس من التوقع أن تزيد الصادرات إلى تلك الدول عقب حدوث التخفيف بسبب تلك الأزمة التي خففت من طلب هذه الدول على تلك الصادرات. أمضى على ذلك أنه ليس من المحتال أيضاً أن تزيد صادرات الدول العربية المذكورة من قيمة المثلية لعملائها في البلاد الاشتراكية، لأن واردات تلك الدول تضمن أساسًا للتخطيط المركزي الشامل، ولا تتأثر كثيرًا بحركات الأسعار العالمية. ناهيك عن ضالة التفاعل التجاري أصلاً مع هذه الدول.

(ب) أن نجاح التخفيف في زيادة الصادرات، يتطلب بالإضافة إلى توفر شروط مرونة الطلب العالمي ضرورة تمتلك العرض المحلي لسلسلة التصدير بدرجة عالية من المرونة. ولهذا السبب هو ضرورة قابلية الانتشار لسلسلة التصدير لزيادة حجب حدوث التخفيف لكب كبي تواجه النمو المتوقع في
### جدول رقم (20) - A

**سيطرة المواد الأولية على صادرات البلاد العربية المدنية 1970-1978**

<table>
<thead>
<tr>
<th>البلد</th>
<th>السنة للحالي الصادرين</th>
<th>السعودية الرئيسية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>871</td>
<td>174,5</td>
</tr>
<tr>
<td>العراق</td>
<td>94,2</td>
<td>524,7</td>
</tr>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>246</td>
<td>65,3</td>
</tr>
<tr>
<td>فلسفتين</td>
<td>2152</td>
<td>14,6</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>452</td>
<td>37,6</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا</td>
<td>773</td>
<td>9,6</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>532</td>
<td>32,6</td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال</td>
<td>611</td>
<td>8,6</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td>758</td>
<td>75,4</td>
</tr>
<tr>
<td>موريتانيا</td>
<td>695</td>
<td>9,3</td>
</tr>
<tr>
<td>اليمن الشمالي</td>
<td>285</td>
<td>4,8</td>
</tr>
<tr>
<td>اليمن الجنوبي</td>
<td>373</td>
<td>7,3</td>
</tr>
</tbody>
</table>

**المصادر:** الصندوق العربي للإتفاقات الاقتصادية والاجتماعية، دراسة حول مزادات النزعة في السبعينات وللاتفاقيات في الوطن العربي، الكويت، نيسان / أبريل 1980، ص 22.

### جدول رقم (20) - B

**التركيب الهيكلي لصادرات الاقتصاد السوري خلال الفترة 1970-1974**

<table>
<thead>
<tr>
<th>المجموع</th>
<th>التركيب الهيكلي للصادرات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>نصف مصنوعة</td>
</tr>
<tr>
<td>100</td>
<td>81,5</td>
</tr>
<tr>
<td>100</td>
<td>79,5</td>
</tr>
<tr>
<td>100</td>
<td>88,5</td>
</tr>
<tr>
<td>100</td>
<td>83,5</td>
</tr>
</tbody>
</table>

**المصادر:** عبد الكريم عبد، وتجارة الاقتصادية العربية، تطورها وتراكبتها بالنسبة الاقتصادية، المهر العربي للchecksum، نيسان / أبريل 1980 (على الإشارة) ص 30.
حجم الصادرات. وفي اعتقادنا، أنه ليس من المثير في حالة البلاد العربية السالبة تحقق هذا
الشرط. بالنسبة للسلع الزراعية القابلة للتصدير، والتي تحتاج لرناها إلى نقل الحاصلات (مواسم)
خلال السنة (كالأفرين والأرز مثلًا) فإن محدودية الواردات الزراعية تعد قليلا على توفر هذا الشريط,
بسبب الأعمال التي لافها القطاع الزراعي عموما في العقد الماضي. وإذا زاد الطلب من تلك
السلع سوف يكون ذلك، في غالب الأحوال، على حساب نفس اللحائحة الأخرى التي قد
تكون ضرورية لتفعيل حاجات الاستهلاك الجاري المحلي. كما أنه ليس من المثير في حالة
السلع الزراعية التي تحتاج إلى وقت حتى تظهر مثلا للرجوع إلى الزراعة الاصطناعية للبنية والصمغ والموز
والحمضيات والزيتون .. الا آخر) أن يستجيب عرضها الكلي للزيادة في الأجور القصيرة. إن زيادة
الإنتاج الزراعي المرجع للتصدير سوف يترتب أساسا، ليس بتخفيف قيمة العملة، وإنما باندماج
دفعة قوية للصناعات الزراعية. أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية القابلة للتصدير (منتجات الصناعات
التحويلية) فإن الآثار الإيجابية لسياسة التخفيف في زيادة مصدر هذا النوع من السلع لا توقف على
 مدى مرونة عرض هذه السلع، أو مدى استجابتها إلى زيادة عقب حدوث التخفيف لزيادة الطلب
والميزانية عليها، اذا افترضنا بتبليغ عن هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
والميزانية عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايده عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد عليها، إذا افترضنا بالطبع تبليغ هذا الطلب لمكونة أصلاء. أذا، فإن الطلب
العالمي المتزايد على
الأجنبي ) خُفز الطبغ العاملي عليها بالزيادة ( إذا افتراضنا قمعه بالمرونة ) ، وامنا العبرة أساسا برفع
قعدة اقتصادات هذه البلاد على الانتاج من أجل التصدير . وتلك في الحقيقة قضية ليست معرفية
واما في الدرجة الأولى ، هي قضية الإسراع برفع مستوى الانتاجية وواعادت دفعة تنمية شاملة
للقطاع المتج للتصدير .

(ج) وضائف ما تقدم ، أن سياسة التخفيف ، حتى نجاح في محدث أثر ثم في زيادة صادرات
الدولة (إذا ما توفر الشرطيات اليوم ) تطلب استغلالا واضحا في الأجور المحلية وعدم ارتفاع هذه
الإسعار عقب حدوث التخفيف . ذلك أنه إذا قامت الدولة بانخفاض قيمة عملها بنسبة معينة ، ثم
ارتفعت الأجور المحلية بعد ذلك بنفس النسبة ، فإن ذلك يعني أن السعر الذي يشتري به المستورد
الأجنبي لم يتغير . وبذلك يخفي الإضافة السعر في زيادة صادرات الدولة ، وليس بتساحة أن تؤكد
أن هذا الشرط غالب ما في البلاد العربية الحديثة . ذلك أن الاصطلاحات تشير رغم دقة الأرقام،
لأن تلك البلاد تعرض منذ فترة طويلة لوجبات عائمة من التضخم . ناهيك عن أن سياسة
التخفيف أثر ضخمية واضحة لابد المنفعة في ضوء أحوال هذه البلاد . كما أن ارتفاع أسعار
الواردات للسلاسة الوسطى التي تلزم للقطاع المتج للتصدير وهذا بسبب حب حدوث التخفيف
سيغذ يتكايل الانتاج المحلي في هذا القطاع نحو الارتفاع (69) . كما أنه من المحتمل جدا
أن تتفاوت الأجور المحلية بسبب ارتفاع نفقات المعيشة . وهذا لن يحسن المركز التنافسي لصادرات
الدولة فيما يتعلق بكاليف الانتاج .

(د) والشرط الواقع الواجب توافر لنجاح سياسة التخفيف في زيادة الصادرات يمكن في الاكتتاب
سياسة التخفيف بتدرج حاملة من الدول الأخرى التي تنتج سلع تجارية منبسطة . ذلك أنه إذا
خفضت الدول الأخرى قيمة عملاها ، فقد تمكنت من سحب جزء من السوق العالمي إليها وبخاصة
هذا كانت التخفيفات التي قامت بها أكبر من ذلك التخفيفات الذي قامت به الدولة المنية . ويزداد
الوضع حرجا إذا كنا تكاليف الإنتاج في تلك الدول أقل من تضريب يتى في تلك الدولة . وهنا نفقد
سياسة التخفيف فاعلتها في زيادة صادرات الدولة . وقد يضطر المسؤولين إلى اتخاذ مزيد من
التخفيفات ملائمة هذه الموقف . وهنا ندخل البلاد المنخفضة التي تلجأ إلى هذه السياسة في حرب
التخصيف مع الدول الأخرى . وهو أمر يفوق في النهاية صلاح هذه الدول . وفي هذا الحرص
تندى الإشارة إلى أن تخفيف قيمة أسعار الفيتنامية وقيمة الجنيه المصري ، وهو ما حدث فعلا في
السنوات الخمس الماضية ، من شأنه ان يخلق وضعا تنافسي تراحيا بين صادرات القطان المصريه
وصادرات القطن السودانية، وبخاصة إذا ما علمنا أن ثمة تشابه كبير بين نوعية وجودة القطن المصري والقطن السوداني.

وخلاصة ما precede، فإن سياسة التخفيف هي، من المؤكد، أجراء غير مضمون في زيادة صادرات البلاد العربية في وذلك بسابع الطلب الكامل للشروط الواجب توافرها لانجاح هذه السياسة.

نعم، من صعب أن تطبق تلك السياسة، بما أن ذلك ما يحدث في بيئة دولة غير موانئ إطلالا (ظروف الكساد التضخيم، وتقلبات أسعار الصرف) ومن هنا فإن الدول التي تسربت في توافر هذه السياسة تحت وهم زيادة صادراتها إذا كانت في الحقيقة بحاجة وراء سرائب لا سبيل للمؤثر الباهي.

وتشير الدلالات فعلا، إلى أن البلدان التي تطبق هذه السياسة في ضوء الضغط الذي مارسه عليها صندوق النقد الدولي لم تحقق أية نتائج طيبة في هذا المجال. كما أن الزيادة التي حدثت في صادرات بعض هذه الدول لم يكن لها آية علاقة بالتخفيف الذي حدث في القيادة الخارجية لعملات تلك الدول.

2 - هل ينجح التخفيف في اقتصار واردات البلاد العربية؟

أما الهدف الثاني الذي ينبغي أن يرغب سياسة التخفيف لعلاج الخلل فيDataStream المدفوعات فهو اقتصار الصرف، endTime

وإذا دعوى أن التخفيف سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات، (مقابل بالنقود المحلية) في الأقل، فإن نسب التخفيف، إذا افترضنا ثبات أسعارها علها، وهم قوي إلى أن تعتمد الأقلية، على ذلك وعلى لم تقلل الواردات منها. واصل أن تحقق هذا الهدف يرتبط توافر الشروط عن بعدها. فإذا غابت تلك الشروط، يصبح من الواضح أن نقل الأمل على فاعلية تلك السياسة في هذا المجال.

دعنا الآن نتفحص جيداً هذه الشروط ونقد توافرها في البلاد العربية:

(أ) ينبغي أن يمنح الطلب المحلي على الواردات بناءً على المرونة، يعني أن يرفع أسعار المحلية للمملكة العربية بناء (هي نسبة التخفيف) يجب أن يريح معه انخفاض بنسبة أكبر في طلب المقيمين على هذه السلع، مما يجد، بالتالي، من استثمارها. ومن الممكن أن يحدث ذلك، إذا توافرت شروط مسبقة. ومن أهم هذه الشروط أن يكون جهاز الاتصال المحلي منتج سلع بدلة أو أقرب إلى الأردن، للسلع الأجنبية المستوردة، حيث يمكن للمقيمين في الدولة أن يعودوا إلى شراء الاتصال المحلي بناء، الذي يتم تنفيذ بأسعار أرخص. كما إذا كان ذلك يكون متواصلاً إلى أن يفيد الاتصال المحلي في حالة السبع المستوردة التي يستطيع المقيمون رفع التخفيف استهلاكهم منها بسهولة دون أن تتأثر مستويات معيشتهم.
والفق أن تلك الشروط غالبة تماماً في حالة البلاد العربية المدينة. فمن ناحية أولى، نجد أن
هيكل واردات هذه الدول يوضح لنا أن هناك أجزاء هامة من الانتاج، أو لا يمكن اكتسابها علية
الأقل في الأجل القصير والمستمر. وتكون من هذه الواردات تعداد من المخلصات الضرورية التي لا يمكن
الاستغناء عنها، مثل السلع الغذائية والأدوات والمواد الطبية وقطع العبار. ومن ثم ليس من الممكن أن
ينخفض الطلب المحلي على تلك الواردات حتّى بعد أن ترتقي أسعارها بعد حدوث التخفيف، إلا إذا
قبل المسؤولون مفاضلة حدوث مشاكل واضطرابات اجتماعية (انظر هيكل واردات الدول العربية
المدينة بالجلد رقم (11). بل أن هناك بلاذاء عربية، مثل سوريا، تمت الواردات من السلع الوسطى
اللازمة لتلبية برامج الانتاج ما يزيد على نصف إجمالي الواردات. ومن هنا فإن الضغط على هذا النوع
من الواردات غير وارد اصلاً، ولا توفر معالجات كبيرة في دولاب الانتاج المحلي.

هذا لا يعني بالطبع أنه كل البلاد العربية المدينة هي من النوع الفضولي الذي لا يمكن
الاستغناء عنه. ذلك أن هناك كلاً لا يرسى به من تلك الواردات، يمكن سهلاً وخدمات ترفيهية وتفاحية،
يستهلكها أصحاب الدخل المرتفع. يبد أن الطلب على هذا النوع من الواردات يشمل على قدره
كبير من عدم الموتة ازاء ما يحدث في أسعارها. ذلك أن هذا النوع من أسعار الواردات من هذه السلع
فليس من الممكن طروه التخفيف كبير عليها من جانب مستهلكها لأن المفهوم الشخصية التي يحصل
عليها مستهلكها هذه السلع تعتبر دالاً في مدى ارتفاع أسعارها وندري في المجتمع. ومن هنا يصبح من
الحديث أن نقول على سياسة التخفيف لأنقاص هذا النوع من الواردات. ويمكن من الأفضل
والمحقق البحث عن سياقات أخرى ذات فاعلية مؤكدة، مثل الرقابة المباشرة على الواردات (عن
طرق نظم الحدود مثل أو تطبيق القيد الجمركية المعينه). و هنا نتذر الإشارة إلى أن احصاءات
التجارة الخارجية تشير إلى أنه على الرغم من التخفيفات الكبيرة التي حدثت في سعر الصرف للبنك
المصري والبنك السودان، إلا أن الاستيراد الكمالي (مثل سيارات الركاب الخاصة، والسلع
الكهربائية، إلآ آخر) قد زادت على نحو أكثر مما كانت عليه قبل حدوث التخفيفات.

وفى يتعلق بأمكانية زيادة الانتاج المحلي للسلع البديلة للوارادات من خلال إعادة تخصيص
عوامل الانتاج وذلك حتى يمكن مواجهة زيادة الطلب المحلي على الانتاج المحلي للوارادات، فإن ذلك
امر مشكوك فيه تماماً، وبخاصية في الأجل القصير. فإما يطلب الانتاج في القطاع النشط للسلع البديلة
للوارادات صفات نوعية خاصة لعوامل الانتاج المشهورة فيه. وقد يكون من الصعب توازي هذه العوامل
بذلك الصفات. وقد يتباح المنتجون على عوامل الانتاج المطلوبة وذلك الظروف المحدودة، ترتقيع
### جدول رقم (21): ا

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>المشروبات لمواد الدواء الساخنة في عام 1980</th>
<th>الرقم</th>
<th>الآلات أخرى</th>
<th>مصنوعات أخرى</th>
<th>الوقود</th>
<th>الأغذية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>مصر</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الأردن</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>لبنان</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الجمهورية العربية اليمنية</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>موريتانيا</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: البنك العربي. تقرير عن التنمية في العام 1983، الطبعة العربية جدول 11 بالحروف.

### جدول رقم (21): ب

تطور التركيب الهيكلي لمواد الدواء المجانية في سوريا بحسب طبيعة استخدامها خلال الفترة 1964-1980

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفترة</th>
<th>الاستهلاك النهائي</th>
<th>الاستهلاك الوسيط</th>
<th>الاستهلاك ال ثابتة</th>
<th>تكوين الأصول المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1964-1974</td>
<td>28</td>
<td>50</td>
<td>17</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>1975-1980</td>
<td>44</td>
<td>78</td>
<td>18</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>ب - 79</td>
<td>22</td>
<td>75</td>
<td>23</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>C - 80</td>
<td>17</td>
<td>60</td>
<td>27</td>
<td>100</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: عبد الكريم عبد الحليم الصدر السلف الذكر، ص. 65.
لا يوجد نص يمكن قراءته بشكل طبيعي من الصورة المقدمة.
جدول رقم (23) - ب

وزم تعداد سعر اليورو للمحيط الشمالي مقابل الدولار الأمريكي خلال أربع سنوات (1978-1981)

<table>
<thead>
<tr>
<th>تاريخ التحويل</th>
<th>سعر الصرف</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1978/4/13</td>
<td>1.25</td>
</tr>
<tr>
<td>1979/9/30</td>
<td>2.00</td>
</tr>
<tr>
<td>1980/11/10</td>
<td>2.50</td>
</tr>
<tr>
<td>1981/10/31</td>
<td>3.00</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الصادر: مؤشرات الاستخدام العام للبترول إلى جانب البيانات من البنك العربي للبنوك، والبنك العربي للسعودية، وبنك العرب للسعودية، وبنك العرب للسعودية، وبنك العرب للسعودية، وبنك العرب للسعودية، وبنك العرب للسعودية، وبنك العرب للسعودية.
وجدر الإشارة هنا إلى أن البلاد التي طبكت سياسة التخفيف، لم تخفض قيم عملائها بنسب معقولة أو طويلة. حتى ولى على سبيل التجريب في بادياء الأهم. بل قام بتخفيفات بسبي مرتقبة للغاية، ولأكثر من مرة، في غضون تفاصيل زمنية قصيرة. وللنظر الآن إلى حالة مصر، ومدنا معروف إلى أي مدى تدورة سعر الصرف فيها بنسب هائلة، وفي أماد زمنية قصيرة نسبياً (انظر إجداول رقم 22).

ومهما يكن من أمر، فإن الحجة الأساسية التي يستند عليها خبراء الصندوق في أقرارهم على ضرورة التخفيف، كعلاج للاختلال الخارجي والاختلاف الداخلي في البلد المدين، تتطلب في زعمه بأن سعر الصرف المغالى فيه الذي يسود في غالبية الدول المتفلقة الدنيا مما يعني عملية توزيع وخصوص الموارد على نحو أمثل. ذلك أن سعر الصرف يمكن النظر إليه على أنه يعكس العلاقة بين مستوى سعر عوامل الانتاج الأجنبية ومستوى سعر عوامل الانتاج المحلية. ومن هنا فان تحديد هذا السعر عند مستوى مغالى فيه، لما يعني مساواة مستوى أسعار عوامل الانتاج الأجنبية ومستوى سعر عوامل الانتاج المحلية يمتلك أسعار عوامل الانتاج الأجنبية بالرغم من اختلاف مستوى الإنتاجية بين هذه العوامل، وهذا لا يسمح بهذا السعر بإيجاد الفرص لقوى السوق لأن تعمل عملاً في النظام لكي توزع الموارد على مختلف الاستخدامات بما يجعل هناك تناوبًا بين أسعارها ومستوى الإنتاجية. وهو أمر يضر بعمليات التخصص وتسريع العمل الدوليين. كما أن سعر الصرف المغالى فيه يخلق صعوبات مختلفة في تقييم المشروعات بالنسبة للاجانب، ويصعب عليهم تذكر معدلات أرباحهم... إلى آخر هذه الحاجز.

وبناء على هذا المنطق، يلزم خبراء الصندوق وإنصه سياسة التخفيف، أنه يتبع على البلد المدين الذي يواجه عاملاً في سداد ديونه، أن يعد النظر في سعر الصرف لعملاته الوطنية ويعتقد على ذلك ما يلزم موازاة التوافر في السوق، ويرفع السعر إلى مستوى التوافر في السوق، ويرفع من هذين البلد المدين على مواضع التوافر الخارجي، ويزيد من قدرته على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، بشكل طبيعي، التي تلزم لتسوية العجز في الحساب الجاري.

وهنا لن نخوض في جدل نظري حول هذا الزعم، فهذا كان تجربتنا السابقة كافًا لهذا الغرض. ولكن ينبغي أن نسأنا أسؤنا أن تخبرنا خلفاء ما يسمى بسعر الصرف الدولي. ولا نجد أبلغ من كلمات جوان روبنـسون Joan Robinson في هذا الصدد حينها تخلص إلى القول، بأن سعر الصرف الدولي ليس أداً، ولا سبيل للحصول عليه إلا في ضوء عدد كبير من المفاهيم والظروف الاقتصادية للبلد، وفب ضوء عديد محدد واضح ومعلوم. ولنقرأ الآن ماذا تقولون؟

It is now obvious that there is no one rate of exchange which is the equilibrium rate
corresponding to a given state of world demands and techniques. In any given situation there is an equilibrium rate corresponding to each rate of interest and level of effective demand, and any rate of exchange, within very wide limits, can be turned into the equilibrium rate by altering the rate of interest appropriately. Moreover, any rate of exchange can be made compatible with any rate of interest provided that moneywages can be sufficiently altered. The notion of the equilibrium exchange rate is a chimera. The rate of exchange, the rate of interest, the level of effective demand and the level of moneywages react upon each other like the balls in Marshall's bowl, and no one is determined unless all the rest are given.

وأما أبلغ هذه الفقرة في الرد على أنصار التخفيف:

آثار التخفيف على الخطة ومعاييرها:

ولكن كنا قد أطلقنا اللانم فيا تقدم عن عدم جدوى التخفيف في علاج الخلل الموجود بمزايز مفاهيم الدول العربية المديدة، بحيث يصبح الجريح وراء هذا العلاج مثار حالة الأمر الذي ينهث جريا في الصحراء وراء سراب كانب، ناهيك عن أن التخفيف يثير بعض الامور ويجعل التحكم في الودائع صعبا للغاية، مما يفاقم من الخلل الخارجي، فالفتحم أثارا أخرى، تزحل بفائدة عملية التخطيط الاقتصادي، وتعيد ترتيب الديار من الداخل على نحوه يعوده الاقتصاد القومي من قبل، وعلى نحو يبعد الكثير من المشاكل والاختلال التي لم تكن موجودة قبل التخفيف.

وستحاول الآن إيجاز تلك الآثار فيما يلي:

1 - لعل أخطر الأثر التي تتجمد عن عملية التخفيف ما يأتي في ركابها من تضخم، رغم أن نجاح سياسة التخفيف، نظرية، يفترض ضرورة استقرار الأسعار المحلية والا كفأت فاعلتها. وقد اتفق نيقولاس كالدور Nicholas Kaldor، أن من الأرجح أن يتهي التخفيف الكبير في العملة بانتاج نفس علاقات الأسعار الأول على حساب قدر كبير من التضخم الاجتماعي. ولما كان التضخم يؤثر تأثيرا سبيلا على ميزان المفاهيم ؛ فإن الأمر يتهم بالاقتصاد القومي الذي خفض قيمة عملته ليدعم نفسه في وضع أسوأ من حيث توازن مفاهيماته الخارجية عن ذلك الوضع الذي كان سائدا قبل حدوث التخفيف. وعموما، فإن الضغوط
يجيب تمثيل فيها بل: 

بعض الاستهلاك المستوردة، وهو ما يؤثر على النفقات الضرورية للعيش.

المنتجات الوسيطة المستوردة، وهو الأمر الذي يدفع بتكاليف الاتصال المحلية.

يمكن على السلع المحلية البديلة، أو الأقرب إلى الأشخاص، للسلع المستوردة.

المرتبة في إعادة توزيع وتصنيع المواد على نحو سريع زيادة هذا النوع. 

فإن توقعات التدخل واضح محدث بين قوى الطبقة وقوى الجارض هذه.

باستيعابها نحو الارتفاع.

المضخم إذا زاد السلع العالمي على سلع التصدير التي يوزع انتاجها بين داخلي والتصدير الخارجي (كالسلع والمنتجات الزراعية الغذائية)، هذا في يصعب فيه زيادة انتاجها في الأقل القصير أو المتوسط.

ن المتوقع أن تزداد دخل الصدر والمنتج للسلع البديلة للموارد وقد يتزايد دخل الحكومة من الضرائب. ولهذا فمن الممكن أن تثير زيادة في الدخل زيادة واضحة في الطبل الاستهلاكي (1) على المنتجات المحلية أو المستوردة.

(دو) ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية المستوردة، ومن هنا تزداد النفقات الاستهلاكية في المشروعات المدرجة بالخطة أو في تلك التي سيقوم بها القطاع الخاص بعيدا عن الخطة.

(در) سيئم من التضخم، وبخاصة إذا كان يحدث من حين وتردد مناقشات عملية موجة من المضارعات وتغذية للتوقعات التضخمية، مما يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار للاسعار وانها بحماية دوما نحو الارتفاع.

تلك هي الضغوط التضخمية المصاحبة للتضخيم. ولاست بدلاً لأن يكون أن للتضخم آثار سلبية للغاية على النمو الاقتصادي عموما (1) وعلى عملية التخطيط الاقتصادي صوصا. فهو يثمر بالانخراط والاستثمار ويزيد المفتوحات، ويجعل المخاطر الموجودة غير قابلة للتخفيف بسبب ارتفاع النتائج الجوية والاستثمارية، ويصبح من الصعب التنظيم مستقبلًا. ناهي عن أنه يؤثر تأثيراً سلباً على عملية تخصيص وتوزيع المواد التي تقع تحت سيطرة القطاع الخاص، حيث يبرز هذا القطاع في ظروف التضخيم إلى الاستثمار في المجالات الجيدة التي تتفوق فيها معدلات الربح، وتغذية عمليات المضارعات على الأراضي والعقارات، إلى آخره. كما إن البلد الصاب بالتضخيم عادة ما يكون أقل افاء لرؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن استثمار خارجي مباشر (2)، وهذا فان البلد الذي
السنوات الماضية، تحت مفعول ضيق طاقتها الاستيعابية، إلى دول دائمة. والكتلة الثانية، تكون من الدول العربية ذات الوعي المالي والديونية المتزايدة. ومن هذه الزاوية يمكن القول، أن عملي الوعي المالي والوعي المالي قد أضعفا من وحدة العالم العربي وقلا من عنصر التجانس بين الدول العربية. بيد أن هذين العاملين متشابهين، في نفس الوقت، لتوافر استراتيجي جدوي للتكامل الاقتصادي العربي المشترك، عوامل هامة في تحقيق التكامل الاقتصادي والوحدة بين الأقطار العربية. المهم هو ادرك امكانات هذا التكامل وتحقيقها إلى واقع حي منظور، وعلى النحو الذي يحقق الفائدة لكل أطراف الكنائس. أما منقطع المساهمة والموعودة، فإن كان هاما ومفيدا، إلا أنه يبقى في النهاية عاجزا عن تحقيق الأمال المشودة التي تطلع إليها الشعب العربي في مجال التكامل والوحدة، والوصول إلى اقتصاد قومي عربي، متقدم، مستقل، وقادر على النمو ذاتيا، ومعتمدا على ذاته.

ولذا هذه الحقائق، أنه إذا كانت البلاد العربية المدنية قد تعرضت، وعلى نحو ما أبين سابقا، لاضطراب وضغط مختلفة من جراء تفاعلاتها الخارجية، فإن بلاد الوعي المالية قد تعرضت أيضاً لاضطراب لا نقل فرحتها عن تلك الأخبار التي تعرضت لها مجموعة الدول الأولى من خلال خلق اقتصاد استخدامها للفوائد الديمية. ذلك أن إغراق لجزء كبير من فوائضها في أسواق النقد العالمية، بعيداً عن الوطن العربي، عرضها لخطر تأكل قيمتها الحقيقية بفعل تأثير التضخم العسلي وتقلب أسعار الصرف، وعرض الدخل الناتج منها للتقلص والاضطراب بفعل التغير في أسعار الفائدة، فضلاً عن عدم امكان التحكم في سحبها من تلك الأسواق لو نشأت دواعي طارئة لذلك، من هنا فانه على الرغم من تنواع طبيعة الأخبار التي تعرض لها دول القابضة ودول الحجة، فإن مجرد اعمال النظر في خطرة استمرار هذه الأخبار وضرورة العمل على تلافيها، أو الحد منها، يبرز لنا منطق التعاون العربي المشترك، على النحو الذي يجب هذه الأخبار من ناحية، ويثبت مصلحة مشتركة لمجموعة هذه الدول من ناحية أخرى.

وخاص هذه الحقائق، هو أن مجموع الفوائد الديمية التي تستهرها مجموعة البلاد العربية.

انطلاقا من تلك الحقائق، يمكن القول، أن هناك ضرورات، وفي نفس الوقت مكانتات، لكي يحقق العمل العربي المشترك ثمارا مفيدة في مجال عاصرة مشكلة دوينات العربية المدية، وفي مجال الإعداد الأخلاقي للكفاحات البروليتارية. والمشكلة الرئيسية هنا تحور في كيفية خلق الشروط واوزان والظروف التي تمكن من إعادة تدوير الفوائد البروليتارية لكي تتدفق مرة أخرى في جسد الاقتصاد العربي. هذا لا يعني، بأي حال من الأحوال، أن مشكلة المهنية للبلاد العربية سوف تحل فقط من خلال مداخل التعاون العربي المشترك. ف رغم إيجابية هذا التعاون، إلا أن تلك المشكلة تتمحور في المقام الأول، مجموعة هذه البلاد، وهذا فائت، لم تبذل هذه البلاد جهداً ذاتياً وتغييرا في توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، وعلى سبيل المثال، الذي يفلت من فم الإذاعة المحلية، ويقلب من اعتمادها على العالم الخارجي، فإنه يجب، من فعالية التعاون العربي المشترك كمحور حل هذه المشكلة. فنحن ننظر إلى التعاون العربي كمصدر مساعد، وملحق في نفس الوقت، لوضع حل تلك المشكلة. نقول هذا بشكل صريح حتى لا يتبدد إلى الذهن أننا نحاول أن نجد معرضا لهذه المشكلة من خلال القبضة عليها دول الفوائد فمثل هذا الزعم خاطئ، من أساسه، بل أن نرى أن أي نوع من التعاون العربي المشترك يجب أن يحقق قادة قوة في التعمال (دول الفوائد دول العجز).

ومع ذلك، فأن موضوع التعاون العربي المشترك هو موضوع واسع، وعلى درجة كبيرة من التعدد، اقتصادياً وسياسياً، وهو يخرج عن دائرة المحدودة للدراسة الواحة. وهذا نكتيفنا هنا بالقائه بعض الظروف الحاصلة على أهم المجالات التي يمكن للعمل العربي المشترك أن يحقق فيه نتائج طبية، قاسية كلاهما فقط على ما يمكن للتعاون أن يحققه على المدين القصير والعريض في مجال عاصرة وعلاج مشكلة المهنية للبلاد العربية.

* أما على المدى القصير، فأنه ما يمكن للتعاون العربي أن يقدمه في هذا المجال هو السماحة في علاج نقص السلوك مندقياً للبلاد العربية المدية. واتضح أنه بالقدر الذي سينتج فيه التعاون العربي المشترك في هذا الخصوص بالقدر الذي سينتج فيه في وضع حد لأطراف كثير من الدول
العربية في الاستدامة القصيرة الأجل (من البنوك الأجنبية وتسهيلات الموردين) في الخالصة دون وقوع بعض هذه الدول في تشكيل عمليات إعادة جدولة الديون. وعلى أي حال، إن ما يمكن أن يقم بتعزيز التعاون العربي المشترك في مجال تدبير السبيلة النقدية للبلاد العربية الحديثة يمكن أن ينتمى إلى بعض الصراعات المثيرة.

وتمثل الصعيد الأول، في دعم فاعلية الدور الذي يلعبه صندوق النقد العربي في إعداد الدول العربية الأعضاء، بالشروط والظروف المثلى، وتسهيلات الرفع المبلغا. ذلك أن صندوق النقد العربي، الذي يلعبه الدور في التعليم والiedad، الآن، في هذا الجانب، الذي يلعبه الدور الزراعي ضعيفًا وحدودًا، وبخاصة بالنسبة للدول العربية ذات الوضع الخرج. ويرجع ذلك إلى ما آرائه مؤشرات الصندوق من اتجاه مطر واضح ومعلم بين حجم مساهمة الدولة العضو في رأس المال الصندوق وبين حجم التسهيلات والشروط التي يمكن أن يقدمها الصندوق لها. كما يلاحظ أن تمسك البعض كبير بين القرارات التي يثبيتها الصندوق لأعداد الدول الأعضاء بالتسهيلات الثابتة خارج ما يمكن والتي تنتمى إلى الشروط القانونية، وبين تلك القرارات التي يثبيتها صندوق النقد الدولي. أضف إلى ذلك أن القدرة المحدودة للصندوق في توفير السبيلة الخارجية المبهرة، ترجع إلى حد كبير لضلال أرام الله وسواهرهم، وتباين بعض الدول الأعضاء في دفع حسمتها فيه. ومعناها، فإن الحاجة الآن أضحى مادياً جداً لتطوير متابعة الصندوق جعل نشاطه أكثر مرونة، والضرورة زيادة موارده، وتبني تسهيلاته الانتقائية والتخفيف من شروطها(98)، على النحو الذي يجعل دوره أكثر فاعلية في (نجدده) الدول العربية ذات الوضع الخرج في مقدماتها المثيرة.

أما الصعيد الثاني، فيتمثل في دعم وتطوير وامتياز الأسواق المالية العربية، نظراً للأهمية الخاصة للدور الذي تلعبه في مجال الوساطة بين أصحاب الأموال الفائضة السائحة في دولة أو منطقة معينة وبين اللد:I في تلك الأموال الموجودة في دولة أو منطقة أخرى، وذلك من خلال ما تقوم به من تنظيم الإرهاب المالية القابلة للتداول، التي تأخذ أشكال الأصول الجديدة، وأوراق مالية تم الاعتماد فيها فعلاً. فدور الأسواق هنا مهم للغاية لأن يضمن إيجاد الصلة بين بلاد الورقة التي لا تتمتع بقدرة عالية على الاستيعاب وبين بلد الندرة التي تتميز بخصائص رؤوس الأموال وبطاقة استثمارية مرتفعة، نسبياً.

ومما يؤسف له في هذا الخصوص، أن درجة اندماج الأسواق المالية العربية في سوق النقد الاقتصادي الرأسمالي العالمي هي أكبر بكثير من درجة اندماجها داخل الوطن العربي(98). ومن المؤكد أن هناك عقبات ومشكلات تثير ذلك. ولكن يمكن من المؤكد أيضاً أن تجربة كبيرة تترتب على اندماج
الأوراق المالية العربية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ومن هنا فإنه لامكن تجاوز تلك العقبات والمشكلات فإن ذلك سيؤدي إلى إعادة تدوير الفوائض المالية العربية وتعبئتها خدمة شعوب المنطقة في بناء تمويلها المستقلة بدلاً من تركها تذهب لصالح الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

بعد أن تحقق هذا الهدف لا يمكن أن يتم إلا في ضوء ضمان المفعة المتبادلة بين بلدان وقارة العجز. ولا يسع المجال، بطبيعة الحال، للغوص في تبيان كيفية تطوير هذه الأسواق وزيادة فاعليتها في تحقيق أسباب الفوائض المالية العربية داخل جسد الاقتصاد العربي. فهذا يخرج بنا عن أطر الدراسة. فقط ودنا الإشارة إلى أهمية هذا الموضوع في مجال توفير السبلة النقدية للبلد العربية ذات العجز المالي، وكمحة مهم في محاربة وعلاج مشكلة المديونية الخارجية لتلك الدول.

أما على المدى الطويل، فإن التعاون العربي المشترك يمكن أن يقدم الكثير في مجال الاستخدام الرشيد للموارد الطويلة الأجل التي تلزم معدلات الاستثمار، على النحو الذي يزيد من درجة الاعتماد الجماعي على النفس للوطن العربي ككل من ناحية، ويشكل تفاوت من خلاة الدول العربية المختلفة من الافتراس من الخارج بشروط محددة من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد يمكن لصياغة المشروعات المشتركة أن تكون هي الصيغة المثلى للتعاون، لأنها تفضل صياغة الافتراس من حيث أنها تعود بالفائدة على كل الفئات، مع طرف الذي يقدم المال، والطرف الآخر الذي يقدم عوامل الانتاج الأخرى. ومن خلالنا يمكن التبدي عزايا الانتاج الكبير، وتوسيع الأسواق، وتكامل اقتصادات البلاد العربية بدلاً من تناها.

وقفة مجالات استثمارية، هامة ومفيدة، يمكن للعمل العربي المشترك زيوجها في إطار المشروعات العربية المشتركة، مثل مجالات المواد الغذائية، والصناعات التحويلية الاستهلاكية الموجهة لاشتعال الحاجات الأساسية للجماعية العربية. نحن نتعهد عن مشاريع الانتاج المشترك (النقل البحري والبري، ووسائل الاتصال، ومشاريع الطاقة ... إلخ).

رابعاً - اقتراح بإنشاء صندوق عربي لمجابهة طواريء الدورة الخارجية:

في نهاية هذه الدراسة يوجد البحث أن يعرض خطوطاً عرضية لاقتراح توصله، ويتعين أنه من الممكن، في حالة الأخذ به، أن يسهله في التخفيف من حدة مشكلة الدورة الخارجية، وبخاصة تلك الدول ذات الوضع الحرج، وذلك في ضوء أطرع العربي متعدد الأطراف. وقبل أن نعرض تلك الخطوط، نود أولاً أن نشير إلى المطلوبات الأساسية التي حكمت تفكيرنا في هذا الخصوص.
1 - لا شك أن تفاقم مشكلة الديون الخارجية في عدد لا يnummer به من البلاد العربية قد عرضها
لكثير من الضغوط الخارجية القاسية، ووضع أمكانيات حركة الحركة الاقتصادية والسياسية
لها في منطقة حصار شديد. وكان من الممكن بقدر يسر من التعاون العربي الحيلولة دون
وقوع هذه الدول في هذا الحصار.

2 - إن ترك عدد من هذه الدول للموقع في شركة عمليات عادل جدولة الديون وما يلي في ركابها
من توجهات خارجية مفروضة، قد أثر على توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، وعلى
نحو لا يغطي تحقيق طموحات التحول العربي وبناء التنمية المستقلة والمباشرة الكاملة
الاقتصادي العربي.

3 - إن التضامن العربي في مجال مساعدة هذه البلاد هو أمر حيوي ومطلوب لدعم التحرر
الاقتصادي العربي واعطاء رياح التدخل الأجنبي في المنطقة.

4 - إنه بقدر يسر من التعاون العربي المشترك يمكنه، كما سوريا حالنا، بنجاح كوارث الديون
الخارجية لبعض البلدان العربية بما تؤدي إليه من تعميق الاحتياجات، وعلى النحو الذي
يظهر ودائم العربي، كقوة لها وزنا في العلاقات الاقتصادية الدولية.

5 - إن التجربة قد أثبتت أن عدد من البلدان العربية التي مرت بأزمات حادة في ديونها الخارجية,
و تعرضت لإحاطة التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، لم تكن في حالة إقلاع، وافته
كانت تعاني من نفس حاد في الساحة الخارجية، بسبع عوامل خارجية متزجية. إلى حد
كبير، من سيطرة هذه الدول، وبالتالي كان من الممكن، بقدر ما من التضامن العربي، أن
تحاول وقوعه نقص السبولة وما يترتب عليها.

والفكرة الأساسية في اقتراحها، تعتمد في تكوين هيئة متخصصة، تكون مهمتها الأسعار في
الوقوف مع أي بلد ت تعرض مفروضاتها الخارجية لأزمة سيولة حادة وتعرض لاحتياجات إعادة جدولة
الديون. ويمكن لهذه الهيئة التي تنطلق عليها الصندوق العربي لمتابعة الديون الخارجية،
ان ينشأ ضمن صندوق النقد العربي أو إحدى المؤسسات المالية العربية الأخرى، وتكوين وظيفته
الأساسية هي تقديم المساعدة الفورية في شكل قروض طارئة للبلد التي يكون على شفاف الدخول في
مقاوضات إعادة الجدولة، وعلى النحو الذي يكون من تجاوز الأزمة والهرب بتعديل خدمة ديونه
الخارجية التي الحدود المعقولة التي لا تفوقه، وذلك من خلال إعطاء سداد هذه القروض بزيادة قدرته على
التصدير.

141
ويمكن لوسائل الصندوق المقرح أن يتكون من الصادرين الآتية:

١ - تحصيص جزء من موارد صندوق النقد العربي لكي يستخدم في اغراض هذا الصندوق.

٢ - أن تقوم البلاد العربية (بلاد العجز وبلاد الاقترش) بإعفاء جزء أو نسبة معينة من الديون والالتزامات التي تكون كصادر يستخدمها أو يستمرها الصندوق المقرح.

٣ - مساهمات من الدول العربية ذات الاقترش (دول الأواصر).

٤ - مساهمات من الصادرين العربي للتنمية.

٥ - إعفاء رؤوس أو منح تقدمها الدول العربية.

وعند التشغيل، هذا الصندوق المقرح لا بد من إعداد نوع من الصلة بينه وبين صادرين وبنوك التنمية العربية المتلائمة الآن في طرفاً العربي والتي تقوم بتقديم الفروض والمعونات للبلدان العربية وغير العربية، حتى يمكن استخدام المكونات التقديرية الموجودة في البلاد العربية ذات الوضع الحرج الذي اقتضت من صندوق الطوارئ في تسرب دينارها التي أقترضها من الصندوق الأخير.

وحتى نلقي غموض هذا الكلام سوف نعطي مثالاً توضيحيًا.

إذا تقرر ان هناك دولة عربية مدنية، هي الدولة (أ) ذات وضع حرج، يعني إذا لم يتم مساعدتها في تحقيق مشاريع التنمية الخارجية سوف تضطر للدخول في فقرة عملية إعادة جدولة ديونها. هنا سوف يسارع الصندوق العربي لمجابهة طوارئ، الذي يتألف من تكميم دينارها، وسوف تقرر أن هذا الوضع يمكنه من تكميمه هذا الوضع. وسوف تقرر أن هذا الوضع قد يسري لفترة ١٠٠ وحدة تقديرية، وسوف تقرر أن هناك طاقات اقتصادية متصلة في هذه الدولةدائماً وصلة للتصدير (كالحديد والأسمنت وغير ذلك). انضمام الأطراف، ان أحد صانع دينارة العربية قد قرر أعطاء فرض سلع أو معونة لدولة عربية أخرى، هي الدولة (ب) وذلك لتنفيذ مشروع استثماري معين، كإنشاء طريق أو جسر أو بناء مصنع أو مدرسة، وإن هذا الفرض أو المعونة في حدود ١٠٠ وحدة تقديرية. في مثل هذه الحالة يتم صندوق الدعم العربي لمجابهة طوارئ، الذي يتعامل مع البنك أو الصندوق المعني للفرض أو المعونة في أن يتم استخدام الطاقة التدوينة للمادة (أ) في إرسال مبالغ إنشاء هذا المشروع لاستمراره بحل النظر على أن البنك العربي المثمو للتمكن ما فتحته ١٠٠ وحدة تقديرية للصندوق العربي لمجابهة طوارئ الديون. ويثبت ذلك يكون قد استمرت قيمة قرض الطوارئ الذي أعطاه للبلد (أ) من خلال دفع عطلة التصدير فيه.

١٤٢٧ -
اهوام


(1) كانت هذه التوصيات مقدرة على أساس توقع إعادة انتاج الطاقات الاستنتاجية التي دمرتها الحرب، فضلا عن الخسائر الناجمة عن تدمير الأسلحة والعادات الحربية. وأكثر من هذا يتعين على الألمان ان تدفع حتى معالاتها ضحية الحرب في دول الحلقة.


(3) وفي ذلك يقول كينيس، مفاعلا على النقاشات في جلسات مؤتمر السلام بفرساي ما يلي:

(4) كان التعويض هو نواة التغيير في المدن الاقتصادي التي كانت موضوعه. وقبل هذه المشكلة كأنها من مسائل اللاهوت أو السياسة أو الحداثة الإنسانية، من كل وجه، ضعف هذا المستقبل الاقتصادي للدول التي كانون يشتركون فيها. وعلى ذلك، فإننا نرى أن الاقتصاد الذي، بدوره، يحكم على ما يمكن أن يكون من النواة، يمر بالآلام الأخرى التي يتسببها المسؤول عن الاهتمام بالخصبة، والبياء الجذري. وهذه النقاشات قد تكون بالتعبير، وتفرق الخصبة نفسها، والذين في المحال التي تتبناها في السياق المادي والاجتماعي، وثمة مشاكل، والثورة. على أن هذا النص: روبرت هيلبرت، ‘قادة الفكر الاقتصادي’، جزء راشد البرادي، مكتبة البنفسج، الفاس، 1979، الطبعة الثانية، ص. (47).

(5) انظر في هذة الموضوع:


(7) تتيح الأشارة هنا، إلى أن المصطلح "الديون الخارجية" هذا الصدع هو تلك المبلغ الذي يترتب عليه الاقتصاد القومي والذي تم تقديره في عدد من الأبحاث والأعمال. ويكون يعني الفائض في حساب الميزان التجاري أو الميزان في حالات أخرى من التأكد من حساب الميزان الإيجابي أو التحويلات النقدية أو الأرباح الرأسمالية أو عن طريق الخدمات الممثلة في حساب المرابنة، والإيرادات الأخرى.

(8) وعموماً فإن الاشتمالات المكملة عن الديون الخارجية لا تتضمن الديون التي تحقق مدة عقد سنة، والالتزامات الناشئة عن الممارسات مع صندوق النقد الدولي، إذ لا تتضمن ارتفاع الديون العسكرية، الديون المستحقة اليومية، والعملة المحلية للبلد المدين (مثل قروض قارس الخصائص الزراعية الأمريكية 480). ومن هنا على أن الديون الخارجية بحاجة إلى الرفع المثير أو المعلن. وبعض الأحيان يتم تحويل الديون الخارجية إلى الديون العربية الصغيرة أو المستخدمة فقط.

(9) في حالة أخرى، يتم تحويل الديون عدم التحويلات غير المستخدمة.

(10) يفيد مجموع الديون "الحالة" في الديون إلى الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمنحة يمكن الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ الديون، بينما يحسب "القيمة" في الديون "الحالة" في الديون إلى القيمة الأساسية للمبلغ(193,171),(807,965)
(14) انظر دراسة التمويل الخارجي والاعتماد على الذات، ص ص 24-27.

(15) انظر في ذلك:


(17) انظر في هذه النقطة مدونة وملخص التضخم في مصر، اسماها "وثيقة متجرد لمكافحة الغلاء", الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1980، ص ص 42-44، 45-98.

(18) راجع في ذلك: البنك الدولي، "الدين الخارجي للدولي، الدولار، الدولار، الدولار"، طبعة عام 1982/83، (باللغة الإنجليزية)، مرجع الأشارة الهى، ص ص 218-219.

(19) نفس المصدر السابق، الذكرى، ص ص 229-230.

(20) نفس المصدر السابق، الذكرى، ص ص 217-218.

(21) زيد من التفاصل حول عمودية هذا المدل في قياس عبء الديون الخارجية، راجع مدونة "رؤية الديون الخارجة", رؤية من العالم الثالث، مرجع سالف البيان، ص ص 258-259.

(22) هذه الأرقام مستندة من "جدول المديونية الدولية، الدولار الخارجية للدولي", التي نشرها البنك الدولي (طبعة 1982/83)، "واشر بها سابقا، صفحات متعددة.

(23) انظر لزيد من التفاصل مدخلي محمد الأمام، ودور أس المقال العربي في التنمية طويلة الأجل، مذكرة خارجية رقم 151, من مطبوعات معهد التخطيط القومي بالقاهرة، 1975، ص ص 10.

(24) أخذت هذه النسب من "جدول المديونية الدولية", التي نشرها البنك الدولي، طبعة عام 1982/83. أشر إليها سابقا.

(25) زيد من التفاصل حول هذه النقطة انظر:


26) وتجدر الإشارة هنا، أن عددًا من الخبراء والاقتصاديين يبلغون إلى طرح ما تمثله تلك الاحتياطيات الدولية من "Net Indebtedness" إجمالي الديون الخارجية المسلحة على الدولة للحصول على ما يسمى بالديون الخارجية الصافية. فodka كانت الديون الخارجية لدولة ما تعدل 100 وحدة تقدير أجنبي، وكانت قيمة فكاك من الاحتياطيات الدولية تساوي 20 وحدة، فان مديونيتها الخارجية الصافية تساوي في هذه الحالة 80 وحدة تقدير أجنبي.

- انظر التقرير التالي الذي اتبع هذا المنهج:


27) كثيرا ما تقاس مدى كفاءة وسلامة الاحتياطيات الدولية للاقتصاد القومي بنسبها من شهر تغطيتها لتمويل واردات الدولة.

28) أخذت هذه النسبة من صفحتين مختلفة من جداول الديون الدولية التي تنشرها البنك الدولي، طبعة عام 1983/84، مع سلف ذكره.

29) يعزى جانب كبير من الارتفاع الذي حدث في حجم الاحتياطيات الدولية التي تملكها مصر إلى اعادة تقويم الرصيد الذاهبي الذي تملكه السلطات النقديه.

30) تعبير استخدمه الاقتصاديون الدولي اجتائي ساكس في كتابه "التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية"، ترجمة محمد صبري الأثري، سلسلة: مكتبة التنمية والتخطيط، دار المعارف، القاهرة، 1999.

31) لا يعني هذا أن الاقتصادات التصديرية غير حساسة للاورداد، إذ أن فقط تطورها التدريجي بقوة الاجتماعية والاقتصادية وسياستها يجعلها بعد فترة من الزمن، تحول إلى انتشادات حساسة للاورادات، غير أن هذا التطور لم يصل بعد، في حالة البلاد العربية النفعية، إلى هذا التحول بسبب تواجد الفائض التصديري للبترول.


32) بيد أن الاشارات التي يوجز بريش تعتمد أساسا على اجتائي ساكس في كتابه "التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية"، ص 116-117.

33) انظر المصدر السابق مباشرة، ص 177.

34) نفس المصدر، ص 177.
(45) راجع في ذلك مؤلفات الأوز bitmap المشتركة، على سبيل المثال: "التورس التدريجي و والاستدامة على تطوير الحضارة الإسلامية" (1983).


(46) انظر، مثلا، في حالة مصر خلال فترة السبعينيات: "الدى، تورس التدريجي و والاستدامة على تطوير الحضارة الإسلامية" (1983).

(47) انظر، مثلا، في حالة مصر خلال فترة السبعينيات: "الدى، تورس التدريجي و والاستدامة على تطوير الحضارة الإسلامية" (1983).


(48) انظر: جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط القومي، مسؤولية حول استراتيجيات التنمية، الجزء الثاني، النصوص والشthetic، مذكرة رقم 700/1976، ص. 9.

(49) انظر في علاقة هذا النوع من التصنيع بمجموعة الدول المتقدمة، على سبيل المثال، مصر، 1981.

(50) انظر في علاقة هذا النوع من التصنيع بمجموعة الدول المتقدمة، على سبيل المثال، مصر، 1981.

(42) انظر بعض الدراسات في هذا الصدد، إلى أن اتفاق الأسر العربية على اليوسفية يُستثمر في سوريا (1977) بما نسبته 15%، من متوسط مجموع الاتفاقيات النائية للسودان (1975)، وصولاً إلى 13%، وصولاً إلى 13%، وصولاً إلى 13%، وصولاً إلى 13%.

(43) انظر بعض الدراسات في هذا الصدد، إلى أن اتفاق الأسر العربية على اليوسفية يُستثمر في سوريا (1977) بما نسبته 15%، من متوسط مجموع الاتفاقيات النائية للسودان (1975)، وصولاً إلى 13%، وصولاً إلى 13%، وصولاً إلى 13%.

(51) التحليل النتائج،تساءل، وتوزيع الدخول في الوطن العربي، طبوعية المعهد العربي للتخطيط، بالكتاب، 1980، ص. 215. ومن المركز أن هذه النسبة قد ارتفعت كثيراً بسبب ارتفاع معدلات الضخم، وخصوصاً ما كان منها متعلقاً بأعمال العمل والشراب، وسبب عدد مكاسب الارتفاع الذي حدث في الدخول النقدية للدول المعادلة التي ارتفعت بها الأسعار.

(52) التحليل النتائج،تساءل، وتوزيع الدخول في الوطن العربي، طبوعية المعهد العربي للتخطيط، بالكتاب، 1980، ص. 215. ومن المركز أن هذه النسبة قد ارتفعت كثيراً بسبب ارتفاع معدلات الضخم، وخصوصاً ما كان منها متعلقاً بأعمال العمل والشراب، وسبب عدد مكاسب الارتفاع الذي حدث في الدخول النقدية للدول المعادلة التي ارتفعت بها الأسعار.
(45) انظر، بصفة عامة، فيها تطور النشاط الاقتصادي من مشكلات وقضايا في مشاريع نظم تخطيط اقتصاد الدول المختلفة، المراجع المذكور التالية:


(46) عبر: استضافنا الراحل أحمد حسن أحمد في معارضته لنا بكتاب الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة في عام 26/12/1963 (غير مثبت). 
(47) انظر في كتابات هذه البلدان واسبابا مؤلفين وعيلة الشيوخ الخارجية، رؤية من العالم الثالث، مصدر سالف البيان، ص 108-109.
(48) انظر المصدر الدائم مباشرة، مصدر 198-199.
(49) انظر في ذلك، عبد الرحمن حسن: 'القراءات الأجنبية والتنمية الصناعية'، معاشسان تحت مسعود الدراسات الصغرية بالقاهرة، يوليو 1988، ص 32.
(50) انظر في مرجع xấu كودر، زيادة التجارة الدولية، مجلة التعليل والتنمية، التي صدرها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي، عدد رقم 400000، مارس 1983، ص 27-38 (الطبعة العربية).
(51) انظر في دراسة تأثير الكاسد التجاري في العالم الرأسمالي على البلدان المختلفة دراسة متصلة: 'مصير النظام الرأسمالي' التي نشرت على مدار خمسة وعشرين حلقة في مجلة الاقتصاد الرسمي، خلال الفترة من سبتمبر 1982 حتى أبريل 1983. ويتضح حلقة رقم 177 (المشترى تحت عنوان: 'البلدان المختلفة تحت رموز الازمة'.
(52) نورد أن تلقى النظرية، إلى أن المتوسط معدل النمو السنوي الذي حسب بتقسيم معدلات نمو النشاط التجاري قد تم طباقا للمعدلات الآتية:

\[
r = \left( \frac{V_n - V_0}{V_0} \right)^{1/100} - 148
\]


السياسي والإحصاء والتوزيع والتشريع بالقاهرة، مارس 1977، أعد نشرها في كتاب "الاستراتيجية النموية"، الصناعية المصرية العامة. لكتاب الأهرامات الاقتصادية بالقاهرة 1978. ونظراً أيضاً، مقالات: "الحقائق المجيدة في عمليات إعادة عادتهدعولمة الدول ودورها في تكيف البلاد المختلفة، وهي الحلقات الثانية والثلاثون من دراسات "أسمى تأريخ النظام الأساسي"، التي نشرت بجلة الأهرامات الاقتصادية بالقاهرة. وفي المراجع الأجنبية، نظر الدراسات التالية:


(22) نظر مقالتي: "الحقائق المجهولة في عمليات إعادة جدولة الديون ودورها في تكيف البلاد المتخيلة"، سبق الإشارة إلىها.

(23) انظر المصدر الآثأر الذكر.

(24) انظر في ذلك كتاب "أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث"، مصدر سلف ذكره، ص. 445، وانظر أيضاً في إيضاح المزيد من التفاصيل حول المهام التي يقوم بها هذا المثال المقيم للصندوق المثل الآثأر.


(26) انظر على سبيل المثال، منازلة تجارية مصر في هذا الحصوبي، الدراسة الآثأر الذكر.

(27) هناك في الفكر الاقتصادي كم هائل من الراجع والدراسات المتعلقه بتحليل آليات وشروط وتأثير التخفيف، نختار منها للقارئ ما يلي: Devaluation.


S.E. Harris; 'Auswirkung der Währungsabwertung, Weltwirtschaftliches Archiv, XIIIV, 1936, PP. 293.


(28) في دراسة أخرى، أشارت لهلبي، لكي تؤثر سياسة التخفيضات تأثيراً إيجابياً على حصول مصادر الدولة، فإن ذلك يتطلب أن يزيد الانتاج المحلي لسلع التصدير بنسبة تزيد عن نسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية ويجب توجه هذه الزيادة للتصدير، وذلك باعتبار أن مستوى الاستهلاك المحلي من هذه السلع لن يزيد. للاهتمام بتвалиد أكثر حول هذه النتائج، انظر مؤلفنا، "المشكلة الضخمة في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مفتوح لكافحة العجز"، مصدر سلف ذكره، ص 420-429.

(29) انظر في هذه النقطة من الناحية النظرية:


(31) انظر مؤلفنا، "أزمة الدوين الخارجية، رؤية من العالم الثالث، سلف ذكره، ص 577.

(32) انظر المصدر السابق الذكر مباشرة، صص 577-578.

(33) نفس المصدر، ص 578.


(35) انظر: تيكولاس كابالور، "خطة العمل، والتشريع في البلاد، مقالة مشتركة في "الصدى والتنوع" التي يصدرها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي، الجزء (48)، العدد (22)، 21 يونيو 1983، ص 356. الطبعة العربية.

(36) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة في حالة البلاد المختلفة، انظر دراستنا "معالجة التضخم بالتعاون الرأسمالي في البلاد الأردنية" في مطبوعات معهد التخطيط القومي بالعربية، مذكرة خارجية رقم (407)، سبتمبر 1973.
نظرة في هذا الخصوص محاولة حساب هذا الاثر في حالة الاقتصاد السوداني، وسلمان محمد: "سياسة التخفيف في القيمة العملة وارثها على تكاليف المنتجات الصناعية التحويلية في السودان، مهندس المعهد العربي للتخطيط بالكويت. 1982/81.

تغذى هذه النتيجة ثأراً ثانياً للدبلومات، وتأثير رأسية في رأسية التخفيف في القيمة العملة، wanna من الضروري في بداية الأمر المحافظة على الأفلاق في تخفيف الطلب الاستهلاكي عند تطبيق تخفيف القيمة العملة، كما أن ضرورة في بداية الأمر المحافظة على الأفلاق في تخفيف الطلب الاستهلاكي عند تطبيق تخفيف القيمة العملة، كما أن ضرورة في بداية الأمر المحافظة على الأفلاق في تخفيف الطلب الاستهلاكي عند تطبيق تخفيف القيمة العملة، كما أن ضرورة في بداية الأمر المحافظة على الأفلاق في تخفيف الطلب الاستهلاكي.


(79) للتوضيح في هذه النقطة راجع مؤلفنا، مشاكس التضخم في مصر، أسبابها وتأثيرها، وهو برنامج متزامن لمحاسبة التضخم، حيث ناقش فيه تفصيل أثر التضخم على النمو الاقتصادي في حركة السويس، مراعاة سقف ذعره، وفي المراجع الأدبية: نظر المراجع المراجع الأدبي.


(87) راجع: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1981، يشارك في اعداده، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص. 157 وصندوق النقد العربي، وصندوق النقد العربي للإفادة الاقتصادي والاجتماعي، ص. 156.

(89) جاء هذا التقرير في دراسة عارفة دليلة واعتماد الجماعي على الذات من منظور العلاقة بين العرب والعالم الإسلامي والعالم الثالث والعالم الدولي: الشروط والأولويات، ندوة خبراء استراتيجيات العمل الاجتماعي العربي المشترك، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الثقافية والاجتماعية، بيروت، 1983، ص. 78.


(95) انظر، حكمت شريف الشامسي: تطوير وتكامل الأسواق المالية العربية: ملاحظات عملية، مقالة نشرة في وكالة منظمة الاقتصاد العربي المرمز لبئروم، عدد نوفمبر 1982، ص. 27.

(99) مختلف حالة «نقص السائلة» عن حالة (الامة) اعتلالاً جوهرياً. فلكا ينقول تقرير التنمية في العام في عام 1983، الصادرة عن البنك الدولي، أن نقص السائلة ينشأ عندما يصبح الطلب المفترض راجعاً بعيداً عن كسب أو اقتراض. فقد اجتني كاف للقواعد المذكورة، لكنه، لأن اسعار الفائدة نفسها قد ارتفعت ارتفاعاً غير متناسب دلالاً أكثر خطورة ودماً، فالمفترض بكل سلاسة لا يتوفر لديه الموارد اللازمة لخدمة ديته ولهذا يستخدم المواد المناحة الاستخدام الإقليمي. انظر ص. 16 من التقرير المذكور.
المشات

د/ مرفت بدوي (الصندوق العربي للإفادة الاقتصادي والاجتماعي)

مقارنة الوضع الراهن للدinars الخارجي لدول العربية مع العالم الخارجي وخاصة الدول النامية تطلب تحليلًا أكثر عمقًا، فهناك سؤالًا كبيرًا حول شروط الاتفاقية المبينة في الجدول رقم (٣) من البحث، سواء ما يتعلق بارتفاع سعر الفائدة أو انخفاض فترة السماح بتراقة لائحة باستثناء، وفي أن سعر الفائدة المذكور هو السعر الجاري، وعند تزويده بحيث يأخذ في الاعتبار التضخم عندئذ تبرز صورة متفاوتة، بحيث يمكن الاستنتاج منها بأن الوضع ليس بهذه الصورة القائمة التي رسمها الباحث. فلقد أتبت الادارة العربية في السنوات العشر الأخيرة فرصة لتقديمها في نتائجها مستقبلًا وان عدم قدرتها على استخدام قروضها الميسرة لتخفيف ديونها يمكن ان يؤدي إلى اسباب خارجية أكثر من مجرد الاعمال في الخارج او تطور الشروط الصعبة لهذه الدین.

ثم مما يقيد المحاوار بتعثر المباحة، وهل يعنى بالنسبة إلى كافة البنوك التجارية أم بالنسبة إلى المصادر الرسمية فقط؟

يضاف إلى ذلك أن الباحث وهو يربط بين تنافس الفجوة الغذائية وبين تصاعد الدين الخارجي لدول العربية يُساعده هذه الديون أكبر من طاقتها. فالسلاسل هنا تكمؤ في تدهور تناغمة القطاع الزراعي وتراجع الانتاج الغذائي على جميع الجبهات وخاصة الدول التي تساهم من حيث الغذاء.

كذلك اصمم أن أداء الدین الخارجي يمكن أن يؤثر في امكانيات الاستثمارات وتأجيل المشروعات، الا أن هذه الديون ليست وحدها المسؤولة عنها، كما أن الأسس في الانتاجية المعطاة ليس خدمة الديون بل لأن الدولة تفضل عمومًا توجيه استثماراتها نحو المشروعات الجديدة، رغم وجود طاقات الناتجة عاطلة.

اما الطرقية الباحث بأن صندوق النقد العربي محكوم برأسماله أولا وبيساسي ثانيا، ومع الاتفاق معه في النقطة الأولى، الا ان سياسة الصندوق قد تطورت نحو زيادة مساحته الى حدود استنفاك كل رأسماله.

واخيراً ما هو تصوير الباحث بشأن مدرج انشاء صندوق عربي جديد؟

١٥٠
لقد انفجرت مشكلة الديون الدولية في أواخر السبعينات، وأول مرة تصبح من أهم المشكلات المطرحية على جدول أعمال المؤتمرات الدولية، والأخص مؤتمرات الدول النامية. ففي مؤتمر عقد في هافانا عام 1979 أعلن الرئيس الكوبي فيدل كاسترو في خطابه الرئيسي إمام المؤشرات في عالم الديون الدولية على العلاقات الدولية وعلى التنمية في العالم الثالث، وطرح الضرورة الملحة لتسوية وإلغاء هذه الديون باعتبارها مأZY الكرة الودودة على عوامل التنمية في العالم الثالث، وعلى تحسين العلاقات الدولية، وقد كانت الديون آنذاك لا تزيد عن نصف ما بعدها في وقتنا الحاضر.

لكن الممارسة اللاحقة لم تظهر إلا مزيلا من تسويتهم هذه الظاهرة وزيادة خطورتها كإحدى الاستفزازات النامية، واعتدائها إلى وقفة عبودية من جديد. وفيما يلي بعض الملاحظات الأساسية:

الملاحظة الأولى:

في بداية المحاضرة يحاول البحث إيجاد تشابه بين تبعيات تكوينات الحرب التي فرضها الحلفاء والمتصورون على ألمانيا المهرومة في الحرب العالمية الأولى ونطاق كينز الاقتصادي إلى هذه الاتفاقية ونطاقها، وبين وضع البلدان النامية اليوم. وإذا كان هناك، بدون شك، بعض الدروس التي يمكن الاستفادة منها، إلا أن الاختلافات كبيرة بين وضع ألمانيا ووضع البلدان النامية تجاوز الديون الخارجية وعاباتها. رغم ان المقارنة شبه جذا بين الوضعين.

وإذنا يمكن ارتجاع معظم الفروق بين الوضعين في الاختلاف الكبير في طبيعة النظام الاجتماعي. الاقتصادي وهنا وهناك. ونeci خاص- السلطة السياسية: ففي ألمانيا كانت الديون مفروضة بالقوة على الدولة الألمانية، بينما الحكومات والطبقات التي تسيتنا في البلدان النامية هي حكومات وطبقات تابعة، ومندوبة بالصالح الاجتماعي للدولة من حكومات أو شركات، ومعناها على غلب شعوبنا وتمديح حاضرها ومستقبلها. إن هذا الفرق الجوهر كاف لكي نتفاوت النتائج الاختلافا جوهريا بين حالة ألمانيا وحالة البلدان النامية ويساعدنا على تفسير الظواهر الفرعية المختلفة الأخرى.

الملاحظة الثانية:

حول منهجية التحليل والمؤشرات المستخدمة، إن أي بحث لا يستطيع أن يجرر نفسه تماما من
سالب ومؤشرات التحليل السائدة في جميع الكتابات الاقتصادية، ومع ذلك فإنه يستطيع نقد ما يطرأه لاستنادته به، وذلك من أجل تجاوزه وطرح جوهريات واستخدام مدخلات دبلجة.

حقاً أن البحث يتجاوز في محاورته الأساليب والمؤشرات الشائعة حول موضوع الديون، ولكن بعد أن يتعمد عليها في تقدير حجم المشكلة إلى حد كبير. فمؤشرات مثل معدل خدمة الدين، ونسبة الديون الخارجة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة مدفوعات خدمة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاحياءات الدولية إلى الديون الخارجية كي يشير الباحث نفسه لمستحقي الأقليات لدى قدرة الدينين على السداد، أي لمتوى الضمانات التي يتمتع بها الدائن في استرداد ديته.

ويلا شك تبقى ذات دلالات حتى من وجهة نظر المدين، ولكن دلالتها تزداد إذا أمكن تطويرها، أو اتخاذ مؤشرات أخرى أكثر دالالة من وجهة نظر المدين.

وعلى سبيل المثال فمن بين هذه المؤشرات التي لم يتمتع عليها المحاضر:

- نسبة الفرد من الديون الخارجية، ومن مدفوعات خدمة الديون. وتتطور هذه المؤشر مع الزمن، وتشذبها تطور مؤشرات مالية أخرى، مثل نسبة الفرد من صافي الصرفات، ومن الناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي، والالتزام الاستثماري، والانفاق الاستهلاكي. فالخوّل الكمية الإيجادية توقف دلالاتها النبوية على الرني على الفرد الواحد من السكان، وعلى تطور وضعه الاجتماعي والاقتصادي.

- من الملاحظ أن علم الاقتصاد طور مؤشرات كبرى للدلالة على فعالية العوامل الاقتصادية، مثل مؤشرات التأمينة، الإنتاجية الفاعلة، العامل المثير، العامل المثير، العامل العامل، العامل العامل. نج، والتي تقيس فعالية هذا العمل أو ذلك ومسامحته النسبية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ويتبعها في مجموعة العوامل الفاعلة في تحقيق هذا التقدم. وتبدو جميع المؤشرات الشائعة في قياس الديون الدولية كما تظهر مدى توفير ضمانات استعدادها مع فوائدها وقدرتها على اصداد التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان النامية التي تضمن استمرار الهيمنة الإمبريالية على هذه البلدان، أي أنها مؤشرات لفعالية والتأثيرات هذه الديون من وجهة نظر الدائن.

ونظراً لغياب وجهة نظر المدين وتغيب اقتصادي البلدان النامية عن تمثيل مصالح بلدانهم، فإنه لم يجري حتى الآن تطوير مؤشرات دالة على التأثيرية أو فاعليته الديون الخارجية في الاقتصاد الوطني المستديم، والمصادر بين التأثير الإيجابية التي تحقق من استمرار الديون الخارجية، حيث وجدت، والنتائج السلبية لهذه الديون والتي لا تقتصر على النتائج المالية والاقتصادية مثل مدفوعات خدمة
الديون، وما أن تتجاوزها النتائج الاجتماعية والسياسية وثقافية ونفسية وغيرها من نتائجها الاقتصادية، ولكنها لا تؤثر في الحدود.

هناك تبسيط المخلئ بالتمثال التالي: هل تؤثر الديون من الخارج على المواطنين أو تدهور في مختلف جوانب الحياة الوطنية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها؟ وكمثل أخرى، ترى لو تجاهت الدولة النامية سياستها تقليل الاعتماد على الديون من الخارج حتى الحد الأدنى الممكن، بلًا من السياسة الطبيعية، وهي تعاني الاعتماد على الديون حتى الحد الطبيعي الممكن، وما يتطلبه السياسة الأولى من سيطرة شاملة على توزيع الموارد الاقتصادية والمادية والبشرية للتعليم العقلي والدائم. لذلك، قد لا تكون الديون من الخارج نتائج من خلال ذلك، على سبيل المثال، في الديون الخارجية، وبهذا الأمير للملفات المادية والبشرية، فهي ماية كافياً، وبدلاً من النتائج في الديون الخارجية، ذلك أن هناك نسبياً عاماً للمنطقة، ولا يعتقد بعض المصادر الشامية، ومع ذلك، فإن هذه الديون يجب أن لا يكتفي بقياسها مالياً فقط، وأما بختلف آثار الديون الأجنبية.

الملاحظة الثالثة:

ان حساب الديون وأعبائها إلى الديون المحلي (جدول رقم 7) يعتمد على أرقام الناتج المحلي المحسوب بطريقة حسابات القومية السائدة في الغرب والعالم النامي. ولقد أصبح معلوماً بأن هذه الطريقة تضمن في بعضها تضخيم حسابات الناتج المحلي وذلك نتيجة اعتبار مراجعة لمجموع المداخل التي تحتل عليها جميع القطاعات أو النشاطات أو عوامل الانتاج. بينما في جموعه أمر يعتبر نسبة 30٪ من مداخل بعض القطاعات مجرد مساعاً لتوسيع المداخل الأصلية الناتجة في قطاعات الديون المادية، وتشكل بعض صناعة الزراعة. وهذا يعني أن نسبة الديون وأعبائها إلى الناتج المحلي الحقيقي (الاقل بنسبة 25٪ من الناتج المحلي المحسوب) هي أكبر نسبة لمجموعة من النسبي المحسوب بطريقة حسابات. وهذا الحساب الجديد يظهر درجة الخطر وأعباء الديون بشكل أكثر وضوحاً على الاقتصاد ككل وعلى حياة المجتمع وكل فرد فيه.

١٨٥
الملاحظة الرابعة:

في مناقشتي الرئى اعياد الدين على الطاقة الكلية للاستيراد (Cm) والتي يعتبرها معدل لمجموع القدرة الذاتية على الاستيراد والقدرة الاستترادية المتضرة (M₀+Mf). والقدرة الذاتية على الاستيراد تعادل حصول الصادرات من النقد الأجنبي مطروحا منها أعباء الدين الخارج.

إن مثل هذه الصيغة يمكن أن تكون صحيحة في اقتصادات دولية تتعامل بالنقود ذات القيمة الحقيقية (النقود المدفوعة)، ثم النقود القابلة للتحويل التي تمثلها) وهي النقود التي كانت سائدة حتى أواخر القرن العشرين، وودر، وفي حد أقل حتى الأبناء، عندما قطعت العلاقة رسميا بين الدولار والذهب وأصبحت النقود العالمية بكميتها تصدر الجرود سلبية ورقية أو خطية. في النظام النقدي الدولي الجديد حصلت تبدلات جوهرية أهمها برانيا، وهو استقلال الفروع بين عمليات التحويل وعمليات غير قابلة للتحويل، لدرجة أن القابلة للتحويل أصبحت متورطة في جميع العملات بنفس المقدار، وانما الاختلاف بين العملات يكمن في مدى شمول وانتشار التعامل بهذه العملة أو تلك، أي بالاختلاف درجة انتشار ونسبة تحويل كل نقد ووني الفن نقود عالمية.

وبنسبة لهذا التطور الجوهري أصبح من السهل جدا بسبب الانتقادات النافذة لأي بلد من خلال الابتعاد من ثلاثة مكونات (ممثلة في النقد - أجنبي أو وطني - لا فرق) إلى الخارج، وتبني المتغيرات الداخلية للداخل. فمن خلال هاتين الفئتين يجري في وقتنا الحاضر استفزاز جزء كبير من الانتقادات في الاقتصادات النامية، ولم تعد حركة القيمة والنسب الاقتراضي على المستوى الدولي تسحد حصرا في تصدير واستيراد القيمة الاستعمارية المشروعة. إن الفاصل بين حركة القيمة الاستعمارية والمقدمة سهل كثيرا من وسائل وفاعلية عملية النقد الدولي، التي أصبحت تجري بطرق غير مثيرة أو غير ملموس بصورة متزايدة. فالقسم الأكبر مما يدخل البلاد النافذ من المواد من الخارج، من فروع أو تحويلات، وحتى من حصة الصادرات من السلع والخدمات، يخرج من البلاد بدون الربط بأي حركة سلعبة أو رأسمالية ملحوظة وقابلة للحساب، وذلك عبر قنوات جديدة كثيرة، فيشكل أضافة تمدعنية إلى الدخل المحلي في البلدان المتورطة، أما كفالة على السلع والخدمات داخلها من قبل الدول النافذة، وموضوعاتها، أو كيابات في مصارف ومصلحة في دول ملحة ليست في جوهرها إلا نوعا من الاحتفال المحلي الغير قابلة للإيجاد مع الواردات من الدول المتقلقة، ومواطنيها إلى الدول المقدمة. وبالتالي فإن هذه الفئات المستدامة لا تأتي تقومها التقليدية للنقد، كالتبادل غير المتكافئ، وحركات رؤوس الأموال والتحويلات وغيرها.
وهي الطاقة الكلية على الاستيراد هي قسمًا أكبر بكثير من مجموع Cm، بالنسبة للذاتية على الاستيراد والقدرة الاستيرادية المفترضة لـ L، وهو ما يستند على المشتريات التعليمية التي تشرفتها افلاطون، هما أحد العوامل التي تزداد L كلاً من Mm + Mf - L. أهمية في تشييد الطاقة الكلية على الاستيراد، والتي تزداد في الواقع L يتحرك ذهابًا وإيابًا بين جميع البلدان، إلا أن الخصائص النهائية لحركته هي الاستطابABA إمجاء واحد، من الأطراف الأضعف إلى المركز الأقوى: من البلدان النامية الأضعف (الغير نفطية) إلى البلدان النامية الأقوى (النفطية) التي تسود قوتها من وساطتها للأعمال الاكتواركية الاجتماعية، ومن جميع البلدان النامية إلى المركز الرأسمالي العالمي، ثم داخل المركز الرأسمالي العالمي: من أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة. فالبلدان النامية هي في وضع سالب مطلقة بالنسبة للعامل L. ويعكس العامل G، بهذا المعني، على الطرح الوراثة في الشكل رقم (2) والمتضمن آليات اعتماد الدمى الخارجية على الخطة الاقتصادية.

إن هناك علاقة ارتباط قوية بين العامل G، ظهرته وتشهد، وبين تطور الدين الدولي، إذ إن هذه الدينات تقوم بنا بتوسيع الجسور التي تربط الاقتصادات النامية والمستقلة والمستقلة التي تحرك العامل في اتجاه واحد أو اتجاه المركز. فالديون الدولية تساعد على التحول من شكليات التبادل (القيم الإستعمالية) الذي يثبت شكل تدود شروط التجارة والتبادل غير المتكافئ، إلى التبادل (القيم) الذي يشكل شكل حوريان العامل L، كما أنها تخلق كل أشكال التحريض فضابض هذا العامل.

الملاحظة الخاصة:

يرجع البحث العجز في موازين مقدمات البلدان النامية إلى: "أن الاقتصاد القومي يعيش بأكثر من موارده الحقيقية"، ويستعمل تعبير "فجوة الموارد المحلية" و"فجوة الموارد الأجنبية" للدلالة على هذا المفهوم للعجز.

صحيح أن الموارد والطاقة الإنتاجية في الاقتصادات المتقدمة في أقليم ما تحتاج لتحقيق التنمية المستهدفة فيها. ولكن هذا شيء، والسبب الحقيقي لمجزرة ثورة آخر. وصحيح أن بعض الطبقات، وأن الأجهزة الحاكمة في البلدان المتقدمة تنهك أكثر ما يمكن للبلد والشعب تخصيصه لها بكثير، إلا أن الاقتصاد القومي ككل، والشعب ككل، لا يعيش بأكثر من موارده الحقيقية، وإنما على
العكس، يعيش بأقل منها بكثير. والفارق بين الموارد الحقيقية للبلد وبين ما يفقه الشعب سواء على
ضاروريات الاستهلاكية أو على الاستشمار العقلي المنجز هو ما يشكل العامل 1. أي حصوله على
الموارد الداخلية والخارجية، الذي تشارك فيه الطبقات والأجهزة الحكومية المشتركة عملاً مع الشركات
الاقتصادية الدولية والدول الإقليمية ومؤسساتنا. وعند استعداد الأعمال الخارجية المؤدية إلى عجز
التنافس الخارجي للبلدان النامية، وهي الناجية عن قوانين تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فإن
السنيا الآخر لعجز ميزان المدفوعات هو عامل داخل. تضخم الديون الخارجية للبلدان النامية لا
يرفع في الحقيقة الى السبب الظاهرة وهو العجز في موازين المدفوعات، بتنا، الى السبب الجوهري هذا
العجز، وهو نوعية الإدارة الاجتماعية للموارد، التي تحدد بطبيعة السلكية السياسية وظيفة النظام
الاجتماعي القائم في هذه البلدان.

ويكمن تعيمي هذا القرار على موقف من تخفيض التقدد الوطني. يقف الباب، يرى، معارضا
للتخفيض الذي ينص به صندوق النقد الدولي للبلدان النامية ويرفضه على أنه إجراء إحداث
تحولات اقتصادية واجتماعية لصالح الدول الدائمة وحلول الطلب الداخلية والاقتراضات والقوى الداخلية الشركية لها
والسؤال هنا، ما العمل؟ فعندما ما يصبح التخفيف أمراً واقعاً يجري التعامل على أساسه ليس فقط
مع الخارج، بل حتى داخلياً، وعندما لا يكون تخفيض العمل إلا اعتراضاً نسبياً بالأمر الواقع.

فالمشكلة الآن تكمن في مرحلة ما قبل الانخفاض الفعلي لقيمة العملة، وفي الاستعداد المؤدي
اله، أي في السياسة الاقتصادية الاجتماعية القائمة ككل، وباختصار: في طبيعة السلطة السياسية
والنظام الاجتماعي الطبقي القائم. وهنا بالتحديد تكمن عوامل وقوع، أو اجراءات تنوع وقوى
الانخفاض في قيمة النقد الوطني والعجز في موازين المدفوعات أو إجراءات سيطرة من وجهة نظر
مصالح تطور الاقتصاد الوطني على تظاهرات توجهها بصورة مخططة وعادة.

الملاحظة السادسة والأخيرة:

هل يمكن اليوم البحث في مديونية البلدان النامية التي تضاعفت عشرة أضعاف عن مدى عشر
سنوات بشكل مستقل عن دائرة بعض البلدان النامية للغرب؟ ليس هناك من علاقة ترابية والتزام
وتوليد متبادل بين الظاهرتين؟

لست بحاجة هنا، بالطبع لتأكيد على أن طرح هذا السؤال لابد بصلة إطلاقاً الى محاولات
الغرب القائمة المسؤولية على بلدان الأوبك في أزمة الاقتصاد العالمي أو أزمة التنمية في العالم الثالث.

١٦١١ -
ذلك أن دائنتين من الدول النامية للغرب، تماماً مثل مديونية الدول الأخرى، وجهان لسياسة واحدة، تدار من قبل جهات واحدية، هي الدول الأوامرية. فالظهرات تحاول في خططها على مسيرة التنمية سواء على المستوى الوطني أو على مستوى العالم الثالث، وتعدwithdraw in ترسيخ التباعية وتحقيق القوى الذاتية.

عليه لا يمكن معالجة إحدى الظواهر بشكل مستقل عن الأخرى، وذلك بسبب التكامل القوي بينهما، فالصدور الحقيقية للنفوذ الناائي في بعض البلدان النامية هو، في نهاية المطاف، عجزات البلدان النامية الأخرى نتيجة عجزت اسعار النفط وارتفاع اسعار مستورداتها الصناعية المزامية لارتفاع اسعار النفط. فالسعودية والدائنة إذن مجهان لعملة واحدة، هي التباعية، مخلتفتان فقط في الشكل من حيث أنها تبادلاً مواقعها كسبب وكنتيجية، كل للآخر. فكل منها سبب للأخرى، وفي نفس الوقت نتيجة لها، والنتيجة، يبدو الغرب في الحضيلة الحسابية الصناعية وانه ذات لا مدين للعالم الثالث. ومع ذلك فهو في الحضيلة الفعلية، مثل المشارك، باك الطرفين، الدائن والمدين. فهو المستفيد الوحيد القائم، وهو الذي يستخدم دائنتين الدائتين، وليس أصحاب هذه الدائتين الاسميين، وذلك من أجل المزيد من استعداد الدائنين.

والعالم الثالث، بدائيته ومدينته هو المهيوب الوحيد دائمًا هذه هي العملية التي يطلقون عليها، تبناها "التعاون الدولي" و"الاعتماد المتبادل" وهي ليست في جوهرها أكثر من قيام العجز (الغرب)

للسفر على ساقين اجتماعيين: دائنتين ومديونية البلدان النامية!

هذا الربط بين المديونية والدائنتين من طرف مفكري العالم الثالث أصبح ضرورياً جدًا للتأكد على وحدة أزمة التنمية وضرورة تكامل وتوحيد قوى العالم الثالث، ويشكل خاصي قوى الوطن العربي، التي تنطوي الآن في مواجهة بعضها البعض بسبب ارتباطها المناقشة ظاهرة بالخارج المتلائمة جوهرية في تبعيتها وخلاصها.

أن مشكلة دول العالم الثالث مرتبطة أيضًا بالدور الذي تلعبه التجارب الدولية، وبالباشرة، الدولار الأمريكي في زيادة عجز وإفراز بلدان العالم الثالث. ومن الضرورة التمرغ والقارية بين دول العالم الثالث وبين دول الدول الرأسمالية مما العالم الخارجي، وبالاصح الاستمرالية التي يلعب تدفقاً الوطني دور التجارب العالمية، أي الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، والممثلة في "العائلة والتحت" الهائلة التي تحصل عليها من الدول الأخرى بواسطة تكتيك عجزها الخارجي عن طريق ضغط أوراقها النقدية إلى الخارج، هذه "الموقع" التي لا تلقي ما تحقق من اهتمام على صعيد الفكر الاقتصادي، رغم أنها أصبحت تشكل الخطر أسباب عجز العالم الثالث.

- ١٦٢ -
د/ محمد العوسي جلال الدين (تعقيب) المعهد العربي للتنطيط

اولا:

هناك نقطة صحية تتعلق بأول السطور الوريدة في (صفحة 29) من هذا البحث القيم، حيث أن الباحث اراد التحدث عن نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون، إلا أنه ذكر أن هذا المؤشر يعني حساب نسبة أعباء الديون الخارجية، أي الاحتياطات الدولية، إلا أن المعنى الواضح في هذه هو نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الديون، كما ورد في عنوان هذا الجزء من البحث.

ثانيا:


وفي هذا الصدد كنت اتفق على أن تطرق الباحث بقدر أكبر من التفصيل لما سماه بطاقة الاستمرارية الفرضية والآرها على هيئة الورادات، خاصة فيما يتعلق بتسهيلات الموردين أو التسهيلات التجارية، على أن جزء كبيرا من هذه التسهيلات لا تضمنها الإحصاءات الرسمية، لأنها تكون دون علم أو موثقة سلطات البنك المركزي، والمعروف أن هذا النوع من التسهيلات يستخدم في استيراد السلع الكمالية والبخية.

ثالثا:

فيه يتعلق بحجم الديون ومعدلاتها جدول رقم (13) كلما ما رصد قبلك هو الأرقام في هذا الجدول، أما لا دالله لها أو لا علاقة لها بآراء الديون، حيث أن حجم الديون المطلق هو انخفاض مستمر في بعض الدول مثل سوريا والمغرب أو الأردن، والآخيرة لم يرد ذكرها في الجدول، أما الأرقام إصلاح خاصة بالنسبة للمغرب وتونس والسودان، فقد كان حجم الديون بالإعداد الوريدة في الجدول فان
نسبتها لجملة القوى العاملة لن تكون لها أي دلائل إحصائية ذات معنى، ولذلك تكون هذه البلدان في حالة استخدام أو تشغيل كامل تونس والمغرب تتجاوز عشرات المرات الإعداد الواردة في الجدول المذكور.

رابعا:

ترتبت بالنقطة الأخيرة نقاط أخرى تتعلق بتأثير الديون على الخطيئة الإقليمية. حيث يلاحظ ان الباحث حاول بحث تأثير هذه الديون على تخطيط الاستدامة في الإنتاج والاستهلاك، ومسترع الحقيقة والتأثيرات المترتبة هنا لا تجين عاليا مجرد مباشرة فهي عامة وبر تعد تعبيرات، حيث أن الديون هنا لتشكل الأحجام العمالية الهامة، كما أنه ليس بالضرورة أن تكون جميع أثرها سلبية خاصة على مدى القصير والموسط والعال، وأما أن التخطيط هو عملية إثرائية فإن فرصة القرار هو الدخل الصحيح.

لتأثير الديون على التخطيط ومن هنا كان من المنطقي أن نتغلق الحالة الحربية فيها قبل الاجراءات الخاصة بتخطيط التجارة الخارجية، الاستثمار والاختيار وغيرها. ولا يمكن الوصول إلى نتيجة إلا إذا اضيف الديون عددًا كبيرًا من المخاطر والعوامل والظروف الاقتصادية للبلد المعني. ذلك أن هناك بلدانًا معينة تنتهج تخطيط تميزًا فعالًا مثل الجزائر واليمن العربي وال:ministry and Polignica ومع ذلك ترتفع الديون بصورة متزايدة.

خامسا:

فيما يتعلق بأثر تخفيف الديون الوطنية على زيادة حصيلة الصادرات، عاشر الباحث لتحقيق زيادة حجم وعائص الصادرات أن تكون نسبة زيادة في الطباع العالي على كسر التصدير أكبر من نسبة تخفيف الديون الخارجية للعملة الوطنية. كما ذكر الباحث في الباب (8)، أنه أن تآثر في إعداد أخرى أن تأثير سياسة تخفيف الإيجاب على حصيلة صادرات الدولة ينطبخ أن يزيد الإنتاج الحقيق لسلع الديون بنسبة زيد عن نسبة تخفيف قيمة العملة الوطنية. ويجري يوجز للتضليل، وان شحنا ت غير قادر على فهم هذا السبع، لأن معظم العملات الوطنية التي يتحدث عنها غير قابلة للأعمال. فإذا قومت حصيلة الصادرات بالعملات الأجنبية فلا بد أن تؤثر أي زيادة في حجم الصادرات مع ثبات الأسعار العالمية في زيادة حصيلة الصادرات بالعملات الأجنبية. فإذا افترضنا أن البنوك السوداني تم خفضها بنسبة (50%) فإن هذا التخفيف يتبرع فيه يقوم العملة المحلية أن يكون في مصطلح منتج للصادرات والذان ذلك أدى إلى زيادة قدرها (45%) في الاتجاه سهولة تصدير كلفة للصادرات كل زيادة وقعت أسعار القطن ثانيا أو لخفضت بمقدار يقل عن (20%) فلا شك أن حصيلة
السودان من صادرات القطن مقومة بالعملات الأجنبية ستزيد. إن القول بأن مرونة الطلب العالمي
يعني أن يزيد في هذا المثال عن (50%) كIKE تزيد قيمة الصادرات بفترات تتعمق قيمة العملة
يعني تقليلًا في خفض الأسعار العالمية بنفس النسبة وهوقول غير صحيح طالما أن عمولات البلدان العربية
غير قابلة للتداول في أسواق النقد الأجنبي كما أن حصة الصادرات يتم الحصول عليها بوجود النقد
الأجنبي ولهذا فإن تكرار قول الباحث بخفض أسعار الصادرات بعد حدوث التخفيف في العملة
الوطنية ينقص قدر كبير من الدقة.

ومن غرائب الصدف أن الجملة التي أكد عليها الباحث نسخه (قص 98) من البحث هي التي يؤكد
عليها خبراء الصندوق. فالمؤرخة كما يقولون هي في رفع قدرة اقتصادات البلاد على الاتجار من أجل
التصدير وليست بخفض الطلب العالمي. اعتقاداً منهم أن خفض العملة قد يكون في مصلحة
المتصدرين. ونحن هنا نتفق مع الباحث في أن القضية ليست في الأسس فقية سكرية بل هي قضية
هيكلية.

وتضفيه هنا أن كل صادرات السودان بخلاف القطن خاصة الفول والسمسم والصغور إسبار عالمية
مضمونة وتبع ما دم خفض سعرها. إلا أن الأشكال تكمن في عدم الجهاز الأتاسي في القطاع
الزراعي حيث تأتي كل صادرات السودان. ورغم الاتفاق مع الباحث في أن زيادة الطلب العالمية
لن تأتي من خلال سياسات التخفيف إلا أنه يمكن القول أن سياسات التخفيف إذا كانت موجهة
إحلا لصالحة المنتجين قد تكون لها بعض الأثر ولكنها غالبًا ما تكون في مصلحة شركات التصدير
وسلطات الجهاز المصرى والجهات الذين تزداد أعدادهم بخفض التخفيف لأن كسبهم مقوقا بالعملة
المحلية سبداد كثيرا، والواقع أن سياسات التخفيف في السودان أدت إلى زيادة تصرف بعض السلع
الأساسية خاصة المواشي والأغذية وبعض المحصولات الغذائية كالفاصوليا والليمون الأخ بصورة كبيرة
التخفيف إلى زيادة الصادرات بطرق قانونية وغير قانونية ولكن سرقت ما ذكرن ما إذا لم نفخ
خطير للسلع المصدرة داخليًا، ومن ثم إلى ارتفاع أسعارها بمعدلات معدletes التخفيف، الامر
الذي تعمكس في هيوب صادراتها بعد فترة قصيرة من التخفيف الذي قاد به دورًا مزدوج من التخفيف
وكبأل جديد على التصدير وهكذا دواليك.

أن مثل هذا النوع من التحليل مثيرًا للاهتمام، خاصة في الباحث وذلك باستمرار في الربط البكانيكي
بين الأسعار الداخلية والخارجية بصورة غير صحيحة، حيث يفترض أن ارتفاع السعر المحلي يعني
تقلبات الأسعار، ولكن الدراسات الجدية إلى أن يغير وبذلك يحقق الآثر السعر في زيادة

١٦٥
التصريفات الدولية. والواقع أن اخبار حملة اقناعًا التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيف النتائج التي حدث في القيمة الخارجية لعملات تلك الدول، وهذه في حقيقة الأمر نتيجة التي تطلع إليها الصندوق والدائنين.

والواقع أن الباحث يستخدم أساليبًا مماثلة في قراءة البيانات حيث يصور أن المصدر سيقوم بخفض أسعار سعرهم مقومة بالعملة الأجنبية بنفس النسبة التي خضع بها البلد قيمة عمله، وهو كان ذلك صحيحًا لما كان هناك هذا التوازن الشديد بين ارتفاع أسعار المستوردة وخفض قيمة العملات المحلية.

واخيراً:

من النتائج الأخرى للتصريفات حول الباحث أن يؤدي إلى زيادة عدد المبيعات الخارجية للدولة، وفي أخبار نقل أن اشترى الدوينيس بالسيارات الأجنبية وفي الباحث قد اقترح أيضًا أن الدوينيس المستقطبة للإفادة عن طريق العملات الأجنبية سوف يزيد عبء تسديدها بنسبة مناسبة تخفيف قيمة العملات المحلية، وهو أمر غير صحيح، ذلك أن البلدان المدفوعة للجهات الدائنات مبلغ الاقساط والفوائد المرتبة على الدوينيس نفسه عدد من وحدات النقد الاجنبي، بغض النظر عن قيمة العملة المحلية أو العملة المحلية وقت السداد.

أما بالنسبة للدوينيس المشترى تسديدها بالعملات المحلية أو بالنسبة للمؤسسات والهيئات التي يعين عليها تسديد ديونها الخارجية عن طريق البنك المركزي الوطني في هذه الحاله سيزيد عبء الدوينيس عند هذه الجهات بنفس القدر الذي انخفضت به قيمة العملة وحتى في هذه الحالة يتعين أن تكون هذه الدوينيس قد حددت وثبته أصلاً بالعملة المحلية.

عبد المحسن تقي مظفر (شركة الاستثمارات الخارجية الكويت)

في البحث إشارة إلى ديون ديوان العال العربي بحوالي 24% سنويًا، ويرجع أن هذه النسبة مركبة وليست بسيطة. أيضاً يبدو من الورقة، ولكن الباحث ينبغي أن يجمع بعض الإجابات معه كامب ديفيد، رغم أن الكلام لا يكفي أن يقصده هذا المعنى ولم لمجرد التسهيل نظراً لاتخاذاته وأكراه المعروفة، وسلالة هنا تتعلق بالنقطة الخامسة الباردة بشأن طاقة مصر الذاتية وهي كثرة المعونات.
والهبات التي تلقىها بعد توقيعها على معاهدة كامب ديفيد واتفاقيتها مع صندوق النقد الدولي، ذلك أن المودעות والهبات لا يمكن أن تكون جزءًا من طاقة مصر الذاتية بقدر ما تمثل في حقيقة طاقة مستمدة من الخارج.

وفي إشارة أخرى يلاحظ حصول خطأ أيضًا بين الطاقة الذاتية وبين الطاقة المستمدة من الخارج، ومع ذلك فإن التموين فيها بين سطور البحث يجعل الفارق شعرة براعة خفية من سياسة الانتهاء التي اتبعت في مصر خلال الفترة الراهنة.

موضوع تخفيف الحملة وما دارت حوله من مواقف حول إمكانية نجاح هذا الإجراء في تقليص الورادات وتنظيم الصادرات يطرح سؤالاً مباشراً حول موقف صندوق النقد الدولي. هل أن هذا الصندوق غافل عن مثل هذا التحليل، أم أنه متغلج له لأسباب مقصودة، بمعنى آخر هل الصندوق عند دراسته لهذه المشكلات يضع حقية لتوجهات وسياسات استعمارية؟

د/ سامي خليل (جامعة الكويت)

لا تكمن مشكلة التنمية في الدول النامية بالمشكلات الاقتصادية ولا تتف عن حد مشكلة القروض وساعدها، بل تقرر مشكلة إدارة الاقتصاد وكيفية استخدامها لهذه القروض. فهي حالة عدم الانتهاء إلى هذه المشكلة والاستمرار في طلب القروض فسوف تكون الدول النامية في وضع سوء مستقبلها خاصة وهي مكلفة بأعباء هذه القروض من حيث سداد اقتصادها وفوارها.

مسألة المقارنة بين وضع المانيا وبين وضع الدول العربية ليس لها حل إلزامي ولا يوجد تشابه بينها.

لا يشترط أن يكون الكساد التضخم في الدول المتقدمة تتقلص حجم قروضها للدول النامية. كما يرى الباحث، فقد شملت هذه القروض تزيد من النشاط الداخلي للدول النامية، خاصة عندما تكون مفيدة وغير نقية وتوجها نحو شراء منتجات تلك الدول.

فيا يتعلق بمشكلة زيادة إعداد الدول المفترضة، إجمالي الباحث أرباح الاستثمارات الأجنبية، وهي عمل هام في زيادة هذه الاجياء حيث أن الشروط المتعلقة بتحويل جزء من أرباح الاستثمارات خاصة بالنسبة للمشروعات المشتركة تمت عبرها على الدول المفترضة.

من المعلوم أن المغالاة في قيمة العملية دليل على وجود احتلال اقتصادي، إلا أن مثلًا مصر الذي
اجتماع الباحث ليس في صالح هذه المسألة بل ضدها. لأن التعامل في مصر لا يتم على أساس سعر الصرف الرسمي، وهذه الظاهرة خلقت سوق سوداء، نشطة واسع الأرجاء، وهي مسألة معروفة لدى الباحث.

/ عبدالكريم صادق (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية)

من المعلوم أن عصر النهضة الذي اشار إليه الباحث قد تدهور بشكل كبير ارتياح بتطور هيكلي الديون الخارجية، وسبب الظروف الاقتصادية العالمية ومنها التضخم النسيجي لصادرات الدول النامية. يضاف إلى ذلك أن هذه الدول ومنها الدول العربية تواجه حالياً أزمات حالية في الدول الصناعية للحد من صادراتها. إذن كيف يمكن التوقف بين زيادة الصادرات من جهة وبين توفير الأسواق العالمية من جهة أخرى؟

إن مسألة الربط بين العوامل الثلاثة (حجم الدين القائم، شروط الدين، الصادرات) يجب أن تكون واضحة للمفتي، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، إذن المشكلة ليست واحدة بالنسبة لمجموعة الدول على الوجه.

لقد صاحب تطور الانتقال الحقيقي للموارد من الدول النامية إلى الدول الصناعية تطوراً في هيكلي قروضها لحساب الديون التجارية، وبرز العامل الآخر في انتاجية الديون الخارجية. من هنا تبرز أهمية بحث كيفية التوقف بين هذه العوامل، إذ أن الانتقال الحقيقي للموارد قد يتمثل في عصر منح جديد من خلال شروط حديثة للإقراض من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون هذه القروض منتجة. وقد يحدث العكس بزيادة الشرط المليئة بالقرض وانخفاض التامتهما. وفي اطار العوامل الثلاثة المذكورة كيف يمكن تعيد شروط المثل الذي يمكن للمبادلة أن تنقش في فتراتها؟

/ عبد الوهاب حيد رشيد (المعلم العربي للتخطيط)

تنقى المؤشرات الواردة عن المديونية لمجموعة الاقطاع العربية ذات معنى مع حل الوضع التدهورية التي شهدتها ولا زالت المنطقة العربية منذ بداية السبعينيات سواء في المجال الاقتصادي أو في المجال السياسي.

وكما هي وارد في البحث فقد ارتفعت مبالغ المديونية لهذه الاقطاع من (13) مليار دولار عام 1980.


يقابل ذلك فائضا متضاعدا في القطاع الإستثماري على المستوى العربي من (3.176) مليون دولار عام 1970 إلى (2.8) مليار دولار عام 1981.

النظام الذي ترد في هذا السياق والتي تتم مع قضية المليونية المواردة في البحث هي بروز مجموعتين من الاقتراع العربي.

المجموعة الأولى: أقلية من اقتراع العجز ومعظمها غير نقطة تجربة تجربة في موزنيا التجارية لترتفع من (0.2) مليار دولار عام 1981 إلى (2.3) مليار دولار عام 1981، كانت حصة الأقتراع الخمسة المذكورة أعلاه من هذا العجز (1.47%).


وبالنسبة فقد اقترن فترة السبعينات بظاهرة خطيرة:
أولى: التوجه الحاد نحو انتاج وتصدير الخامات الاستراتيجية التي صاحبها تدهور العملية الإنتاجية في الزراعة والصناعة التحويلية لصالح تعزيز ظاهرة الاستهلاك التركي الى حدود بعيدة من الإبداع.

ثانيها: تعميق ارتباط ميول الاقتصاد العربي بالدول الأوروبية في حدود ثلاثة أرباع مجمل تجارتها، مقابل تدهور التجارة العربية مع الأسواق الاشتراكية الى حدود (24%) وتبنيها في اطار التجارة العربية، العربية الى (66%) من مجمل التجارة العربية لعام 1981.

عليه فالتدريبية ليست سوى وجه من أوجه كثيرة تتجه حول مجموعة متكملة من المشكلات الهيكليّة التي تواجه الجسم العربي وتحمل على تطبيقه في اطار لعبه مدود جزءاً من طرفها خارجي ينصب على تعزيز استقرار واستغلال المزيد من المواد والложений العربية، وهي طرفها داخل ينصب على انتظار مريضة بداء السلك واستغلالها فوق كل وجه.

وبالتالي تتطلب معالجة مشكلة الديون بالنسبة مواجهة هيكليّة من منظور استراتيجي يتميّز من خلال السمات الملحقة التي تجسدت في مقررات البحث لانشاء صندوق عربي لمواجهة الأزمات الطارئة لبعض الأطراف المعنية.

فالآتى قد أستعرض هذا الجسم، والاطراف أصبحت تتكالب على الشركات المتخصصة الدولية للشركات عن ممزق من المواد الخام بدعوّة ظارفة النية ومساءّة ساد للانانيات الإنجبية. وأصبحت المشكلات العربية كا جدية الباحث في مؤشراتها الكبيرة. كا هائل لا يمكن إزالتها بحلول مبكرة قد لا تؤدي سوى الى مزيد من التخلف والشيوع.

إن البحث في الحقيقة يjisد هذه المشكلات بجب شاملي ولكنه يحاول أن يضح ثقل هذا الجبل الكبير في جميع فئاته. وفي ذلك محل صارخ للميزانية التنموية في إطاره الاستراتيجي، الذي يشكل سلاح كل بحث لأداء دوره في تعمية الشبكة الإخضوعية التي تفرزها الوضع العربي الحالي والعملية على خلط أوراق اللغة وخلط الأرياني والخير.

/ عبد المؤمن العلي (الصندوق العربي للفنان العربي الاجتماعي)

من منطلق واقع الأهداف المرسومة في خطط التنمية العربية فإن مشكلة الديونية غير قائمة فيها، وهي ترتبط اساساً مشكلة الإدارة الاقتصادية لهذه المتوحدة.  

- 170 -
كما أن المديونية التجارية وآثارها في التضخم بنسبة (25%). كما ورد في البحث، لا وجود لها
النسبة المئوية للمديونة التجارية لا تحتوي سوى نسبة ضئيلة من جملة الديون التي تتوفر للدول العربية في الفترة
المعنية.

اما موضوع التعاون العربي فهناك أكثر من (5) مليار دولار خلال الفترة (1981-1986) على
شكل مساهمات من الدول العربية النفطية التي تشكلت في النصف، بالإضافة إلى (3) مليار دولار تم
صددها من قبل المشروعات العربية المشتركة في الفترة ما بعد 1971، وبالتالي فقد بحث مشكلة
المديونية من حيث المباني فهي تختلف عند بحثها من حيث النتائج.

د/ كرم الطوفيو (جامعة الكويت)

المؤشرات التي تستخدم تصنم بعجلة عموما عن تطبيق كافة جانب مشكلة المسألة.
لذلك يكون خطة أن تؤخذ مجموعة المؤشرات بما يتوافق مع كمية قيمة قراءتها والتوقعات التي تتمتع خلقها.
فمثلاً عصر الصادرات وخدمة الديون الذي أتى الابحاث كأفضل المؤشرات من جهة نظره، فهذا
النوع من هذه المؤشرات الفورية الاستجابة، نظرًا لإرتباطه الثانوية بالأولى.

ركز الباحث أن الدولة الثانية بما فيها الدول العربية ألمت تطور قطاع الصناعة والسلع
الوسطية، فنما حصر الصناعة بالسلع الوسيطة وعمال الأثاث والصناعات وال[text cut off]
الإنتاجية؟

المقارنة بين وضع المانيا بعد الحرب وبين وضع الدول النامية قد تكون ضعيفة، ولكنها مفيدة.
إذا كانت المانيا مهرومة عسكريا عندئذ يمكن نسبة الدول النامية كنها مهرومة اقتصادياً. ولكن
النماذج النتائج التي أتت إليها بعض المانيا والتي أدت إلى مجهود ملحوظ للإصلاح.
كيف تكون التوقعات
بالنسبة للمديونية، من هذا النماذج. ثم ماذا لو شكلت الدول النامية؟ بما ذلك تأثيرها
الي العولمة للتنمية الزراعية والاعتماد على الذات في وقت أصبحت تتأثر بجهود من محذوف من
العالم الخارجي؟

اقترح الباحث إنشاء صندوق عربي للطوارئ، يثير نشاط اجتماعات الاتجاه المؤثر في توفير
الطوارئ، لتحويل إلى استراتيجية ثابتة لها ونماذج مهنية في اقتصاداتها. ذلك يفشل تكرر هذه
الاتجاهات وسائلها وصول إلى الاتفاق على النوايا عند النشاط تفتيت من قوة الصداقة وترابط سياساتها
الحتى.

- 171 -
ذكر الباحث أن الطلب النهائي يتحدد بالطاقة الاستيرادية، وعند قياس الارتباط بينها فان المعمل سيكون مرتفعا جدا. ومن وجهة نظر الاقتصاد القياسي فإن هذه النتيجة لا معنى لها لأن العلاقة الواردة هي ذات اتجاهين وليس باتجاه واحد.

كذلك ذكر الباحث أن الطاقة الاستيرادية هي دالة لحجم النقد الاجنبي المتاح، ونظرًا لعدم استطاعته الوصول إلى الرقم القياسي لأسعار الواردات بسبب المشكلات الإحصائية فقد استبدل العلاقات السلوكية بعلاقة تصفية، ومن خلال تلك العلاقة التصفية قام بجزء من العلاقة الاستيرادية إلى جزئين: أولاً النسبة الاستيرادية الذاتية، وثانيها الطاقة الاستيرادية المفترضة. ولكن في حالة تعويض هذه العلاقات عندئذ يلاحظ أن الطاقة الاستيرادية تساوي حصة الصادرات، وتعوضها في العلاقة الدائمة الأولى وربطها بتحليل المستخدم النتج تظهر نتيجة غريبة، لأنها تعني عندئذ أن كافة الكميات الموجودة في الخارج دون إبقاء أي جزء منها للاستهلاك المحلي. بينما من وجهة نظر نظر تحليل المستخدم النتج فان الانتاج يشكل دالة للطلب النهائي...

د/ عمرو كاظم (جامعة الكويت)

هناك أمر جوهري هام يجب التنويه إليه في هذا المجال، وهو أن استيراد رأس المال يبدو وكأنه عنق الزجاجة الوحيد في طريق التنمية. أن هذا التصور فيه شيء من الغمالة وعدم الواقعية، عملية التنمية الاقتصادية أكثر تعقيدا من ذلك بكثير، ولذا فتوفر رأس المال وإن كان مخففا من حدها إلا أنه لن يجعه ويعكس ذلك بوضوح في تجربة الدول النامية. وفي الاتجاه الاقتصادي الضيق يمكن تلخيص مشكلة الديون في نظرية الـ جزيئين:

أولا: عدم الاستخدام الكفافي للموارد الاقتصادية المتاحة في الدول النامية وصعوبة خاصة استخدام رؤوس الأموال الأجنبية المفترضة.
ثانيا: العقبات التي تفرضها الدول الصناعية الدائرة في وجه صادرات الدول النامية الباهة.

د/ رمزي ذكي (المعهد العربي للتخطيط)

كان الهدف من دراسة مشكلة اعباء المديونية الخارجية للبلدان العربية في هذه الورقة هو تركيز...
الانتقاء على ما يمكن حدوثه لو تركت هذه المديونية مستمرة في النمو على نفس الورقة من حيث تأثيرها في الخطط الاقتصادية وبعض المتغيرات الاقتصادية الأزمة.

إن عنصر المينة فكرة مفيدة حساساً، لأن هذا اللطف يقبح القرآن ينطوي على عنصر إيجابي يشكل هيئة من الدائن إلى المدين، وهذا غير صحيح لعدم وجود المنح في القروض الأجنية.

هذه المسألة ترتبط بدورها بوضوع الانتقال الحقيقي للموارد، فلما كانت فكرة عنصر المينة صحيحة لأدت إلى انتقال حقيقي للموارد من البلدان الدائنة إلى تلك الدائنة، بينما واقع الحال هو عكس ذلك.

إن عنصر المينة هو الفرق بين القيمة الاسمية للقرض وبين القيمة الحالية للمدفوعات المؤجلة في شكل أقساط وفوائد خلال فترة الائتمان، وتكوين نسبة عنصر المينة إيجابية عندما يؤد
سعة الحجم المطبق على سعر الفائدة وعند عكس ذلك تكون سالبة، ويبلغ صفر عند نسبتها.
لذلك يحضر الدائن على اختيار سعر خصم ممالي في ارتفاعه، وحيث أن الفرض المقدم يكون
مقدماً في الغالب (وهو الكلام في بعض الدول الصناعية وليس الصناعي) لذا يعطي الدائن في رفع
أسعار السلع التي يصددها بوجب الفرض إلى المدين، وإن ارتفاع الأسعار في المتوسط، الي
(25) من الأسعار العالمية في مثل هذه الأحوال كانت مسألة شائعة.

إن عدم تأثير الديون الخارجية على الطاقات الإنتاجية العاطفة لكونها تعود إلى أسباب مختلفة وليس نسب وحيد، يمكن أن يكون صحيحاً، ولكن نظرنا نحن جزء كبيراً من هذه الطاقات يعتمد على الواردات الوسيطة، ولا تنصح الديون الخارجية أدفأ إلى ضعف القدرة الاستيرادية، لذلك فإن تفاقم أعباء الديون الخارجية كان يدور عاملام سمواً في جملة العوامل التي أدت إلى عدم استغلال تلك الديون.

لم يرد في البحث أن زيادة أعباء الديون الخارجية أدفأ إلى تفاقم الفجوة الغذائية، بل ما ورد هو العكس. ولكن تفاقم الديون يضع بدوره حدًا لأشكال الاستثمار المتزايد على العالم الخارجي في مجال الغذاء، لأنها تؤدي إلى تفاقم الحصيلة المتبقية من عوائد الصادرات بعد دفع أعباء تلك الديون، وبالتالي تقلص القدرة على شراء الغذاء.

وفي هذا السياق من الضروري الإشارة إلى هوام لم يرد في البحث ينتمي في الاعلام.

- 173 -
مشكلة الأمن الغذائي ومشكلة القطاع المنتج للسلع الوسيطة في مواجهة الطاقات العاطلة تعتبر من العوامل الرئيسية في معالجة مشكلة الديون الخارجيه للدول العربية في الأمد الطويل.

ليس من شك في أن صندوق النقد العربي يواجه مشكلات مالية لإساسا بتعمل بحدودية رأسماله وتأخير العديد من إعانات في تسديد الخصم التي بلغها، بالإضافة إلى الطبيعة المؤقتة والدورية لموارده، ومن خلق الأهداف الكبرى التي شكلت الصندوق من أجلها. فمهما بلغ تزامن زيادة رأسماله وصخوص على تسديد حصصه المؤقتة، زادت المرونة في منح الفروض للاعتراف. حيث أن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن الشروط التي يبحثها الصندوق لا تختلف كثير من الأحوال عن شروط صندوق النقد الدولي، بل إن الصندوق العربي يشترط من الدولة العضو عدم المجوز البضائع من終わりا باستخدام الذي يتعارض مع الشروط الدولية، وهذا اجراء تفصيلي خطر، كما أن واقع إمكانيات الديون العربية الجالية يكفي على الصندوق تغيير هذا الشروط بما يؤدي إلى مرونة أكبر في تقديم قروضه.

رغم تفاوت كل من أوضاع ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى والاضطلاع العربي الحالي، إلا أن وجه التشابه بينهما يكمن في أزمة المدفوعات الخارجية التي برزت بسبب تغييرات الحرب في الأولى والديون الخارجية في الثانية. لقد تمكنت ألمانيا من مواجهة مشكلاتها بالتماتون عن الدفع، إلا أن هذه المشكلة أحدثت تغييرات سياسية وأقتصادية عميقة في المجتمع الألماني والحدود بعدد من أطراف معاهدة المرونة التي كانت سببا في نشوب الحرب العالمية الثانية. حيث تاقيت ألمانيا من أطراف معاهدة فرساي. أما بالنسبة للاوضاع العربية فإن الإصرار على تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي بالنسبة للدول العربية مستقرة حتى الان الاضطرابات التي حدثت في مصر (يونيو 1977) والذي قادت في النهاية إلى تأجيل هذه المفاوضات. وهنا لا بد من ظهرة الدكتاتورية، إذ ليس الامر بصفة أن يتقرر تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي من قبل الدولة العربية بفرض الكثير من الاجراءات والقوانين الإستثنائية المفيدة للبربات. وهذه المسألة تكشف علاقة السياسة بالاقتصاد، وهي تتطلب منا الوعي ببعادها...

فكرة انتاجية الفروع هامة، لأن المشكلة ليست في الاضطراب بل في الاستفاء من هذه الفروع لصالح الاقتصاد القومي، وهذه المسألة كانت محتشد عند كثير من المتكلرين في السنوات الأخيرة. لقد شهدت العديد من المفاوضات التي تفضلت المفاوضات في العشرات المئات من الفروع. وقد وصل الدكتور محمود الامام في هذا السياق إلى معيار يتضح أن يكون معدل غرم الدخل القومي للمبلغ أعلى من متوسط سعر الفائدة الذي يتعرض به في الأ_MONTH_11
من هذا اللفظ، والسؤالي الحال به إلى وضع أسوأ من السابق.

فالمشكلة تكمن في المدى الذي تستمر فيه الدول الابن في الاستعداد على التمويل الخارجي والمرحلة التي تطلب منها بالاعتماد على مواردها الذاتية. وإذا يدفعها إلى استراتيجية تقوم على مبدأ التخطيط التدريجي لأهمية القدر المالي في الأمل طويل، بما في ذلك وضع الضوابط لكي تفهم تكوين موارد المجتمع وترشيدها والنظر إلى التمويل الخارجي لا لكي تكون الموارد المحلية بل كجزء ثانوي مكمل لها إلا أن الحالة القائمة في الدول الابن تسير على نحو معكوس، حيث تعمد على التمويل الأجنبي أساساً، وتسخرفي في تغطية المحفظة المحلية الممكّنة وتشركها تجنب نحو الاستهلاك الترفي. لذلك تزداد نفاذة التجارة الخارجية ونفاذة الموارد المحلية على نحو متصاعد. فللمؤسسات ليست ذين في الاقتراب من عدهج، بل في أي ظروف يتم هذا الاقتراب إلى أي مدى ويابية معايرة.

 موضوع تخفيف قيمة العملة وشروط نجاحه كا هو وارد في النظرية الاقتصادية وفي كتب التجارة الخارجية المخصصة - ينخفض في أن نجاح التخفيف في زيادة الصادرات يتطلب أن يكون الطلب العالمي على الصادرات مربنا وكذلك العرض المحلي للاتجاه. والكلجا الدول الأجنبية من جانبها إلى تخفيفات مثالية في أسعار منتجاتها المصدرة، لأن معن تقليص قيمة العملة هو أن سعر السلعة المصدرة متوافق بالنقد الأجنبي سوف يخفق، وعندما يكون الطلب الأجنبي عليها مربنا، سوف يكون بالإتمان زيادة صادراتها في حالة مرونة الاتجاه المحلي - والعكس صحيح في مثل هذه الأحوال. كذلك يؤدي التخفيف إلى إلغاء الاصدارات مقومة بالعملة المحلية، والتي تستخف عندما تكون مرونة الطلب الداخلية لهذه الاصدارات عالية.

وهنا يمكن القول أن هذه المرونة العالمية غير متوفرة سواء في جانب الاصدارات حيث يكون الطلب الخارجي عليها غير مرن. بالإضافة إلى ضعف مرونة الاتجاه المحلي، أو في جانب الاصدارات التي تشكل في جزء مهم منها سلعة ضرورية غير مرن. ففي حالة الدول النامية ومنها الدول العربية، حيث لا توفر عوام شروط نجاح تخفيف قيمة العملة، فإن زيادة الصادرات ولكن الزراعية، على فرض حدوثها، ونظرا لعدم مرونة التاج، فسوزي إلى نقاط المعروض منها العليا والارتقاء إعمارها وبرز التضخم بما يعتني من التأثير في تقليص الاصدارات ذاتها من جهة وتخفيف مستوى المعيشة من جهة أخرى.

اما بالنسبة للواردات فإن الأساليب المكانيكية لتفريق قيمة العملة بقصد رفع أسعار هذه الواردات غير مجدية، حيث أن الأمر يتطلب فرض إجراءات الرقابة على الصرف ونظام الحرص،
الأخ.. ولا مبرر للجهد إلى سياسة الانتشار التي ستؤدي إلى خراب الاقتصاد القومي من الداخل لأنها تؤدي إلى إفلاست زمام أسماء مفاحث العملة التخطيطية من بيد الدولة والمتمثل في قطاع التجارة الخارجية لذا فليس غريبا في ظل هذه السياسة أن يزداد العجز بعد تخفيف قيمة العملة وان تزداد الزيادات الاستهلاكية بها سهولة في عميق ظاهرة سوء استخدام الدوار. وعليه تعتبر إجراءات التخفيف سياسة خاطئة تصلب لمعالجة عجز موازين مفتوحة الدول المعنية.
طبيعة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي
ومنهجيته وتقديم أدائه في الأردن

مهندس / سامي النسور(*)

(*) المؤلف في سطور
- وُلد في السلط (الأردن) عام 1939.
- درس الهندسة الكهربائية في جامعة استنبول الهندسية (1967).
- عمل في مؤسسة المواصلات الملكية (اللاسلكية) وفي الجمعية العلمية الملكية ويعمل حالياً في المجلس القومي للتخطيط مديراً للتخطيط الصناعي.
- ساهم في عدد من الدورات والندوات داخل الأردن وخارجها.

- 177 -
<table>
<thead>
<tr>
<th>المحتويات</th>
<th>صفحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1 - مقدمة</td>
<td>180</td>
</tr>
<tr>
<td>2 - استعراض الهيكل الاقتصادي قبل برنامج التنمية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>182 - الفترة 1962-1972</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>3 - فلسفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية</td>
<td>192</td>
</tr>
<tr>
<td>4 - استعراض برنامج وخطط التنمية</td>
<td>193</td>
</tr>
<tr>
<td>194 - (1) الأنتاج المحلي الإجمالي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>196 - (2) ميزان المفوعات</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>198 - (3) السياسة المالية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>198 - (4) السياسة النقدية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>198 - استراتيجية التنمية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>200 - 6 - إعداد الخطة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>209 - 7 - التنفيذ</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>212 - 8 - مراقبة ومتابة الخطة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>213 - 9 - تقييم أداء التخطيط الاقتصادي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>226 - 10 - خلاصة</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
مقدمة

لم تعد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مسألة حصد استثمارات أو زيادة معدل تمويل بالضرورة مسألة واعية مدروسة مملكة للأرضية الاقتصادية والاجتماعية القائمة ومنطقة بنج على أي أهداف محددة تصب في تحقيقها، وإزاء ذلك لا بد من أن تسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار مخطط وأن تكون هذه الخطط حلقات متصلة بعضها البعض تشترك كل حلقة منها كاملة للاطلاق نحو حلقة أخرى أعلى مستوى وأكثر جهدا.

فالتятся اذن وكما أشارت إليها كلمة جلالة الحسين في الخطة الخمسية 1985-1981 تشكل امتداداً طبيعياً للجهد موسول يهدف الوصول إلى أعلى مستوى من الايرادات الذي يعم خارج وقفه وعلى الموارد جمعاً والذين تتوزع مكاساً توزيعاً عادلاً متكافئاً على كل ربع الوطن متوجين في ذلك كله بناء الوطن الصالح للحمة وتشديد الوطن القوي المتقدم قادر على مواجهة التحديات والصعوبات.

والإردن الذي يشكل جزءاً هاماً وأساسياً في استراتيجية الدفاع عن الأمة العربية براعيم في كل مشروعاته وخططه أهداف أمته ويعمل على تعزيز قدراتها وفق الأطراف عن ارتدائها بالسعي لنكاملها وامدادها بما يبني من كوارد قوية كفؤة وقوية يستفيد من خبرات أرضه المطلة.

إن العبرة ليست في حجم المخصصات وكثرة الانفاق وسرعة استهلاك الموارد، بل في حسن استخدام الموارد والحذر في الإنفاق وسرعة الإنجاز وكمال العمل وتفكيك الإدارة والخلاص والاتناء للواجب والمسؤولية والصدق والنزاهة في الحركة.

ومع أن هذا البحث لا يتعين باللاحظة الشمولية بمسيرة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الأردن وما تم إكتسابه من تجربة تخطيطية في هذا المجال، إلا أن ما تم التعرض له جاء بشكل مباشر أو غير مباشر ليشير إلى هذا النهج التخطيطي والمسيرة التنمية الأردنية بالرغم من عدم اتساع الورقة لتفصيل هذا الأمر.

وعليه فقد تضمنت هذه الورقة استعراض المبدأ الاقتصادي الاردني للمرة ما قبل البدء بعملية البرجية والتخطيط كما تضمنت في بندها الثالث فلسفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأردنية بينما تعرض البند الرابع فيها إلى استعراض برنامج وتخطيط التنمية الأردنية إبتداء ببرنامج السنوات السبع.

أما عن كيفية اعداد الخطة وما يعتري ذلك من إجراءات ادارية وما يقوم به المجلس القومي للمخطط في هذا الصدد فإن البلد السادس يوضح كيفية الإعداد هذه بينا يوضح البلد السابع منها كيفية تطبيق الخطة وتنفيذها بالإضافة إلى عنصري الراقي والتابعة اللذين أتفرقا بعد ذلك، كما لا يغفل البلد الآخر من هذه الورقة في محاولة تقوم الأداء الاقتصادي للخطة وتبيان مدى استجابة ما هو خطط ما هو المنفذ فعلاً.
استعراض الهيكل الاقتصادي قبل برنامج التنمية
للفترة 1952-1962

ما لا شك فيه أن برامج وخطط التنمية في بداية السبعينيات اتّحبت لتتحدث تغييراً معيناً ودعمه
محددة في الاقتصاد القائم ما قبل فترة البرمجة والخطط. وللحدوث عن طبيعة الاقتصاد وهيكله لفترة
ما قبل التخطيط فإن هذه الفترة وبحكم ترافق البيانات الإحصائية الخاصة والحسابات القومية أو
بالمتغيرات الاقتصادية الكلية فإنها نشرت باليها منذ عام 1952 ولغاية عام 1962 مستعرضين
العناصر الأساسية المتكونة لنشاطات الاقتصاد الوطني آنذاك لتبني طبيعة هذا الاقتصاد في تلك الحقبة.
ولابد من التنويه هنا بأن هذه الحقبة الاقتصادية امتدت لمجال أساسي وأكثر لنزول في تصفيتها
الدقيقة، غير أن المقام لا يتسنى للخصوص في هذه التفصيلات، بل الاشراف من بعيد أو قريب إلى
المؤشرات الرئيسية التي تحصر الهيكل الاقتصادي القائم باعتبار أن المؤشرات لابد وأنا صاحب في طبيعتها
طبيعة هذا الاقتصاد وكيفية تحركه في تلك الحقبة. يتضح من خلال التعرض للحسابات القومية منذ
1952-1962 أن الناتج القومي الإجمالي للأعمال الجارية قد سجل في عام 1952 رقمًا متوسطًا بلغ
حوالي (51) مليون دينار (الجدول رقم 1) كان لمساهمة الزراعة المتراوح الأكبر إذ مثلت حوالي 35٪
بينما لم تسجل مساهمة قطاع الصناعة والتعدين بأكثر من 7٪ فقط واجتاحت قطاعات الخدمات مجتمعة
حوالي 58٪. إن تركيبة الإنتاج القومي الإجمالي عموما خلال فترة الخمسينيات تشير بوضوح إلى تغير
احد المعامل ألا وهو نصيب قطاع الزراعة، إذ في الوقت الذي أخذ قطاع الصناعة والتعدين يتقلص
نسبة أكبر من حيث تزايد أسمية النسبة في الإنتاج القومي الإجمالي فإن قطاع الزراعة أوضح عكس
هذه الصورة بحيث لم يتأت عام 1962 إلا والأهمية النسبية لقطاع الزراعة تصل إلى 18٪ بينما لم تعدد
الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والتعدين 9٪ عام 1962. إن أهمية النسبية لقطاعات الإنتاج المباشر
والتمثيل بالزراعة والصناعة والتعدين اكتضفت إلى 27٪ من مجمل الإنتاج القومي الإجمالي عام
1962 بينها سجلت حوالي 42٪ عام 1962. إن ثبات الأممية النسبية تقييم لقطاع الصناعة والتعدين
خلال الفترة 1952-1956 وترجعها في قطاع الزراعة من 35٪ إلى 18٪ مما يشير إلى تناقص قطاع
الخدمات واحتلاله نسبة عريضة من الإنتاج القومي الإجمالي على حساب هذه القطاعين، وفي حقيقة
الأمر فإن ارتفاع الأممية النسبية لشريك البسالة أي قطاع لا يعبِّر بالطبع تراجع القطاع ذاته بل أن هناك
زيادة كبيرة حصلت في كال القطاعين الزراعي والصناعة والتعدين في حين الرقما المطلقة، هذا من
جهة ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أهمية قطاعات البنية عملية اجتيازه وضرورة الملحقة في فترة اقتصادية

- 182 -
جدول رقم (1)
المصدر الصناعي للإنتاج المحلي لاجتياز أسعار السوق بال مليون دينار

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>الزراعة والصيد والغابات</th>
<th>الصناعة والتعدين</th>
<th>الخدمات والاجتماعي</th>
<th>الإنتاج المحلي الإجمالي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1960</td>
<td>84.2</td>
<td>51.1</td>
<td>5.4</td>
<td>196.7</td>
</tr>
<tr>
<td>1961</td>
<td>75.9</td>
<td>49.8</td>
<td>4.3</td>
<td>192.0</td>
</tr>
<tr>
<td>1962</td>
<td>68.9</td>
<td>48.4</td>
<td>3.6</td>
<td>187.3</td>
</tr>
<tr>
<td>1963</td>
<td>63.6</td>
<td>47.1</td>
<td>3.2</td>
<td>183.9</td>
</tr>
<tr>
<td>1964</td>
<td>59.9</td>
<td>45.9</td>
<td>3.0</td>
<td>180.8</td>
</tr>
<tr>
<td>1965</td>
<td>56.7</td>
<td>43.6</td>
<td>2.8</td>
<td>178.2</td>
</tr>
<tr>
<td>1966</td>
<td>54.3</td>
<td>40.8</td>
<td>2.6</td>
<td>176.8</td>
</tr>
<tr>
<td>1967</td>
<td>52.1</td>
<td>39.7</td>
<td>2.5</td>
<td>175.3</td>
</tr>
<tr>
<td>1968</td>
<td>50.2</td>
<td>38.6</td>
<td>2.4</td>
<td>174.2</td>
</tr>
<tr>
<td>1969</td>
<td>48.5</td>
<td>37.6</td>
<td>2.3</td>
<td>173.4</td>
</tr>
<tr>
<td>1970</td>
<td>46.9</td>
<td>36.6</td>
<td>2.2</td>
<td>172.7</td>
</tr>
<tr>
<td>1971</td>
<td>45.3</td>
<td>35.8</td>
<td>2.1</td>
<td>172.2</td>
</tr>
<tr>
<td>1972</td>
<td>43.9</td>
<td>35.0</td>
<td>2.0</td>
<td>171.9</td>
</tr>
<tr>
<td>1973</td>
<td>42.5</td>
<td>34.3</td>
<td>1.8</td>
<td>171.6</td>
</tr>
<tr>
<td>1974</td>
<td>41.1</td>
<td>33.7</td>
<td>1.7</td>
<td>171.5</td>
</tr>
</tbody>
</table>

- 183 -
معينة فكان لا يد من وجود البناء التحتي باعتباره ضرورة للبناء الاحتياطي بالإضافة إلى أن الاستثمارات الزراعية الرائدة في تلك الحالة كان يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة البدنية والتي هي عرضة لتقلبات الأمطار وعمداء هطولها وبالتالي فإن هذا النوع من الاستثمار أن يتعرض لفترات وفقات تثير انتباه. هذا بالإضافة إلى أن نوعية أو طبيعة الصناعة في هذه الحالة والتي هي صناعة تستخدم على الغالب بأنها من النوع الخفيف أو من الصناعات الخفيفة فورأسيس مصنع للأسمنت وإنشاء مناجم الفوسفات الأردنية والسراجين ومصانع البترول الأردنية وبعض الصناعات الأخرى أما أن السماة العالية تبقى هذا القطاع من الصناعات الخفيفة أو الحرفية ذات الأثر الإيجابي المحدود من حيث تغيير الميلاد الاقتصادي تبين من خلال التعرض للمصدر الصناعي للإنتاج المحلي الاجاني أن قطاع الخدمات يحتل المركز الأول من حيث أهمية النسبية في تكوين هذا الناتج وذذا أعتبة التنظير هذا القطاع الرياح نجد أن قطاعات التجارة والmitter وقناديق والبازار المصري وخدمات رجال الأعمال والنقل والمواصلات وخدمات الجهاز الحكومي هي الكورنات الرئيسية لهذا القطاع وان هذه القطاعات قد حافظت على قوةها المضطرد خلال هذه الحقبة خاصة قطاعات النقل والمواصلات والتجارة وخدمات الجهاز الحكومي.

وبالرغم من أن التركيبة القطاعية فان معدل النمو السنوي للإنتاج القومي الإجمالي في هذه الفترة يبقى في حدود 10% سنويا وهي نسبة مثيرة ومشعة، لا يبلغ إلى قدرة عالية في الاقتصاد الوطني لاستيعاب المزيد من الاستثمارات وتحقيق معدلات نمو متوازنة. أما من حيث طبيعة الاستثمارات والاتفاق الاستثماري في هذه الحالة هو أن نسبة الحسابات القومية تشير إلى أن مجمل الاستثمارات العام والخاص بلغ حوالي 24% من الإنتاج القومي الإجمالي لعام 1952 بينما سجل الاستثمار الخاص لحوالي 84% كما أن比例 الاستثماري في هذه الحالة لم تكن له تعب في هذا العام أكثر من 9% فقط من الاستحاث القومي الإجمالي وهي نسبة لا تشكل تشكيلية، وبالنسبة مع عام 1962 نجد أن الصدارة للد حا ما بقيت ثابتة ين هذا الصدد أيام صب حمل الاستثمار بشكل حوالي 10% من الإنتاج القومي الإجمالي وتبقى الإتفاقية الطفيفة في نسبة الاستهلاك الطفيفة من 10% إلى 10% أما ما تعود الى انخفاض في الاستهلاك الخاص إلى ما نسبته 27% قبل ارتفاع الاتفاق الاستثماري العام إلى حوالي 24%. إن انخفاض نسبة الاستهلاك الخاص كان ولا يد أن تؤثر إيجابيا في ارتفاع نسبة الاستثمار لعام 1962 حيث ارتفعت حوالي 9% في عام 1952 إلى حوالي 17% من مجمل الإنتاج القيمي (الجدول رقم 2).
الإنجاح القومي الإجمالي بالأسعار الجارية و بالميليون دينار

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>الاستهلاك الخاص</th>
<th>الاستهلاك العام</th>
<th>الاستثمار</th>
<th>العجز المخزون</th>
<th>العجز الجاري</th>
<th>عوائد المالين الجامعي</th>
<th>الإنتاج القومي الإجمالي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1952</td>
<td>223</td>
<td>413</td>
<td>458</td>
<td>119</td>
<td>123</td>
<td>134</td>
<td>451</td>
</tr>
<tr>
<td>1953</td>
<td>234</td>
<td>453</td>
<td>453</td>
<td>124</td>
<td>125</td>
<td>126</td>
<td>454</td>
</tr>
<tr>
<td>1954</td>
<td>255</td>
<td>455</td>
<td>455</td>
<td>125</td>
<td>126</td>
<td>127</td>
<td>457</td>
</tr>
<tr>
<td>1955</td>
<td>256</td>
<td>456</td>
<td>456</td>
<td>126</td>
<td>127</td>
<td>128</td>
<td>458</td>
</tr>
<tr>
<td>1956</td>
<td>257</td>
<td>457</td>
<td>457</td>
<td>127</td>
<td>128</td>
<td>129</td>
<td>459</td>
</tr>
<tr>
<td>1957</td>
<td>258</td>
<td>458</td>
<td>458</td>
<td>128</td>
<td>129</td>
<td>130</td>
<td>460</td>
</tr>
<tr>
<td>1958</td>
<td>259</td>
<td>459</td>
<td>459</td>
<td>129</td>
<td>130</td>
<td>131</td>
<td>461</td>
</tr>
<tr>
<td>1959</td>
<td>260</td>
<td>460</td>
<td>460</td>
<td>130</td>
<td>131</td>
<td>132</td>
<td>462</td>
</tr>
<tr>
<td>1960</td>
<td>261</td>
<td>461</td>
<td>461</td>
<td>131</td>
<td>132</td>
<td>133</td>
<td>463</td>
</tr>
<tr>
<td>1961</td>
<td>262</td>
<td>462</td>
<td>462</td>
<td>132</td>
<td>133</td>
<td>134</td>
<td>464</td>
</tr>
<tr>
<td>1962</td>
<td>263</td>
<td>463</td>
<td>463</td>
<td>133</td>
<td>134</td>
<td>135</td>
<td>465</td>
</tr>
</tbody>
</table>

سجل الصادرات عام 1954 رقماً متوارضاً لنيجاس (21) مليون دينار شكلت الصادرات الزراعية من الصرام الأكبر بحيث بلغت (20) مليون دينار بينما لم تصل الصادرات من الفوسفات لأكثر من ثلاثين ألف دينار من أصل (4) مليون دينار صادرات صناعية. وإذا ما ميزنا الصادرات الزراعية عبر الفترة من 1952-1962 نجد أنها تسم بالثبات رغم أنها فازت بالارتفاع ذي الزيادة الذي تلقت فيه الصادرات الزراعية عام 1954 الى (4) مليون دينار انخفضت في العام الذي تلاه إلى (1) مليون دينار بينما عادت الارتفاعات خلال عام 1956 لتصبح إلى (3) مليون دينار، وفي الفترة 1958-1960 انخفضت هذه الصادرات لتصبح تقريباً إلى مستواها في عام 1956، ما لبثت في العامين 1961 و1962 أن ارتفعت تدريجاً إلى أعلى من مستواها في عام 1957 بفعل بعض الظروف أو تطورات الارتفاع على الصادرات الصناعية فإن نسبة لها في حجم الصادرات قد تراجع من حوالي 70% عام 1952 إلى 50% و60% في العامين 1961 و1962، وذلك بالرغم من ارتفاع حجم الصادرات الزراعية بالأقم الأقل نقطة من (4) مليون دينار عام 1952 إلى (77) مليون دينار عام 1962، أما الصادرات الصناعية فقد كان لعامل التصدير من الفوسفات الأولي أثر كبيراً في زيادة أرقامها المطلقة وكذلك نسبة لها في حجم الصادرات فقد ارتفعت الصادرات من الفوسفات من ثلاثين ألف دينار عام 1952 إلى (5) مليون دينار عام 1962 بينما اتسعت الصادرات الصناعية الأخرى بالارتفاع البطيء بحيث لم ترتفع خلال
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الحقل</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الانتاج</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>انبعاثات الزيادة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>انبعاثات النمو</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>انبعاثات مكاسب السوق</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>انبعاثات الاستثمارات</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الإجمالي</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
الفترة 1952-1954 بـ 62% أكثر من ثلاثين ألف دينار فقط. وعليه فان العملة في الوقت الذي لم تشكل فيه الصادرات من الفوؤفات أكثر من 3% عام 1952 فقد بلغت هذه النسبة حوالي 30% عام 1954.


وقد تغيرت تركيبة المستوردين السلعية عام 1952 لتكون لصالح السلع الوسيطة (المواضيع) والسلع الرأسمالية حيث ارتفعت السلع الوسيطة إلى حوالي 30% وراموسمية إلى حوالي 10% بنيها انخفضت المستوردين من السلع الاستهلاكية إلى حوالي 90%. وكان من خلال استعراض هيكلي المستوردين وما اعتداء من تغيير طفيف لصالح السلع الوسيطة والراموسمية القول إن ذلك يعتبر إلى حد ما مؤشرًا في البعد باختصار التركيز على قطاع الصناعة والتمدين لتلك الفترة بالإضافة إلى أن الاتجاه بشكل عام ازداد ليحد من ارتفاع نسبة السلع الاستهلاكية المستوردة (الجذور رقم 4).


أما من حيث التوزيع الجغرافي للصادرات فقد احتلت الدول العربية المرتبة الأولى في استيعاب الصادرات الأردنية، حيث كانت في العامين 1952 و1954 تسوتيج كامل هذه الصادرات، بينما تقسمت الدول الاشترائية والدول العربية الصادرات الأردنية عام 1954 ما لبثت بعد هذا العام الدول العربية أن تعود لتحتل المركز الأول المستردد لعظم الصادرات الأردنية للفترة 1955-1957 ثم هبطت نسبة الاستيعاب إلى حوالي تلت الصادرات للفترة 1958-1959، بينما توزع الثلاثة الباقى بين دول السوق الأوروبية المشتركة وافندر واليابان أما من حيث المستوردين فان المنشأ الرئيسي لها في
<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>النكثة</th>
<th>الرسمة</th>
<th>الانتهاء</th>
<th>الاستيراد</th>
<th>النزول</th>
<th>الانتهاء</th>
<th>الاستيراد</th>
<th>النزول</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1981</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1982</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1983</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1984</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1985</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1986</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1987</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1988</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1989</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1990</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1991</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1992</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1993</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1994</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1995</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1996</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1997</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1998</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1999</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>2003</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>2004</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>2005</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
<td>5.5</td>
</tr>
</tbody>
</table>
هذه الفترة كان دول السوق الأوروبية المشتركة فالدول العربية فالدول الإشراكية، فالولايات المتحدة الأمريكية.


و хотя لما تندمت بمحولات المالية إلى الحكومة الأردنية من ارتدادات متواصلة واشجار جمرت من بند المحولات المالية هذه أداة فعالة في تغطية كامل العجز في ميزان السلع المنظورة وغير المنظورة الأمر الذي أظهر صافي الحساب الجاري في ميزان المدفوعات أما في حالة فائض أو في وجود عجز طيفي لا يتجاوز في أكثر حجم له مليونين دينار خلال هذه الفترة وهذا بالطبع ما عزز بالتأمل في وضع ميزان المدفوعات الأردن.

كما أن مصدر الإيرادات للحزمة الأردنية خلال الفترة 1952-1956 جاء من خلال الإيرادات المحلية (ضرائب مباشرة وغير مباشرة) ومداخيل الموازنة والالتزامات القروض التنموية والمساعدات وقد بلغ حجم الإيرادات المحلية عام 1952 حوالي (135) مليون دينار ماليث أن يكون بالارتفاع المطرد ستة أخري ليصل في السنة المالية 1952-1953 إلى حوالي (239) مليون دينار وقد مثل بند دعم الموازنة حوالي 48% من مجمل الإيرادات للقاننة 1952-1956. بينما كانت الإيرادات المحلية من الضرائب والرسوم حوالي 43%. وما يذكر أن الإيرادات من الضرائب المباشرة بقيت خلال هذه الفترة متينة جدا بحيث لم تشكل أكثر من 5% من مجمل الإيرادات العامة و31% من أجمالي الإيرادات المحلية.

أما من حيث الالتزام العام فقد كان الالتزام الجاري النصيب الأكبر من حجم الالتزام إذ بلغت نسبة حوالي 88% للفترة كله بالرغم من قلة حجم الالتزام العام الرأسمالي ونسبة الالتزام اللازم فانه مما يعدل مشارع زيادة عن معدل احتراق الجاري، إلا أنه بالرغم من هذا النمو المتسارع فإن نسبة لم تعد 19% من مجمل الالتزام لعام 1962/1963 حيث كانت 10% فقط عام 1964.
الحلقة النقاشية السابعة
عُيِّن بالهيئة العربية للطريق بالحویت
الواقع والممكن
الجزء الثاني
ponsible
رقم التسجيل: 4911
التحقيق: 6581
رقم التصغير: 3988

1984

1984
المحتويات

1. تقرير خطط التنمية العربية
   - بعد الاستراتيجي والمبنا الفني
   - عمر مجدي الدين
   - المناشطات

2. ابعاد الديون الخارجية وأثارها على
   الخطط الإستراتيجية بالبلاد العربية
   - ممزي زكي
   - المناشطات

3. طبيعة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي
   ومنهجيته وتقديم أدائه في الأردن
   - مهدي سامي السور
   - المناشطات

4. طريقة إعداد خطط التنمية بالمغرب
   - جمعية المخطط الحضاري 1981-1985
   - محمد المختار الحمايتي
   - المناشطات

5. الجوانب الفنية لاعداد الخطط الإستراتيجية
   في الجمهورية العربية السورية
   - عبد الحميد الخطيب
   - المناشطات

---
المحتويات

6 - التنمية الزراعية وديناميكا السكان في مصر
- التخطيط والأمكانيات في الثمانينيات
  د/ إسماعيل سراج الدين
  المناشطات

7 - التجربة التخطيطية في المملكة العربية السعودية
- أسلوب ومنهجية التخطيط
  عبد الرضا عبد الله الفيتن
  المناشطات

8 - تجربة التخطيط في الكويت
- البحث عن الصيغة المناسبة
  علي موسى عبد الموسى
  المناشطات

 المناشطات
الحلقات الثقافية التي تعود ضمن الأنشطة السنوية للمعهد العربي للتخطيط، هي نشاط علمي-ثقافي يستمر لبحث القضايا العربية الراقصة، وذلك تماشيًا مع اهدافه في تعزيز الحوار العلمي وتعزيز الوعي الثقافي وتحسيب التصور الاستراتيجي لصالح تنمية وتكامل الوطن العربي.


كما عولجت هذه الموضوعات في (55) ورقة بحثية ساهمت في اعدادها ومناقشتها مجموعة طيلة من الخبراء والمختصين العامة في مختلف مجالات التنمية والتخطيط في الاقطار البحرية.

وقد اتسمى وانسجام التجارب التخطيطية فقد خصصت لغطبتها الحفلات الثقافية على مدى ستين (36) وفترة بحثية، منها ثمانية أوراق بحثية تضمنتها هذه المطبوعة. وذلك يكون قد صدر عن المعهد ثماني كتب متخصصة تضم على التوالي الحفلات الثقافية السنوية لغاية السنة الدراسية الحالية (83/84).

وقد تولى الدكتور مجيد مساعد الإعداد والتنسيق لهذه الحفلة، كما قام الدكتور عماد وهاب حيد رشيد بتحرير محتويات هذا الكتاب.

مدير عام
المعهد العربي للتخطيط
عماد الله عبد علي
تقدم:

استمرت الحلقة النقاشية لهذا العام الدراسي (1433/1434) لمدة من 11/15 لغاية 3/15 ماهية
1434/1435، انعقدت خلالها ثماني جلسات تواصل فيها ثماني أوراق بحثية تشكل موضوعاتها
تكملة للتجارب التخطيطية في الأقطار العربية التي بدأت في العام الدراسي الماضي (25/26/1432/1433)،
حيث اعتمدت الورقيتين الأولتين بمواضيع شملت على المستوى العربي، بينما اختصت بقية الأوراق
النصب للتجارب التخطيطية القطرية.

في محاولات من الورقة الأولى وتقوم حضور النشط النشاط العربي للدروس الاستراتيجية والبناء الفني/د.
عمرو عزيز، مع وثائق الخصائص العربية لعقدتين الستينات والسبعينات بقصد الوقوف عند
الدوافع التي كانت وراء الأخذ بالسلب التخطيطي واعداد الخصائص القطرية. فقد لاحظت خصائص مشتركة عديدة للخطط القطرية تلخصت فيها: إنها لم تكن جزءًا من تصور استراتيجي عام أو حجة طويلة الأمد وبالتالي افترضت في اجلها إلى مرحلة تنفيذ خاصية ما يتعلق بغياب الأمان القومي والامن
الغذائي، وحيدة الهدف المشترك وتعديد تكاثر الأهداف رغم اختلاف الظروف في كل منها، إنها جميعاً
خطط استثمارها الأساسي حجم الاستثمارات وتوسيعها على القطاعات المختلفة، إضافة إلى القطاع
الزراعي وتشكيلها في فهمها الحقيقي لخط التنموية الذي سمي في الدول المقدمة، تبين لنا صنع
تكرار قوى الطبخ وتحل في الصناعات الاستهلاكية الحركات الأولى، اقتراحها إلى أياد للتحليل
استخدامها المخطط في اختيار آثار الاستراتيجيات البدنية، بالإضافة إلى اقتراحها لبيان أدوات
تنفيذها. من هنا استنتج أن معدلات النمو المرتفعة في الأقطار العربية هي شهدته في نهاية المطاف
لا ترشح إلى جمه أبرز خصائص يقدر ماتعود إلى مخططات لاسيما لمخططات أن تأتيها ودخلها واشعارها،
نرى أنها ترتبط بمصطلح خارجي.

ورضا لضيق قاعدة البيانات أوقدصها أو عدم كافتها والذي يعتبر سمة مشتركة للبنوان
النظامي في الأقطار العربية، رغم أنها تشكل إحدى المقومات الهامة لإعداد الخطة، فقد انتهج
الورقة الى طرح نموذج جديد لبناء قاعدة البيانات في الأقطار العربية من خلال صيغة الحسابات
المتخصصة، على أساس أنها توفر منهجاً جيداً يؤدي إلى أن يكون النموذج المستخدم مملاً لطبيعة
الهيكل والعلاقات السائدة.
 تعرضت الورقة الرسمية الثانية إلى اعتماد الديون الخارجية وآثارها على الخطة الإقليمية للبلاد العربية. في أزمة زكية التي أنتجت ارتفاع الحجم الإجمالي للديون الخارجية المستحقة على الديون العربية من (496) مليار دولار عام 1981 إلى (731) مليار دولار عام 1981، جاءت حصة خمسة أطراف (الجزائر، مصر، المغرب، تونس، السودان) بين (85.8%)، مما أدى إلى ارتفاع حصة البوروندي من (2.1%) إلى (4.2%) مليون دولار عام 1972 إلى (87) مليون دولار عام 1981، والنتائج تخرج الورقة بمجموعة مؤشرات في هذا السياق تلخص في:

- ارتفاع معدل خدمة الديون في العديد من الاقتراعات العربية ليصل في بعضها إلى (50.5%) عام 1980، مقارنة ب (49.5%) عام 1977، (المغرب) رأى حصولها الصادرة في الجزائر (51%)، مما يعني من حصول ضغط قليل على حصولها النقد الإقليم في بها، مما دفع ببعضها إلى طلب إعادة جدولة دينها، وما يعني هذا الإجراء من الخصوصية وتعرض سياساتها الاقتصادية للضغوط الإقليمية.

- تصادم نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، لتغطي من (2.6%) عام 1977 إلى (10.9%) عام 1981 (موريتانيا و (4.91/8%) في اليمن الجنوبي (81.3/8%)، وما (9.5) في مصر و (0.9%)

المغرب و (1/75% 0.278%) في السودان و (0.24) في الصومال، مما يعني بذلك تفاوت الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمار والانتاج والاستهلاك.


- ضعف نسبة الاحتياطات النقدية الدولية التي يشمل ديون هذه الديون تختلف من (171%) عام 1972 إلى (171%) عام 1981 في الأردن مقابل (9.0% القدرة على الصومال و (8.4%)

- وقد انعكس غرعة الديون في تدهور القدرة الذاتية على الاستمرار مؤدية إلى أحلا سلبية على خططها الاقتصادية في مختلف محتوى الإنتاج وحقول الاستهلاك ومستوى المعيشة، بالإضافة إلى زيادة درجة ادماج هذه الاقتصادات بالسوق الرسومي العالمي وارتفاع درجة اللازمة في عمليات التخطيط.
وفدانا حرية القرار الاقتصادي الوطني والذي يبرز في تخفيف قيود العملة لبعض الاتجاهات العربية في خطط تطوير روابط تجارية دولة، بما يحقق من التطوير الإداري في الداخل التخطيط على أصحاب الدخول الثابتة، وما أدناه من معوقات مالية أمام خططه الاقتصادية.

وقد انتهت الورقة إلى إقامة إنشاء صندوق عربي لمواجهة طوارئ الدم، بدعم الاتجاه الخارجي على الاتجاه العربي، ما يوفر من تلاحم بين مناطق الفائض المالي وبين أطراف المغرب على المستوى العربي.


وكانت تجربة التخطيط في المغرب كان عند الورقة، "محمد الخليلي"، الذي عرضت الجوانب الإدارية والتنظيمية لكيفية إعداد الخطة المغربية على السنوات الأولى، وذلك في ثلاث خطوات رئيسية متمثلة في: إعداد الخطة على الصعيد السياسي، إعداد الخطة على الصعيد الاجتماعي، والتنسيق بين العضوية، ومبادئ ومبادئ الخطة. وقد اشترّت الورقة التي اتّجهت للمغرب بعد خطط التنمية بداية، منذ حدود الاتصال، واستمرّت لغاية الخطة الحساسية 1980-1981، التي هي على التوقيع حالياً. أما نهج التخطيط فهو التخطيط التأسيسي الذي يتطلب رهان التوجهات العامة للتنمية، ورسوم إعدادها وتدبير التزامن لتفوزها، وهكذا يكون للبرامج الاستراتيجية للقطاع العام صفة الالتزام بين تطبيق الخطة التأسيسية بالنسبة للقطاع الخاص.

لاساليب وطرق اعداد هذه الخطوط والأدوات والوسائل التي استخدمت فيها و مدى التطور في مضمونها واجهزة، لتصبح في النهاية إلى القول بأن كلا من الخطط المقدمة أو الجارى تنفيذها تشكل خطوة مقدمة على سابقتها.

والمردبة، ضعف القطاع الخاص. بينما اوصت الأهداف الاستراتيجية للتنمية طويلة الأجل في:

الحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية، تعزيز الدفاع عن الدين الإسلامي وعن المملكة، وترسيخ الأمن الداخلي والاستقرار الاجتماعي، من خلال بناء نظام 삽كرية التنمية المتوازنة، تحقيق الامتناع على انتاج النفط الخام، تنمية القيمة العاملة البشري، استكمال البنية الأساسية. وقد لاحظت الورقة التي تركز على القطاع الأول والثاني في السبعينيات علي بناء الهياكل الأساسية وتحسين الخدمات الحكومية والنهوض بمستوى إدارة الاقتصاد الوطني وتنمية الموارد البشرية، بينما اختلفت الخطة الثالثة عنها في التأكيد على: تعدد مستويات إنتاج النفط والغاز لضمان بناء هذه الثروة أطول مدة ممكنة، إعطاء الأولوية للفطاطس الانتاجية كالزراعة والصناعة والتعدين، وضع سياسات تقنية ومالية لتحقيق أهداف التنمية وتزويحي العوامل الضخمة، تقبل الاستثمارات في مجال الهياكل الأساسية،

وأخيرا عالجت الورقة القطرية السادسة للجنة التخطيط في الكويت من منظور البحث عن الصيغة المناسبة "على موسى"، حيث بدأ بعرض التطورات المؤسسية في الأجهزة التخطيطية منذ ظهور مجلس الاربعين (1962-1967) اتباعًا لعناصر النزاعات ومحاولة توفير الموارد العامة لمواجهة المجاز في الخدمات، بالإضافة إلى اهتماما بنظام ميزانية الميزانية المحدودة في إطار تحقيق هدف الرفاهية في الأسرة في الناتج المحلي: الجهل من خلال بناء النظام الاقتصادي، وفرص الارتباط في المؤسسات العلاجية الحكومية، والتقدير توزيع الدخل العام من خلال البنية التحتية، أي رواج الخدمات من المواطنين بأشكال سهولة أو ضمان مصدر دخل لهم من خلال الوظيفة العامة وللإدارات المادرة.

تقييم خطط التنمية العربية

- البعد الاستراتيجي والبناء الفني -

د / عمرو علي الدين

المؤلف في سطور

- استاذ الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة والاستاذ بتسمى الاقتصاد في جامعة الكويت حاليا.
- الباحث الأول والمرشح على البحوث المشتركة بين جامعة القاهرة والبنك الدولي للانشاء والملاذ وتحديث مصطلحات الخصائص الاجتماعية وبناء النماذج التخطيطية.
- له عدة مؤلفات ودراسات منها كتابه عن التخلف والتنمية وكتابه عن التخطيط الاقتصادي.
ولعل السؤال الذي شغفي كبيراً ونذ أطلع هذه الوثائق القطرية هو البحث عن الدوافع التي أدت إلى استحداث الخطط القطرية، خاصة في مصر، حيث تمت الإعدادات بمثابة حاجة كبرى للخليج العربي. هل كان هذا إعداداً لاستجابة لحاجة عاجلة في المنطقة؟ هل كانت هذه الخطط القطرية جزءاً من التخطيط الإستراتيجي الذي يهدف إلى مواجهة التحديات والتحديات 개념ية؟ هل تتعلق هذه الخطة بأهداف ضمنية أو استراتيجية تهدف إلى تعزيز القوة الدبلوماسية والاقتصادية للنظام العربي?

وهل يمكن قراءة هذه الخطة القطرية من خلال المقارنة الإستراتيجية بين أنظمات السياسية القطرية في المنطقة؟ ما الذي يميز هذه الخطط القطرية عن خطط أخرى في المنطقة؟ يُرجى الانتباه إلى أن هذا التحليل يهدف إلى التعرف على الخطط القطرية من خلال السياق السياسي والعسكري.

هل يمكن القول أن هذه الخطة القطرية هي جزء من استراتيجية لتقوية السياحة وتوفير فرص تجارية واقتصادية؟ هل تربط هذه الخطط القطرية بين الحداثة والابتكار في القطاعات الاقتصادية؟ يُرجى الانتباه إلى أن هذا التحليل يهدف إلى التعرف على الخطط القطرية من خلال السياق السياسي والعسكري.

هل يمكن القول أن هذه الخطة القطرية هي جزء من استراتيجية لتقوية السياحة وتوفير فرص تجارية واقتصادية؟ هل تربط هذه الخطط القطرية بين الحداثة والابتكار في القطاعات الاقتصادية؟ يُرجى الانتباه إلى أن هذا التحليل يهدف إلى التعرف على الخطط القطرية من خلال السياق السياسي والعسكري.

هل يمكن القول أن هذه الخطة القطرية هي جزء من استراتيجية لتقوية السياحة وتوفير فرص تجارية واقتصادية؟ هل تربط هذه الخطط القطرية بين الحداثة والابتكار في القطاعات الاقتصادية؟ يُرجى الانتباه إلى أن هذا التحليل يهدف إلى التعرف على الخطط القطرية من خلال السياق السياسي والعسكري.

هل يمكن القول أن هذه الخطة القطرية هي جزء من استراتيجية لتقوية السياحة وتوفير فرص تجارية واقتصادية؟ هل تربط هذه الخطط القطرية بين الحداثة والابتكار في القطاعات الاقتصادية؟ يُرجى الانتباه إلى أن هذا التحليل يهدف إلى التعرف على الخطط القطرية من خلال السياق السياسي والعسكري.

هل يمكن القول أن هذه الخطة القطرية هي جزء من استراتيجية لتقوية السياحة وتوفير فرص تجارية واقتصادية؟ هل تربط هذه الخطط القطرية بين الحداثة والابتكار في القطاعات الاقتصادية؟ يُرجى الانتباه إلى أن هذا التحليل يهدف إلى التعرف على الخطط القطرية من خلال السياق السياسي والعسكري.

هل يمكن القول أن هذه الخطة القطرية هي جزء من استراتيجية لتقوية السياحة وتوفير فرص تجارية واقتصادية؟ هل تربط هذه الخطط القطرية بين الحداثة والابتكار في القطاعات الاقتصادية؟ يُرجى الانتباه إلى أن هذا التحليل يهدف إلى التعرف على الخطط القطرية من خلال السياق السياسي والعسكري.

هل يمكن القول أن هذه الخطة القطرية هي جزء من استراتيجية لتقوية السياحة وتوفير فرص تجارية واقتصادية؟ هل تربط هذه الخطط القطرية بين الحداثة والابتكار في القطاعات الاقتصادية؟ يُرجى الانتباه إلى أن هذا التحليل يهدف إلى التعرف على الخطط القطرية من خلال السياق السياسي والعسكري.
أقرت قضية التخلف من مضمونها باعتبارها ظاهرة تاريخية لنشأة تكوين اجتماعي معين. فما أن نظرنا إلى أهداف عملية التنمية وأولوياتها فإن مفهوم متوسط دخل الفرد ليس فقط مفهوم مستمد ومشتق من حضارة أخرى هي حضارة الغرب الصناعي - حيث تقاس الرفاهية بكمية السلع المادية والخدمات التي يحصل عليها الفرد. ولكن الأمر أبعد من ذلك، إذ أن متوسط دخل الفرد ليس مبلغًا من المال يقوم بعدم من الدولارات أو الدينارات ولكن مفهوم ينطوي على تركيبة سلبية وخدمة معينة تعكس نمط التفضيل والاستهلاك الاجتماعي لمجتمع معين أو للفئات الاجتماعية السائدة فيه. يعني آخر يعمل في طياته دون أن ندرك فقط أن أولويات مجتمع معين وأسباب حياته. هذا من ناحية، أما من ناحية الإعداد فإن أعداد الحول يبدأ بمتوسط دخل الفرد المستهدف الذي يقسم إلى حجم السكان المستهدف وحجم الناتج أو الدخل القومي المستهدف. يتم بعد ذلك تعبير مكونات القطاعية لهذا الدخل المستهدف وبالتالي تحديد حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيقه. ويحدد هذا الهدف (الدخل القومي ثم الدخل القومي) تحديد التغيرات الأخرى كالواردات والعمالة القطاعية من خلال استخدام معاملات معينة وسوف نشير إلى ذلك فيما بعد.

- حيث أن الكم المستهدف الأساسي في هذه الخطاب الاقتصادية الخطة هو الناتج القومي، وحيث أن الفكر السائد يربط ربطاً ميكانيكيًا بين الدخل (الناتج) والاستثمار (من خلال الفكر الكليزي) وإعادة خاصة مفهوم رأس المال أوناتج) فإن هذه الخطابات تستعرض جميعًا ولا يزال بها خطط استثمار، يعني أن المحور الرئيسي فيها كان هو برنامج الاستثمار وأصبحت كافحة التغيرات الأخرى ومن خلال استخدام معاملات معينة تابعة للاستثمار.

- أن الفكر التنموي الذي حكم صياغة هذه الخطاب فصل فعلاً تعلقاً بين قضية الحكمة رفعة قضية التوزيع. بالرغم من أن مفهوم الحكمة حتى في مضمون النظرية الكلاسيكية الحديثة لا يمكن أن يأخذ أي معنى أو مدلول اقتصادي دون أن يرتبط بمنطق معين لتوزيع وحثه المجتمع. وله ذلك واضحًا من أن الوضع الراهن يحدد حينها متغيرات امكانيات الناتج (الكلية) مع دلالة الرفاهية الاجتماعية أو متغيرات السواء الاجتماعي.

- الفكر التنموي السائد ينظر إلى عملية التنمية بوضعها عملية تدريبية متصلة، مثل عملية التحرك على متغيرين أصل مستمر وهي نظرية استناداً إلى النظرية الاقتصادية المفهومك الكلي من داروين وسينير وضمنهما مارشال في كتابه في قوة الشبائر. وأن الطبيعة لا تعرف ولا تقوم من تلبية ذاتها بالفعل، وهذا يعني أن التغير والتطور ليس شأنه الاحتلال أو الانهاء من النوازق القائم. وبالتالي فإن التغيرات المتبقولة والمختلف بها هي التغيرات الحديثة التي تم بمرحلة بيفعل حركة جهاز الأسعار. كما يعني ذلك ان أدوات
التحليل الجزيئي كافياً بذاتها لتحليل التنمية الاقتصادية.

هـ- الفكر التنموي السائد فكر يحمل في طياته ضمنياً نظرة ثقاوية نحو المستقبل وتحوياً امكانيات النمو وعائد.

هـ هذا النمو سواء أكانت النظرة بإعادة النمو داخل الدولة أو كانت إعاد النمو بين الدول.

والتأمل قاد دائماً على الوصول بنا إلى الوضع الأفضل لبارتو ولهذا يُستفيد الجميع على الأقل في ظل

مفهوم نظرية الرفاهية (التمييز) أن الكاسين قادرون على تعويض الخسائر.

وـ أن هذا الفكر حيناً تطور ونادي بالتغيرات الهيكليّة اقتصر مفهوم الهيكل على التوزيع النسيج النتائج أو

المعالفة على القطاعات الموجودة للدخل أو المستوعبة للعلاقة. وهكذا أصبح مفهوم التغيّر الهيكل هو تغيّر

الإهتمام النسبي للقطاعات النتائج. كيف يحدث ذلك وما هي الهياكل الأخرى التي يجب أن تغيّر أو

صاحب تغيّر هذا التركيب السلبي للنتائج القومي فأمر لم يحظي باهتمام يذكر.

هـ هذا عن السمات العامة للفكر التنموي السائد والذي حكم عقوله وتفكيك واتجاهها وسلوك واضح

الخطط في إطارنا العربي. أما الآن فحاول أن نلقي نظرة على السمات العامة والخصائص المشتركة

للخطط الإقليمية العربية.

الخصائص المشتركة للخطط النفطية خلال السنوات السبعينات:

لقد سبق الإشارة إلى أنه بالرغم من الاختلاف الجوهر، والواضح بين الهياكل الاقتصادية

والاجتماعية للقاطنة العربية، فإن الخطط النفطية قد استمتعت بسمات معينة مشتركة يمكن إجمالها في

شي:

ولا نشترك الخطط النفطية جميعاً وبلا استثناء في أنها لم تكون جزءاً من تصور استراتيجي عالم أو خطة

طولة الأمد. ومن هنا فإن أمثل هذه الخطط إن لم تكون جزءاً، تتفرع إلى مجال تنموي.

فالمشاعر الثلاثة أو الخمسة أو السبعية تمتلك مداراً فقط إذا كانت جزءاً من تصور بعيد الأمد

بذلك تصبح هذه الخطط متوسطة الأهمية وليس ظلماً للوصول وحلقة في طريق تحقيق هذا التصور

العديد. فارتفاع معدلات النمو الداخلي القومي ومعدلات الاستنفار، وتدخين برامج لأولويات

الاستنفار واشهادة تغيير التنمية للقطاعات النتائج وتخفيف العجز في موازين

الدفعات كنها مؤشرات لا تتحمل مداراً معيناً إلا إذا كانت كنها وسيلة للوصول إلى تصور

معين أو ادارة لاستثمار موقف معين.
والتصور الاستراتيجي أو الخطة طويلة الأمد بوصفها أدوات التخطيط استمر في فترة زمنية مستقبلية في ضوء المعطيات الحاضرة والآمالات المتاحة والمتوقعة. هذا التصور الاستراتيجي يصب في خطة طويلة الأمد يشرك في إعدادها وتنفيذها كافة المؤسسات السياسية والإقتصادية ودور البحث العلمي. . . الخ.

وبالرغم من مواجع العالم العربي ككل وأطاره متغير، هناك معالم في السيناريوهات والسيناريوهات لم تكن تتمحى عليه صياغة تصور استراتيجي يمكنه تقديم إرشاد السياسياد على ضوابط الخطط الوطنية (القصيرة والطويلة) إلا أن ذلك لم يحدث.

دعتي في هذا المجال، دي، على سبيل المثال لا الحصر، إلى عديد من القضايا المحورية التي كان يجب أن تكون جزءاً من التصور الاستراتيجي العربي سواء على المستوى القطرى أو القومي. 

1 - قضية الامن القومي مكملة ومكملة ومكملة. إذا لم تختلف منتظم على كل قضايا الأمن القومي العربي، قضية مصيرية. ولن تحاول نمذجة هذه المشكلات بكل مكملة ومكملة، وقدمن التصور الاستراتيجي بشانها ولكن تكتفي بالإشارة هنا إلى قضية على جانب كبير من الآمال:

1 - قضية الأمن الغذائي: لا شك أن جزء لا يتجزأ من أي تصوير استراتيجي هو تحديد هدف الطموح في البلد من خلال تقديم الأفكار والتصورات. وقد كان يمكن أن تكون قضية الغذاء ومن ثم التنمية الزراعية قضية محورية سواء على المستوى القطرى (الخطط القطرية) أو علاء للتنسيق بين الخطط القطرية. إلا أنها غابت تماما.

وبالرغم من أن حجم الاستثمارات التي وجهت إلى الزراعة العربية في الخطط القطرية حوالي 33 مليار دولار خلال السنوات الثلاث، فإن معدل النمو في النباتات في أغلب البلدان العربية كان ضئيلاً ولا يتمتع في بعضها نحو 5% إلى 7% سنويا. وفي كافة المحاصيل الحقلية باستثناء البطاطس والشوفان، لم يتم في العادة الراتب المتوقع في إياه 33% سنوياً. بل كان معدل الزراعة في غلها يتراوح بين 2% إلى 15% سنوياً. وبالنسبة للمجموعات السلبية الرئيسية فقد تناولت الولايات المتحدة في خليج السيناريوهات بالنسبة للبحوث، فقد كان معدل النمو السنوي للانتاج 7% سنويا في حين كان معدل زيادة في معدلات الزراعة في البلد خلال نفس الفترة 4% سنوياً، وبالنسبة للمحاصل الزراعية ففي حين كان معدل النمو السنوي للانتاج 18% سنوياً

(1) هذه البيانات مأخوذة من التقرير الاقتصادي العربي يوجد سنة 1982، جدول 3/ ص 153
كان معدل الزراعة السنوية في الطلب خلال الستة أشهر الأولى في الفترة 1980-84 سنوياً. وفي الوقت الذي بلغ فيه معدل الزراعة السنوي في الإنتاج المحلي للسعودية 24% كان معدل الزراعة في الطلب عليه 24% سنويا مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الإنتاج والطلب بمرور الوقت. وبناءً على معدل الزراعة السنوي في المنتجات الحيوانية 24% سنويا خلال السبعينيات كان معدل النمو في الطلب على ذات المنتجات حوالي 21% سنوياً (1). وقد ترتب على هذه الحقيقة زيادة عجز الميزان التجاري للبلد العربي من 400 مليون دولار إلى 16 مليار دولار سنة 1980 . وتشير دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى توقع زيادة الفجوة الغذائية وانخفاض معدل الانتقاء الذاتي مع نهاية القرن العشرين . إذ توقع زيادة العجز في الفصح من 88 مليون طن سنة 1975 إلى 162 مليون طن سنة 2000 وبالتالي توقع انخفاض معدل الانتقاء الذاتي من 49% سنة 1975 إلى 47% سنة 2000 وحسب الأرقام في التوقع زيادة العجز في هذا المحصول إلى 128 مليون طن في حين يخفض معدل الانتقاء الذاتي من 77% سنة 1975 إلى 56% سنة 2000 . بالنسبة للمجمل الحيواني من المتوفر انخفاض معدل الانتقاء الذاتي فيها من 77% سنة 1975 إلى 56% سنة 2000 (2).

لا تكفي هذه الحقيقة بذاتها للحكم على أولويات خطةنا العربية. إلا يعني ذلك انها زادت من خطر الوضع الأمني العربي. إذ أدت في النهاية إلى زيادة البطالة الغذائية لدول المركز.

(2) الصناعة الحرة: القضية المحورية الثانية التي كان يمكن أن تكون موضوعاً لمساء أو تماسك وهي نتاج من اتفاقنا الإستراتيجية وتصور طويل الأجل للقضية الصناعية الحرة. ما هي نظرتنا إليها وموقفنا منها وماذا فعلنا بشأنها؟ ترتبط هذه القضية بشكل مباشر وغير مباشر، ويتأثر ذلك من اتخاذ أي قرار بشأن الصناعة الحرة في الحاضر والمستقبل سوف يحدد بالضرورة إعداد عملية التصنيع وثلاطها. إذ سوف يفرض ذلك القرار نوع وطبيعة الصناعات التي سوف تقوم بنشاط الصناعات العسكرية، ولا جدال أن اتخاذ قرار بشأن الصناعة الحرة يقضي بالضرورة تصوري للاستراتيجية العسكرية في المستقبل وهذا يتطلب رؤيا لطبيعة الصناعات ومستقبلها في المنطقة وموقف كل منا ونوع مشاركتنا. هذا الموضوع وأن كان غالبًا عن التصريحات

(1) مأخوذة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 1982 ص 38، مأخوذة من خالد بدر، تجربة تطوير نظام معلومات تتعلق بقطاع الزراعة والغذاء في العالم العربي خلال عقد السبعينات المبكر، أكتوبر 1981.

بالنسبة لبعض الاتجار العربي الصغيرة إلا أنه قضية هامة وأساسية بالنسبة للبعض الآخر.
فالقرار المتعلق بانتاج المعدات القتالية يحتاج إلى خط ليتولى حرجم لرأس المال يختلف عن إذا كانت استراتيجية تبني على انتاج المعدات الخفيفة واستيراد المعدات الثقيلة.

(ب) القوى البشرية: القضية المحورية الثانية التي كان ولا بد أن تكون جزءًا من التصور الاستراتيجي أو الخطة طويلة الأمد والتي جاءت الخطط جميعا خلا onBlur هي قضية القوى البشرية وتنميتها. ولعل أحدى السمات المشتركة التي ستسهم بها في هذا الخطط القطرية بل استثناء جاءت خلا على أي خطة متعلقة بتنمية القوى البشرية كجزء لا يتجزء من الخطط القطرية.

ويستوى في غياب التصور الاستراتيجي في موضوع تنمية القوى البشرية دول الفافوس أو دول العجز، ومن هنا عجزت خطط المجموعتين من الدول عن الرد بين خططة التنمية وخططة القوى البشرية وخططة التعليم والتدرية.

دعا لنا تناول دول الفافوس (فافس القوى العاملة) فيمكن أن يكون التصور الاستراتيجي في هذا المجال هو التخطيط لتنمية القوى البشرية من أجل تبديدها أو استغلال تفاصيل القوى البشرية LAT/NB وخدمات تقوم بتصدرها، أو مزيج من الاثنين. ولا تجد أن خطة القوى البشرية وما يرتبط بها من خطة التعليم والتدرية سوف يختلف في كل من هذه التصورات.

أما دول العجز فهي بالنسبة لها نفس التساؤل خاصة وأن القضية تحمل في طياتها بعضا هاما يتعلق بكونات القوى البشرية بين (بتي وأجيبي) وما هو الدور الذي يجب أن تستخدمه القوى العاملة ومن ثم دور القوى البشرية المحلية. هل استراتيجية القوى البشرية هي التي تحدد استراتيجية وغط الأفام ام العكس.

ج- شكل الثورة: لعل أحد الاستثناءات الهامة التي يجب طرحها والإجابة عليها، كذلك إذا انتعلق باختيار المجتمع ككل، يتعلق بالشكل الذي يرغب المجتمع أن يحتفظ به ويترؤسه القومية، أي هيل الثورة في المستقبل. هل نريد أن نحتفظ بثروتنا في شكل غاز وسائل في بطن الأرض. أم في شكل مصنع ومزارع، أم في شكل طرق وكيدي وعبوات كهرباء ومدرس ومستشفيات... الخ. ما هي التوليفة من كل ذلك؟

يمكن أن نستنكر وندين، وبالرغم من كونه سؤال بديهي ويبدو سهلًا إلا أنه غاب عن الصعوبة
اذ توقف على عوامل عدة نادرا ما جرى بحثها في أي من أقطارنا العربية.

ثانياً- النماذج الثانية للفلسفة القومية، هي وحدة الهدف المشترك وتكرار وتعدد الأهداف. فكافة الخلاف القطرية تبدأ في الأساس من زيادة مستوى المعيشة وبالتالي استهدف جميع زيادة الدخل القومي. وقد كان هذا الهدف تعبير طبيعي عن الفكر الآثامي الذي يرى أن التخلف ومن ثم التنمية هي الارتفاع النسي في مستوى المعيشة. يعني ذلك الهدف أن كافة الكميات الكلية في الحكمة لا بد أن تكون تابعة لهذا الهدف وأن تنمو وتعدل لتتناسب مع هذا الهدف. وقد أثر هذا الهدف في تقنيات اعداد الخطة.

والمتبوع للتاريخ الاقتصادي لأروبا سواء بركنيها الغربي والشريقي، أي سواء تلك التجارب التي تمت في ظل قوى السوق أو تلك التي تمت في ظل نظم التخطيط المركزية لا يجد أن زيادة مستوى المعيشة كان الهدف من عملية التنمية الاقتصادية في أي من النمطين، خاصة في مراحلها الأولى والموسطة. فرفع مستوى المعيشة جاء كناتج فرعي أو ناتج ثاني للجهد الآثامي بالبدل.

قائادات التي قادت عملية التصعيد خلال الثورة الصناعية وما أعقدها هي طائفة المنظمنين الصناعيين كانت قيادات ذات أبناء انتاجي تهدف الوصول إلى مراكز القوة والتأثير عن طريق التركيز المرمى لرأس المال. وقد تم ذلك بشكل مستمر عن طريق التجديد والبحث عن فرص جديدة للاستثمار واساس النشاطات جديدة واستغلال المخزونات الجديدة بطريقة اقتصادية. كانت قيادات تنظر الى الاستناد بوصفه نقطة وصول المنتج بوصفه ضرورة. فالمتى يكون الهدف هو الوصول إلى مستويات مرتفعة للمعيشة إلى ماذا ومتى هذه كانت مستوى المعيشة المرتفعة في النتيجة الطبيعي لهذه الجهود.

أما في الاتحاد السوفيتي فكانت الخطط القومية منذ بدأت سنة 1928 وحتى الحرب العالمية الثانية، اتخذت لها قضية عسكرية تدور حولها وتحدها كافة التغييرات في الحكمة. مثل ذلك القضايا المحرية التالية:

- كهرباء الاتحاد السوفيتي- البنية الأساسية- الصناعة الثقيلة، كذلك لم يكن الارتفاع مستوي المعيشة هو الهدف الذي سعت إليه القيادات التي قادت عملية الاتحاد في هذا البلد بل كانت هناك أهداف قومية أخرى احتلت الأولوية الأولى.

ولقد أثر هذا الفكر الآثامي في تقنيات وسلب اعداد الخطة القومية. فبدأ مراحل اعداد الخطة.

- 22 -
تتحديد هدف الخطة الأساسي وهو الدخل القومي أو الناتج القومي في سنة البداية وذلك استناداً إلى معدل مستهدف للنمو.

بمجرد أن تحقق هذا الهدف المعدلات للنمو على مستوى القطاعات وعادةً ما يكون لنشاط الدخل في نهاية الخطة على مستوى القطاعات.

وباستخدام معاميم لرسالة المال للناتج سواء تم حساباً من الواقع، أم استجابةً، يتم تقدير حجم الاستثمارات المتوقعة. ويضيف حجم الاستثمارات في معاميم رسالة يكون للمكونات الاستثمارية المحلية، ويساعد ذلك مكوناتها السلعية (بناء، وتشييد، ومعدات، وألابات)، وتحقق النتائج بعد تعديل الطلب النهائي على مستوى القطاعات وضبط مقبول مصروف المستدوم. ويستهدف رأس المال للحصول على حجم الناتج البرامز لتحقيق هذه الزيادة في الطلب. وهذا يتضمن الطلب الوسيط والقيمة المضافة، وضبط مكونات الطلب النهائي والوسيط في معاميم الودائع (معتمدة الودائع) لكل منها يحدد الطلب على الودائع خلال الخطة.

وذلك يحدد حجم العمالة المطلوبة باستخدام معاميم معينة للعمل/ الناتج أو معمل الاستثمار أو معمل الاستثمار للعمل. ويتم حجم العمالة المطلوبة في كل قطاع وتحمل الضرورات الإجمالي للاجور يضيف حجم العمالة في متوسط معين للأجور. ويأتي من القيمة المضافة عوائد حقوق النقل. ويمكن بالنسبة للقوى العاملة الوصوف إلى تحصيل أكبر باستخدام معاميم معينة للمهن المختلفة في كل قطاع تم استخراجها من مصروفات العمالة من تعداد السكان. وهذا يحدد مكونات الخطة وهي الانتاج، الدخل، الاستثمار، العمالة، الميزان الخارجي، الادخار، الأجور.

هذا هو أسلوب أعداد الخطة في أكثر الدول العربية تتقدم، وإذا لم تكن قاعدة البيانات موانعة أو كافية مثل عدم وجود مصروفات المعاميم المفيدة، يضيف حجم الناتج المستهدف في معامل معين لاستخراج مستلزمات الانتاج ونسبتها لقيمة المضافة وتبني تلك الاجتهادات التالية.

وقد أتبت بعض الدول الأخرى مطالب أخرى لاعداد الخطة، بما في ذلك تقديم الطلب على قاعدة عربية من السلع والخدمات في المستقبل في ظل بيئة مبنية نحو تعلم وفروع وامكانيات ثم يتم تحديد العروض اللازمة لمواجهة هذا الطلب من الاستثمارات المحلية والوئامات ثم الاستثمارات اللازمة لتحقيق ذلك وكذلك العمالة المطلوبة.

- 23 -
الثاني - السمة الثالثة للخطط البدنية هو اتفاقها جماهياً في تعداد وتكرار الأهداف مثل توبيع مصادر
الدخل، العدالة الاجتماعية، تخفيف العبء على ميزاني المدن، زيادة الطاقة، وقد تصل
الأهداف في بعض الحفاظ إلى ما يزيد على خمسة عشر هدف (انظر خطة كل من سوريا
والعراق) والمغرب إن هذه الخطط تشارك مع بعضها في وضع هذه الأهداف وتكرارها بالرغم
من اختلاف الظروف في كل منها.

رابعاً - تتفق الخطط البدنية العربية جميعها في أنها جميع خطط استثمار محورها الأساسي هو حجم
الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات المختلفة. وبالرغم من الارتفاع المستمر في معدلات
الاستثمارات لم تحدث التغيرات الهيكلية المطلوبة، ففي المتوسطي تمدد معدلات الاستثمارات خلال
السنين 18٪ من الناتج القومي في المتوسط وكان حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع
الصناعي تمثل 40٪ من حجم الاستثمارات، ومع ذلك لم يحدث التغير الهيكلي المطلوب.
وبالرغم من أن الصناعة قد شكلت الميدان الأساسي الذي تركزت فيه خطط التنمية إلا أن
النتائج كانت هي تراجع الأهمية النسبية للفئات الصناعية.

أما في بعض الدول الأخرى فلم تكن الاستثمارات بالمستوى المطلوب ولا بالكفاءة القائمة على
إحداث الهيكلة المطلوبة. ويوضح الجدول التالي تراجع الأهمية النسبية للفئات الصناعية في
أغلب البلاد العربية:

الأهمية النسبية للفئات الصناعية في الناتج
المحلل الإجمالي /% 1966 - 1980

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أجزنر</td>
<td>14</td>
<td>14</td>
<td>13</td>
<td>13</td>
<td>12</td>
<td>10</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا</td>
<td>24</td>
<td>24</td>
<td>18</td>
<td>18</td>
<td>18</td>
<td>18</td>
<td>18</td>
</tr>
<tr>
<td>العراق</td>
<td>30</td>
<td>30</td>
<td>30</td>
<td>30</td>
<td>30</td>
<td>30</td>
<td>30</td>
</tr>
<tr>
<td>ليبيا</td>
<td>10</td>
<td>10</td>
<td>10</td>
<td>10</td>
<td>10</td>
<td>10</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td>السوربون</td>
<td>17</td>
<td>17</td>
<td>17</td>
<td>17</td>
<td>17</td>
<td>17</td>
<td>17</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>8</td>
<td>8</td>
<td>8</td>
<td>8</td>
<td>8</td>
<td>8</td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td>اليمن الشمالي</td>
<td>39</td>
<td>39</td>
<td>39</td>
<td>39</td>
<td>39</td>
<td>39</td>
<td>39</td>
</tr>
<tr>
<td>لبنان</td>
<td>91</td>
<td>91</td>
<td>91</td>
<td>91</td>
<td>91</td>
<td>91</td>
<td>91</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: بيانات سنة 1977، سنة 1979 من مركز التنمية社会科学ية للبلاد العربية وتقييم استراتيجيات التنمية الصناعية
للبلد العربية، فالهندفة سنة 1975 منشور مجلة التنمية الصناعية سنة 1977، أما بيانات سنة 1980 ففماخرة من
التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 1982.
خامساً - تتفق خطوط الأسماء العربية بإجماعها للتخصص الزراعي. ومن ثم فهي تتفق جميعاً في همها
الخليج، نتج عن تطور الزراعة الذي ساد في الدول المقدمة بصرف النظر عن نظامها الاقتصادي
والاجتماعي، ولا يعتمد في هذا الصدد بدرجة نسبة أو جزءة ضخمة من الاستثمارات
للمكتنزة الزراعية. ذلك أن الأولوية لا يمكن قياسها بالأهمية النسبية لتوزيع الاستثمارات (1)
بالمثال، تشير الدراسات التي تركز على تحقيق الأهداف المطلوبة. هذا من ناحية ومن
ناحية أخرى فإن تنمية القطاع الزراعي كا وردت في كافة الخطط الفطرية ما كانت تمثل في
وضع هدف لزيادة الإنتاج الزراعي واتطابه ذلك من استثمارات. في ذلك من قضية
تطوير النبات والتنمية الزراعية والتغذية الكهرومكانيج. وفعل الملاحظات والمتبعة لسير
القطاعات الرغبية في المجتمعات العربية بيد أن التغييرات الخارجية كانت أقوى من المخطط
في تغيير وجه المجتمع الرغبي مثل ذلك هجرة العمال من دول الخليج.

سادساً - كان خط النمو الاجتماعي أو سياسة التصنيع التي تبين كافية الخطط القطرية هو خط النمو
الذي تمره على الطلبة وتميل فيه الصناعات الاستهلاكية الأولية. وباستثناء بعض
الدول القطرية، كانت سياسة إحلال الورادات هي النمط الأساسي للتخصص الذي تبين كافية

وتشير الدراسات التي انطلقت المحلي كان مسؤولاً عن 57% من الزيادة في الإنتاج
الصناعي (2)، في حين كان الطبل المحلي مسؤولاً عن 23% من الزيادة في الإنتاج
الصناعي خلال الفترة المذكورة في حين يمثل إحلال الورادات المستخدمة حيث يتضمن الطلبات
المحلية إحلال الورادات وبالتالي يجب أن تضيف احلال الورادات إلى الطلبات المحلي ويصبح
الاثنين مثالاً لإحلال الورادات.

أما إذا نظرونا إلى الصناعات الاستهلاكية فنجد أن الطلبات المحلي شامل إحلال الورادات
مسؤول عن 89% من الزيادة في الإنتاج الصناعي خلال الفترة 1960-1979 في حين كان

1 (1) بل قد تكون مؤشرة قاصراً في بعض الأحيان.
2 (2) هذا الرقم يمثل محضًا لدراسة كما بعدها مركز الدول العربية للتنمية الصناعية بعنوان وتقييم استراتيجية
التقنية الصناعية العربية، نشرة إنجاز التنمية الصناعية لسنة 1977 وقد قمنا بتحديث البيانات والحسابات
حتي سنة 1980. تحت العشر.

25 -
الطلب الخارجي مسؤول عن 11% من النسب. أما بالنسبة للصناعات الرئيسية فقد كان
الطلب المحلي شامل احتلال الورادات مسؤول عن 80% من النسبة في الانتاج خلال نفس
الفترة.

وقد ترتبت على سياسة إحلال الورادات التي صاغت اقتصاد القومي وتقليل
اعتماده على العالم الخارجي وتخفيف العجز عن ميزان المدفوعات إلى نتائج عكسية تماماً، إذ
ترتبت على هذه السياسة تكريس النجومية من خلال زيادة اعتماد مستوى تشغيل الطاقة
الانتاجية على مستلزمات الإنتاج المتضولة لارتفاع محتوى الورادات للوحدة من الناتج في هذه
الصناعات. كذلك بالرغم من أن الهدف كان هو تخفيف العبء على ميزان المدفوعات أدت
سياسة احتلال الورادات إلى زيادة العجز في ميزان العمليات الخارجية. ذلك أن الطلبة على
الورادات من السلع الاستثنائية والسلع الوسيطة طوال حياة المشروع فاق بشكل كبير حجم
الورادات من السلع الباهلة التي كان يتم استردادها. وبالرغم من أن هدف سياسة إحلال
الورادات هو تخفيف عبء المديونية من خلال تخفيف العبء على ميزان المدفوعات فإن هذه
السياسة أدت إلى زيادة عبء المديونية الخارجية. فالصناعات التي أنشئت من أجل تخفيف
عبء المديونية أصبحت هي ذاتها في حاجة إلى تمويل خارجي ومن ثم مديونية خارجية
للحفاظ على تشغيلها. فحينما تظهر الطاقة العاطلة في هذه الصناعات يوجه اللوم إلى ندرة
الصرف الإيجابي الذي يodable دون استيراد نفاذ العجز ومستلزمات الإنتاج ومن هنا تؤثر
الصرف الإيجابي من خلال المديونية تعتبر شرطاً هاماً لأزم تحفز مستوى معيون لتشغيل هذه
الصناعات.

سابعاً- تنفيق الخطط القومية (القطري) في انتفاذها إلى أداة لتحل على مستوى المحافظة في استغلال
الاستراتيجيات أو السياسات البديلة. محقق آخر تنفيذ النية التخطيطية الدائمة التي توفر النهج
التخطيطي قومي لاستغلال السياسات البديلة، ولا يمكن أن يقوم النموذج بالاحترام على الخطة
ولكنه أداة هامة مساعدة للمخطط من شأنها أن تجعل عملية التكنولوجيا غير
العملية. وقد يبعث البعض على هذا الصدد أن هذه الظاهرة تكون علنا وإذذا آلي الاتجاه
الالتزام الذي تجدر الوقوف منه مصمم. والرد على ذلك كـ 3.9.6 هو أن النموذج ليس
الإداة التحليلية تقنية تستخدم لخدمة أطراف المخطط بتقنيات المخطط.ptz المخصصة للاستخدام. ولا تطوع
هي المخطط، ومن شأنها تدريب وتدريب المخطط على استخدام أسلوب الحوارات والممارسة بين
البديل. وعلى أي حال فإن البلاد العربية لا هي استخدمت هذه الطرق المحددة ولا هي

- 71 -
نلت إلى أرض الواقع واستوتهد أهدافها ومصالحها.

ثانياً - تنفيذ خطط التنمية القطرينية جميعاً في أنها تقترح إلى بيان أدوات تنفيذها، أي بيان مجموعة السياسات التي تقتضيها هذه الخطط، أي أنها تنفيذت إلى بيان آليات تنفيذها. ولا جدل أن آليات تنفيذ المحدد في مصر سوف تختلف عن لبنان، وعند المخرب، عن الكويت لاختلاف التركيب الاقتصادي. بل أن آليات التنفيذ للخدمة تختلف في داخل البلد الواحد حسب الفترة الزمنية. ولا جدل أن آليات تنفيذ المحدد في مصر في السنوات تختلف عنها في بداية الثمانينات، فحينها تقوم مصر الآن بصيغة خطة خسية 87/88-86/87-85/86-84/85 فمقدمة أن توضح هذه الخطة كيف سيتم تنفيذها في ظل فضائل خاص ينمو وظل سياسة المفتش الاقتصادي تحتوي قطاعاً اجتياحا باختنا وقاعة مشترك màu.

وفي ختام هذا الجزء أود أن أشير إلى فترة السبعينات من هذا القرن فانه يمكن القول أن معدلات النمو المرتفعة التي وقعت في عدد كبير من البلدان العربية لترجع إلى الجهد التخطيطي. ذلك أن النسبة الكبرى من الزيادة في الناتج لم تعود إلى القطاعات لا سيطرة على ناتجها وذخيرة أوراقها، مثل النفط والسياحة وعائد الاستثمارات الخارجية والحاصلات العامة. ومن ثم النسب في الزيادة في الانتاج والدخل التي وقعت في الدول النفطية أو الدول غير النفطية المصدرة للعمالة التي تعود إلى الأساسي لها، مشغولات خارجية حتى أن هذه الزيادة لا علاقة لها بنتائج عمليات المحاولة وهي العمل وأعمال. ورأس المال.

قاعدة البيانات التي تستند إليها الخطط التجارية العربية:

أشارنا فيما سبق إلى السمات العامة والخصائص المشتركة للملحقات الألمانية القطرينية. وحقيقة الاماران جانب هام من السمات المشتركة كان في تقنية إعداد الخطط القطرينية. ويمكن أن هذا الصدد القول أيضاً أن ضيق قاعدة البيانات نقصانها في بعض الأحلياء وعند كثافتها في أحيان أخرى يعتبر سمة مشتركة للبناء التخطيطي في القيان العربي.

وكيف نعرف جميعاً فإن إعداد الخطة ينبغي على مجموعة من المعلومات المثلى وهي:

(1) أنظر في هذا الصدد: محمود عبد الفتاح، والجديد في الاقتصاد المصري: المقرر الثامن للاقتصاديين المصريين. أبريل 1983. 

- 27 -
ا) توفر البيانات والمعلومات وتدفعها بالكل والكامل المطلوبين التي تسهل من اتخاذ مجموعة القرارات التي تشكل في النهاية الخطط الفطرية. فالقرارات المتعلقة بجمع استخدام المواد لا يمكن اتخاذها دون الاستعداد إلى علاقة عرضية للبيانات والمعلومات.

ب) توفر الكوادر التخطيطية القادرة على اعداد الخطة وتنفيذها. فقرر اتباع قاعدة بيانات وشرعتها ودفعتها وكفاءتها كليا ضمن ذلك ارتفاع مستوى كفاءة اعداد الخطة والكفاءة متاتبعة. أما فيها يتعلق بっきり بقاعدة البيانات الخاصة بالعملية التخطيطية بجدر الاشارة إلى أمرين:

الأول: ان قاعدة البيانات التي تستند الى العملية التخطيطية وبالتالي بناه الخطط الفطرية يشوهها العديد من أوجه النقص والارتباط التي من شأنها أن تقتصر من كفاءة اعداد الخطة. ويمكن الاشارة في هذا الصدد إلى عدد من الأمثلة الهامة:

أ - تمتلك أغلب البلدان العربية، ال مصفوفة عقلية (إيجابية) حدثية للمستخدم / المنتج. فغلب المصفوفات المتناحرة تعود إلى السيناريوهات وتعكس واقع العلاقات والميزات الاقتصادي والاجتماعي السائد على مشاريع البيانات. وتم تحديث هذه المصفوفة القديمة بأسلوب يؤدي الى ضمان الاستناد الإداري ولكنه لا يضمن بالضرورة الاستفادة الاقتصادي، يعني أنه لا يضمن أن العوامل التي تستخرج من المصفوفة المستخدمة تحمل مقدارا اقتصاديا جذريا. فعلى سبيل المثال، مصفوفة المستخدم / المنتج المتناحرة عن مصر وثبتت سنة 1979 ولا يعرف أحد الآن كيفية وضعها وأغلب الظن أنها وضعت فقط للقطاع العام، وأي حال فقد خططنا الزمن ولم تعد صالحة لاي غرض، اللهم الأعراض المفارة. أما المصفوفة الحديثة وهي مصفوفة 1979/1980 فقد وضع عليها أساس الموازين السلمية التخطيطية (وليس الطلبية) هذا العام، ومن ثم فإن جدول المستخدم / المنتج هو جدول تخطيطي وليس فعلي (إيجابي).

أكبر من البلاد العربية كالسعود والأردن واليمن الشمالي والجزائر والتونس...

ب- تتفاوت البلاد العربية جميعاً دون استثناء إلى مصوغات الاستثمار، وتوضيح تدفق الاستثمار بحسب القطاعات المنتج لعوامله المتعددة، بحيث يمكن تحويل الاستثمارات الموزعة حسب القطاعات التي تدفق لعوامل الاستثمار بحسب المصدر، كما يمكن من حساب معدلات فعلية دقيقة لرأس المال الناتج الحدي، وهي أداة تخطيطية على جانب كبير من الأهمية.

ج- نظام المحاسبة القومية السائدة في الدول العربية، والتي وضعت خلال السنوات في أغلبها لم تعد ملائمة للتطورات والتغييرات الميكانيكية السائدة في هذه الدول خلال السنوات. وبالرغم من تبني بعض البلاد العربية نظام العلم المحتوى للحسابات القومية، إلا أن ما تم إعداده ونشره طبقة هذا النظام بخصوصه لا يعد أن يكون عدداً محدوداً من السنين، بل أن أغلب السلاسل الزمنية للحسابات القومية وعواملها بدأت بمجالات فردية من بعض الابحاث في هذه البلدان، والريب في الأمر أن بعض أسس ووسائل التقدير التي تم اعتمادها خلال السنوات ما زالت سارية حتى الآن بالرغم من ثبوت عجزها وفشلها.

وهذه النظم من القيام بتقديرات سلبية وحسابات سلبية للناتج المحلي في القطاع الخاص، وتخوفات واستثمارات هذا القطاع سواء بشقية المتوقع وغير المتوقع. حتى في القطاعات المتنة ت تشوب التقديرات في بعض القطاعات العامة من الصعب، تذكر على سبيل المثال قطاع الزراعة والبنية وبناء السياحة والإسكان والمزروعات العامة وبعض أنواع الخدمات كقطاع التجارة مثلًا. كذلك فإن تقدير الاستفوف على الداخل القومي يشير بعض القصور، حيث يندر الاستهلاك الخاص كمائي أو كماني، فالاستهلاك الحكومي بياني معروف عن الموازنة العامة للدولة، وكذلك تدفق الصادرات والواردات حيث تستنبط بياناتها من الجمارك (تدفقات سلسة) أو من البنك المركزى (تدفقات مالية). أما الاستثمار الخاص في تم تقديره كنسبة من الاستثمار العام أو كعمل من الاستثمار العام الذي يتم تقديره، أو الوصول إلى بيانات الاستثمار الفعلي للحكومة والقطاع العام من بيانات الاستثمار الحسابي للدولة، في حين أن التغير في المخزون يمثل نسبة متحارب عليها ومستغرق من الاستثمار الإجمالي.

الملاحظة الثانية التي نود الاشارة إليها بالنسبة لنظم البيانات التي يجب أن تسعى هو أنه من حقائق المستقرة أن كل نظام للبيانات يعتمد تقنياً معيناً، أو بصيغة أخرى لكل فوج له بالضرورة إطار محاسبي أو نظام للبيانات، ولا جدال أن نظام المحاسبة القومية
المتقيذي يُ الخارج في الأساس النموذج الكيتي. وليس غريبًا أن ظل النماذج الاقتصادية (نماذج النمو والتخطيط) في غاية بعد الحرب الثانية هي في الأساس نماذج كيتيز أو انتداب لها بشكل أو بأخر (مثل نموذج هارود و دولمان). وبالرغم من تعدد نماذج النمو القايسية المتاحة كانت أجهزة التخطيط حينها تأتي ساعفة الاختيار تختار النماذج التي هي انتداب للنموذج الكيتيز حيث كانت نظم البيانات المتاحة تحدد هذا الاختيار. وحينها تطور نظام المحاسبة القومي في صورته الحديثة في شكل نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (SNA) النظام الجديد يُ الخارج في الأساس قضايا النمو والانتاج. وهكذا عجز هذا النظام عن أن يتناول بالاهتمام قضايا هامة كقضايا التوزيع والتدفقات الداخلية ( بصورة خاصة التحويلات الداخلية). ومن هنا كانت الحاجة إلى تطوير هذا النظام ليصبح مكملًا للقريض إجراة.

وكلما كنت النتيجة هي تحاول تطوير هذا النظام عن طريق إعادة تنظيمه وإبداعه وانية لغطي قضايا أخرى أصبحت محل الاهتمام المخطط ووضع السياسة الاقتصادية وهي قضايا العمالة والتوظيف وال الحاجات الأساسية وبشكل الانتاج والارتباط فيها بيئة جمعا. وقد أدت هذه القيادة في شكلها الحديث (SAM) مصفوفة الحسابات الاجتماعية (Social Accounting Matrix) كأسلوب ومدحة لتنظيم وبناء نظم البيانات والإحصاءات الاقتصادية، وهي أسهل يمكن بالمرتبة خدمة الإجراء متعدد ويكمل واحة المخطط في كافة البلدان.

وتعيد هنا أي الذئبة ما سبق الإشارة إليه وهو أن كل نموذج يجري ضمن نظام للبيانات أو أطراف معيوب لمحاسبة. ومن هنا نحن بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) تكون قد حددها بصورة أو بأخرى نوع النماذج التي تضمنها. وبالرغم من ذلك فإنا زالت لدينا درجات واسعة من الحريات لبناء عدد من النماذج يخاطب كل منها بعض قضايا السياسات الاقتصادية. وهذا اذا يمكن أن نبني مصفوفة للحسابات الاجتماعية بمستويات متعددة من التحالف، فإنا يمكن أن نستخدم مصفوفة كائدة تخطيطية هامة.

MSCOF المصفوفة المالية الجماعية هي إطار محاسبي على المستوى القومي يتمثلي نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (SNA) حيث يشمل التدفقات الداخلية من النشاط الاقتصادي والعناصر الإنتاجية والمؤسسات المختلفة القائمة بالنشاط ثم مرة أخرى إلى الأنشطة الإنتاجية وبالتالي فهي

-30-
تسبح بنية ليس فقط تولد الدخل ولكن توزيعه. وتقوم المصفوفة حسابات الاقتصاد القومي في شكل مصفوفة مربعة تساوي عدد أعمدةها وصفوفها. وهي بذلك تحتوى أسلوب القيمة المزود في المحاسبة التقليدية. فكل خلايا من خلايا المصفوفة إذا نظرنا إليها من وجهة نظر القدر فهي تفند ومن وجهة نظر السطرين فهي أرباد. ويتبع كل عدد من عناصر النظام الاقتصادي بحساب معيين (عندم وسطر) بين ابراداتها ومصروفاتها (أنواع الشكل رقم (1)). فكل صندوق أو حساب يمثل في المصفوفة بسطر وعمود، في حين أن السهم كله هو وضع في شكل المذكور يمثل خلايا أو عناصر المصفوفة. وعلو تحديد مكان الخلية بالمصفوفة هو تأجج أرباب صفوفين (حسابين) بواسطة سهم مثل هذه فيحدث رقم العمود في حين أن الصندوق الفعلي يحدد رقم السطر. فعل سبيل المثال، فإن مفهومات القيمة المضافة والإنتاج تظهر في نطاق عمود (4) والأنشطة الاقتصادية، وسطر رقم (1) الخاص بـ "الناتج الإنتاجي" (انظر شكل رقم (2)).

ويستعمل فان السهم الذي من الصندوق نفسه، مثل المخلوقات التحويلية بين المؤسسات في المصفوفة. ولا يضر الإسقاط بالنسبة للنظام الاقتصادي فان Diagonal تظهر في الخلية العظمية لفان "النظام الاقتصادي" (اختصاراً) الشبكة المشتركة لفان أن تكون دائرة (Closed Loop) وهذا يعني أن البداية من صندوق معين لا ينهاي من خلال نماذج التنفيذ، التي تسري في جميع النماذج الاقتصادي إلى الصندوق الذي بدأنا منه.

هذه التفرقة بين الصناديق والأسهم في شبكة نظام البيانات (مصفوفة الحسابات الاجتماعية) تسير لنا إمكانية بناء مصفوفة عديدة للحسابات الاجتماعية يخدم كل منها غرضًا معينًا من أعراض السياسة الاقتصادية ويستوي في تحديد التحولات وتجزئة التأثير.

وفي هذا الصدد فان الرغبة في معلومات أكثر تفصيلًا تعني مجهزة الصندوق إلى عدد من الصناديق الفرعية مع تحديد المبادرات الداخلية منها. وتظل عملية التحويل إلى كم قد فكر صندوق يمثل حساب (سطر وعمود) في حين أن الأسهم يتم تزويرها إلى عدد من الخلايا. ولعل هذه العملية يمكن التحكم بها من خلال تخصيص أسهم خاصة من الأدوار المعروفة.

1. الشكل رقم (1) وشريحة مأخوذة من الدراسة المتحية (انظر شكل رقم (2)) وشريحة مأخوذة من الدراسة المتحية.

2. "Social Account - التكنولوجي جامعة القاهرة والبنك الدولي، وكتبت أما للمشرف والأول في الدراسة ومنه: Modelling for Egypt".

3. حسب دراسة الدكتور مصطفى نور الدين و."جامعة القاهرة".

Feed Back Effect (3)
<table>
<thead>
<tr>
<th>عنوان</th>
<th>نص 1</th>
<th>نص 2</th>
<th>نص 3</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عنوان 1</td>
<td>نص 1.1</td>
<td>نص 2.1</td>
<td>نص 3.1</td>
</tr>
<tr>
<td>عنوان 2</td>
<td>نص 1.2</td>
<td>نص 2.2</td>
<td>نص 3.2</td>
</tr>
<tr>
<td>عنوان 3</td>
<td>نص 1.3</td>
<td>نص 2.3</td>
<td>نص 3.3</td>
</tr>
<tr>
<td>عنوان 4</td>
<td>نص 1.4</td>
<td>نص 2.4</td>
<td>نص 3.4</td>
</tr>
<tr>
<td>عنوان 5</td>
<td>نص 1.5</td>
<td>نص 2.5</td>
<td>نص 3.5</td>
</tr>
<tr>
<td>عنوان 6</td>
<td>نص 1.6</td>
<td>نص 2.6</td>
<td>نص 3.6</td>
</tr>
</tbody>
</table>

---
فيها عن طريق التأكد أن عدد الخلايا المليئة يساوي عدد الأسهم.

مثال ذلك جزء حساب المؤسسات إلى القطاعين المتالقين، الشركات، الحكومة، حيث يمكن دراسة بعض الفضائح كتوزيع الدخل والدفعتات التحويلية البدائل بين المؤسسات. يتم ذلك عن طريق تحويل الصندوق إلى ثلاثة صناديق أو حالات (انظر شكل 3(1))، وتقوم بعد ذلك بتخصيص التدفقات الداخلية. ومجرد الأشارات التي تؤخذ عن النظام والسرط هو ضمان الانساق في هذا الأسلوب.

من أساليب بناء نظام البيانات، ويفض أسلوب مصفوفة الحسابات الاجتماعية:

- أ، يدعم أسلوب مشتق من تقنيات تحديد الظروف الاقتصادية في سن الأساس وفهم الارتباطات المبادلة الأساسية في الاقتصاد القومي. فمصفوفة معمقة قصيرة لاقتصاد ما وتساعد على تقدير الظروف الاقتصادية السائدة في هذا الاقتصاد في حالة متبقية. بذلك يفيد أسلوب مصرفية في التعرف على البيانات المطلوبة لصياغة السياسات الاقتصادية.

ب، تسمى منطقة الخصائص البارزة محاكاة وإحالة آثار السياسات الاقتصادية البديلة. وتشمل ذلك عن طريق فحص آثار بعض السياسات الاقتصادية على النظام الاقتصادي كله أو جزء منه.

ويتم هذا الأسلوب بالرخوة الشديدة حيث يسمح بتبع آثار هذه السياسات دون تحديد مسبق لداله الهدف. وهو أيضاً يعتمد يعتمد البيانات اللازمة لبناء النماذج الاقتصادية على المستوى المعكس.

: Multiplier Analysis

تحليل المضاعف

واحد الأساليب لاحتكار آثار السياسات الاقتصادية بجانب كونها تضمن خطوة ضرورية سابقة على مرحلة النمذجة وهي تقنية تحليل المضاعف. والتفكير الرئيسي هنا هي أن دخل الأنشطة الإنتاجية، وعناصر الإنتاج، والمؤسسات تنطوي على حق الاقتصاد القومي من خلال عملية المضاعف. ويتضح ذلك من تعميم نظام ليوينيف المغلق (حلقة ليوينيف المغلقة) تحتضن ليس فقط هيك الإنتاج ولكن التوزيع الوظيفي وتوزيعه على القطاع العائلي.

(1) هذا الشكل مأخوذ من الفصول الخديوي عشر من دراسة 'Social Accounting Matrix and Modelling for Egypt'

الذي أعده الدكتور مهندس خوري исحاق، كجزء من الدراسة التي قام بها البنك الدولي بالشراكة مع مركز بحوث التنمية والتسويق التكنولوجي - جامعة القاهرة سنة 1983، (الشراف البحاث الأول د. عمرو عمي الدين).
المضاعف هو مصفوفة M التي تعكس الآثار الكلية على النظام الاقتصادي وناتجة عن توسع بعض القطاعات والأنشطة. هذه المصفوفة هي الواقع نتاج ثلاث مصفوفات M3، M2، M1.1

المصفوفة الأولى تقيس آثار التحويلات داخل الاقتصاد القومي. على سبيل المثال توسيع الارباح من الشركات إلى القطاع العام. أما المصفوفة الثانية فتقيس الآثار النسبية لعملية المضاعف. على سبيل المثال آثار التغيرات المستقلة في توزيع الدخل على الدخل دون أن تأخذ في اعتبارها التأثير في الأجهزة المعكسة. أما المصفوفة الثالثة فتأخذ في اعتبارها الآثار الدائرية كلها.2

لا يوجد أي نقطة بداية في دورة متواجدة متصلة.

وتبدأ حسابات المضاعف بتحديد الحسابات الخارجية والداخلية في المصفوفة، ويشير الشكل 4 إلى المصفوفة بعد تنظيم حساباتها بشكل يعطي الحسابات الداخلية سواء على مستوى السطور أو الاعداد. وفي هذا الصدد اقترح حسابات عناصر الانتاج والمؤسسات والأنشطة والسلع بوصفها حسابات داخلية في حين أن حسابات الحكومة خارجية. يلي ذلك دراسة استجابة التغيرات الداخلية لتغير في اتحاد المطورات الخارجية أو كلها.

ليس هنا المجال لشرح تفصيلي لأسلوب المضاعف ودراسة كيفية مزج آثاره ولكن نكتفي هنا

بالإشارة إلى هذا القدر من المعلومات عن فكرة تحليل المضاعف.

المصفوفة كأطار غودجي 3 منهجية قيمة المعاملات 4

سبق الإشارة إلى أن المصفوفة ما هي الا إطار محاسبي، وكأي مصفوفة تحتوي عددًا من الاعداد والاستمر. وفي المحاسبة فإن الاتفاق لأيد وإن يساوي الابره و بالتالي فإن مجموع الابره لأيد وإن

8


2- Modelling Framework. (1)

Transactions Value Approach (T.V.A) (3)

- 36 -
ولعل أحد السمات الهامة للمصفحات التي يتم استخدامها هي أن المبادلات أو العاملات التي تتخذ نفس الأساس لل템ييز (التسعي) سوف تنتمي إلى نفس السطر. نتيجة لذلك فإن كلاهما اختلفت اسم التمييز (التسعي) كلاهما بصد حساب جديد. وهناك مثال يكمن عن طريق توضيح هذه النقطة. فنظام الأمم المتحدة للاختارات المتميزة يعتبر أن تكلفة انتقال الشقعة هي جزءاتها الأساسية حيث تكمل التكلفة المتجد اضافة الضرب غير المباشرة مادها (المستهلك) حينه، يضاف هامش التجارة وتكالف النقل. إذا أردنا أن نتبع هذه التسعيرات الثلاثة للسلاسل الطبوانيا أن ندخل ثلاث حسابات للسلاسل يعى ذلك أن المصروف المستخدم طبقاً لشجب المبادلة هو انا بحاجة إلى
حساب جديد كيلاً اختلاف التسعي.
وينظر منهج قيم المبادلات إلى كل قيد في المصفحة (خلية) بوصفها ماما أو معاملة بعد عمود وسطر (العمود افق والسطر تلقى الابراز) أي مدرجات من العمود االسطر وبالتالي فإن كل خليقة تمتل قيمة معاملة أو مبادلة.

إذا حاولنا أن نذهب إلى ما هو رواة الاطار المحاسبي فاننا نرى أن هذه المبادلات أو العاملات هي نتاج سوق معين لعناصر النظام الاقتصادي اذ تنتج هذه المبادلات من السلوك الهدف نحو تعظيم المفعتة، أو تعظيم الإيجاح أو غيرها من قواعد التخصص المعروفة. ومن ثم فإن معاملة مفعتة القيوس المحاسبية في المصفحة من خلال مفعتة السلوك الكامن وراء هذه المبادلات يمثل معجمة المعاملة من خلال قيم المبادلات. ت. و. ب. افروج

ولعل ما يتميز به هذا الأطر المتجمعي، هو التوازن والاتساق بين إجازاته. ويتحقق هذا التوازن والإنساق من خلال متوجهات الأسعار، الكميات، والقيم التي تجعل كافة الخدمات في هذا الأطر تتناسب وبالتالي فان موازنة كل حساب سوف تحت الانتهاء بعد الختم، أو الكمية أو التغيرات التي تحدث في الثلاثة.

وعن طريق تحديد التغيرات في السعر أو الكمية أو القيمة اللازمة لموازنة كل حساب سوف نصل إلى كيف يمكن تحقق الأتساق بين الفواتير المتعلقة بالخصم والتسوق. ويرتكب على تحديد سوق قيمة المبادلة (الخلية) وتحديد سوق موازنة كل حساب قائمة نحصل في النهاية على مفعتة. وسجل الخلاصة الأخيرة التي تؤدي إلى بناء النموذج، هو تعريف وجيه للمعلومات التي تدخل في تحمل سوق قيم المبادلات (الخلية) وسوف تكون هذه المعلومات خاصة لعملية تطبيق النموذج. ويتطلب اجتنابها من بناء المصفحة لسنة الأساس، أما المعلومات الأخرى التي لا يمكن
الوصول إليها من معلومات المصفوفة يتم الوصول إليها من مصادر أخرى. وهكذا يمكن تلخيص
منهجية هذا الأسلاو في الخطوات التالية

أولا: بناء مصفوفة للحسابات الاجتماعية

لسنة الأساسي، تعكس الخصائص الأساسية
والشكاكات السائدة في الاقتصاد القومي وطبيعة التدفقات فيه.

ثانيا: تحديد الاطار النموذجي

T. V. Specification of Each Cell

ثالثا: الفيود الواردات على النظام

System والتي تحدد كيف توزع كل حساب (تغيرات الأسعار،
الكميات، القيم).

رابعا: تحديد قيم المعلومات

Parameters التي لا يمكن استنتاجها من المصفوفة

S.A.M. وقد طور في الأونة الأخيرة في البنك الدولي مجموعة من البرامج على الحسابات الأخرى لتطبيق

هذه النماذج التي يتم صياغتها بهذا الأسلاو.

ويتميز هذا الأسلاو عن الأسلاو التقليدي لبناء النماذج هو أن الأسلاو التقليدي كأن هو

الحال في النماذج الكيميائية أو تلك التي تمثل مصداق النسبي، هو الأسلاو الأخير بدأ بتحديد هيكل

المصفوف والبيانات التي يمكنها في شكل معادلات رياضية ثم بدأ بعد ذلك في البحث لبناء نظام

البيانات اللازمة لخدمة وتطبيق هذا النموذج. ولا غاية أن هذا النموذج قد أدى إلى زيادة المحسبة

القومية التقليدية وما مثمل من علاقات وحسابات. أما الأسلاو الأول فهو أسلاو في المباشة

فبدأ بتحديد الغرض الذي يريد تحقيقه، أي الغرض من الدراسة ما كان هذا الغرض. بلى ذلك بناء

مصفوفة الحسابات الاجتماعية التي تخدم هذا الغرض سواء كان حساباً عاماً أو خاصاً. بلى ذلك تحديد قيم

المباشات والسلوكيات الكاملة وراها... الخ. وبالتالي فإن طبيعة الاقتصاد القومي وما يحكمه من

علاقات وسلوكيات للمتغيرات فيه، هو الذي سوف يحدد طبيعة وهيئة النموذج في النهاية.

وبعدها المتكاملة الأساسي الذي واجهته الدول النامية في بناء نماذجها التنظيمية أو نماذجها

القومية، هو النماذج السائدة لا تتناول هياكلها مع حالة الدول النامية ولا تخدم الأغراض التي ترمي

(1) طور هذا الأسلاو في البنك الدولي: و. ج. جريج، و. ج. د. درين، إدارة البحوث بالبنك الدولي وتحت إشراف د.
جراح بابد الذي لعب دوراً رئيسيًّا في تطور أسلاو ومصنوعة الحسابات الاجتماعية.

-39-
لتحقيقها كأ قد تطلب من البيانات ما ليس متاحا. أما هذا الأسلوب، فإنه يوفر منهجا جديدا يؤدي إلى أن يكون النموذج المستخدم عملا لطبيعة الهيكل والعلاقات السائدة. ومن هنا فالي ادعو البلاد العربية إلى البدء في بناء مصفوفاتها للحسابات الاجتماعية، وتبني هذه الأدوات المساعدة الجديدة للخطيط.
المشاكل

د/ عبد سعد (المهندس العربي للتخطيط)
ماهي علاقة مصفوفة الحسابات الاجتماعية بسيرة ليوتينج، وهل تشكل امتدادا لها، وما الجديد فيها بحيث يساهم تطبيقها في أتمام العمل التخطيطي في الاقطار العربية؟

د/ عبد المؤمن العلي (الصندوق العربي للثامنة الاقتصادي والاجتماعي)
نموذج المطور للتطبيق قد تعرض مشكلة البيانات، فالبيانات المطلوبة لتنفيذه قد تكون بعيدة عن المثال في الوطن العربي، خاصة وأن النموذج يتطلب بيانات تصف بذاءة عالية للمعلومة الوافدة والمركبات التي يمكن أن تنشأ عنها على مستوى الوحدة ومستوى القطاع والمستوى العالمي.

يمكن تصنيف الدول العربية من حيث مفاهيم التخطيط فيها إلى مجموعتين:

الأولى تقوم بالتخطيط على أساس النظام المتزوج، مثل الدول الخليجية التي تأخذ بالبرامج الاستثمارية وتتخذ كاستراتيجية للتنمية والتدخل في شؤون القطاع الخاص، والثانية كاستراتيجية تخطيطية لكنها يمكن أن تكون قد عجزت عن تحقيق أهدافها، مثل مصر والجزائر وسوريا والعراق. كأن الدول الأربعة الأخيرة يشكل التنوع فيها قضية عضوية، لذلك لاتأتي في التأسيم، مع أن البعد الاستراتيجي موجود في هذه الدول.

اما بالنسبة للآليات المستخدمة في التخطيط فانها دولا عديدة مثلاً جداول المدخلات والمخرجات للفترة ما بعد 1950 و1960 و1970. بعضها لا تستطيع اعلانها لأسباب تتعلق اما بنتائجها أو ترك القنوات العاملين فيها لحقوق عملهم. وبالنسبة لآليات التفهم الاستراتيجي تأمل تلك الخطط في أهدافها، فهى المشكلاة وليس البعد، والهدف الذي تمثله الدول من بناء تلك الخطط.
عبد المحسن تقي مظهر (شركة الاستثمارات الخارجية الكويتية)

إذا كان الواقع الحالي يشبه هذا القدر من التعقيد والتشابك الذي ربما يكون خارج القدر المتاحة من حيث الاشكال الفكرية والبشرية في الاقطار العربية، فإنه الممكن في مقابل هذا
التعقيد في عملية التخطيط؟

من الأمور التي تبدو سببا للتشبكي والتراجع عن عملية التخطيط ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الاقطار العربية والتي انعكس على سياساتها الاقتصادية، ما بين التأسيم والملكية العامة المتاحة التي تفتح الاقتصاد الوطني من الاستغلال، وما بين ما يسمى بسياسات الانفتاح والمملكة ال
سيطرة واستغلال رأس المال الإاجنبي والمحللي. هذه القبلات في السياسات الاقتصادية التي كانت
نتيجة القبلات السياسية اقتربت بصفة خاصة بالتقلبات السياسية التي حدثت في الاقطار العربية
الرائدة.

د/ محمد السيد محجوب (المعهد العربي للتخطيط)

لكل نظام اداري نظام معلوماتي تابع له، ونظم ادارة الاقتصاد الوطني في الدول العربية تركز
أساسا في مسألتين: الموازنة العامة للدولة، موانع تأثر المدخول. وفي هذه النظم فإن العملية
التخطيطية مسألة عبارة و있يابية ومثلية، بالاضافة إلى قصور نظامها الإحصائي على احصاءات
الدخل والانفاق والمعاملات الخارجية، مقابل اتخاذ قرارات الإحصائيات التي تكسب الأوجه الأخرى
للاقتصاد الوطني. وعلى ذلك فإن تطوير النظام الإحصائي العام بشكل عام في هذه الدول يتطلب
أحداث تغييرات جذرية وإيجابية في نظم ادارة الاقتصاد الوطني فيها.

رغم أهمية الاحصاءات التي طرحها المحاضر، وهي نظام الحسابات القومية للاستعداد العام
SNA 1968، إلا أن من الصعب انزالها في الدول العربية لسببين: عدم الحاجة الحقيقية لنظم ادارة
الاقتصاد الوطني فيها الى البيانات المرتبطة وال دقيقة التي تتحوي مثل هذه الصور، التكاليف
الباهضة اللازمة لانتزاعها.

من هنا اقترح البديل التالي:

Highlyaggregated social
(accounting matrix

- 42 -
هل المشاكل القائمة وحالة التخطيط الحالية في العملية التخطيطية قاصرة على المنطقة العربية أو أنها تشمل ثلاثة أرباع البشرية في أوروبا وأمريكا اللاتينية وغيرها؟ وماذا يعني تصنيف هذه المشكلات ما بين تلك التي تتميز بخصائصها العربية وما بين تلك التي تعود إلى الوضع العالمي الراهن؟

ما هي طبيعة الاستراتيجية التي ستدير عليها الدول العربية كل على حدة في تغيير جمهورها إلى ذات الأهمية من تعمق النزاع، وذلك لいますが بعد النظر لها أولا واستمرار التحولات في العمل العربي المشترك?

في سياق تحفيز المحارس على سياسة إحلال اليات، قال المدير العام أن دورة التكامل الاقتصادي لجامعة تتمتع بدور添加剂 الحجيج العربي (الرياض 17-20/6/1983) توصي باتباع سياسة إحلال اليات في مجالات التدريس لتعزيز ممارسة التكامل بين دول مجلس التعاون.

أذا كانت البيانات المتوقعة للمصفوفة المتقدمة غير متوفرة من جهة والياتات الفنية قد لا تكون متاحة من جهة أخرى، فهل يعني ذلك أن التحقيق؟ أم بالعكس استعمال أداة أخرى؟
من المعلوم أن للتخطيط جوانب فنية وسياسية، فإذا كانت خطط التنمية في مختلف البلدان العربية وفي مختلف المراحل حالية من استراتيجية واضحة، فإن هذا يعني أن جميع صانعي القرار والمخططين في مختلف المراحل والبلدان لم ينكروا إلى أهمية الاستراتيجية. أم أن عدم وجود استراتيجية كان بمثابة استراتيجية؟

د/ عبد الرحمن الحبيب (جامعة الكويت)

في إطار المباحثات التالية التي وردت في سياق المناقشات:
- غياب قاعدة المعلومات اللازمة لعملية التخطيط.
- قصر تجارب التخطيط في كافة الدول العربية.
- الغياب الفاضح الذي يقع على دول العالم الثالث ومن ضمنها الدول العربية في ظل نظام اقتصادي غير عادل تسيطر عليه دول مجموعة الشمال.

لذا لا يجب البحث العلمي العربي نحو مدخل جديد وهو المشاركة الفائرة صاحبة الصلاحية الأولى في التخطيط وعمه، وهي جاهز الشعوب العربية للقول رأيها في استخدام مواردها وتوجيهها حسب حاجاتها الأساسية؟

د/ عبد الوهاب الامين (جامعة الكويت)

لا شك أن عدم توفر قاعدة للمعلومات اللازمة لعملية التخطيط الاقتصادي في البلدان النامية عموماً يشكل عقبة كبيرة في طريق النهج التخطيطي السليم. ومن المفارقات أن البلدان المتقدمة التي هي أكثر أهمية للنهج بالتفصيل، التي تتوفر لديها قاعدة عريضة من المعلومات تكون عادة أقل حاجة للنهج بالتفصيل. لا تتوفر المعلومات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية. فضلاً عن الاعتماد على الدول النامية. ألا أن هذا الوضع يجب الأخذ بالاعتبار، كلاً بالجهة، دون الاعتماد بالتفصيل في البلدان النامية كأسلوب لتسهيل استخدام الموارد الاقتصادية وتكييف الجهود من أجل توفير الحد الأدنى من البيانات اللازمة لعملية التخطيط الاقتصادي.

لا شك أن المساءلة المحورية من وجهة نظر المحاضر الممثلة بغياب التصور الاستراتيجي الذي هو بمثابة مشتركة لجميع الخطط الاقتصادية القطرية في المنطق، ولكن ذلك قد يعني تحميل الخطط الاقتصادية أكثر مما يجب، لأنها بحاجة إلى قرار سياسي على المستوى القومي، وفي غياب هذا التصور ينبغي
الخطط النظرية عاجزة عن الأخذ بهذا النهج الاستراتيجي.

ان مشكلة التوقيت على زيادة مستوى المعنى كهدف رئيسي للمخطط الاقتصادي للاتحاد العربي وكان له ما يبره من حيث مروده السياسي الاجتماعي، وإن الأساليب الرئيسية الزراعية والتجارية السوفيتية بالنسبة لتركيزها على مساحة كان ما هي الأخرى ما يبرز بها لجهة التطور الاقتصادي.

والظروف السياسية التي يمر بها ويجري هذا بصورة خاصة على التجارة السوفيتية.

آتاري المحاضر بأن تعدد الأولوية للقطاعات الاقتصادية لا نتاس بالتوقيت السيسي للخصائص الاستثمارية، وربما بسبب التنفيذ الفعلي لهذه التخصصات، هذا صحيح ولكن الأصبر أيضاً هو أن هذا التنفيذ مما لا يوجد في كثير من الحالات عن كونه تنفيذاً مالياً وليس بالضرورة في شروط تنفيذ كاملة، ويجب أن يتم التنفيذ في بعض المسارع الفردية لوحدها قد لا يضمن تنفيذ الخطط الاستراتيجية المتكاملة إذا لم يتم انجاز المشروعات المتكاملة الأخرى الاستراتيجية.

محمد عبد ناجي (شركة الملاحة العربية المتحدة)

لا يمكن النظر إلى البيانات كتقنية فنية ماشية، بل هي قضية سياسية مرتبطة بهوية صاحب القرار السياسي وطبيعة اعترافه. وما لم تكون القضية بهذه الصورة في الذي يفسر حقب حقوق مهمة في العديد من المجامع الاقتصادية اللازمة لتفسير ظواهر اقتصادية واجتماعية معينة؟

باضف الذلك أن هذه المشكلة تتعلق كذلك بطبيعة الرأي العامي بالاجتماعيات، من الناحية للاحصاءات التجارية الداخلية للاستفادة من الإحصاءات الرسمية التي تتم عبرها إدارة الجمركية يقومون بدل سلامتهم دون تقديم تلك البيانات إلى الإدارة المذكورة، وهذه مشكلة تحتاج إلى توعية جماهيرية، بالإضافة إلى القرار السياسي الذي يجب أن يكون واضحًا في هذا المجال.

د/ عارف دليلة (وزارة التجارة والصناعة)

في سياق ما أوردته المحاضر بأن الخطط العربية كانت تتأثر إلى حد كبير بأشكال المخططين الفنلنديين الذين قاموا بإعدادها والمعلومات الصادرة عن الفيزياء السياسية، بالإضافة إلى أن تلك الخطط لم تتكون جزءاً من تصور استراتيجي عام أو خطوة طويلة الأمد. يمكن الخروج بنتائج
هام وهو أن العمل التخطيطي الذي يجري في الأقطار العربية يقتصر على جانب واحد للعملية التخطيطية وهو الجانب الفني المكتبي البوروقراطي، بينما تغلب عن الجانب الآخر وهو التخطيط التطبيقي وعازف واقعية. والسؤال هنا أن كيف يمكن أن تتمثل هذه الخطط أو تدخل سيرتها التطور، وعلي أن الأوضاع الحالية كانت تختلف في حالة عدم وجود هذه الخطط، وكيف؟

ويمكن ارجاع هذين العاملين: طبيعة العامل الذاتي وغياب التصور الاستراتيجي، إلى غياب تصور التنمية المرغبة، لذلك فالسؤال الذي يرد في هذا المجال ما هو المجتمع المطلوب تحقيقه؟

أما المصنفة المفترضة فيلاحظ أننا تؤكد على الجانب الاقتصادي بينما يغيب عنها الجانب الاجتماعي، ورغم أنها احتوت بعض المؤشرات الاجتماعية المنبثقة، إلا أنها بقيت خالية معزولة تتطلب الروابط إليها، بالإضافة إلى عدم وضوح نسبتها المثل، فيما هي المعايير المثل التي يمكن على أساسها تحديد الأهداف الاجتماعية المرغوبة؟

د/ فرحان جاسم (المعهد العربي للتخطيط)

ذكر المحاضر أن أهداف الخطط الاقتصادية في غلظ الدول العربية مشابهة وأن البعد الاستراتيجي غائب عنها وتشابه في السياسات الاقتصادية المتبعة لتنفيذها، فذا كان الأمر كذلك، هل المقصود عدم وجود تخطيط في الدول العربية من الناحية العملية؟

أما القول بتشابه أهداف الخطط الاقتصادية في هدف مشترك هو فرض معدل غير الدخل القومي وان كافة متغيرات الخطط تابعة لهذا المترابط، فلذا لا يجد تربيا اقتصادية أو سياسياً، لأن الخطط تتكون من نموذج يضم عددًا من المتغيرات ولا يمكن بناؤه على أساس متغير مستقل واحد. فحتى النموذج النيتوشكي الذي يرى المحاضر أن الخطط العربية في معظمها قد بنى على أساسه لا يقوم على اتخاذ واحد بل يعتمد على الأقل التجاببين.

لا يمكن اعتبار مصنفة الحسابات الاجتماعية أداة تخطيطية. كما ذكر ذلك المحاضر، بل هي محاولة لتطوير قاعدة البيانات. وهناك فرق بين الفئة التخطيطية أو النموذج التخطيطي وبين قاعدة البيانات. كما يصعب الاتفاق مع ما ذكره المحاضر بأن الخلايا الموجودة في مصنفة الحسابات الاجتماعية تساعد على توصيف العلاقات القائمة بين مختلف الحسابات التي يتضمنها النموذج، لأن توصيف العلاقة عملية سابقة على البيانات.
يضاف إلى ذلك أن المصفوفة اقتصرت على جانب واحد هو التوزيع دون الجوانب الفنية التي تخص العلاقات الادارية، وبالنتيجة فهي تجعل جزءًا منها يتضمن تمثيل المستخدم، المطور، كأن عملية تقدر العلاقات وتحاكي بين مختلف التغيرات الاقتصادية تتطلب أكثر من مصفوفة واحدة ولا أكثر من ستة، وهذه عملية باهظة التكاليف يصعب تبرير جدواها.

د/ عمرو خدي الدين

يختلف المعروف اختلافًا تاماً عن النهج التقليدي القائم على بناء النموذج اولاً ثم البحث عن البيانات وتوصيف العلاقات، وهذا هو النموذج الكيتيزى. أما النموذج المطروح فبدأ بالتعرف على الواقع أو ماهية الاقتصاد، حيث يتم بناء المصفوفة اولاً ثم البحث عن العلاقات التوصيفية. وهذا مدخل جديد يسعى قيمة المعاملات المحاسبية ونظم المعلومات ثم تمر عبر بناء النموذج وفقاً لذلك، بمعنى بناء المصفوفة وفقاً للمهدف المراد رسمه، وهذا وجه الاختلاف بين النهج التقليدي وبين النموذج المطروح، وذلك لأن نظام الحسابات القومية التقليدية يحمل النموذج الكيتيزى الذي ولد معه. كما هو الحال في نماذج النموذج الحرب العالمية الثانية، التي تشكل امتداداً للنظر إلى الكليزي والقائمة على سلالة الكيتيزى وعلى علاقاتها الداخلية.

يجب بناء قاعدة البيانات للتخطيط، وإن النموذج المطروح يمكن أن يوفر بناء هذه القاعدة بسهولة بحيث تكون متاحة للبلاد العربية، كما أن هناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية، وتتراوح لأسلوب التناسق الذي يتوفر فيها هي إمكانية تقدير الكثير من بيانات تحوز على البيانات الجديدة واستباقها.

أن مصفوفة الحسابات الاجتماعية ليست مختلفة عن نظام الحسابات القومية التقليدية بل هي نفس، ولكن بعد إعادة تنظيمه وإضافة العناصر التي أُملاءت في ذلك النظام ومن ثم يمكن بناء لأي نظام أو نظام حتى قطاعات الاقتصاد، لذلك تميز هذه المصفوفة بروتينها بحيث يمكن أحداث تغيرات فيها حسب الحاجة وبناءً وفقاً للهدف المرسوم. كما أن هذا النموذج والذي يجزي الشروط، يقدّر الخبر أن يتم التحكم فيه وتطويه، وتحقيقه شروط النموذج بالبدء بتحديد المعاملات على أساس المصفوفة المطروحة إذا ما تمكّن من ذلك. ومع ذلك فان من أصوليات التخطيط بناء قاعدة المعلومات، وبين الأوروبا تعتمد على صناعي القرار، فذا كان التخطيط مطلوباً عندئذ لا بد من بناء هذه القاعدة، أما مسألة التكاليف المالية فتجد تبريرًا من خلق البنية الأساسية للمدينة التخطيطية، خاصة عند ملاحظة الأوجه التي تقف منها البلاد العربية أو ما إذا...
القول بأن المخطط في البلاد العربية بدأ بهدف تعظيم الدخل القومي وإن الأهداف الأخرى تابعة له، لا يقصد منه افتراض علاقة دالية بل المقصود أن المخطط يضطر في النهاية أن تنظيم البيانات ليخدم الهدف الأول، وهو الالتزام السياسي بتعظيم الدخل.

ليس الهدف من المحاضرة مناقشة التجارب التخطيطية، لأن ذلك يتطلب الدخول في تطبيقاته وتنفيذها الاجتماعي ومساحة الالتزام والالتزام، وهذا ينطلق في ظل الظروف الراهنة، يتطلب أخذ الأحكام، ونستورد إلى أرض الواقع يمكن القول بعدم وجود تطبيقات في البلاد العربية، لكن الغرب، هنا ان تضع كل البلاد العربية وثائق مشابهة، وتفسير ذلك يعود إلى تأثير التجارب التخطيطية الأولى التي وضعتها المعاهد لبيئة التجارة التخطيطية، فحتى الإخطاطات التي وقعت في التجارة التخطيطية المصرية تكاد تكون نفسها في الخصائص الأخرى.

إن وسيلة الاختيار الاجتماعي في خطة العربية غير موجودة وإن الاستراتيجية غالبة عنها سواء على المستوى القطاعي أم القطاعي أم القومي، فإذا قيل أن حالة عدم الاستراتيجية هي الأسباب، فهذا يعني غياب بعد النظر للشخصية العربية، التي تقوم على التغيير والتبدل بين يوم وآخر.

كان المصدر لأي استراتيجية عربية للتنمية بناءً على مكونات الأمن القومي العربي، وإن تكون الارادة الوطنية هي صاحبة القرار في تحديد معدلات الاستهلاك ومكوناتها ومصدرها. وفي إطار هذه الاستراتيجية كان لابد من التركيز على الزراعة والغذاء والصناعات القصيرة لإعطاء قاعدة من الصناعات الحضرية التي تعتبر القضايا المحورية في المرحلة الراهنة، والسؤال الذي يتطلب الإجابة عندئذ هو ما نوع الصناعات الحضرية المراد اقامتها، وما نوع الصناعات التي تغذي تلك الصناعات الحضرية؟ خاصة وأن الوطن العربي يقف في مفترق طرق وتفرع حيوي مبرهنة اضمحلال الدولة العباسية.

لست المشكلة أن البلاد العربية بدأت مرحلة التخطيط قبل اواها، لكنها بدأت التخطيط ككل دون الالتزام بها والاستعداد لها والالتزام بتضمينها، والتدريب أصبحت اللغة حقيقية، ولما كانت البلاد جادة لبداية توفير قاعدة البيانات الضرورية للتنبؤ.

جداول المستخدمين المتواجدة في بعض البلاد العربية هي في حقيقةها جداول قديمة قيد استخدام، والأدوات المستخدمة في التحليل تسمى K. A. S. Method وهي في الحقيقة تسمى النسق الرياضي Mathematical Consistency.
أعباء الديون الخارجية
وآثارها على الخطط الأقتصادية بالبلاد العربية

د. رمزي زكي (8)

المؤلف في مطور

- من مواليد الاقصر بجمهورية مصر العربية (1941).
- جامعة العلوم الاقتصادية (برلين).
- خبير أول بمرجع التخطيط القومي (القاهرة).
- حائز على جائزة الدولة التشجيعية في الاقتصاد ووسام العلم والمفتي من الطبقة الأولى.
- بالإضافة إلى عدد آخر من الدراسات والمقالات في مشكلات التنمية والتخطيط.

-49-
محتويات الدراسة

الموضوع

طرح المسألة

أولاً- الخصائص الأساسية لوضع الراهن للمؤسسة الإسلامية في البلاد العربية

1- تطور حجم الدون

2- تطور هيكيل الدون

3- تطور شروط الاقتراض

4- تطور مفاهيم خدمة الدون

ثانياً- أثار المؤسسة الإسلامية وانعكاسها على الخطط الاقتصادية

1- معدل خدمة الدون

2- نسبة الدون الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

3- نسبة مفاهيم خدمة الدون إلى الناتج المحلي الإجمالي

4- نسبة الاحتياجات الدولية للدلايل الخارجي

5- توقعات الدون وتدور الطاقة الاستهلاكية

6- الأثر على تخطيط الاستثمار

7- الأثر على تخطيط الانتاج

3- الأثر على تخطيط الاستهلاك ومستوى المعيشة

4- زيادة إنتاج الناتج في السوق الرأسمالي العالمي

4- ارتفاع إنتاجيات الأسئلة في عمليات التخطيط

5- تفاوت أسعار الدون في الدول العربية وفقدان حرية

6- علاقة تفاوت أسعار الدون بزيادة قيمة العملة

وآثر ذلك على الخطة التخطيطية ومدى قاعته في إصلاح حجم الحساب الجاري

هل ينجح التخفيف في زيادة صادرات الدول العربية المادية؟

هل ينجح التخفيف في اقتصاديات واردات البلاد العربية المادية؟

آثار التخفيف على الحالة ومتغيراتها

ثالثاً- نحول أفضل وتعاون عربي أوثق

رابعاً- اقتراح بإنشاء صندوق عربي لمجابهة طوارئ الدون

الخليجية

هامش الدراسة
طرح المسألة:

في ديسمبر من عام 1941 نشر جون مايند كينز كتابا صغيرا بعنوان "النتائج الاقتصادية للصلح". وكان هذا الكتاب يمثل حصدية اطلاعاته وفكره عن الاتجاهات والقرارات التي سمعها أثناء حضوره مؤتمر السلام بدمشق في عام 1919 ووصفه مستشارًا لوزارة المالية البريطانية. وقد علق كينز، بذكاء شديد، في هذا الكتاب على الجانب الاقتصادي الذي تمثلت عنه معاهدة فرساي.

وهي المعاهدة التي فرضها الحلفاء المتواجرون على المانيا المهزومة، وفرضوا من خلالها على المانيا دفع تعويضات باهظة تصل إلى 100 مليار من الموارد الديموقراطية. (1) وتعويضات كانت من الضخامة بحيث يستحيل على الاقتصاد الألماني المحطم الوفاء بها. وجدت الأفكار في هذا الخصوص، إلى أن دول الحلفاء قد خرجت من الحرب وفي ذمته دور كثيرة للولايات المتحدة الأمريكية من جراء ما أقرره من خلال سعي السوق الحريه. وقد أصرت الولايات المتحدة بعد سقوط مدفع الحرب على تحصيل ديونا من الحلفاء في الوقت الذي كان فيه الحلفاء في حالة اعصار مالي واقتصادي شديد. وقد نجح الحلفاء، في معايدة فرساي، أن يلقو ببعض هؤلاء الديون على المانيا المهزومة. (2) وكان المركز الشديد الذي خلفته مطالبة الولايات المتحدة لديونها، وأوقعته في دول الحلفاء والمانيا هو كيف يسنى لألمانيا أن تدفع تعويضات الحرب للحلفاء حين يمكن للحلفاء بدورهم دفع ديونهم للولايات المتحدة الأمريكية؟ وتأثر أثر هذا المثر قضايا جدلية واضحة النطاق، تمتلك على البحث عن حلول للمخاطر والصعوبات المقدمة التي نشأت هذه الدول في صدد إدارة وتمويل التحويلات التي تلزم حساب العمليات الرأسمالية.

وقد تمثلت عبقية كينز الفذة والبهرة في هذا الكتاب في النقد الشديد الذي وجهه إلى هذه الاتفاقية وذلك من عدة زوايا. فمن ناحية أخرى، اعتقد كينز أن هذه المعاهدة لا تنتمية جدًا، ورأى فيها اتفاقية سياسيا متهورة من جانب الحلفاء، واعتبر أنها لم يكن من الجيد أن تثري الكبائر والبيت في أوروبا لاسيما ستكون بثبات على عودة الدنماركية والازدامة العسكرية بالميكانيكا بصورة أفتقرت وأتآثر الخاصة كأنغريد الحرب العالمية الأولى. (3) ومن ناحية ثانية، رأى كينز أن طاقة الاقتصاد الألماني على دفع هذه التعويضات كبيرة سوف يرتبط بقدرة الاقتصاد الألماني على تحقيق
فائز كبير في الميزان التجاري، وذلك بأن تكون الصادرات أكبر بكثير من الوداد، هذا في الوقت الذي يعتمد فيه الاقتصاد الألماني على قدر غير ضئيل من الورادات غير الدورية (المواد الغذائية والمواد الخام)، وفي الوقت لا يمكن ضبطها، في حين أن الطاقة الانتاجية الموجهة للتصدير كانت قد دمرت تماماً. ومن ناحية رابعة، تأسس على ما سبق، فإن دعم قدرة الاقتصاد الألماني في الوفا dilea بأعمال هذه التبعيات سوف يتطلب العمل الأول على دعم قدرة المانيا على إعادة بناء طاقاتها الانتاجية حتى يمكن أن تزيد من طاقتها على التصدير، وعلى التحول الذي يحقق فيها بعد فائضاً في ميزاراً التجاري بما يسمح بدفع هذه التبعيات. ومن هنا نادي بضرورة مساعدة ألمانيا بأعطائها قروضاً عاجلة تمكنها من تنفيذ عمليات إعادة التحول.

وقد أكدت الأحداث التاريخية التي وقعت في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية صحة الرواية الكينزية سواء فيها يتعلق بأثر هذه التبعيات على إعادة النزاعات العسكرية والدنائية في ألمانيا أو في أسلوب الاعراق والانفجارات التي تشربها ألمانيا في مجال مواجهتها الخارجية في تلك الفترة، أو فيها يتعلق بالمفاوضات التي حصلت عليها من الولايات المتحدة وغيرها لكي تدعم قدرتها على الانتاج والتصدير (5)، وأخيراً في تأثيره الأحداث من ضرورة استقرار بعض هذه التبعيات.

والآن... ما أشبه الليلة بالبارحة!

فالبلاد المختلطة التي تبدو الآن تحت تقل شديد من الديون الخارجية توجد في مأزق حرج، شديد التشابه مع ذلك المازق الذي كانت تواجه فيه ألمانيا عقب التوقيع على معاهدة فرساي. فمن ناحية أولى، تراكم فوق هذه البلاد جبل شهق من الديون الخارجية. وهذا الجبل قد تمتص عن أعمى فائدة (حالة في مستحقات القدرات والفوائد) لا تستطيع أن تنفصل، وأصبحت قد تدمر عدد كبير من هذه البلاد على الدفع الشه ممدوحة، خاصة وأن النمو الاقتصادي الذي حدث في هذه الدولة أصبح متزايداً مع تعرّف عملية التنمية في هذه البلاد. ومن ناحية ثانية، يبدو من الواضح أن تلك الدول لن تتمكن من الوفاء بأعمى هذه الديون إلا إذا زادت قدرتها الذاتية على تحصيل العملات الأجنبية ولا سيما من حصيلة صادراتها، هذا في الوقت الذي تعرضت فيه هذه الحصيلة للذرو أو التقلب بفعل موجة الكساد الدولي التي تملك بخلاف الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ بداية حقبة السبعينيات وحتى الآن. ومن ناحية ثالثة، فلم تعارض شديد نشأ بين استمرار هذه الديون في الوفاء بأعمى ديونها الخارجية الباهظة وبين إمكانات ثوراً الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل، يفعل النشاط الشديد الذي نشأ على ما تملكه من موارد للنقد الإجباري بين تمويل الورادات غير الدورية والاستهلاكية والوسطية.
والاستشرائية وبين التكلفة المرتفعة خدمة أعماء الدين الخرافي. ومن ناحية رابعة، لونظروا إلى المسألة من منظور الأمد الطويل، فسوف نلاحظ أن تدعيم قدرة البلاد المختلطة على تنفيذ هذا الجيل المتراكم من الديون والفواكه بأيامه سوف يربط أيضًا رابطًا بقوة القوة الدفاع التي ستصبح جهاز التنمية في هذه الدول في المستقبل، الأمر الذي سيحتاج إلى توافر موارد ضخمة. وهذه الموارد الضخمة، سوف تتوفر، سوف يتقصى منها الاستثمار في دفع أعماء هذه الديون.

وقد أثارت أزمة الديون الخرافي المستحقة على الدول المختلطة في السنوات الأخيرة اهتماماً واسع النطاق. وهناك الآن عمل من البحوث والدراسات حول هذه الأزمة، يبد أنه ما يفسره له، أن المنهج للمبحوث والدراسات التي ظهرت في الدول الرأسمالية والمنظمات الدولية الدائمة حول هذه الأزمة، يلاحظ بوضوح تأثير أن معظمها يخ nëل تفسيرات وحلول تدابير تتعلق بالملحقات الدائمة، دون أن يعتر بالرؤية الاجتماعية كوجهة نظر الدول المختلطة. وقد يفسره له أيضًا، أن عددًا كبيرًا من الاقتصاديين في الدول العربية espan هذه الأزمات ومنها كجزء من الاقتصاديين العرب قد تغير وجهة نظر الدائنين في بحثه عن تفسير وعلاج تلك الأزمة، دون أن يكون له ما تلقي عليه وجهة النظر هذه من محاولة واضحة في الوضع والتغطية، مع إجهاض شديد بحالة المدينين.

وعلى أي حال، لونظروا إلى العالم العربي، فسوف نلاحظ أن عددًا لا يتأثر به من الدول العربية قد وقع في نفق الديون الخرافي، وخاصة بعد أن تطورت هذه الديون إلى مستويات حرجة، ونتج عنها أعماء ضخمة وضَغطة كبيرة (داخلية وخارجية) أثرت أثراً كبيراً على الواقع الاقتصادي، الاجتماعي وأحياناً السياسي. وتتكرر الأشارات في هذا النص إلى أن تلك التأثيرات قد تمت بشكل واضح على الخطط الاقتصادية التي تضعها هذه الدول لأغراض اقتصادية، ونشأاء من جراء ذلك عراقيل مختلفة أمام وضع وتنفيذ تلك الخطط.

وتهدف الدراسة الراهنة إلى محاولة التعرف على الآثار التي نجمت عن تفاقم مشكلة الديون الخارجية في البلاد العربية ذات العجز المالي، وكيف أنعكست تلك الآثار على مسارات التنمية في تلك البلاد، وكيف أثرت على إمكانات التخطيط الاقتصادي فيها. بالإضافة إلى ذلك فهى تمثل آخر سعت إلى هذه الدراسة، وهو محاولة طرح مجموعة من الاقتراحات والمفاهيم التي ربما تساعد في محاولة هذه الآثار، والتعامل بها، وذلك في إطار من التعاون العربي، ومن خلال موقف فني تخطيط القومي الشامل باعتبار أنه يندرج ضمن الطرق في مواجهة مشكلات الواقع وتغييرهما تيتاراً مع التطورات التي تتطور إليها صناعت في كل بلد عربي.
بناءً عليه، فإن الخطوات الأساسية لهذه الدراسة سوف تتضمن فيما يلي:

أولاً - الخصائص الأساسية للوضع الراهن للمديونية الخارجية للبلاد العربية.
ثانياً - الآثار الناجمة عن تفاوت المديونية الخارجية واتجاهها على الخطط الاقتصادية العربية.
ثالثاً - تحقيق أفضل، وتعاون عربي أولئك.
رابعاً - اقتراح إنشاء صندوق عربي لتسوية ديون البلاد العربية.

أولاً - الخصائص الأساسية للمديونية الألمانية للبلاد العربية:

هناك بضعة أسئلة تعيق الإجابة عنها في صدر رسمياً لأهم المعالم التي يسعى لها الوضع الحالي للمديونية الخارجية للبلاد العربية. السؤال الأول: ما هو التطور الذي طرأ على الرسومات الإجمالية للمديونية الخارجية المستحقة في البلاد العربية خلال العشر سنوات الأخيرة، وكيف تتوزع هذه المديونية على هذه البلدين؟. والسؤال الثاني: ما هو التغير الذي طرأ على هيكيل هذه المديون في تلك الفترة، وما هي دلالة هذا التغير؟. والسؤال الثالث: ما هي شروط الالتزامات التي صاحت هذا التطور؟. والسؤال الرابع: ما هو حجم الديون التي نجمت عن هذا التطور؟.

1- تطور حجم الديون:

وقد يتعلق بالسؤال الأول، فإن الإحصاءات المتاحة التي يتولى البنك الدولي عن جداول المديونية الخارجية لمختلف دول العالم، تشير إلى أن الرقم الإجمالي للمديون الخارجية المستحقة (١)، على البلاد العربية قد بلغ حوالي ٣٦.٩ مليار دولار في نهاية عام ١٩٧٠، في حين بلغت المديون الخارجية المستحقة على مجموعة دول العالم الثالث (وعددها ٦٨ دولة) حوالي ١٣٥.٥ مليار دولار في نفس هذا العام، مما يعني أن نسبة ديون العالم العربي قد وصلت إلى حوالي ٩١٪ من إجمالي ديون العالم الثالث. أما في عام ١٩٨١ فقد بلغت المديونية المستحقة على البلاد العربية حوالي ٣٦.٩ مليار دولار، بينما بلغت ديون العالم الثالث في هذا العام حوالي ٢٢.٥ مليار دولار. مما يعني أن نسبة الديون العربية قد ارتفعت إلى ١٤٪.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن ديون العالم العربي قد غلت في المتوسط سنوياً بحوالي ٢٤٪ خلال الفترة ما بين ١٩٧٠-١٩٨١، في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي للمديونية العالم الثالث حوالي ٢٣٪ خلال نفس الفترة، الأمر الذي يعني أن نما طبيعية في سرعة النمو الاقتصادي الذي حدث للمديون الخارجية المستحقة على هاتين المجموعتين من الدول.
وتوفر لنا الجدول رقم (1) كيف تتوزع الديون الخارجية المستحقة على العالم العربي فيها بين البلاد العربية، وذلك فيها بين عامي 1970 و1981. ويمكن النظر قليلاً في الجدول يوضح لنا أن ثمة دول خمس، هي الجزائر ومصر والمغرب وتونس والسودان، تستأثر بنصيب الأسد في هذه الديون. فقد بلغ نصيبها النسبي حوالي 80% في عام 1970 وحوالي 82% في عام 1981 من إجمالي الديون العالم العربي. كما كان متوسط معدل النمو السنوي لديون هذه الدول الخمس حوالي 25% بينها كان هذا المتوسط بالنسبة لسائر الدول العربية المليئة حوالي 24% خلال نفس الفترة. ومن هنا يضح لنا أن مشكلة الديون العالم العربي بما تركز أساساً في مشكلة الدول الخمس.

2- تطور هيكل الديون:

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني، الخاص بطبعة التطور الذي طرأ على هيكل الديون الخارجية المستحقة على مجموعة البلاد العربية، أي توزيعها النسبي فيها بين ديون مستحقة لمصدرين رسمية وديون مستحقة لمصدرين خاصة اجنبية، فمن الملاحظ أن النمو الاجتيازي الذي طرأ على حجم هذه الديون كان يفاقه تثبيح واضح في هيكلها. حيث تغير هذا الهيكل في اتجاه ارتفاع النصيب النسبي للديون المستحقة لمصدرين خاصة (تشيلات مصرفية ومساواة مالية) على حساب انخفاض النصيب النسبي للديون المستحقة لمصدر رسمي (ثنائيية ومثيدمة الأطراف).

ومن المعلوم أن شروط الديون من المصادر الخاصة الأجنبية، بصفة عامة، أكثر تعقيداً وتكلفة من شروط ديون المستحقة، لأنها مكتوبة في مدنها الزمنية واعلى في سعر فائدتها وتتسم بانخفاض النصيب النسبي لدى الديون المستحقة لمصدر رسمي (طورياً ومتحدة الأطراف). وغنية بارتفاع عبء خدمة الديون الخارجية كما مستغرق فيها. ووقع على الديون الخارجية المستحقة على البلاد العربية، بينما كانت الديون من مصدرين خاصة تتمثل حوالي 71% في عام 1972 كان النصيب الرسمي شمل حوالي 29% أما في عام 1981 فقد انخفض النصيب الرسمي للديون الرسمي إلى 16% في حين ارتفع النصيب الرسمي للديون من مصدرين خاصة إلى 38%.

3- تطور شروط الالتزام:

وفيما يتعلق بالسؤال الثالث، يتعلق بالتغير الذي طرأ على الشروط العامة التي اقتضت
جدول رقم - (1)

تطور حجم الديون الخارجية المستحقة على البلاد العربية
ونسبتها إلى إجمالي ديون العالم الثالث فيها بين عامي 1970 و 1981

<table>
<thead>
<tr>
<th>بلادين الدولارات</th>
<th>الدولة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1970 (000)</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1981 (000)</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>876</td>
</tr>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>826</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>1005</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>820</td>
</tr>
<tr>
<td>الاردن</td>
<td>1261</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا</td>
<td>262</td>
</tr>
<tr>
<td>لبنان</td>
<td>385</td>
</tr>
<tr>
<td>العراق</td>
<td>343</td>
</tr>
<tr>
<td>الجمهورية العربية اليمنية</td>
<td>347</td>
</tr>
<tr>
<td>جمهورية اليمن الديمقراطية</td>
<td>449</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td>1847</td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال</td>
<td>400</td>
</tr>
<tr>
<td>موريتانيا</td>
<td>110</td>
</tr>
<tr>
<td>عمان</td>
<td>360</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الإجمالي ديون البلاد العربية

(1) لا تتوفر عنها بيانات
(2) تعد الإمارة إلى أن عدد هذه البلاد 86 دولة.
(3) بيانات هذا المصدر مأخوذة من:


بها مجموعة البلدان العربية المتينة خلال الفترة قبل الدراسة، فان البيانات تكشف عن حقيقة واضحة في هذا المجال، وهي أن تلك الشروط قد تفاقمت بشكل جلي خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات، والمقصود بالشروط العامة هنا، متوسط سعر الفائدة على القروض من مختلف المصادر، وموسط مدة القروض، وموسط فترة السماح، وموسط ما يسمى ب"نسبة عنصر المنحة". ويتضح لنا كيف ان متوسط سعر الفائدة قد ارتفع بشكل ملحوظ من 1970 حتى عام 1981، وكيف انخفضت مدة الاحتراف وفترة السماح، وكيف انخفضت نسبة المسمى بعنصر المنحة في تلك القروض.

جدول رقم - (2)

تغير هيكل الديون الخارجية المستحقة على البلدان العربية فيما بين عامي 1972 و1981

<table>
<thead>
<tr>
<th>النصيب النسيبي في عام 1981</th>
<th>النصيب النسيبي في عام 1972</th>
<th>نوع الدين</th>
<th>الدائن الرسمية:</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>22 (17)</td>
<td>71 (8)</td>
<td>منها: متعددة الطرافات</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>45 (13)</td>
<td>ثانية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>28 (11)</td>
<td>39 (20)</td>
<td>الدائن الخاصة:</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>27 (9)</td>
<td>منها: تسهيلات موردين</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>أسواق مالية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>الإجمالى:</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>100 100</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

حسب هذا الجدول من صفحات مختلفة من:
World Bank:  'World Debt Tables, External Debt of Developing Countries, 1982/83 edition. op.cit.'

- 58 -
<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة والفترة</th>
<th>متوسط سعر الفائدة (%)</th>
<th>متوسط فترة الساح (سنوات)</th>
<th>متوسط فترة القرض (سنوات)</th>
<th>نسبة عنصر المنحة (٪)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>4.2 1974-1980</td>
<td>12.5</td>
<td>4.5</td>
<td>18.5</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>4.1 1979</td>
<td>10.5</td>
<td>4.5</td>
<td>18.5</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>4.3 1981</td>
<td>12.4</td>
<td>4.3</td>
<td>18.5</td>
</tr>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>4.3 1970-1974</td>
<td>18.7</td>
<td>3.8</td>
<td>34.3</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>4.5 1975-1979</td>
<td>34.3</td>
<td>4.5</td>
<td>18.7</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>4.5 1974-1979</td>
<td>19.2</td>
<td>4.5</td>
<td>18.7</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>4.2 1980</td>
<td>21.4</td>
<td>4.2</td>
<td>18.7</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>4.3 1970-1974</td>
<td>20.8</td>
<td>3.7</td>
<td>35.2</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>4.4 1975-1979</td>
<td>35.2</td>
<td>4.4</td>
<td>18.9</td>
</tr>
<tr>
<td>الأردن</td>
<td>4.3 1975-1980</td>
<td>18.5</td>
<td>4.3</td>
<td>18.7</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>4.5 1981</td>
<td>21.4</td>
<td>4.5</td>
<td>18.7</td>
</tr>
</tbody>
</table>

البيانات الخاصة بالفترة 1980-1981 أخذت من:


أما البيانات الخاصة بالعامين 1979 و1981 فمصادرها:

والحق، أن الارتفاع الذي حدث في شروط الاقتراض للدول العربية كان يتعاش مع الارتفاع العام الذي حدث في كلفة الاقتراض الخارجي للدول المتخلفة عموما خلال نفس الفترة، كما أن الأرخاغ الذي حدث في كلفة هذا الاقتراض يجب النظر إليه في ضوء أزمة الكساد التضخمي التي تسكن بخلق الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ بدء حقبة السبعينيات وحتى الآن. فمن ناحية أولى، أدى هذا الكساد إلى تخفيض نسبة الاقتراض والموارد الميسرة التي أصبحت تخصصها الدول الرأسمالية المتقدمة لاقراضها للدول المتخلفة، مما أفع هيئة البلاد الأحمرية (ومنها البلاد العربية) ذات العجز القانوني في موارين متفععة إلى اللجوء إلى المصادر الخاصة بالاقتراض منها (مثل تسهيلات الموردين، والأرخاغ من البنوك التجارية ومن أسواق السندات). ومن ناحية ثانية، أدت السياسة الاقتصادية الجديدة التي طبقها ماسيمو بالينديان، أوروبا إلى رفع سعر الفائدة على الودائع الأدوائية بشكل غير عادي، الأمر الذي أدى إلى اضطراب البنوك التجارية وتوقف الأرخاغ المخلاف على خرافة هذه السياسة. وورد من النقاط، نزع عدد كبير من هذه المؤسسات إلى سياسة تطوير سعر الفائدة، الأمر الذي تمكش عنه ارتفاعات متتالية وخصوصة في أحياء هذه الأرخاغ. وفضلا عن ذلك عمدت مؤسسات الأرخاغ الخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا إلى ارتفاعات نقدية جديدة في الولايات المتحدة والدول المتخلفة بعد أن تراكمت لديها فواتر إدارية هائلة وخاصة بعد أن نجحت تلك المؤسسات في جذب الفوائد البوتانية فيها، هذا في الوقت الذي كانت فيه هذه المؤسسات تعاني من انخفاض الطلب الاستهلاكي على تلك المدى في البلادelta من جراء موجة الكساد التضخمية التي سافرت (ولا زالت) في تلك البلاد. والواقع، أن أرخاغ المؤسسات في أعطاء الودائع للدول المتخلفة تتطلب الأثمان الإضافة إلى هذه الاحجام الضخمة، كان يحقق لها ارباحا خياريا، فتوق تلك المعدلات التي كانت تحقق في قطاعات الانتاج الذي يرتبط بالدول الرأسمالية المتخلفة. وهذا يمكن النظر إلى سياسة الأرخاغ التي مارستها أسواق النقد الدولية على أنها أحد الآليات التي حاولت بها الدول الرأسمالية التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية فيها، وشددت من خلالها استغلال دول العالم الثالث.

وعلى الجانب الآخر من الصورة، وقعت الدول المتخلفة ذات العجز القانوني في موازين الموفوضات في شركك الاستدانة المفاوضة دون أن تخشي ممثلاً في الأزمة الإقتصادية العليا، أثرت علاقات التبعية الوثيقة التي تربطها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي. ومن ناحية أخرى، أدت موجة الكساد التضخمي العالمي إلى حدوث تراجع في الطلب على المواد الخام الأولية التي تصدرها هذه الدول. الأمر
الذي أدى إلى هبوط وتقلب أسعارها العالمية بشكل واضح. هذا في الوقت الذي تزايدت فيه حاجة هذه الدول إلى الورادات بسبب زيادة السكان، وضعف الطاقات الإنتاجية، واعتمادها على الورادات الوسيطة والتمويل الخارجي. ومن ناحية أخرى، ضعف من حرب الوفي اتجاه أسعار الورادات إلى الارتفاع المستمر بسبب اللجوء الحبيث للدول الرأسمالية المتقدمة إلى سياسة رفع أسعار صادراتها كتعويض لارتفاعات أخرى حدثت في سعر البترول. وهذا كان من الطبيعي أن تتلاقم أزمة موازين مفدوحة الدول المتقدمة، في ظل فشل سياسات التنمية فيها وتعثرها، ووصولاً إلى منطقة حصار شديد.

ورغم أن بداية الأزمة في السبعينيات كانت تتطلب من الدول المتقدمة (ومنها البلاد العربية) اتخاذ سياسات اقتصادية حازمة من أجل تلبية الفائض الاقتصادي فيها (التنقلز في فجوة الورادات المحلية) وترشيد استخدام موارد النقد الإجباري واتخاذ الاعتماد على العالم الخارجي (تخفيف فجوة الورادات الأجنبية) وتواجه سياسة تنمية مستقلة، إلا أن السياسات الاقتصادية في تلك الدول أتت بال]?دريكي الواضح وبعضاً من الأزمة ويجاوِرها، من خلال زيادة الاعتماد على الخارج، والمزيد من الانفتاح عليه والاندماج فيه والارتباط في الاعتداد منه.

4- تطور مفدوحة خدمة الديون: كان من الطبيعي للحال هذه، أن تمخض الاستدانة المفرطة كسياسية شبه وحيدة لمواجهة فجوة الورادات الأجنبية المتزامنة والزوارق على السؤال الرابع. وهذا يدفعنا الآن للإجابة على السؤال الرابع، المتعلق بحجم الديون التي نجمت عن التفاظر الخارجي وتتحملها البلاد العربية المدنية، وبدأت، في هذا الاتجاه، سوف نشير في هذا الجزء من الدراسة إلى مجرد الديون المباشرة التي تتمثل في المبالغ التي أصبحت هذه الدول مجبولة على تخصيصها لدفع أقساط وفوائد ديونها الخارجية. وهنا تقول لنا الارقام، أن نعراً انفتاحياً قد حدث في مجال خدمة الديون الخارجية للبلاد العربية. ولننظر الآن إلى الجدول رقم (4)، وتتأكد من التطور المفرط الذي تكَّسه الأزمة. في عام 1972، بلغت مجمل المبالغ التي دفعتها البلاد العربية المدنية في شكل أقساط وفوائد حوالي 9 مليارات دولار (على وجه التحديد 36.7 مليار دولار)، وإذا أضافنا إلى حوالي 8.7 مليار دولار (على وجه التحديد 72.6 مليارات دولار) في عام 1981. وهذا يدل ببساطة على أنها تزايدت بتوحيد قليلاً عن تسع مرات ونصف خلال هذه الفترة، ويحتوي معدل سنوي مركب بحوالى 29%، ومن المؤكد أن هذا النمو الإجباري لمفدوحة خدمة الديون كان يفقه كثيراً معدلات غير المدخل القومي والصادرات في هذه الدول في تلك الفترة.
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>1981</th>
<th>1972</th>
<th>تفصيل مدفوعات خدمة الديون</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>متوسط معدل النمو السنوي 1981.72 مليار دولار</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
|               | 29%  | 24%  | أولاً - إجمالي مدفوعات خدمة الديون :
|               |      |      | 1 - إجمالي مدفوعات خدمة ديون البلاد العربية |
|               | 97   | 75   | 2 - إجمالي مدفوعات خدمة ديون البلاد المختلطة |
|               | 37%  | 39%  | ثانياً - مدفوعات الفوائد :
|               |      |      | 3 - نسبة (1) = (5) |
|               |      |      | 4 - إجمالي مدفوعات فوائد ديون البلاد العربية |
|               | 4.7% | 3.1% | 5 - إجمالي مدفوعات فوائد ديون البلاد المختلطة |
|               |      |      | 6 - نسبة (4) = (5) |
|               |      |      | ثالثاً - مدفوعات الأقساط :
|               |      |      | 7 - إجمالي مدفوعات أقساط ديون البلاد العربية |
|               | 26%  | 20%  | 8 - إجمالي مدفوعات أقساط ديون البلاد المختلطة |
|               | 12.9 | 8.2% | 9 - نسبة (7) = (8) |

ملحوظة: هناك فروق طفيفة في تجميع أرقام مدفوعات خدمة الديون بالنسبة للبلاد العربية بسب ندرة الأرقام وتعددها.

ويذكرون الآن هذه الأسباب التي تحملها البلاد العربية المدنية خدمة ديونها الخارجية في إطار
السيرة الإقليمية للاعثمة التي تتحملها مجموعة البلاد المتخلفة خدمة مدفوعاتها الخارجية خلال نفس
الفتترة فسوف تضع لنا مجموعة هامة من الحقائق.

الحقيقة الأولى، أن التصنيف النسيب لأعمال خدمة الديون الخارجية العربية من عالمي
مدفوعات خدمة الديون الخارجية للبلاد المتخلفة قد ارتفع من 0/7% في عام 1972 إلى حوالي 9/5% في عام 1981، وبينما بلغ متوسط معدل القروض السنوي للاعثمة ديون كل البلاد المتخلفة حوالي 9/29%.
فلك هذا المتوسط بالنسبة للدول العربية بلغ حوالي 2/4% خلال نفس الفترة.

الحقيقة الثانية، أن ثمة تضارع واضح في غموض التصنيف النسيب لمدفوعات القروض التي تدفعها
البلاد العربية على ديونها الخارجية من جمالي مدفوعات القروض التي تدفعها مجموعة البلاد المتخلفة.
فيها بلغ هذا التصنيف حوالي 9/2% في عام 1972، وفي عام 1981، كما يظهر إلى حوالي 8/7%.
وبينما بلغ متوسط معدل النمو السنوي لمدفوعات القروض على ديون البلاد العربية حوالي 0/47%.
نجد أن هذا المتوسط قد بلغ بالنسبة للبلاد المتخلفة حوالي 0/31% خلال نفس الفترة، الأمر الذي يعكس ارتفاع
متوسط سعر الفائدة الذي اقتربت به البلاد العربية إذا ما قورن بحال البلاد المتخلفة ككل.

الحقيقة الثالثة، أن التصنيف النسيب لمدفوعات أسنان الديون الخارجية المستحقة على البلاد
العربية من إجمالي مدفوعات أسنان ديون البلاد المتخلفة كلها، قد ارتفع من 0/42% في عام 1972 إلى
حوالي 0/17% في عام 1981، وأن متوسط معدل النمو السنوي لهذا النوع من المدفوعات (حوالي 0/22%) يزيد عن نظيره بالنسبة لمجموعة البلاد المتخلفة (0/20%) في الفترة على الدراسة، الأمر الذي يعكس اختلاف معدل النمو السنوي (11) 0/22%.
ما قررت بهذا المصدر بالنسبة لمجموعة البلاد المتخلفة.

ومهما يكن من أمر، فإننا ننظر الآن إلى التوزيع النسيب لجُملة المبالغ التي تدفعها مجموعة
البلاد العربية المدنية فيها على هذه البلاد، ونحن نلاحظ ظاهرة تضاعف النظير، وهي أن ثمةدول ثلاث، هي
الجزائر ومصر والغرب، تمتلك إجمالي مدفوعاتها خدمة ديونها الخارجية الجزء الأكبر من هذه المدفوعات.
وفي عام 1981 على سبيل المثال، وصل إجمالي مدفوعات خدمة الديون الخارجية لكل البلاد العربية
العربية حوالي 872/8 مليون دولار، بينما وصلت جملة المدفوعات التي دفعتها الجزائر ومصر والغرب
حوالي 718/6 مليون دولار في نفس هذا العام، الأمر الذي يعني أن مدفوعات تلك الدول الثلاث تشكل
حوالي 82% من جملة ما دفعته كل البلاد العربية المدنية خدمة ديونها الخارجية. (انظر الجدول رقم 5).
جدول رقم (5) 

teports مذبوعات خدمة الديون الخارجية للبلد العربية المدنية 
في عامين 1972 و 1981

(مليارات الدولارات)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>189.1</td>
<td>189.1</td>
<td>132.8</td>
<td>132.8</td>
</tr>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>42.7</td>
<td>42.7</td>
<td>30.1</td>
<td>30.1</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>33.7</td>
<td>33.7</td>
<td>25.5</td>
<td>25.5</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>20.4</td>
<td>20.4</td>
<td>13.3</td>
<td>13.3</td>
</tr>
<tr>
<td>الأردن</td>
<td>4.8</td>
<td>4.8</td>
<td>3.1</td>
<td>3.1</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا</td>
<td>5.9</td>
<td>5.9</td>
<td>3.5</td>
<td>3.5</td>
</tr>
<tr>
<td>لبنان</td>
<td>0.4</td>
<td>0.4</td>
<td>0.3</td>
<td>0.3</td>
</tr>
<tr>
<td>العراق</td>
<td>2.4</td>
<td>2.4</td>
<td>1.6</td>
<td>1.6</td>
</tr>
<tr>
<td>الجمهورية العربية اليمنية</td>
<td>0.1</td>
<td>0.1</td>
<td>0.1</td>
<td>0.1</td>
</tr>
<tr>
<td>جمهورية اليمن الديمقراطية</td>
<td>0.1</td>
<td>0.1</td>
<td>0.1</td>
<td>0.1</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td>2.4</td>
<td>2.4</td>
<td>1.6</td>
<td>1.6</td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال</td>
<td>1.1</td>
<td>1.1</td>
<td>0.8</td>
<td>0.8</td>
</tr>
<tr>
<td>موريتانيا</td>
<td>0.1</td>
<td>0.1</td>
<td>0.1</td>
<td>0.1</td>
</tr>
<tr>
<td>عمان</td>
<td>0.1</td>
<td>0.1</td>
<td>0.1</td>
<td>0.1</td>
</tr>
<tr>
<td>الإجمالي</td>
<td>373.8</td>
<td>373.8</td>
<td>273.9</td>
<td>273.9</td>
</tr>
</tbody>
</table>

(أرقام غير متوفرة)

فمما يتبين هذا الجدول من ضخمات مختلفة من الصدر التالي:

ليس هناك شك في أن التطور الذي طرأ على حجم وبيئة وأداء الدينويميا الخارجية للبلد العربية خلال الفترة الماضية، كان مرتبطاً بظروف متنوعة اقتصادية، سياسية، عالمية، وثقافية، وبيئية، وهذا نحن نعتقد أنه ليس من المتوقع أن يندثر أو من المتوقع أن يستمر في تلك البيئة التي تتغير بسرعة في عقد السبعينات، بسبب الاحتكارات العقبية لتغير هذه الظروف في المستقبل من ناحية. كما أن ليس من المتوقع أن تستمر هذه الميزانية في هذا النمط المستمر دون حدوث مشكلات وضغط داخلية وخارجية لم تحدث سابقاً، من ناحية أخرى. ومع ذلك، تبقى التوقعات قائمة بشأن اتخاذ موازين مدعومات هذه الدول نحو زيد من الهجس، وذلك إذا ما استمرت موجه ارتفاع أسعار وإرادة وظائف معدلات نمو صادراتها تعاني من الجمود والتراآ. كما أن هذا العجز سوف يزيد من تزايد أعداد خدمة الدينويميا الخارجية في الماضي. أضاف إلى ذلك أن التجاوزات المشكلات الاقتصادية والاجتماعية داخل هذه الدول سوف تفرض عليها تقيمات صارمة نحو تحقيق معدلات مرتبطة بالاستثمار والمصادر، مع ما يراه ذلك من وجود نفوذ في الموارد المحلية (الجدول رقم 1)، الأمر الذي سيؤدي إلى تزايد حاجة هذه الدول للتمويل الماركسي (12).

وأيا كان الأمر، فالآفاق التي يتوقع الكثير أن توفره الدول المتخلفة، ومنها البلدان العربية، ذات العجز المالي والمذودة الخارجية المرتفعة في عقد السبعينات، هو حدود سنوية صغيرة في موازين مدعومات هذه الدول، مع ما يعني ذلك من زيادة في الحاجة للاستثمار الإيجابي. إلا أن الموارد المتاحة والمدعومة في أسواق الاقتصاد المحلية سوف تنمو ب معدلات أقل من أن تفي بحاجاتها، بالرغم من توقع زيادة السيولة في النظام المصرفي الدولي. كما أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة (التي يمكن أن تكون بديلاً عن القروض الخارجية في ظل ضوابط صارمة) والتي يتوقع أن تزداد على هذه الدول في عقد السبعينات لن تزيد بأكثر من 3% سنوياً فقط حسب توقعات البنك الدولي (13).

والحق، أن محاولة التمويل الخارجي بأنواعه المختلفة، التي يتوقع أن يكون متاحة للدول المتخلفة في عقد السبعينات، لا يوجد لدى عدة عوامل أهمية يجب أن تأخذها هذه الدولعين الاعتبار، حتى لا تقع في وهم امكانية الاستدانة المفرطة في المستقبل، ومن بين هذه العوامل نذكر مايلي (14):

- 1 - مع استمرار موجه الكساد التضخمي في البلاد الرأسمالية المقدمة وتعدد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها، فإن المتوقع أن تتضخس نسبة ما تخصصه حكومات تلك الدول من دخلها القومي في شكل قروض وموارد ميسرة للموارد المتخلفة. إذ

- 65 -
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>I</td>
<td>100</td>
<td>105</td>
<td>110</td>
<td>115</td>
<td>120</td>
<td>125</td>
<td>130</td>
<td>135</td>
<td>140</td>
</tr>
<tr>
<td>II</td>
<td>200</td>
<td>205</td>
<td>210</td>
<td>215</td>
<td>220</td>
<td>225</td>
<td>230</td>
<td>235</td>
<td>240</td>
</tr>
<tr>
<td>III</td>
<td>300</td>
<td>305</td>
<td>310</td>
<td>315</td>
<td>320</td>
<td>325</td>
<td>330</td>
<td>335</td>
<td>340</td>
</tr>
<tr>
<td>IV</td>
<td>400</td>
<td>405</td>
<td>410</td>
<td>415</td>
<td>420</td>
<td>425</td>
<td>430</td>
<td>435</td>
<td>440</td>
</tr>
</tbody>
</table>

- **GI**: **GI**
- **GI**: **GI**
- **GI**: **GI**
- **GI**: **GI**
- **GI**: **GI**
- **GI**: **GI**
- **GI**: **GI**
- **GI**: **GI**
- **GI**: **GI**
سوف تجد هذه البلاد أنه من غير الملائم أن تتعرض في تقديم القرارات الرسمية المبرمة للدول المتقلبة في الوقت الذي تتجه فيه لتفيد شع الاعتقاب المحلي لمحاربة التضخم واستعادة أوضاعها التنافسية.

2 - كذلك ليس من المبتعث أيضًا أن تزيد قروض ومساعدات الدول الاحترافية إذا كانت عليه في العقد الماضي، بسبب المشكلات التي نجمت عن تزايد عجز موازنة مرفوعة الدول الاحترافية في تعاملها مع الدول الرأسمالية وسبب غمو الدينية الخارجية لها.

3 - ومن المثير أن تجلب البنوك التجارية إلى تقدير الراشدين للدول المتقلبة بسبب كثرة الديون المستحقة على هذه الدول، وسبب ارتفاع نسبة ديون البنوك إلى أصولها، وفق المؤسسات المصرفية من التحدي في هذا المجال، وسبب موجة التضخم العالمي. كما أنه من المتوقع أن يستمر الحذر والحذر فيما يرتبط على أسواق السندات الدولية، وضعف المكان النسيجي لعدد كبير من البلدان العربية المدنية في هذه الأسواق، نظرًا لصعوبات السداد التي تواجهها.

4 - أما قروض المنظمات الدولية المتعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي) فسوف يستمر أسايسها لجدا في حدود مواردها التي تسمى فيها الدول العربية وفي إطار السياسات التحسينية التي تفرضها على الدول المفترضة.

5 - أما القروض الخارجية القصيرة الأجل، مثل تسهيلات الورق، وقروض الصادرات، وهي قروض صعبة وليست سهلة، فهي من المحتمل أن تزيد ما كانت عليه في عقد السبعينات، ومن المتوقع أن تتزايد شروطها تدريجًا، وأعيادها ارتفاعًا.

كانت تلك هي أهم علامات الصرة لوضع المدبوغية الخارجية للبلاد العربية كما تطورت في السنوات العشر الأخيرة. ومنذ رأينا أن تجاوزاً افتراضياً قد حددت في حجم هذه الديون، وتشوه واضح قد طأى عليها، وشعر مستشار قد أصاب أعينها. كما أتينا أيضاً، أن تجاوزات وكحلازيم تجول استمرار هذه المدبوغية في عقد الثمانينات الحالي على النحو الذي ربطه به في العقد الماضي.

وإذا نحننا جابنا هذه الصرة، ننظر في الواقع الحي الذي انتقم منه، سوف نرى صورة أخرى، أكثر قدنا، لأثار غمو الدينية الخارجية،محافظة إعداد جماهير وقائمة، وبخاصة فيها تتطلع بالخطط الإغاثية التي وضعتها هذه البلاد. وهذا ما سوف تقوم به في النقطة التالية من دراستنا.
ثانياً - آثار غو المديونية الخارجية وانعكاسها على الخطط الاقتصادية:

رابنا فيما قدم، أن النمو الكبير الذي صاحب حجم المديونية الخارجية للبلد العربية في السنوات العشر الأخيرة قد واكبه بالضرورة غو شديد السرعة في حجم الإعفاءات التي أصبحت تحملها هذه البلدان خدمة هذه المديونية، ممثلة في مبالغ الاقتصاد والفوائد السنوية. ونقدا للمشكلات والضغوط التي تمخضت عن ثمث هذه الاعفاءات وأثرت فيها تأثير على الواقع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي في البلدان، ونظرا للقلق الذي بدأ يباسر الدول والجهات الدائمة حول قيمة هذه الدول على السداد، فقد قام الاقتصاديون والخبراء بوضع وتوضيح عدد من المؤشرات التي تقيس كل حسب ذلك بعض جوانب ضعف علم المديونية الخارجية. وهي مؤشرات ذات طابع إحصائي بحت، إذ تعود على مجرد النسب المئوية، دون أن تحتاج إلى أي تحليل اقتصادي، ومن هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

1 - معدل خدمة الدين.
2 - نسبة المديون الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي.
3 - نسبة مدفوعات خدمة الديون في الناتج المحلي الإجمالي.
4 - نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الديون الخارجية.

وسوف نحاول الآن الاستناد على هذه المؤشرات لكي نرسم صورة سريعة ومباشرة عن أعباء المديون الخارجية في البلدان العربية.

1 - معدل خدمة الديون:

هذا المؤشر هو عبارة عن نسبة مدفوعات خدمة الديون (الاقتصاد+الفوائد) إلى إجمالي حصيلة صادرات الدول المديونة من السلع والخدمات ونسبة هذا المؤشر بسيطة وواضحة. فكلاً أرغنا هذا المعدل، دلً على تقليل حجم المديونية الخارجية، لأن منعم ذلك مباشره أن تكال المدفوعات ضعيفة جانا يعتمد عليه من حصول الديون الأجنبية الذي يتمضخ عن صادرات الدول. وقد يكون الت ديون من هذه الحصيلة بعد الوفاء بهذه المدفوعات قليل، وربما لا يكون تم تمويل الواردات الصناعية (الاستهلاكية والوسيلة والاستثمارية)، مما يضع الاقتصاد المدين في موقف حرج. والعكس بالعكس، كي يستندر كثير من الخبراء والاقتصاديين على هذا المعدل كمقياس لعبء الديون، على أساس أن العمليات الأجنبية الحرة...
تمثل في غالبية البلاد العربية المدينة المدنية عند الزجالة. ولا كانت حصول الصادقات هي المصدر الرئيسي لهذه العملاط، فإن الدائنين يعتمدون بحساب هذا المعدل باعتباره مؤشر يدل على قوة طاقة البلد المدين على سداد ديونه الخارجية.

وتشير البيانات المتاحة، إلى أن تقاوم المديونية الخارجية في عدد لا يتأذى من الدول العربية قد انعكس في ارتفاع معدلات خدمة ديونها. فهي بلد مثل مصر، وصل هذا المعدل إلى 32% في عام 1972 ١٩٧٢، ثم ما لم يتغير هذا المعدل للاختفاء في السنوات التالية بسبب تمكين مصر من إعادة جدولة بعض ديونها الخارجية (١٨) واعتمادها قروض هيئة الخليج لتنمية مصر في سداد الجزء الأكبر من ديونها الخارجية القصيرة الأجل (١٧). وقد وصل هذا المعدل في عام 1981 إلى 24% ١٩٨١، وفي العام نفسه أبلغ هذا المعدل للتزايد بسرعة شديدة، فقد ارتفع من ٩٠% في عام 1972 ١٩٧٢ إلى ٢٠% ٢٠% في عام 1981 ١٩٨١ وعما في ذلك ضغطاً قيلاً على حصة النقد الاجتماعي للصادقات، مما دفعها في عام 1983 ١٩٨٣ إلى طلب إعادة جدولة ديونها. وفي الجزائر تلاحظ أيضاً ان التطور المثير في الارتفاع هذا المعدل قد وصل به إلى أن يقصى مدد سنوات خدمة الديون حوالي ربع حصة الصادقات في عام 1980 ١٩٨٠، وفيها يتعلق بباقي الدول العربية للدولة، فإن البيانات في العراق تشير إلى وجود إتجاه مستمر في تصاعد هذا المعدل فيها، وإن كان حجمه مازال منخفضا في عدد من هذه الدول.

وقد أن انخفاض المعدل لا يعني بالضرورة أن تلك الدول لا تعاني من مشكلة عبء ديونها الخارجية. فقليل من الدول مازال تمتع بفترات سماح مالية ‘Grace Period’ فأتلقت الظل إن هذه الدول ما زالت تتمتع بفترات سماح مالية في المدخرة، وهي الفترات أي لها في البلد المدين من دفع الأقساط القروض وإن كان يتم في دفع الأقساط القروض، وهذا ما يجعل معدل خدمة ديونها منخفضا في الوقت الراهن، ولكن حينها تنتهى هذه الفترات، فسوف يبدأ هذه الدول في تحصين أجزاء إضافية، وربما متزايدة، من حصيلة صادقاتها للوقوف والالتزامات هذه الديون.

على أن النقد الأساسي الذي يوجه للمعدل خدمة الدين، مؤشر يفسر ضغط عبء الديون الخارجية يمثل في أن هذا المعدل يربط بين متغيرين يسمحان بأنها من طبيعتها خصائصها. فالمتغير الأول، وهو مبالغ خدمة الديون هو متغير معلوم وعدد سلائف (طبيعته عرضة عدم الفرض)، كما أنه من الممكن معرفة حجم هذه المبالغ في السنوات القبلية. أما المتغير الثاني، هو حصول الصادقات وهو متغير غير قابل، حيث تخصص حصول الصادقات دون خلافة لعوامل خارجية، أو لعوامل طارئة يصعب التأثير أو السيطرة عليها. كما أن تلك الخصائص عرضة للتقلبات المفروضة (القصيرة وال المتوسطة والطويلة الأجل). ومن هنا يجب أن يدرس في الذهن، أن دلالة معدل خدمة الدين لقياس العلاقة بين
هذين المتغيرين، هي دلالات تاريخية، ex-ante، أما حساب هذه العلاقة لفترات قادمة
محدودة وتوافق على مدى دقة التنبؤ الإحصائي بخصوص الصادرات في السنوات القادمة.

2 - نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي:

هذا مؤشر آخر يقيس عبء المديونية الخارجية من خلال معرفة نسبة ما تملكه الديون الخارجية
إلى حجم الناتج المحلي. ولا شك أن هذا المؤشر يفضل معدل خدمة الديون، لأنه يربط المديونية بسيط، وهو حجم الناتج المحلي، باعتباره "القوة الاقتصادية
الرئيسية في الاقتصاد القومي".

وكلما تزايدت هذه النسبة كلما ذات ذلك على تزايد اعتماد الدولة على العالم الخارجي في تمويل الاستثمار
والإنتاج والاستهلاك. وإذا كانت الديون تحت حماية للغير، فإن ارتفاع هذه النسبة ما يعني تزايد
حقوق هذا الغير في الناتج المحلي الإجمالي.

وتشير البيانات المتاحة، رغم التحفظات الكثيرة عليها، إن تلك النسبة قد مالت للارتفاع
بشكل جلي في كل الدول العربية النامية. ففي بلد مثل موريتانيا ارتفعت هذه النسبة من 22% في عام
1972 إلى 20% في عام 1980، وفي جمهورية اليمن الديمقراطية زادت النسبة من 11.4% إلى
7.5%، وفي مصر من 31% إلى 53%، وفي المغرب من 5.4% إلى 40%، وفي الأردن من 17.8% إلى
25.5%， وفي السودان من 33% إلى 42.5%، وفي الصومال من 34% إلى 52.5%، وذلك
خلال نفس الفترة 23. ولا شك أن الصورة سوف تزداد قامة، لو أضفنا إلى حجم الديون
الخارجية مجموع ما تملكه الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة في هذه الدول، باعتبارها مملوكة للغير
ويترتب لصاحبها الأجنبي حقوق ملكية عليها.

3 - نسب مديونات خدمة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي:

دالله هذا المؤشر، هو أنه يشير إلى نسبة ما يقتطعه الدائنون الأجانب من الناتج المحلي الإجمالي
لقاء ما قدموه من قروض إلى تلك الدول. ومن المهم عند حساب هذه النسبة معرفة ليس حجمها
فحسب، وإنما تطورها الزمني أيضا. وتشير الاحصاءات المتاحة، إلى أنه في غالبية الدول المختلطة
المدينة، ارتبط النمو الاقتصادي في هذه الدول بنمو وزاء في حجم الخسفة التي يقتطعها الدائنين
من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول، وزاد من خطرة الموقف، أن معدل غر هذه الخسفة يزيد

- 71 -
بكثر عن معدل غمر الناتج المحلي الإجمالي. والحق، أن هذه القطاع المتزايد من الناتج المحلي الإجمالي
لحساب خدمة الديون الخارجية يتمحص من تجذيرين سيتين، هما:

الأولى: أن الارتفاع الذي يحدث في حصة الأجانب الدائنين من الناتج المحلي الإجمالي، إذا
يمثل خصائص متزايدة ويشاهرا عن الموارد التي كان من الممكن أن توضع على زيادة أو خدمة
أغراض الاستثمار وانتاج الأسهم والاستهلاك. إنها باختصار تمثل تسربا من تيار الدخل
والناتج المحلي، يضعف من طاقة وقوة الاقتصاد القومي على الادخار والاستثمار
وامكانات زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة.

الثانية: مع التصاعد الذي يحدث في نصيب الأجانب من الناتج المحلي، والذي يأخذ شكل
عوائد حقوق الملكية، يحدث تغير في توزيع هذا الناتج ضد حصة كاسبي الأجور.
وهي تحول الاقتصاد القومي عبر الزمن، «شيا فشيئا» إلى اقتصاد اجيري يسير على
رأس المال الاجنبي.

وأيا كان الأمر، فإن الإحصاءات المتاحة تشير إلى وجود اتجاه قوي في البلاد العربية المدينة إلى
زيادة نسبة مدفوعات خدمة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول. في عام 1972 كانت
هذه النسبة في بلد كاسبي 7.5٪، وإذا ما تفقر لصفص إلى 17.5٪ في عام 1980، مما يعني أنها تضاءفت
بأسلوب قياسي من ست سنوات خلال هذه الفترة الراحلة. وفي الجزاير ارتفعت هذه النسبة من 9.8٪ إلى
9.8٪، أي أنها زادت بحالي أربع سنوات خلال تلك الفترة. وفي مصر ارتفعت النسبة من 4.8٪ إلى
8.5٪، وفي المغرب من 1.7٪ إلى 7.5٪، وذلك خلال نفس الفترة (40). ونفس هذا الاتجاه
التصاعدي لظه أيضا بالنسبة لسائر الدول العربية المدينة الأخرى.

4 - نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الديون:

وحاول عدد من الخبراء والاقتصاديين معرفة مدى مفيد الديون الخارجية وذلك من خلال
حساب نسبة الاحتياطيات الدولية international reserves إلى مجموع ما ملكه من ذهب وعملات أجنبية، فضلالا
على قيمة مجموعها لدى صندوق النقد الدولي (40). وحسب هذا المؤشر، يمكن القول، أنه كلا ارتفاعت هذه النسبة، بل ذلك على قيمة موقف
السياحة الخارجية، ومن ثم طاقة الدولة على مواجهة أعباء الديون في الأوقات الخصبة. وهذا يشير
التداول بحساب هذه النسبة بالإضافة إلى نسب أخرى عند تقدير طاقة الدولة على مساعد ديونها.
الحاجة، أن التدهور الذي طرأ على نسبة الاحتياطات الدولية التي أجمالي الدين الخارجي في غالبية الدول العربية المديدة خلال السنوات العشر الماضية كان يعود إلى سببين رئيسيين، هما:

1- أن كثيراً من تلك الدول قد استنزفت جزئياً هاماً من احتياطاتها الدولية في مواجهة أزمات النقد الأجنبي التي عاشتها في عقد السبعينات وعدم قدرتها على استيعاب تكوين هذه الاحتياطات مرة أخرى.
تحديد مستويات الاستثمار والاستثمار والاستهلاك فيها بشكل مستقٍ
على الاستيراد.(28) وهذا فاً مستقبل مسار التنمية في الدول ال
سوف يتحدد بالجهد الذي ستبذل هذه الدول لتقليل درجة
اعتمادها على العالم الخارجي من ناحية أخرى.
لمؤثرات الاقتصادي في تلك الدول في مدورات
المؤثرات الخارجية على الـ
نسبة الناتجة عن زيادات العينة.
ويكون:
العوامل.

نسبة 15% للدخل القومي في المركز، وتوزع 15% للدخل القومي للـ
نسبة 7% للدخل القومي في المركز، وتوزع 15% للدخل القومي للـ
نسبة 7% للدخل القومي في المركز
صحيح إذا لم يتجاوز الـ
صحيح إذا لم يتجاوز الـ
صحيح إذا لم يتجاوز الـ
حيث:

\[ C_m = \text{الطاقة الكلية على الاستيراد} \]

\[ X = \text{مصداق إمضاء الإعانات المالية} \]

\[ F = \text{مصداق إمضاء الإعانات المالية} \]

\[ D = \text{مصداق إمضاء الفوائد} \]

\[ P = \text{تحويلات الإرباح} \]

\[ B = \text{صفر استيراد} \]

وتشير هذه المعادلة إلى مدى بيئة الطلب، وهو أن الطاقة الكلية للاقتصاد القومي على الاستيراد تحدد بحجم العملاز الإنتاجي المتاح (كما هو واضح من النص)، ويستند إلى سعر الفوائد (كما هو واضح من النص)، ومن الجدل، إنه مصادر لم تتطابق بشكل يعطى النظرة العامة للمصدر، تعظيم هذه الطاقة. كما أن المعادلة تشير أيضاً إلى أن مصداقات الفوائد من الديون الخارجية تمثل كمية من طاقة الدولة على الاستيراد.

وكم نحن ان نتوافر لدينا البيانات الكافية المتعلقة بكل المتغيرات التي تشكلها المعادلة رقم (1) لكي نحسب من خلالها، كيف تأثر طاقة الدول العربية باليو الاستيراد بالنمو الكبير الذي حدث في أداء ديبوتها التجارية. ولكن بالأسف لم نتوافر لدينا بيانات كافية عن توزيعات الإرباح ودخلات وودائع الاستثمارات الإنتاجية الخاصة، وكذلك عن سعر وحدة الودائع للكل.

وقد أدى ذلك لم يتمكن من محاولة الوصول إلى هذا الهدف. فقد حاولنا التغلب على صعوبات البيانات من خلال ما توصلنا إليه من تقرير هامة بين ما يسمى بالقدرة الذاتية على الاستيراد، والقدرة الاستيرادية المتوقعة. ذلك لنا يمكن أن ننظر إلى طاقة الدولة الكلية على الاستيراد (\( C_m \)) على أنها تتألف من جزءين، جزء أول ممولة ذاتياً (\( M_s \)) والجزء الآخر ممولة (\( M_f \)). أي أن:

\[ C_m = M_s + M_f \]  

(2)

ويتناول المصادر بالجزء الممولة ذاتياً إلى معدل تحويلة حصول الصادرين من الديون الخارجية.

بعد فتح أملاك الدلار الإنتاجية لاجمالي الودائع، وتقسيمها كما يلي:

\[ M_s = \frac{X - D}{M} \]
الطاقة الاستيرادية الذاتية = \frac{مذوعات خدمة الدين}{إجمالي الودادات}

أما الطاقة الاستيرادية المفترضة فقسّد بها نسب ما تمّه الفروض الأجنبية والمٌيونات والهبات والاستثمارات الأجنبية الخاصة من إجمالي الودادات. ويمكن قياسها بطريقة التقسيم كياً:

\text{Residual} = \text{Cm} - \text{Mm}

ولحسن الحظ، توافرت لدينا البيانات الكافية التي تسمح لنا بقياس تأثير زيادة مذوعات خدمة ديون البلاد العربية على قدرتها الذاتية على الاستيراد، مستخدمنا في ذلك المفهوم السالفي الذكر عن الطاقة الاستيرادية الذاتية والمفترضة. ويرى القاري، نتائج حسابنا موضحة في الجدول رقم (9)

بالنسبة لبعض البلدان العربية المختلفة، وذلك فيها بين عامي 1972 و1981.

وإلى الأعلى، أن العوامل المتزايدة لمذوعات خدمة الدين الجدولي الحقيقيتين رئيسيتين. الأول: أن العوامل المتزايدة لمذوعات خدمة الدين الجدولي الخارجي قد أدت إلى انخفاض الطاقة الاستيرادية الذاتية، ومن ثم أدت إلى ارتفاع نسبة الطاقة الاستيرادية المفترضة، في كل من الجزائر والمغرب وتونس وسوريا وموريتانيا، وذلك خلال الفترات التي أشار إليها الجدول. والrack نتائج تلك الأربعة، يتم من خلال الدين الخارجي وإعماله في كل من مصر والأردن والسودان، إلا أن البيانات تشير إلا أن الطاقة الاستيرادية الذاتية قد تحسنت، إلى حد ما، في هذه الدول. يبد أن هذا التحسن يعود إلى الظروف الخاصة، الاقتصادية والسياسية، التي سادت في هذه الدول خلال تلك الفترة.

وفي حالة مصر، نجد أنها على الرغم من تزايد الديون الخارجية فيها مبدلات كبيرة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مناظر في مبلغ خدمتها (وعلى الأخص في السنوات الأخيرة)، إلا أن الطاقة المصرية على الاستيراد قد تحسنت بفعل تأثير العوامل الآتية:

1. إعادة حقول الديون بسيناء إلى مصر وزيادة حصيلة صادرات البترول.
2. إعادة قاح قناة السويس وزيادة مقدره من نقد اجنبى.
3. زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج.
<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة والسنة</th>
<th>خصم الصادرين</th>
<th>مديونات الثوابت من حدود الذهب</th>
<th>قيمة الثوابت</th>
<th>الاقتراض الأسترالي المقررة</th>
<th>الاقتراض الأسترالي وثائقي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>1832000000</td>
<td>424332000</td>
<td>824000000</td>
<td>1224000000</td>
<td>1324000000</td>
</tr>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>1979000000</td>
<td>345680000</td>
<td>773240000</td>
<td>1249900000</td>
<td>1249900000</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>1983000000</td>
<td>429800000</td>
<td>984200000</td>
<td>1203500000</td>
<td>1203500000</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>1974000000</td>
<td>350960000</td>
<td>656000000</td>
<td>1085000000</td>
<td>1085000000</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المعدلات:
- 1972%
- 1974%
- 1976%
- 1978%
- 1980%
- 1982%
- 1984%

المجموعة:
- 1972
- 1974
- 1976
- 1978
- 1980
4 - تحسين أحوال قطاع السياحة.

أما فيما يتعلق بحالة السودان والأردن، فذهب الظنه أن التحسن الذي طرأ على طاقتهما الذاتية على الاستيراد، امتد صدى تفاوت اقتصادها من فترات اقتصادية، متوسطة و طويلة الأمد، ذات فترات سياحية لم تنته بعد، ومن ثم لم تظهر أعباؤها في السنوات الأخيرة. ويفضل إلى ذلك أيضا، كثرة ما يناسب إليها من معلمات و وباء لا ترد، فضلا عن زيادة تفاوتات الموازنة العامة في الخارج.

وقد إذا تغيرت هذه الظروف الخاصة في المستقبل، فان الأمر الأقرب إلى الواقع، هو ان تتأثر الطاقة الذاتية على الاستيراد في هائل الدولتين من جراء النمو المتوقع لاجبار الديون الخارجية في المستقبل.


والفحصية ان التهرب الذي طرأ على القدرة الذاتية على الاستيراد، تراكم عن تفاوتات أعباء الديون الخارجية، قد جر في اذاله عدة نتائج سلبية للمخطط الاقتصادي في البلاد التي يوجد بها تخطيط) وخططات النشاط الاقتصادي (في البلاد التي لا يوجد بها تخطيط)، وسما تتمتع فيها بلي، بشكل موجز، بعض هذه النتائج.

1 - الأثر على تخطيط الاستثمار:

كان للنمو المتضاعف الذي طرأ على مبالغ الديون الخارجية في البلاد العربية المدنية، وما تخطف عن ذلك من أضعاف القدرة الذاتية على الاستيراد، تأثير يدل على عمليات تخطيط الاستثمار. في تلك البلدان، وليس يعترف أن تخطيط الاستثمار، باعتباره جزءا من مجمل عملية التخطيط القومي العام- والذي يتضمن على تخطيط معدلات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو التي يتولى فيها الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى تخطيط توزيع الاستثمارات، وتحديد المشروعات التي يخصص لها تلك الاستثمارات في ضوء معايير التفضيل إلى تحقيق أفضل النتائج الممكنة.
جدول رقم (10) 
تطور فجوة الموارد المحلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلاد العربية المدنية فيها بين عامي 1982 و 1981

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>1982</th>
<th>1971</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>17.8</td>
<td>22.7</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>4.8</td>
<td>7.1</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>10.2</td>
<td>3.8</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>10.3</td>
<td>17.5</td>
</tr>
<tr>
<td>الأردن</td>
<td>14.5</td>
<td>3.9</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا</td>
<td>17.1</td>
<td>25.5</td>
</tr>
<tr>
<td>لبنان</td>
<td>32.8</td>
<td>14.3</td>
</tr>
<tr>
<td>العراق</td>
<td>3.6</td>
<td>4.1</td>
</tr>
<tr>
<td>الجمهوريات العربية اليمنية</td>
<td>2.7</td>
<td>0.9</td>
</tr>
<tr>
<td>جمهورية اليمن الديمقراطية</td>
<td>9.8</td>
<td>9.5</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td>1.2</td>
<td>0.1</td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال</td>
<td>0.3</td>
<td>3.9</td>
</tr>
<tr>
<td>موريتانيا</td>
<td>4.1</td>
<td>0.8</td>
</tr>
</tbody>
</table>

والواقع أن التأثير الذي أحدثه النمو المتقدم لليوندز الخارجية في البلاد العربية المدنية على تخطيط الاستثمار في تلك البلاد، يكمن محاصرته من خلال عدة نماذج أساسية.

وتتمثل الفكرة الأولى، في ذلك التأثير السلبي الذي نجم عن ارتفاع معدلات خدمة الديون على تكاليف معدلات الديون المحلي، الأمر الذي التماض في تواضع معدلات الاستثمار المحلية في تلك البلاد. فمن الغريب أن المعدلات هذه النهائية في تلك البلاد، ففي بلاد مثل المغرب، تمثل تلك المبلغ ما نسبته 60٪ في عام 1980، وفي مصر 75٪، وفي تونس 90٪، وفي موريتانيا 75٪، وفي الأردن 87٪، أيضًا في نفس هذا العام (1980)، ليس يُجنب أن هذه النسبة المرتفعة لمعدلات خدمة الديون (منسوبيات الديون المحلية الأجنبية) تمثل في الحقيقة، بشكل مباشر، انتفاخًا من الموارد المحلية المتاحة التي كان من الممكن أن توجه لتكوين المدخرات، ومن ثم إلى زيادة معدلات الاستثمار المحلي. وهذا من الصعب أن يكون المقصود، من يُؤخَب النمو الإقتصادي في احجام الديون الخارجية وتعابيرها نمو موجات في اتساع فجوة موارد المحلية في البلاد العربية المدنية (انظر الجدول رقم 21)، الأمر الذي اضطر هذه البلاد للجوء إلى الافتراس الخاطئ والتمويل التضخمي لمدَلَل تغطية هذه الفجوة.

حَمٌّ، أنه لا يجوز لنا أن نرغم ضغط مستوى المدخرات المحلية في تلك البلاد كلها إلى مشكلة الديون الخارجية وأعباءها. فقد ساهم في الضغط حالة من العوامل الهامة مثل: تزداد معدلات الاستهلاك المحلي ويداً بالأعمال الصناعية، وزيادة الالتزام الحكومي على أراضي الدفاع القومي، فضلاً عن التأثير الذي نجم عن إعادة توزيع الدخل القومي لصالح النفقات ذات الكؤول الاستهلاكية (البروتسيسة والخليجية) المرتفعة، وتباطؤ جهود التنمية، وزيادة معدلات النمو السكاني، ناهيك عن تأثير التضخم، . . . . . . آخرهم. ومع ذلك لا يجوز التهوي من شأن التأثير الذي نجم عن النمو الإقتصادي الذي حدد في أبعاد الديون الخارجية في أضلاع القوة الإقتصادية هذا البلد. فإنه الإيجابية كما قلنا، هي في التحليل الأخير، منقلاً موارد محلية، كان من الممكن أن توضع خدمة أراضي الديون والاستثمارات.

وفي هذا الخصوص تُما نظرة جديدة بالتفكير وامعان النظر، وهي أن تضاف عباء الديون الخارجية في البلاد العربية المدنية قد أدى إلى ضعف فاعلية اقتصاد الصناعات الأجنبية المساهمة الهامة، الأمر الذي اثر أيضا على إمكانات تخطيط معدلات الاستثمار الإقتصادي في تلك الدول. والقصد بذلك، أن المبالغ التي تخصصها هذه البلاد لخدمة أعباء ديونها الخارجية أصبحت
جدول رقم - (11)

الديون الخارجية للاستثمار المصري خلال الفترة ما بين 1982-1975
(أثر زيادة أعباء الديون الخارجية على قاعتي الديون الجديدة)

|------------------|---------|---------|------|------|------|------|------|

1- الديون المسحوبة من الديون
2- الديون المسحوبة من الديون
3- الديون المسحوبة من الديون
4- الديون المسحوبة من الديون
5- الديون المسحوبة من الديون
6- الديون المسحوبة من الديون
7- الديون المسحوبة من الديون
8- الديون المسحوبة من الديون
9- الديون المسحوبة من الديون
10- الديون المسحوبة من الديون
11- الديون المسحوبة من الديون
12- الديون المسحوبة من الديون
13- الديون المسحوبة من الديون
14- الديون المسحوبة من الديون
15- الديون المسحوبة من الديون
16- الديون المسحوبة من الديون
17- الديون المسحوبة من الديون
18- الديون المسحوبة من الديون
19- الديون المسحوبة من الديون
20- الديون المسحوبة من الديون
21- الديون المسحوبة من الديون
22- الديون المسحوبة من الديون
23- الديون المسحوبة من الديون
24- الديون المسحوبة من الديون
25- الديون المسحوبة من الديون
26- الديون المسحوبة من الديون
27- الديون المسحوبة من الديون
28- الديون المسحوبة من الديون
29- الديون المسحوبة من الديون
30- الديون المسحوبة من الديون
31- الديون المسحوبة من الديون
32- الديون المسحوبة من الديون
33- الديون المسحوبة من الديون
34- الديون المسحوبة من الديون
35- الديون المسحوبة من الديون
36- الديون المسحوبة من الديون
37- الديون المسحوبة من الديون
38- الديون المسحوبة من الديون
39- الديون المسحوبة من الديون
40- الديون المسحوبة من الديون
41- الديون المسحوبة من الديون
42- الديون المسحوبة من الديون
43- الديون المسحوبة من الديون
44- الديون المسحوبة من الديون
45- الديون المسحوبة من الديون
46- الديون المسحوبة من الديون
47- الديون المسحوبة من الديون
48- الديون المسحوبة من الديون
49- الديون المسحوبة من الديون
50- الديون المسحوبة من الديون
51- الديون المسحوبة من الديون
52- الديون المسحوبة من الديون
53- الديون المسحوبة من الديون
54- الديون المسحوبة من الديون
55- الديون المسحوبة من الديون
56- الديون المسحوبة من الديون
57- الديون المسحوبة من الديون
58- الديون المسحوبة من الديون
59- الديون المسحوبة من الديون
60- الديون المسحوبة من الديون
61- الديون المسحوبة من الديون
62- الديون المسحوبة من الديون
63- الديون المسحوبة من الديون
64- الديون المسحوبة من الديون
65- الديون المسحوبة من الديون
66- الديون المسحوبة من الديون
67- الديون المسحوبة من الديون
68- الديون المسحوبة من الديون
69- الديون المسحوبة من الديون
70- الديون المسحوبة من الديون
71- الديون المسحوبة من الديون
72- الديون المسحوبة من الديون
73- الديون المسحوبة من الديون
74- الديون المسحوبة من الديون
75- الديون المسحوبة من الديون
76- الديون المسحوبة من الديون
77- الديون المسحوبة من الديون
78- الديون المسحوبة من الديون
79- الديون المسحوبة من الديون
80- الديون المسحوبة من الديون
81- الديون المسحوبة من الديون
82- الديون المسحوبة من الديون
83- الديون المسحوبة من الديون
84- الديون المسحوبة من الديون
85- الديون المسحوبة من الديون
86- الديون المسحوبة من الديون
87- الديون المسحوبة من الديون
88- الديون المسحوبة من الديون
89- الديون المسحوبة من الديون
90- الديون المسحوبة من الديون
91- الديون المسحوبة من الديون
92- الديون المسحوبة من الديون
93- الديون المسحوبة من الديون
94- الديون المسحوبة من الديون
95- الديون المسحوبة من الديون
96- الديون المسحوبة من الديون
97- الديون المسحوبة من الديون
98- الديون المسحوبة من الديون
99- الديون المسحوبة من الديون
100- الديون المسحوبة من الديون

هذا السطر هو عبارة حاصلة على مراعاة الأعداد المبهرة في الديون المسحوبة أو المستحقة.

تبلغ النسبة العظمى من قيمة القروض الجديدة التي تحصل عليها، وهو أمر يعمد من أن تكون تلك القروض بمثابة إضافات كاملة لعمليات الاستثمار في تلك الدول.

ولأخذنا، على سبيل المثال، حالة مصر.

فطيفاً للتقرير الأخير الذي أصدره البنك الدولي عن الاقتصاد المصري تحت عنوان: "جمهورية مصر العربية، الوضع الاقتصادي الحالي وتوافقات النمو، (3) في أكتوبر عام 1983، بlatin بأن خلال الفترة الممتدة بين عامي 1975 و 1982/83، بلغت القروض التي حصلت عليها مصر (المحمولة فعلاً) حوالي 133.3 مليون دولار أمريكي، بينها وصول المبلغ الذي دفعتها مصر خدمة أعباء ديونها الخارجية خلال نفس الفترة حوالي 878.4 مليون دولار أمريكي.

وهذا يعني أن تلك المبالغ قد تمتلكت مناسبة 88.4٪ من قيمة القروض المحمولة (النقطة الجدول رقم 11). إن ذلك يعني أيضًا أن حوالي نصف القروض المحمولة في تلك الفترة قد استخدمت في سداد أعباء الدين القديم. أي أن كل دولار كانت تفرضه مصر خلال تلك المدات كانت تدفع نصفه للدائنين. ويضoit هذا الوضع، لم يكن غريباً أن تتوجه نسبة التدفق الصافي للقروض إلى إجمالي القروض المحمولة نحو النزول المستمر، ويشكل سريع جدا، في عام 1979 كانت هذه النسبة 77٪. وفي عام 1982/83 انخفضت إلى 44٪، أما في عام 1986 فانخفضت إلى 17٪.

أما القناة الثانية التي أسهمت بها تأثير تفاوت أعباء الدين الخارجيه على عمليات تخطيط الاستثمار فقد تمثلت فيها نتج عن ارتفاع رخص الاقتراض على الاستيراد من إيطاليا، وتأخر وايقاف تنفيذ كثير من البرامج الاستثمارية بالبلاد العربية. وذلك نقطة على قد ارتفاع نسبةPearl المكون الاقتصادي في البرامج الاستثمارية (أي نسبة القيمة الإجمالية للاستيراد إلى تصدير سائر السلع). فقطرها كبيرة، ذلك أن جزء كبير من المشروعات الاستثمارية في تلك البلاد يتوقف تنفيذها على مدى ما يتوافر لدي دول من تلك أجنبي لتمويل شراء الماكينات والتجهيزات والمعدات الآلية المختلفة اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية للكم المشروعات.

وذا أتفقا النظر سريعا على ما توافر لدينا من بيانات، فسوف نتتبع لنا مدى عظم التأثير الذي زاوته ارتفاع نسبة الاقتراع على الاستيراد في إيطاليا، وتأخير تنفيذ عدد كبير من المشروعات الاستثمارية في البلاد العربية المذكورة، وذلك في ضوء ارتفاع نسبة المكون الاقتصادي للاستيراد (نقطة جدول رقم 12). ففي بلد كالجزائر نجد أن تلك النسبة تصل إلى 43٪. وفي الصومال حوالي 65٪، وفي الأردن 65٪، وفي الجمهورية العربية اليمنية 48٪. وفي تونس 41٪، وفي مصر 30٪. . . . . . إلى آخر. ويرجع
الجدول رقم (12)
ارتفاع نسب المكون الأجنبي في البرامج الاستثمارية
في بعض البلدان العربية المدنية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>قيمة الودائع الاستثمارية للإجماليبلغ ملايين الدولارات</th>
<th>قيمة الودائع الاستثمارية للإجماليبلغ ملايين الدولارات</th>
<th>نسبة المكون الأجنبي لل الإمارات %</th>
<th>نسبة المكون الأجنبي للإجماليبلغ ملايين الدولارات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المغرب (1981)</td>
<td>37.73</td>
<td>37.73</td>
<td>30</td>
<td>(1981)</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا (1979)</td>
<td>22.92</td>
<td>22.92</td>
<td>29</td>
<td>(1978)</td>
</tr>
<tr>
<td>العراق (1978)</td>
<td>53.75</td>
<td>53.75</td>
<td>68</td>
<td>(1977)</td>
</tr>
<tr>
<td>الجمهورية العربية اليمنية (1980)</td>
<td>27.73</td>
<td>27.73</td>
<td>48</td>
<td>100.00</td>
</tr>
<tr>
<td>جمهورية اليمن الديمقراطية (1977)</td>
<td>24.25</td>
<td>24.25</td>
<td>38</td>
<td>100.00</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان (1981)</td>
<td>22.00</td>
<td>22.00</td>
<td>42</td>
<td>(1980)</td>
</tr>
<tr>
<td>موريتانيا (1975)</td>
<td>35.00</td>
<td>35.00</td>
<td>60</td>
<td>(1976)</td>
</tr>
</tbody>
</table>

تشمل الودائع الاستثمارية المكاسب والمعدات الآلية ووسائل النقل وقد اعتمدنا في حساب قيمة هذه الودائع على البيانات الوديعة في صفحات مختلفة من:


أما أرقام الاستثمار فقد أُخذت من الصندوق العربي للائتماء الاقتصادي والاجتماعي: "النماذج العقلية للبلاد العربية 1971-1975". صادر سلف ذكره، صفحات مختلفة.
ارتقاء هذه النسبة إلى تخفيف قاعدة الصناعات المتجهة لوسائل الانتاج، الأمر الذي أدى إلى تزايد
اعتماد هذه الدول على الطلب الخارجي في هذا المجال.

وتشير تجارب العقد الماضي إلى أن الضغط الذي يصرفه مدن مواقع حزام الحدود الخارجي على
النقد الإجباري المتاح لتمويل الودائع الاستثمارية، قد أدى إلى اضطراب عدد لا يأس به من هذه
dول لتاجيل نفقات كثير من المشروعات الاستثمارية المرجوة بخططها الأغلى، ولتخفيف معدلات
الاستثمار القوى بها. (39) ومن بشر لنا ذلك، ضمن عوامل أخرى، سر الارتباك الذي حدث في
معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلاد خلال حقبة السبعينات. وخطورة الأمر هنا، لاتمكيل فيها
تنحيم عن تأجيل تنفيذ المشروعات الاستثمارية من خمض في معدلات النمو الاقتصادي فحسب،
وإما حديداً الامر إلى ارتفاع الكفة الاستثمارية لتنفيذ تلك المشروعات في المستقبل نظرًا لتناول
معدلات التضخم العالمي والذي.

وكان من الطبيعي في ضوء اضطراب هذه البلاد إلى تنفيذ كثير من مشروعيتها الاستثمارية
والتفاوض معدلات الاستثمار فيها، ان تزايدت معدلات البطالة، وخصوصاً في تلك البلدان التي
تتسم بارتفاع معدلات النمو السكاني. وقد تمكن من حصر بعض البيانات عن احجام ومعدلات
البطالة في البلاد العربية المدنية، فذين أن نسبة علاقة وثيقة بين البلدان التي تل الآن بشكل واضح من
جرواه تقل ديبها الخارجية وبين ارتفاع حجم معدلات البطالة فيها، فقد بلغ معدل مصر، وصل حجم
البطالة فيها في عام 1977 إلى ما يزيد عن مله ملذ عشاع (على وجه الدقة 21 ألف
حسب تقديرات الأمم المتحدة (39) معدل البطالة يقدر بحوالي 132%). وفي سوريا، وصل عدد العمالة
الوطنية إلى 132 ألف، ويدلب 22% في عام 1976. ونفس هذا الوضع يمكن مشاهدته أيضا
بالنسبة للمغرب وتونس والسودان، إلى آخر (انظر الجدول رقم 13).

وأجزاء الضغط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تنح عن تزايد حجم و معدل البطالة في
تلك الدول خلال عقد السبعينات، اضطرت الحكومات في كثير من الدول العربية المدنية أن تفتح باب
المجرة والعمل بالخارج وخصوصاً في الدول العربية النشطة التي زادت فيها الفوائض التشريعية وارتقت
فيها معدلات الاستثمار، واحتاجت، من ثم، إلى قوى عاملة إضافية. ورغم أن موجات المواطنين
قد أدت إلى خلق مصدر اضافي للنقد الإجباري في تلك الدول، Remittances
الأعمالين في الخارج، ووضع انت حداً من التأثير السلبي الذي زاوته تزايد مفروضات خدمة الدين الخارجي في
اضعاف قدرة هذه الدول على الاستمرار، إلا أن ظاهرة هجرة العمال قد تمثمت عنها تأثير ضارة،
اقتصادية واجتماعية، لاجمل للحديث عنها هنا. 

- 89 -
جدول رقم - (13)
تطور حجم ومعدل البطالة في بعض الدول العربية المدنية خلال الفترة 1978 - 1980

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مصر</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>2402</td>
</tr>
<tr>
<td>حجم البطالة</td>
<td>2402</td>
<td>2374</td>
<td>2460</td>
<td>2483</td>
<td>2600</td>
<td>2663</td>
<td>2638</td>
<td>2617</td>
<td>2590</td>
<td>2567</td>
<td>2549</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل البطالة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>3.5</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حجم البطالة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>3167</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل البطالة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>6.3</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حجم البطالة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>3257</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل البطالة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>6.7</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حجم البطالة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>4189</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل البطالة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>6.5</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حجم البطالة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>4050</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل البطالة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>6.2</td>
</tr>
<tr>
<td>العراق</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حجم البطالة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1818</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل البطالة</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>6.5</td>
</tr>
</tbody>
</table>

حجم البطالة مقدر بالآلاف وترجع إلى عدد الأفراد المتعاطين عن العمل كله أو بشكل جزئي.

أما القنات الثالثة التي تسبب فيها تأثير ضعف الطاقة الذاتية على الاستيراد الناجم عن تفاقم خدمة أعباء الديون الخارجية على تخطيط الاستثمارات بالدول العربية، فقد تمثلت في اضطراب تلك الدول إلى إعادة صياغة جانب كبير من استراتيجيتها الاستثمارية التي تتجه نحو قطاع التصدير. فمع أزمات النقد الأجنبي، تجد هذه الدول نفسها مضطرة إلى اعطاء الاستثمارات المتزامنة للاقتصاد أهمية خاصة.

ولا يمتنع أحد، بطبعية الحال، في ضرورة الاهتمام بقطاع الصناعات، باعتباره قطاعاً هاماً وتوحيد النقد الأجنبي. ولكن خطورة هذا الإتجاه المعنم في تحكيم اقتصاد التصديرية، هو أنه لا يتم في ضوء استراتيجية واضحة وشاملة للتنمية، وأما أغلب النظرين أنه يجب كاستجابة عقاسية من أجل التخفيف من أزمات النقد الأجنبي والمصاحبة في حل مشكلة السلوكيات الحالية.

ومع تكوين هذا الإتجاه، في الانتظار عبر الزمن، فإنما تتحول هذه الدول إلى اقتصاد تخصصي، بعد أن كان جزءاً منها قد نجح في التخفيف من مثاب هذا النوع من الامورات خلال جهودها المائية التي بذلتها في عقود التنمية الماضية. كما أن ذلك الإتجاج يكسر اندماج تلك الدول في السوق الرأسمالي العالمي الذي توجه إليه تلك الصناعات، ولهذا سوف يترتب قدرة هذه الدول على التصدير بتجزئات الندوة بالحول العادل للاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهي أحوال شهدت منذ Business Cycles الاقتصادية، وقد السينات وحتى الآن أزمة اقتصادية طاحنة.

وهكذا نخلص إلى القول، بأن تأثير تفاقم أعباء الديون الخارجية على تخطيط الاستثمار في الدول العربية، قد تمثل في اضطراب قدرة هذه الدول على تقبل الاستثمار عليها، وفي إبقاء تأجيل تنفيذ كثير من المشروعات الاستثمارية بسبب عدم أمكنة تدAPEYX المكونات الإقتصادية تلك الاستثمارات، وأخيراً في اضطراب عدد كبير من هذه الدول التي تغيرت استراتيجيتها الاستثمارية، والتنموية، بالتركيز على الاستثمار في قطاعات التصدير لحل مشاكل النقد الأجنبي.

2- الأثر على تخطيط الإنتاج:

تهدف عملية تخطيط الإنتاج، ضمان تشغيل الجهاز الإنتاجي بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة، وعلى النحو الذي يضمن الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية القائمة، للموقع، بحاجيات السوق المحلي والسوق الخارجي (الصادرات). وتمثل هذه العملية أهم الجوانب في تخطيط النمو، وتطرقها في جوهرها على ضرورة توفير علاقات التوازن والانسجام بين قطاعات الإنتاج، المادي والأخادي، التي ترتبط فيما بينها علاقات شبكية تاجية (خلفية أو أمامية)، وأمام ما في ذلك كله هو ضمان مقابلة الطلب الوسيط الذي يتناسب مع أحجام الإنتاج المخططية بما يتفق مع الطلب النهائي في الاقتصاد القومي.
وعند تخطيط الاتباع في حالة البلاد المخلقة، تواجه الخطط مشكلة قيد النقد الاجنبي اللازم لتوفر الورادرات الوسيطة، بسبب اعتماد دوران عجلات الاتباع في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي على مواد الطاقة والمواد الخام والسلع نصف المصدرة التي تدخل كمستلزمات اتباع في المنتج الباهلي لتلك القطاعات. ومن هنا فإن الاتباع يكون مهداً بالتوقيف وال تعرض للخطرة، إذا ما ارتفعت الأسعار العالمية للمواضع الوسيطة وعجز الدولة عن تدبير النقد الاجنبي اللازم للاستيراد.

وقد دما عملياً تخطيط الاتباع بالبلاد المخلقة تعقيداً، إذا ما كان الاقتصاد القومي يعتمد على العالم الخارجي في تدبير حاجته من مواد الطاقة، وبخاصة بعد تلك «الفترة السحرية» التي شهدها السوق العالمي للبروتول منذ عام 1973. فمع الارتفاع الهائل الذي حدث في سعر برميل البتروال، وجد عدد كبير من الدول المخلقة (ومنها بعض البلاد العربية) نفسه في وضع حرز بسبب ارتفاع حصة واردات مواد الطاقة. ولم كان استيراد هذا النوع من الورادرات يتلقى الاستيراد ضرورياً، فإن الحرص على تدبير التمويل الكافٍ للاستيراد ما يجعله الاقتصاد القومي من مواد الطاقة قد يقهر بشكل مفتوح على باقي مخصصات النقد الاجنبي اللازمة لتدبير تمويل الورادرات الأخرى.

ولحق أننا لو نظروا إلى حالة البلاد العربية المذكورة فسوف نجد أن غاليتها مدخل في نطاق الدول المستوردة للبيستروال، والمتجولات البترولية، مثل السودان وإيران، والغرب والجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية والصومال وموريتانيا. وهذا كان لارتفاع أسعار البتروال تأثيرات سلبية للغاية على حالة موازين مدفعها من ناحية، وعلى تغيير التركيب الهيكلي للوارادات من ناحية أخرى، حيث تسبب ذلك في زيادة عجز موازين مدفعها هذه الدولة، وفي أداء النصيب النسيجي لقيرة الورادرات من البتروال والمتجولات البترولية من إجالي قيمة الورادرات نحو التزايد عبر الزمن، عاكسة في ذلك انخفاضاً نسبياً مقارباً في الأندية النسبية لحري الورادرات الأخرى. ما بالنا إذا علمنا أنه في بلد مثل جمهورية اليمن الديمقراطية أصبحت كلفة الورادرات من مواد الطاقة تستغرق ما نسبته 76% من إجالي قيمة الورادرات في عام 1975. وفي بلد كالغرب، أصبح هذا النوع من الورادرات يبلغ ما يزيد قليلاً عن قيمة ربع الورادرات كليها وذلك في عام 1981. وفي السودان ارتفع النصيب النسيجي لوارادات من البترول والمتجولات البترولية من 4% في عام 1970 إلى 24% في عام 1981 (انظر لزيد من التفاصيل الجدول رقم 14). وهكذا، أدى ارتفاع أسعار البتروال إلى اضعاف قدرة هذه الدول على الاستيراد، وثمة دول عربية، استمرت في الضغط على وارداتها من البترول والمتجولات البترولية بسبب مجاهذها عن تدبير النقد الاجنبيertoire هذا الحدوث. وقد أدى ذلك إلى توقف عجلات الاتباع في كثير من فروع الاتباع المحلي وحدوث اختناق.
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الأردن</td>
<td>17422</td>
<td>5789</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>16486</td>
<td>2795</td>
<td>1171</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا</td>
<td>7321</td>
<td>1011</td>
<td>1379</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>لبنان</td>
<td>878</td>
<td>5000</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>0</td>
<td>9506</td>
<td>4038</td>
<td>7883</td>
<td>912</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>18913</td>
<td>9749</td>
<td>2010</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td>3491</td>
<td>2673</td>
<td>1241</td>
<td>1502</td>
<td>5840</td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال</td>
<td>0</td>
<td>8271</td>
<td>2510</td>
<td>0</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>موريتانيا</td>
<td>0</td>
<td>164</td>
<td>9277</td>
<td>0</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الجمهورية اليمنية</td>
<td>77</td>
<td>343</td>
<td>0</td>
<td>434</td>
<td>398</td>
</tr>
<tr>
<td>جمهورية اليمن الديمقراطية</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>3794</td>
</tr>
</tbody>
</table>

عديدة في عرض كثير من المنتجات.

وهنا لاحظ لنا أن ننسى أن الموقف الحرج الذي واجهته تلك الدول في مجال قدرتها على الاستيراد قد تعزز من جراء ارتفاع سلع خدمة الديون الخارجية. حيث إذا في ذلك بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للبترول، فإلى مزيد من تدهور قدرتها على الاستيراد، فتأثرت بذلك قدرتها على تدبير أكبر من مستلزمات الانتاج الأخرى المستمرة من الخارج، وتأثرت بالتالي، امكانات تخطيط الانتاج فيها.

والحقيقة أن هذا الأمر الاستيراد للموارد الواسعة الذي وقع في غالبية البلدان العربية المدينة يعود إلى تخلف قطاع المنتجات الواسعة وعدم اعطاءه الاهتمام الذي يستحقه في جهود التنمية وتنوع هيكل الانتاج القومي. إذ من الثابت أن غالبية هذه الدول لم تتمكن من تحقيق هذا القطاع خلال عقدين التنمية الماضيين، ومن ثم تركت حركة انظام دورة عمليات الانتاج في كثير من قطاعات الانتاج المادي أن ترتبط آليا بجذب النظام ركود السلم الواسعة من الخارج.

في القطاع الزراعي، على سبيل المثال، مازال عدد كبير من تلك الدول يعتمد على العالم الخارجي في تدبير كثير من مستلزمات الانتاج الزراعي، مثل الأسمدة والمنتجات الحشرية والبذور المنتجة وقطع الغيار التي تلزم لأدوات الانتاج (فضلا عن المكابح الزراعية)، وتتنوع بيناتها الجدول رقم (15) إلى أن الزراعة في كثير من البلاد العربية المدينة تعتمد عمداً حذل لا يسوي ذلك النوع الوارد في السلم الواسعة. وفي بلد كالاردن، على سبيل المثال، تقصي قيمة مستلزمات الانتاج الزراعية المستمرة حوالي خمس قيمة الواردات الكلية وذلك في عام 1981. وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى حوالي 13% في عام 1980. وفي جمهورية اليمن الديمقراطية حوالي 9% في عام 1977.

أما في القطاع الصناعي فالصورة أشد فضيراً، وذلك بسبب سياسة خط التصنيع الإخلاقي Import Substitution للواردات، حيث يقوم عدد كثير من المشروعات الصناعية على أساس معيار الاستعاضة بتجزئة النهائية عن الواردات المماثلة، وأملاً في أن تنحول تلك الصناعات مع مرور الزمن إلى صناعات تصديرية. والمثل الواضح هنا الصناعات الجماعية لسلع الانتهائية المعمرة (السيارات والثلاجات والغسالات والتقنياتيات، إلخ). وهذا النوع من التصنيع قد أدى في الواقع إلى نتيجة مأساوية فبدلاً من أن تكون هذه الصناعات مدفوعة عن الواردات، أصبح الآتئين متكاملين وليس منافسين. بالنسبة للعملية التي كنا نستخدمها كاملاً في الماضي، أصبحنا نستخدمها في شكل مؤكد بvestment إعادة تجميعها. وأصبحت الزيادة في الانتاج تتطلب زيادة في الاستثمار.
<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>نسبة الواردات الزراعية الوسطية إلى إجمالى الواردات</th>
<th>قيمة الناتج الزراعى الإجمالي في الدولدين الدولارات</th>
<th>قيمة الناتج الزراعى الإجمالي في الدولدين الدولارات</th>
<th>نسبة الواردات الزراعية الوسطية إلى إجمالى الواردات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>1 (%)</td>
<td>449,9</td>
<td>288,3</td>
<td>50,9</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>12,9%</td>
<td>331,5</td>
<td>255,7</td>
<td>21,5</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>10,5%</td>
<td>118,7</td>
<td>373,9</td>
<td>31,2</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>10,7%</td>
<td>224,2</td>
<td>210,45</td>
<td>95,8</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا</td>
<td>5,0%</td>
<td>90,4</td>
<td>174,27</td>
<td>47,8</td>
</tr>
<tr>
<td>الاردن</td>
<td>4,0%</td>
<td>45,3</td>
<td>335,4</td>
<td>14,4</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td>4,1%</td>
<td>31,9</td>
<td>284,19</td>
<td>10,2</td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال</td>
<td>1,8%</td>
<td>14,0</td>
<td>781,70</td>
<td>1,6</td>
</tr>
<tr>
<td>اليمن الديمقراطية</td>
<td>0,9%</td>
<td>2,7</td>
<td>731,5</td>
<td>0,1</td>
</tr>
</tbody>
</table>


فلا أن يصح ذلك زيادة في التصدير، 0. ناهيك عن استخدام الخبرات الأجنبية ودفع براءات وحقوق الاختراق ورسوم استخدام العلامات التجارية، 0. وقد تعرضت مثلك هذه الصناعات لحالة تقترب من التوقف شبه الكامل خلال فترة أزمات النقد الأجنبي التي واجهتها بعض الدول المبهرة في عقد السبعينات. ولا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة لفروع الصناعات التحويلية الأخرى، حيث تعرضت مستويات الانتاج فيها للتقلب الشديد مع التقلب في مستوى الورادات الوسيطة.

وجلة القول أدنى، أن الصعوبات التي واجهت الدول العربية المدنية في تدبير النقد الأجنبي)))) اللازم لتمويل الورادات الوسيطة قد خلق اضطرابا واضحا في عمليات تخطيط الانتاج، وأصبح من الصعب على أجهزة التخطيط ضمان توفير المنتجات لأغراض السوق المحلي أو لأغراض التصدير، ما لم يكن هناك وفرة كافية لتمويل الورادات الوسيطة. وكان للعبء المزداد خدمة الديون الخارجية بالطويل في هذا الخصوص.

3 - الإثر على تخطيط الاستهلاك ومستوى المعيشة:

شبة خاصة مشتركة تجمع بين غالبية الدول العربية المدنية، وهي ارتفاع درجة اعتمادها الغذائي على العالم الخارجي، وذلك بسبب تخلف القطاع الزراعي المنتج لنموذج الغذائية، وتقاعسه عن أن يواكب النمو الحادث في الاحتكارات السكانية للغذاء، حيث مالت نسب الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية نحو الانخفاض المستمر. ليس هناك أن ت تعرض لدراسات هذه المشكلة. بل أن ننتقد فقط الإشرار، إلى أن ارتفاع درجة الاستهلاك الغذائي على العالم الخارجي قد أضحى داخل صورة الديون الخارجية للكن اليابسة بعدا هاما وعلى درجة كبيرة من الخطورة، نظرًا لأن المعيشات اليومية للإفريقيون والفصائل الثرية هنا على درجة عالية من التعقيد. فنم ناحية تجد أن تزايد الاعتماد الغذائي على العالم الخارجي قد أدى إلى نمو الديون الخارجية المستحقة على تلك الدول. ولكن، من ناحية أخرى، نجد أن فضول الديون الخارجية قد أثر بدوره على حدود وامكانيات الاعتماد الغذائي على العالم الخارجي.

الاعتماد الغذائي على الخارج
(نسبة الورادات الغذائية إلى الاستهلاك الإجمالي في الدول العربية المدنية)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>قيمة الورادات الغذائية إلى الاستهلاك الإجمالي (الخاص) بلاين الدولارات %</th>
<th>قيمة الورادات الغذائية إلى الاستهلاك الإجمالي بلاين الدولارات</th>
<th>نسبة الورادات الغذائية إلى إجمالي الورادات بلاين الدولارات %</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>30.42</td>
<td>3.042</td>
<td>34.40</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>20.92</td>
<td>2.092</td>
<td>32.80</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>11.93</td>
<td>1.193</td>
<td>11.76</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>15.78</td>
<td>1.578</td>
<td>16.27</td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا</td>
<td>13.62</td>
<td>1.362</td>
<td>13.62</td>
</tr>
<tr>
<td>الأردن</td>
<td>17.33</td>
<td>1.733</td>
<td>16.71</td>
</tr>
<tr>
<td>موريتانيا</td>
<td>30.23</td>
<td>3.023</td>
<td>28.34</td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال</td>
<td>32.94</td>
<td>3.294</td>
<td>32.94</td>
</tr>
</tbody>
</table>

ملاحظات: قيمة الاستهلاك العالمي أخذت من صندوق عربي للإعانات الإقتصادي والاجتماعي دفاتر الحسابات الخاصة بالدول العربية.

فان النسبة تتراوح ما بين 14.17 و 12% (انظر الجدول رقم 16). وخطورة الامر في ارتفاع هذه النسب، وما تدل عليه من استعداد الاستهلاك العائلي الخاص على برع ميزان المدفوعات الجامعة والتي يصعب الضغط عليها فيما ينطوي بالإقتصاد القومي أزمات طاحنة أو مزمنة في النقد الاجنبي. ذلك أن الضغط على مثل هذا اليد (وخصوصا السلع الضرورية) يعرض مستوى الاستهلاك العائلي الصحة العامة للخطر والتدню. أضحى إلى ذلك حقائق أخرى، وهي أن اقتصاد الاسر العربي على الطعام والشراب يستأثر في كل الدول العربية المدنية. (43)

والبعرة أهمية هذه الحقائق في حالة البلاد العربية المدنية الأقل أو ما، مثل موريتانيا والصومال والمغرب، وسوريا والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية. حيث أنه بالرغم من استثمار الورادات الغذائية بحسب حماة من إجمالي قيمة الورادات، وبالرغم من ارتفاع النصيب السنوي للالتفاق على الغذاء من ميزانيات الأسماك في تلك الدول، إلا أن المستوي الطبيعي لغذائي السكان مازال أقل من المعدلات المتوسطة اللازمة للإنسان (44). تأهوت عن الحفاظ أحوال الصيد وشروط معيشتهم الأخرى (التعليم، الإسكان، الخدمات العامة، المياه، الملاحي، المحاذي ...).

ورغم أنه لا يوجد في كل الدول العربية المدنية تخطيط للاستهلاك ولمدة المعيشة العلمي الدقيق لهذا المصطلح -حتى في الدول التي تزعم أنها تخطط. وخطط الإقتصادية، إلا أن يوجد بذلك الدول، على الأقل، تدخل من جانب الحكومات في مجال دعم كبير من سلع الاستهلاك الشعبي والخدمات الضرورية. كما لجأت بعض حكومات هذه الدول إلى فرض الرقابة السعرية والتنزيعية على كثير من السلع التموينية الهامة، لكي تحدوها عن علاقات الندرة، علاقات الضرر والطلب. وقرار أضر استفادته وتمول تدبيرها. وكان الاتفاق العام على هذا الغرض يمكن قيد جمهورية في الموازين العامة، تتزامن به الحكومية المغاي، للتخفيف عن كاهل المواطنين ذوي الدخل المحدود والضخيم.

على أن صورة التطور في هذا اليد وفي الاستهلاك العائلي عموما قد تتأثر في السبعينات والثمانينات بفعل تأثر عاملين رئيسيين. أولاً هو ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية. وثانيهما هو تزايد أعباء الديون الخارجية وما ارتبط بها من أزمات في النقد الاجنبي.

أما الأمر الأول، فإنه من ثواب أن الدول الرأسمالية ذات الفائض الغذائي قد سارعت بالتكيف فيما بينها عقب ارتفاع أسعار الصرف عالميا ابتداء من عام 1973، لكي تستخدم سلاح الغذاء في
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>القمح</td>
<td></td>
<td>188</td>
<td>193</td>
<td>184</td>
<td>131</td>
<td>142</td>
<td>153</td>
<td>129</td>
<td>106</td>
<td>28</td>
</tr>
<tr>
<td>دقيق القمح</td>
<td></td>
<td>283</td>
<td>214</td>
<td>237</td>
<td>130</td>
<td>199</td>
<td>211</td>
<td>247</td>
<td>91</td>
<td>85</td>
</tr>
<tr>
<td>الأرز</td>
<td></td>
<td>117</td>
<td>122</td>
<td>138</td>
<td>169</td>
<td>140</td>
<td>133</td>
<td>138</td>
<td>170</td>
<td>171</td>
</tr>
<tr>
<td>الشعير</td>
<td></td>
<td>174</td>
<td>183</td>
<td>157</td>
<td>113</td>
<td>94</td>
<td>60</td>
<td>70</td>
<td>81</td>
<td>58</td>
</tr>
<tr>
<td>الذرة</td>
<td></td>
<td>142</td>
<td>140</td>
<td>117</td>
<td>111</td>
<td>135</td>
<td>130</td>
<td>133</td>
<td>92</td>
<td>23</td>
</tr>
<tr>
<td>السكر</td>
<td></td>
<td>50</td>
<td>49</td>
<td>49</td>
<td>50</td>
<td>50</td>
<td>50</td>
<td>50</td>
<td>50</td>
<td>50</td>
</tr>
<tr>
<td>زيت النخيل</td>
<td></td>
<td>122</td>
<td>122</td>
<td>114</td>
<td>115</td>
<td>117</td>
<td>118</td>
<td>117</td>
<td>124</td>
<td>244</td>
</tr>
<tr>
<td>اللحم البقر</td>
<td></td>
<td>100</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>الأسماك المجمدة</td>
<td></td>
<td>31</td>
<td>31</td>
<td>31</td>
<td>31</td>
<td>31</td>
<td>31</td>
<td>31</td>
<td>31</td>
<td>31</td>
</tr>
</tbody>
</table>

امتصاص جانب يعتد به من النفضات البروليتية. وقد أحرزت في ذلك نجاحا كبيرا. وإذا تأمل القاريء الآن في تتابعة الجدول رقم (17) سوف يتبين له كيف قفز الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية للبلدان العربية في السنوات بين الفترة ما بين 1971-1980. هذا في الوقت الذي بات فيه أو تقلبت أسعار صادراتها من المواد الأولية بشكل واضح خلال الفترة المذكورة. ودالة ذلك في مجال The Purchasing Power Of Exports كله أن القوة الشرائية لصادرات تلك الدول شراء المواد الغذائية في السوق العالمي قد تعرضت لندوهر مستمر. إذ أصبح من المثير على تلك الدول أن تصدر كميات متزايدة من السلع التي تصدرها لكل تحقق على نفس الكمية التي كانت تستوردها قبل ارتفاع الأسعار عالياً.

أما العامل الثاني، وهو ما يمنح في هذا المجال، فهو الأثر الذي نجم عن ارتفاع معدل خدمة الديون الخارجية. حيث أثرت الفترة الذاتية لهذه الدول على الاستثمار وبخاصة في مجال المواد الغذائية، بهذا الارتفاع. وقد تعرضت بعض الدول العربية في السوداء، خلال فترة السبعينات، وما حدد بها من أزمات طاحنة في النقد الأجنبي لم تزول شديدة في صدح تدريب حاجاتها من السلع الغذائية المستوردة. واضطرت عدد منها إلى الضغط على سائر بناو وارداتها الأخرى لكي يوفر الحد الأدنى الضروري لوارادات الغذائية، فتأثر ذلك برامج الإنتاج والتشييد والاستثمار، على نحو ماسيف.

وقد كثر عدد آخر من تلك الدول اضطر إلى الاقتراض الخارجي القصير الأمد (مثل التسهيلات المصرية وتسهيلات الموردين) لكي يوفر النقد الأجنبي لازم هذه الواردات الغذائية. وتحملت في ذلك كلفة باهظة، وتأثرت بعد ذلك أكثر شديدة في سداد أعباء هذا النوع من الديون. وهناك حالات أخرى اضطرت فيها بعض الحكومات أن تحدث تخفيفا في حجم وارداتها الغذائية، الأمر الذي عرّف مستويات العيشة والغذاء فيها لصعوبات جمة وارتفاع شديد في أسعار مواد الطعام والشراب.

ومع استمرار أزمات النقد الأجنبي في تلك الدول، في الوقت الذي تضخمت فيه الديون الخارجية وأعبءها وضغطت فيه مقدرة هذه الدول على الاقتراض الدولي بسبب ارتفاع الثقة الدولية فيها، امتدت عدود من الحكومات إلى الذهاب إلى حدود الديون، حتى تمكنن من الحصول على المزيد من الديون، في ضوء برنامج التصحيح الاقتصادي للأملاك، أو افترضت الدائنين عن موقع القوة على هذه الدول. وسوف تعرف هذه النقطة تفصيلاً فيما بعد. لكن الذي يهمنا الاشارة إليه في هذا الخصوص، هو أن السياسات الاقتصادية
<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>الجزائر</th>
<th>مصر</th>
<th>المغرب</th>
<th>تونس</th>
<th>سوريا</th>
<th>الأردن</th>
<th>السودان</th>
<th>الصومال</th>
<th>موريتانيا</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1979</td>
<td>254ر.</td>
<td>27ر.</td>
<td>155ر.</td>
<td>131ر.</td>
<td>30ر.</td>
<td>27ر.</td>
<td>398ر.</td>
<td>138ر.</td>
<td>149ر.</td>
</tr>
<tr>
<td>1980</td>
<td>281ر.</td>
<td>42ر.</td>
<td>168ر.</td>
<td>143ر.</td>
<td>37ر.</td>
<td>27ر.</td>
<td>452ر.</td>
<td>200ر.</td>
<td>159ر.</td>
</tr>
<tr>
<td>1982</td>
<td>357ر.</td>
<td>50ر.</td>
<td>193ر.</td>
<td>171ر.</td>
<td>43ر.</td>
<td>27ر.</td>
<td>578ر.</td>
<td>244ر.</td>
<td>197ر.</td>
</tr>
<tr>
<td>1983</td>
<td>375ر.</td>
<td>52ر.</td>
<td>205ر.</td>
<td>182ر.</td>
<td>47ر.</td>
<td>27ر.</td>
<td>638ر.</td>
<td>283ر.</td>
<td>222ر.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

رجحت الأرقام القياسية بالأوزان النسبية لاتفاق حسب الأسر في هذه الدول، وجميع الأرقام تعكس
متوسط التغير الشهر التوالي.

(*) الموقف في شهر يوني 1982
(0) الموقف غير متوقف.
(0) الموقف في شهر يناير 1983
(0) الموقف في شهر فبراير 1984.

التصحيحية: !!) التي بدأت هذه الدول في تطبيقها، بعد التوصل إلى اتفاق مع الدائنين، قد أثر إما تأثير على مستوى الاستهلاك الخاص ومستوى المعيشة في تلك الدول. وحسباً هنا ان نشير إلى ما بدأت تطبيقه هذه الدول من توجه جديد في مجال الغاء الدعم السلعي أو تقليله إلى أدنى الحدود، وزيادة أسعار المنتجات والخدمات الضرورية التي يقدمها القطاع العام أو الحكومة، والسماح للمقطاع الخاص بالدخول في مجال استيراد وتوزيع المواد الغذائية والضرورية دون رقابة صارمة. ناهيك بها تجنب عن سياسة تخفيض قيمة العملة من أثار وحيدة على مستوى أسعار ضروريات الحياة في Devaluation هذه الدول.

وفلا، ليس من قبل المصادفة، أن تسجل الأرقام القياسية لأسعار الطعام والشراب، في كل الدول العربية المدنية، فنرأت سريعة وهائلة. (انظر الجدول رقم 18). وهو أمر من المؤكد أنه أغلى ضرراً بليغًا بالفوات ذات الدخل الثابت والمنخفض. وهي فتات تشكل الأغلبية العديدة من سكان تلك الدول. وكان من جراء ذلك أن ملت دخولهم الحقيقي نحو التدهور المستمر، رغم الارتفاعات النقدية التي شهدتها الأجور والمزادات، وذلك بسبب زيادة معدل التضخم عن معدل زيادة الدخل النقدي.

وخلاصة القول، أن تفاقم أزمات النقد الاجنبي المرافقة لمشكلة تفاؤل الديون الخارجية قد أدى إلى التأثير بشكل سلبي وواضح على عرض وأسعار كثير من المنتجات الغذائية والضرورية، وتآثر من ثم، مستويات المعيشة لغالبية السكان في الدول العربية المدنية. وخطورة الأمر لا تمثل هنا في هذا فقط، بل فيها تضخم عن ذلك من بث تحلي كثير من حكومات تلك الدول عن ضمان توفير الحدود الدنيا من مستلزمات الحياة الضرورية بالكميات اللازمة وبالأسعار المناسبة لذوي الدخل المنخفض والمحدود، بعد أن بدأت تطبق سياساتها الاقتصادية الجديدة. وهذه السياسات قد أُلقيت في غالب الأحوال تحت ضغط خارجي. وكانت وسيلة الضغط هي تفاقم مشكلة الديون الخارجية وما رافقها من أزمات طاحنة في النقد الاجنبي.

٤ - زيادة درجة الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي وارتفاع درجة الالتفاف في عمليات التخطيط:

ليس يخفى أن التخطيط الاقتصادي، بصفة عامة، هو مبادئ رؤية مصرفية للمستقبل. وهو بساطة كبيرة قادرة على عملية وضع القرارات التي تتيح عالمية توزيع وتخصيص واستخدام الموارد المتاحة والممكنة، باعتبار درجة من الكفاية في ضوء معايير الأولويات التي يعترض بها جهاز
التخطيط المركزي، وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف التي يتعاطها المجتمع لتحقيقها. هو إذن استشراف للمستقبل، وتحرك محسوب في الزمن الآتي في ضوء درجة معينة من اليقين.

ومع ذلك، فإننا كنانا ارتفعت درجة القيمة في هذا آخبار أمكن للاجتازة التخطيطية تحقيق على نطاق زمني عميق، متوسط أو طويل الأجل، وإن يكون هناك ضمان كبير للسحر الحديث بمرتفع قطاعات الاقتصاد القومي نحو تحقيق الأهداف المشتركة.

ح碱، أن عمليات التخطيط الاقتصادي في بلغت دخا ونهب بلغت كفاءة تجاوزها السياسي، أو أولئك الإحصائي، لا يوجد بها في النهاية غالبا ما تتوافق على هامش ما من اللائيين، ربما يعرض الخطة لاحتمالات التغير لما فيها الأحداث والظروف غير المتوقعة أو الظاهرية، وهذا فاتنه بشرط لسلامة عمليات التخطيط، ضرورة تتوفر عنصر المرتبة في الخطة. كما أن دواعي الأمن والاحتياط تتطلب عادة ضرورة وضع بدائل للفتح يمكن اللجوء إليها في حالة تغير الظروف بشكل طاريء أو غير متوقع (حالة الحرب أو الكوارث مثلها).

والحقيقة أن قطاع التجارة الخارجية (ه)، بما يمثله من علاقات ملعبة (تصدير واستيراد) ومن علاقات تبدية (أسعار الصرف وتحركات رسوم الأموال الأجنبية)، يمثل دوما في حالة البلاد المخلطة الفئات المتلاقي للتصديرات Shock Receiver (ه) ويهب من نواحي ما كنا تقرر اشتراك لفترات متاحة أو طويلة الأمد. والسبب في ذلك يرجع إلى ما يتبث صادرات الدولة (التي عادة ما تكون من مواد أولية) من تقلبات متينة، قصيرة ومتوسطة الأمد (ه)، وما يصرف ذلك من تقلبات في قدرة الدولة الذاتية على الاستيراد. ولما كان الكترون الاستيرادي في برامج الاستهلاك والانتاج والتشفير والاستثمار مرتفع في غاليLBناء الدول المختلطة، نظرا لجهود بناء الانتاج القومي، واعتماد على الخارج بدرجة كبيرة، فإن تقلب القدرة على تغطية هذا الكون تعرض الخطة الاقتصادية وأهدافها لمثلثات خارجية معاكسات. وبناء عليه، فإن لا يمكن مناقشة

الحلقة ما لم يتم تخطيط قطاع التجارة الخارجية بشكل دقيق ودقيق، مع ضرورة تطبيق ما يمكن أن يكون ذلك من سياسات تجارية وحركية وتقنية وتنظيمية متاحة. أما إذا اتتك قطاع التجارة الخارجية لجراح المؤثرات الخارجية، تلعب بها كلها وبه، أو إذا لم توضع له الخطة السيطة والسياسات المناسبة، فعن أو تقليل أو تأثير تلك المؤثرات، فإن لا أملا في أن يتمكن الاقتصاد القومي من تنفيذ خططه الاقتصادية العامة.

وأمامميلات الصعابيات في مجال تخطيط التجارة الخارجية ويعرض، من ثم، الخطة الاقتصادية

- 103 -
التأثير على الخطة الاقتصادية

تشكل رقم (4)

آليات تأثير أعباء الديون الخارجية على الخطة الاقتصادية
الموضوع لاختيار خاص، بما يمثل في طبيعة الاحوال الإقتصادية للسوق الرأسمالي العالمي الذي تتعامل معه الدول المتقدمة وما تتسم به تلك السوق من تقنيات ورهزات مختلفة، دورية ومعقدة وهياكلية. وإن الحقيقة أن بعض هذه الدول العربية المدنية خلال سنها ازدهار التخطيط القومي بها (فترة السينينات) كانت على وجه تام بتلك الاختيار. وهذا حرصنا على تطبيق عدة سياسات إقتصادية وتقنية وتجارية محليّة، هذه الاختيار، مثل العمل على تنوع النزوج الجغرافي للتجارة الخارجية، تصدير واستيرادا وذلك من خلال زيادة التعامل مع مجموعة البلاد الاشتراكية ومجموعة الدول المتقدمة، وتنظيم قطاع التجارة الخارجية باحتكار الدولة للتجارة الصناعية والموردين بخاصة الأساسي منها، وفرض نظم الرقابة على الصدر... إلى آخره. وليس علينا أن نفرض لنفسنا تلك السياسات أو أن نغوص في الجد الفكري الدائر حولها منذ فترة، وإنما علينا فقط أن نشير إلى أن تلك السياسات قد ثبت تاريخياً فاعليتها إلى حد كبير في تقليل ومحاصرة الصدمات التي كانت تتبع من قطاع التجارة الخارجية. وكان مقاييس ذلك، ضالة حجم العجز الذي حدث بوازنج مصروفات هذه الدول خلال تلك الفترة وتجنب الوقوع في مصير الدول العربية، والنموذج الدائم به الذي حدث في تجارة الصادرات وحماية الصناعات المحلية، وضمان توفير الحد الأدنى من الواردات الضرورية (الاستهلاكية والانتاجية والاستثمارية)، فضلاً عن ترشيد استخدام موارد الائتمان.

والآن... 

المال الذي أحدث مشكلة الدينون الخارجية في صورة التجارة الخارجية للبلاد العربية المدنية، وما مدى تأثير ذلك على إمكانات تطهيره؟ 

فيما يتعلق بالشيء الأول من السؤال السابق، فمن الواضح أن ثمة تغيرات هامة، بدأ بها، قد ترتب على أحوال التجارة الخارجية بالبلد العربية المدنية، والذات ففي تلك الدول التي تورطت في مديونية خارجية ثقيلة.

أولى هذه التغيرات وأهمها هو أن النمو الذي حدث في حجم الدينون الخارجية للبلاد العربية المدنية قد رافقه ظل واضح لا تخطيه العين، وهو زيادة تعامل هذه الدول مع الاقتصادات الرأسمالية الغربية. وتشير تلك البسيطة للغة التي كتبناها ذلك أنه لم تكن معظم الدينون الخارجية التي حصلت عليها تلك الدول تعتبر ضمن مشروعة صون Teid Loans للدول هي ديون مقيدة أو تمويل وأوادات سلبية معينة، ولم كانت معظم هذه الدينون التي حصلت عليها البلاد العربية المدنية قد جاءت أساساً من تلك الاقتصادات، فقد وقعت ذلك بالضرورة والاحالياً هذه زيادة واضحة في واردات الدول المدنية من هذه الاقتصادات، وهو ما يعني، بالمقابل، زيادة صادرات الدول الدائنة.
الỌمي-J5-9 (19) 9

<table>
<thead>
<tr>
<th>الواردات</th>
<th>معدل التغير</th>
<th>الناتج التجاري</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>100</td>
<td>120</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>300</td>
<td>320</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>200</td>
<td>220</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>200</td>
<td>210</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>100</td>
<td>110</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>100</td>
<td>110</td>
</tr>
</tbody>
</table>

1 - السماح للقطاع الخاص بالدخول في مجال الاستيراد، وخصوصاً في مجال استيراد المواد الغذائية والوسيلة، واللغة الشهيرة الكامل لتأسيس الاستيراد الذي كان موجوداً في بعض هذه الدول، وذلك من خلال التسهيلات التنظيمية والإدارية والتجارية.

2 - إقرار حق الأفراد من القطاع الخاص في تملك الشركات والوكالات الأجنبية، بعد أن كان القيام بأعمال الوكالة التجارية قاصرًا على القطاع العام.

3 - تعديل نظام وقوانين حماية واستخدام النقد الأجنبي من أي مصدر، فيما عدا صادرات بعض السلع التقليدية والسياحة، وهو الأمر الذي أدى إلى إحداث ما يشبه الفوضى في مجال تداول واستخدام النقد الأجنبي.

4 - تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية (بالذات رأس المال المصرفي) على الاستثمار داخل هذه الدول، ووضع الضمانات والحوافز له، فضلاً عن إنشاء عدة مناطق حرة للتجارة الخارجية.

5 - تغيير سعر صرف الأجنبي، والتخلي تدريجيًا عن نظام الرقابة على النقد الأجنبي، مع إحداث تخفيفات في القيمة الخارجية للعملة الوطنية Devaluation.

6 - إلغاء شبه الكامل لاتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية، والتحول تدريجيًا إلى التجارة المتبادلة الآرات.

تلك هي التغيرات الهامة الثلاثة التي حصلت في قطاع التجارة في البلاد العربية المذكورة. وقد حدثت تلك التغيرات بدرجات متفاوتة في هذه البلاد، وهكذا ينبغي لنا أن نشير إلى أن تلك التغيرات قد حدثت تحت تأثير مجموعة من القوى والصراعات الداخلة والخارجية، الاقتصادية والاجتماعية، ولا يوجد للتعبر عنها تفصيلاً هنا. ولكننا نود أن نؤكد على أنه كان لاستفحال مشكلة الدينون الخارجية، وما تفقت عنه من أزمات طاحنة في النقد الأجنبي، باع طويل في حدوث تلك التغيرات.

وإذا شملنا الآن أن تتناول الفنون الثانية من سؤالاً آخر FAQ، حول آثار هذه التغيرات على امكانيات تخطيط التجارة الخارجية في هذه البلاد، فإننا نرى من الجلي أن تلك التغيرات قد زادت من عوامل الصدمة التي تتعلق بهذا القطاع، وعرضته من ثم، لتأثير العوامل الخارجية بشكل قوي، وكان من نتيجة ذلك تعرض كل جوانب عملية التخطيط الاقتصادي لقوى معاكسة لها. فمن ناحية، أدى
زيادة اندماج هذه البلاد في السوق الرأسمالي العالمي إلى رفع درجة الالتزام في عمليات تخطيط الورادات والصادرات، بسبب التقلبات والهزات العنيفة التي تشهدها، وما تزال تساعدها تلك السوق دفع تأثير الأزمة الكساد التضخم. لم يعد من الممكن لأجهزة التخطيط في الدول العربية المدنية أن تضع تقديرات أو تنبؤات سليمة لميزانيات النقد الأجنبي، بسبب تقلب حصة موارد النقد الأجنبي (الصفقات، التحويلات، القرض) من ناحية، وسبب عدم امكانية التنبؤ بشكل صحيح بحجم الالتزامات الخارجية (ارتفاع أسعار الورادات وتغير كلفة الاقتراض الخارجي بين حين وآخر) من ناحية أخرى.

كما أن دخول القطاع الخاص (المحلل والأجنبي) في مجال التجارة الخارجية، وبالذات في مجال الاستيراد، بعد تلك التسهيلات التقنية واللوجستية والتدريجية التي تتمتع به، كان من شأنه أن يخلق جمهوراً هاماً من التجارة الخارجية ليخرج بعداً عن مجال التخطيط أو التوجيه، ولن يُدمج في آليات السوق. وذلك يخرج جمهوراً كبيرة، يعتبره من موارد النقد الأجنبي، خارج سيطرة أجهزة التخطيط. أضاف إلي ذلك أن التفوق الكبير الذي أصبح يتمتع به المستوردون في مجال سلع معينة، قد أدأ إلى الحالة الضرر بالصناعات الوطنية، ومن ثم الامكانيات تخطيط الإنتاج وتخطيط الاستثمار في تلك الصناعات.

كما لا يجوز لنا أن ننسى، أن دخول الاستثمارات الأجنبية الحالية إلى هذا الدوّل، ولو أنها دخلت حتى الآن بمقدار ضئيل، قد أدى إلى خلق أنماط كامل يصعب توجيهها أو إعادته في خطة الدولة الاقتصادية. ولم تتمكن الدول العربية التي رحب بالاستثمارات الأجنبية، لم تتمكن حتى الآن أن تحدث تنصيباً بين طبيعة الأهداف التي يسعى إلى هذا القطاع (تعظيم الربح وتحويلة للخارج)، وبين الأهداف التي تسعى إليها الخطة القومية. وكان من نتيجة ذلك أن أعباء وزع جسم غريب داخل اقتصاد هذه الدول، تحت وهم إمكانيات الأفكار منه في مجال تقني التكنولوجيا الحديثة ورؤوس الأموال، في حين أن التجارة قد مرت على مدى زيف هذا الوهم تارياً على مدى القرن الماضي، وحالياً في ضوء الظروف الحالية والأساليب المتكونة التي يتم فيها بها استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في تلك البلاد.

أما فيما يتعلق بالتخفيضات التي حدثت في القيم الخارجية للعملات الوطنية بالبلد العربية المدنية، فقد جرت في أديانها عدة أثر هام على التخطيط الاقتصادي في تلك الدول، وسوف نخصص لها نطقة منفصلة لاحظاً أهميتها. في جذب آت من هذه الدراسة.
وصفت القول، أن التطورات التي حدثت في قطاع التجارة الخارجية من جراء تفاقم أزمات النقد الأجنبي الصادرة لتأمّن مشكلة الديون الخارجية قد خلقت بيئة غير مواتية لتخطيط هذا القطاع، ووعرض، من ثم، كل جوانب عملية تخطيط المؤثرات الخارجية المعكّسة، نظرًا للاقات التشكيك والاترباط العميقة التي تربط هذا القطاع مع غيره من قطاعات الاقتصاد القومي. وهذا غدا التخطيط أمرًا بالغ التعقيد والصعوبة. وسوف يلتزم الأمر أن يسلّح الخطط بأدوات تخطيطية لم تكن الحاجة إليها ضرورة وقت أن كان الاقتصاد القومي يتمتع بقدر معقول من الحماية ضد المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية.

- تفاقم أعباء الديون الخارجية وفقدان حرية القرار الاقتصادي الوطني:

بما أن كل صفحات الساحة قد ألقينا بعض الأضواء على الآثار السلبية التي نجمت عن تفاقم مشكلة الديون الخارجية ومدى انعكاسها على الحطط الأقتصادية التي تضمنها البلاد العربية المدنية، وهو ما أدى بناء استخلاص نتيجة هامة، مفادها، أن تفاقم أعباء الديون الخارجية وما جاء في ركابها من أزمات طادة في النقد الأجنبي قد أدت إلى خلق عدة تغييرات، خلقت في البيئة بيئة غير مواتية للتخطيط، إلا أن خدمة الإجراء لم تلق عند ذلك فحسب، بل أن تفاقم مشكلة الديون الخارجية في كثير من هذه البلاد قد أدى إلى تعرض حرية صنع السياسة الاقتصادية، وتشهد القرار الهامة للخطر الشديد. ذلك أن استفحل الاستدانة قد نجم عنه ضغوط خارجية قوية، ظلت تلاقح باستمرار صانع السياسة الاقتصادية في تلك البلد. وهناك عدد من الدول قد وقعت بالفعل في دائرة الخطر، وعلت ضغط التخطيط في اتخاذ ما يراه مناسبًا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في المجال الاقتصادي. وأصبح يرتفع على صانع القرار الاقتصادي مراعاة لتلك الضغوط وأخذها بين الاعتبار عند تصميم السياسة الاقتصادية للدولة. وذلك قضية على درجة كبيرة من الخطورة، لأن وصول بعض الدول المدنية إلى هذه الحالة، قد أدى بها في النهاية إلى التحول على طريقها الأقتصائي الذي كانت قد اختاره بوعي وباصلقلة، والولوج إلى طريق آخر، أما معه وحدد دروبه جهة الدائنين والمؤسسات الدولية التي تتف وراءهم.

واستاذ المثير أن وهو ما هي نوعية وحجم الضغوط التي نجمت عن استفحل مشكلة الديون الخارجية، وكيف أدت إلى تحريف حرية صنع القرار الاقتصادي للخطر أو للفائدة، على النحو الذي أدى إلى تقلص إمكانات التخطيط الاقتصادي في تلك الدول إلى حد الحدود وأفتهما؟
بادي، ذى بدء تقول، أن القضية الرئيسية التي ساعدتنا في الإجابة على هذا السؤال العام إما تكمن في الأمور الطارئة لمزاين مدنفة هذه الديون، والتي تقول في خضم أزمة الاقتصاد التضخم العالمي إلى ما يشبه الكوارث المستعصية. ذلك أن هذه المواد أصبحت منذ عدة سنوات تستهلك وتستورد بشكل لا يُشكل ما تتراوح وتتزايد وتنتشر، وهو ما يتسبب في نهاية المطاف في عجز موارد مدنفةها. ولم تنبئ هذه البلاد من خطرة استقرار هذا الوضع. فالبؤس هنا، وإنما يعني بساطة شديدة، أن الاقتصاد القومي يعاني بتأثيرات من موازنة الاقتصاد. وهنا يمكن أن يكون امتلاك وجوهر، والسارت الركض وراء ورقة الديناء الخارجية. فهذا فجوة في المواد المحلية، يناظها، بالكامل فجوة في المواد الأولية (مثلاً)، وتغطية هذه الفجوة (نغمها) لا يمكن من خلال تمويل خارجي، مثل استقرار حقول الأموال الأجنبية الخاصة (الاستقرار المباشر) أو من خلال الاقتصاد الإجباري.

والحقيقة أن عدلاً لأياس به من البلاد المخلقة (ومنها البلاد العربية-) فضلت، عقب حصولها على استقرارها السياسي، وبدء ت铭اريًا لقضايا التحرر الاقتصادي فينا، النشأة، أن تواجه مشكلة تهيئة فجوة المواد المحلية، ليس من خلال استقرار المجتمع من الاستثمارات الأجنبية، وإنما من خلال الاستثمارات الخارجية. فلقد سعت في ذلك، أبان مميزه التحرر الوطني، الدور الأول في التغيير الذي لعبه في تلك الاستثمارات في توضيح هذه الديون وفرض نوع مختلف من تنفيذ العمل الدولي عليها، كي تصبح جزءًا ثابتاً وملحقاً بالسوق الرأسمالي العالمي. بل أنه في ظل تأني جزء من الوضعية الاقتصادية التي ساعدت في هذه الديون قبضخها الاقتصاد تعزز هذه الاستثمارات لباحة التأسيس والمشاركة في ملكيتها وحد من حرثها في نهب الفائض الاقتصادي يتزامن الدول. وكان ذلك يمثل إضافة صافية وقوية لصداء التراجع اللازم للدينية. ويكاد، في ظل موجة العداء للاستثمارات الخارجية، يتسخس قادحة حركة التحرر الوطني في تلك البلاد أسلوب القروض الخارجية لخفض فجوة المواد المحلية.

بيد أنه نتيجة لعلاقات التخصيص وتقسيم العمل الدولي التي رسمت في الماضي وحددت تلك الدول، وفقًا خاصًا ولا مكانتها في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، ونظراً لعدم نجاح النظم والعوامل الاجتماعية التي تولت دقة الأمور في هذه البلاد في تغيير هذا الموقع، وهو ما كان يتطلب نضجًا شاملًا في بيانات الانتاج القومي المشروطة من خلال إحداث نتائج شامة ومستقلة، وسبب رأي وعجز هذه الأنظمة والقوى في نتيجة الفائض الاقتصادي الكامن في تلك الدول، فإن موازين مدنفة هذه الدول ظلت تتأثر من حين لآخر، وتتلقي الصدمات الخارجية وهي صعوبة، حينها تتبع قوى الاستقرار في اقتصادات العالم الرأسمالي أو حينها ت تعرض جهد التنمية بالداخل لعشرات معينة.
والواقع أنه خلال حقبة الخمسينات والستينات، أي قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية في العالم الرأسمالي منذ سبعينات هذا القرن، استخدمت مجموعة البلاد المتغيرة، والبلاد العربية أيضًا، كافة أساليب الحركة المكثفة في مواجهة عجز موازين مدفوعاتها حتى لا تتعرض للمضطغط الخارجية. وكانت تلك الأساليب تتمثل فيها بالـ:

1 - استخدام احتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية.
2 - فرض نظام الرقابة على الصرف.
3 - التحكم في التجارة الخارجية من خلال الرقابة على الودائع ودعم الصادرات.
4 - التوسع في عدد اتفاقات التجارة والدفع الثنائية.
5 - الاتراض من صندوق النقد الدولي في حدود السبلة غير المشرطة.
6 - اللجوء إلى القروض الخارجية.

وقد لوحظ أن تلك البلاد قد أحرزت نجاحات لا تأس بها في مواجهة الصدمات الخارجية التي كانت تتفاجأها موازين مدفوعاتها من خلال الاستخدام المتوضئ لتلك الأساليب الساقفة الذكر. وكان نجاحها في ذلك راجعا إلى أن الاقتصاد الرأسمالي العالمي في مجموعه كان يشهد خلال هذين العقدين (في الخمسينات والستينات) فترة نمو عكستراً باس بها (فترة الازدهار الكيتوسي). ولهذا نالت الدول المتغيرة جابرة من هذا النمو والاستقرار بحجم تبعيتها لشروط عمل قوانين الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فضلاً عن تدخل تلك الدول في قطاع التجارة الخارجية. ولهذا لم تسجل موازين مدفوعاتها خلال هذين العقدين، عجزات خطيرة في موازين مدفوعاتها.

ومع ذلك سرعان ما بدأت الأساليب الساقفة الذكر في فقدان فاعليتها (وعلى الأخص الأساليب رقم 1، 2، 3، 5) منذ بداية عقد السبعينات، مع اندلاع أزمة الكساد التضخمي في العالم الرأسمالي، لأنها لم تكن مستندة على جهة قوية من الجهود النواوية الفاعلة في اتجاه تغيير هيكل التخصص وتغصيم العمل الدولي الذي اندرج في الماضي. ونظراً لأن تلك الأساليب لم تكن مستندة إلى استراتيجية متناغمة مصطلحة إلى أزمة اقتصادية وطنية، تعتمد على سوق المحلي أساساً.

وإذا فلذلك ما أن اندلعت أزمة الكساد التضخمي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ بداية حقبة السبعينات، حتى زاد عجز الصدمات التي بدأت تتفاجأها موازين مدفوعات البلاد المختلفة، ومنها بالمطح البلدان العربية المنيلة. ففي الوقت الذي تعرضت فيه صادات هذه الدول من المواد الخام
والأولى، سواء من حيث الحجم أو القيمة للنتاجات العينية خلال تلك الحقبة، إذا بقيت وارتدت تتجه نحو التزايد المستمر تحت تأثير عجز بناها الانتاجي المحلي وقوة التجاوز التي عرفتها في السوق الرأسمالي العالمي ويفعل سيطرة الاحتكارات الدولية على عناصر الأسعار العالمية. وكانت زودت الفعل الأول التي حاولت بها هذه الدول أن تواجه هذه الصدمات الخارجية هي استخدام احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية، ثم الضغط على وارداتها. ولكن سرعان ما استبدلت هذه الاحتياطات، وسرعان ما تبين أن ثمة نافذة جيدة تتنتج عن الضغط المستمر على الودائع. ذلك أن الضغط على الودائع له حدود معينة لا يمكنتجاوزها، نظرًا لطبيعة العلاقة العضوية القائمة بين مستوى الودائع من ناحية، وبين مستوى الاستهلاك الجاري ومستوى الانتاج والتوظيف والاستمار من ناحية أخرى.

وقد فان الدول التي سارت على هذا الطريق (طريق الضغط على الودائع) وجدت نفسها في نهاية منزلة إلى طريق إنجذابي خطير، أهم مثال هو تدهور مستويات اللمحة وتفاقم البطالة وتعطل الطاقات الإنتاجية وتجاوز النمو الاقتصادي أو تدهوره. ومن المؤكد أن تلك العلاجات تزيد بحدود كبير من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وهذا بدأت هذه الدول تقبل العجز الضخم والتنامي في موازين مفتوحة وتباح جائرة عن وسائل خارجية لسد هذا العجز (88).

وكان السبيل السهل، والخطر في نفس الوقت، الذي استارحت كثير من البلاد لسير فيه هو تزايد اللجوء للاقتصاد الخارجي، ويخاختة الاقتصاد في القصر الأم. وقد ساعدت ظروف الأزمة الإقتصادية العالمية وانعكاسها من فواصل عالمية كثيرة (وبدت في سوق الدول الأوروپية) على اشاعة جو من السخاء الاقتصادي لهذه الدول بكميات كبيرة وبأسعار فائدة باهظة. فقد تبينت المراكز الرأسمالية العالمية أن أسباب القروض يؤدي إلى تشجيع الصناديق إلى هذه الدول، هي أعمى، مؤقتة، وفي حدود معينة، مشكلة ضيق الأسواق المحلية على النحو الذي يخفف من وظاءة أزمة الكساد التضخم. كما أن الارتفاع المذكور الذي حدث في أسعار الفائدة على القروض سرعان ما أصبح جمالية استثمارًا جزيئًا، يعرض، الى حد ما، انخفاض معدلات الربح في قطاعات الانتاج المادي بالبلد الرأسمالية.

وهكذا، أدت الحاجة الشديدة للبلدان المتخلفة للاقتصاد، والبراءة الاستيراد للاقتصاد من الأسواق الدولية، إلى تراكم سريع ومذهل في أحجام الدين الخارجي المنسحبة على هذه البلدان. وقد أشترى في الصفحات الأولى من هذهدراسة ما عرف سرعة الحركة التي تمت بها هذه الدين في حالة البلاد العربية المدينة.
بعد أنما كان الاقتراض بالأسس يعني ضرورة السداد اليوم، كما أن الاقتراض اليوم يعني ضرورة السداد في الغد، فإن النمو السريع الذي يحدث في تلك السنوات قد واجهنا دوماً التكيف في أبعاده. ولم تكن مصادر الإدارات الداخلية للنقد الديني للمبادرات الأجنبي للبلدان المعدة جميعاً تشريعاً يمكنها تشكيل حمية للLaunching. ولم تتملقي حميات الصحراء المظلمة وغيرها غير المقيدة، فإن الآفاق التي بدأت تواجه الدول الدينية أصبحت بيئة في صعوبات الواخزينة بين استمرار الدولة في الرقابة، وجهودها الخارجية وبين المحافظة على توقيع التفاوضات المستقبلية. ووصل الحال بعض الدول إلى دخول رئة ما يستند بالانفتاحية لدورها، مع أنها أصبحت تقترب لكي تتقدم أقرباً إلى خيالات مع وجود التي نهاية ومستمر لتفاهم أبعاد الدين، مع تزايد الحاجة باستمرار، بمعدلات عالية، للاقتراع.

غير أن هذا الوضع لا يمكن أن يدوم طويلاً.

فبعد فترة من الزمن، بدأ الغالب يسار الدائنين والإدارات المالية الدائنة بشأن مدى هذه الدولة على الرفاه، بالتزامات ديونها الخارجية. وإذا بدأت الدولة الدينية تتغير في السداد، فإن فترة الدائنين فيها تزداد سريعاً. وينجم عن ذلك صعوبات شديدة في حصولها على الربحية الجديدة. بل فقد وصل الحال بعض الدول الدينية أنها أصبحت تستغنى عن تقاعد قرضات جديدة في سوق الاقتراض الدولي، إلا إذا وجدت دولة أخرى تقدمها. وقد عاصرت بعض الدول العربية، خلال حقبة السبعينيات، هذا موقف الخرج وال المهنة.

وإذا استمر هذا الوضع (اهتزاز الثقة الدولية وصعوبات الاقتراض الجيد) فترة من الزمن، مع استمرار العجز في ميزان المدفوعات، فإن الاقتصاد الدين، ما بلبس أن يواجه مشكلات ضخمة، ويالة التعقيد في تفاعلك الخارجي، فضلاً عن ظهور ضغوط داخلية تنجز عن ضغط آليات الورادات وعدم انتظام جيبيها. وهنا يتعرض مستوى الاستهلاك الجاري لتهور شديد نتيجة العثر في إستيراد المواد الغذائية، ترفع الأسعار ويعزى التضخم ويدخل مستوى العيشة. كما تعطل أجزاء كبيرة من الطاقات الإنتاجية بالداخل بسبب صعوبات استيراد المواد الخام وما عدة الطاقة وقطع الغيار، وذلك يرفع حجم العجز الكبير للسحاب والخدمات بالداخل. كما يتأثر معدل النمو الاقتصادي بسبب ضغط الطاقة على استيراد السلع الاستهلاكية، وتهرب البطالة، وتعجز أسواق العمل بالباحثين عن فرص التوظيف. وباختصار، تبدأ دوائر الخطر ضد النظام الاجتماعي السائد.

وعندما تصل الأمور بالاقتصاد الدين إلى هذا الحال، يضطر المسؤولون في البلدان إلى اللجوء إلى
الدائنين، ليطلبوا منهم إعادة جدولة الديون (Debt-rescheduling) والمفاوضات معهم على تأجيل السداد وإطالة مدة الاقتراض. هذا هو الملاحز الأخير لمواجهة الوضع الاقتصادي الظالم.

ومن هنا ينبغي الإشارة إلى أن الوصول إلى اتفاق مع الدائنين بشأن إعادة جدولة الديون الخارجية للبلد هو أمر ليس بالبسيط كما قد يظن البعض. حيث يتضمن ذلك مفاوضات مضرة مع جهات الدائنين، وغالبا ما تدور تلك المفاوضات في إطار قواعد نادي باريس (Paris Club)، وهي القواعد التي استخلصت عبر تجارب إعادة الجدولة في السنين الأخيرة.

وعبر مفاوضات إعادة الجدولة تكون غالبا مجموعة استثنائية أو كونسورديوم من الدائنين وأعضاء من المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ومتلصين من البنوك الأقليمية للتنمية. وهمة هذه المجموعة أو الكونسورديوم هو التعرف على حقيقة الوضع الاقتصادي للبلد الذي يطلب إعادة الجدولة، وتقديم سياسات الاقتصاد والإصلاحية (من وجهة نظرهم طبعا)، وتحصين في النهاية الامتناع عن التسليط (هي في حقيقة الأمور مطالبة محددة) لكي يأخذها البلد الذين يتهم الإتيان وتضطجع مسار الاقتصاد في المستقبل. وبعد قبول البلد هذه المطالبة، يمكن أن يتم الاعتراف بأمر تأخير على إعادة الجدولة. وفي جميع الأحوال فإنه يفرض على البلد الذين دفع فوائد تأخير على الأقساط المؤجلة الدفع، وذلك يحملون الذين عينا إضافيا لأعياد الدين المفتوحة.

ولا تتمثل الخطور في عمليات إعادة الجدولة في مجرد دفع هذه الفوائد الإضافية كثمن عقابي لتأخير الدفع، فذلك أمر يكون شاء بجانب الشروط الأخرى التي يتبع على البلد الذين الاعتناق لها قبل الوصول إلى اتفاق على عملية إعادة الجدولة مع الدائنين. وتعني بذلك ضرورة اتفاق البلد المدين مع صندوق النقد الدولي للتوصل معه على وضع برنامج للاستقرار (أو الثبات) الاقتصادي Stabilisation Programme. هذا شرط متبقي يطلب الدائنون من البلد المدين قبل أن يوافقوا على إعادة الجدولة. ومن هنا أهمية ارتباط عضوي بين المعاملاة الاقتصادية واتخاذ إجراءات مع صندوق النقد الدولي. ويشكل تأجيل الاتفاق مع الصندوق هو تمكين البلد على الحصول على قدر كبير من التسهيلات الاقتصادية التي يقدمها له الصندوق خارج حدود السوولة غير الممولة.

وخلال المفاوضات التي تحدث بين المسؤولين وصندوق النقد الدولي، يرتبط خبراء الصندوق باتباع التدفق، ويتسلمون في مفاوضاتهم بتردد القوانين الاقتصادية واستخدام النماذج الاقتصادية المغامرة والمستندة التي قد لا تجدها لدى كثير من المسؤولين، ويعزز خبراء الصندوق في
تلك المفاضلة، أنه لا هدف لهم إلا مساعدة البلد وتقدم الشؤور الفنية الحالية والمجردة من أي نوازع سياسية، والتي تمكن البلد في حالة تفاؤلهم من الوصول إلى وضع أفضل. وهذا الوضع الأفضل يعرف بأنه ذلك المستوى الذي يمكن عنده تخفيف العجز المبقي في الحساب الجاري بتدفقات رأسمالية مستمرة، مثل تحويلات طوعية وطولية المدى للموارد من المخزن الأجنبي، على أن تتوافق مع مقدار الاقتصاد القومي على خدمة ديونه (20). وهذا الوضع الأفضل من وجهة نظر الصندوق، لا معنية، تعكس فيها Adjustment Policies يُسمى خبراء الصندوق برنامج الاستقرار (أو الثبات) الاقتصادي.

ويقدر الإشارة هنا، إلى أن السياسات التي يقترحها الصندوق على البلد المدين، كما سئر حالات هي سياسات ضخية، لا من حيث تكلفتها الاجتماعية والسياسية وأما ذات تأثير علّد على أهداف وتوجيهات السياسات الداخلية للبلد المدين. وهذا كثيراً ما يهدي المسؤولون عن البلد للمعنى أثناء مفاوضاتهم مع الصندوق اعتراضهم وتحفيزهم على تلك السياسات، على أساس أنه ليس من المعاد أن يطلب الصندوق من البلد المدين أن يطبق هذه السياسات في الوقت الذي تكون فيه مشكلات المفتوحة الخارجية للبلد ناجحة عن عوامل خارجية، مجري على سيطرة الدولة، مثلى في ذلك إلى أزمة الكساد التضخم في الاقتصاد الرأسملي العالمي، وذات ارتفاع أسعار الموارد، وزيادة نزعة الحماية للاستهلاك الرأسمالي، energetic. ولهذا آلى، ومع ذلك فإن خبراء الصندوق يرفضون تلك الاحتكار بشكل مطلق، على أساس أنها لم كانت ترضوا في الصندوق للدولة المدين في ضوء برامج الاستقرار الاقتصادي. يجب أن تنتهي، ونظراً لأنها تم تسجيل موانع في دورة في نفس الوقت، فإنه ينبغي أن يصاحب اعطاء هذه القروض برنامج جزءًا لبناء الاقتصاد القومي وتصحيح مساره، وذلك بعض النظر عما إذا كانت العوامل الأساسية التي أدت إلى عدم التوازن الخارجي ترجع إلى مصادر خارجية أو الداخلية (23).

وفي ضوء هذا الموقف التحتوي، غالبًا ما لا يخضع المفاضلات التي يجريها المسؤولون عن البلد المدين مع خبراء الصندوق في تغيير موقفها أو ثبيبر عن أصولها، على ضرورة تطبيق مفترشاته.

ومع استمرار تفاقم أزمة النقد الأجنبي، وصعوبات الافتراس الخارجي، والعثرات في مفاوضات استعادة الجدولة مع الدائنين حتى يصل البلد إلى اتفاق مع الصندوق، يكون البلد المدين قد أقرز تاماً بسبب تزايد صعوبات التعامل الخارجي. وهذا فاته إذا لم يكن البلد مستعداً لاتخاذ سياسات تشفية حازمة، وإدارة رشيدة وتطبيق إجراءات شديدة، تعبر ضبط اتباع الحركة الاقتصادية للطلب على الأزمة السابقة، فإنه غالباً ما يخدع في النهاية لطلب الصندوق. وهنا يقوم الخبراء بالصندوق. 

-117-
مساعدة الدولة المدنية في كتابة ما يسمى "يثبط النوايا" الاقتصادية والاجتماعية في ضوء برنامج زمني محدد. ويرتبط دفع الموارد التي سيوفرها الصندوق للبلد المندى خفء التقدم في هذا البرنامج، ويرسل الصندوق، للتأكد من تنفيذ هذا البرنامج، بعثة من الخبراء كل سنتين لزيارة البلد المعني ووضع تقرير عن كفاءة الانجاز للبرنامج المفترض. وفي بعض الأحيان يكون لصندوق مقيم IMF-Resident Representative шروط التي تنص عليها الاتفاقية مع الصندوق، وهناك يكون له حق إبداء الرأي في السياسات الاقتصادية والمالية والبنمية التي تطبقها الدولة. ويجدر الإشارة إلى أن الصندوق يثير عن البلد المندى ضرورة الالتزام الدقيق بما جاء ببنود البرنامج، والسق حلف في استخدام الموارد التي قرر الصندوق إعطائها للبلد.

ورغم أن خطوات النوايا التي تضمن بند برنامج الاستقرار الاقتصادي تكون سرية وغير مشوارية، نظرًا لما ينتج عن الأعلان عنها من حرج سياسي للبلد المندى، ورغم أن الصندوق عادة ينتمي على تلك الخطوات، إلا أن الدراسات والبحث التي تم في هذا المجال، فضلاً عن تبرر من تلك الانتفاضاتلنشر، يمكن الباحث في هذا الخصوص من بلوحة المحاور الأساسي التي عادة ما تشملها برامج الاستقرار الاقتصادي المتفرع عليها في تلك الانتفاضات. ويمكننا القول، أن هذه البرامج عادة ما تحتوي على ثلاثة منحاً أساسية، يشتغل كل محو منها، على بند معين، وذلك كيلوي(5).

المحور الأول:

- وهو مساعدة محسوبية ضعية على العجز التجاري ميزان المدفوعات، ويشمل:
  1 - تخفيض القيمة المصرفية للعملة.
  2 - إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليلها إلى أدنى الحدود.
  3 - تخريب الاستيراد من الفنادق وخصوصاً بالنسبة للقطاع الخاص.
  4 - إلغاء الاتصالات التجارية.
  5 - السعي لعمل سوق عقارية (حرة) للمتفرق الأجنبي.

المحور الثاني:

- وهو يتعلق بإجراءات مكافحة الضخيم، ويضم السياسات التالية:
  1 - تقيل العجز بالوازنجة العامة للدولة عن طريق الضغط على الافعال العام، الجاري والاستثماري، زيادة الضرائب والرسوم الجمركية، زيادة الأسعار التي تبعها مبتكارات
وخدمات القطاع العام والمراقب العامة، والغاء الاعيانة المقررة للسلع والخدمات المعيشية.

2 - زيادة سعر الفائدة المدنية والدوانية.
3 - وضع حدود على التأميم المصرفي المسموح به للمحوزة وشركات القطاع العام.
4 - زيادة أسعار موارد الطاقة.

المحاور الثالث:

1 - إعطاء مزايا ضريبية لنشاط رأس المال الخاص، اجنبيا كان أم محليا.
2 - ضمان عدم تأسيم أو مصادرة أو فرض الحدود على المشروعات الخاصة.
3 - ضمان حرية تمويل أرباح ودخول المشروعات الأجنبية للخارج.
4 - تقليل ضر القطاع العام وقصر نشاط على المشروعات العامة والبنية الأساسية.
5 - تدويل قوانين الشركات وتنمية أسواق رأس المال المحلية.
6 - تعزيز الأسعار من التدخل الحكومي وتركها لقوى العرض والطلب.

وليس需要用 حاجة لأن نؤكد، بعد املاك الفكر قليلا في المحاور الثلاثة السابقة وما انطوت عليه من سياسات، ان المحصلة النهائية لنفيذها تساوي بالضبط الغاء التخطيط الاقتصادي وتحويل البيرود، بالطبع، أو تحصصات دعى على الورق. وفي اختلاف الأحوال، توجيه إلى مجرد تخطيط تأسيري حيث ينحصر التنفيذ العكسي ليبدو تلك المحاور عن فقدان جهاز التخطيط للسياسات الأساسية التي يمكن بها ضبط منضابع الحركة في النشاط الاقتصادي وبخاصة مفتاح التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير الاجنبي) الذي يمثل الركيزة الأساسي في الاقتصادات العربية الحساسة للاواردات. وليس في ذلك أي نوع من الغراب. فالهدف الحقيقي الذي يريد وراء استثمار صندوق النقد الدولي للموقف الاقتصادي الطاحن الذي يقع فيه البلد المثل بالدين والدي، هو أن يفرض على هذا البلد مخزناً ليبراليًا، قابلًا في التحرك في القيمة. حتى تلك القيمة التي تطبقها الآن أعي الدول التي تشير اقتصاداتها على أساس آليات السوق. وهنا يفقد صانع القرار الاقتصادي حرية فنهج دفة الاقتصاد القومي نحو المسارات والتوجيهات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبع من وتتوافق مع ظروف البلد ومساكنه الخاصة. ويصبح البلد في النهاية أكثر ثباتًا عدو عليه، وأكثر اعتمادة على الخارج، على الرغم من تزايده هذا الاعتماد في الوقت الراهن أصلًا.
وتشير الدراسات التي تمّ حول النتائج العملية التي تمتّ عن تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي والتي عقدتها بعض الدول المتبقية في بديونها مع صندوق النقد الدولي، إلى أن أزمات الائتمان المالية الدائمة، تشير إلى أن ثمار هذا البرنامج كانت مقدمة للأعمال في مجال تهدئة مستوى معيّنة محدودي الدخل، وفي مجال التحرر الاقتصادي وبينة التنمية المستقلة والاعتماد على الذات (٧٢).

٤ - علاقة تخفيف قيمة العملة بتفاقم أعباء الديون، وآثار ذلك على الخطة:

لا شك أن أكثر الأمور خطورة في برنامج التثبيت الاقتصادي التي تضرر البلدان المتبقية بديونها ان تعقيداً مع صندوق النقد الدولي، هي قضية تخفيف القيمةخارجة للعملة الوطنية. وهي من أهم الأمور التي لا يقوم الصندوق في إدارتها ضمن هذه البرامج، كشروط أساسي وجوهري لتقديم دعم إضافي لمزايا مفروضات هذه الدول في ضوء تسهيلاته المشروعة. بل، يمكن النظر إلى التخفيف على أنه الوصفة السحرية التي يقدمها الصندوق للبلد المدين لعلاج وتحسين وضع الحساب الجاري بينان المدفوعات. حسب معلوماتنا، لا نعلم أن أي من هذه البرامج التي عقدها (أو وضعها) الصندوق مع بعض البلدان المتبقية جاءت خلوا من هذا المطلب. فالتفخيف هو مبادئ الاسم المشترك الذي يجمع بين كل هذه البرامج.

ومنه تفرع وتبنى كافة المطالب والأجراءات الأخرى التي تشمل تلك البرامج. ان التخفيف هو حجر الزاوية في برنامج الاستقرار الاقتصادي، ونظراً للاثار المفروقة التي يحدثها التخفيف في كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً السياسيّة، في الاقتصاد المدين الذي يقلّ تطبيق هذه السياسة، فلا يمكن من الابدال أن لا ربما١ علي تلك القضية، بل يحتاج الأمر إلى قوة موضوعية، لكي تقوم هذه السياسة وبدأت في التأثير في تحقيق حال مزايا المدفوعات في ضوء ظروف البلاد المتقدمة المدنية، وعند تعرف بعض الآثار المختلفة التي تنجم عنها على الخطة الاقتصادية للتنمية التي تضمها هذه البلدان، ذلك أن تلك الآثار هزات إقليمية، عزى به تدابير وتوقفات، وتخفيف الخطة. بناءً على هذه الطرد قضية هامة، ذات ارتباط وثيق بتفاعل حالة الميمنة الخارجية، ومن هنا يجب اعتبارها حقًا في التحليل والتقويم، وخصوصاً إذا ما علمنا أن عددًا من الدول العربية المدفوعة قد قبضت الأعان صندوق النقد الدولي في تنفيذ ذلك السياسة، ونتج عن تغيرات عميقة أثرت، ومازال تؤثر، في بيان النظام الاقتصادي علاقات الاقتصادية والاجتماعية، والواقع أن خبراء الصندوق يستحسنون في الحاجة على ضرورة التخفيف على أساس أن هذه السياسة سوف تؤدي إلى زيادة الصادرات والاقتصاد الودع، على النحو الذي يدفع بالعجز في
الحساب الجاري لميزان المدفوعات للاحتفال بترجیم. فیلیاً تخفض قيمة العملة الوطنية، بعد اتخاذ السلطات الاقتصادية قراراً بذلك، فإن هذا يؤدي إلى أن تصبح قيمة الوحدة النقدية من العملة الوطنية ساوية لعدد أقل من وحدات النقد الأجنبي. ومن هنا تخفض أسعار السلع الوطنية القابلة للتصدير (مقاولة بالنقود الأجنبية) فتصبح رخيصاً للأجانب، فيهزد طلبها عليها (خاصة إذا كان هذا الطلب مرناً). كما أن خفض قيمة العملة سوف يؤدي إلى زيادة دخول منتجي السلع المصدرة (مقاولة بالنقود المحلية)، الأمر الذي يشجعهم على زيادة إنتاجهم واتخاذهم. يتزود بذلك صادرات الدولة من الناحية الكاملة والقيمة، على النحو الذي يحسن من وضع السيولة النقدية للدولة في مواجهة التزاماتها الخارجية. ومن ناحية أخرى، فإننا عندما تخفض قيمة الصرف، فإن ذلك يعني أن يتم أي عمليات الأجنبي، مقاولة بالنقود المحلية، بزيح مرتفع، وهو ما يؤدي، بالنهاية، إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية المستوردة (مقاولة بالأسعار المحلية). ففيض خفض الصرف المحلي عليها (خاصة إذا كان هذا الطلب مرناً). وباختصار: نجد أن الصادرات تزيد والواردات تقل. فتحسن وضع موان المدفوعات. واضاف إلى ذلك، أن التخفيف يقدّر لفتح النشاط في الاتصال الخارجي. ويكبح تخصيص الاتصال المرئي للاتصال الخارجي، وذلك من خلال ضغط الطلب المحلي الاستهلاكي، وإعادة توزيع الموارد على نحو أكثر فاعلية.

ومع ذلك، نشاركون في الت بشبه بأنه لا يجوز لنا أن نقبل هذه الصورة الوردية وذلك المكابز المنظورى في الصلح حول مفعول سياسة التخفيف فيما يتعلق بمدجع الزيادة في ميزان المدفوعات وأصلح الاتصال الداخلي، قبل أن نتأكد من نتائج هميتين: الأولى، ما هو الشروط الواجب توفره حتى يمكن أن تنتج سياسة التخفيف في معالجة الزيادة في ميزان المدفوعات، وحل هذه الشروط متواضعة في حالة البلاد العربية المديدة. أما النقطة الثانية، فتمثل في وجود الدعم الجيد بالنتائج المختلفة التي تخفض عن تلك السياسة على الأوضاع والمثيرات الاقتصادية الاجتماعية عامة، وعلى الخصبة الاقتصادية خصوصاً. وذلك على أساس أن سعر الصرف، فإن كان سراً كافياً للاصلاح، إلا أنه في الحقيقة يمثل أخطر الأسعار قاطعة، نظراً للتأثيرات الشديدة على مختلف المثيرات الاقتصادية الاجتماعية.

النقطة الأولى - التخفيف ومدى فاعلته في اصلاح عجز الحساب الجاري:

وفي هذا الخصوص نجد أن النظرية الاقتصادية نشرت إلى أن مدى نجاح سياسة التخفيف في زيادة الصادرات وتقليل الواردات مما يتوقف على مجموعة معينة من الشروط والضوابط. ومن هنا يصبح الحكم على مدى فاعلية هذه السياسة في تحقيق هذا الهدف مهماً ومدى توافر تلك الشروط.
1 - هل ينجح التخفيف في زيادة صادرات الدول العربية المدنية؟

فيما يتعلق بالعلاقية زيادة الصادرات من خلال التخفيف، فان تحقيق ذلك يتوقف على مدى توافر أربعة شروط محددة، تناولنا بشكل مبسط كالأتي:

(أ) أن الطلب العالمي على صادرات الدولة يجب أن يكون متمنياً بقدر كاف من المرونة، بحيث أن تخفيف القيمة الخارجية للعملة الوطنية بنسبة معينة، يجب أن يثير مع زيادة الطلب العالمي على سلسلة التخفيش بنسبة أكبر من نسبة التخفيف. أما إذا كان الطلب العالمي عدم المرونة، فلن ينتج عن تلك السياسة زيادة في حجم موقف الصراعات وتكون النتيجة هي تقليل حصيلة الصادرات مقارنة بالعقد الاجتماعي. (ب) ولا تترتب حسب معلوماتنا أن أي من الدول العربية المدنية قد قامت أولا بدراسات كافية عن مدى مرونة الطلب العالمي على صادراتها قبل أن تسير في قبول سياسة التخفيف.

ومع ذلك فنحن نعتقد أن الطلب العالمي على صادرات هذه الدول لا يناسب كاف من المرونة المطلوبة لأحداث التأثير الاجتماعي لسياسة التخفيف. ذلك أن غالبية صادرات هذه الدول المعاصرة تتكون من المواد الخام، الزراعية أو المجمعة (انظر الجدول رقم 20). بل أنتا حتى إذا افترضنا توفر هذه المرونة، جدلاً، فإنه من المهم لنا أن نشير إلى أن الطلب العالمي على تلك الصادرات الأولى لا يتوقف أساساً على السعر الذي يتبع فيه الأسواق الدولية، بل وفق ما يعتمد عليه الزوايا للأسعار الدولية، يتوفر خلال السعر الذي يتبع فيه الأسواق الدولية.

إن الخدمة التجارية في الدول الأجنبية التي تتوفر تلك السلع، ونظرًا خاصة الأشخاص المحتمل التي توفر هذه المرونة، جدلاً، فإنه من المهم لنا أن نشير إلى أن الطلب العالمي على تلك الصادرات الأولى لا يتوقف أساساً على السعر الذي يتبع فيه الأسواق الدولية، بل وفق ما يعتمد عليه الزوايا للأسعار الدولية، يتوفر خلال السعر الذي يتبع فيه الأسواق الدولية.

ب) أن نجاح التخفيف في زيادة الصادرات، يتطلب، بالإضافة إلى توفر شروط مرونة الطلب العالمي ضرورة تتبع العرض المحلي لسلع التخليص بدرجة عالية من المرونة. وفحوى هذا الترف هو ضرورة قابلية الاتجاه لسلع التخليص لزيادة معدل حدوث التخفيف لكي يواجه النمو المتوقع في
جدول رقم (20) - 1
سيطرة المواد الأولية على صادرات البلاد العربية المدنية 1978-1980

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة إلى اày الصادرات</th>
<th>الحرب</th>
<th>للمغرب</th>
<th>فوساط</th>
<th>الأردن</th>
<th>فوساط / جماعة</th>
<th>نفط / نفط الخام</th>
<th>سوريا</th>
<th>تونس</th>
<th>نفط / فوساط / زيت زيتون</th>
<th>الصومال</th>
<th>جيوبات حبوب / موز</th>
<th>السودان</th>
<th>سوما</th>
<th>ساماك</th>
<th>موريتانيا</th>
<th>اليمن الشمالي</th>
<th>اليمن الجنوبي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1978</td>
<td>279.6</td>
<td>26.5</td>
<td>3.5</td>
<td>2.6</td>
<td>4.2</td>
<td>4.3</td>
<td>2.5</td>
<td>7.2</td>
<td>3.5</td>
<td>2.5</td>
<td>0.3</td>
<td>2.5</td>
<td>2.5</td>
<td>4.3</td>
<td>0.3</td>
<td>2.6</td>
<td>4.2</td>
</tr>
<tr>
<td>1979</td>
<td>218.4</td>
<td>38.4</td>
<td>2.6</td>
<td>2.5</td>
<td>5.2</td>
<td>5.2</td>
<td>2.5</td>
<td>7.2</td>
<td>3.5</td>
<td>2.5</td>
<td>0.3</td>
<td>2.5</td>
<td>2.5</td>
<td>4.3</td>
<td>0.3</td>
<td>2.6</td>
<td>4.2</td>
</tr>
<tr>
<td>1980</td>
<td>218.4</td>
<td>38.4</td>
<td>2.6</td>
<td>2.5</td>
<td>5.2</td>
<td>5.2</td>
<td>2.5</td>
<td>7.2</td>
<td>3.5</td>
<td>2.5</td>
<td>0.3</td>
<td>2.5</td>
<td>2.5</td>
<td>4.3</td>
<td>0.3</td>
<td>2.6</td>
<td>4.2</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الصادر: الصندوق العربي للاعفاء الاقتصادي الاجتماعي، دراسة حول ميزات النمذجة في السيناريوهات والآفاق في التنمية في الوطن العربي، الكويت، تيسان / أبريل 1980، ص. 32.

جدول رقم (20) - ب
التركيب المالي لصادرات الاقتصاد السوري خلال الفترة 1980-1984

<table>
<thead>
<tr>
<th>المجموع</th>
<th>التركيب المالي للصادرات</th>
<th>وسطي الفترة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>عام</td>
<td>نصف مصنعة</td>
</tr>
<tr>
<td>100</td>
<td>9.9</td>
<td>81.5</td>
</tr>
<tr>
<td>100</td>
<td>9.9</td>
<td>81.5</td>
</tr>
<tr>
<td>100</td>
<td>9.9</td>
<td>81.5</td>
</tr>
<tr>
<td>100</td>
<td>9.9</td>
<td>81.5</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الصادر: عبد الكريم عيد، والتجارة الخارجية السورية: تحليلاتها، تطورها، وميزاتها بالسيطرة الاقتصادية، المعهد العربي للتحليل، تيسان / أبريل 1982 (على الاستشارة)
ص. 23
حجم الصادرات. وفي اعتقائنا، أنه ليس من المقصود في حالة البلاد العربية المدنية تحقيق هذا الشريط. فالسماحة لسلسل الزراعة القابلة للتصدير، والتي تحتاج إلى مراجعات غير قصيرة (مواسم).

خلال السنة (كالقطن والثلز مثلاً) فإن محدودية الرقة الزراعية تحدد قيماً على تواتر هذا الشريط، بسبب اعمال الذي لازال الفئات الزراعية عموما في العقد الماضي. وإذا زاد الانتاج من تلك السلع سوف يكون ذلك في غلب الأحوال على حساب نقص إنتاج المحاصيل الأخرى ولقد تكون ضرورية لتغطية حاجات الاستهلاك الجاري المحلي. كما أنه ليس من المقصود بالسلسل الزراعية التي تحتاج إلى وقت حتى تظهر ثمارها (زراعة الأشجار بالنسبة للبنين والصغير والموز والحمضيات والزيتون ...). في آخره يتم استخدام بعض الكلي للريادة في الأجل القصير. إن زيادة الأنتاج الزراعي الموجه للتصدير سوف يرتبط أساساً، ليس بتخفيف قيمة العملة، وإنما بإحداث دفعة قوية للتنمية الزراعية. أما فيما يتعلق بالسلسل الصناعية القابلة للتصدير (منتجات الصناعات التحويلية) فإن الأثر الإيجابي لسياسة التخفيف في زيادة تصدير هذا النوع من السلع لا يتوفر إلى مدى مرونة عرض هذه السلع. أي مدى استجابتها للزيادة. فإن حدوث التخفيف لمواجهة الطلب العالمي المتزايد عليها، إذا أفترضنا بالطبع متعة هذا الطلب بالرئة أصلياً. حقاً، إن الطالبات المطلقة الموجودة حالياً في معظم فروع الصناعات التحويلية بالبلاد العربية المدنية قد تشكل أشكال مميزة لزيادة حجم الانتاج سواء احتياجات التصدير. ومع ذلك، نشعر هنا بالقلق، بأن التأكد في واقع هذه الصناعات يدل على أن تلك الطالبات لن تسويج مباشرة لل زيادة التي تحدث في الطلب العالمي حينها تنخفض أسعار الصادرات بعد حدوث التخفيف. فليكن أن تحقيق هذه نتيجة يتطلب أساساً معالجة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى وجود عطل في هذه الطلبات. وهي في رأينا أساس متعددة. ورغم لا يمثل قصور الطبب السبي الرئيسي في حالة هذه الأسباب. وفي هذا الخصوص تختلف طريقة مشكلة الطلبات المطلقة للصانعات التحويلية بالبلاد المفلتة عن طريقة مشكلة الطلبات المطلقة للصانعات بالدول الرأسمالية المتقدمة. ذلك أنه إذا كان السبب هو سبب الجوهر في عطل تلك الطلبات بالبلاد الأخرى، حيث تستجيب تلك الطلبات للالتزام في دول اللانتاق القومي، حلاً يتوفر لها الطلب الكافي، إلا أنه مع أن الطلبات المطلقة بالصناعات التحويلية في البلاد العربية المدنية ليست حالياً في حالة تكونها من الاستخدام السريع والباقر، حتى إذا تتوفر لها الطلب الكافي. إذ تحتاج هذه الطلبات إلى تغيير مادي وتكنولوجي، أنها تحتاج إلى موارد حقيقية لكي تدعمها وتؤهلها للالتزام في التشغيل. وحاص اللقول أن: إن العبرة في زيادة حجم وقيمة الصادرات في حالة البلاد العربية المدنية لا تكمن في تخفيف أسعارها (مقومة بالنقد

124-
الأجنبى (يُفurst الطلب العالمي عليها بالزيادة إذا افترضنا تعبيرا بالرملة) فإنما المبرة أساسا برفع قدرة الاتصالات هذه البلاد على الإنتاج من أجل التصدير، وذلك في الحقيقة قضية ليست سهيرة وإنما في الدرجة الأولى، هي قضية الإسراع برفع مستوى الإنتاجية وتحاذير دفعات تنمية شاملة للقطاع المنتاج للتصدير.

(ج) وضاحي إن ما نقدم، أن سياسة التخفيض، حتى تنتج في أحداث أثر طيب على زيادة صادرات الدولة (إذا ما توفر الشرطان السابقين) تطلب استقراءا واضحا في الأسعار المحلية وقد ارتفاع هذه الأسعار عقب حدوث التخفيض. ذلك أننا إذا قامت الدولة بتخفيف قيمة عملها بنسبة معينة، ثم ارتفعت الأسعار المحلية بعد ذلك بنفس النسبة، فإن ذلك يعني أن السعر الذي يشيره إلى المستورد الأجنبي لم يتغير. وبذلك يخفض الأثر السعرى في زيادة صادرات الدولة. ولسنا حاجة لان نؤكد، أن هذا الشرط غالب تماما في البلاد العربية المدينة. ذلك أن الإحصاءات تشیر رغب دقة الأرقام، إلى أن تلك البلاد تعرض منذ فترة طويلة لوجبات عائمة من التضخم. تناهي عن أن سياسة التخفيض أثار تضخيمية واضحة لايمكن تجنبها في ضوء أحوال هذه البلاد. كما أن ارتفاع أسعار الواردات للسلع الوسيطة التي تلزم للقطاع المنتاج للتصدير والذي سيحدث حثا عقب حدوث التخفيض سيضعف تكافل الانتاج المحلي في هذا القطاع نحو الاكتفاء (1). كما أنه من المحتمل جدا أن ترفع الأجور المحلية بسبب ارتفاع نفقات المعيشة. وهذا لن يحسن المركز التنافسي لصادرات الدولة إذا يتعلق بتكافل الانتاج.

(د) والشرط الرابع الواجب توافره لانجاز سياسة التخفيض في زيادة الصادرات يتمثل في الاكتاف سياسة التخفيض تبادل مماثلة من الدول الأخرى التي تنتج سلع صناعية مشابهة. ذلك أنه إذا خفضت الدول الأخرى تنين عملائها، فقد تتمكن من سحب جزء من السوق العالمي منها وبحاصلة إذا كانت التخفيضات التي قامت بها أكبر من تلك التخفيضات التي قامت بهنا الدولة المحبطة. ويزداد الوضع حرجا إذا كانت تكلف الإنتاج في تلك الدول أقل من تكاليفها في تلك الدولة. وهنا تحقق سياسة التخفيض فاعليتها في زيادة صادرات الدولة. وقد يضطر المسؤولون إلى اتخاذ مزيد من التخفيضات لمواجهة هذا الموافق. وهنا تدخل البلدان المخلصة التي تلجم إلى هذه السياسة إلى حرب التخفيضات مع الدول الأخرى. وهو أمر يضر في النهاية بصاحب هذه الدول. وفي هذا الخصوص تغدر الإشارة إلى أن تخفيض قيمة الجنيه المصري وقيمة الجنيه السوداني، وهو ما حدث فعلا في السنوات الخمس الماضية، من شأنه أن يخلق وضعا تنافيا تناهيًا بين صادرات القطن المصري.
وصادرات القطن السودانية، وبخاصة إذا ما علمنا أن ثمة تشابه كبير بين نوعية وجودة القطن المصري والقطن السوداني.

وخلاصة ما تقدم، فإن سياسة التخفيف هي، من المؤكد، إجراء غير مضمون في زيادة صادرات البلاد العربية المديدة وذلك بسبب الغبوب الكامل للشروط الواجب توافرها لإنجاح هذه السياسة. نأمل أن تطبق تلك السياسة مما يحدث الآن في بيئة دولية غير موافقة اطلافا (ظروف الكساد التضخمى وتقلب أسعار الصرف) ومن هنا فإن الدول التي تسرعت في تطبيق هذه السياسة تحت وسم زيادة صادراتها وما كانت في الحقيقة مجرد وراء سراب لا سبيل للوصول إليه. تشير الدلالات فعلاً إلى أن البلدان التي طبقت هذه السياسة في ضوء الضغط الذي مارسه عليها صندوق النقد الدولي لم تحقق أية نتائج ملموسة في هذا المجال. كأن الزيادة التي حدثت في صادرات بعض هذه الدول لم يكن لها أية علاقة بالتخفيض الذي حدث في القيادة الخارجية لعملات تلك الدول. (9)

2 - هل ينجح التخفيف في اقتصار واردات البلاد العربية المديدة؟

أما الهدف الثاني الذي يتبقيه سياسة التخفيف لعلاج الخلل في بيع المواد، فهو تقاسم الوردات، تحت دعوى أن التخفيف سيعود إلى ارتفاع أسعار الوردات، (مقومة بالثمن المحلي) على الأقل بنسبة نسبة التخفيف، إذا افترضنا ثبات أسعارها علنا، وهم دائماً يكون طلب عليها، ومن ثم تقليل الوردات منها. ولهذا، أن تحقق هذا الهدف يتطلب تفاهيم وإجراءات. فإذا غابت تلك الظروف، يصبح من الواضح أن نقل الأمل على فعلية تلك السياسة في هذا المجال.

ومن الآن نفتاح جيدة هذه الظروف ومدى توافرها في البلاد العربية المديدة:

(أ) يتعين أن يتم تحقيق الطلب المحلي على الوردات بقدر كاف من الربحية، يعني ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة بنسبة (هي نسبة التخفيف) يجب أن يجري معها انخفاض بنسبة أكبر في طلب المقيم على هذه السلع، مما يؤدي، بالتالي، من استيرادها. ومن الممكن أن يحدث ذلك لو توفرت شروط معينة. ومن أهم هذه الظروف أن يكون جهاز الانتاج المحلي منتجاً لسلع بديلة، أو أقرب إلى الأبدال للسلع الأجنبية المستوردة، بحيث يكون للمقيم في الدولة أن يتحوروا إلى شراء الانتاج المحلي البديل الذي يتمتع بأسعار أرخص. كأن ذلك يكون ممكناً لو أن مقدار الاقتصاد القومي أن يعد توزيع موارده الاقتصادية على نحو سريع، كأن تزيد الواردات المخصصة لانتاج السلع المحلية البديلة للواردات. كأن انخفاض الوردات يمكن تصوره في حالة السلع المستوردة التي يستطيع المقيمون تخفيف استهلاكهم منها بسهولة دون أن تتأثر مستويات معيشتهم.
وَالحَقُّ أَنَّهَا عَدَّة تَغْلِي مَعْمَال وَهَا مَقْلِعٌ في قَلْبِ النَّاسِ. فَهُمْ يَخْتَلِفُونَ بِالخُطُوْتِ وَالكَتَبِ. وَكَانَ الْمَتَّعُ بِالْحُبْبَة وَالْعَشْرَةَ عَلَى الْمَنْهَاجِ. وَكَانَ الْفَجْرُ يَعْلَمُ عَلَى الْمُقْتَرَبِ. وَكَانَ الْعَشِيرُ يَمْنُ عَلَى الْبَلْدَةَ وَالْمَيْزَةَ. وَكَانَ الْمَدَنُ يَتَعْلَمُ عَلَى الْمَنْهَاجِ وَالْعَشِيرُ. وَكَانَ الْمَدَنُ يَتَعْلَمُ عَلَى الْمَتَّعِ. وَكَانَ الْمَدَنُ يَتَعْلَمُ عَلَى الْعَشِيرِ. وَكَانَ الْمَدَنُ يَتَعْلَمُ عَلَى الْمَتَّعِ. وَكَانَ الْمَدَنُ يَتَعْلَمُ عَلَى الْعَشِيرِ. وَكَانَ الْمَدَنُ يَتَعْلَمُ عَلَى الْمَتَّعِ. وَكَانَ الْمَدَنُ يَتَعْلَمُ عَلَى الْعَشِيرِ. وَكَانَ الْمَدَنُ يَتَعْلَمُ عَلَى الْمَتَّعِ. وَكَانَ الْمَدَنُ يَتَعْلَمُ عَلَى الْعَشِيرِ.
جدول رقم (21):  

الهيكل المالي لواردات الدول العربية المدنية في عام 1980

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>ألات أخرى</th>
<th>نقل</th>
<th>معدات أخرى</th>
<th>بضائع أخرى</th>
<th>الوقود</th>
<th>الأقلام</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>30</td>
<td>37</td>
<td>0</td>
<td>2</td>
<td>21</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>24</td>
<td>0</td>
<td>2</td>
<td>42</td>
<td>8</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>20</td>
<td>31</td>
<td>40</td>
<td>24</td>
<td>14</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>21</td>
<td>8</td>
<td>42</td>
<td>8</td>
<td>11</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>سوريا</td>
<td>43</td>
<td>3</td>
<td>25</td>
<td>5</td>
<td>3</td>
<td>18</td>
</tr>
<tr>
<td>الأردن</td>
<td>39</td>
<td>0</td>
<td>8</td>
<td>2</td>
<td>3</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>لبنان</td>
<td>30</td>
<td>0</td>
<td>11</td>
<td>4</td>
<td>1</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td>29</td>
<td>0</td>
<td>2</td>
<td>13</td>
<td>22</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الجمهورية اليمنية</td>
<td>31</td>
<td>0</td>
<td>12</td>
<td>47</td>
<td>7</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>جمهورية اليمن الديمقراطية</td>
<td>33</td>
<td>0</td>
<td>33</td>
<td>54</td>
<td>5</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال</td>
<td>30</td>
<td>0</td>
<td>19</td>
<td>19</td>
<td>17</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>موريتانيا</td>
<td>30</td>
<td>0</td>
<td>22</td>
<td>22</td>
<td>17</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: البنك الدولي. تقرير عن التنمية في العالم 1983، الطبعة العربية جدول 121، لقط. 

جدول رقم (21): ب 

تطور التركيب الهيكلي لواردات سوريا بحسب طبيعة استخدامها خلال الفترة 1974 - 1980

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>الاستهلاك النهائي</th>
<th>الاستهلاك الوسيط</th>
<th>الاستهلاك الثاني</th>
<th>تكوين الأصول المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>100</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>17</td>
<td>18</td>
<td>23</td>
<td>27</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>55</td>
<td>58</td>
<td>55</td>
<td>55</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>28</td>
<td>24</td>
<td>22</td>
<td>22</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>60 - 64</td>
<td>70 - 71</td>
<td>80 - 86</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: عبد الكريم عبد المصدر السائل الذكر، ص. 16 - 168
لا يوجد نص يمكن قراءته بشكل طبيعي من الصورة المقدمة.
جدول رقم (22):

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>سعر الصرف الرسمي</th>
<th>سعر الصرف بالسوق التجارية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1971</td>
<td>2.46</td>
<td>2.43</td>
</tr>
<tr>
<td>1972</td>
<td>2.47</td>
<td>2.79</td>
</tr>
<tr>
<td>1973</td>
<td>2.45</td>
<td>2.78</td>
</tr>
<tr>
<td>1974</td>
<td>2.43</td>
<td>2.79</td>
</tr>
<tr>
<td>1975</td>
<td>2.43</td>
<td>2.76</td>
</tr>
<tr>
<td>1976</td>
<td>2.43</td>
<td>2.76</td>
</tr>
<tr>
<td>1977</td>
<td>2.43</td>
<td>2.76</td>
</tr>
<tr>
<td>1978</td>
<td>2.43</td>
<td>2.76</td>
</tr>
<tr>
<td>1979</td>
<td>2.43</td>
<td>2.76</td>
</tr>
<tr>
<td>1980</td>
<td>1.83</td>
<td>1.83</td>
</tr>
<tr>
<td>1981</td>
<td>1.82</td>
<td>1.82</td>
</tr>
<tr>
<td>1982</td>
<td>1.82</td>
<td>1.82</td>
</tr>
<tr>
<td>1983</td>
<td>1.81</td>
<td>1.81</td>
</tr>
</tbody>
</table>

(استخدمت كافئة العامidades الواردة في الجدول في الحساب المالي لرجل الدفومات في حساب الترحيب.)

جدول رقم (22)-ب
بوضيح تعديل سعر الصرف للدينار السوداني مقابل الدولار الأمريكي خلال أربع سنوات (1978)

<table>
<thead>
<tr>
<th>تاريخ التعديل</th>
<th>سعر الصرف</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1978/6/5</td>
<td>واحد جنيه سوداني = 40 دولار أمريكا (0.40 دولار سودانيا = واحد دولار أمريكي)</td>
</tr>
<tr>
<td>1979/9/10</td>
<td>واحد جنيه سوداني = 2 دولار أمريكا</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>(0.50 دولار سودانيا = واحد دولار أمريكي)</td>
</tr>
<tr>
<td>1980/12/10</td>
<td>واحد جنيه سوداني = 80 دولار أمريكا</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>(0.125 دولار سودانيا = واحد دولار أمريكي)</td>
</tr>
<tr>
<td>1981/11/10</td>
<td>واحد جنيه سوداني = 111.11 دولار أمريكا</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>(0.90 دولار سودانيا = واحد دولار أمريكي)</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الصادر: مصادر الأداء المقدمة للمالية الإدارية إلى كافئة الـ رجل الدفومات بالسودان، ولكننا توفينا الأدوار من فينكم هايم.}

عدد بيانات تكليف فيتيلة العملة ونهاها على تكليف منحة الناحية التمويلية بالسودان، بحث إلى تكليفة: 1983/84، عن 12.
وهنا من الممكن من أمر، فإن الحجة الأساسية التي يستند عليها خبراء الصردوق في احترامهم على ضرورة التخفيف، كعلاج للاختلاف الداخلي والخارجي في البلد الأم، تتمثل في عزمه بأن سعر الصرف المغالي في الذي يسود في غالبية الدول المتقدمة في البلاد يزن فعالية توزيع واقتصاد الموارد على نحو أعلى. ذلك ان سعر الصرف يمكن النظر إليه على أنه يعكس العلاقة بين متوسط سعر عوامل الإنتاج الأجنبية والنسبة المطلقة للانتاج المحلية. ومن هنا فان تعديل هذا السعر عند مستوى مطلقة فيه، إذا يعني مساواة متوسط أسعار عوامل الإنتاج المحلية بзовع أسعار عوامل الإنتاج الأجنبية بالرغم من اختلاف مستوى الإنتاجية بين هذه العوامل. وهذا لا يمنع هذا السعر بإيجاد الفرص القوية في السوق لأن توزع الموارد على مختلف الأسواق بما يجعل هناك نسباً بين أسعارها ومسبوق انتاجها. وهو أمر يفضل معليات التخصص وتقييم العمل الدولي. كما أن سعر الصرف المغالي في يخلق صعوبات مختلفة في تقييم المشروعات بالنسبة للأجانب، ويصعب عليهم تقدير معدلات أرباحهم... ال آخرين هذه الحجة، وبناء على هذا المنطق، يدعم خبراء الصردوق أن صحة سياسة التخفيف، أنه تبعه على البلد الأم، الذي يواجه اعيظم في سداد ديونه، أن يعيد النظر في سعر الصرف لعملته الوطنية ويفسر بدوره هذا السعر في المستوى النسبي الواضح. فذلك الحبوت كفيل بأن يعيد التوازن لبعض المجموعات، ويزيد من فرصة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، بشكل طوعي، التي تلزم بتسوية العجز في الحساب الجاري.

وهنا لن نخوض في جدل نظري حول هذا الوضع، فرغم حينما بMARY S. KELLER uts التنازل. ونحتاج إلى أن نقول في هذا الصدد: [JOAN ROBINSON] جوان روبنسون لمس الأحماض، ولا سبيل للوصول إلى النتائج الا في ضوء عدد كبير من الشرائح والظروف الاقتصادية للبلد، وفي ضوء تحديد هدف واضح ومعلوم. ولنقرأ النا ماذا تقول?:

It is now obvious that there is no one rate of exchange which is the equilibrium rate.
corresponding to a given state of world demands and techniques. In any given situation there is an equilibrium rate corresponding to each rate of interest and level of effective demand, and any rate of exchange, within very wide limits, can be turned into the equilibrium rate by altering the rate of interest appropriately. Moreover, any rate of exchange can be made compatible with any rate of interest provided that money wages can be sufficiently altered. The notion of the equilibrium exchange rate is a chimera. The rate of exchange, the rate of interest, the level of effective demand and the level of money wages react upon each other like the balls in Marshall's bowl, and no one is determined unless all the rest are given.

وما أبلغ هذه الفقرة في الرد على أنصار التخفيف!

آثار التخفيف على الخطة ومعيارتها:

ولكن كما قد أطمأنا النّلام في تقدّم عن عدم جدوى التخفيف في علاج الخلل الموجود بوؤاذين مفروضات الدول العربية المبتلة، بحيث يصبح الجرى وراء هذا الحاج مثلاً حال ظان الذي يلهث جريعاً في الصحراء وراء سراب كاذب، ناهيك عن أن التخفيف يضر بحصيلة الصادقات ويجعل التحكم في الورادات صعبا للغاية، مما يفاق من الخلل الخارجي، فإن للفت نبض آثار أخرى، تزول بعنف شديدة عملية التخطيط الاقتصادي، وتعيد تربية الدّيار من الداخل على نحو بعده الاقتصاد القومي من قبل، وعلى نحو يمتع بالقرار من المسائل والاختيار الذي لم تكن موجودة قبل التخفيف.

وستحاول الآن إيجاد تلك الآثار فيما يلي:

1 - لعل أشهر الآثار التي تنجم عن عملية التخفيف ما يأتي في ركابا من تضخم، رغم أن نجاح سياسة التخفيف، نظرياً، يفترض ضرورة استقرار الأسعار المحليةطالما فقدت فاعلتها. وقد انتقد سياسة التخفيف في ضوء ظروف البلاد المختلقة، وحلل إلى أنه من الأرجح أن ينتهي التخفيف الكبير في العملة بنتائج علاقات الأسعار الأول على حساب قدر كبير من التضخم الأضافي(١). وما كان التضخم يؤثر تأثيراً سيئاً على ميزان المفروضات(٢)، فإن الأمر ينتهي بالاقتصاد القومي الذي خفض قيمة عملته ليجد نفسه في وضع بعض من حيث توازن مفروضاته الخارجية عن ذلك الوضع الذي كان سائدا قبل حدوث التخفيف. وعموماً، فإن الضغوط
التضخم التي يفجرها التخفيف تمثل فيها ب: 
(أ) ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستورة، وهو ما يؤثر على النفقات الضرورية للمعيشة. 
(ب) ارتفاع أسعار المنتجات الوسيطة المستورة، وهو الأمر الذي يدفع بت kali الف الانتاج المحلي نحو الارتفاع.
(ج) زيادة طلب المقيم على السلع المحلية البديلة، أو الأقرب إلى الإيدال، للسلع المستوردة.
فلا يمكن هناك مرونة في إعادة توزيع وخصخص الموارد على نحو سريع لزيادة هذا النوع من المنتجات، فان ثمة احتكال واضح مسبقته بين قوى الطلب وقوى العرض لهذه السلع مما يدفع بأسعارها نحو الارتفاع.
(د) وزيدت حدة التضخم إذا زاد الطلب العالمي على سلع التصدير التي يوزع أنتاجها بين التصريف الداخل والتصريف الخارج (السلع والمنتجات الزراعية الغذائية)، هذا في الوقت الذي يصعب فيه زيادة انتاجها في الأجل القصير أو المتوسط.
(هـ) من المتوقع ان تزداد دخول المصدر المتتجه للسلع البديلة للموارد وقد يتزايد دخل الحكومة من الضرائب. وهذا من المحسوس أن تكبر زيادة في الدخل الزيادة واضحة في الطلب الاستهلاكي على المنتجات المحلية أو المستوردة.
(و) ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستورة، ومن هنا تزداد النفقات الاستهلاكية في المشروعات المنجزة بالخطأ أو في تلك التي سيتم بها القطاع الخاص بعيدا عن الخطة.
(ز) سيجم عن التخفيف، وبخاصة إذا كان يحدث من حين لآخر وتبعد منانتشات علنية، موجة من المضاربات وتذبذبة المواقف التضخمية، مما يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار للأسعار والبيعات دونا نحو الارتفاع.
تلك هي الضغوط التضخمية المصاحبة للتخفيف. ليست حاجة لأن نؤكد أن للتضخم آثار سلبية للغاية على النمو الاقتصادي عموماً، وعلى عملية التخطيط الاقتصادى خصوصاً. فهو يضر بالاندماج والاستثمار ويزيز المفروضات، ويجعل خطة التنمية الموضوعة غير قابلة للتنفيذ بسبب ارتفاع النفقات الجارية والاستهلاكية، ويرص من الصعب التنوبه مستقبلا. نأمل على أنه يؤثر تأثيرا سيئا على عملية تخصيص وتوزيع الموارد التي تقع تحت سيطرة القطاع الخاص، حيث يرغم هذا القطاع في ظروف التضخم إلى الاستثمار في المجالات الخصبة التي تترتب فيها معدلات الربح، وتهدمه عمليات المضاراة على الأراضى والأعماق، أي آخره. كما أن البلد المصاب بالتضخم عادة ما يكون أقل أغراً لرؤوس الأموال الأجنبية البائحة عن استثمار خارجي مباشر، وهذا فان البلد الذي
يطلق آمالاً كبيرة على استدامة هذه الأموال، يجد نفسه عازماً على استثمارها. وخصوصاً في المجالات الاستثمارية الحيوية (الأرضية والصناعية) وهم قد لها من متيات ومضامين. وما يأتي منها سيحصر نشاطه عادة في المجالات التي تتسم باربطها بالقطاع الخارجي (البنوك الأجنبية، الفنادق، السياحة، المناطق الحرة، إلخ). وهذا ما تؤكد أيضًا خيرة البلاد العربية (حالة مصر والسودان).

2- من الناحية الاجتماعية، سيجر التخفيف مع تغيرات هامة في توزيع الدخل القومي، حيث أنه يعد توزيع هذا الدخل لصالح أصحاب وسائل الانتاج. إذ ترتيب في ركود معدلات الأرباح والربح والفائدة، في حين يضخ أصحاب الدخل الثابت والمحدود (كاسي الأجور والمرتبات) الذين يجدون أنفسهم معرضين بستمرار حالة من التدهور الجبري في مستوى معيشتهم من جراء الانخفاض المستمر في دخولهم الحقيقي بسبب التضخم. والتخفيف من هذه الزيادة يقي من هذه التفاوت في توزيع الدخل، بالرغم من حدتها اصلا في البلاد العربية المدنية. حيث يرتفع النصيب السني لأصحاب مواليد حقوق الملكية من الدخل القومي على حساب تناقص هذا النصيب بالنسبة لكاسيات الأجور. وفصول هذا الدخل لتعفيه المعاينة من كاهل محدود الدخل للاستهلاك والاقتصاد.

بل أنه إذا حرصت حكومات هذه الدول على تطبيق النهج المفتوح والمرصي به من قبل صندوق النقد الدولي بضرورة تخفيف الاستهلاك الخارجي وتشديد الاتفاع BMP الحكومي، وألغته يدخل هذا التخفيف وذلك التشريع على تلك الفئات، فإن الأمر المرجح هو أن تعرف البلد للكثير من الاضطرابات والهيازات، التي من المؤكد أنها ليست في صالح بناء التنمية. ويعتبر يمكن القول، أن الدخول الجزء الذي كانت تصرف عليه كل الخطط العربية، وهو رغم مستوى جدوده محدود الدخل، سيصبح مسألة عزيمة المال في ظل المناخ العام الحالي. الاقتصاديا واجتماعيا، الذي تغلبه سياسة التخفيف المصرفية. وهكذا يحول هذته مستوى المعيشة إلى مجرد هدف خفائي على الوقوف، تخطبه بقوة الآليات الصعبة التي يفرزها التخفيف.

3- هناك أيضًا نتائج أخرى، لا تقل أهمية عن ما سبق، تنتج عن سياسة التخفيف، وتؤثر تأثيراً بعيدًا على الخطط، وإمكانات تنفيذها، وخلق لها مساحات جيدة، وتكون هنا يسرد هذه النتائج، دون أن تعرفها نقصًا:

- التخفيف يؤدي إلى زيادة عبء المديونية الخارجية للدولة.
جدول رقم - (32) 

تدهور سعر الصرف في البلاد العربية المدنية خلال الفترة 1982-1970 (عدد الدولارات المقابلة لوحدة النقد المحلي) 

(الأعمار الرسمية) 

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>347</td>
<td>346</td>
<td>345</td>
<td>344</td>
<td>343</td>
<td>342</td>
<td>341</td>
<td>340</td>
<td>339</td>
</tr>
<tr>
<td>مصر</td>
<td>237</td>
<td>236</td>
<td>235</td>
<td>234</td>
<td>233</td>
<td>232</td>
<td>231</td>
<td>230</td>
<td>229</td>
</tr>
<tr>
<td>المغرب</td>
<td>246</td>
<td>245</td>
<td>244</td>
<td>243</td>
<td>242</td>
<td>241</td>
<td>240</td>
<td>239</td>
<td>238</td>
</tr>
<tr>
<td>تونس</td>
<td>244</td>
<td>243</td>
<td>242</td>
<td>241</td>
<td>240</td>
<td>239</td>
<td>238</td>
<td>237</td>
<td>236</td>
</tr>
<tr>
<td>السودان</td>
<td>287</td>
<td>286</td>
<td>285</td>
<td>284</td>
<td>283</td>
<td>282</td>
<td>281</td>
<td>280</td>
<td>279</td>
</tr>
<tr>
<td>الصومال</td>
<td>268</td>
<td>267</td>
<td>266</td>
<td>265</td>
<td>264</td>
<td>263</td>
<td>262</td>
<td>261</td>
<td>260</td>
</tr>
</tbody>
</table>

- التحفيز يؤثر سلباً على الادخار والاستثمار القومي.
- التحفيز يجعل معدل التبادل الدولي في غير صالح الدولة ويزيد من تدهوره.

وصفت القول، أن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة كنا قد رأينا في أعمال علمية سابقة
(21)، تعد من قبل الحول المطرحة من جهة نظر الدائنين. إنها تكلف مصارفهم وتنافع عنها،
ولكنها تجعل البلد أكثر انتظاراً واعتماداً على العالم الخارجي، وتسبب من أجهزة التخطيط والقيادة في
الاقتصاد القومي. في ضوء ما يجري، في ركابها من تجربات المفاهيم الأساسية التي يكفيها توجيه دقة
السقية نحو الوصول إلى بناء التنمية المستقلة، والاعتماد على الذات، وتحقيق التحرر الاقتصادي.
ومن هنا ما أجري الموقف الذي ستوافقه الدول العربية التي انتظرت وراء تلك السياسة، تاركة
لأعصار صرفاً أن تتدحر وتتفحص من حين لآخر (انظر الجدول رقم 23)، دون أن تعي دروس
النظرية وتجارب الواقع وعبرة التاريخ.

ثالثاً - نحو أفضل وتعاون عربي أوثق:

ثمانية حقائق هامة ينبغي أن نعيها جيداً قبل أن نتحدث عن الآمكانيات المختلفة التي يمكن أن
تحقق العمل العربي المشترك في مجال التحفيز، من أو علاج، مشكلة الديون الخارجية المستحقة على
بعض الدول العربية المدنية. وهذه الحقائق، رغم بساطتها، إلا أنها ذات دلالات بليغة جداً.
وأولى هذه الحقائق تقول، أن مشكلة الديون الخارجية وان كانت نصيحة عشرة دولة
عربية، إلا أن سكان هذه الدولة يتواجدون الأكثري الساحقة للشعب العربي. من هنا فإن مشكلة ديون
هذه الدول، هي قضية عربية صعبة، لأنها تمس، في الحقيقة، الكيان الأساسي للعالم العربي. وإذا
كان التحليل في الصفحات السابقة قد سكب الأضواء على الضغوط الداخلية والخارجي التي تعرضت
لها هذه البلاد من جراء تفاقم مديونيتها الخارجية، وأضعفها من ثم من جهودها الأدبية، وخلقت لها
مشكلات كبيرة في تعاملها الخارجي، فإنه بحكم العقل والمطابق والพระราช، لا بد وأن يتبع حلول
عربية، من داخل الوطن العربي، لمعالجة هذه المشكلة ووقف زحف الانتقادات عليها.
وثاني هذه الحقائق، هو أنه في الوقت الذي تفاقمت فيه هذه المشكلة، النموّ العالم العربي
بحكم صفقة الجزائرية والتاريخ من جراء فرصة النفط إلى كتلتين مبانيتين أشد التشابه. الكتلة
الأولى، تكون من الدول العربية ذات الربيعة النفطية (دول النفط والوفرة). وهي دول مولت في
السَّنوات الماضية، تحت مفعول ضيق طاقتها الاستيعابية، إلى دول دائمة. والكتلة الثانية، تكون من الدول العربية ذات العجز المالي والمديونية المتزايدة. ومن هذه الزيادة يكون القول، أن عامل الوقاية المالي والعجز المالي قد أضعفا من وحدة العالم العربي وقلا من عصر التجارين بين الدول العربية. بيد أن هذه الجماعين يشكلان، في نفس الوقت، لو التكاثرة الاستراتيجية جديدة للعُلَم الاقتصادي العربي المشترك. عوامل هامة في تحقيق التكامل الاقتصادي والوحدة بين الأقاطر العربية، للمهم هو ادراك امكانات هذا التكامل وتحقيقها إلى واقع حي منظور، وعلى النحو الذي يحقق القائمة لكل أطراف الدكتاتور. أما منطق المعايدة وĘدة، فإن كان هذا وسيلة، إلا أنه يمكن في النهاية عجزا عن تحقيق الأمال المشروطة التي تطلع إليها الشعب العربي في مجال التكامل والوحدة، والوصول إلى اقتصاد قومي عربي، مقدم، مستقل، قادر على النمو الذاتي، ومعتمد على ذاته.

و ثلاث هذه الحقائق، هو أنه في الوقت الذي تراكم فيه كم هائل من الفوائض المالية بالعملات الأجنبية لبعض الدول العربية النفطية، وتم استثمار كم كبير منه في أصول النقد الدولية (في البنوك التجارية، وفي سندات الخزانات الأجنبية، وكذلك في سندات البنك الدولي، فضلًا عن الأصول غنيات في أسواق السلع الدولية)، فإن البلاد العربية ذات العجز المالي قد خُليك في تلك الأسواق، بقدر تحتضن من بشروط واجبة. وأغلب الفن ان جزء هام من فائضها مصدده مال غربي (80) لجها وشما.

ورافع هذه الحقائق، أنه إذا كانت البلاد العربية المدينة قد تعرضت، وعلى نحو ما أثبت سابقا، لخطائر وضغوط مختلفة من جراء تفاقم ديونها الخارجية، فإن بلاد العجز المالي قد تعرضت أيضا لخطائر لا تقل فداحتها عن تلك الأخطار التي تعرضت لها مجموعة الدول الأولى من خلال ألمانيا استخداما للفوائض البريطانية. ذلك أن اغراق جزء كبير من فائضها في أسواق النقد العالمية، بعيدا عن الوطن العربي، عرضها لخطر تآكل قيمتها الحقيقية بفعل تأثير التضخم العالمي وتقلب أسعار الصرف، وعرض الدخل الناتج منها للتقلب والانهيار بالتزامن في أسعار القائدة، فضلا عن عدم امكان التحكم في سحبها من تلك الأسواق، ولم تنشأ دعايا طارئة لذلك. من هذا فإننا على الرغم من توع طبيعة الأخطار التي تعرض لها دول الفائض والمحرومية، فإن مجرد إمكان النظر في خطورة استمرار هذه الأخطار وضرورة العمل على تلافيها أو الحد منها، ببرز لنا منطق التعاون العربي المشترك، على النحو الذي يجب هذه الأخطار من ناحية، ويعطى مصلحة مشتركة لمجموع هذه الدول من ناحية أخرى.

وخامس هذه الحقائق، هو أن مجموعة الفوائض البريطانية التي تستلمها مجموعة البلاد العربية

- 137 -
المدينة المصدرة للنفط، وهي ما تشكل ذاتيتها للعالم الخارجي، تزيد كثيراً عن حجم الديون الخارجية المستمرة في في أسواق النقد الدولية بحوالي 388 مليار دولار خلال الفترة ما بين 1981-1984 (33)، في حين أن الديون المتاحة على البلاد العربية المدنية في عام 1981 قد كانت بحوالي 33 مليار دولار. تأسست على ذلك، فاننا لا ننظرنا إلى البلاد العربية كوحدة واحدة، بل ننوه بها دنياية للعالم الخارجي بنحو 315 مليار دولار في نفس العام.

النقطة من تلك الحقائق، يمكن القول، أن هناك ضرورات، وفي نفس الوقت إمكانات، لكى يحقق العمل العربي المشترك نموذجاً مفيداً في مجال عناصر مشكلة الديون الخارجية للبلاد العربية المدنية، وفي مجال الإقامة والأفضل للظروف البرتوبية، والمشكلة الرئيسية هنا تتمحور في كيفية خلق الشروط والأوضاع، والظروف التي يمكن أن إدراة تدوير الفوائض البرتوبية، التي تتدفق مرة أخرى في جسد الاقتصاد العربي. هذا لا يعني، مثلاً، حال من الأحوال، أن مشكلة الديون الخارجية للبلاد العربية سوف تحل فقط من خلال مدخل التعاون العربي المشترك. رغم أننا على أنه من إذاعتين، إلا أن تلك المشكلة تخص، في المقام الأول، مجموعة هذه البلاد. ولهذا فإننا لم نتذل هذه البلاد جهدًا ذاتياً وتجربة في توجيهها الاقتصادية والاجتماعية، وعلى النحو الذي يقلل من فجوة الموارد المحلية، ويقلل من اعتناءها على العالم الخارجي، فلا جدوى من فاعلية المبادرات، ومثل في نفس الوقت، لوضع حد تلك المشكلة. فنحن ننظر إلى التعاون العربي كعنصر مساعد، وملعب في نفس الوقت، لوضع حد تلك المشكلة. نقول هذا بشكل صحيح حتى لا ينادي إلى أنه انتشال أتمناه أتاء التعاون أن نجد عرجاً هذه المشكلة من خلال القاء عبها على دول الفائض، أو نقل هذا الزعم خاطئ، من أساسه. بل أنتا نرى أن أي نوع من التعاون العربي المشترك يجب أن يحقق فائدة لطيفي التعاون (دول الفائض ودول العجز).

ومع ذلك، فإن موضوع التعاون العربي المشترك هو موضوع واسع، وعلى درجة كبيرة من التعقيد، اقتصادياً وسياسياً، وهو يخرج عن دائرة المحددة للدراسة الرائدة. وهذا تكيفنا هنا بالقاء بعض الأضاءات الخلفية على أهم المجالات التي يمكن للعمل العربي المشترك أن يحقق فيها نتائج طيبة، ففضلًا كلامنا فقط على ما يمكن للتعاون أن يحقق عن الديون النشط والطويل في مجال عناصر وعلاج مشكلة الديون الخارجية للبلد العربية.

أما على الدوالي القصيرة، فإن أهم ما يمكن للتعاون العربي أن يقدم في هذا المجال هو السماع في علاج نقص السيولة النقدية الخارجية للبلاد العربية المدنية. والحق، إنه بالقدر الذي سيستنتج فيه التعاون العربي المشترك في هذا الحصص بالقدر الذي سيستنتج فيه وضع حد للازمة كثير من الدول.
العربية في الاستدامة القصيرة الأجل (من البنوك الأجنبية وتسهيلات الموردين) في الحيلولة دون وقوع بعض هذه الدول في ورشة عمليات إعادة جدولة الدين. وعلى أي حال، ما يمكن أن يقدمه التعاون العربي المشترك في مجال تدبير السبلة النقدية للبلد العربية المدنية يمكن أن ينتم على صعيدين متميدين.

ويتمثل الصعيد الأول في دعم فاعلية الدور الذي يلعبه صندوق النقد العربي في إمداد الدول العربية الأعضاء، وذلك على الرغم من الدور الهام الذي يلعبه الصندوق، الآن، في هذا الحرص، إلا أنه لاحظ أن هذا الدور مازال ضعيفا ومحدودا، وبخاصة بالنسبة للدول العربية ذات الوضع المجبر، ويرجع ذلك إلى ما أسمى ميما الصندوق من إجراءات واضحة ومعمل بين حجم مساهمة الدولة العضو في رسال الصندوق وبين حجم التسهيلات والقرض الذي يمكن أن يقدمها الصندوق لها. كما يلاحظ أن مثة تشابه كبير بين الشروط التي يضعها الصندوق لأمداد الدول الأعضاء بالتسهيلات الأقتصادية خارج ما يسمى "الشرعية النقدي" وبين تلك الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي. أضف إلى ذلك أن القدرة المحدودة لصندوق السبلة الخارجية المليئة، ترجع إلى حد كبير لضائعة رأس المال وموارد، وتباين بعض الدول الأعضاء في دفع حسبتها فيه. ومعما، فإن الحاجة جيدة لتطوير سبلة الصندوق لجعل نشاطه أكثر مرونة، وضرورة زيادة موارده، ومعروف تسهيلاته الأقتصادية والتحقيق من شروطها(68)، على النحو الذي يجعل دوره أكثر فاعلية في "نجدية" الدول العربية ذات الوضع المجبر في مفهومتها الخارجية.

أما الصعيد الثاني، فيتمثل في دعم وتطوير ودمج الأسواق المالية العربية، نظراً للأهمية الخاصة للدور الذي تلعبه في مجال الوساطة بين أصحاب الأموال الفائدة السائدة في دولة أو منطقة معينة وبين البلد الذي يلعبه بعد ذلك، تقوم به من تنظيم الأسواق المالية القائمة للتداول، التي تأخذ أما شكلاً للاصدارات الجديدة، أو أوراق مالية ثم الانتظار فيها فقط. فدور الأسواق هنا مهم للغاية لأنه يضم إيجاد الصلة بين بلاد الوفاء التي لا تتمتع بقدرة عالية على الاستيعاب وبين بلد الندرة التي تتميز بنقص من الأموال وبطالة استثمارية مرضعة.

وهما يؤسف له في هذا الحرص، أن درجة اندماج الأسواق المالية العربية في سوق النقد بالاقتصاد الرأسمالي العالمي هي أكثر بكثير من درجة اندماجها داخل الوطن العربي(68). ومن المؤكد أن هناك عقبات ومشاكل تبرز ذلك، ولكن من المؤكد أيضاً أن ثمة اختبار كثيرة ترتيب على اندماج
الأسواق المالية العربية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ومن هنا فإنه لا يمكن تحقيق تلك العقبات والمشكلات فان ذلك سيؤدي إلى إعادة تدوير القواعد المالية العربية وتعطيلها لخدمة شؤون المنطقة في بقاء تبنيها المستقلة، بدلاً من تركها تذهب لصالح الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

بيد أن تحقيق هذا الهدف لا يمكن أن يتم إلا في ضوء ضمان المنفعة المتداخلة بين بلاد الوفرة والبلاد العجز. ولا يسع المجال، بصرف النظر، للغوص في تبيان كيفية تطور هذه الأسواق وزيادة فاعليتها في تحقيق انسباب القواعد المالية العربية داخل جسد الاقتصاد العربي. فهذا يخرج بنا عن إطار هذه الدراسة. فقط ودعنا الإشارة إلى أهمية هذا الموضوع في مجال توفير السبلة النقدية للبلاد العربية ذات العجز المالي، وكمحور مهم في محاورة وعلاج مشكلة المجموعة الخارجية للك Locke.

أما على المدى الطويل، فإن التعاون العربي المشترك يمكن أن يقدم الكثير في مجال الاستخدام الرشيد للموارد الطويلة الأجل التي تلزم معدلات الاستثمار، على النحو الذي يزيد من درجة الاعتماد الجماعي على النفس للفئات العربية ككل من ناحية، ويشكك في gratuitement من حضور الدول العربية المنتجة من الاقتراع من الخارج بشروط مجانية من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد يمكن نصيحة المشروعة المشتركة، إذا كانت هي الصيغة المثلى للتعاون، لأنها تفضل صيغة الاقتراع من حيث أنها تعود بالفائدة على كلا الطرفين، الطرف الذي يقدم المال، والطرف الآخر الذي يقدم عوامل الانتاج الأخرى. ومن خلالها يمكن للتعدية انتخاب سيكون، وتوجيه الأسواق، وتكاثر اقتصادات البلدان العربية بدلاً من تنافسها.

وتمة مجالات استثمارية، هامة ومفيدة، يمكن للعمل العربي المشترك ولوجها في إطار المشروعة العربية المشتركة، مثل مجالات المواد الغذائية، والصناعات التحويلية الاستهلاكية الموجهة للاحتياجات الأساسية للجماهير العربية، ناهيك عن مشروعات الاستيراد-واكر المشتركة (النقل البحري والبري، ووسائل الاتصال، ومشروعات الطاقة ... إلآ آخره).

رابعا - اقتراح بإنشاء صندوق عربي لمجابهة طوارئ الدين الخارجي:

في نهاية هذه الدراسة يود الباحث أن يعرض خططاً عريضة لاقتراح توصيلية، ويعتقد أنه من الممكن، في حالة الأخذ به، أن يساهم في التخفيف من حدة مشكلة الدين الخارجي، وبخاصة تلك الدول ذات الوضع الحرج، وذلك في ضوء اطار عري معتدول الأطراف، وقبل أن تعرض تلك الخطوط، نود أولاً أن نشير إلى المطلقات الأساسية التي حكمت تفكيرنا في هذا الخصوص.

- 140 -
1 - لا شك إن تفاوت مشكلة الديون الخارجية في عدد لا يتأنيه من البلاد العربية قد عرضها لكثير من الضغوط الخارجية القاسية، ووضع امكانيات حربة التحالف الاقتصادي والسياسي لها في منطقة حصار شديد. وكان من الممكن بقدر كبير من التعاون العربي الجمحولة دون وقوع هذه الدول في هذا الحصار.

2 - إن ترك عدد من هذه الدول للموقع في شرك عمليات إعادة جدولة الديون وما يأتي في ركابها من توجهات خارجية مفروضة، قد زاد على توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية الجديدين، على نحو لا يدعم تحقيق التقدمات التنموية العربية بناء التنمية المستقلة وتحقيق الاكتمال الاقتصادي العربي.

3 - إن التضامن العربي في مجال مساعدة هذه البلاد هو أمر حيوي ومطلوب لدعم التحرر الاقتصادي العربي وساهم رابط الدخول الاقتصادي في المنطقة.

4 - أنه بقدر يسيّر من التعاون العربي المشترك يمكن، كما موقع حلال، تجنب كوارث الديون الخارجية لبعض البلاد العربية وما تؤدي إليه من تعميق التبعية للخارج، وعلى النحو الذي يظهر التعاون العربي كقوة له ودعا في العلاقات الاقتصادية الدولية.

5 - إن التحريز قد أثبت أن عددًا من البلاد العربية التي مرّت بأزمات حادة في ديونها الخارجية، وتعتبرت للاختيار الدخول الاقتصادي في شؤونها الداخلية، لم تكن في حالة أفلاس، وإنما كانت تعاني من نقص حد في الساويلة الخارجية (88)، بسبب عوامل خارجية تدفقات، إلى حد كبير، عن سيطرة هذه الدول، وبالتالي كان من الممكن، بقدر ما من التضامن العربي، أن تتجاوز بعض النقص الساويلة وما يرتبط عنها.

والفكرة الأساسية في اقتراحنا، تعتمد على تكوين هيكل مخصص، تكون مهمتها الأسلاك في الوقوف مع أي بلد تعرض مفروضاته الخارجية لأزمة ساويلة حادة، وتعتبر للاختيار عملية إعادة جدولة الديون. ولكن هذه الهيكل التي تنطلق عليها "الصندوق العربي لمواجهة طوارئ الديون الخارجية"، ان ينشأ ضمن صندوق النقد العربي أو إحدى المؤسسات المالية العربية الأخرى، وكيون وظيفته الأساسية هي تقديم المساعدة الفورية في شكل قروض طارئ للبلد الذي يكون على شفا الدخول في مفاوضات إعادة الجدولة، وعلى النحو الذي يمكنه من تجاوز الأزمة والخطورة بعد خدمة ديونه الخارجية إلى الحدود المعقولة التي لا توقفه، وذلك من خلال بزوغ سداد هذه القروض زيادة قدرته على التصدير.
ويمكن لرأسمال الصندوق المقترح أن يكون من المصادر الآتية:

١ - تخصيص جزء من موارد صندوق النقد العربي لكي يستخدم في غضون هذا الصندوق.

٢ - أن تقوم البلاد العربية (بلاد العجز وبيلاد الفارق) بإنشاء جزء أو نسبة معينة من احتياطياتها النقدية لكي تكون موارد يستخدمها أو يستمرها الصندوق المفترض.

٣ - مساهمات من الدول العربية ذات الفائض (دول الأولواتحاد).

٤ - مساهمات من الصناديق العربية للتنمية.

٥ - أية قروض أو نح تقدمها الدول العربية.

وعند تشغيل هذا الصندوق المقترح لا بد من إعداد نوع من الصلاس بينه وبين صناديق وبنوك التنمية العربية المشتركة الآن في عالمنا العربي والتي تقوم بتقديم القروض والمعونات للبلد العربية وغير العربية، حتى يمكن استخدام امكانات التصدير الموجودة في البلاد العربية ذات الوضع الحرج التي افترضت من صندوق الطوارئ في تسوية ديونها التي افترضتها من الصندوق الأخر.

وحتى نجلي غموض هذا الكلام سوف نعطي مثالا توضيحيا.

لافترض أن هناك دولة عربية صغيرة، هي الدولة (أ) ذات وضع حرج، يسعى أن إذا لم يتم مساعدتها في تجاوز العجز بالنفس، فإنه جاء للدخول في شرك عمليه اعادة جدولة ديونها. هنا سوف يبارع الصندوق العربي لجابة طارئي طوارئي، ليحل طارئي، ليحل طارئي. وسوف نفترض أن هذا القرض كان في حدود ١٠٠ وحدة نقدي، ولنفترض أن هناك طاقات متاحة عضلة في هذه الدولة تنتج سلعًا قابلة للتصدير (كالخريجات والاسمنت وغير ذلك). وأفترض الآن، إن أحد بنوك أو صناديق التنمية العربية قد قرر إعطاء قرض سلبي أو معونة لدولة عربية أخرى، هي الدولة (ب) وذلك لتنفيذ مشروع استثماري معين، كإنشاء طريق أو جسر أو بناء مصنع أو مدرسة، وأن هذا الفرض أو المعونة في حدود ١٠٠ وحدة تقنية. في مثل هذه الحالة يتفق الصندوق العربي لجابة طارئي، لقائم به البنك أو الصندوق المفاوض لتقاضي هذا القرض أو المعونة في هذه الصحراء عرض يسمى وحدنده وخلاله إلى البلد (ب) الذي تقرر له القرض أو المعونة، وهنا يدفع الصندوق أو البنك العربي المكافئ للقرض ما قيمته ١٠٠ وحدة تقنية للصندوق العربي لجابة طارئي، لديونه. وذلك يكون قد أسترد قيمة قرض الطوارئ الذي أعطته البلد (أ) من خلال دفع عجلات التصدير فيه.
لاهواميش


(1) كانت هذه التعويضات مقدرة على أساس نقطة إعادة التعدد الانتقائي التي دمرت أثناء الحرب، فضلاً عن الخسائر الناتجة عن تدمير الأسلحة والعتاد الحربي. وأكثر من هذا، تعين على المانيا ان تدفع حتى معاشات ضحايا الحرب في دول الخلفاء.

(2) انظر في مشكلة المعلومات الخارجية الناجحة عن دفع تعويضات ودور الحرب العالمى الأولى المراجع الهامة التالية:


Walter Eueken, 'Das Ubertragungsproblem, Wirtschaftsdienst, Mai, 1924.


(3) وفي ذلك يقول كيتس، معقلنا على النقاش في جلسات مؤتمر السلام ببرساى ما يلي:

وكان التعويض هو النواة الرئيسية في المبادئ الاقتصادية التي كانت موضوعاً بحثاً. وحلوا هذه المشكلة كأنها من مسائل اللاعب أو السياسة أو اخذة الهزيمة، من كل وجهة نظر هذا المستقبل الاقتصادي للدول التي كانوا يفترضون معيارها. وعلى ذلك فن النظر الذي يواجهنا هو الإنتاج العراقي في مستوى حياة الشعب الأوروبى إلى الحد الذي سوف يكون معناه أن يكون مما ينتج بالفعل بالنسبة إلى الـ... null

(4) وينتقل الناس دائماً في هذه المرحلة، لأن الجملة التي تؤدي إلى نوع من الفكرة والأعمال المكر، يدفع بالأزهرة الأخرى إلى ذلك الاضطرابات العميقة التي تسبب الأوضاع، وإلى الاختلافات الجغرافية. وهذه في حقيقة قد تقلب الأفكار والمنظمات وتفرق الخصائص نفسها وذلك في المحاولات التي تبذلها من أجل أن تتم في يأس وتوب حاجات الفرد الجمعية. هذا هو الخط الذي يجب أن يعمم على نفسه، ويتمزج مع ماردارنا وشيوعنا وثباتنا في جاهه هذا النص: وورث هيلبرونت، عادة الفكر الاقتصادي، ترجمة رامبرى، مكتبة الديموغرافية، القاهرة 1975، الطبعة الثانية، ص. 297).

(5) انظر في هذا الموضوع:
(7) تتبين الإشارة هنا إلى أن المقصود بالديون الخارجية في هذا الصدد هو تلك المبالغ التي تفرضها االاقتصادات القومية، والتي تزيد قبض الفرض فيها عن عام أو أكثر، وتكون متصلة للأداء للجهة المقررة عن طريق المدفوعات الشريانية أو تصدر السلع والخدمات إليها. ويكون الدفع لها عن طريق الحكومات أو الجهات الرسمية أو عن طريق الديون المستقلة، والإتفاقيات، والمواثثات الخاصة طالما أن الحكومات أو الجهات الرسمية ضامنة لالتزامات الإتفاقيات تلك المواثثات الخاصة.
وعموما فإن الإشاعات المشتركة عن الديون الخارجية لا تتضمن الديون التي تقل مديها عن سنة، والالتزامات المشتركة عن الأمالات مع صندوق النقد الدولي. كما لا تتضمن أرقام الديون العسكرية، والديون المستحقة الآتاء بالعملة المحلية للبلد، والمدين ومثل قرض قاضي الحالات الزراعية الأمريكية PL 480. وبناء عليه فإن الديون الخارجية الممارسية لدبيشة الرسوم أو المعدن، وفي بعض الأحيان تشير الإشاعات إلى الديون الخارجية المحسوبة أو المستحقة فقط، يجب تذكر الرسوم أو المعدن.
وفي أحيان أخرى تشير إلى الديون المستحبة وغير المستحبة.

(8) يصرف المقصود ببعض النشاط في الفرض إلى الفرق بين القيمة الاسمية لبلغ الفرض، وبين مجموع القيم face value بعد الفصل價值 في القيمة الاسمية لبلغ الفرض "present value" لصالح السداد، خصوصا على أساس سعر خصم معين. حيث أن هذا الفرق ليس القيمة الاسمية لبلغ الفرض، بل إنها قيمة الخروج، وبسبب الخروج تكون موجبة إذا كان سعر الخصم المختار أكبر من سعر الفائدة، ولتكون سلبية إذا كان سعر الخصم أقل من سعر الفائدة. ولتكون صفرًا إذا تساوا المعدلان. ولهذا غرض الجهات الإدارية على أن يكون سعر الخصم المختار أعلى بكثير من سعر الفائدة الأساسي للقرار. ومن هنا فإن نظرية "تخصيص المال" تنطبق على خدمة حسابية. انظر لمرصد المقرش والمجد الذي يوجه إلى هذا الفرض مؤلفة "أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث"، وجمع سلف ذكر ص(255).

(9) المقصود بفترة السماح، هي تلك الفترة التي يعفي فيها البلد المدين من دفع قسط الفرض، ولكن يمكنه في دفع سعر الفائدة من السنة الأولى لعقد الفرض.

(10) لنظر إلى الفرض بشكل موجز ويكشف عن تطور شروط الإقراض الخارجي لجامعة الدول المتحدة خلال هذه الفترة، انظر الدراستة المقدمة في:


(11) انظر في معي الطلب الشكلي للديون والدائن بالنسبة للدائن، خدمة الديون الخارجية مؤلفة "أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث"، صص 151-158.

انظر دراسة التمويل الخارجي والاعتماد على الذات، مصادر سلف ذكره، ص 244.

انظر في ذلك:


انظر في هذه النقطة مؤلفه ومشكلة الضخمة في مصر، اسابيعها وتتابعها مع برنامج متدرج لكافحة الفلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1980، ص ص 444-445.

راجع في ذلك: البنك الدولي، وجدول المديونية العالمية، الدين الخارجي للدول النامية، طبعة عام 1983/82 (باللغة الإنجليزية)، سبق الإشارة إليها، ص 218.

فؤاد المصدر السابق الذكر، ص 299.

فؤاد المصدر السالف الذكر، ص 227.

لزيد من التفاصيل حول محدودية هذا المعدل في قياس عتبة الديون الخارجية، راجع مؤلفه، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، مرجع سالف الذكر، ص ص 358-359.

هذين الإجراءين مستشهدة من وجدول المديونية العالمية، الدين الخارجي للدول النامية، التي نشرها البنك الدولي، طبعة 1983/82، (ملاحظة سابقة، صفحات متعددة).

انظر لزيد من التفاصيل أحمد محمود الأحمدي، دور قاضي المال الأجنبي في التنمية طويلة الاجل، مذكرة خارجية رقم 159، من مطبوعات معهد التخطيط القومي بالقاهرة، ص 10.

أخذت هذه النسبة من صفحات مختلفة من وجدول المديونية العالمية، التي نشرها البنك الدولي، طبعة عام 1983/82. أشير إليها سابقاً.


(27) Rather than a simple formula, the net indebtedness formula reflects the need for net inflows of foreign exchange. If the country has a net export surplus, then the net indebtedness is the difference between the net export surplus and the net capital inflows. If the country has a net capital inflow, then the net indebtedness is the difference between the net export surplus and the net capital inflows.

(28) The net indebtedness formula is used to calculate the net capital inflows required to finance the current account deficit.

(29) The net capital inflows are determined by the difference between the net export surplus and the net capital inflows.

(30) The net export surplus is the difference between the net export revenue and the net capital inflows.


36) راجع في ذلك مؤلفات، وزارة الدوين الخارجية، رسومات، من العام الثالث، ص 374.
37) هذه النسبة متقدرة في صفحات مختلفة من وجوهات الدوين العالمي، التي مشار إليها في الدوين الدولي، طبعة 1983/84.

38) انظر مثلاً، في حالة مصر خلال فترة السبعينات، وكزير زكي، والتطوير الخارجي والاعتماد على الديون، التي تقلد الوثائق الأساسية والدراسات المستفيدة، مع اشارة خاصة بدراسة دولة، disponible at the المدرك العملي للسادس للاقتصاديين المعتمرين (معرض دوري)، تنظيم الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 28-29 مارس 1981.

39) انظر في ذلك:


40) انظر: جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط القومي، تحليلات حول استراتيجيات التنمية، الجزء الثاني، التضاريس العامة، مذكرة رقم 30/1977، ص 9.

41) انظر في علاقة هذا النوع من التصنيف بمثل الشكلة الدوين الخارجية مؤلفات، وزارة الدوين الخارجية، رسومات، من العام الثالث، ص 137.

42) تشير بعض الدراسات، في هذا الصدد، إلى أن تأثير الاسترداد الموحد على المواد الغذائية يتأثر في سوريا (1977/78) بما نسبته 15% من متوسط مجموع الراضي الكلي للإسمنت. وفي السودان (1977/78) تصل هذه النسبة إلى 17.8%.

43) انظر: المكتب العملي للسادس للاقتصاديين المعتمرين (معرض دوري)، تنظيم الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 28-29 مارس 1981.

44) انظر في علاقة هذا النوع من التصنيف بمثل الشكلة الدوين الخارجية مؤلفات، وزارة الدوين الخارجية، رسومات، من العام الثالث، ص 137.

45) في دراسة صدرت عن الصندوق العربي للاستثمار الاجتماعي والاجتماعي بالكويت، تبين أن متوسط ما يحصل عليه الفرد من مساعدات جزئية في الصومال يعادل 70% من الاحتياجات المتفق عليها، بينما تصل هذه النسبة في الجمهورية العربية اليمنية إلى 42%، وفي موريتانيا إلى 33%. وفي جمهورية اليمن الديمقراطية 82.6. وقد في السودان بنساء، اضافه صندوق النقد الدولي، حيث تصل هذه النسبة إلى 22%.

46) انظر: الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، فصلية للاستثمار في الصندوق العربي للاستثمار الاجتماعي والاجتماعي من خلال مساعدة النصائح، الكويت، نشرت منشورات، 137/3، مارس 1978.

(45) انظر، بصفة عامة، في بشرة قطاع التجارة الخارجية من مشكلات وقتها في ممارسات تطريز التجارة الدولية من الصناديق والتخطيط الإقتصاديات الدول
المتخلفة، المراجع المختار التالية:


(41) انظر في طبيعة هذه التقلبات واسبابها، مؤلفت: أزمة الدول هيكتية، رؤية من العالم الثالث، مصدر سالم.

(48) انظر المصدر السابق الذكر مباشرة، ص ص 339-340.

(49) انظر في ذلك، عبد الرافع حسن، وال|$P|\text{تربوش}$ |تربوش| ونسبة النقاط، لجنة التصنيف النموذجي، المصدر المورد للدراسات المصرية بالقاهرة، يوليو 1958، ص ص 36.

(50) انظر في ترعة الخصوبة وزيادة الفيتو على التجارة الدولية، مجلة التمويل والتنمية، التي يصدرها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي، العدد رقم 11، المجلد (2003)، مارس 1983، ص ص 0.2 (الطبعة العربية).


(52) نحن نفلت النظر هذا، لأن متوسط معدل النمو السنوي الذي حسبه بнструد معدلات غير التعامل التجاري قد تم طبقة للمعادلة الآتية:

$$ r \approx \left( \sqrt{\frac{V_o}{V_e}} - 1 \right) \times 100 $$

- 148 -
حيث 

\[ n = \text{نوع معدل التطور السنوي.} \]

\[ v_n = \text{قيمة التعامل الرسمي في السنة الأخيرة من الفترة.} \]

\[ v_0 = \text{قيمة التعامل التجارية في السنة الأولى من الفترة.} \]

\[ t = \text{عدد السنوات.} \]

انظر في ذلك:


(53) انظر في هذا الصدد حالة مصر عند: إبراهيم العبصري، ‘الخصائص والشريعة في الواردات الجمركية’، ورقة عمل رقم (3): ‘بحث تطور ماهية ونسلب التدابير’، مركز الأساليب التخطيطية بمعهد التخطيط القومي.

(54) نفس المصدر السابق، ص. 20.

(55) انظر في موضوع الفجوات وعلاقة ذلك بمفهوم اقتصاد الدولة في الاقتصادات المتقدمة وقائمة الدول، رؤية من العالم الثالث، مرجع سلف ذكره، صص. 00-09، وانظر أيضاً المرجع التالي:


(56) كان نظراً على ذلك في حالة البلاد العربية النموذج الناصري، وفي حالة آسيا يبرز النموذج الادنوباسي بأبان الحكم الأدنوباسي.

(57) انظر دراسات الوسعة ومراكز النظام الرأسمالي، التي سبق الإشارة لها، وبحالة الحالة الحادة والعشرون التي نشرت تحت عنوان: مصيدة الدينار الخارجي ودورها في عمليات التكيف الدولية للبلاد المتقدمة.

(58) نفس المصدر السابق مباشرة.

(59) لزيادة في التفاصيل حول ذلك عملية إعادة جدولة الدول إنظر: رؤية زيكي، ‘إعادة جدولة الدول’، و المستقبل

الاقتصادي في مصر، دراسة قدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، الجماعية المصرية للاقتصاد

149
السياسة والإصلاح والتنزيل والتشريع بالفترة، مارس 1977، أعيد نشرها في كتاب: "استراتيجية التنمية في مصر: الهيئة المصرية العامة للسياسات، القاهرة 1978. ونفذر أيضا مقالا: "الحفاظة المجهود في عمليات إعادة جدولة الديون ودورها في تكليف البلاد المطلقة، وهي الحلقة الثانية والمتمثلة في دراسة "طوق النظام الأساسي"، التي نشرت جريدة الأهرام الاقتصادي بالقاهرة. في المراجع الأجنبية، انظر الدراسات التالية:


(20) نادي باريس هو نادي ليست له صفة رسمية، وليس من الضرورة أن تغادر مجالاته في باريس، ولكن غالباً ما يترأس اجتماعات وزير المالية والاقتصاد الفرنسي. واجتماعات هذا النادي التي تعقد لبحث طلبات إعادة الجدولة تضم منظمةAttributes of صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، ومنظمة التعاون الاقتصادي (UNCTAD)، فضلاً عن سائر الدائنين للدولة التي تطلب إعادة الجدولة.


(13) انظر مقالتي: "الحقائق المجهولة في عمليات إعادة جدولة الديون ودورها في تكيف البلاد الخليفة"، سبق الإشارة.

(14) انظر المصدر الآلف الذكر.

(15) انظر في ذلك كتابات وزيرة الديون الأجنبية، روئة من العالم الثالث، مصدر سلف ذكره، ص. 454، وانظر أيضاً في إيضاح المزيد من التفاصيل حول الهدف الذي يقوم بها هذا الممثل فيم للصندوق الخليفة الآله.


(17) انظر على سبيل المثال، تحليلاً لتجربة مصر في هذا الخصوص، الدراسة الآلئة الذكر.

(18) هناك في الفكر الاقتصادي كم هائل من المراجع والدراسات المتعلقة بتحليل آليات وشروط واثر التخفيف، نختار منها للقارئ، ما يلي:


S.E. Harris; 'Auswirkung der Währungswertung, Weltwirtschaftliches Archiv, XII, 1936, PP. 293.


في دراسة أخرى نما، البنا أنه لكي تؤثر سياسة التخفيضات تأثيرًا إيجابيًا على حصة صادرات الدولة، فإن ذلك يتطلب أن يزيد الانتاج المحلي لسلع التصدير بسرعة تزيد عن نسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية وبحث توجه هذه الزيادة للتصدير، وذلك باتجاه أن مستوى الاستهلاك المحلي من هذه السلع لن يزيد. للاحتفاظ بتوازن أكبر حول هذه التوجه، اقترح مؤلفنا، وكتابة التضخم في مصر، ابتداءً ونتائجها مع برنامج مفترض لكافحة الخلاف، مصدر: سلف ذكر، ص ص 429-430.

D.M. Schydowsky; 'Alternative Approaches to short-term Economic Managemant in Development Countries', Tony Killick (ed): 'Adjustment and Financing in the Developing Countries', op. Cit., PP. 105-135


(21) انظر: مؤلفنا، أزمة الدين الخارجية، رؤية من العالم الثالث، سلف ذكر، ص ص 577.

(22) انظر: المصدر السابق الذكر، جزء، ص ص 578.

(23) نفس المصدر، ص ص 578.


(25) انظر: تيكولاك كألدونار، تخفيض قيمة العملة والتكيف في البلدان المدفوعة ومقاطع مشتردة في التمويل والتنمية، بصدرا صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي، الجزء (1)، الوقود (2)، يونيو 1983، صص. 30-36، الطبعة العربية.

(26) زيد من التفاصل حول هذه النقطة في حالة البنا المطلقة، اقترح دراستنا ونظام التضخم بالاتراك الرأسمالي في البلاد الأخدمة في التمويل من مصادر مجتمع مرشد التخطيط القومي بالقاهرة، مذكرات خارجية رقم (577)، سبتمبر 1977.
(77) انظر في هذا الخصوص محاولة حساب هذا الإثر في حالة الاقتصاد السوداني وسليمان هاشم محمد، دبلومات المنهج العربي للخليج بالكوينت

(78) تعرف هذه النتيجة بالتوصيلة الناتجة عن التجغير، وقول أن التأثير التجغيري إنجب الحيلولة دون زيادة

التطلب الأساسيكي عند تطبيق تجغير قيمة العملة، كما أن من الضروري في بداية الامر المحافظة على الأفق الكلي في

الأعمال العالمي عند مستوى ثابت، ولا سيما في التجغير في علاج الاعتقاد الداخلي. يبد أنه لما كانت خطط التنمية

تسهله غياب زيادة حجم الطلب والاستثمار، مما يعني انها تتركيز على زيادة حجم الادماج الدولي، فان نجاح

سياسة التجغير يطلب انش (في ضوء الحرص على تنفيذ اهداف الخطة) ضرورة ضغط الادماج الأساسيكي. ولزيادة من

التفاصل حول القضايا النظرية المطروحة في هذه الفقرة، انظر المراجع الكلاملسية الآتية:


(79) لتتوافق هذه النقطة راجع مثلاً مشكلة التضخم في مصر، أساساً بنتاها معبرب بالبرنامج مقرض للنظام

القائم في تفصيلات التضخم على النمو الاقتصادي بصر في حقية السبعينات، مرجع سلف ذكره. وفق

المراجع الأجنبية انظر المراجع الهام التالي:


(81) انظر على سبيل المثال مثلاً أولئك وأزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، مرجع سلف ذكره، ص 509-524، وأيضاً دراسة تقييم الآراء لبرنامج التتيك الإقتصادي الذي قدمته مصر مع صندوق النقد الدولي


خوض التوتر ومصر الصرف للأجنباء المصري بين موقع الضغط العالمي وأميركا الناشئة منها، في كتاب: دراسة في

أزمة مصر الإقتصادية، مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة، مكتبة مدنية، القاهرة 1984،

ص ص 199-329.
(82) راجع: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1981، يشارك في أعداده، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص 167.

(83) جاء هذا التقرير في دراسة عارف ديلة، والاعتماد الصحي على الذات من منظور العلاقة بين العرب والعالم الإسلامي والعالم الثالث والعالم الدولي: الشروط والأولويات، ندوة خبراء استراتيجي العمل الاجتماعي العربي المشترك، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الثقافية والاجتماعية، يونيو 1983، ص 87.

(84) للتفصيل في هذا الموضوع نصي الفارسي، برفع إلى دراسة عبد العال الصبان: وصندوق النقد العربي، اعداده وأدارته، وكذلك دراسة فائق عبد الرؤوف: دور صندوق النقد العربي في إمكانية تحقيق التكامل بين الاقطارات العربية، وكلا الدراسات منشورتان في: التكامل النقدي العربي، المرايات، المشاكل، الوسائل، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1981.

(85) انظر، حكيم شريف الشافي، تطوير وتكامل الأسواق المالية العربية: ملاحظات عملية، مقالة منشورة في فهرسة منظمة الاقطارات العربية الموحدة للبرول، عدد نوفمبر 1982، ص 37.

(86) كأنف حملة نقص السيولة، عن حالة الأقاليم، اختلفا جوهريا. فكما يقول تقرير التنمية في العالم في 1983، الصادر عن البنك الدولي، أن نقص السيولة يبدأ وعما يصبح البلد المفترض عاجزا عن مصادر كسب أو اقراض تقدمه كل فلسطين، ومداوات خدمة دينه، لأن استهلاك القائمة نفسها قد ارتفعت عبر متوسطًا. أما الإسلام فإنه لا يطالب بالطموح ودماً. فالضرر بكل سبب لا تؤثر فيه ال hạiة اللازمة، خدمة دينه حتى ولو كان يستخدم الهدف المناحة الاستخدام الامامي. انظر ص 15 من التقرير المذكور.
المناقشة

רכיב بنوي (الصندوق العربي للغامه الاقتصادي والاجتماعي)

مقارنة الوضع الراهن للديون الخارجية للدول العربية مع العالم الخارجي وخصوصاً الدول النامية

تطلب مراجعتها أكثر عمقاً، ذلك أن مسألة ازدياد نشاط الاقتراض المبذول في الدول رغم (3) من البحوث، سواء ما يتعلق بارتفاع سعر الفائدة أو انخفاض فترة السماح تثير نقطة أساسية، وهي أن سعر الفائدة المذكور هو السعر الجاري، وعند تعديله بحيث يأخذ في الاعتبار التضخم عندئذ تبرز صورة مختلفة، بحيث يمكن الاستنتاج عنها أن الوضع ليس بهذه الصورة القائمة التي رسمها الباحث. فلقد اتبعت للدول العربية في السنوات العشر الأخيرة فرصة لن تتحرك لها مستقبلًا وان عدم قدرتها على استخدام قروضها الميسرة لتخفيض ديونها يكمن أن يعود إلى اسباب داخلية أكثر من مجرد إعطاء الديون الخارجية أو تطور الشروط الصعبة لهذه الديون.

ثم ماذا يقصد المحاضر بعنصر النحلة، وهل يعني بالنسبة إلى كافة البنوك التجارية أم بالنسبة إلى المصادر الرسمية فقط؟

يضاف إلى ذلك أن البحوث وهو يربط بين تفاوت الفجوة الغذائية وبين تعامل الديون الخارجية للدول العربية يجعل هذه الديون أكثر من طاقاتها، فلا تسأل هنا تكون في تدحر التنافسية القطرية الزراعي وتراجع الانتاج الغذائي على جميع الجهات وخاصة الدول التي هي أساساً متأثرة للغذاء.

كذلك فرغم أن إعطاء الديون الخارجية يمكن أن يؤدي إلى استثمارات وتحجيل المشروعات، إلا أن هذه الديون ليست وحدها المسؤولة عنها، كما أن الأسعار في الصناعات الانتاجية المعطاة ليس خدمة الديون بل لأن الدولة تفضل عموماً توجيه استثماراتها نحو المشروعات الجديدة، رغم وجود طاقات الناتجة عاطفة.

اما اطراف البحث بأن صناديق النقد العربي مكفاء برأسمالها ولا وبساتيه ثانوية، ومع الاتفاق معه في النقاط الأولى، الدارسة الصناديق قد تطورت نحو زيادة سهامها إلى حدود

استنزاف كل رأسمال.

واخيراً ما هو تصوير البحث بشأن مفتوحة إنشاء صندوق عربي جديد؟
لقد انفجرت مشكلة الديون الدولية في أواخر السبعينات، ولأول مرة تصبح من أهم المشاكل المطروحة على جدول الأعمال في المؤتمرات الدولية، وبالخصوص مؤتمرات الدول النامية. ففي مؤتمر مونروية عام 1979 أعلن الرئيس الكوري فيد كاسترو في خطابه الرئيسي امام المؤتمر خطورة الديون الدولية على العلاقات الدولية وعلى التنمية في العالم الثالث، وطرح الضرورة الملحة لتسوية الديون. وألغى هذه الديون باعتبارها من أخطر القيود على تطور التنمية في العالم الثالث، وعلى تحسين العلاقات الدولية، وقد كتب الدين الأتاك المازاذا تزيد عن نصف ما بلغته في وقتنا الحاضر.
لكن الممارسة الملاحية لم تفعل إلا مزيداً من تضخم هذه الظاهرة وزيادة خطورتها كأداة لا تستنفر البلدان النامية وإعادتها إلى رقية العولمة من جديد. وفيما يلي بعض الملاحظات الأساسية:
الملاحظة الأولى:
في بداية المحاضرة يحاول الباحث اتباع فرضية تضرر الحلفاء المتضررون على ألمانيا المهزومة في الحرب العالمية الأولى ونظرية كينزية الاقتصادية إلى هذه الظاهرة وتخلفها في وضع البلدان النامية اليوم. وإذا كان هناك، يذكر الشكل، يعرض الدرس الذي يمكن الاستفادة منه، إلا أن الافتراضات كبيرة بين وضع ألمانيا وضع البلدان النامية تجاوز الديون الخارجية واعبائها. رغم أن المقارنة شائعة جداً بين الوضعين.
وربما يمكن أرجاء معظم الفروق بين الوضعين إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظام الاجتماعي الاقتصادي. ففي ألمانيا كانت الديون مفروضة بالقوة على الدولة الألمانية، بينما الحكومات والتحديات التي تنتسب إليها سلطتها في البلدان النامية إنما هي حكومات وطنية وقومية تابعة، ومنتوجة بمثابة الابن المثير للسخرية من حكومات أو شركات. وعندما فعالة على الدعم الاجتماعي ودمر حاضرها وعاقبها. إن هذا الفرق الجوهري كاف لكي تختلف النتائج اختلافاً جوهرياً بين حالة ألمانيا وحالة البلدان النامية ومعها على تفسير الظواهر الفرعية المختلفة الأخرى.
الملاحظة الثانية:
حول منهجية التحليل والمؤشرات المستخدمة، أي ما ياحتر لا يستطيع أن يجري نفسه تماماً من
ساليب وموقف التحليل السائدة في جميع الكتب الاقتصادية، ومع ذلك فإنه يستطيع تقوية
يضطر لاستنتاج، وذلك من أجل تجاوز وبطر مشاكل مصايد وموضوعات بدائية.

حتى أن الباحث يتراجع في محاورته الأساليب والمصادر المشابهة حول موضوع الدين، ولكن
بعد أن يعتمد عليها في تقدير حجم المشكلة إلى حد كبير. فمهمتة مثل معدل خدمة الدين، وبنيبة
الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبنيبة مدخولات خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي،
وبنيبة الاتجاهات الدولية إلى الديون الخارجية كما يشير الباحث نفسه ليست الأفقي ركيا للمدة قدر
الدين على السداد، أي لمصايد السكرة التي تتعم بها الدائن في استرداد دينه.

وهي لا شك تبقى ذات دلالات حي من وجهة نظر الدين، ولكن دلالات تردد إذا مكن
تطوريها، أو ايجاد مؤشرات أخرى أكثر دلالات من وجهة نظر الدين.

وعلى سبيل المثال فمن بين هذه المؤشرات التي لم يعتمد عليها المحاضر:
- نصيب الفرد من الديون الخارجية، ومن مدخولات خدمة الدين، وتورط هذا المؤشر مع الزمن،
وذلك مقارنةً مع تطور مفاوضات موازية أخرى، مثل نصيب الفرد من صافي الصادقات، ومن الناتج
المجالي الإجمالي، والدخل القومي، والأعمال الاستهلاكية، والانفاق الاستثمارية، فالовым الكمية
الإجمالية تتوافق دلالاتها اليومية على الرضا على الفرد الواحد من السكان، وعلى تطور وضعه
الاجتماعي والاقتصادي.

- من الملاحظ أن علم الاقتصاد دوري مؤشرات كثيرة للمدله على عناية العوامل الاقتصادية، مثل مؤشر
إنتاجية رأس المال، إنتاجية العمل، العامل المنفي، إنتاجية العلم والتعليم، الخ، والتي تقيس
فعالية هذا العامل أو ذلك ومساهمتها النسبية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومكانة بين مجموعة
العوامل الفاعلة في تحقيق هذا التقدم. وتبدو جميع المؤشرات الشائعة في قياس الديون الدولية فيما
تقصن مدى توفر ضمانات استدامة مع فوائدها وقدرها على احداث التحولات الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية في البلدان النامية التي تضمن استمرار الهيمنة الاستعمارية على هذه البلدان،
أي أنها مؤشرات تمتعية وواجتاهدة هذه الديون من وجهة نظر الدائن.

وينظروا لعيب وجهة نظر الدين وتربت اقتصادي البلدان النامية عن تمثيل مصايد بلدانهم فأنه
لم يجري حتى الآن تطور مؤشرات دالة على انتاجية أو فعالية الديون الخارجية في الاقتصاد الوطني
المستدام، والمثيرة بين النتائج الإقليمية التي تحققت من استمرار الديون الخارجية، حيث وجدت،
والنتائج السلبية لهذه الديون والتي لا تقتصر على النتائج المالية والأدبية على مثل مدخلات خدمة

- ۱۵۷ -
الديون، واتجاهات معادلة الديون انتقالة اجتماعية وسياسية وثقافية ونفسية وغيرهما والتي ربما تكون أكثر من تأثيراتها الاقتصادية، ولكني لا يُذكر في العلن.

وينقسم الموضوع في الأسئلة التالية: هل تعود الاستدامة من الخارج إلى محسوب أو إلى بداية في مختلف جوانب الحياة الوطنية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ولكلمة أخرى، ترى لو أن تعدد الدول النامية سياسة تقليل الاعتماد على الاستدامة من الخارج حتى المدى الأدنى الممكن، بدلاً من السياسة المضطربة. فهي تعليم الاعتماد على الاستدامة حتى المدى الأدنى الممكن، مما يتطلب السياسة الأولى من سيطرة شاملة على توظيف الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في التوظيف العقلي الأول للإسهامات فدر الامكان ان تستعيد الاستدامة من الخارج وذلك مقابل السياسة الثانية التي تتفاوت بالإفلاس الشامل للتوزيع الأمثل للموارد الوطنية، وبدلاً على الأطراف المادية والبشرية، فهي أن النجاح كان يمكن أن يصدر تطور البلاد، وفي أي مستوى كان يمكن أن يصدر مقارنًا بالتالي العملية الفعلية المحققة في واقع البلدان المستدامة اليوم؟

إن القفزة بين الأثار الإيجابية والآثار السلبية للسياق الخارجي أصببت أمرًا ضرورياً جداً
عملية البحث عن نتائج نتائج، ولا بد من إجراء هذه المحاولات من التكوين من العديد من المؤثرات الجزيئية التي تعكس التحولات التي أحدثتها المهمة في مختلف جوانب الحياة في البلدان النامية، بصورة كبيرة وفترة. ذلك أن هناك وهم سائد أن الفروض الخارجية، حتى وهي مثبتة علامة، هي نوع من النشاط والمعرفة، والأنشطة وغيرها من الأصول المشابهة. ومن الضروري تقييم ما معنى مثل «عصر النهضة» في الدوائر الخارجية، ذلك أن مثل هذا الأمر يجب أن لا يقتفي تماسكه
مالياً فقط، وما لمختلف آثار الفروض الأجنبية.

الملاحظة الثالثة:

ان حساب نسب الديون وأعباتها إلى النتائج المحيطة (جدول رقم 7) يعتمد على أرقام النتائج المحيطة بطريقة المساحات القوية السائدة في الغرب والبلدان النامية. ولذا أصبح معروفًا بأن هذه الطرق تمر في ذاتها تضخيم حسابات النتائج الإيجابية، وذلك نتيجة اعتبارهم بعدة مجموعات المداخل التي تصل عليها جميع القيادات أو النشاطات أو عوامل الانتشار. بينما في جوهر الأمر يعتبر نسبة 20-30% من المداخل بعض القيادات مجرد ثورة إعادة توزيع المداخل الإجمالية الناتجة في القطاعات الإنتاجية، ويشكل خاص الصناعة والزراعة. وهذا يعني أن نسب الديون وأعباتها إلى النتائج الإيجابية الحقيقية (الأصل نسبة 20-30% من النتائج الإجمالية المحسوب) هي أكبر نسبًا لمجموعة من النسب المحسوبة بطريقة السائدة. وهذا الحساب الجديد تشير نقاطه وأعباتها إلى الديون بشكل أكثر وضوحًا على الاقتصاد ككل وعلى حياة المجتمع ككل فرد فيه.
الملاحظة الرابعة:

في مناقشتنا أثر اتباع الدين على القدرة الكلية للإستيراد (C_M) والتي تعتبر معادلة لمجموع القدرة الذاتية على الاستيراد والقدرة الاستيرادية المتغيرة (M_0+M_F). القدرة الذاتية على الاستيراد تعادل حصلبة الصادرات من النقد الاجنبي مطروحا منها أعباء الدين الخارجية.

أن مثل هذه الصيغة يمكن أن تكون صحيحة في اقتصادات دولية تتعامل بالنقود ذات القيمة الحقيقية (المقود المدنية، أي النقد القابلة للتحويل التي تمثلها) وهي النقد الذي كانت أساسيًا في تสิ่งแวดล้อมятون وودر، وإلى حد أقل حتى السبعيات، عندما قطعت العلاقة زمنية بين الدول والذبح واصبحت النقد العالمية بكاملها تقوم تسلفية ورقية أو خطية. في النظام النقدي الدولي الجديد حصلت نبلات جوبرية الأمها برأينا، هو نجاح الفروع بين عمليات قابلة للتحويل وعملية غير قابلة للتحويل.

لدرجة أن "القابلة للتحويل" أصبحت مؤشرة في جميع العملات بنفس المقدار، واما الاختلاف بين العملات يكمن في مدى شمول وانتشار التعامل بهذه العملية أو تلك، أي بالاختلاف درجة انتشار ونسبة تحول كل نقد وطبي، إلى نقود عامة.

ويلات هذا التطور الجوهي أصبح من السهل جدا غريب الإنتاج النقدي لأي بلد من خلال التهرب المزدوج: تهريب القيمة (مضمومة في النقد، أجنبية أو وطنية، لا فرق) الي الخارج، وتهريب البضائع الأجنبية إلى الداخل. فمن خلال هاتين القنوات يجري في وقتنا الحاضر استراز أكبر من الاتنافقانت في الاقتصادات النامية، ولم تعد حركة القيمة والذبح الاقتصادي على المستوى الدولي تحتضن حصرا في تحديد واستيار القيم استعمالية المتميزة. ان الفصل حركة القيمة عن حركة القيمة استعمالية سهل كثيرا من وسائل وفعلية عملية النقد الدولية، التي أصبحت تحيي بطرق غير منظورة أو غير ملوحة بصورة مزديدة. فالقسم الأكبر مما يدخل البلاد النامية من المواد من الخارج، من قروض أو تسويات، وحتى من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات، يخرج من البلاد بدون الارتباط بأي حركة سلسلة أو رأسمالية معنوية قابلة لللحساس، وذلك عبر قنوات جديدة كثيرة، فيشكل اضافة حقيقية إلى الداخل القومي في البلدان المتطورة، أما كفالحة على السلع والخدمات داخلها من قبل الدول النامية ومواطنيها، أو كيدفقات في مصادرها ومساحات الفصول، ليست في جوبرها إلا نوعا من الهبات والمنح الحقيقية غير قابلة لللاستيراد مع زمن تقدمها الدول المتخلفة ومواطنيها إلى الدول المقدمة. وبالطبع فإن هذه القنوات المستخدمة لا تلغي القنوات التقليدية للذبح، كالتبادل غير المكاني وحركات رؤوس الأموال والتحويلات وغيرها.
والنتيجة فاننا نقول ان
القدرة الذاتية على الاستيراد والقدرة الاستيرادية المتوقعة M_y+M_f لفترة بينها، وتقدر له بالرمز L، وهو ما يستند من قبل الخارج معامل الواردات إلى شرحتها اعلان، وهو عدد معامل تزداد
أهمية في تحديد الطاقة الكلية على الاستيراد، والتي تساوي في الواقع M_y+M_f - L 
وأما كن العالم L يتحرك ذهابا وإيابا بين جميع البلدان، إلا أن الحمولة النهائية لحركته هي الاستطاب بالتجارة الواحد، من
الإطراف الاضعف الالمركز الأقوى: من البلدان النامية الأضعف (الغير نفعية) الى البلدان النامية
الأقوى (النفطية التي تستمد قوة من وساطها للاقتصادات الاحتكارية الاسبوعية) ومن مجموع
البلدان النامية الى المركز الرأسمالي العالمي، ثم داخل المركز الرأسمالي العالمي: من أوروبا الغربية الى
الولايات المتحدة. فالبلدان النامية هي في وضع سلبي بالنسبة للعالم L. وينعكس العالم L،و
هذا المعني، على الدرجة المولدة في الشكل رقم (2) والمتضمنة آليات إعطاء الدين الخارجي على الحالة
الاقتصادية.

أنا هناك علاقة ارتباط قوة بين العالم L، ظهوره وتنضمامه، وبين تطور الديون الدولية، إذ أن
هذه الديون تقوم بناء وتوسيع الجسور التي تربط الاقتصادات النامية بالمركز المسبق والتي عليها يتحرك
العالم في اتجاه واحد أي باتجاه المركز. فالديون الدولية تساعد على التحول من اشكال النهب البلاطي
(القيم الاستعملية) الذي يتخذ شكل تدشين شروط التجارة والتبادل غير المكاني، إلى النهب البسيط
(القيمة) الذي يشكل بمجموع ضروره العالم L، كما أنها تخلق كل أشكال التحريض لتنضمام هذا
العالم.

الملاحظة الخمسة:

يرجع الباحث العجز في موازين مدفوعات البلدان النامية الى: ان الاقتصاد القومي يعيش
بأكثر من موارده الحقيقية، ويستمد تغريزة جرعة الموارد المحلية وفجوة الموارد الأجنبية للدلالة على
هذا المفهوم للعجز.

صحيح ان الموارد والطاقات الانتاجية في الاقتصادات المتقلقة هي أقل مما تحتاجه لتحقيق
النموية المتزامنة فيها. ولكن هذا شيء، والسبب الحقيقي ليس فيها شيء آخر. وصحيح ان بعض
الطبقات، وأن الأجهزة الحاكمة في البلدان المتقلقة تنفق أكثر ما يمكن للبلاد وللمبادئ الحقيقية و
بكتير، إلا ان الاقتصاد القومي ككل، والشعب ككل، لا يعيش بأكثر من موارده الحقيقية، وإذا على
العكس، يعيش بقليل منها كثير. والفارق بين المواد الحقيقية للبلاد وبين ما يفته الشعب سواء على
ضاروريات الاستهلاكية أو وعلى الاستخدام الغليقي المنتج هو يشكل النبج 7، أي حبسية النبج
المدوج، الداخلي والخارجي، الذي يتحرك فيه الطبقات والأجهزة الحاكمة المسيطرة على مجتمع الشركات
الإحكالية الدولية والدول الاسترلينية ومؤسسات أخرى. وعند استبعاد العوامل الخارجية المؤدية إلى عجز
التعامل الخارجي للبلدان النامية، وهي الناجحة عن قوانين تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فإن
السبب الآخر لعجز ميزان المدفوعات هو عامل داخلي. فضضه الدولة الخارجية للبلدان النامية لا
يرجع في الحقيقة إلى السبب الظاهري وهو العجز في موازين المدفوعات، وإنما إلى السبب الجوهر
العجز، وهو نوعية الإدارة الاجتماعية للموارد، التي تتحدد بطابع السلطة السياسية وطبيعة النظام
الاجتماعي الفعال في هذه البلدان.

ويمكن تعليم هذا القول على الموقف من تخفيف النقد الوطني. يقف الباحث، بحق، معارضا
للتخفيض الذي يصح به صندوق النقد الدولي للبلدان النامية ويفرض عليه من أجل إحداث
تحولات اقتصادية وإجتماعية لصالح الدول الدائمة واحتكاراتها والقوى الداخلية الشريكة لها.
والسؤال هنا، ما العمل؟ فعندما ما يصيح التخفيض أمراً قريعاً العمل على أساس ليس فقط
مع الخارج، بل حتى داخلياً، وعندما لا يكون تخفيض العملة إلا اعترافاً رسمياً بالأمر الواقع.
الفشل إذا تكمن في مرحلة ما قبل الانخراط الغيزي لقيادة العملة، وفي الأسباب المؤدية
الايه، أي في السياسة الاقتصادية، الاجتماعية القائمة ككل، وباحتمال: في طبيعة السلطة السياسية
والنظام الاجتماعي الطبقي الفعال. وهنا بالتحديد تكمن عوامل وطبيعة، أو إجراءات منع وقوع
الانخراط في قيامة النقد الوطني والعجز في موازين المدفوعات أو إجراءات السيطرة من وجهة نظر
مصالح تطور الاقتصاد الوطني على هذه الظواهر وتوجها بصورة مخططة وعافية.

الملاحظة السادسة والأخيرة:

هل يمكن اليوم البحث في مديونية البلدان النامية التي تضاعفت عشرة أضعاف على مدى عشر
سنوات بشكل مستقل عن ذاتية بعض البلدان النامية للغرب؟ ليس هناك من علاقة ترابط والتزام
وتولد تمادى بين الظاهرين؟

لستا الحاجة هنا، بالطبع للتأكد على ان طرح هذا السؤال لا يبره بصلة طلباً إلى محاولات
العرب القد المؤولية على بلدان الأوكر في أزمة الاقتصاد العالمي وأزمة التنمية في العالم الثالث.
ذلك ان دائنيه بعض الدول النامية للغرب، تماما مثل مدئيتية الدول الأخرى له، وجهان لسياسة واحدة، تدار من قبل جبهة واحدة، هي الدولة الإمبريالية. فالظهوران تعادلا في خططهما على مسيرة التنمية سواء على المستوى الوطني أو على مستوى العالم الثالث، وتعادلا في ترسخ التبعية وتحطم القوى الدائنية.

على لا يمكن معالجة إحدى الظاهرتين بشكل مستقل عن الأخرى، وذلك بسبب التكامل القوي بينهما، فالصدر الحقيقي للضوابط المالية في بعض البلدان النامية هو، في نهاية المطاف، عجزات الدول النامية الأخرى الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وارتفاع أسعار المستوردات الصناعية الملائمة لارتفاع أسعار النفط. فلديلبية والدائنيه إن وجهان لعملة واحدة، هي التبعية، تحتفوان فقط في الشكل من حيث أنها تتبادل موقفهما كسبب وكنتيجة، كل للأخرى. فكل منها سبب للأخرى، وفي نفس الوقت نتاجة لها. وبالتالي، يبدو الحرب في الحسيمة الحسابية الصافية وكأنه دائن ولا مدين للعالم الثالث. مع ذلك فهي في الحسبان الفعلي، مثل المنشاد، بأكمل الطرفين، الدائن والمدين، فهم المستفيد الوحيد القائم، وهو الذي يستخدم دائنيه الدائنين، وليس أصحاب هذه الدائنيه الأسمون، وذلك من أجل المزيد من استفاد المدين.

والعالم الثالث، بديئته ومدينته هو المذهب الوحيد دائنيه! هذه هي العملية التي يطلقون عليها، تيمنا بالتعاون الدولي والاعتماد المتبادل، وهي ليست في جوهرها أكثر من قيام العجز (الغرب) للسير على ساكنين اسطراً: دائنيه ومدئيتية البلدان النامية!

هذا الربط بين المدئيتية والدائنيه من طرف مفكري العالم الثالث أصبح ضروريا جددا للتأكيد على وحدة أزمة التنمية وضرورة تكامل ووحدة قوى العالم الثالث، وشكل خاص فوق الوطن العربي، التي تتفق الآن في مواجهة بعضها البعض بسبب ارتباطاتها المناقشة ظاهريا بالخارج المماثلة جوهريا في تبعيتها وخضاعها.

إن مشكلة دون العالم الثالث مرتبطة أيضا بالدور الذي تلعبه القوى الدولوية، وبالخصوص الدولار الامريكية في زيادة عجز وإفراز بلدان العالم الثالث. ومن الضروري ارتقاء المقارنة بين دون العالم الثالث وبين دون الدول الرأسمالية تجاه العالم الخارجي، والخلاص دون الدول التي يلعب نفوذها الوطني دور القوى العالمية، أو الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، والمحتلة في المجموعة والمنح الحالية التي تحصل عليها من الدول الأخرى بواسطة نقطة عجزها الخارجي عن طريق ضخ أوارها النقدية إلى الخارج، هذه المعلومة التي لا تلقى ما تستحقه من اهتمام علي صعيد الفكر الاقتصادي، رغم أنها أصبحت تشكل أخطر أسباب عجز العالم الثالث.
د/ محمد العوضي جلال الدين (تعميق) المعهد العربي للمتخطط

أولا: نظرة تصححية تتزامن بأول السطور الواردة في (صفحة 29) من هذا البحث القيم، حيث أن الباحث ارتأد التحدث عن نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الدين، إلا أنه ذكر أن هذا المؤشر يعني حساب نسبة أعباء الدين الخارجي، أي الاحتياطات الدولية، إلا أن المؤلف واضح في ذهن هو نسبة الاحتياطات الدولية إلى إجمالي الدين، كما ورد في عنوان هذا الجزء من البحث.


وفي هذا السياق كتب الباحث وقوله أن التفاصيل سوف يمسؤل بمسمى بالطاقات الاستيرادية المفتوحة، وذلك على هيكل الواردات وخاصة فيما يتعلق بتسهيلات الودائع أو التسهيلات التجارية، علماً أن جزء كبيرا من هذه التسهيلات لا تتضمن الأدوات الرسمية، لأنها تم دون علم أو موافقة سلطات البنك المركزي، والمحور إن هذا النوع من التسهيلات يستخدم في استيراد السلع الكاملة والبذرية.

ثالثا: فيما يتعلق بحجم الديون ومعدلاتها جدول رقم (13) كلما أزيد قوة هون الديون في هذا الجدول أما لا دالالة لها أو لا علاقة لها بوضع الدول، حيث أن حجم الديون المطلوب هو احتمال مبكر في بعض الدول مثل سوريا والمغرب أو الأردن، والأخرى لم يردن ذكرها في الجدول، أو إذا كانت إصلاح خاصة بالنسبة للمغرب وتونس والسودان، فإنه كان حجم الديون بالأعداد الواردة في الجدول فإن

١٦٣ -
نسبتها لجملة القروة العامة أن تكون لها أي دلالات أخصائية ذات معنى، ولذلك تكون هذه البلدان في حالة استخدام أو تشغيل كامل لتوافق على التعبير full employment.

ومن الملاحظ أن نتائج عند الحالة المذكورة تتجاوز عشرات المرات الدراسية المواردة في الجدول المذكور.

رابعاً:

ترتبط بالنقطة الأخيرة نقطة أخرى تتعلق بأثر الدين على الخصائص الإقتصادية، حيث يلاحظ أن الباحث حاول البحث في تأثير الدين على تخطيط الاستثمارات؛ التأثير، الاستهلاك، مستوى المعيشة.

والتغيرات المتغيرات هنا لا تقبل دعماً مباشرًا في عامة مجرد جملة، حيث أن الدين هنا لا تشكل إلا أحدى العوامل الهامة، كما أنه ليس بالضرورة أن تكون جميع آثارها سلبية خاصة على مدى القصير والطويل، وإذا كان التخطيط هو عملية أرادية فإن فقدان حريات القرار هو الدخل الصحيح لتأثير الدين التخطيط ومن هنا كان من المعتاد أن يتأثر أولاً الجزء الخاص بحرية القرار بل الازاحة الخاصة بتصريف التجارة الخارجية، الاستهلاك والتوزيع وغيرها. ولا يمكن الوصول إلى نتيجة إلا إذا استلم الدين عنداس كبيراً من التغيرات والعوامل والظروف الاقتصادية للبلد المعني.

ذلك هناك بلدانًا معيّنة تتبع تخطيطها مركزياً فعالًا مثل الجزائر واليمن الديمقراطية ورومانيا وبلجيكا ومع ذلك تزوج تحت الدين بصورة متزايدة.

خامساً:

فيها تتعلق بأثر تخفيف قيمة العملة الوطنية على زيادة حصة الصادرات. اشترط الباحث لتحقيق زيادة حجم وقيمة في العمالة التي تكمن نسبة الزيادة في الطلب العالمي على سلع التصفير أكبر من نسبة تخفيف القيمة الرئيسية للعملة الوطنية. كما ذكر الباحث في الدراسة المذكورة أن تأثير سياسة التخفيف ايجابياً على حصة صادرات الدولة تطلب أن يزيد الاتصال المحلي لسلاسل التصفير بنسبة تزيد عن نسبة تخفيف قيمة العملة الوطنية وتحقيق موقعه للتصدير، وأنه شخصياً غير قادر على فهم هذه النقطة لأن معظم العملات الوطنية التي يتتلمها وغيرها يقبلون التحول. فإذا قامب تحقيق القيمة التجارية لدى زيادة صادرات مع ثبات الأسعار العالمية إلى زيادة حصة صادرات باحتياطات الأجنبة. فالمؤشر هذا التخفيف يتغير حينًا يقوم العملة المحلية أن يكون في مصلحة منتجي سلع التصدير. وذل ذلك أدى إلى زيادة قدرها (25٪) في انتاج سلعة تضخيم كاقل وصرف كل الزيادة وقيمة أسعار القطن ثابتة أو انخفضت بمقدار يقل عن (25٪) فلا شك أن حصوله

164
السودان من صادرات القطن مقومة بالعمولات الأجنبية متدنية. إن القول بأن مرونة الطلب العالمي يتبع في هذا المجال عن (90%) لكي تزيد قيمة الصادرات يترأس ان تخفيض قيمة العملة يعنى تلقائيا خفض الأسعار العالمية بنفس النسبة وهو قول غير صحيح طالما أن عمولات البلدان العربية غير قابلة للتداعيات في أسواق النقد الأجنبية. كما أن حسيلة الصادرات يتم الحصول عليها بوحدات النقد الأجنبي ولهذا فإن تكاليف قرض الانتاجة وخفض أسعار الصادرات بعد حدوث التخفيف في العملة الوطنية ينقشر قدر كبير من الدقة.

ومن غرائب الصدفة أن الجملة التي أكد عليها الباحث نفسه (ص 98) من البحث هي التي تؤكد عليها خبراء الصندوق، فالعبارة كما يقولون هي في رفع قدرة اقتصادات البلاد على الانتاج من أجل التصدير وليست بمحزق النفطية. اعتقاداً منهم أن خفض العملة قد يكون في مصلحة المتتين. ونحن هنا نتفق مع الباحث في أن القضية ليست في الأساس قضية سعرية بل هي قضية هيكليّة.

وإنضحو هذا أن كل صادرات السودان بخلاف القطن خاصة القول والسمسم والصغيرها أسعار عالية معمولون وتباعت بعضهما دون خفض سعرها، إلا أن الأشكال التي تكون في جروج الجهاز الإنتاجي في القطاع الزراعي حيث تأتي كل صادرات السودان. ورغم الاتفاق مع الباحث في أن زيادة الطاليات الإنتاجية لن تتأنى من خلال سياسات التخفيف إلا أنه يمكن القول أن سياسات التخفيف إذا كانت موجهة إصلاً لمساحة التسعين قد تكون له بعض الأثر ولكنها غالبًا ما تكون في مصلحة شركات التصدير وسلطة الجهاز المصري والمهنيين الذين تزداد أعدادهم مع التخفيف لأن كسبهم مقمو بالعملة المحلية سبداد كبيراً، والواقع أن سياسات التخفيف في السودان أدت إلى زيادة التصدير بعض السلع الأساسية خاصة المواساة والغذاء وغير الحصولات الغذائية كالعكوبية واللحم في نسبة كبيرة بالتفاوض اذى إلى زيادة الصادرات بطرق قانونية وغير قانونية ولكن سرعان ما قاد إلى نقص وخصير للسلاع المصدرة داخلياً، ومن ثم إلى ارتفاع أسعاره بعدة فائدة معدلات التخفيف، الأمر الذي تمكن في هبوط صادراتها بعد فترة قصيرة من التخفيف الذي قاده بدوره إلى إزدياد من التخفيف.

وتكاثر جديد على التصدير وهكذا دواليك...

إن مثل هذا النوع من التحليل يبينها الفح الذي نقع فيه الباحث وذلك باستمراره في الربيك الميكانيكي بين الأسعار الداخلية والخارجية بصورة غير صحيحة، حيث يفترض أن ارتفاع السعر المحلي يعني تقليلها أن السعر الذي يشترى به المستورد الأجنبية لن يغير ويذكر يختفي الأثر السعر في زيادة.
صادرات الدولة، والواقع أن اخبار جملة كبيرة بها الباحث الفرقة المتعلقة بتحقيق الصادقات تقول في الزيادة التي تحدث في صادرات بعض هذه الدول لم يكن لها أي علاقة إطلاقاً بالانخفاض الذي حدث في القيمة الخارجية لمعانات تلك الدول، وهذه في حقيقة الامر النتيجة التي تتعلق الباي الصندوق والدائنون.

والواقع أن الباحث يستخدم أسلوباً مثلاً فيها يتعلق بالواديد حيث يتصور أن الصدراء سيقومون بخفض أسعار سلعهم مقومة بالعملة الأجنبية بنفس النسبة التي خفض بها البلد قيمة عملته، وللذ لك صحيحاً ما كان هناك هذا التطبيق الشديد بين ارتفاع أسعار المستوردة وخفض قيمة العملات المحلية.

واخيراً:

من النتائج الأخرى للانخفاض في القيمة العربية أنه يؤدى إلى زيادة عبء الديون الخارجية للدولة، ومرة أخرى نقول أن أهم أنواع الدين هو تلك التي يحب سلامة بالمعالرات الأجنبية. ويبدو أن الباحث قد افترض أيضا أن الدول المستحقة الأداء عن طريق المعالرات الأجنبية سوف يزيد عبء تسليماً بنسبة مساوية لنصائح تخفيف قيمة العملة المحلية، وهو أمر غير صحيح، ذلك أن البلدان المدينة ستدفع للجهات المتأثرة النفط الإقليمي والمعوقات المرتبطة عن الدين بسبب العدد من وحدات النقد الحالي بدون النظر عن قيمة العملة الأجنبية أو العملة المحلية وقت السداد.

أما بالنسبة للديناء المشتركة تسليماً بالمعالرات المحلية أو بالنسبة للمؤسسات والاختلافات التي يتغير عليها تسليماً ديناً الخارجي عن طريق البنك المركزي الوطني فهى هذه حالة سبب جرب الدين، على هذه الجهة نفس القدر الذي انخفضت فيه قيمة العملة وحتى في هذه الحالة يتغير الديون قد حدثت وثبتت اصلاً بالمعالرة المحلية.

عبد المحسن قمي مظفر (شركة الاستثمارات الخارجية الكويت)

في البحث إشارة إلى مونديال العالم العربي بحود (24%) سنويا، ويبعد أن هذه النسبة مرتبة ليست بسيطة. أيضاً ويبعد من الورقة وكون الباب يحتوي بعض الاتجاهات معالجة لحموديفيد، رغم أنه بالتأكيد لا يمكن أن يقيد هذا المعي ويُورد موجز التعمير محق كلاً من المعاهدات وأكثره المعروفة، والمسألة هنا تعقى بالنقاط الحاسمة الواردة بشأن طاقة مصر الذاتية وهي كثرة المعونات

166
والمหา التي تلقىها بعد توقيعها على معاهدة كاب ديفيد، وانتفاضتها مع صندوق النقد الدولي، ذلك أن الموعنات والملاحة لا يمكن أن تكون جزءاً من طاقة مصر الذاتية، بل قد تتمثل في حقيقة طاقة مستدامة من الخارج.

وفي إشارة أخرى يلاحظ حصول خطأ أيضاً بين الطاقة الذاتية وبين الطاقة المستدامة من الخارج، ومع ذلك فإن التعمق فيها بين مفهوم البحث يجعل الفارق يشعر ببراعة خفية من سياسة الانتقال التي اتبعت في مصر خلال الفترة البائسة.

موضوع تفسير العملة وما دارت حوله من مناقشات حول امكانية نجاح هذا الإجراء في تقصير الورودات وتنظيم الصادرات وطرح سؤال مباشر حول موقف صندوق النقد الدولي. هل أن هذا الصندوق غافل عن مثل هذا التحليل، أم أنه متهاجل له لأسباب مقصودة، بمعنى آخر هل الصندوق عند دراسته لهذه المشكلات يقع حقيقة لتوجهات وسياسات استعمارية؟

د/ سامي خليل (جامعة الكويت)

لا تكمن مشكلة التنمية في الدول النامية بالمشكلات الاقتصادية ولا تكمن عند حد مشكلة القروض وسادتها، بل تكمن مشكلة ادارة الاقتصاد وكيفية استخدامها لهذه القروض. ففي حالة عدم الانتباه إلى هذه المشكلة والاستمرار في طلب القروض فسوف تكون الدول النامية في وضع اسوأ مستقبلًا خاصًا وهي محكمة بأعباء هذه القروض من حيث سداد اقساطها وفوائدها.

مسألة القارورة بين وضع المانيا وبين وضع الدول العربية ليس لها حل إطلاقي ولا يوجد تشابه بينها.

لا يشترط أن يكون الكساد الضخم في الدول المتقدمة إلا تقليل حجمه قروضها للدول النامية، كما يرى الباحث ذلك، فهذه القروض تزيد من النشاط الداخلي للدول الدائنة، خاصة عندما تكون مقبولة وغير نقدية، ووجه نحو شراء منتجات تلك الدول.

فيها تتعلق بمشكلة زيادة اعباء الدول المقررة، اعمل البارح الاستثمارات الأجنبية، وهي عمل عام في زيادة هذه الأعباء حيث أن الشروط المتعلقة بتتحويل جزء من أرباح الاستثمارات الخاصة بالنسبة للمشروعات المشتركة تقلل في حالة على الدول المقررة من المعلوم أن المغالاة في قيمة العملة دليل على وجود اختلال اقتصادي، إلا أن مثال مصر الذي
جاء به الباحث ليس في صالح هذه المسألة بل ضدها، لأن التعامل في مصر لا يتم على أساس سعر الصرف الرسمي، وهذه الظاهرة خلفت سوق سوداء تشبه تغطية وأسعار سوداء مختلفة، وهي مسألة معروفة لدى الباحث.

د/ عبد الكريم صادق (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية)

من المعلوم أن عنصر الملح الذي اشار إليه الباحث قد تطور بشكل كبير ارتباطه بتطور هيكل الدواء الخارجي، وبسبب الظروف الاقتصادية العالمية ومنها التضخم النسبي لصادرات الدول الثانية. يضاف إلى ذلك أن هذه الدول ومنها الدول العربية تواجه حالياً أزمات اقتصادية في الدول الصناعية للحد من صادراتها. إذن كيف يمكن التوفيق بين زيادة الصادرات من جهة وبين توفير الأسواق العالمية من جهة أخرى؟

إن مسألة الربط بين العوامل الثلاثة (حجم الدين القائم، شروط الدين، الصادرات) يجب أن تكون واضحة للمفترض، وهذه العوامل مختلفة من دولة إلى أخرى، إذن المشكلة ليست واحدة بالنسبة لمجموعة الدول حل البحث.

لقد صاحب تطور الانتشار الحقيقي للموارد من الدول الثانية إلى الدول الصناعية تطوراً في هيكل ترويجها -حسب الظروف التجارية- وبرز العامل الآخر في إنتاجية الظروف الخارجية. ومن هنا تبرز أهمية بحث كيفية التوفيق بين هذه العوامل، إذ أن الانتشار الحقيقي للموارد قد يمثل في عنصر من جهد من خلال شروط مسبقة للإضرار من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون هذه الظروف منتجة. وقد يحدث العكس زيادة الظروف المفيدة للظروف، وانخفاضها تناولتها. وفي إطار العوامل الثلاثة المذكورة كيف يمكن تحديد الشروط المثلى التي يمكن للدولة أن تتصرف في اطارها؟

د/ عبد الوهاب حيد رشيد (المعهد العربي للخطاب)

تتفق المؤشرات الواردة عن المدونة لمجموعة الاقطار العربية ذات العجز مع مجمل الإوضاع التدوينية التي شهدتها ولا زالت المنطقة العربية منذ بداية السبعينات سواء في المجال الاقتصادي أو في المجال السياسي.

وكم هو وارد في البحث فقد ارتفعت مبالغ المدودية لهذه الاقطار من (265) مليون دولار عام
1980 إلى (7.32) مليار دولار عام 1981، تجاوزت حصة خمسة أقطار (الجبل، مصر، المغرب، تونس، السودان) اربعة القسماء، وهي في معظمها تقدم بقية الاقطارات العربية في مكانتها الزراعية.


ففي المجال الزراعي، تصاعد العجز التجاري لقطاع الزراعي على المستوى العربي من (42.62) مليار دولار عام 1970 إلى (5.64) مليار دولار عام 1981.

بينما تمازح العجز التجاري لقطاع الصناعة الحيوانية على المستوى العربي من (4.85) إلى (1.94) مليار دولار عام 1980.

يقبل ذلك فائدة متصاعدة في القطاع الاستثماري على المستوى العربي من (3.09) مليار دولار عام 1970 إلى (2.08) مليار دولار عام 1981.

والمقترحة التي ترد في هذه السياق والتي تلتقي مع قضية المديرية الوطنية في البحث هي بروز مجموعتين من الاقطارات العربية.

المجموعة الأولى: غالبية من الاقطارات العربية ومعظمها عبر تقليد تحملت عجزا متزايدا في موازينا التجارية لترتفع من (0.62) مليار دولار عام 1970 إلى (4.32) مليار دولار عام 1981، كانت حصة الأقطار الخمسة المذكورة أعلاه من هذا العجز (74.7%) في نهاية الفترة.

المجموعة الثانية: أقلية من الأقطارات النفعية التي حققت فائض مشاركة في موازينا التجارية لترتفع من (0.95) مليار دولار عام 1970 إلى (10.1) مليار دولار عام 1981، وكانت حصة جلسي التعاون بين (2.32/100% - 5.95/100%) وصحة السعودية لوحدها (8.8% - 16.32%) من هذه الفوائض.

وبالنسبة فقد اقتربت فترة السبعينات بظاهرتين خطيرتين:

- 179 -
أولاً: التوجه الحاد نحو انتاج وتصدير الخدمات الاستراتيجية التي صاحبها تدهور العملية الإنتاجية في الزراعة والصناعات التحويلية لصالح تعميق ظاهرة الاستهلاك التركي بعدد بعده من الانتدال.

ثانياً: تمييز إرث الهيكل الاقتصادي العربي بالدول الرأسمالية في حدود ثلاثة ارباع مجمل تجارة، مقابل تدهور التجارة العربية مع الأسواق الاتراكية الى حدود (24%) وتدنيها في اطار التجارة العربية، العربية الى (8%) من مجمل التجارة العربية لعام 1984.

عليه فالمديونية ليست سوى وجه من أوجه كثيرة تنمو أمام مجموعة متكاملة من المشكلات الهيكليّة التي تواجه إجسام العربي وتؤثر على تحوله في إطار لعب مزدوجة اعد طرفها خارجي ينصب على تصفيف استنزاف وإثارة المزيد من الموارد والخدمات العربية، وفي طرفها داخل ينصب على أنظمة مربعة بدء السلطة وضعت ووجودها فوق كل وجود.

وتنتسب نتيجة تتطلب معالجة مشكلة المديونية بالضرورة مواجهة هيكليّة من تصورات استراتيجي تمييز وليس من خلال المسائل الملطية التي تحدّت في مفتاح الباحث لإنشاء صندوق عربي لمواجهة الأزمات الطارئة لبعض الأقطار العربية.

فالدائم قد استشعر في هذا الجزء لإجسامها، والإطارات أصبحت تتكاثب على الشركات الاشكال الدولية للكشف عن مزيد من الموارد المحلية بدعوى ظاهرها التنمائي وما أن تكون عودة ساقرة للأمّيات الاقليمية. وأصبحت المشكلات العربية. كما جسدت الباحث في مؤشراتها الكبيرة كهالا لا يمكن إزالته بحلول سطيفية قد لا تؤدي سوى إلى مزيد من التخلّف والتبادلة.

إن الباحث في الحقيقة يجد هذه المشكلات بخيل شاهق ولكنه يحاول ان يضع قلب هذا الجيل الكبير في حجر فار صغير. وفي ذلك إمال صارخ للإطار التنموي في إطار الاستراتيجي، الذي يشكل سلاح كل بحث لأداء دوره في تربية الشبكة الإخطابية التي تفرزها الأوضاع العربية الحالية والعاملة على خلط أرواح اللعبة وخلق الازدراء والخبرة!!

د/ عبد المؤمن الولي (الصندوق العربي للإطارات الاقتصادي والاجتماعي)

من متناول واقع الأهداف المرسومة في خطط التنمية العربية فإن مشكلة المديونية غير قابلة فيها، وهي ترتبط أساساً بشكلا الاستراتيجية هذه المديون.
كما أن المديونية التجارية وإثارها في التضخم بنسبة (20%). كما ورد في البحث، لا وجود لها
الدمون التجارية لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من جملة الديون التي توزعت للدول العربية في الفترة
المعينة.

اما موضوع التعاون العربي فهذا أكثر من (50) مليار دولار خلال الفترة (1981-1973) على
شكل مونت إلى الدول العربية المختلفة في تلك غير النفطية، بالإضافة إلى (20) مليار دولار تم
رصدها من قبل المشروعات العربية المشتركة في الفترة ما بعد 1971، وبالتالي فقد بحث مشكلة
المديونية من حيث المسببات فهي تختلف عند نقاطنا من حيث التأثير.

د/ كرم انطونيوس (جامعة الكويت)

المؤشرات التي تستخدم تصف بعجولا معمورا عن تفطير كافة جوانب المشكلة على البحث،
لذلك يكون مفيدا أن نؤخذ مجموعة المؤشرات مما يشكل مؤشر معرفة كيفية قراءتها والنتائج التي تقع عليها،
فمؤشر عصر الصادرات وخدمة الديون الذي اورده البحث كأفضل المؤشرات من وجهة نظرنا، فهذا
العنصر ذاته (الصادرات) يشكل الوجه الآخر لمؤشر الفوزة الاستيرادية، نظرا لارتباط الثانوية بالأولى.

ركز البحث ان الدول العربية بما فيها الدول العربية املت تطور نظام الصناعة أو السلع
المؤسسة، فلماذا حض الصناعة بالسلع الموحدة وحمل الألات والمعدات ودورها في تراب العملية
الدائمة؟

المقارنة بين وضع المنايا بعد الحرب وبين وضع الدول النامية قد تكون ضعيفة، لكنها مفيدة.
فإذا كانت المنايا مهورة عسكريا عندنا، فإن نسبة الدول النامية بمجاهدة اقتصادية، ولكن
المهم النتائج التي اترت بها وضع المنايا التي أدت إلى مجيء حنطل للسلطة، كيف تكون التوقعات
بالنسبة للدول النامية من هذا المنظر؟. ثم ماذا لو فشلت الدول النامية؟. لا يعرف ذلك دافعا لها
العودة للمنطقة الزراعية الاعتماد على الذات، في وقت أصبحت تتطلب في جزء مهم من غذائها على
العالم الخارجي؟.

اقترح الباحث إنشاء صندوق عربي للعوائ، لتغير اعتماد القطاعات المختلفة في الظروف
السائدة، لتصبح أكثر استدامة ذا تأثير هيكليا في القطاعات، لذلك يفضل ترك هذه
الاختيار تواجه مصرها ولو وصلت إلى الأفلاس لعلها عندنا تقع من قوة الصدمة وترفع سياساتها
المالية.

- 171 -
ذكر الباحث أن الطلب النهائي يتشدد بالطاقة الاستيرادية، وعند قياس الارتباط بينها فإن العامل سيكون مرتفعًا جدا. ومن وجهة نظر الاقتصاد القياسي فإن هذه النتيجة لا معنى لها، لأن العلاقة البارزة هي ذات اتجاهين وليست باتجاه واحد.

بذلك ذكر الباحث أن الطاقة الاستيرادية هي دالة لحجم النقد الاجنبي المتاح، ونظراً لعدم استطاعته الوصول إلى الرقم القياسي لأسعار الورادات بحسب المشكلات الاقتصادية فقد استبدلت العلاقات السلوكيه بعلاقة تعريفية، ومن خلال تلك العلاقة التعرفية قام بتجزئة الطاقة الاستيرادية إلى جزئين: أولها الطاقة الاستيرادية الذاتية، وثانيها الطاقة الاستيرادية المفترضة. ولكن في حالة تعميق هذه العلاقات، يلاحظ أن الطاقة الاستيرادية تساوي حصيلة الصادرات، وتعوضها في العلاقة الدالية الأولية وربما بإستحلال المنتج، تظهر نتيجة غريبة مفادها أن الانتاج دال للتصدير، وهي نتيجة خاطئة ولا يمكن قبولها، لأنها تعني عكسًا لأن كافة الكميات المنتجة تصدر إلى الخارج دون إبقاء أي جزء منها للاستهلاك المحلي. بينما من وجهة نظر نظر تحليل المستخدم المنتج فإن الانتاج يشكل دالة للطلب النهائي.

د/ حسن كاظم (جامعة الكويت)

هناك أمر جوهري هام يجب التنوير عليه في هذا المجال، وهو أن استيراد رأس المال يبدو وكأنه عمق الزجاجة الوحيد في طريق التنمية. إن هذا التصور فيه شيء من الفالل وخدم الواقعة. فعملية التنمية الاقتصادية أكثر تعقيدًا من ذلك بكثير، ولذا نظرًا رأس المال كان يخفف من حدة الامن ليس مساعدًا ذلك يعوض في SHR (الدول النفطية) وفي الاطار الاقتصادي الضيق يمكن تحليل مشكلة الدين في نظر أو جزئين:

أولا: عدم الاستخدام الكفؤ للموارد الاقتصادية المتاحة في الدول النامية وبصفة خاصة استخدام رؤوس الأموال الأجنبية المفترضة.

ثانيا: العقبات التي تفرضها الدول الصناعية الدائمة في وجه صادرات الدول النامية الأيبا.

د/ رمزي زكي (المهد العربي للخطاب)

كان الهدف من دراسة مشكلة اعفاء المديني الخارج لليابان العربية في هذه الورقة هو تركز
الانطباع على ما يمكن حدوثه لو تركت هذه المديونية مستمرة في النمو على نفس الوئبة من حيث تأثيرها في الخلل الاقتصادي وبعض التغيرات الاقتصادية الآتية.

إن عصر النمطية فكرة مضللة حسابياً، لأن هذا اللفظ يوحي بأن القرض ينطوي على عصر امتصاص يشكل هدية من الدائن إلى المدين، وهذا غير صحيح لعدم وجود النحن في القروض الاجبئة.

هذه المسألة ترتبط بدورها بوضوع الانتقال الحقيقي للموارد، فلو كانت فكرة عصر النمطية صحيحة لأدت إلى انتقال حقيقي للموارد من البلدان الدائنة إلى تلك المدينة، بينما واقع الحال هو عكس ذلك.

إن عصر النمطية هو الفرق بين القيمة الاسمية للقرض وبين القيمة الحالية للدفعتات المؤجلة في أسس وأساتر فوائد خلال فترة القرض. وتكون نسبة عصر النمطية إيجابية عندما يزيد سعر الفائدة المطبق على سعر القائدة على عكس ذلك تكون سلبية، وتبلغ صفرا عند تساويها.

لذلك يحرف الدائن على اختيار سعر خصم معالج في ارتفاعه، حيث أن القرض المقدم يكون مقيداً في الغالب (وهنا الكلام يخص الدول الصناعية وليس الصناعي) في ذلك يغالي الدائن في رفع اسعار السلع التي يصدرها بوجب القرض إلى المدين، وأن ارتفاع الأسعار في المتوسط، إلى (25٪) من الأسعار العالمية في مثل هذه الأحوال كانت مسألة شائعة.

إن عدم تأثير الديون الخارجية على الاتهامات الإنتاجية العاملة لكونها تعود إلى أسباب مختلفة وليس بسبب وحيد، ولكن يمكن أن يكون صحيحًا، ولكن نظراً لأن جزءًا كبيرًا من هذه الاتهامات تعتمد على الورادات الوسيطة، ولأن تصادم الديون الخارجية يؤدي إلى اضعاف القدرة الاستيرادية، لذلك فإن تفاوت أعباء الديون الخارجية كان بدوره عاملًا ساحقاً في تحلل العوامل التي أدت إلى عدم استغلال تلك الاتهامات.

لم يرد في البحث أن زيادة أعباء الديون الخارجية أدت إلى تفاقم الفجوة الغذائية، بل ما رصد هو العكس. ولكن تفاقم الديون يضع بدوره حدًا للامكانات الإنتاجية المتزايدة على العالم الخارجي في مجال الغذاء، لأنها تؤدي إلى أضعاف الحصة المثلية من واردات الصادرات بعد دفع أعباء تلك الديون وبالتالي تقلص القدرة على شراء الغذاء.

وفي هذا السياق من الضروري الإشارة إلى محور هام لم يرد في البحث يتلخص في أن علاج
مشكلة الأمن الغذائي، ومشكلة القطاع المتحد للسلع الوسيطة في مواجهة الطاقات العاطلة تعتبر من العوامل الرئيسية في معالجة مشكلة الدين الخارجي للدول العربية في الأزمات الطويلة.

لأن مشكلة الديون الخارجية يواجه مشكلات مالية للاستثمار بجودة عالية، وتأثر العديد من أراضيه في تجديد الخصخصة التي بذلتها، بالإضافة إلى الطبيعة المتواترة والدورية لموارده ومتنوعة الأهداف الكبرى التي تنتج الصناديق من إجلاءاتها، فهي بحاجة إلى زيادة رأس المال والحرص على تسديد حصصه المولدة، زادت الوضعية من المخلوقات. حيث أن العقارات المتبقية تشير إلى أن الشروط التي يتحاول الصناديق لا تكون في كثير من الأحيان عن شروط صندوق النقد الدولي، بل أن الصناديق العربية يشترط من الدولة المضيفة عدم الربحية قبل أن تستلمها إمكانياتها الاقتصادية من الصناديق الإقليمية والدولية المماثلة، وهذا أجراء تعظيمي معيّن، كما أن واقع الديون العربية الجائحة يمثل عام صناديق شكله تغيير هذا الشكل يؤدي إلى مرحلة أكبر في تقديم قروضه.

رغم تباهي كل من أوضاع ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى والأوضاع العربية الحالية، إلا أن وجه التشابه بينهما يمكن في أزمة المدفوعات الخارجية التي برزت بسبب تعويض الحرب في الأولى والديون الخارجية في الثانية. لقد تمكن ألمانيا من مواجهة مشكلاتها بالانتعاش عن الدفع، لأن هذه المشكلة أحدثت تغييرات سياسية واقتصادية وإجتماعية، ومعظم الأمان، وإلى حد كبير بعض المؤثرين. أما بالنسبة لأوضاع العربية فهي تصل كثيراً مناناً من أطراف معاداة فرساي. أما بالنسبة للأوضاع العربية فإن الإصرار على تفويض سياسات صندوق النقد الدولي بالنسبة للدول العربية متوقف حسباً على الاضطرابات، كما يحدث في مصر (يونيو 1976) وفي السودان قبل ستين عاماً، واخيراً في تونس قبل أيام. وهنا لابد من ظهور الدكتاتورية، إذ ليس الأمر بصفة أن يقتصر تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي من قبل الدولة العربية بفرض الكثير من الإجراءات والقوالب الاستثنائية للمبادئ لجوانب. هذه النسخة تكشف علاقة السياسة بالاقتصاد، وهي تتطلب منا الرغبة بإعداد...

فكرة تناجية القروض هامة، لأن المشكلة ليست في الأقتصاد بل في الاستفادة من هذه القروض لصالح الاقتصاد القومي، وهذه النسخة كانت على اهتمام عدد كبير من السكان في السنوات الأخيرة التي شهدت العديد من المحاولات لانضمام المتحدة لشروط الاستفادة من القروض. وقد توصل الدكتور محمود الأمدم في هذا السياق إلى معرفة بعض أن يكون معدل نمو الدخل القومي للبلد أعلى من المتوسط سعر الفائدة الذي يفرض في الأزمات طويلة الأمد، حتى يحقق مفهومة...
من هذا القاع، والاستنتاج الحالي، فإن وضع أسوأ من الساق.

فالشكاية تكمن في الدور الذي تلعبه الدول الأجنبية في الاعتماد على التمويل الخارجي والمراحل التي تطلق منها بالاعتماد على مواردها الذاتية. يغدوها لبناء استراتيجية تقوم على مبدأ التخفيف الديمغرافي. إنها الفرض في الألحان المطبوع، بما في ذلك وضع الضوابط لكي تثبت موارد المجتمع وترشيدها والنظر إلى التمويل الخارجي لا يكفي للمنتجات المحلية. بل كجزء ثانوي ما قبلها أمنا وإن الحالة الاقتصادية في الدول الأجنبية تسأل على نحو مكحم، حيث تتعلق على التمويل الأجنبي أساساً، وتستدعي في معرفة الموارد المحلية المكثفة وتركيها تتجه نحو الاستهلاك الترفيحي. لذلك نجد فجوة التجارة الخارجية وفجوة الموارد المحلية على نحو متزايد، فالمضافة ليست إذن في الاقتراض من عدمه، بل في أي ظرف يتم هذا الاقتراض إلى أي مدى وؤالة معايرة.

موضوع تخفيف قيمة العملة وشروط نجاحه كم هواارد في النظرية الاقتصادية وفي كتب التجارة الخارجية المتخصصة، يركز على أن نجاح التخفيف في زيادة الصادرات يتطلب أن يكون الطلب العالمي على الصادرات مرناً، وكذلك الطلب المحلي للإنتاج، والانهاء على الدول الأجنبية. إنها تخفيفات مقدمة في أسعار ملعتها المصدرة، لأن متعهتد تخفيف قيمة العملة هو أن سعر السلعة المصدرة مقومة بالنقاد الخارجيين سوف يخفض، وعندما يكون الطلب الخارجي عليه مرناً، فسوف يكون بالإمكان زيادة صادراتها في حالة مرودة الاتصال المحلي، والعكس صحيح في مثل هذه الاحوال. كذلك يؤدي التخفيف إلى رفع الأسعار والأوضاع مقومة بالعملة المحلية، والذي تخفيف عندما تكون مرودة الطلب الداخلي هذه الظروف عالية.

ومن هنا يمكن القول أن هذه المرودة العالية غير متوفرة سواء في جانب العقود، حيث يكون الطلب الخارجي عليها غير مرناً. بالإضافة إلى ضعف مرودة الاتصال المحلي، أو في جانب الاصدارات التي تشکل في جزء مهم منها سلماً ضريبياً غير مرناً. فهي حالة الدول النامية، ومنها الدول العربية، حيث لا توفر عموماً شروط نجاح تخفيف قيمة العملة، فإن زيادة الصادرات ولكن الزراعية، على فرض جدوى، ونظرة لعدم مرودة اتصالها، فسيؤدي إلى نقص المعروض منها بعضاً وإلى ارتفاع أسعارها ويروج التضخم مما يعنى من التأثير في تقليص الاصدارات ذاتها من جهة وتفقيض مستوى المعيشة من جهة أخرى.

أما بالنسبة للوارادات فإن الأسباب الميكانيكية لتخفيف قيمة العملة يقيد رفع أسعار هذه الوارادات غير محدودة، حيث أن الأمر يتطلب فرض إجراءات الرقابة على الصرف والتنظيم الخاص.
لا مبرر لتجهيز سياسة الافتتاح التي ستؤدي إلى خراب الاقتصاد المحلي من الداخل لاأ
تؤدي إلى افلال مشاريع الأعمال التجارية من يد الدولة والتمثيل في قطاع التجارة
الخارجية ... لذلك فليس غريباً في ظل هذه السياسة أن يزداد العجز بعد تخفيف قيمة العملة وان
تزداد الورادات الاستهلاكية بما لها من نتائج سلبية في تعميق ظاهرة سوء استخدام الوراء ... وعلى تعتبر
إجراءات التخفيف سياسة خاطئة كمداخلة لمعالجة عجز موازين مفتوحات الدول الممثليّة.
طبيعة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي
ومنهجيته وتقييم أدائه في الأردن

مهندسة / سامي النسور(*)

(*) المؤلف في سطور
- ولد في السلط (الأردن) عام 1939.
- درس الهندسة الكهربائية في جامعة استنبول الهندسية (1967).
- عمل في مؤسسة المواصلات الملكية واللاسلكية وفي الجمعية العلمية الملكية ويعمل حاليا في المجلس القومي للتخطيط مديراً
- التخطيط الصناعي.
- ساهم في عدد من الدورات والندوات داخل الأردن وخارجها.
<table>
<thead>
<tr>
<th>المحتويات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>١ - مقدمة</td>
</tr>
<tr>
<td>٢ - استعراض الهيكل الاقتصادي قبل برامج التنمية</td>
</tr>
<tr>
<td>٣ - فلسفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية</td>
</tr>
<tr>
<td>٤ - استعراض برنامج وخطط التنمية</td>
</tr>
<tr>
<td>٥ - استراتيجية التنمية</td>
</tr>
<tr>
<td>٦ - إعداد الخطة</td>
</tr>
<tr>
<td>٧ - التنفيذ</td>
</tr>
<tr>
<td>٨ - مراقبة ومتتابعة الخطة</td>
</tr>
<tr>
<td>٩ - تقييم أداء التخطيط الاقتصادي</td>
</tr>
<tr>
<td>١٠ - خاتمة</td>
</tr>
</tbody>
</table>

عدد الصفحات: ١٧٩ -
مقدمة

لم تعد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مسألة حشد استثمارات أو زيادة معدل تمويل بالضرورة مسألة واعية مدروسة مدرجة للأرضية الاقتصادية والاجتماعية القائمة ومنتظمة بناء على اهداف محددة تصب في تحقيقها، إلزام ذلك لا بد من أن تسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار نشط وأن تكون هذه الخطط حالفات متعلقة ببعضها البعض تشكل كل حافة منها قاعدة للانطلاق نحو حلقة أخرى أعلى مستوى وأكثر جدية.

فانشطة إذ وكا أشارت الباه كلفة جلاء الحسين في الخطة الحمسية 1981-1985 تشترك اعتادا طبيعياً لجهد ممول يستهدف الوصول الى أعلى مستوى من الأيزادار الذي يعم خبره وتفعه على المواطنين جميعاً والذي يتوزع مكاسبه توزيعاً عادلاً متكافزاً على كل ربع الوطن متزوناً في ذلك كله بناء المواطنين الصالح المعطاء وتشيد الوطن القومي المتاح قادراً على مواجهة التحديات والصعوبات.

والاردن الذي يشكل جزءاً هاماً وأساسياً في استراتيجية الدفاع عن الأمة العربية يراعي في كل مشروعاته وخططه أهداف أمه ويعمل على تعزيز قدراتها وفك الأطوار عن إراداتها لتكاملها وإمدادها بما يبي من كواكب قوة، بما يستتبع من خبرات أرضيه المعطاه.

إن العبرة ليست في حجم المخصصات وكترة الاتفاق وسرعة استهلاك الموارد، بل في حسن استخدام الموارد والحرص في الاتفاق وسرعة الانتفاح وكمال العمل وكفاية الإدارة والإخلاص والانتماء للواجب والمسؤولية والصدق والنزاهة في الحركة.

ومع أن هذا البحث لا يسعى للإحاطة الشاملة بمسيرة التخطيط الاقتصادي الاجتماعي في الأردن وما تم اكتسابه من تجربة تخطيطية في هذا المجال، إلا أننا لم نتعرض له جاه بشكين مباشر أو غير مباشر لشيئاً من هذا النهج التخطيطي، والمسيرة التنمية الأردنية بالرغم من عدم انسجام الورقة لتفاصل هذا الأمر.

وعلينا فقد تضمنت هذه الورقة استعراض الهيكل الاقتصادي الأردني للفترة ما قبل البدء بعملية الرمية والتخطيط كما تضمنت في بذلها الثالث فلسفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأردنية بها تعرض البند الرابع فيما إلى استعراض برنامج وخطط التنمية الأردنية ابتداء برامج السنوات السبع،

180

أما عن كيفية إعداد الخطة وما يعني ذلك من إجراءات إدارية وما يقوم به المجلس القومي للتنسيق في هذا الصدد فان البند السادس يوضح كيفية الإعداد هذه بينما يوضح البند السابع منها كيفية تطبيق الخطة وتنفيذها بالإضافة إلى عنصري الملاحظة والمتابعة اللذين أقرماهما بند خاص بذلك، كما لا يخل يقدم الاخير من هذه الورقة في محاولة تقييم الأداء الاقتصادي للخطة وبيان مدى استجابة ما هو عليه مما أتفق عليه فعلاً.
استعراض المحيط الاقتصادي قبل برامج التنمية للفترة 1962-1966

ما لاشك فيه أن برامج وخطط التنمية في بداية السبعينات أثراً جات لتحدث تغيراً معيناً ودفعة في الاقتصاد القائم لما قبل فترة الربع الخفيف والتخطيط وتحديباً عن طبيعة الاقتصاد وهيكلة فترة ما قبل التخطيط فإن هذه الفترة وبحكم توافر البيانات الإحصائية الخاصة والمساكنات القومية أو بالمخصصات الاقتصادية الكبيرة فايناً تستحق إليها منذ عام 1952 ولغزية عام 1954 مستعرضين العناصر الأساسية المكونة لنشاطات الاقتصاد الوطني أتيناً لتبين طبيعة هذا الاقتصاد في تلك الحقبة، ولابد من التأسيس هنا بأن هذه الحقبة الاقتصادية اثمرت لمجال أوسع وأكثر في الدخول في نفسياتها الدقيقة، غير أن المقام لا يسع للすこと في هذه التقديرات، بل الأشارة من بعيد أو قريب إلى المؤثرات الرئيسية التي تحصر المحيط الاقتصادي القائم باعتبار أن المؤثرات لابد وأن تجسدها في طبيعة هذا الاقتصاد وكيفية تعرفيه في تلك الحقبة. يتضح من خلال التعرض للملاحظات القومية منذ 1962-1954 أن الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية قد سجل في عام 1954 رقماً متوسطاً بلغ حوالي (51) مليون دينار (الجدول رقم 1) كان نسخة الزراعة النصيب الأكبر إذ مُثلت حوالي 45% بينما لم تسجل نسخة قطاع الصناعة والترميمات أكثر من 7% فقط واحتل قطاعات الخدمات جميعها حوالي 58%. إن تركيبة الإنتاج القومي الإجمالي عموماً خلال فترة الخمسينات تشير بصورة إلى تغيير احتراز الموارد وأهو نصيب قطاع الزراعة، إذ في الوقت الذي أخذ نصيب القطاع الصناعي والتمييز يحتل نصيب أكثر من حيث تزايد أهميته النسبية في الإنتاج القومي الإجمالي فإن قطاع الزراعة أوضح عكس هذه الصورة بحيث لم يأت عام 1954 إلا والأهمية النسبية لقطاع الزراعة تصل إلى 18% بينما لم ت تعد الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والترميم 9% عام 1952. إن الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج البلافي والتمللة بالزراعة والصناعة والترميم انخفضت إلى 27% من إجمالي الإنتاج القومي الإجمالي عام 1952 بينما سجلت حوالي 42% عام 1954. إن ثبات الأهمية النسبية تقربياً لقطاع الصناعة والترميم خلال الفترة 1962-1954 وترجعها في قطاع الزراعة من 35% إلى 18% إجمالاً يشير إلى تأني قطاع الخدمات واحتلال نسبة عرضية من الإنتاج القومي الإجمالي على حساب هذين القطاعين، وفي حقيقة الأمر فإن انخفاض الأهمية النسبية المشاركة أي قطاع لا يعني بالضرورة تراجع القطاع ذاته بل إن هناك زيادة كبيرة حصلت في كلا القطاعين الزراعي والصناعة والترميم من حيث الأرقام المتصلة. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أهمية قطاعات البنية أمر له أبعاده وضرورة الملحة في فترة اقتصادية
جدول رقم (1)
المصدر الصناعي للإنتاج المحلي لأغلى بالسورية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الانتاج المحلي الإجمالي</th>
<th>الخدمات</th>
<th>الصناعة والتعدين</th>
<th>الزراعة والصيد والغابات</th>
<th>السنة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>52,452</td>
<td>30,247</td>
<td>10,873</td>
<td>1,368</td>
<td>1952</td>
</tr>
<tr>
<td>47,328</td>
<td>28,247</td>
<td>8,765</td>
<td>1,324</td>
<td>1953</td>
</tr>
<tr>
<td>50,245</td>
<td>30,247</td>
<td>10,873</td>
<td>1,368</td>
<td>1954</td>
</tr>
<tr>
<td>55,245</td>
<td>30,247</td>
<td>10,873</td>
<td>1,368</td>
<td>1955</td>
</tr>
<tr>
<td>57,245</td>
<td>30,247</td>
<td>10,873</td>
<td>1,368</td>
<td>1956</td>
</tr>
<tr>
<td>60,245</td>
<td>30,247</td>
<td>10,873</td>
<td>1,368</td>
<td>1957</td>
</tr>
<tr>
<td>65,245</td>
<td>30,247</td>
<td>10,873</td>
<td>1,368</td>
<td>1958</td>
</tr>
<tr>
<td>68,245</td>
<td>30,247</td>
<td>10,873</td>
<td>1,368</td>
<td>1959</td>
</tr>
<tr>
<td>70,245</td>
<td>30,247</td>
<td>10,873</td>
<td>1,368</td>
<td>1960</td>
</tr>
<tr>
<td>75,245</td>
<td>30,247</td>
<td>10,873</td>
<td>1,368</td>
<td>1961</td>
</tr>
<tr>
<td>80,245</td>
<td>30,247</td>
<td>10,873</td>
<td>1,368</td>
<td>1962</td>
</tr>
</tbody>
</table>
معينة فكان لابد من وجود البناء البحري باعتباره ضرورة للبناء الإنتاجي بالإضافة إلى أن الإنتاج الزراعي الأرزى في تلك الحقبة كان يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة البعيدة والتي هي عرضة للتقلبات الأمطار ومعدل هطولها وبالتالي فلا بد لهذا النوع من الإنتاج أن يعرض لهزات وتباطؤات تعر

اتجاه. هذا بالإضافة إلى أن نوعية أو طبيعة الصناعة في هذه الحقبة والتي هي صناعة أسست على
gالب بأنها من النوع الخفيف أو من الصناعات الحرفية فرغم تأسيس مصنع للأسمدة إنشاء مناجم
الفوسفات الأردنية والسيمان ومعندب البرميل الأردنية وبعض الصناعات الأخرى إلا أن النسبة العالية
تبقى هذا القطاع أنه من الصناعات الخفيفة أو الحرفية ذات الآثار الاقتصادية المحدودة من حيث تغير

المزيك الإقتصادي

تين من خلال التعرض للمصدر الصناعي للإنتاج المحلي الإجمالي أن القطاع الخدمات يحتل

المركز الأول من حيث أهميته بالنسبة في تكوين هذا الناتج وإذا أمعنا النظر في هذا القطاع العريض نجد

أن قطاعات التجارة والقطاع الخاص وخدمات رجال الأعمال والنقل والمواصلات

وخدمات الجهاز الحكومي هي المكونات الرئيسية لهذا القطاع وأن هذه القطاعات قد حافظت على

نفوذها المضطرد خلال هذه الحقبة خاصة قطاعات النقل والمواصلات والتجارة وخدمات الجهاز

الحكومي.

وبالرغم من هذه التركيبة القطاعية فإن معدل النمو السنوي للإنتاج القومي الإجمالي في هذه

الفترة بقي في حدود 10% سنويا وهي نسبة مرتفعة ومنشقة، لا يلبث أن يرتفع الى قدرة عالية في الاقتصاد

الوطني لاستيعاب المزيد من الاستثمارات وتحقيق معدلات نمو متوازنة. أما من حيث طبيعة

الاستثمارات والانفلاك الاستثماري في هذه الحقبة فإن أرقام الحسابات القومية تشير إلى أن مجمل

الاستهلاك العام والخاص بلغ حوالي 104% من الإنتاج القومي الإجمالي لعام 1952 بينما سجل

الاستهلاك الخاص لحود مائحتي حوالي 84% أما من حيث الانفاق الاستثماري فان نسبة لم تعدل في

هذا العام أكثر من 9% فقط من الإنتاج القومي الإجمالي وهي نسبة لا شك متدنية. وبالمقارنة مع عام

1962 نجد أن الصورة إلي حد ما بقيت ثابتة في هذا الصدد إذ نرى أن مجمل الاستهلاك بلغ حوالي

11% من الإنتاج القومي الإجمالي ونسبة الاحتياجات في نسبة الاستهلاك الطفيف من 104% إلى

11% أيضا تعود إلى انخفاض في الاستهلاك الخاص إلى ما نسبته 77% بينما نرغم الاستثمار في thé

السالوس 24% وننفح نسبه الاستهلاك الخاص كان لابد أن يؤثر إيجابياً في ارتفاع نسبة

الاستهلاك لعام 1962 حيث ارتفع من حوالي 9% عام 1952 إلى حوالي 17% من مجمل الإنتاج

القومي (الجدول رقم 2).

- 184 -
الانفتاح الديمغرافي بالأسعار الجارية والمليون دينار

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>الإنتاج القومي الإجمالي (المليون دينار)</th>
<th>عائد الماليين (المليون دينار)</th>
<th>العجز الجانبي</th>
<th>التغيير الماليون</th>
<th>الاستثمار العام</th>
<th>الاستهلاك الخاص</th>
<th>الاستهلاك العام</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1952</td>
<td>4,184</td>
<td>12,948</td>
<td>0,781</td>
<td>0,781</td>
<td>11,914</td>
<td>4,184</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1953</td>
<td>4,673</td>
<td>12,257</td>
<td>0,587</td>
<td>0,587</td>
<td>11,670</td>
<td>4,673</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1954</td>
<td>5,877</td>
<td>13,129</td>
<td>0,198</td>
<td>0,198</td>
<td>13,031</td>
<td>5,877</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1955</td>
<td>5,963</td>
<td>13,684</td>
<td>0,175</td>
<td>0,175</td>
<td>13,509</td>
<td>5,963</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1956</td>
<td>6,624</td>
<td>14,730</td>
<td>0,071</td>
<td>0,071</td>
<td>14,659</td>
<td>6,624</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1957</td>
<td>7,818</td>
<td>16,388</td>
<td>0,037</td>
<td>0,037</td>
<td>16,351</td>
<td>7,818</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1958</td>
<td>8,560</td>
<td>17,930</td>
<td>0,076</td>
<td>0,076</td>
<td>17,854</td>
<td>8,560</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1959</td>
<td>8,700</td>
<td>18,143</td>
<td>0,034</td>
<td>0,034</td>
<td>18,109</td>
<td>8,700</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1960</td>
<td>8,990</td>
<td>18,740</td>
<td>0,070</td>
<td>0,070</td>
<td>18,670</td>
<td>8,990</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1961</td>
<td>10,000</td>
<td>20,520</td>
<td>0,120</td>
<td>0,120</td>
<td>20,400</td>
<td>10,000</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1962</td>
<td>12,171</td>
<td>31,971</td>
<td>0,336</td>
<td>0,336</td>
<td>31,635</td>
<td>12,171</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1963</td>
<td>12,700</td>
<td>33,270</td>
<td>0,370</td>
<td>0,370</td>
<td>32,900</td>
<td>12,700</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1964</td>
<td>13,080</td>
<td>34,650</td>
<td>0,420</td>
<td>0,420</td>
<td>34,230</td>
<td>13,080</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>1965</td>
<td>13,780</td>
<td>36,920</td>
<td>0,490</td>
<td>0,490</td>
<td>36,430</td>
<td>13,780</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

جدول رقم (3)

حجم الاستثمارات وقِتَات الْإِنْسَايَة بالبَلْمِيْن دِيْتَار وِبِالسُّعْرِ الْجَارِيَة

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>جمل الاستثمار</th>
<th>آلات ومعادن أخرى</th>
<th>كميات أخرى</th>
<th>انشاات أخرى غير سكنية</th>
<th>انشاات سكنية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1952</td>
<td>6184</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>1953</td>
<td>5621</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>1954</td>
<td>4959</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>1955</td>
<td>3711</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>1956</td>
<td>2056</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>1957</td>
<td>1456</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>1958</td>
<td>1138</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>1959</td>
<td>9810</td>
<td>39</td>
<td>326</td>
<td>4358</td>
<td>1185</td>
</tr>
<tr>
<td>1960</td>
<td>6770</td>
<td>86</td>
<td>24</td>
<td>1747</td>
<td>1058</td>
</tr>
<tr>
<td>1961</td>
<td>3570</td>
<td>19</td>
<td>63</td>
<td>7050</td>
<td>3238</td>
</tr>
<tr>
<td>1962</td>
<td>2870</td>
<td>48</td>
<td>70</td>
<td>5900</td>
<td>2750</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الفترة 1952-1953 يُاقترب من ثلاثين ألف دينار فقط. ومع ذلك، فإن الواردات بقيت كبيرة. هذه الزيادة في واردات الفوسفات أكثر من 93% عام 1952، بلغت نسبة حوالي 35% عام 1953.


- 188-
التجارة الخارجية الأردنية بالملليون دينار بالأعمال الجارية

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>الورق</th>
<th>الورق</th>
<th>الورق</th>
<th>الورق</th>
<th>الورق</th>
<th>الورق</th>
<th>الورق</th>
<th>الورق</th>
<th>الورق</th>
<th>الورق</th>
<th>الورق</th>
<th>الورق</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1952</td>
<td>527</td>
<td>634</td>
<td>723</td>
<td>734</td>
<td>735</td>
<td>686</td>
<td>537</td>
<td>497</td>
<td>457</td>
<td>408</td>
<td>369</td>
<td>330</td>
</tr>
<tr>
<td>1953</td>
<td>527</td>
<td>634</td>
<td>723</td>
<td>734</td>
<td>735</td>
<td>686</td>
<td>537</td>
<td>497</td>
<td>457</td>
<td>408</td>
<td>369</td>
<td>330</td>
</tr>
<tr>
<td>1954</td>
<td>527</td>
<td>634</td>
<td>723</td>
<td>734</td>
<td>735</td>
<td>686</td>
<td>537</td>
<td>497</td>
<td>457</td>
<td>408</td>
<td>369</td>
<td>330</td>
</tr>
<tr>
<td>1955</td>
<td>527</td>
<td>634</td>
<td>723</td>
<td>734</td>
<td>735</td>
<td>686</td>
<td>537</td>
<td>497</td>
<td>457</td>
<td>408</td>
<td>369</td>
<td>330</td>
</tr>
<tr>
<td>1956</td>
<td>527</td>
<td>634</td>
<td>723</td>
<td>734</td>
<td>735</td>
<td>686</td>
<td>537</td>
<td>497</td>
<td>457</td>
<td>408</td>
<td>369</td>
<td>330</td>
</tr>
<tr>
<td>1957</td>
<td>527</td>
<td>634</td>
<td>723</td>
<td>734</td>
<td>735</td>
<td>686</td>
<td>537</td>
<td>497</td>
<td>457</td>
<td>408</td>
<td>369</td>
<td>330</td>
</tr>
<tr>
<td>1958</td>
<td>527</td>
<td>634</td>
<td>723</td>
<td>734</td>
<td>735</td>
<td>686</td>
<td>537</td>
<td>497</td>
<td>457</td>
<td>408</td>
<td>369</td>
<td>330</td>
</tr>
<tr>
<td>1959</td>
<td>527</td>
<td>634</td>
<td>723</td>
<td>734</td>
<td>735</td>
<td>686</td>
<td>537</td>
<td>497</td>
<td>457</td>
<td>408</td>
<td>369</td>
<td>330</td>
</tr>
<tr>
<td>1960</td>
<td>527</td>
<td>634</td>
<td>723</td>
<td>734</td>
<td>735</td>
<td>686</td>
<td>537</td>
<td>497</td>
<td>457</td>
<td>408</td>
<td>369</td>
<td>330</td>
</tr>
<tr>
<td>1961</td>
<td>527</td>
<td>634</td>
<td>723</td>
<td>734</td>
<td>735</td>
<td>686</td>
<td>537</td>
<td>497</td>
<td>457</td>
<td>408</td>
<td>369</td>
<td>330</td>
</tr>
<tr>
<td>1962</td>
<td>527</td>
<td>634</td>
<td>723</td>
<td>734</td>
<td>735</td>
<td>686</td>
<td>537</td>
<td>497</td>
<td>457</td>
<td>408</td>
<td>369</td>
<td>330</td>
</tr>
</tbody>
</table>
هذه الفترة كان دول السوق الأوروبية المشتركة فائدة الدول العربية والدول الاشتراكية، فالولايات المتحدة الأمريكية.

وبالرغم من العجز المتراكم الذي سجله الميزان التجاري السلعي إلا أن ميزان الخدمات قد حقق فائضاً عام 1952 بلغ (0.5) مليار دينار ما يثبت هذا الفائض أن تحاول بشكل حثيث (باستثناء عام 1950) لتصبح ميزان عام 1962 للعالم الذي أدى إلى أن يكون من حدة تراكم العجز في الميزان التجاري كاوتوافق في الجدول رقم (5) حيث ثبت العجز في حساب السلع والخدمات عند حوالي (12) مليون دينار للسنين الثلاثة 1954-1956، ثم ما يثبت في السنوات التي تلتها لان سجل عام 1960 أكبر عجز للحالة الزمنية 1962-1965 بلغ (7) مليون دينار وذلك لانخفاض مستوى الفائض في حساب السلع غير المنظورة في هذا العام حيث سجل (1.26) مليون دينار فقط الأمر الذي كان تأثيره طفيفاً في تخفيف عجز ميزان السلع المنظورة.

وتبينت ما أتمنى من الظروف المالية إلى الحكومة الأردنية من إزداد موثر واحد جملته من بنود الضرائب المالية هذه أدت فعالة في تغطية كامل العجز في ميزان السلع المنظورة وغير المنظورة الأمر الذي أظهر صعوبة الحساب الجبري في ميزان المقدرات المفتوحة أما في حالة فائض أو وجود عجز طويل لا يتجاوز في أكثر حجم له مليونين دينار خلال هذه الفترة وهذا بالطبع مما مازا عزز بالثاني في وضع ميزان المقدرات الأردن.

كما أن مصدر الإيرادات للخرجية الأردنية خلال الفترة 1954-1962 جاء من خلال الإيرادات المحلية (ضرائب مباشرة وغير مباشرة) ودعم الموازنة والقرض التنمية والمساعدات وقد بلغ حجم الإيرادات للخرجية عام 1954 حوالى (135) مليون دينار ملحوظ أن أخذ بالارتفاع المفطرت سنة بعد أخرى ليصل في السنة المالية 1962-1963 إلى حوالي (143) مليون دينار وقد بلغ دعم الموازنة حوالى 48% من حجم الإيرادات للقرنة 1954 بينها الإيرادات المحلية من الضرائب والرسوم حوالي 44%. وما يذكر أن الإيرادات من الضرائب المباشرة تبقى خلال هذه الفترة متدنية جداً بحيث لم تشكل أكثر من 5% من حجم الإيرادات العامة و13% من الإيرادات المحلية.

أما من حيث الاتفاق العام فقد كان الاتفاق الجاري التصريح بالإكراه على حجم الاتفاق الذي بلغت نسبة حوالى 88% للفترة كله ولكن الرغم من قلة حجم الاتفاق العام الرأسمالي ونسبة إلى حجم الاتفاق فإنها لا يعدل من مساق تزيد عن معدل غرام الاتفاق الجاري، إلا أنه بالرغم من هذا النمو المتواضع فإن نسبة لم تعد 19% من حجم الاتفاق لعام 1962/1963 حيث كانت 10% فقط ععام
الفرق الرئيسي في ميزان المدفوعات بالليرة الأردنية

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>صافي السهم والاختطاف</th>
<th>الميزان في الحساب الجبري والذهب النقدي</th>
<th>الميزان في السلع والخدمات</th>
<th>الفائض في ميزان الخدمات</th>
<th>العجز في ميزان السلع</th>
<th>الصافي السهم والاختطاف</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1994</td>
<td>127630</td>
<td>118788</td>
<td>13482</td>
<td>12758</td>
<td>12758</td>
<td>127630</td>
</tr>
<tr>
<td>1995</td>
<td>12758</td>
<td>118788</td>
<td>13482</td>
<td>12758</td>
<td>12758</td>
<td>12758</td>
</tr>
<tr>
<td>1996</td>
<td>12758</td>
<td>118788</td>
<td>13482</td>
<td>12758</td>
<td>12758</td>
<td>12758</td>
</tr>
<tr>
<td>1997</td>
<td>12758</td>
<td>118788</td>
<td>13482</td>
<td>12758</td>
<td>12758</td>
<td>12758</td>
</tr>
<tr>
<td>1998</td>
<td>12758</td>
<td>118788</td>
<td>13482</td>
<td>12758</td>
<td>12758</td>
<td>12758</td>
</tr>
<tr>
<td>1999</td>
<td>12758</td>
<td>118788</td>
<td>13482</td>
<td>12758</td>
<td>12758</td>
<td>12758</td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>12758</td>
<td>118788</td>
<td>13482</td>
<td>12758</td>
<td>12758</td>
<td>12758</td>
</tr>
<tr>
<td>2001</td>
<td>12758</td>
<td>118788</td>
<td>13482</td>
<td>12758</td>
<td>12758</td>
<td>12758</td>
</tr>
<tr>
<td>2002</td>
<td>12758</td>
<td>118788</td>
<td>13482</td>
<td>12758</td>
<td>12758</td>
<td>12758</td>
</tr>
</tbody>
</table>

- الملاحظة: البيانات مأخوذة من التقرير السنوي لأمانة النقد والصرافة في الأردن.
1953/1952. وما يذكر في هذا المجال أن ما اتخذ في هذه الحقيقة لأغراض الدفاع يزيد بثلاث
اضعاف عن الاتفاق الرأسمالي العام الأمر الذي يشير إلى أن ميزانية الدفاع وأعباء الدفاع الوطني
شكلت في هذه الفترة عرقلة حقيقية للتنمية الاقتصادية.

بينما اشتد عرض النقد خلال الفترة 1952-1962 على يدتين رئيسيتين: هما النقد المداول لدى
الجمهور والودائع تحت الطلب وقد شهد كل من هذين البناديين تحقيق معدلات نمو معتدلة بالرغم من
أن الودائع تحت الطلب حققت تقدمًا في النمو الفعلي للنقد لدى الجمهور.

ففي الوقت الذي بلغ فيه عرض النقد حوالي (12) مليون دينار عام 1954 فقد وصل إلى
(32) مليون دينار عام 1962 وباستثناء عامي 1959 و1958 والذين ثبت بهما أرقام عرض النقد
فإن السنوات الأخرى كانت تشهد نمواً معتبراً في حدود الاعتدال وأن النقد المداول لدى الجمهور
والودائع تحت الطلب كافياً يكفي ضمان حجم عرض النقد لهذه الفترة.

أما من حيث حجم الودائع فقد احتفظت البنوك التجارية عام 1952 بضعة وحول (9)
مليون دينار فقط ما لبث هذا الرقم أن تزايد ليصل عام 1962 إلى حوالي (41) مليون دينار. أما من
حيث التسهيلات الائتمانية فإن قطاع التجارة كان مسيطراً في هذه الفترة من حيث ما يحظى به من
تسهيلات الائتمانية من البنوك التجارية.

وهما يذكر أن الفترة من 1952-1962 قد تمتعت باستقرار نفطي مشهور ولم ترتفع الأسعار
بالانية، كما تمتعت بخدمات مصرفية معقولة ووصلت فروع البنوك إلى مناطق كبيرة وازدادت ثقة
الجمهور بها. وعزز هيكّل مؤسسات الأقراض والتمويل بانشاء بنك الإسكان والضروريات، ومؤسسة
الإسكان وصندوق فروض البلدات والقرى بالإضافة إلى مؤسسة الأقراض الزراعي والاتحاد التعاوني
المركزي كما تأسست في نفس الفترة البنك المركزي الأردني.

3 - فلسفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

tلخص أهداف التنمية العامة فيها يلي:
- تحقيق معدلات نمو عالية في الإنتاج القومي.
- تحقيق مستويات أفضل وأكثر مرونة في توزيع الدخل القومي.
- تحقيق العجز في الميزان التجاري.
- تحقيق أعلى مستوى للعمل والتشغيل.
- 192
- تخفيف استعداد الموازنة العامة على الموارد المالية الخارجية.

ترسيخ التعاون الاقتصادي والاجتماعي والفنى مع الأقطار العربية بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي فيها بيها.

وتبنّى هذه الأهداف من فلسفة التنمية في الأردن وهي الأمانة بكرم الفرد واتاحة الفرص للمبادرات والنشاط الفرد مع الاتفاقية على المصلحة العامة للمجتمع بحيث لا يطغى أحدا على الآخر وهذه الفلسفة مستوحاة من الدستور الأردن الذي ينص بشكل واضح على حق الملكية وحرية العمل لكل أردني. فالاقتصاد الأردني هو الاقتصاد حر يتمتع بحرية المبادرة الفردية وحرية انتقال رؤوس الأموال. وتدخل الدولة بتحصر بالأنشطة الاقتصادية التي قد لا يقبل عليها القطاع الخاص مثلاً مشروعات تطوير المواقع الأثرية والتنمية الاقليمية أو تلك الأنشطة التي تميز ببطايع أو صعوبة إستراتيجية مثل مصافاة البترول والبوتاس والأسمنت كما تلزم الدولة نفسها بتوفر البيئي الأساسي من نقل وماء وكهرباء وصحة وتوفير الخدمات الأخرى. وتقوم الدولة بذوبالناحية كلاً من الإنتاج والتجارة وإمدادات الخدمات والحوافز وال นอกจาก ذلك، وقد تنازل عن الإنتاج في المجالات الإنتاجية كازعارة والزراعة والصناعات والحرف والخدمات والتجارة والرياضة.

وتتعكس فلسفة التنمية في أساليب التخطيط المنتج في الأردن حيث أن المحطة ليست الزمانية بمثابة الأثر على شكل قانون بل هي عبارة عن وثيقة تحديد فيها أولويات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بهدف تغيير البيئة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وتشير المصالح لكانت في القطاع ضمن جداول زمنية مقررة. فالقطاع المعين للأنشطة تحدد المشروعات فقط وتحدد مشاريع تترجم إلى واقع عمل عن طريق قانون الموازنة العامة الذي يصدر سنويا. وبناءً على الاتفاقية العامة في الخطة توضع أو تعدل قوانين مثل قانون تشجيع الاستثمار أو قانون ضريبة الدخل كما تنشأ مؤسسات جديدة مثل مؤسسة المناطق الحرة ومؤسسة المدن الصناعية أو سوق عمان الملاح.

أما بالنسبة للدور الخصوصي في القطاع الخاص فهو دور تأثيري بوضوح الاتفاقية المتعلقة بالتنمية والتركيز القطاعي في فترة معينة وذلك تخدم الخطة في توجيه الاستثمارات عن طريق الحوافز وتوفر المناخ الاستثماري المناسب.

- استعراض برامج وخطط التنمية

كانت أول خطة تنمية اردنية هي خطة السنوات الخمس 1962-1967 التي عدلت فيها بعد
لتصبح برنامج السنوات 1974-1980 وكان سبب التحديث هو الانخفاض الطاريء على مستوى المساعدات الخارجية للموازنة العامة. ونتيجة لهذا الانخفاض كان الهدف الرئيسي في برنامج السنوات السبع هو تحقيق العجز في الميزان التجاري وتغيير الاستغلال على المساعدات المالية الأجنبية. كما استهدف البرنامج زيادة الإنتاج القومي الإجمالي بحوالي 3% سنويا وزيادة فرص العمل بمعدل 2% سنويا. وقد تم تحقيق العديد من أهداف البرنامج عن طريق تنفيذ بعض المشاريع المدرجة في وثيقة البرنامج. فنا دور الشركة السماوية في المبادئ الصناعية والتجارية والمحترفة، كما أنشئ بنك الإفادة الصناعي ومؤسسة الأسكان وصندوق أوقاف البلديات والقرى، كما تأسس البنك المركزي الأردني في نفس الفترة، مما يعكس التطورات في الاقتصاد الوطني والذي يشكل جزءاً من البنية الأساسية اللازمة لعملية التنمية وآكمز إنتاجية في الإنتاج على المستوى القومي والقطاعي.

ولكن وفي عام 1977 تعرضت حركة التنمية بسبب حرب حزيران من ذلك العام. وكانت نتيجة هذه الحرب احتلال الضفة الغربية من المملكة ما أدى إلى فقدان عناصر مهمة في قطاعات الزراعة والصناعات القائمة عليها والسباحة. كما أدت تلك الحرب الى زيادة نفقات الدفاع وعجز العمولات والعمالات التي خارج المملكة وانخفاض عمولات الأردنيين العاملين في الخارج.

ولا شك في أن احتلال الضفة الغربية من الأردن ووضع اللاجئين واللاسلك في المنطقة، وظروفها السياسية والعسكرية، جعل من عملية التخطيط مهمة عسيره وصعبة. بالرغم من ذلك فقد اتخذ الاجز التخطيطي بدأ الاحتفاظ بالقدر الأكبر من المرونة وقابلية التكيف مع الظروف المستجدة.


(1) الخطة الثلاثية
- استهدفت الخطة الثلاثية زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي بمعدل 8% سنويا، تقلل الخطة الأولى بمعدل 2% سنويا.

وتحقيقة هدف تغيير نظام الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الإنتاج المحلي فقد ارتأت الخطة توزيع الاستثمارات القطاعية على النحو التالي:

- 194 -
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الزراعة والتعاون</td>
<td>24%</td>
<td>21%</td>
<td>22%</td>
</tr>
<tr>
<td>التعليم والصناعة</td>
<td>52%</td>
<td>44%</td>
<td>42%</td>
</tr>
<tr>
<td>المياه والري</td>
<td>13%</td>
<td>8%</td>
<td>9%</td>
</tr>
<tr>
<td>الطاقة والكهرباء</td>
<td>14%</td>
<td>15%</td>
<td>16%</td>
</tr>
<tr>
<td>الإسكان والسياسة الحكومية</td>
<td>7%</td>
<td>17%</td>
<td>19%</td>
</tr>
<tr>
<td>التقليل</td>
<td>20%</td>
<td>25%</td>
<td>28%</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات الأخرى</td>
<td>29%</td>
<td>37%</td>
<td>30%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

**المجموع:** 100%  

من هذا الجدول نلاحظ التركيز الذي حصل عليه قطاع التعليم والصناعة وخاصة في الخمسينات. فقد كانت نسبةً ما حظي بها هذا القطاع هي 29.9% و99.2% على التوالي، وهي أعلى نسبة لى قطاع متفرد بينها انخفضت نسبة الاستثمار في قطاعات الخدمات بنسبة 45% إلى 8%، وذلك ما بين فترة الخمسة الخمسة وفترة الخمسة الثانية، حيث أصبحت الإمكانيات بالنسبة للقطاعات إلى الانتاج المحلي الإجمالي كما ارتفعها الخطط على النحو التالي:

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>1980</th>
<th>1980</th>
<th>1985</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الزراعة</td>
<td>17%</td>
<td>17%</td>
<td>11%</td>
</tr>
<tr>
<td>التعليم والصناعة</td>
<td>26%</td>
<td>13%</td>
<td>17%</td>
</tr>
<tr>
<td>الكهرباء والمياه</td>
<td>0%</td>
<td>17%</td>
<td>8%</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات</td>
<td>51%</td>
<td>0%</td>
<td>18%</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>الجملة:</strong></td>
<td>100%</td>
<td>100%</td>
<td>100%</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الارتفاع المتوقع في المستوى المعيشي ودخل الفرد بحيث يصل الى 8,542 دينار عام 1980 و1,630 دينار عام 1985 بالأسعار الناتجة، هذا بالإضافة الى ما توقعته الخطة من تغيير في اقتصاد الاستهلاك الذي يصاحب الارتفاع في المستوى المعيشي.

(2) - ميزان المدفوعات

حافظت الخطة الثلاث على هدف تقليص العجز في الميزان التجاري عن طريق زيادة حجم الصادرات بدل الحد من حجم المستوردة وذلك لأن عملية التمثيل تطلب استيراد سلع رأسمالية ووسيلة تعديل الحد من حجم الاستيراد عملية صعبة بالرغم من وجود أجراءات مالية وحركية للحد من استيراد السلع ذات الصفة الكمية. لذلك استهدفت الخطط أن يكون معدل النمو في مكونات الميزان التجاري كما يلي:

(بالأسعار الثانية)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>معدل نمو الصادرات</td>
<td></td>
<td>21.7%</td>
<td>24.2%</td>
</tr>
<tr>
<td>من السلع والخدمات</td>
<td></td>
<td>0.7%</td>
<td>0.7%</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل نمو المستوردة</td>
<td></td>
<td>13.7%</td>
<td>0%</td>
</tr>
<tr>
<td>من السلع والخدمات</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>معدل نمو العجز في الميزان التجاري</td>
<td>4%</td>
<td>4.9%</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>


- 196
وقد كانت إحدى الفوائد الأساسية للمخطط هي استجابة القطاع الخاص لعملية الاستثمار فقد استهدفت الحطة الثلاثية ان يكون نصيب القطاع الخاص من الاستثمار 44/ وفية الحطة الخمسية الأولى 50/ ونسبة هذه النسبة لا يدل على ضغف القطاع الخاص أو عدم استجابة لعملية التنمية حيث أزدادت أرقام الاستثمار الخاص بالقيمه المطلقة وأما بدل على أن القطاع العام قد خبط للاستثمارات في بعض المشاريع الصناعية الكبيرة وكذلك في برامج مشاريع اجتماعية. على أن القطاع الخاص قد تجاوز النسبة المحددة له خلال فترة الحطة الخمسية الأولى إلى 69/ من مجموع الاستثمارات.

أما بالنسبة للإلفاق على الإنتاج القومي الإجمالي فقد استهدفت المخطط الحد من الاستهلاك ورفع مستوى الاستثمار والصادرات بالنسبة إلى الإنتاج المحلي الإجمالي كي يلي:

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>1985</th>
<th>1990</th>
<th>1995</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مجمل الاستهلاك</td>
<td>5 10%</td>
<td>4 10%</td>
<td>4 10%</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستهلاك الخاص</td>
<td>4 27%</td>
<td>3 27%</td>
<td>4 27%</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستثمار العام</td>
<td>4 20%</td>
<td>4 20%</td>
<td>4 20%</td>
</tr>
<tr>
<td>الاستثمار</td>
<td>7 19%</td>
<td>7 19%</td>
<td>7 19%</td>
</tr>
<tr>
<td>الصادرات من السلع والخدمات</td>
<td>5 40%</td>
<td>6 35%</td>
<td>6 35%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

3. السياسة المالية

استهدفت الخطط الثلاث زيادة اعتماد الموازنة العامة للدولة على الموارد المالية المحلية لتمويل النفقات الحكومية الجارية كالتالي:

- استهدفت الخطبة الثلاثية زيادة الإيرادات المحلية إلى مجمل الإيرادات الجارية من 49.2% عام 1972 إلى 56.5% عام 1975 بحيث تغطي 57.9% من النفقات الجارية للحكومة المركزية في عام 1975 بالمقارنة مع 41.2% عام 1972.

أما الخطبة الخمسية الأولى فقد استهدفت رفع نسبة الإيرادات المحلية لصل إلى 68.5% من مجمل الإيرادات في عام 1980 و91.5% من النفقات الجارية لعام 1985.

- تم جاما الخطبة الخمسية الثانية لترفع نسبة الإيرادات المحلية إلى النفقات الجارية إلى 75% عام 1985 أي أنها ستعطي جميع النفقات وتسد العجز في الحساب الجاري موازنة الحكومة المركزية.

أما بالنسبة للفئات المباشرة فقد استهدفت الخطبة الثلاثية زيادة الضرائب المباشرة بنسبة 22% سنويا ونسبة الضرائب غير المباشرة بنسبة 26% سنويا وكذلك بالنسبة للخطبة الخمسية الأولى فقد استهدفت زيادة الضرائب المباشرة بنسبة 27% سنويا بالمقارنة مع 7% للفئات غير المباشرة.

ان تحقيق نسب النمو كفاءة خطط يتم عن طريق تحسين أساليب تقدير وتحصيل الضرائب والرسوم على مختلف أنواعها، ولهذا اذكر أن ضبط النفقات التجارية للحكومة المركزية لتخفيف الضرائب في موازنة الدولة يتم ضمن إجراءات مالية وتنظيمية لتشريد الارتفاع بحيث يبقى ضمن الزيادات المحددة في الخطط مع مراعاة متغيرات الاحتفاظ بالكفاءات المتواضعة في جهزة الدولة وت庇يقها ورفع انتاجيتها وتوفر汨ل من الكوادر الفنية الضرورية لتنفيذ مشاريع التنمية.

وقد توجت الخطبة الخمسية الحالية أثناء دعم الحكومة العامة لأسعار المحروقات وسلع التمويلية الأساسية تحديدا خلال سنوات الحافة كنا تسعى باعتدال الأولوية في استمارات البلدات لمشاريع المرافق العامة التي تعطي مرونة مالية لدعم مواردها ذاتية.

ولم تتفائل الخطط الاستباعية من الدين الداخلي عن طريق سنوات التنمية لذلك تطلبت أن يتم إصدار سندات تنموية بلغ 276 مليون دينار أردني خلال فترة الخطة الثلاثية و 73 مليون دينار خلال فترة الخطة الخمسية الأولى و 135 مليون دينار خلال فترة الخطة الحالية.

- 198
4 - السياسة النقدية

يلعب الجهاز المصرفي والسياسة النقدية دوراً هاماً في عملية التنمية من حيث المحافظة على مستوى الأسعار وتوفير التمويل والتسهيلات المصرية لتغطية حاجات التنمية عن طريق حشد المزيد من الاستثمارات الوطنية وتوجيهها إلى المشاريع النموذجية بشكل متوازن.

فالتخطيط تلقى مهم إدارة الدين العام وإصدار سندات التنمية على المؤسسات المالية والأخرى.

البنك المركزي

كما حدثت الخطط اعتماد اهداف الجهاز المصرفي كما تلي:
- المحافظة على استقرار نسبي في مستوى الأسعار على أن يتم الوضع النقدى بالرقم الكافى لتلافي الاختئارات المالية في تنفيذ المشاريع النموذجية.
- تخفيض نسبة النقد لدى الجمهور الى عرض النقد الوكلى.
- تطوير أساليب البنك التجارية لادخال التقنيات الحديثة في أعمالها وإدارة أموالها وفي تكوين الورش وغلائها.
- توسيع نطاق البنك تحت أن يكون البنك التجاري ليسفي المناطق الريفية وكذلك توسيع قاعدة الأقراض ليشمل صغار المفترضين.
- تطوير مؤسسات الأقراض المتخصصة وتعزيز مواردها وتسييرها.

5 - استراتيجية التنمية

انطلاقاً من الفلسفة الاقتصادية وما ينجم عنها من أهداف عامة للتنمية فقد حاولت الخطط الاقتصادية والاجتماعية لتعكس استراتيجية التنمية تناسب وطبقية المرحلة الاقتصادية الموحدة التخطيط لها ووفق واقع لبناء الاقتصادى القائم ومن هنا يمكن اعمال بعض نواحي الاستراتيجية التنمية للخطط الإقليمية بما يلي:

- الإنسان هو عناصر اهم خطة التنمية المتواجدة في الاردن، فهي لا تهدف الى تلبية حاجته الأساسية فحسب وإنما تعتدي ذلك الى تفهم شامل لواقع المجتمع الأردني كما لا يد ان يوجه الاقتصاد الوطني

- 199
بكفاءة فعالياته وقطاعاته خدمة الإنسان ومن أجل تطور المجتمع ورخائه.

وإطلاقاً من هذا المفهوم فان المشاركة الكاملة للمواطن الإردني في مجود التنمية ليس هديفاً اجتماعياً وسياسياً فحسب وإنما هو مطلب اساسي للتحقيق في تحقيق الأهداف الوطنية. ويجب الوصول إلى أكبر قدر من المشاركة لتحقيق الامتناع المؤسسي العام والخاص بطريقة تتيح للمواطن التعبر عن حاجاته مباشرة او من خلال المبادرات الرسمية والشعبية.

- المحافظة على استمرارية النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو عالية وتغيير الاقتصاد لصالح قطاعات الأنتاج السلمي يطالب استغلال الأردن لموارد الموارد المتوفرة. ويشمل ذلك:

- تطوير انتاج خامات الفوسفات والبوتاس وتصنيعها واستغلال مشتقاتها الكيماوية بما في ذلك الاستخدام الصناعي والدوائي والصناعي، مع مراقبة الاستغلال الاقتصادي للطين وال🛠ات وغيرها من الخامات الطبيعية والمعدنية.

- تطوير الصناعات التحويلية وزيادة قيمة المضافة في الصناعات المعتمدة على المواد الخام المحلية مع التركيز على الصناعات التي تخلق النشاط السلمي بين الصناعات، وبين القطاعات المختلفة ومشاريع الزراعة والصناعات والسياحة.

تشجيع الصناعات الصناعية وحمف الصناعات القائمة على التوجه نحو التصدير واستخدام تقنيات انتاجية حديثة تمكّن الصناعة الإردنية من انتاج السلع وتسويقها باسمار منافسة.

- تعميق النشاط السياحي وزيادة قيمة المضافة فيه وتحديد أوجه تطويرها من خلال تدشين وتحديث منشآت السياحة و الغرف الفندقية ووسائل النقل المناسبة وال يستطيع، وتوزيع الكوادر البشرية الضرورية وحل كل المستلزمات.

- زيادة الإنتاج الزراعي اقفاً وعمودياً في المناطق البدوية والروية.

وضع سياسات وبرامج محددة لتطوير صناعة الالات وأدوات ح bicy للإدارة والتخطيط السليم، وpras التجنيد الحديثة وتصبح قادرة على تطبيق المشروعات الأتامية الضخمة في الأردن والتوجه.
للاسواق العربية بغض المساهمة في تفديها.

- تنوّر الحاجات الأساسية للإنسان والخدمات الضرورية له في مختلف مناطق المملكة دوراً أساسياً في تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة وتشجيع استقرار السكان في مناطقهم كليّاً، فهموا اسهاماً فعالاً في تنميتها وتطلب ذلك.

- اعتماد التخطيط الاقليمي كطريق لتحديد الحاجات الأساسية للمواطن في الأقاليم وخاصة في قطاعات الأسكان والصحة والتعليم والاتصالات وتطوير الزراعة.

- المخصصات اللازمة لتمويل المشاريع.

- تطوير الحكم المحلي على مستوى الاقليم بما يضمن المساهمة الفعالة للمواطنين بكل مستوياتهم وتفاعلهم مع العملية التنموية ضمن إطار التخطيط الاقليمي واعتماد هذا النمط اساساً في الاتجاه نحو المشتركة في الإدارة والتنمية.

- دعم تفاعلك المجالس البلدية والقرية مع مطاليب التنمية وزيادة مشاركة فئات المواطنين فيها وتشكيل مجالس خدمات مشتركة تضمن توفير الخدمات والمرافق العامة للجمعيات السكانية المجتمعة.

- إنجاز عمليات تنظيم المدن ضمن إطار التخطيط الاقليمي.

- تطوير المحاصيل الذاتية للبلدات والمناطق القروية.

- تطوير المناطق التي يقيم فيها ذوي الدخل المنخفض والمحدود وتشمل المشاريع توفير فرص التدريب المناسبة لهم لتمكينهم من زيادة مداخيلهم.

- تطوير المناطق النتشلة في المدن على ان يشمل مشروعات توفير السكن الصحي ومراكز التدريب وسهل استفادة الفقراء في خدماتهم الاقتصادية.

- انتظار الانتقادات والمساهمة للדוגמה الاقتصاديات الأخرى بما يحقق أثرًا يستطيع من مجالس الامن الغذائي يتطلب ما يلي:

- العمل على تطوير الزراعة ضمن إطار التنمية الريفية المتوازنة وخلق مصادر دخل إضافية للمواطنين والعمال الشاغرين وتشجيع الصناعات النزيلية التي تمكينهم من توفير دخل كافٍ يضمنهم على الاستقرار في أماكن سكنهم وازدهار الزراعة وتطويرها.

٢٠١٠
- تعميق المشاركة في تنمية القطاع الزراعي عن طريق اقامة التعاونيات أو تنظيم العاملين فيه من خلال التدخلات أو غيرها وتوفير الخواص والمداخلات الزراعية المناسبة.
- تكثيف الجهد في مجال الزراعة المروية والبعلية وزيادة انتاجها من خلال ادخال التقنيات الحديثة والتعقب على مشكلات ثقة الملكية وتثبيتها وتوفير المداخلات الزراعية والتمويل الميسر.
- إبلاغ مزيد من الاهتمام للمرض الحيوانية ووضع البرامج لتطويرها والربط بينه وبين الانتاج الزراعي.
- توجيه الانتاج للمشتقات التي تتمتع فيها الادن بزيادة مناخية مع المحافظة على متطلبات الحد الادنى من الأمن الغذائي الوطني والعربي مع تطوير القدرة التسويقية ومرافقها.
- اتخاذ خطوات استراتيجية من المواد الغذائية الأساسية واستكمال البنية التحتية واتباع سياسات تسريع لها تدعيم الانتاج المحلي وتشديد الافاق على الاستهلاك.
- ان مصادر المياه المحددة في المملكة تستوجب اعتماد أساليب فعالة لتوفير مصادر إضافية وتغير طريقة استخدامها وتعقيب استهلاكها بما يتفق وأولويات التنمية. ويتطلب ذلك:
- تحديد الاحتياجات المستقبلية من المياه لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ووضع البرامج لتلبيتها.
- تكثيف الجهود لتحديد الموجودات من المياه الجوفية بإعداد أفضل التقنيات الحديثة والتوسع في انشاء السدود للآبار المائية السطحية وخاصة على نهر النيل.
- تحسين كفاءة استخدام المياه وزيادة ووضع المقايس لتنظيم استهلاكها وتعقيب بما يتفق مع الأولويات الاجتماعية والاقتصادية ومتطلباتها.
- توظيف التقنيات الحديثة في الزراعة واعتماد تطبيقات من كفاءة استهلاك المياه في القطاع.
- اعطاء قطاع المياه وقضايا الماء الأولوية في برامج العلم والتغذية.
- تحديد موارد البلاد من النباتات المعدنية وتعريف خواصها الكيميائية والفيزيائية ووضع برامج استغلالها ضمن إطار التوسع في انشاء الصناعات المتكاملة وربط الصناعات التصديرية هو ضرورة اساسية لتطوير الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدة الانتاجية وتسريعها ودعم استقلال البلاد الاقتصادي. ولذلك يجب:
- تكثيف الجهود لتحديد الموجودات من المواد والمواد العدينية واتباع احتياطاتها باستخدام أفضل التقنيات المتواجدة وبيان خواصها الكيميائية والفيزيائية.

- تحديد الجداول الأولية لاستثمار المخزون من النواحي الفنية الاقتصادية.

- تعزيز القدرة الذاتية المحلية في مجالات إعداد وتنفيذ برامج التحري والتنقيح عن هذه الخدمات وتحديد خواصها وطرق استغلالها.

- يتطلب تحقيق معدلات تسوية عالية في الإنتاج المحلي الإنجليزي ضمن إعداد التنمية الاجتماعية والاقتصادية زيادة نسبة الموارد الوطنية للدخل القومي الإنجليزي وتحقيقها واستفادة المدخلات الأردنية في الخارج ورؤوس الأموال العربية وتوجيهها للاستثمار وفق أولويات التنمية ومتطلبات تمويلها وهذا يتضمن:

  - تطوير سوق النقد والمال بحيث يصبحان أدوات فعالة في زيادة الإدخالات الوطنية للإنتاج القومي وتوجيهها للاستثمار التنموي. يجب أن يتضمن هذا تطوير الأسواق الثانوية.

  - اعتماد السياسات الضرورية لزيادة مساحة النظام المصرفي في تمويل القطاعات التي تخدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتلبية الاجتهادات الأساسية للإنسان. وتطوير الأساليب التي تعتمد عليها البنوك باعتماد تقنيات حديثة في الإدارة ودارة الأموال والتوجه نحو الفروض الموسطة والطويلة الأجل.

- خلق أوعية واستخدام أساليب جديدة للإدخال تؤدي إلى اجتهادات ودائع طويلة الأجل وتوزيع في الفروض طويلة الأجل وخاصة في مشاريع الأسلاك ومشاريع القطاعات الاجتماعية الأخرى.

- تطوير المؤسسات المالية المتخصصة وتعزيز مواردها وخلق مزيد من المؤسسات القادرة على اجتذاب المدخلات وخاصة من صغار المدخرين.

- تتطلب عمليات التنمية وجود جهاز إداري كنفوذ قادر على تخطيط مشاريع التنمية وتنفيذها ومتابعتها وزيادة كفاءة القطاع العام ل십시오 متابعتها، واستكمال النية الأساسية، وإعداد الشاكلات المؤسسية والناحية الاستراتيجية المناسبة لدعم القطاع الخاص وتم ذلك من خلال مالي:

- تطوير الجهات الإدارية وتحديث وتوسيع السلطات فيه والتوسع في الأهمي وتحديد من الداخل والازدواجية بين مهام مختلف الأجهزة وصلاحيتها ومسبباتها.
- تحديث القوانين والأنظمة لتلبية متطلبات التنمية بما في ذلك تحسين الظروف المؤسسية وتطوير المناخ الاستثماري المناسب.

- زيادة قدرة الأجهزة الحكومية على تنفيذ المشروعات النموية وتفتيدها ومتاحتها.

- تنمية القوى البشرية في الجهاز الحكومي ووضع الأسس والقواعد السليمة التي تحكم عمليات التعيين والتعليم والتدريب. ووضع برامج متكاملة للتدريب الموظفين.

- الحد من تربة الكفاءات في الجهاز الحكومي ووضع نظام الحوافز لتشجيع الموظفين على الاستقرار في وظائفهم.

- إن القطاع الخاص دوراً أساسيًا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، ويطلب قيامه بدورة التنمية تعاونًا وثيقًا بين مؤسساته وبين القطاع العام من خلال:

  - تشجيع القطاع الخاص على التوسع في استثماراته وتوسيع نشاطاته في مجالات الإنتاج الصناعي وتوزيع نشاطاته في زيادة الصادرات والترويج لاستثمار الاستثمارات العريبة والاجنبية.

  - تعميق التعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام والتوسع في اقامة المشروعات المشتركة بينها.

- مبادرة القطاع الخاص لاستثمار مجالات جديدة للاستثمار، والإسهام في بعض المشاريع ذات الطبيعة الاجتماعية وخاصة للعاملين في هذا القطاع وثناء النشاطات.

- اعتبار القطاع الخاص برنامجه المحدد لتوسيع الإدارة الحديثة لمؤسسات وزيادة كفاءة انتاجيتها وتحسين نوعيتها وتعاون هذا القطاع مع القطاع العام لتأهيل مزيد من الكوادرنية الوسطى.

- يرتبط الأردن بعلاقات مصيرية مع الأقطار العربية وقد تم توثيق هذه العلاقات تعاونًا للدور الإيجابي الذي تلعبه قوة العمل الأردنية المدنية في الدول المنتجة للنفط من ناحية ومساعداتها المالية التي تقدمها الأقطار العربية لدعم صعود الأردن من ناحية أخرى.

ويواجه الأردن كجزء من الوطن العربي ذات التحديات التي تواجهها أقطار أخرى ومنها التحدي المتزايد للدول الصناعية في تزويد بالتبني الحديثة والمعدات الرأسمالية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية.

- 204 -
ويعمد الاردن على تطوير التنسيق والتكامل مع الاقتصاد العربي لتحقيق وحدة اقتصادية كاملة

بينها ويتطلب ذلك:
- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي واتحاد تطوير اقتصادي في الاقتصادات العربية تحت الارتباط
- العضوية الاقتصادية لسايا الانتاج منها وتحقيق التناسق بين الخطيطة الاقتصادية في بعدها القومي
- ضمن اطار التنظيم القومي للاقتصاد العربي.
- تدعيم العلاقات العربية والعلاقات العربية الدولية في مجال العمل الاقتصادي المشترك ضمن اطار
نظام اقتصاد عربي جديد ومتعدد
- تنظيم حركة رؤوس الأموال العربية وتسهيلها في داخل المنطقة العربية وتعزيز الروابط والعلاقات
بين الأسواق النقدية والمالية العربية والعمل على توحيدها.
- تسيير التبادل التجاري للسلع والخدمات وتيسير تجارب التراث والصحة وضمان حرية انتقال
عوامل الإنتاج ومواصلة الأجهزة لتطبيق احكام السوق العربية المشتركة والاتفاقيات العربية الثنائية
والجماعية.
- توجيه مناهج التعليم وانظمة وضمان رفع مستوى ووضع الخطة الاقتصادية الموحدة للقوى العربية
العربية والتعاون في إطار المؤسسات لتطويرها على نطاق أقليمي عربي للنطاق على الاختصاصات التي
يعاني منها سوق العمل ومواجهة متطلبات التنمية المستقبلية في الدول العربية.

۶- اعداد الخطة

يقوم المجلس القومي للتخطيط قبل بدء الخطة الجديدة بعام واحد تقييما بالتحضير واعتماد كافة
الترتيبات المتعلقة بإعداد الخطة الجديدة من مجلس الوزراء يشمل تحديد الأمور التالية:
- إعلان البدء لتحضير وضع الخطة بالتعاون مع الجهات المعنية.
- توقيع المجلس القومي واللجان الوطنية للتنمية بقادة الأمور الرئيسية ضمن هذه المهمة.
- اصدار الترتيبات لتشكل الجوانب المختلفة.
تشكيل اللجنة العامة للمشروع:
- إعداد الاتجاه الأساسي المتعلق بتقييم منجزات الخطط الحالية وتجهيزات النمو المتوقعة.
- اقتراح إعداد خطط التنمية المقبلة واستراتيجيتها وحجم الاستثمارات المطلوبة وأولوياتها.
- مصادر تكلفة.
- تنسيق المتطلبات ضمن الخطط القطاعية والإقليمية والربط فيما بينها.
- إعداد مشروع الخطط المقبلة في شكلها النهائي تمهيدًا لرفعها إلى مجلس إدارة المجلس القومي للأردن.
- تحديد أو الأمانة الوزارية للتنفيذ.
- تشكيك جنة خطط فرعية في كل وزارة ومؤسسة ويعتبر عمل جنة الخطط الفرعية بما يلي:
   - تقديم تشريعاً أو الاتجاه وماضيًا ومشروعًا خلال فترة الخطة السابقة.
   - تعريف الأهداف الفرعية المقررة في ظل الخططة المقبلة.
   - تحديد الاجراءات التنظيمية والسياسات المطلوبة.
- تحديد المشاريع المتوقعة والممولة بشكل مثير حسب أولوياتها ووفق جداول الزمنية للتنفيذ.
- وكا يشمل ذلك تعليمات من أجل المساعدة في إعداد ووصف هذه الخطط بطابع موحد، والإشارة إلى التنسيق بين الجهات المختلفة من قبل المجلس القومي حيث تتضمن الخطط الفرعية على عدة نواحي يشارك بها أكثر من جهة.
- تشكيك جانج القطاعية تتكون من المختصين والمعينين من مختلف الدوائر في القطاع.
- وتألف اللجان القطاعية التالية لأعداد الخطط القطاعية للزراعة والترفيه والتعليم، التجارة والتنمية، النقل، الاتساعات والمواصلات، الصحة، السكان والقوى البشرية، العمل الاجتماعي والخدمات الاجتماعية والتعليم، الخدمات البلدية والقرية، البحث العلمي والتقنية والبحوث، الإدارة الحكومية، الثقافة والإعلام والسياحة والأثار، الاتصالات والشؤون الإسلامية، القطاع المصرفي، مؤسسات التمويل.
- تكون مهام اللجان القطاعية على النحو التالي:
- دراسة الخطط الفرعية. الأهداف والإجراءات والمشاريع والتكاليف وتقييمها.

- توحيد الخطط الفرعية في خطة واحدة متكاملة للقطاعين: الهدف المحدد والرقمي للقطاعات وتقييم تكاليف من خلال الخطط الفرعية وبرامج جديدة قد تراها اللجان القطاعية غيرية ومناسبة، ومن ثم تحديد الأولويات التنفيذية.

- التنسيق بين خطط وبرامج وأنظمات العمل المعايرة التي تعمل ضمن ذلك القطاع وتاريخ مهمتها.

- دراسة المشروعات والبرامج والإجراءات التي تضمنها الخطط الإقليمية والمتعلقة بالقطاع الذي يوفر بينما يدرس اللجان القطاعية والنظر في إمكانية إدراجه في خطة القطاع وذلك كجزء من ممارسة عملية التكامل القطاعي.

- التنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزى الأردني بأجراء التحضيرات لتصدر حسابات الدخل القومي وما يتصل بالはずقات التقديمة التي تشكل القاعدة التي تتلقى منها خطة وتسهيل عملية إعداد الخطة القومية، تشكيل لجنة في المجلس القومي تناظر بها مهمة إعداد اوراق العمل الخاصة بالخطة وإعداد دراسات التقييم للاقتصاد الوطني.

- ويجدر الإشارة إلى المهام الرئيسية المقامة على عات عبات المجلس أثناء كل هذه العمليات التحضيرية:

  - إعداد التقييم العام للمجزات الخطة.
  - تحديد الاتجاه العام للخطة من خلال الحسابات القومية، المالية العامة، الإدارة الحكومية، السياسة النقدية والجهاز المصرفي.
  - إعداد الائتمات المحددة للخطة القومية الملمحة وتحديد استراتيجيتها ضمن إطار الائتمات طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية.
  - تحديد حجم الاستثمارات اللازمة تنفيذ الخطة وطييعها وتوزيعها القطاعي وكذلك كيفية تفريغها.

- تحديد الاتجاه المتوقع للمؤشرات الاقتصادية بما في ذلك المتغيرات النتائية:

  - حسابات الإنتاج القومي الإجمالي.
  - موازنة الحكومة المركزية والبلديات.

- ٢٠٧٧-
يقوم المجلس بتوجيه تعميم إلى مختلف الوزارات والمؤسسات بهذا الخصوص.

امور البلدية والخدمات والميزان المدفوعات

تعتمد كافة الترتيبات المتعلقة بعداد الخطة ضمن الأطر المحددة في مختلف أوراق العمل كما

أن دور المجلس القومي للميزانية لا يقتصر على مرحلة إعادة الخطة فحسب، بل هو جزء من
عملية مستمرة من خلال الدراسات والبحوث حيث يتم رصد مخصصات سنوية في موازنة المجلس
والتي تتفق على توفير دراسات وبحوث تساعد في تنفيذ المشروعات المرادة في الخطة أو التي تترتب في
الخطط القادمة وهذا يساعد على استخلاص المشروعات من جهة أو أن يؤدج الجدوى الاقتصادية
لمشروعات قيد الدراسة من جهة أخرى، أي أن هذه الدراسات والبحوث تغطي:

- المستوى الاقتصادي الكلي
- المستوى الإقليمي
- المستوى القطاعي
- مستوى المشروع

كما أن هناك مخصصات لمشروعات دراسات الجمعية العلمية الملكية والبحوث بالموازنة
العامة والمساعدات والتمويل الذي، عدى عن دراسات العلم والتكنولوجيا التي تدخل في القطاعات
المختلفة وقبول دراستها وأبحاثها بأسلوب عالمي، بالإضافة إلى مساعدة المؤسسات والشركات في اجراء
الدراسات والبحوث المتعلقة بتلقيها واعمالها.

قد عكست الدراسات الكثير على السير في عدد كبير من المشروعات الحرية وكذلك ساعدت
في تشارك مؤسسات التمويل الدولية والمحلية في نسبة مجزية من هذه المشروعات وكذلك في اعمال
المستثمرين بشكل مباشر أو غير مباشر في التوجه للمشروعات الإنتاجية.

إن ممارسة أعمال الدراسات والبحوث المختلفة ساعدت في توسيع وتحقيق قاعدة التنمية
الاقتصادية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن احدى الدراسات التي ادارها المجلس القومي مباشرة
وهي دراسة التطوير الصناعي ساهمت في مايلي:

- تحديد مناخ الصناعة وتوجهاتها.
- تحديد الاستراتيجية التي يجب أن تلهمها الحكومة في مختلف إجراءاتها.

- المؤسسات التي تعمل مع قطاع الصناعة وتديره والتطوير الواجب إجراؤه.

- تحديد وضع الصناعات القائمة (4000 مؤسسة صناعية كبيرة وصغيرة) وتأثيرها في البنية الاقتصادية.

- وذلك من خلال المسح الصناعي 1979 الذي عُيِّن جزءاً من الدراسة.

- استخلاص قائمة بالمشروعات الصناعية التي تشمل بعض الصناعات القائمة أو تدعمها أو التي توفر موادها الخام أو مشترى جديد.

- ومن أهم عوامل هذه الدراسات انتشارها على مدى سنوات الحزمة، وبذلها من مختلف المؤسسات.

- بحيث أصبحت نهجاً في مختلف الدوائر.

- ولدى الانتهاء من مسودة الخطة يتم طرحها للمناقشة فيما تعرَّفنا عليه بـ "ندوة خطة التنمية".

- وشارك فيها المسؤولون في القطاع العام والخاص بما في ذلك المبادرات وأعضاء غرف التجارة والصناعة.

- وأعضاء من المجلس الوطني الاستشاري الأمير الذي يعني عمقه اقتصادياً وكذلك نظرته شمولية إلى التوزيع الجغرافي وعفاده، ويرأس هذه المناقشة دولة رئيس الوزراء.

7- التنفيذ

تصدر رئاسة الوزراء في أواسط كل عام بلاغاً حول أعداد الميزانية والذي يحدد الوقت الذي يجب أن يتم فيه تسليم جداول الإيرادات وميزانية الميزانية الجارية والرأسمالية وجدول تشكيك الوظائف إلى دائرة الميزانية العامة وكذلك لاقترح ميزانيات المؤسسات العامة قبل بداية السنة المالية الجديدة. يتضمن البلاغ التأكيد على عدد من الأسس منها: ضرورة التقيد بالتايم بعد زيادة النفقات الجارية المقدرة للميزانية من النسبة المحددة في خطة التنمية، كما يطلب قائمة من المعلومات والبيانات عن مشروعات الميزانية الرأسمالية بشكل محدد وكذلك يطلب تصنيف المشروعات المقيدة حسب المحافظات، وتم اعداد الميزانية الرأسمالية للميزانية وتقدم إلى دائرة الميزانية العامة وارسل نسخة منها إلى المجلس القومي للخطاب.

تم تقديم مشروع قانون الميزانية العامة إلى مجلس الوزراء في أواسط شهر تشرين الثاني بعد دراسته يعرض على المجلس الوطني الاستشاري لاقترحه بهلايا ضمن قانون الميزانية قبل نهاية العام.

- 209 -
ان الفعاليات والمشروعات المدرجة في خطة التنمية يعزز توجه تنفيذها من خلال الموازنة العامة
وذلك من خلال تولي المجلس للإشراف على تمويل المشروعات الرأسمالية الذي يعطي المجلس
القومي دوراً في إقرار تلك التي تدعم خطة التنمية وكذلك الأشراط على خلال استخدام
التمويل كأداة للالتزام بالمواعيد المحددة.
تقوم الإدارة أو المؤسسة المعنية بمصلحة الإشراف على تنفيذ وادارة التعاون مع الجهات
المشتركة، وفي حالة الخصوصية من الإدارة أو المستشارين (محليين أو عثمانيين) ومن الجدير بالذكر أن معظم
الوزارات والمؤسسات تشتهر المناسبة للمشاركة في المشاريع أو المشاريع الاجتماعية وتحديد
نسبة هذه المشاركة، وهذه السياسة تعتبر نتيجة للاكتساب الحرية وتعزيمها في مجالات وخصائص
جديدة، وقد فتح المجال القومي للتناظر شرطاً بعدد في تقييم نسبة هذه المشاركة من قبل المحلي
والنازيج وغيرها العديد من الأمور الرئيسية في تقييم وتأمل المشاريع والمستشارة.
أما من حيث متابعة تنفيذ المشروع فإنه على النحو التالي:
- تطلب كافة الوزارات والمؤسسات في مناقشات أعمال المشاريع والاستشارات مثبط دولي
للتنفيذ من خلال ضغط عنصر المشروع الرئيسي، كما عن طرق وحيدة موجودة في التنظيم الإداري
للشركة، أو عن طريق مؤسسة نصية في إدارة المشاريع تدخل بالتبادل مع المناقش.
- يتوالي جهاز إشراف ووبة من الإدارة أو المؤسسة متابعة تنفيذ المشروع حيث بعد التقارير (شهيرة أو
فصلية) عن كل مشروع متضمناً بنود الأناجح الحاي والانفعال المالي مع بيان المعوقات ان وجدت
والالتزامات العملية لازالتها.
- تقوم دوائر المجلس القومي للتناظر كل حسب اختصاصها بالتنسيق مع أحد جهازه الإداري
المشتركة لكل مشروع والحصول على التقارير ضمن نماذج مؤلفة بين كافة الجهات (القومية وال المملة)
والتي تدخل في تقرير وصورة المجلس القومي للتناظر تحت عنوان (الخطة في عامها الأول...)
الثاني...).

هذا الجانب يمثل التوافق الذي بالقطاع العام، أما القطاع الخاص فإنه يقوم بتنفيذ مشروعاته
 ضمن الأنظمة والمشاريع المعروفة بها في الأردن. ولا بد من الإشارة إلى أن النزاعات في البداية
في أعمال خطط التنمية أمر لا يمكن أن يكون حوله، بل بسعي التغيير والاعتراف، كما نستمد
الوزارات والمؤسسات المعنية في تشبيع مشروعات التنمية من خلال اعطاء الحوافز المختلفة حسب
طبيعة المشروعات ومواضيعها.
كما أن هناك العديد من المؤسسات (شبه الحكومية) التي تشارك في تنفيذ ودعم خطط التنمية الأردنية وذكرى على سبيل المثال:
صندوق التعاون، مؤسسة قضايا القطاع، بنك الأمة الصناعي، مؤسسة الأقراض الزراعي والمنظمة التعاونية.

كما أن الدراسات الإقليمية لمناطق الشمال والجنوب وعمان الكبرى (منطقة الوسط) ساعدت في اظهار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية والتي تحتاجون للتنمية، وكذلك انشاء المؤسسات والمناطق التي تساعد على خلق بيئة ملائمة للمستقبل وتنشئتك المختلفة: مؤسسة المدن الصناعية، مدن المناطق الخضر، المناطق الصناعية والريفية في عدد كبير من البلدات.

ولا شك أن إداة تنفيذ المشروعات والأدوات عليها من قبل المجلس يساعد أيضاً في متابعة التمويل alliances للمشاريع ذات الصلة أو المؤسسات النظيفة النموية وتمكن وتنمية انفتاحات القروض الخارجية.

ولكنه ان عملية التفويض لا تتم بهذه البساطة حسب التوصيات السابق بل تواجه مشكلات قبل واثناء وبعد التنفيذ. ومن القضايا التي تواجه الخطط الأردنية كيفية البداية بين المشروعات الإنتاجية، مشروعات الخدمات اللازمة لحكم وسلب المثل: مشروع استراتيجي الجنوب (الطاقة مليون طن سنويا) والذي يحتاج إلى المستوياتapiKey مواده ومعهد. في برنامج تفعيل تطبيق الأطر الزمني، أغصانات القدار، خدمات كهرباء وطاقة و Yönet، أي تحت تم اعتبار هذه العناصر جزءاً أساسياً في عملية تنفيذ المشروع ذاته بالإضافة إلى أنه قد تظهر عناصر أخرى تؤثر بالرغم على القدرة الاجتماعية الناجمة في المنطقة واستفادة العاملين ريشاً في المجتمع المستهدف من المشروع.

وإلا يجري من أن مشكلة تمويل مشروعات خطة التنمية قد خفت جدًا نظرًا لتعاظم فئة الممولين بالاقتصاد الأردني وما حققه من نجاحات فكان ما تنصو عليه الحاجة أيضاً من ارسال العلاقات بين المجلس القومي للتخطيط والمؤسسات المتقدمة للمشروعات هو أمر لا يقل أهمية بل الأدنين قد خطر خطوات جادة في تحسين هذه العلاقات بحيث أثرت إلى المستوى الذي يحافظ على ثقة الممولين.

هذا بالإضافة إلى ما استهدفته الخطوة من خلق مؤسسات وشركات جديدة لدعم عملية التنمية مثل مشروع المشغل المرزرة وشركة تأجير العادات والآليات النقدية وبيوت المال.
يقوم المجلس القومي للتنطيط بتفاوضات خطة التنمية من خلال إعداد النماذج توزيع على الوزارات والمؤسسات وتمثل محتويات هذه النماذج بما يلي:

- الإنجاز الحسي بما في ذلك المواقع المشاكل:
- التقرير المالي:
- الإجراءات التنظيمية التي تتطلب لكل مشروع أو قطاع:
- القوى العاملة المستخدمة لتنفيذ وكذلك التشغيل والصيانة والإدارة مستقبلًا.

يتيم إرسال النماذج إلى الوزارات والدوائر المسؤولة عن تنفيذ المشروعات حيث يقوم ضابط الاتصال المكلف بتفاوضات المشروع أو المشروعات، وكذلك التنسيق مع المجلس بناءً على النماذج الخاصة بمشاريع الوزارة حسب ما هو مطلوب وما يمكن من الدقة وضمن ما يمكن توفيره من التفاصيل، تقوم الوزارة بإعداد النماذج معينة حسب الأصول إلى المجلس حيث تقوم دوائر المشروعات بطرح هذه النماذج والتأكد من صحة المعلومات وتفريدها في خاتمة فحص موحدة وتم تسليمه إلى مديرية التنطيط التي تولى إعداد التقرير السنوي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1985-1986 في عامها الأول، الثاني. وتتضمن هذا التقرير تفصيلاً شاملًا لتقدم النماذج من خلال النموذج الموحد المشار إليه والذي يشمل: القطاع، اسم المشروع، تاريخ البدء، التاريخ المخطط للانتهاء، الجمعية المنشأة، مصادر الإمارة، تكاليف المشروع حسب الخطة، تخصصات الأعمال، جميع الإتفاقيات، وكذلك الإنجازات الحسية تاريخ أحد.

وذلك يتضمن التقرير الوضع الاقتصادي خلال عام التقرير مبناً على التغييرات التي حصلت في:

- الحسابات القومية.
- ميزان المدفوعات والتقدير الخارجي.
- المالية العامة.
- القطاع التفتيشي.

- 212 -
كذلك يقوم المجلس بالمشاركة في الخطط التنفيذية التي تساعد في تحقيق الاجراءات والتوصيات الوجدية في الخطة ومراقبة تطورها.

وقد بدأ المجلس القومي للتخطيط بنظم المعلومات من خلال استخدام الحاسب الآلي، وكانت الخطوة الأولى لذلك هي تحديد مؤشرات التخطيط وتصاص التحكم عليها وكذلك فترات تجميعها وقد تم البحث في جميع المعلومات بالإضافة إلى متى شارع المرشح على الحاسب الآلي وكذلك الفروض كما يعتبر لدى المجلس جدول الدخليات. المخرجات 1979 والذي يتم العمل على تطويره وتحديثه لمساعدة في مراقبة التغيرات الاقتصادية ودراسة مؤشرات المشاريع الكبرى على البنية الاقتصادية.

اما من حيث متابعة وموارد مشاريع القطاع الخاص فتقصر على رصد التطورات من خلال المعلومات المتاحة من وزارة الصناعة، وبنك الأمم الصناعي، ومجموعة الاقتصاد الوطني، إذ أن مثل هذه المؤسسات تقوم بمرجعية ودبيعة هذه المواقع، وأن المعلومات المتاحة من خلال دائرة الإحصاء العامة، والبنك المركزي، تشكل رافدا لتقييم الوضع الاقتصادي ضمن فواتر زمنية تساعد على استكمال التقييم المشار إليه.

كذلك يقوم المجلس بالتعاون مع المؤسسات الاقتصادية في المبايعات في ما بعد التنفيذ وذلك لضمان حسن الأداء خاصة في المشاريع الكبرى مثل محطات توليد الكهرباء، شركات الأسمادة والبوتاس والغفوسات.

9 - تقييم أداء التخطيط الاقتصادي

على الرغم من أن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي عملية تدور في إطار النظرية الاقتصادية وما ينطبق عليها من فكر تخطيطي متعدد من الواقع الفلسفي الاقتصادي المتأصل، إلا أن الدخول في مضمار التخطيط مسألة لابد وان يعززها، بالإضافة إلى النظرية والفكر الاقتصادي، ظروف ومعطيات اقتصادية كامنة في طبيعة الاقتصاد ذات، وأن مدى التفاعل الصحيح ما بين التخطيط وهذه المعطيات أباما يكسب العملية التخطيطية ابعادا ترتبط إلى مستوى أهمية النظرية التي تدعم الفكر التخطيطي، ومن هنا النجارة التحليلية المتمايزة في تحقيق الأمور الإيجابيات، اضافة إلى هذه التجارة إلى الخطة كاعداد أو أهداف أو وسائل وأجراءات.

- 213 -
وبدءاً بالخطة الثلاثية 1973-1975 فيما يقبل هنا ظروف ومعطيات ألمت
على المخطط مدة الخطة ثم اهداها فهم جهة فائد تم الاتفاق في مؤتمر وزراء التخطيط
العرب على أن تكون نهاية عام 1975 بدء سنوات التنسيق في الخطة الأمنية العربية، ولا يد
بذلك، من وضع خطبة قصيرة الأمد للاستثناء الثلاث التي تسبق موعد تحديد الخطط زمنياً،
ولذلك كانت هذه الخطة الثلاثية، بالإضافة إلى أن المدة الزمنية الكافية لانجاز عدد كبير من
المشاريع الرايدة فيها كانت في حدود ثلاث سنوات، علامة على ذلك فإن التحكم في هذه
المرحلة بظروف الحلفاء لمدة اطول هو مهمة أصعب بكثير وأكثر اتصال بالإسهام لا بالحقائق
والوقائع، هذا من حيث تحديد مدة الخطة اما من حيث اهدافها فقد تكرر وتتجنب الحاجة
الاقتصادية آنذاك في زيادة فرص العمل المتاحة وتحقيق نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي
بحد 8% والبدء في التوسعة في الأراضي المروية ورفع معدل متوسط القطاع الصناعي والتعدين إلى
14% سنوياً والكهرباء والماء بحوالي 12% والfieldset في بعض القطاعات بحوالي 11% أما قطاع الخدمات بحد
حول 7% فقط هذا بالإضافة إلى زيادة اعتماد الموازنة العامة للدولة على الموازنة المحلية وتدعم
ميزان المفتوحة والحد من زيادة العجز في الميزان التجاري. إن جملة الاحداث هذه تشير الي
أن الخطة تتعلق في تحريك الفعالية الاقتصادية واساء قواعد التنمية الاقتصادية وذلك من
خلال زيادة فرص العمل وتركيز على قطاعات الناتج بالإضاف إلى الماء والكهرباء وتضمن
وضع المالية العامة والميزان التجاري وذلك من وجهة نظر الخطة مما يتحقق بمجمع استثمار
قد قدره 179 مليون دينار.

ولدى استعراضنا للمؤثرات الاقتصادية لفترة الخطة هذا نجد أن الأنتاج المحلي
الاجمالي للفضاء الشرقي قد سجل معدل نمو حقيقي بلغ 5% سنوياً بالمقارنة مع 8% ما
استهدفته الخطة بينها حقن النواتج القومي الإجمالي بزيادة حقيقية كان متوسطها السنوي 7%.
تقريباً، وبالرغم من ان الأنتاج المحلي الإجمالي ازداد خلال سنوات الخطة بنسبة تقريب 20% سنوياً بالأسعار الثابتة فإن القمية المضافة في القطاع الزراعي اظهرت انخفاضاً بنسوامليك
متوسط نسبته 13% سنوي وبعدين هذا الانخفاض إلى الجافين والصعيذ الذي أصاب الزراعة في
عامي 1973 في و1975، وبالمقابل فقد أظهر قطاعاً الصناعة والتعدين والمعدن ارتفاعاً
متواصلة، فقد بلغ معدل النمو في الإنتاج الصناعي نحو 22% أما قطاع الخدمات فقد سجل
معدل نمو معدل بلغ 6% سنوياً، أما من حيث حجم الاستثمار فقد بلغ 29% من المبلغ الذي
استهدفتها الخطة هذا ومن الجدير بالذكر هنا أن نسبة الاشتعاث العامة لمعدل التكوين

- 214 -
الأرصاد يبلغت 43% خلال فترة الخطة أما الآلات والمعدات عدا معدات النقل فقد ملت 21% خلال الفترة ذاتها معتبرة بذلك الأداء التنافسي لها والذي ساد منذ عام 1954، أما قطاع النقل فقد حطي بما نسبته 20% من مجمل الاستثمارات.

ويمكن القول أن القروض الخارجية الحكومية والتي بكفالة الحكومة قد ارتقت خلال فترة الخطة الثلاثية وان المسحب من هذه القروض بلغ حوالي (69) مليون دينار كان لعام 1975 منها الصدر الأكبر حيث احتل ما نسبته حوالي 59% من حجم المسحوبات من القروض الخارجية.

ومن حيث المستوردات السلعية فقد ازدادت بما نسبته 28% سنويًا وهذه تفوق ما توقعته الخطة، وفي الحقيقة فإن الخطة الثلاثية ابتدعها التقديرات من رقم متدن لعام 1972 وهو الرقم الذي بنيت عليه تقديراتها للسنين الثلاث 1973-1975، وقد ازدادت المستوردات لسببين هما زيادة الأسعار العالمية للمستوردات وزيادة كميات المستوردات ذاتها، أما الصادرات السلعية فقد ازدادت بنسبة تفوق نسبة خصوص المستوردات إذ بلغت 44% إلا أنه بالرغم من ذلك فإن العجز التجاري تزايد من التأصيل المطلقة والنسبية إذ بلغت نسبة العجز إلى الإنتاج المحلي الإجمالي 24% من حيث التركيب السلعي للمستوردات توزيعها في الفترة 1972-1975 جاء معاكساً للاتجاه العام للمستوردات خلال الفترة تلك 1972-1975، ونسبة المستوردات من السلع الاستهلاكية بلغت 70% والوسيلة والمواد الخام 19% و11% تقريباً للأهمية، أما من حيث الصادرات فإن الصادرات الزراعية انخفضت إلى ما نسبته 25% من مجمل الصادرات أما الفوسفات فقد مثل 37% من الصادرات والمواد الصناعية بـ18%.

أما من حيث المادية العامة فقد ارتقت قيمة الإيرادات العامة للحكومة المركزية بما معدله 30% سنويًا بحيث بلغت نسبة الإيرادات هذه إلى الإنتاج المحلي الإجمالي 51% كما بلغت نسبة الإيرادات المحلية 20% إلى الإنتاج المحلي الإجمالي، أما الضرائب المباشرة فقد بقيت متماثلة سوياً بالنسبة لمجمل الإيرادات المالية العامة أو الدخل المحلي الإجمالي بكتها توسعات الضرائب غير المباشرة بحيث عادلت ما نسبته 68% من الإيرادات المحلية و24% من مجمل الإيرادات المالية للحكومة المركزية.

ومن حيث القوى العاملة فانه نظرا لما شهدته المنطقة العربية بآسرا من زخم تنموي

-210-
كبير عام 1973 وأكبه تزايد سريع في الطلب على القرى الريفية الأردنية المدنية الامام الذي
أدى إلى أن يثير الأعداء بهذا الوضع ويوحبر من جراء ذلك تسربا في الكفاءات الفنية والمهنية
и واحدات ضغوطات على سوق العمل الأردنية.

إن نظرة سريعة على أهداف الخطة الثلاثية وتطاعمها وما كانت تزعمه من هدف
رئيسي ألا وهو تحريك دفة الفعالية الاقتصادية لرسم قواعد التنمية بالإضافة إلى ما رافق قوة
تنفيذ الخطة من بروز ظواهر وتغيرات اقتصادية مستجدة، كل هذا املت له تطورا جيدا
وتحديات كان على المخطط الأردني أن يأخذها بالأعتبار لدى اتخاذه إلى وضع خطة جديدة
تكون مدتها خمس سنوات تبدأ من عام 1976-1980 تحرك ضمن إطار من المحافظة على
الدفع النموي المتواجد ومواجهة تحدياته ومن هنا فان الخطة الحالية الأولى 1976-1980
هدفت الى رفع معدل النمو لأكثر من 2.5٪ سنويا بحيث يكون لقطاع الزراعة معدل نمو
موسطة 3.7٪ سنويا بتحسن الصناعة 2.2٪ والكهرباء والمالية 5٪ والاتصالات 3٪ أما
قطاع الخدمات فيحومى 5٪سنويا، أي أن قطاع الصناعة والتعدين والمالية والكهرباء
يتصدران القطاعات الاقتصادية من حيث معدل النمو المخطط، وقد حافظت الخطة الحالية
الأولى على هدف زيادة الاستدامة العامة للدولة على المراد المالي المحلي وعلى تحقيق
العجز في الميزان التجاري بينها عامل عن هذه الخطة هدف زيادة فرص العمل كا قدرت الخطة
حجم الاستثمارات ليصل الى 765 مليون دينار بتفوق منصفة ما بين القطاع العام والخاص.

ويمكن أن تكون لتنفيذ الخطة الحالية أن الاداء الاقتصادي قد تم تحقيق معدلات تقارب
5٪ معدلات النمو المعتادة اذ بلغ معدل النمو السنوي في الأنتاج الباهلي الإجمالي الحقيقلي
بالم严ة مع 5.9٪ما استهدفت الخطة بينها ازداد الانتاج القومي الإجمالي، وبلغ نمو سنوي
حتي 11٪ بالم严ة مع 1.5٪ما استهدفت الخطة كما ارتفع معدل دخل القرن بالساعات
الاجرية الى 185 دينار عام 1975 إلى 250 دينار عام 1980، أما قطاع الزراعة فقد حقق
معدل نمو حقيقي بلغ 7.5٪ مقابل 0.2٪ ما استهدفت الخطة، وقد تحقق ذلك بالرغم من تعاقب
مواسم الجفاف وفي حين لم يتم تنفيذ بعض المشاريع الأساسية في هذا القطاع إلا أنه شهد
تغيرا في بعض خصائصه مثلت في توسيع الزراعة المروية واستخدام الأساليب والتقنيات
الزراعة الحديثة مما قلل من تأثير التقلبات المناخية على الأنتاج وحد من تدبيره.

أما قطاع الصناعة والتعدين فقد حقق معدل نمو بلغ 13.6٪ سنويا بالم严ة مع 1
1976-
ما استهدفته الخطة على أن هذا القطاع قد شهد توسعا كبيرا في مجال انشاء الصناعات التي لم يصل عدد منها بعد إلى مراحل الانتاج بالإضافة إلى أن تعدد الظروف وتصنيعه لم يحقق الأهداف المرجوة، أما قطاع الماء والكهرباء فقد حقق ما نسبته 81٪ بالمقارنة مع 1٪ ما استهدفته الخطة أما قطاع الالات(6,7),(995,989) الآلات فقد تجاوز كثيراً ما استهدفته الخطة إذ حقق ما نسبته 4.13٪ مقابل 4٪ مما استهدفته الخطة أما قطاع الخدمات والمثل في النقل والمواصلات والتجارة والخدمات الحكومية الأخرى فقد حقق معدل نمو 67٪ بالمقارنة مع 8.1٪ ما استهدفته الخطة. يتضح اذن أن قطاعات الالات(6,7),(995,989) الآلات حطمت نسبة عالية بالمقارنة بقطاعات الخدمات لما أدى إلى زيادة احتياجها النسبية من 42.5٪ من الالاتRails المحلي في عام 1975 إلى 38.8٪ مقدرة لعام 1980 ومع ذلك فإن هذه النسبة كانت أقل مما استهدفته الخطة حيث قدرت أن تصل نسبة سهولة الالاتRails السليم إلى 4.1٪ في عام 1980.

ومن ناحية حجم الاستثمارات فقد بلغ الالاتRails الرأسمالي خلال فترة الخطة الحادية الأولى ما يعادل 843.7 مليون دينار مقابل 755 مليون دينار ما استهدفته تلك الخطة مولت المسحوبات من القروض الحكومية من حجم الاستثمار هذا ما نسبته 24٪ كم مولت المسحوبات من القروض التي هي بكفالة الحكومة ما نسبته حوالي 12٪ من، حيث ارتفعت تبعا لذلك نسبة الاستثمارات إلى الالاتRails المحلي في العام 1975 إلى 8.3٪ خلال فترة الخطة وإلى الالاتRails القومي من 25 إلى 33٪ على التوالي.

وبنها افترضت الخطة توزيع الالاتRails الرأسمالي مناسبة بين القطاعين العام والخاص فان اتفاق القطاع الخاص بما في ذلك مشروعات الشركات المتخصصة بين القطاعين العام والخاص قد تجاوز ما قدرته الخطة بحيث بلغ حوالي 59٪ من مجموع الاستثمارات في حين بلغت استثمارات القطاع العام حوالي 41٪ من.

أما من حيث التوزيع القطاعي للالاتRails الرأسمالي فتجدر الإشارة أنه في حين تجاوز الالاتRails الرأسمالي بالأسعار الجارية ما قدرته الخطة في كل من مجموع قطاعات الالاتRails السلمي ومجموع قطاعات البنية الأساسية ومجموع قطاعات الخدمات الاجتماعية إلا أن هذه الصورة تختلف تماماً إذا اعتبرت الالاتRails الرأسمالية بالأسعار الثانية. فلم يعد هذا الاتفاق في مجموع قطاعات الالاتRails السلمي 98٪ من الالاتRails المتكررة في الخطة ولم يصل في أي قطاع ضمن هذه المجموعات إلى المستوى الموعود. وبالتالي فقد تجاوز الالاتRails الاستثمار بالأسعار
الثاني في مجموع قطاعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية المقدر لها في الخطة بنسبة 27.2% و8.7% على التوالي. وكان لزيادة هذا الانفاج في قطاعات النقل والكهرباء والسكن الأثر الأكبر في تحقيق هذه النتيجة.

ومن حيث التجارة الخارجية فقد حققت الصادرات السلعية نمواً بلغ معدله السنوي 27.5% بالمقارنة مع 27.4% ماستهدفت الخطة وقد تم تحقيق هذا النمو السريع بالرغم من أن عمليات تعدين الفوسفات لم تحقق المستويات التي توقعها الخطة علاوة على إعادة برمجة تنفيذ مشروع الأسمدة الفوسفاتية من حيث التركيب السعلي للصادرات الوطنية فقد شهد تغيراً جذرياً لصالح الصادرات السلعية الصناعية التي زادت نسبتها من 45.4% عام 1975 إلى 46.5% في عام 1980.

أما المستوردات فقد بلغ معدل نموها السنوي 25.4% بالمقارنة مع 8.4% ما توقعها الخطة. كما أثر تغيير في التركيب السعلي للمستوردات إذ ارتفعت نسبة المستوردات من السلع الأساسية والمستهلكات والحاجم من حوالي 25% عام 1975 إلى 38% عام 1980 في حين انخفضت نسبة المستوردات الاستهلاكية من حوالي 39% إلى حوالي 32% على التوالي.

فقد ساهم في تمويل المستوردات الزيادة الكبيرة في مجموعات الأربين الطلب في الخارج والسهولة المائية خاصة الدولة والأسواق الخارجي. وخلال ذلك فاز معدل عجز من ميزان السلع والمزايا المالية خزينة الدولة والالتزامات الخارجية. وخلال ذلك فاز معدل عجز في ميزان السلع والمزايا المالية خزينة الدولة والالتزامات الخارجية. وخلال ذلك فاز معدل عجز في ميزان السلع والمزايا المالية خزينة الدولة والالتزامات الخارجية. وخلال ذلك فاز معدل عجز في ميزان السلع والمزايا المالية خزينة الدولة والالتزامات الخارجية. وخلال ذلك فاز معدل عجز في ميزان السلع والمزايا المالية خزينة الدولة والالتزامات الخارجية. وخلال ذلك فاز معدل عجز في ميزان السلع والمزايا المالية خزينة الدولة والالتزامات الخارجية. وخلال ذلك فاز معدل عجز في ميزان السلع والمزايا المالية خزينة الدولة والالتزامات الخارجية. وخلال ذلك فاز معدل عجز في ميزان السلع والمزايا المالية خزينة الدولة والالتزامات الخارجية. وخلال ذلك فاز معدل عجز في ميزان السلع والمزايا المالية خزينة الدولة والالتزامات الخارجية. وخلال ذلك فاز معدل عجز في ميزان السلع والمزايا المالية خزينة الدولة والالتزامات الخارجية. وخلال ذلك فاز معدل عجز في ميزان السلع والمزايا المالية خزينة الدولة والالتزامات الخارجية. وخلال ذلك فاز معدل عجز في ميزان السلع والمزايا المالية خزينة الدولة والالتزامات الخارجية. وخلال ذلك فاز معدل عجز في ميزان السلع والمزايا المالية خزينة الدولة والالتزامات الخارج
المباشرة يفوق معدل نمو الضرائب غير المباشرة في حين ازدادت الأربات من الضرائب غير المباشرة في فترة الخطة الخمسية الأولى بنسبة 8.2% سنويًا. كان معدل الزيادة السنوية في الإيرادات من الضرائب المباشرة 27.4% وفي الإيرادات غير المباشرة 28.2%. كما انخفضت نسبة حصيلة الضرائب غير المباشرة إلى الإيرادات المحلية من 17.4% عام 1974 إلى 14.2% عام 1980، وارتُفعت نسبة حصيلة الضرائب المباشرة من 12.1% إلى 14% على التوالي.

ومن ناحية أخرى، فإن النفقات العامة قد زادت خلال فترة الخطة الخمسية الأولى بمعدل 24.3% سنويًا. وازدادت النفقات الأجنبية والمزادات الرأسمالية بنسبة مقاربة خلال هذه الفترة بلغت 21.6% سنويًا. كما زادت العبء الذي تحمله الدولة في دعم أسعار المحروقات والمواد التموينية حيث بلغ ما يعادل 14% من مجموع النفقات الأجنبية عام 1980. هذا وقد بلغت نسبة النفقات الجارية ونفقات الرأسمالية للحكومة المركزية إلى الإنتاج القومي الإجمالي في المعدل خلال فترة الخطة 43% في 1974 و45% في عام 1975 على التوالي. كما ارتفعت نسبة الإيرادات المحلية إلى النفقات الجارية من 17.5% عام 1975 إلى 28.9% عام 1980.

أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية والجهات المصرفية فقد استهدفت الخطة الخمسية الأولى تطبيق سياسة نقدية ومالية متكاملاً تؤدي إلى المحافظة على استقرار نسبي في مستوى الأسعار من خلال تقدير الزيادة في عرض النقد واتخاذ تكنين الجهاز المصرفي في إيجاد الميزات وتوفير التسهيلات الائتمانية لتعزيز حميات الاستثمار وضمان النمو في القطاعات الإنتاجية وكذلك في قيام البنك المركزي بالتصدير للدين العام بمبلغ لا يقل عن 75 مليون دينار خلال فترة الخطة.

نتيجة لتنفيذ خططين في عقد السبعينات كان النمو الإقتصادي بالنسب الإيجابية للانقاد الازدحام كان انسجامًا ودفعتًا على النحو التالي:

- يعتمد الاقتصاد الوطني على قاعدة انتاجية ضيقة ولا تزال قطاعات الخدمات تساهم بجزء الأكبر من الانتاج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن بعضها قد انخفضت من حوالي 26.8% عام 1975 إلى حوالي 21% عام 1980، فإنها لا تزال مرتفعة وتستهدف حوالي 23% من قوة العمل. أما بالنسبة إلى قطاعات الانتاج السلمي فيتميز القطاع الزراعي بعمومه الكبير على الظروف الجوية، إلا أنها تستهلك بالذات مثلاً، بسبب تمهيد الزراعة المحمية وزيادة الانتاجية باستعمال إصلاح الزراعة الحديثة كارثي بالتنقيط والزراعة المحمية.
ويصف القطاع الصناعي بوجود عدد قليل من الصناعات الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية العالية في حين يوجد عدد كبير من الصناعات المتوسطة والخفيفة والمشغل الصغير، وبالتالي من زيادة مساهمة قطاع الإنتاج في الناتج المحلي الإجمالي. فإنه لم ينكم من مواجهة متطلبات شارع التنمية أذجبه صناعة الإنشاءات عادة خصائص رئيسية منها غياب الادارة والتخطيط السيسيم وعدد استيعاب التقنيات الحديثة وقصر التمويل الملازم. ونقص القوى العاملة المهارة وقلة عدد شركات التحديات المحلية القادرة على تنفيذ المشاريع الإثاثية الكبيرة.

- تقدر قوة العمل في المنطقة الشرقية في المملكة بحوالي (400 ألف شخص أقلهم من الذكور وفوق) نسبة مساواة المرأة بحوالي (14%) من قوة العمل وتبلغ المؤشرات على حدود تحول في التوزيع القطاعي لقوة العمل من قطاع الزراعة إلى قطاعات الصناعة والخدمات بالإضافة إلى ذلك يقدر عدد الأندونيسيا العاملين خارج الأردن بحوالي (23 مليون عمل معظمهم في الدول العربية المتحدة للنفط.

وتبع عن ذلك بعض الأثار السلبية على المجتمع localized في نقص القوى العاملة وخاصة في قطاع الزراعة والزراعة. استخدم استعداد عمالة من الخارج عشرة آلاف حوالي (70 الف) عام (1980) معظمهم من العمالة غير المحترفة وحالة المهرة. وسبب ارتفاع نسبة زيادة البسيرة في عدد السكان وانخفاض مساواة المرأة في قوة العمل، نقص التركيب الاجتماعي لقوى البشرية بالانخفاض في معدل تشاركة السكان في قوة العمل (20%) وارتفاع في نسبة العائلات وهذه الظاهرة تأسس على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الاستهلاك: تزداد قيمة الاستهلاك العام والخاص في الأردن عن قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي حيث بلغت 143 يوماً. ومع ذلك، في عام 1980 وحوالي (113 يومًا) في نسب تحسين في نسبة الاستهلاك إلى الإنتاج المحلي الإجمالي. فان ارتفاع مستواه يتم عن وجوء ضعف هيكلي في الاقتصاد الوطني يتمثل في قصور الإنتاج عن مواجهة الطلب المحلي وجعله ارضاً لتأثير عوامل خارجية.

- الملاحظة العامة: بالرغم من أن الادوات المحلية قد أزدادت بنسبة هامة خلال الخطة الخمسية الأولى إلا أنها ما زالت لا تلبي كامل النافذة الجارية.

- الميزان التجاري: يعاني الأردن من عجز مزمن في الميزان التجاري، ففي حين ظهرت الصادرات الوطنية تطوراً ملحوظاً إلا أن المستورات السلاسل أظهرت زيادة كبيرة مما أدى إلى تزايد العجز في الميزان التجاري. بالإضافة إلى ذلك سجلت نسبة هذا العجز إلى الإنتاج القومي الإجمالي ارتفاعاً.

- 220 -
الادخار: يُشكل النظام المصري في الأردن تركيز البنك على تمويل أعمال القطاع التجاري. اتخذت في السنوات الأخيرة تكوين قطاعات الإنتاج المحلية بناءً على توزيع الأموال لصالح رفع وتوفير الإنتاج Ej لم تتم قتال الفروع والاشتراك في الدراسات التعبيرية المحلية بالدور الإداري بالإضافة إلى تطوير بعض المؤسسات في مجال حمل الدخول الأولى الصغيرة.

وساهم القطاع العام في تعبئة الدخول وتجهيزها وأصدار الدولة سندات الدين العام. كما شرعت مؤسسات القطاع العام في إصدار احتياطات القرن ومن الخطوط من عناصر ميزان المدفوعات ان جزءا من الدخول لم يوجه نحو التكلفة الرأسمالية مع أن الأردن يتوجه إلى الاقتراع التجريبي.

ومن ناحية أخرى لا لتوفير اقتصادية وكافية لتجاوز الدخول الصغيرة.

- يعتمد الأردن على استيراد عدد كبير من السلع الغذائية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي وفقاً لذلك الذي زيادة المعدل السنوي لقيمة العجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية وسجل الإنتاج المحلي من المحاصيل الحقلية واللحوم الحمراء ومصطلحات الابان المحلية تراجعاً كبيراً بسبب ظروف الجفاف التي سارت البلاد خلال السنوات الاربع الأولى من الخطة الخمسية الأولى والقابل تحسن أنتاج بعض المحاصيل من الحضور والفاكهة نتيجة زيادة رقعة المناطق الروية واستعمال تقنيات حديثة في زراعتها.

ومن الواضح ان قصور الإنتاج الغذائي المحلي عن تلبية المتطلبات الغذائية المتزايدة واستمرار اعتماد الأردن على استيراد هذه السلع يعرض بأمن البلاد الغذائية.

وبالمثل كما تحقق من تطوير واسع في البنية التحتية لقطاع التموين ومستلزماته الا انها لا تزال غير مكتملة ولا تتم بهدف ضمان ضمان استرخائياً كافً.

- شهد عدد السويسات زيادة كبيرة في الاتفاق على التكامل الرأسمالي حيث بلغ معدله السنوي 40% من الإنتاج المحلي الإجمالي باستمرار السوق. خلال الخطة الخمسية الأولى ووافق ذلك مختصات في بعض القطاعات كقطاع الأنشطة وضعت على بعض المواد المتاحة والتي تواكب عادة عملية التنمية السريعة.

طيفياً.

وقد طرأ تغير في هيك البحثات لصالح المواد الخام والسلع الرأسمالية وذلك لتلبية متطلبات الإنتاج المحلي والمصبات المشتركة الأسماوية، أما المستودعات من المواد الغذائية كنسبة من الإنتاج المحلي الإجمالي فهي ثابتة تقريباً.
وقد حققت الاستثمارات في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية مهولاً إلا أن بعض القطاعات الاجتماعية واجتهدت صعوبات في تخطيط مشاريعها التنموية وتمهيدتها وتنفيذها.

ويظهر ميزان الملفات أن أجريات الاتصال من العامين في الخارج من خلال النظام المصري بلغت حوالي 2 مليارات دينار عام 1980 يضاف إليها مبالغ كبيرة يصعب تقديرها ثم تحويلها من خلال القنوات خارج هذا النظام. وعلى الصعيد الأخرى يصبح هذا التحويل مشكلة رئيسية بالنسبة من الاتصالات التقليدية أو الاتصالات الفورية والمواقع الحدودية. وقد جاءت هذه الملاحظات الحقيقية للسوق بيننا في النتائج الوطنية.

ولن توفر دراسات تحديد المناخات هذه التحويلات كما لم يتم تطوير الآثار المؤسسية المناسبة للاستفادة من هذا المورد بشكل أفضل في تفعيل مقتضيات التنمية وأولوياتها.

واجه مجمل القطاع هذه التي تمتلك اليوم ما يقرب من 2% من صورة المهن الاقتصادية. فقد جاءت كافة النشاطات الاقتصادية من حالة تطورها المحافظة على الدفعة التنموية للاقتصاد، لتحقيق معدلات تنمو أكثر تسرعًا ومحاولة تجاوز الاختلافات الاقتصادية القائمة أو الحالة للاتصالات المستقلة والمواقع الحدودية. فقد جاءت هذه الأهداف والأنشطة الاقتصادية تنمية الأراضي الزراعية في الإنتاج الزراعي بحد الـ21% حيث يحقق قطاع الزراعة ما معدله 57.5% سنويًا. تحقّق في هذا القطاع نتيجة للزيادة في الإنتاج التي ستحصل من زيادة مساحة الزراعة الموجودة في المناطق المريحة والبرية وزيادة إنتاجها، وتوزيعه في تبادل الشروط الجوية.

ويستوحى الأنتاج الزراعي، فضلاً عن الحاتميات الغذائية الزراعية، وكان من المتوقع أن يبدأ استغلال ماء سد الموارد على نهر البرملي. تأتي هذه النقطة لتسامح بشكل رئيسي في زيادة الإنتاج الزراعي وتوزيعه يؤدي إلى تحقيق معدلات سنوية عالية من تلك المقدمة في هذه الحالة غير أن الاختلاف في تمثيل هذا المشروع الزراعي، والذي تحقق فوائد كبيرة على الإنتاج الزراعي، ما بعد عام 1985 واثالث الثاني على قدرة الأردن على مواجهة متطلبات الطلب المحلي، مما ينطوي بقطاع الصناعة والتعدين. فقد تحققت المركبات التي يعتمد على الموارد المعدنية الأولى وكذلك تطور الصناعات الكيميائية، والتي ترتبط بتحقيقاً في تصنيع PASS وتنويع في صناعة الاستعداد والصناعات التحويلية مسودة الصغرى وما يرتبط تلك التي تعزز التكامل الصناعي الصناعي بتحقيق أهداف نجان في بنية هذا القطاع وتوزيعه لصالح الصناعات التحويلية، ووجه نجان والصناعات التحويلية بوجه عام. كما تحقق المركبات التي تستخدم في قطاع الزراعة والمعدن معدن موسمي.
يلقى في التوسع الكبير في توليد الطاقة الكهربائية وتنقية وتوظيفها وتطوير مصادر المياه لغابات الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي ما أنشطة الانتاج والخدمات فقد هدفت الخطة إلى أن يحقق نسبته 12.6% و 42.8% على التوالي.

وتحجج ذلك فقد ادى هذا الهدف إلى ظهور هدف آخر في الخطة هو تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الإنتاج السلمي بحيث ترتفع مساهمتها في الإنتاج المحلي الإجمالي من 38.4% عام 1980 إلى 42.4% عام 1985 وكذلك تضمنت أهداف الخطة الخمسة الثانية المنشأة في عقد التنمية العربية وتعزيز العمل الاقتصادي والتكامل التنموي العربي وذلك هدفت إلى زيادة الإيرادات المحلية في الميزانية العامة بحيث تغطي ليس فقط كامل النفقات الجارية بل تحقق قطاعاً متزايداً للمساهمة في تمويل الاتفاق الرأسمالي كما هدفت إلى تحقيق نسبة العجز في ميزان السلع والخدمات إلى الإنتاج القومي الإجمالي على الرغم من ارتفاع الخلافة بازدياد العجز في ميزان السلع والخدمات من حيث الأرقام المطلقة كما هدفت الخطة إلى توفير الحاجات الأساسية للمواطن والخادم من التابعين بين الأقاليم وكذلك الى تطوير قوة العمل.

والنظر الى واقع التحرك الاقتصادي للعامين 1981 و1982 يمكن إجمال وافع هذا التحرك بما يلي:

- تميز العام الأول من خطة التنمية 1981-1985 باستمرار النشاط التنموي وسيرته واتصاف مستوى الاداء باستمرار تحقيق معدلات تم تقارب تلك المستهدفة في الخطة، إذ أما الإنتاج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسواق العربية من 958.6 مليون دينار في عام 1980 إلى 1119.9 مليون دينار مقدراً لعام 1981 أي بنسبة 23.4%.

وقد رافق النمو في الإنتاج المحلي الإجمالي زيادة ملحوظة في الاتفاق على التكوين الرأسمالي الذي بلغ 55 مليون دينار عام 1981 مقابل 41.9 مليون دينار استهدفت الخطة أي زيادة بنسبة 33.5% كأداة عناصر من القروض الحكومية والقروض التي يتكفلها الحكومة بمتوصل حوالي 28% من حجم الاستثمار هذا.

وقد توسع حجم التجارة الخارجية حيث تنساعد المستوردة من السلع خدمات من 3.3 مليارات دينار عام 1980 إلى 4.3 مليارات ديناراً مقدراً لعام 1981 وفي المقابل ازدادت الصادرات من السلع والخدمات من 774 مليون دينار عام 1980 إلى 1037.9 مليون دينار

- 223 -

وفي مجال المالية العامة فقد طار ارتفاع في الإيرادات الجارية بما في ذلك المساعدات المالية حيث غطت كامل النفقات الجارية للسنة الخامسة على التوالي وحققت فائضا بمقدار 1816 مليون دينار في عام 1981 بالمقارنة مع 7626 مليون دينار عام 1980، وقد ساهم هذا الفائض في توديع ثلث الالتزامات الرأسمالية في حين ساهمت القروض الخارجية إلى جانب الديون الحكومية في تمويلباقي النفقات الرأسمالية. والجدير بالذكر أن الإيرادات المحلية زادت بأكثر ما توقعته الخطة وارتفعت مساحتها في تنفيذ البنى التحتية من 27% إلى 37% بالمقارنة مع 19% حسبا توقعها الخطة لعام 1981.

وقد تم خلال عام 1981 اتخاذ الإجراءات المالية التالية:

* إصدار قانون سندات الم ديون يسمح بوجه إصدار سندات مقدارها من قبل وزارة الاقتصاد.
* صرف مساعدة العامة والبلدات.
* تعديل التعريفة الجمركية على بعض السلع المستوردة وخاصة المنتجات الكحولية والأسلاك.
* زيادة رسوم الأقانت على المشروبات المصغرة علما.
* تعديل نظام رسوم محكمة تسوية الإراضي.
* تعديل نظام العلاوات المحرومة للموظفين.
* فرض رسوم طوابع على الشيكات الحكومية باستثناء الموظفين.
* تعديل نظام غلاء المعيشة للمتقاعدين.
* تعديل بدلات تقدر بالسلاعة لأغراض فرض الرسوم الجمركية.

وتعكس التطور الاقتصادي في استمرار ارتفاع عرض النقد وشبه النقد من 8848 مليون دينار في نهاية عام 1980 إلى 11799 مليون دينار في نهاية عام 1981 أي بنسبة 37.7% في حين ارتفع عرض النقد بنسبة 37.8%. وقد صاحب ذلك ارتفاع عدد من الإجراءات من المجال النقد لتحقيق الاستقرار النقدي وحداد المزيد من المضارعات وتنجحها نحو الاستقرار منها تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي وتخفيض الحد الأدنى للارضية المسموح به للبنوك والاحتفاظ بها في الخارج ورفع
سعر القائدة على التسهيلات الإسمانية المنوية لغير المقيمين وتحديد الحد الأدنى من استثمارات البنوك

في سندات التنمية وسنادات المؤسسات المالية والمنشآت الخريطة.


وقد ساهم هذا الفائض في تمويل 45.7% من مجمل الإنفاق الرأسمالي في حين ساهمت القروض الخارجية التي كانت نسبتها 16.7% إلى سندات الحكومة في تمويل باقي النفقات الرأسمالية. والجدير بالذكر أن الإيرادات المحلية زادت بنسبة 125% إلا ان مساهمتها في تغطية النفقات الجارية انخفضت من 79.7% إلى 68.9% بالمقارنة مع 79.7% حسب توقعات المحطة لعام 1982.

وقد تم خلال هذا العام اتخاذ الإجراءات المالية التالية:
* اصدار قانون ضريبة الدخل وبدء العمل به اعتبارا من شهر تشر من أول 1982.
* تعديل التعرفة الجمركية على بعض السلع المستوردة.
تعديل نظام رسوم الإنتاج المحلي على المشروبات الغازية والحادية والبطاريقات السائلة ومحضرات الغسيل وصابون التواليت.
* تعديل نظام رسوم المسكرات.
* زيادة أسعار الماء للمستهلكين.
* اصدار نظام بدل خدمات جديدة لمؤسسة الموانئ.
* اصدار تعليمات تحديد بدلات الخدمات في المناطق الحرة.

أما في المجال النقدي فقد صاحب التطور الاقتصادي في العام الثاني للخطة استمرار ارتفاع عرض النقد وشبه النقد من 93.69 مليار دينار في نهاية عام 1981 إلى 143.7 مليار دينار من نهاية عام 1982 أي بنسبة 58.5% في حين ارتفع عرض النقد بنسبة 120%.

وامتداً للمشروع النقدية المرنة التي اتبعت في العام الماضي خدمة التنمية الاقتصادية في ظل الظروف المستجدة على الساحة الاقتصادية فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات التشجيعية التي تهدف إلى استقطاب السيولة المحلية وتوجيهها نحو الاستثمارات المحلية وتمويل المشاريع الاقتصادية الطويلة الاجل.

ومن هذه الإجراءات تخفيض المزيد من نسبة الاحتياطي النقدي لزيادة الاقتراض في سندات التنمية الحكومية وذوونات الخزينة وإجراء المزيد من التنفيذ على الخد الآلل للأرخصة المسموح للبنوك التجارية الاحتفاظ بها ورفع سعر الفائدة على الودائع الجارية لضمان استقرار الودائع الإدارية ورفع سقف الائتمان وكذلك نسبة الائتمان إلى الودائع.

10- الختام

إن التعرض لمصرة الاقتصاد الأردني منذ مطلع الخمسينيات وإبراز ملامح هذه المصرة وما اعترف الاقتصاد الأردني خلافاً من تطورات وما اكتمل نهجه هذه المرة من نقاط قوة لأنها بالطبع نقاط ضعف واتجاه في حقية الأمر سألية لا تتسع لها وقوف هذا البحث، بل إن الخوض العناوين في المعنى الاقتصاد الكلشي وعديد الأفكار يرصد النحو الاصلي لهذه المفاهيم وأباد من التعرض له تلميس واقع أي اقتصاد نامي ومواقعة يظل هذا الاقتصاد في المستقبل.

الآتيل ولا يوجد من الاعتراف في هذا المجال من أن ما تم التعرض له في هذه الوارقة وعلى الرغم من
عدوديته قائله ولاشك مثل الظار عامة بمدحة الاقتصاد الاردني وبين هوية التخطيط فيه ومدى تطوره، ومن هنا ان كانت هذه الورقة تعبر الإطار العام أو الخروج العريض لمسيرة التنمية والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي في الأردن قادراً في نفس الوقت لما تكون قادرة أعلاهما تنمو جزئياً رئيسية والحوض فيها مدركي في ذلك ان الاستدامة من خبرات الإشقاء العرب في تجارتهم التخطيطية وكيفية معالجة بعض العوائق والاختلافات الاقتصادية التي تجرف وان تتعرض مزيداً من التخطيط في أي بلد نام إذا يدعم بعدا أكثر لتوجيهها التخطيطية ويضمن بيئة توحيد اقتصادية تيحب التخطيط سياً نحو تشكيل اقتصادي عربي مشترك.

يتبين ما تقدم أن التجارة الأردنية في التخطيط الاقتصادي الاجتماعي ليست بعيدة الأميل بل ان التطور الاقتصادي الذي شهدته الخمسينات أو الاحتراء النمو الاقتصادي الطبيعي الذي شهدته هذه الفترة لم يكن غير محدد الجوانب والأهداف وإن كان قد حقق معدلات تموجودة.

وفي مطلع الستينات ولدبت ببرمجة سنوات الخمس فاسيع كان الأردن يحاول اتباع النهج التخطيطي ولو على مستوى البرامج الاقتصادية غير أن ما احتضن هذا البرنامج من عوامل جعل من الصعبية بمكان السير في تنفيذه. ولم تكن التجارة الخلفية للتخطيط لبداية الا منذ 1973 حيث بدأت المسرة الاقتصادية الأردنية التخطيطية، بدأ هذا التخطيط كجهد علبي وداعم ومدرس لمحدد الواقع الاقتصادي ورسمت الطريق المستقبلي لتحرك هذا الواقع. وبالرغم من قصر الفترة التخطيطية هذه إلا أنه يمكن القول أن هناك الكثير ما كسبته هذه الفترة من خبرة تخطيطية رغم قصر مداها فلم تكن الخطط الاقتصادية تشيع في فراع دونا الوقوف على أرضية الواقع حيث ينصب التخطيط ضرفاً في الحالات وتنفيذ الخطة صنفها من صنف المستحيل، بل كانت الخطة الأردنية تفنف دائماً على مدى ودائع وتكتل على ما أفضل وفق الامكانيات والظروف متطلبة من إعداداً بالإنسان الأردني كأداة وهدف تمريني في أن واحد كما لم تغلب أي خطة اردنية من انتعمل وسط أطر من التضامن الاقتصادي العربي منطلقة دوماً إلى هذا الوسط العربي مدركة ان خيوط التعاون والاستدلال التجاري وحركة رأس المال والعمل هي أساسيات برفضها الواقع الاقتصادي العربي لا بل هي شريان حياة لا بد لأن نمية عربية وان تصل به حفاظاً على الثبات والاستمرارية.
الموضوع:

5/ أسامة الجمال (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول)

ماعرضة المحاضر حول ميكانيكا العمل والآرئق التي توضح الأسس التي سار عليها التخطيط في الأردن، تثير مجموعة استفسارات تنتقص في:
- ما هو الأساس الذي استعمل لفصل الري عن الزراعة في توزيع الاستثمارات، رغم أنها عناصر متدفقة؟
- هناك حاجة إلى تفصيل أكثر لقطاع الطاقة، خاصة بالنسبة لمصادر المخلتفة، مثلا ما هو وضع التمديد في ضوء احتمالات العثور على النفط بمكاسب تجارية، وما هو وضع النفط المحلي في مظهر المخطط المستقبل؟
- هل جرى تقييم مدى تغطية القطاع الخاص للحصة المخصصة له في الحقل؟
- ما هي نسبة مصادر التمويل الخارجي في القطاع، وما نسبة النجاح للحصول على المطلوب؟
- ما الوزن الذي أعطي لتعزيز التعاون مع اقتصادات الدول المجاورة؟

د/ محمد صادق (المعهد العربي للتخطيط)

الإيجابية تتمثل مواتيات الخطة على البرنامج الثلاثي 1973-1975، خاصة وأن الغرض الأساسي من اعداده جاء في محاولة لإعادة قوة الدفع إلى مسيرة النمو بعد أن انهجت الى الركود بسب حرب 1967، وهل حقق هذا البرنامج أفضاره؟

من المتفق عليه أن فلسفة التنمية في الأردن وبالتالي مهندسة التخطيط تتبع من تشجيع المبادرات الفردية وخلق المناخ الملازم لدور القطاع الخاص في التنمية، إلا أن مقارنة الاستثمارات في كافة خطط التنمية توضح أن دور القطاع الخاص لازال محدوداً سالحاً القطاع العام الذي يستحوذ على الجزء الأكبر من الاستثمارات.

ويرتبط بذلك أن الخطة ليست النزامية تجاه القطاع الخاص، بل هي مجرد تقدر لما يقمو به مقابل الدور الهم الذي يقوم به القطاع العام، وهذه الستة تعداد الخلط الأردنية إلى بقية البلدان العربية، سواء كانت تأخذ بالمبادرة الفردية أو لها توجهات أخرى.
ثم إلى أي مدى يمكن تصنيف الاستثمارات التي وردت في الخطة المذكورة على أنها استثمارات اقتصادية؟

يضاف إلى ذلك أن الاعتماد على التمويل الخارجي يجعل الخطة تحت رحمة عوامل خارجية.

يصعب تحكم فيها من الداخل، فكم حققت البرامج الاقتصادية لاهدافها المعلنة؟

ويرتبط بذلك مسألة المتابعة، حيث أشار المحاضر إياها تسرع غير من برامج من جهة أخرى.

كان مجلس التخطيط يضم ما يسمى بغرو العمليات لتلبية المشروعات، اياها الغيب. فماذا لو حافظ المجلس على الجهاز المذكور، هل كان يمكن ان يؤدي الغرض منه؟

د/ اسماعيل سراج الدين (معهد الكويت للبحوث العلمية)

إن الأردن من البلاد القليلة في المنطقة التي توجد فيها ظاهرة تصدير واستيراد العمال جنباً إلى جنب، ولكن يبدو أن الخطة تخصصها منظور واضح لنسبة الموارد البشرية، خاصة من ناحية النقطة التالية:

- رجوع العمالية الأردنية من الخارج وكيفية استيعابها اقتصادياً واجتماعياً؟
- تقسيم العمالية في القطاع الزراعي وهل أدى أو سيأتي للاجئ نحو المكتبة الزراعية أو إلى تخطيط
- لا استيراد عمالية زراعية غير ماهرة؟
- منظور الخطة بالنسبة إلى النمو السكاني، خاصة من ناحية تأثيره في زيادة الهجرة للجنسين وتأثيره في

النمو الحقيقي للفرد في الأقاليم المختلفة؟

د/ عارف دليلة (وزارة التجارة والصناعة)

تعد الإنشاءات السكنية في الورقة البحثية لتشكل حوالي ثلث مجمل الاستثمارات خلال الفترة 1962-1992، أي أي مدى يمكن اعتبار الإنشاءات السكنية استثماراً؟

كذلك ورد أن الخطط الثلاث حافظت على هدف تقليل العجز في الميزان التجاري عن طريق
زيادة الصادرات بدلاً من تقليص الواردات. ولكن يصعب فصل شروط غير الصادرات عن شروط
غمر الواردات، ولا يمكن تحقيق غمر في الأولى دون تدخل إيجابي وعلقي في الثانية.

229 -
جاءت معدلات النمو الفصلية لكل من الصادرات والواردات في الخطط المبدولة مغالبة لتلك المستهدفة إلى حد كبير. حيث أن معدلات ثورة الصادرات جاءت دون معدلاتها المستهدفة، بينما حقبت الواردات معدلات أعلى من معدلاتها المستهدفة. يضاف إلى ذلك بروز مشكلة التركيب السلبي للواردات، حيث بلغت الواردات الاستهلاكية (0.27%) من إجمالي الواردات، مقابل (2.19%) للواردات الوسيطة والخاصة (11.11%) للواردات الرأسمالية. كذلك، وكما ورد سابقاً، هناك استدامة لفمالة خارجية، وهذه الظاهرة تتطلب التفسير الخاص في الأردن، حيث توجد عدالة فائضة فيها أو فسوه استخدام للموارد البشرية.

ظاهرة الملفة للانتفاخ في الأردن هي زيادة الاستهلاك العام والخاص على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة عالية (23.6% - 33.7%), وتشمل هذه الظاهرة لا بد من التأكد من التمويل الخارجي، وهذا بدأ في عمل تخطيطي، كيف تم التخطيط للمخروم من هذا الوضع؟

من منطق هنالك الإنسان هو هدف ووسيلة التنمية، ولكن لم ترد أي مؤشرات في الخطط المعنية بخصوص وضع الإنسان في الأردن، بما في ذلك ظروف معيشته وحياته وعمله، بالإضافة إلى ظروفه الاجتماعية والثقافية والصحة، الخ، رغم أهميتها الممتعة في أي عملية تخطيطية.

د/ عبد العزيز ارشيد (المعهد العربي للتخطيط)

الشروط الأساسية والضرورية لأي عملية تخطيطية هادفة هو أن تبدأ بالرؤية المستقبلية في خطوط عريضة لطبيعة المجتمع والأقتصاد المتوقعين. فيدون ذلك يظل التخطيط عملاً آلياً، دون أفق وعمق ورؤية.

مع ان معظم الخطط الإقليمية في الأردن تتحدث عن محاولات مستهدفة بين قطاع وقطاع ومن مستوى ألى آخر من الدخل، إلا أنها تصورات اقتتنت إلى حد كبير التصور الجوهري الشامل الذي يضم ملامح المجتمع بأكمله في المدى المستهدف.

ورغم أن تجربة التخطيط الأردنية قامت على أسس استراتيجية إماثية تأخذ في الاعتبار نقاط القوة في المجتمع وفي الاقتصاد، كما تأخذ في الاعتبار نقاط الاختلاف، إلا أن هذه الاستراتيجية اغفلت مبدأ قدرة قطاع أو أكثر على قيادة المسيرة الإقليمية، بمعنى احتمالات عن طرح السياسات الكفيلة بتهميش القطاع الرائد لبودره القطاعات والنشاطات الأخرى.

٣٢٠ -
لقد اتسمت التجربة الأردنية بالنسبة لبيئة برامج التثبيت بقدر واسع من الواقعية ومنها عكست حسباً بديعاً بالنسبة لأرضية قطاعات الاقتصاد القومي، ولكن الضعف الذي واجه خطط التنمية في الأردن، وفي كثير من البلاد العربية، هو عدم اعتراف تنمية القوى البشرية بحقها من الاهتمام. ذلك على ما يبدو أن السياسة السكانية والتدريبية، ظلت في معظم الحالات تعوزها الاستقرار الواسع والتحليل العميق.

في ضوء ما تقدم يمكن ممكن القول ومن تجربة التخطيط الآلائي في الأردن، رغم ما اتباهها من صعوبات ومعوقات، وما أصابها من ضعف، فإنا أدل على تعجيل خطوات عملية التنمية وجعلها رشيقة وهادفة أكثرما لم تكل من التخطيط.

د/ ميرفت بدوي (الصندوق العربي للغة الاقتصادية والاجتماعية)

لقد اعتمدت الخطة الاقتصادية في ظروف الوضعية السريعة لرأس المال، حيث تضمنت زيادة كبيرة في التحوليات، ولكن طرافات تغييرات فيما بعد أدت إلى تباطؤ في حركة رأس المال وفي تحويلات الفنطاسين الأردنيين في الخارج، فهل تم مراجعة نمو القطاعات في ضوء ذلك؟ ولما كان النتائج القومي أكبر بكثير من النتائج المحلي، فقد كان بمكن الأردن التخطيط لخفض زيادة الاستهلاك عن النتائج المحلي، فهل تم مراجعة هذه المسألة؟

لقد توجه مجلس التخطيط إلى البنك الدولي والصندوق العربي لانشاء وحدة لا تتخصص على المتابعة فحسب بل تكون توجيهية أيضاً، ولكن لم يرد ذكر للموضوع في الوثيقة، فهل هناك تجاوز في متابعة إنشائها، خاصة في ضوء ما ورد في المحاضرة عن اقتصار المتابعة على مجرد مراقبة بعض الاستثمارات على مستوى المشروعات، ثم هل هناك نية لتوزيع نطاق المتابعة بحيث تشمل المستوى الكلي أيضاً؟

د/ فرحان جاسم (المعهد العربي للتخطيط)

من المعروف أن الخطة يجب أن تندد الاستراتيجية متفقة ومتناسبة، وفي ضوء هذه الاستراتيجية فإن إعداد الخطة يستدعي عدة من الاستسالي والآدوات الفنية، التي في ضوئها يتم انجاز وثيقة الخطة.

والخطة ما هي إلا مؤشرات وتوجهات، وهذه المؤشرات ذات طبيعة كمية، لذلك فإن إعداد الخطة بحد ذاته ليس مهمة، بل المهم هو تدفيفها في إطار سياسات محددة تعمل على تحويل الخطة من
مجرد مؤشرات على واقع عمل. وفي حالة عدم ملاءمة الاستراتيجية أو الأدوات والأساليب الفنية أو السياسات المتصلة، نجد تواجد حالة من التباطؤ والتأخر في التنفيذ وتحقيق الأهداف.

وفي هذا السياق تزدهر الاستثمارات التالية:

- ماهي الأدوات الفنية التي تم إعدادها في أعداد الخطط المحتملة، بما في ذلك تطبيق النسخة الرياضية المحتملة، مثلها استخدمت نمذجة المستخدم/ المنتج. ماذا طرح البرمجة بالنسبة للمستخدم?
- الاقتصاد الكلي: ماذا زودت أن النماذج العملية؟ ما هي السياسات الرئيسية التي تم إعدادها في تنفيذ تخصص القطاعين العام والخاص في الخطة الثلاثية الأولى والخطة الخمسية الأولى في الأردن، وما تقدم المحاضر هذين الخطتين؟ ما هو طبيعة العلاقة بين التخطيط المادي والتخطيط المالي في الأردن، وما دور السياسة المالية في هذا الخصوص؟

د/ جميل بديري (شركة الغانم والبديري)

وردت في الواردة البحثية إشارة إلى انخفاض مساهمة المرأة في قوة العمل، وهذه الظاهرة معاكسة لما يحدث في الدول الأخرى. خاصة عند ملاحظة التقدم الثقافي والصحي في الأردن، إذا تشير ذلك؟ وهل عملية التحول من الزراعة، حيث تشارك فيها المرأة بشكل واضح في كثير من بلاد العالم، إلى قطاعات الصناعة والخدمات، حيث يمكن أن تكون الأوضاع الاجتماعية دون مساهمتها. أثر في ذلك؟

محمد اسمايل (شركة النقل وتجارة المواشي)

تعقيبا على الاستفسار الوردة بشأن مبررات الفصل بين الزراعة وبين الري في مجال الاستثمارات، وما أن الري في خدمة الزراعة، لذلك يفترض أن يكون مرتبطين جدا، خاصة في بلد مثل الأردن تتسم بمحدودية مواردها، ويعتبر الري فيها أحد أهم المشكلات التي تواجه الزراعة.

د/ محمد سعيد عبد العزيز (غرفة تجارة وصناعة الكويت)

ما هو أثر الحرب الأهلية في لبنان وكذلك الحرب العراقية الإيرانية في التوجهات التنموية الأردنية، وهل خلفت حالة من الدفع أو الزخم فيها?
لا شك أن الأردن قد أثر بالحرب الأهلية اللبنانية وكذلك بالحرب العراقية الإيرانية، كما خلطت هذه الحروب من ذي للتنمية فلا إجابة عليه، ولكن سواء كانت النتائج إيجابية أم سلبية فلستا سعداء بها. أما مدى تأثير القطاعات بهذه الحروب، وهما كان حجم المفاعلة أو الحساسة، فإن عملية التقييم ليست بسيطة، هنالك من وضع استثمارات في شاهدت النقل إلا أنه عجز عن استردادها، ويجري أن تكون هناك مشاكل صناعية زائدة من خطوطها الانتاجية. ولكن هذه الأحماء تظل محددة التأثير على التنمية، ويشكل عام لم يتم تكوين واضح لقياس درجة التأثير.

عند محاولة فحص درجة التجانس بين الخطط الإدارية قد تترافق بعض الثغرات، ولكنها ليست ذات تأثير كبير في هيكل التنمية. وهذه مسألة تتصل بعدة الدقة في اعداد الخطط، حيث لا زالت الحاجة قائمة إلى مزيد من الخبرات المؤهلة القادرة على اختيار التجانس بين الخطط وبين القطاعات المختلفة.

عند استعراض أي نشرة أو وثيقة إحصائية يتضح أن من أبسط الأمور الملموسة الزراعة الحالية في دخل الفرد ويشكل مرضًا حيًا ما، وكان لا يغطي مطامع الفرد أو الخطة نفسها. كذلك تتفحص من المؤشرات الاجتماعية المحققة نتائج مرضية ومعطيات، وإن كانت لا ترقى إلى الدرجة التي استهدفتها الخطة في بعض الحالات. أما المقارنة بين مؤشرات الخطة وبين المؤشرات التي تحققها فعلاً في訪れ بينهما كبرًا، خاصة وإن طموحات الخطة في حد ذاتها لم تكن كبيرة.

لقد كان حجم الاستهلاك العام بالخضروات يزيد بنسبة (43%) على الناتج المحلي لفترة سابقة، إلا أنها انتهت نحو الانخفاض في سنوات الخطة الثلاثية، وكذلك في الخطة الحالية (1976-1980)، وأن بقيت هناك زيادة نسبية قياسية.

إن أسلوب تحليل العجز في الميزان التجاري من خلال تقليص الواردات له صعوبته من حيث التنفيذ، حيث يتطلب توظيف أدوات حسابية كمية الواردات وتقنيات توصية في إطار تصنيف سلعي يقوم على الحد من قيم تلك الأنواع التي قد لا تحتوي عملية تنفيذية، بالرغم من عدم وجود علاقة دقيقة بالضرورة بين تقليص نواعيات صناعية معينة من الواردات وبين عملية التنفيذ.)

وقد يتم lodash الهجدية ولكن هذه الوسيلة لها مشكلاتها أيضاً، مثل عدم وجود أدوات كافية لضبط عملية المحمية وتفعيل الصناعة أو التشغيل الاقتصادي المعني. وقد بدأ الأردن بالحد النووي من الواردات ويستقر إلى حد ما على هذا الأسلوب.

تتركز سياسة الدعم للآلات غير الناهية وشبه الناهية لأغراض القطاع الزراعي، وربط ذلك بمؤازرة المصارف الأردنية على القطاع المذكور لصالح تحوم نحو القطاعات الأخرى. أما نقص الأعمال في القطاع الزراعي فإنها في حدود معينة إلى المكانتة الزراعية، حيث بدأ تطبيق عملية الري بالتنقيط في إطار الأساليب الزراعية الحديثة، لكنها ليست مكانتة كاملة بحيث يمكن الاستغناء عن الأعمال الواقفة.

فيها يتعلق بالنمر السكاني والهجرة الداخلية، فإن خطط التنمية اعتمدت إلى حد ما بمشروعات توفير أسباب الاستقرار في المناطق الجغرافية، إلا أن هذه المشروعات غير كافية لم تمنع الهجرة إلى المدينة، والواقع أن وضع السكاني بحاجة إلى مزيد من الدراسات الفصلية بخصوص فئات وسوق العملة في الأردن بلغة اعداد النظر في السياسة السكانية.

مسألة التفصيل المفترض لمشروعات الطاقة والكهرباء، يمكن القول أن مشروعات الكهرباء واضحة، ولكن هناك مصادر طاقة أخرى مثل الصخور النزبي، تميز من مصادر الكهرباء، أما...
احتمالات البتول فلم تؤخذ في الاعتبار عند وضع الخطة المعنوية قبل أن يتأكد وجودها.

لقد أعدت حزيمة التنمية الثلاثية في الأردن لأول وراء التخطيط العرفي انفتقا ان تخطئ كل دولة
لغاية عام 1975 حتى تنطلق هذه الدول بعد التاريخ المذكور في وضع خطة مستارية مع بعضها البعض. ومعموما لا يمكن أن تنفرد دولة ما براءة التكامل لأنها عملية مشتركة تم في إطار أكثر من
دولة واحدة.

من المتفق عليه أن موضوع الفصل بين الرياضة وبين الزراعة لا يجوز فنها، ولكن يجب احترامه
استمرار وضع قائم دون أن يجد المرء الكافي لاستمراره، حيث كانت مؤسسة الروافد في الأردن هي
المؤسسة على شؤون الري، وجرت المعادة على طلبها عن الزراعة. أما من الناحية العملية فلم يتم
حاصل بينهما وهذا وارد في عدد من صفحات البحث.

قد لا تكون كافة الاستثمارات الواردة في الخطة المعنوية استثمارات اقتصادية، لكنها ترد باعتبارها
مكملة للمشروطات الاقتصادية، وبالتالي لا مناص من إدراجها على نحو متكامل مع الخطة بغرض تغطية
كافة النشاطات.

أما بخصوص مدى استعادة الأردن لتروزته من خلال خطة التنمية الثلاثية، فإمكاني اعتبار تلك
الخطة جزءا من عملية انتظام في التخطيط مع التركيز على البيئة التحتية الا حسبما، وتفطت بداية أكثر
من خطة ذات أهداف ومنجزات كبيرة.

فما يتعلق بمشاركة المرأة في قوة العمل فإن النسبة الواردة في البحث (14%) قد تكون منخفضة،
لا أن ذلك لا يعني أنها أفتقت نحو الانخفاض. كما أن انخفاض نسبة المشاركة في هذه قضاة الاجتماعية
أكثر منها قضية تخطيطية، حيث تتعلق باعتبارها تتعلق بأكثر من متغير، مثل تضارب العمل مع رعاية الأطفال أو
إقبال المرأة على نوع معين من العمل (أو مكان معين) دون غيره، وان مواجهة هذه المشكلات
الاجتماعية تتطلب وقتا طويل الأمد.
طريقة إعداد المخططات التنمية بالغرب
تجربة المخطط الخماسي 1981 - 1985

محمد العربي الخياطي

المؤلف في سطور
- دبلوم معهد الاقتصاد والاقتصاد التطبيقي في الرباط عام 1971.
- خريج كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - شعبة الاقتصاد.
- حاليا رئيس قسم التخطيط الجهوي لدى وزارة التخطيط (المغرب) وتكوين الأطر والتكوين المهني.
الفهرس

مدخل ........................................................................................................ 240

أولاً : إعداد المخطط على الصعيد الوطني ........................................ 244

1- الأشغال والدراسات الأولية ................................................................. 247

ا- التقديرات démocratique والاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأمد .. 244

ب- الإمساك الإجتماعي والثقافي لللاقتصاد الوطني في الامد المتوسط .. 244

ج- مشروع المذكرة التوجيهية للجان الوطنية .................................. 244

د- مشروع المذكرة التوجيهية للمجال الجهة الاستشارة ................. 244

ه- المصادقة الحكومية على المذكرة التوجيهية ......................... 244

2- أعمال اللجان الوطنية

أ- تنظيم اللجان الوطنية .................................................................. 246

ب- أعمال اللجان الوطنية .................................................................. 246

ثانياً : إعداد المخطط على الصعيد الجهوي ......................................... 246

1- الجانب التنظيمي ......................................................................... 247

أ- مرحلة الاستشارة الجهوية ............................................................. 248

ب- مرحلة البرجية ......................................................................... 248

2- التوجيهات الأساسية للتنمية الجهوية

أ- تدرج الحاجات وتخصيص الأولويات .................................................. 249

ب- التوازن بين القطاعات .................................................................. 249

ج- التسلسل المكاني للمشروعات ...................................................... 250

د- التدابير والاصلاحات ................................................................. 250

ثالثاً : التنسيق بين المستويين والمصادقة على المخطط ............. 251

أ- التنسيق التقني ........................................................................... 251

ب- التنسيق السياسي ........................................................................ 251
مدخل

إهم المهم بتحديد تنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ حصوله على الاستقلال. وآخر

خططته هو المخطط الحماسي 1981-1985 الذي في طريق الانجاز.

بعتبر المشروع بالمغرب من نوع التخطيط المنفرد التأخيري (المغرب) حيث تخضع الدولة التوجهات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وترسم الأهداف المتوقع الوصول إليها كما تأخذ التدابير اللازمة لإنجاز هذه الأهداف.

ولتفهي بعض الشيء يمكن القول أن البرامج الإستراتيجية للفئات العشيرة لصيحة الزامية وانجازها يكون متبعا مرتبا بانتظام بينها احتمالات الانتاج والاستقرار في مجالات القطاع الخاص تبقى تأثيرية، تحاول الحكومة إنجازها بطريقة غير مباشرة باختصار تدابير اقتصادية ومالية وجربية مثل قوانين الاستثمارات، تشجيعات مختلفة للقطاع الخاص مثل سهولة المناطق الصناعية والسياحية، بناء السدود، استصلاح الأراضي... الخ

ومع ذلك فإن اعداد المخططات يضع ذلك هذا المنظور بمشاركة جميع الفئات الاقتصادية والاجتماعية في مراحل الإعداد والتصديق.

وقبل التطرق إلى طريقة الاعداد لنرى كيف تم هذه المشاركة، لابد أن نذكر باختصار المؤسسات الكلية للتنطيط، كما تنير إلى أن جلالة الملك يعطي انطلاقة أعمال التخطيط برسالة ملكية توجهية أو خطابا إلى الشعب.

ان التخطيط في المغرب يستند على مؤسسات ادارية ومنتخبة تسهم في اعداده وتنفيذها. ويمكن تقسيمها إلى قسمين.

1- المؤسسات الوطنية.

- المدي النصي ومن بينها وزارة التخطيط وتكوين الأطر والتكوين المهني التي تشرف على الانجاز التجريبي والتنسيق بين جميع القطاعات.

- اللجه الوطني وتترأسها الوزراء حسب اختصاصاتهم.

- المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتخطيط، وهو مجلس يضم على دستور الملكة والذي يترأس صاحب الجلالة.

- البرلمان الذي يصادق على مشروع المخطط بعد مناقشته.
المؤسسات الجهوية والمحلية:

- المجالس الجهوية الاستشارية: عددها سبعه وهمها هي أبناء الدولة في جميع برامج التنمية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والتنمية الريفية التي تهم المنطقة، وهذا الاختلاف بحالة تقدير تنفيذ البرنامج، وهذه المجالس صاحبة طلب التزويج بجميع المعلومات المتعلقة بسير الأشغال وتقدير الصعوبات التي تمر أو تؤخر الإنجاز.

- المجالس الإقليمية: تنقسم المملكة المغربية إلى 23 عمالاً أو أقلية وكل إقليم يكون وحدة ترابية. يعين رئيس الدولة عمالاً على رأسها، كي تكون مجالس إقليمية يتمثل إنجازها بصفة مباشرة من طرف المجالس المحلية للمجامعات المحلية التابعة للتراب الإقليمي.

- الإدارة الإقليمية: تتكون الإدارة الإقليمية من سلطة تنفيذية تحت إمرة عمالي الإقليم أو عمالة الذي هو في نفس الوقت ممثل صاحب الجلالة في الإقليم ويمثل لوزارة الداخلية ومصالح إقليمية تابعة للوزارات المركزية. وتكون هذه المصالح إلى جانب عمالي الإقليم أو العمالة لجنة تنفيذية لها صلاحيات هامة في البرامج ومتابعة التنفيذ.

- المجالس الجماعية: كل إقليم يكون من عدة جماعات حضرية أو قروية. وحسب قانون الاقتراع المنظم للمجامعات كل جماعة لها صلاحيات في تخطيط برامجها ومتابعة إنجازها بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وعلى رأس كل جمعية هناك مجلس منتخب وكتابة عامة تتولى التسيير الإداري تحت رئاسة رئيس المجلس.

يمكن تقسيم المؤسسات المكلفة بالتخطيط إلى خمسة أجهزة هي:

1. أجهزة إتخاذ القرار مثل الحكومة التي تشارك في جميع أطراف اعداد المخطط وتعطي التوجيهات وتحدد فترة المخطط والخصائص المالية للمشروعات وتعتبر التوجيهات العامة الكبرى من اختصاص الملك.

2. أجهزة الإبتكر وتشمل وزارة التنظيم والخلايا المكلفة بالتخطيط في الوزارات الأخرى وهمها إعداد الأعمال التقنية لنواب المخطط.

3. أجهزة الاستشارات التقنية وتمثل في اللجان الوطنية العمودية والإقليمية حسب القطاعات الاجتماعية والأعمالية وتضم (22) جنة منها (18) عمودية. كما توجد لجان أو مجالس جهوية واقليمية لها نفس المهام السابقة الذكر.

241 -
4- الأجهزة الاستشارية: وهو المجلس الأعلى للإمتصاص الوطني والتخطيط الذي يضم خبراء ومستشارين من الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الطلاب، المتعاونين، وعلى جهة برئاسة صاحب الجلالة الملك.

5- عام المساعدة وهو البرلمان الذي يصداق على المخطط.

بعد التذكير بالأسس والتفاصيل المتعلقة بالتخطيط يمكننا أن نتسلل عن كيفية إعداد المخططات.

وكيف تعمل كل هذه المفاهيم جنبًا إلى جنب وعلى الصعيد الوطني والإقليمي.

إن ميدان التخطيط واسع وممتع للذين سيستعرض الحديث هنا حول طريقة إعداد المخطط من الناحية التنظيمية دون الدخول في الشكلية الأخرى، فمثلاً، فكرة كاملة عن هذا الجانب التنظيمي، وذلك في إطار ثلاث نقاط:

أولاً: إعداد المخطط على الصعيد الوطني والمركز.

ثانياً: إعداد المخطط على الصعيد الإقليمي والجهوي.

ثالثاً: التنسيق بين المستويين والمصادقة على المخطط الوطني.

وقبل الشروع في تقديم الجزء الأول من هذا العرض أراد من الإشارة إلى أن مشكلة توازن التنمية في مناطق المملكة كانت من أهم مسألة الدولة. وإذا كانت الأعمال المجزية لم تحقق الأهداف المرجوة وخاصة خلال السنوات الأولى للمجهودات المبذولة منذ تعيين المخطط الاجتماعي 1973-1977 بدأت تأتي أكلها وهو أول خطط وضع إطار العمل من أجل إعانة التنمية الجهوية وحدد الأهداف العامة وضبط الوسائل التي يجب تسخيرها.

والغة العاية أن المشروع المغربي تجول ما أمكن أن نستند ما بين الصعيدين حتى يكون المخطط متكاملاً ويمكنه المشاركة السكانية وتسكيك، لأنه دون هذه المشاركة المساهمة في كل المخطط مجرد أرقام وبرامج لأنها في تعبير السكان.

أولاً: إعداد المخطط على الصعيد الوطني.

- تم إعداد المخطط المحلي كسابقية على ثلاث مراحل:
- مرحلة الدراسات الأولية والأسسية وهي تضم أساساً إعداد المخططة بالتخطيط.
- مرحلة أنشاء اللجان الوطنية التي تتكب على هيئة التقارير القاطعة.
- مرحلة التنسيق والتحكيم.

-242-
تعمل هذه الأعمال لجمع المعلومات الإحصائية الموجودة وتكاملها بباحثات جديدة كما تشمل

مهمة الاستفادات العامة والقطاعية في الامد الطويل وال纠سطة وكذا مباني ماهية اختيار المشاريع. كما

تعد الوزارة المعنية حالات اعتمادات الميزانية الموقعة منها والمجزية على السواء في ميدان التجهيز

والتسويق. وجميع هذه المعلومات توسع وتكمل مع تطوير اعداد المخطط، كما أنها تُستعمل من طرف وزارة

التخطيط في تقرير عام بين انجازات المخطط الذي هو في طور التنفيذ وتطور الحالة الاقتصادية

والاجتماعية في الأعوام المقبلة. وهذا التقرير يعني كذلك الاستفادات الدموية والاقتصادية في

الأمده المتوسط والطويل ويفتح فيها محض المخطط المقبل بعض الموجهات العامة القطاعية. ثم يرجه

هذا التقرير إلى الحكومة لتفحص في ضوء توجيهاتها المباشرة للمخطط المقبول، والتي في ضوءها تحدد وزارة

التخطيط ماذكرتين توجيهتين الأولى للجان الوطني والثانية للمجال الجهوي الاستشارة.

أ - التقديرات الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأمد

لقد تم تحضير هذه الوثيقة بالتعاون بين مصالح وزارة التخطيط، أي مديرية الإحصاء ومديرية

التخطيط. وهذه الوثيقة تقدّم انعكاسات التطورات الدموية والاجتماعية في المجال الاجتماعي (التخطيط،

ال.between the غذائية، السكن، الماء والوقت، التعليم، الصحة،..) وفي المجال الاقتصادي، حيث

ترجع إلى برنامج قطاعية طويلة الأمد كخط المخطط الحروب، خطط الفوسفات، خطط السكر، خطط

الأسمت،.. الخ.

ب - الاستفادات الاجتماعية والقطاعية للاقتصاد الوطني في الامد المتوسط

تكون هذه الاستفادات بشرًا من الاستفادات الطويلة الأمد وتشهد توضيح وتقسيم العلاقات التي

تربط بين أهم مؤشرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي كالاستهلاك والاستثمار والاستهلاك والتجارة

الخارجة والموجبة والمصيل والتمويل... الخ. وقد تضمنت الأعمال المتعلقة بالمخطط الماضي

الحالي 1981-1985 تخصيص الاحترادات الاقتصادية والاجتماعية على عكس ذو النمو خلال فترة

المخطط بغيره توضيح وتسير التحسيس من طرف الحكومة.

جـ- مشروع المذكرة التوجية للجان الوطنية

٢٤٣٠
تعد هذه الوثيقة تحليلاً للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية قبل المخطط الجديد من جهة وانعكاسات التطور الاجتماعي البعيد الأمد على الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية، وكذا بديلات تطور التنمية على مدى المتوسط وانعكاساتها من جهة ثانية.

كما جاء في هذه المذكرة تابعًا بخصوص اختيارات النمطية والقطاعية للمخطط حسب البدائل المتاحة. وتضمنت أيضًا ملحقاً يشرح منهجية إعداد المخطط وتنظيم أعمال اللجان وتحديد البرامج الزمني لاجتماعاتها ووضع التقارير المهنية.

د- مشروع المذكرة التوجيهية للمجالس الجهوية الاستشارية

تعد هذه المذكرة تحليلاً لأهم المنتجات ذات الطابع الجهوي والمحلية وكذا التوجهات التي يجب على اللجان احترامها ما أمكن وتطوير دراسات التي ينبغي التقريب بها. كما تنص على مراحل إعداد المخطط ومتطلبات المبادئ التي تدخل في احتياجات اللجان الجهوية المحلية.

وفي إطار إعداد المخطط الحالي جاءت هذه المذكرة تنظيم الاستشارة المحلية والأقلية التي نظمت لأول مرة بقصد معرفة الاحتياجات المحلية للسكان حتى يتمكن المخطط من احترامها وتثبيتها قدر المستطاع.

هـ- المصادقة الحكومية على المذكرات التوجيهية

بعد اعداد المذكرين السابقي الذكر من طرف وزارة التخطيط عندما يتم إرسالهما إلى الحكومة لمناقشة وآراءها قبل إعطاء اتفاقية أعمال اللجان الوطنية والمجالس الجهوية الاستشارية.

ويشير الاشارة هنا إلى أن المذكرين لم يعدوا متكاملاً تشرب ضرورة تنفيذ النموذجية بين مناطق الوطن ذلك أنه يراعي فيها التنسيق بين أعمال اللجان الوطنية وأعمال المجالس الجهوية.

- أعمال اللجان الوطنية

1- تنظيم اللجان الوطنية

بعد مصادقة الحكومة على المذكرين التوجيهية تعني اتخاذ إجراء اللجان على الصعيد.

- 244 -
خلع لجان عمومية ولجنة أقرية.
أما اللجان العمومية وعددها 18 فكانت تغطي عدد الوزارات التقنية، حيث أن كل وزير يتولى
رئاسة لجنة تقنية. وبالنسبة للجان الأقرية فقد كان عددها 8 وكانت تتم بالقطاعات ذات الطابع
الأقري وهي لجان: تكريم الأطر، التشكيل والتكريم المهني، المالي، والتوترات العمومية، الاصلاح
الاداري والجهات، الإدارة، الاعلام والثقافة، الهندسة، الاحصاء، تجهيزات الجماعات المحلية،
إصلاح المؤسسات العملية، التسليط.
ب- أعمال اللجان الوطنية
وقد عهد إلى اللجان العمومية أعداد تقاريرها في فترة لاتحتوى شهر، نظراً لتفسير المعلومات
والمشروعة المدروسة أو الممكن اقتراحها للدراسة والانجاز لديها في حين تقرر اعتبار مدة أطول
لمجهر تقارير اللجان الأقري . إذ بدأت اجتماعاتها قبل اللجان العمومية لنقصها معروفة حاليًا
من المعلومات وطنها من اللجان العمومية عند اجتماعها.
وزيادة على التنظيم المذكور لأشغال اللجان فقد تميز تحضير المخطط الحالي بادخال عدة
إصلاحات أهمها:
- الاستشارات الجهوية حول الأولويات القطاعية لكل أقليم ووحول الاصلاحات والتشييم الكفيلة
بتوفير الاظفر الصالح لتنمية كل أقليم أو وجهة اقتصادية.

غير أنه لا بد هنا من الاعتراف بأن منهجية التخطيط الجهوي لا زالت تتم وعبر الصعوبات
النافعة أولاً عن مستوى جودة الأعمال على الصعيد المحلي والجهوي (دراسة المشاريع وتكاملها،
ترتيب المقتراحات . . . )، ثانياً عن نوعية أعمال التنسيق بين مفترقات اللجان الوطنية واللجان
الجهوية. ذلك أن التوفيق بين هذين الوضعين من المفترقات بشكل صحيحة تقنية ليس من البربر
والمخطط الجمائي الحالي وكذا الوسائل التقنية والاحصائية المتوفرة حالياً في وزارة التخطيط قد تساعد
على تحقيق أعمال التخطيط مستقبلًا.
- أحداث لجان اقري تعيين بتدور وتحضير مجالات جديدة للمخطط وفيه: الشؤون الاجتماعية

- 245 -
وتشكل الفوارق الاجتماعية، إصلاح المؤسسات العمومية بهدف تقديم كل أصلاح كفيل بتحسين فعالية ومردودية القطاع العام، المشاركة الكثيفة لمختلف الأطراف والمؤسسات المهينة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وعلى سائر المستويات (على الصعيد الجهوي والمحلّي والوطني ثم بعد ذلك عند التنسيق والتحكم).

- ادماج برامج المؤسسات العمومية ضمن التقارير العمومية.

- التركيز على ضرورة جهوية برامج العمل من طرف سائر اللجان.

ويُقدر الأشارات إلى أن الجديد في تنظيم اللجان خلال تخطيط المخطط، الحماسي 1980-1981 هو المنهجية في تهيئة برامج القطاعية، ذلك أنه خلال إعداد المخططات السابقة كانت اللجان العمومية تجمع وتتفرع في بداية أعمالها إلى جميع المعلومات قبل دراسة المشروعات والتدابير، وكما التقارير القطاعية، الشيء الذي يتطلب من هذه اللجان وقتا طويلا وسلسلة اجتماعات تستغرق عدة شهور.

خلال أعداد المخطط الحالي طلب من القطاعات المعنية انجاز تقارير قطاعية حسب التعليمات الموجودة في الدائر أو التوجيه قبل اجتماع اللجان لدراسة هذه التقارير والتفوق إلى الاقتراحات الفعالة قبل إعداد طبع هذه التقارير، وهذه الدراسة سهلت أعمال اللجان المذكورة.

وفيما يخص المشاريع فإن المخطط الحالي قد أعطى أهمية قصوى للمشاريع، حيث أن تجربة المخططات السابقة علمتنا أن برامج العمل القطاعية لا يمكن إخراجهما ابتداءا بعد دراستها من جميع النواحي (المالية، الاستراتيجية، الموقف) بعدة الجوانب المتصلة بالتدابير والإصلاحات الهائلة في الأداء العملي، حيث تسبب في اغفال عدة تدابير، وبالتالي التأثير في انجاز المشروعات المقررة.

ولذا، مثل هذه الحالات طلب من القطاعات ومن اللجان التركيز على الجانب الكيفي للمخطط، وذلك ببرمج التدابير والإصلاحات التي يستلزم القيام بها لتسهيل إنجاز المشروعات المقررة، كما أن اللجان دعت كل هذه التدابير مشقة مع توجيهات المخطط.

ثانياً: إعداد المخطط على الصعيد الجهوي

1- الجانب التنظيمي

- 246 -
في المجال التنظيمي يجب التذكير أن الهياكل الموجودة تسمح بالمشاركة الفعالة للسكان والهيئات في عمل التنمية وذلك على جميع الأصعدة المحلية والأقلية والجهوية، كما أشارنا إلى ذلك في الفقرة المتعلقة بالمؤسسات والهيئات، والفرضية عند هيئة المخطط على الصعيد الجهوي الاستفادة أكثر من هذا التنظيم لإعداد برامج تنموية محلية واقعية.

والضرورة في هذا الظرف تفرض ترابط مواقع الاستشارات وقائاتها مع الأخذ في الاعتبار العامل المالي والبشرى، هذا الهدف يفرض بطبيعية الحال التنسيق على جميع المستويات من جميع المعلومات إلى تحليق الحالة الاقتصادية والاجتماعية للجهة والأقلية وجمعية إلى تقدير البرامج المتماسكة مع اقتراح التدابير اللازمة اخذها ضد الانجاز السريع للعمليات. ولهذا السبب تم إعداد المخطط على صعيد الجهات السبع الاقتصادية وعلي مرحلتين:

- مرحلة الاستشارة الجهوية:

تصف هذه المرحلة مهمة كبيرة، حيث استهدفت إجراء استشارة كل أقليم على حدة فيما يخص الأولويات القطاعية التي تراها اللجان الجهوية ملائمة لها في إطار المخطط 1985-1981.

وتكرر الإشارة هنا إلى أن اتخاذ مثل هذا الاجراء لم يجيء عنوا بل كان بناء على التجارب السابقة، ذلك أنه من خلال إعداد المخطط الثلاثي 1980-1981 وحذاراً أن وضع ترتيب الأولويات داخل البرامج المعدة من طرف اللجان الجهوية لم يأت بنتجة وذلك لعدة أسباب:

- الإعداد المسبق للمشروعات الغير متعددة والقدور من طرف المجالس الجهوية التي طلبت

- الانتظار اعتمادات تفوق بكثير الوسائل المالية للدولة.

- البرامج المقدمة من طرف المجالس الجهوية لم تراع أي مساق تراري أو قطاعي للإقليم.

والعمارات المكونة للجهة.

ونظراً لما سبق فإن التنسيق بين اقتراحات المجالس الجهوية الاستشارية وإتلافات اللجان الوطنية كانت من الصعبة بمكان.

- وأخيراً انشغال المجالس الجهوية الاستشارية في اعداد لوحات وبيانات المشروعات حال دون تقرير هذه الهيئات للتفكير في المناهج الكيفية للتخطيط وكذا أهم مسائل التنمية الجهوية.

247 -

على الصعيد الجهوي بطريقة تعبيرية تتضمن التفكير الكفائي للجهات من الأكاديمية، ولتتمكن من المجالس الجهوية الاستشارية واللجان الإقليمية، في هذه المرحلة إعداد التقارير يتكون من قسمين:

- القسم الأول يشمل على نتائج الاستشارة الجهوية التي نظمت على مستوى كل إقليم، والهدف من هذه الاستشارة هو إعداد اللجان الوطنية على اختيار مواقع البرامج المرشحة، وقد حدد موعد وضع هذا القسم من التقرير قبل بداية أعمال اللجان الوطنية حتى تتمكن هذه الأخيرة من دراسته وأخذته في الاعتبار.

- أما القسم الثاني من التقرير يتعلق بجمع حصيلة أفكار واقتراحات المجالس الجهوية الاقليمية حول التدابير والاحتياجات التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الصناعات والمؤسسات التي تيعن وتخدم تبادلية الجهوية، وذلك للمشاركة الفعالة للسكان في توجه التنمية.

وقد أعطيت المجالس الجهوية أكثر ما يمكن من الوقت للتفكير في هذا الاتجاه، كما طلب منها تخريج تقرير مفصل جمع التجهيزات والاقتراحات، وعرضه بالفعل هذه الأعمال ينتج عنه ساحة حيث تساهم التقارير على جميع المجالس التي تعيق الإنتاج السريع والتسويق المرن للمشروعات.

ب - مرحلة الاستشارة الجهوية:

 إنضمت هذه المرحلة بسرعة المشروعيات ذات الصيغة المحلية والعملية في تشغيل من امتدادات الدولة إلى الجماهير المحلية أو بوسائل أخرى مثل: الدخول الخاص للجماعات المحلية أو البرامج المنظمة أو تدريب الجامعات أو تدريب الجامعات...

ولإنجاز هذه المرحلة جاءت المذكرة التوجيهية إلى المجالس الجهوية الاستشارية لكي تدير اختيار المشروعات ذات الصيغة المحلية وذلك لتفادي ضياع الوقت في برمجة المشروعات الكبرى، تعتمد من حيث اللجان الوطنية لم تنجز مما يسهل الاتصالات.

كما أن عملية هامة تدعى "عملية المراكز الرئيسية" للمجامعات انطلقت لتسهيل اختيار المشروعات على صعيد الجماعات حتى تتمكن كل جماعة من تحقيقها، على الأقل، مرتكبا الرئيسي، وذلك حسب التمويل الممنوح وحسب أهمية كل مشروع على حدة.

- 248 -
وقد أعطت التعليمات للمجال الجهوية للسهر على ضرورة اندماج المشروعات البرجية
على المستوى الترابي مع مراعات التكامل بين الجماعات والإقليم في الجهة.

ولابد هنا من الإشارة إلى المشاركة الفعالة للجماعات المحلية بواسطة مجالسها
الجماعية في اعداد المخطط في كل المرحلتين المذكورتين. ذلك أن ميثاق الجماعات المحلية
يعطي هذه الأخيرة حق
- التصويت على ميزانياتها ودراسة حساب السنة المالية.
- وضع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجاعة.
- الموافقة على جميع المشروعات التي تقام في ترابها.
- وضع برنامج لتجهيز المجاعة في حدود وسواها الخاصة والوسائل الموضوعة رهن إشارةها.

2 - التوجيهات الأساسية للتنمية الجهوية

إن الكلام عن هذه التوجيهات في موضوع يهم على الحفص طريقة اعداد المخطط بفرض
نفس ذلك أن الطريقة التي نحنها عنها، والتي كأنا نحنها متناجي بجانب كيف، جعلناها ملزمة بتحديد
المحاور الرئيسية لهذه التنمية حتى تتمكن المجالس الجهوية من معرفة الأطر العام المعتظم الذي يجب
العمل فيه وتوجيه التفكير البل.

وهكذا حددت المذكرة التوجيهية أهداف التنمية الجهوية في أربع نقاط هي:
- تطبيق سياسة ارادة لأعداد التراب الوطني وانعاش أقطاب التنمية.
- التخفيف من الفوارق الجهوية.
- تعزيز اللازمية وعدم التركيز.
- أسهام السكان في أعمال التنمية.

ومن هذه الأهداف الأربعة ابتقت معاور الدراسة التي قد تساعد المجالس الجهوية واللجان
الإقليمية في أعمال اعداد المخطط، وهذه المحاور تلخص في الأفكار التالية:

أ - تدرج الحاجات وتحديد الأولويات

- ۲۴۹ -
ان المغرب بناء على توجيهات الله وامكانات هامة متوافقة مع جميع المناطق، الذي يلزم التفكير في
تهيئة موضوعية وتنمية سامحة ومتكاملة للتنمية الوطنية، وقائمة امكانيات كل جهة على
حده.

ان كل جهة اقتصادية ملزمة بتوجيه امكانياتها وترميم توجيهاها الى استغلال هذه الامكانيات.

ولذلك جاءت المذكرة التوجيهية محددة الافكار الرئيسية التي يجب ان تطبيه البرامج
والاستثمارات الجهوية، وتتخص هذه النقاط في:

- تحديد الامكانيات نظرا للمحاجات الإقتصادية والمستقبلية الكبيرة مقبلا وسائل مالية محدودة.

- تركيز التفكير في المشروعات الملحة وترك المشروعات الكبرى للجان الوطنية، مع العلم ان تسلا
للمشروعات قد حدود من طرف المذكرة التوجيهية.

- دراسة معمقة للطاقة الإنتاجية للمشروعات وكلفتها حتى تنافى مراجعة الآثارات والعناية بالمتكالف وبالتأخير في الإنجاز.

- الرجوع الى الدراسات المعددة التي قامت بها الوزارات التقنية والمكتوب الفنية.

ب - التوازن بين القطاعات

المطلوب في هذا المحور هو عدم اهمال قطاع واحد مسالم ان المحاجات الملحة التي قد
يعرض عنها مثلا السكان، وقد جاءت المذكرة التوجيهية منبهة ببعضها عدم التوازن بين
القطاعات الاجتماعية والتجهيزية والمنتجة.

ج - التسلسل المكاني للمشروعات

لتفادي ضياع الامكانيات القليلة التي تتحصل عليها وحتى يستفيد أكبر عدد من السكان من
التجهيزات والمشروعات الممكن انجازها، وجه هذا المحور الدراسة الى التفكير في التكامل المكاني
للمشروعات كما أعطي بعض النصائح التي يجب مراعاتها.

د - التدابير والصلاحيات

- ٢٥٠ -
طلب من المجالس الاستشارية التفكير في كل تدبير أو إصلاح قد يساعد على الإنتاج السريع
والفعالة للمشروعات وذلك من جميع النواحي: التنظيمية والادارية والبشرية والمالية.....

ثالثاً  التقسيم بين المستويين والصaadة على المخطط

إن أعمال التنسيق من أصعب أعمال إعداد المخطط، إلا أن الترتيبات الأولية بما في ذلك
المذكرات التوجيهية سهلت بعض الشيء، هذه الأعمال من ناحية الوصل بين اللجان الوطنية
والجهوية. وكان الدور المنطPlacement of the office on the map. كان بإمكاننا أن ن.Match the text when translating. كان بإمكاننا أن ن. 
اللجان، بما فيها اللجان الجهوية، كما أنها تطلع على جميع التقارير قبل توزيعها على اللجان المخصصة،
وتروع الوزارة في هذا التوزيع الجانب التنظيمي كنا توجه أعمال اللجان نحو المجالات التي تتطلب أكبر
ما يمكن من الدراسة والتحليل. وفي نفس الوقت بسر الحبراء فيها على إعداد التقرير النهائي الذي
يقدم إلى المجالس العليا للاتصال الوطنية والمخطط ثم إلى البرلمان.

وكم أشارنا إلى ذلك من قبل فإن من بين اللجان التي تمت عليها المذكرة التوجيهية، لجنة
الكتاب العام للمؤسسات، التي هي لجنة التنسيق ويتراش بها وزير التخطيط ومهمتها التنسيق بين جميع
اللجان الأخرى، حيث تجمع هذه اللجنة لإعطاء اقتراحات إعداد المخطط كما تجمع كلما دعت
الضرورة إلى أن يوضع المخطط بين أيدي الحكومة، وأعمال التنسيق هذه يمكن أن تقسم إلى قسمين:

أ - التقسيم التقني

بالإضافة إلى تنشيط لجنة التنسيق المذكورة وما يتطلب ذلك من مناقشة المشكلات العملية على
ضم التوجيهات وتحضير اللجان على احترام المواعيد في إعداد تقاريرها قامت وزارة التخطيط بالعمل
الأساسية التالية:

- دراسة وتحليل التقارير الجهوية وبحثها إلى اللجان الوطنية للإشارة بها. وكانت مثل اللجان الوطنية
لإعداد الجداول المحلية والتي كانت ترأسها وزارة الداخلية أولى اللجان التي أرسلت إليها هذه
التقارير. وبعد تحليل وتنسيق المقررات الجهوية من طرف هذه اللجان تم تجدية الالتماسي الذي
اقترب صدور تجهيز الجداول المحلية خلال الفترة الحماسية 1965-1982 كذلك اقترنت اللجان
توزيع هذه الامتيازات حسب القطاعات والأقاليم، كما أن تقارير المجالس الجهوية الاستشارية
أرسلت إلى اللجان الوطنية لدراسة والاسترشاد بها في مراجعتها.
- تخصص منغروفيا جهوية توضيح الوضعية الاقتصادية والاجتماعية قبل المخطط الجديد وقد شاركت في هذه الأعمال المتدفقات الجهوية لوزارة التخطيط.

- تقوم منجذبات المخطط الثلاثي المرتبط وقد تتم هذا التقسيم على الصعيدين الجهوي والوطني روحي في الجانب الكيفي على الوقوع على كل التدابير القانونية والتنظيمية التي اتخذت خلال المخطط المنجز، كما تم إحصاء بعض العراقيين التي وقت دون الوصول إلى الأهداف المرسومة.

- إعادة النظر في التوقيمات المتوسطة للأمم وتحديد الأهداف الرقمية للفترة المخططة، وذلك بعد تنسيق مختلف اقتراحات اللجان ودراستها.

- اقتراح خصصات مالية لكل قطاع بما فيها القطاع تجهيز الجماعات المحلية وذلك بالتعاون مع وزارة المالية المكلفة بإشرافية الدولة.

- كتب توجيه جميع هذه الأعمال حصر مشروع المخطط استنادا على تقارير اللجان الوطنية والجهوية، وقدم المشروع إلى الحكومة.

ب- التنسيق السياسي

تقدم الحكومة بدراسة مشروع المخطط وكذا بالتحكم النهائي فيما يتعلق بالخصصيات المالية لكل قطاع ثم على مشروع المخطط جميع أبوبه. وبعد ذلك قدم المشروع إلى المجلس الأعلى للاستعجال الوطني والتخطيط الذي اجتمع في ضوء التعليمات التي جاءت في الخطاب الملكي الافتتاحي للاستعجال هذا المجلس وقد أصدرت إشغالة المجلس بعد الدراسة المستفيدة لمشروع المخطط، على توصيات مهمة شملت كل مرافقة الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وذلك نظرا لما هذا المجلس من ثماني واسعة في الأسواق الاقتصادية والمالية والثقافية والسياسية.

وتجات المرحلة ما بعد الأخيرة حيث قدم مشروع المخطط الحماسي إلى البرلمان مصحوبا بتوصيات المجلس الأعلى للاستعجال الوطني، وتمت المصادقة عليه بعد المناقشة من طرف اللجان البرلمانية وكذا فيجلسات العامة. وفي هذه الفترة كذلك كانت لوزارة التخطيط حاضرة تتابع المناقشات وتدش تقارير التي تم إعدادها وذلك لأخذ جميع التوصيات والتعديلات المتفق عليها في الجلسات العامة وكذا وضع اللمسات على طبع المخطط.
الخاصة:

إنني حاولت في هذا المقال أن أعطي نظرة موجزة عن طريقة إعداد المخططات في المغرب انطلاقاً من التجربة الأخيرة، أي إعداد المخطط الخماسي 1981-1985 الحالي، وحاولت أن أرسم الطريقة بصورة عملية لا نظرية. ذلك أنه بطبيعته الحال كل مرحلة كانت الأمور أشد تعقيداً وتطلب جهداً كبيراً في البحث والتحليل، وكان يواجهنا نقص في المعلومات الإحصائية المتوفرة، كما ان بعض الأعمال كانت تستلزم وسائل تقنية مثل تحليل العديد من المعلومات الموجودة في التقارير الإقليمية والجهوية والوطنية.

لا إن الظر العامل استطاعت التغلب على بعضها وتلاشت البعض الآخر بطرق غير مباشرة، كما أن الدراسات المستفيدة في جميع مراحل الاعداد من طرف مختلف اللجان والمؤسسات والهيئات بما فيها مثل القطاع الخاص مساعد على ضبط كل المعلومات واعطائها مدلولها الحقيقي.

ويمكن للمغرب أن يفتخر أنه حقق مغربه أطرะ العاملة في ميدان التخطيط واستطاع أن يقدم وسائل عمله وذلك بتفكير وتحليل وطني مغربي صرف.
المناقشة

د/ محمود السيد عجيب (المعهد العربي للتخطيط)

من المعلوم أن المغرب من بين البلدان العربية التي تشيع الاستثمارات الخاص، ورغم وجود مثل هذا القطاع وعلى نحو واسع، إلا أن هناك صعوبات تواجه تخطيطه، كيف يمكن التغلب على هذه الصعوبات، والذات ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية الخاصة، وكيف يتم التسلسل بين البرامج الموضوعة وبين الفترات والاستثمارات الجديدة (المحلية والاجنبية)، بالإضافة إلى كيفية التوصية لمعالجة هذه المشكلات الاقتصادية بالتعاون مع توسعت تفاوض النقد الدولي واجتماعات تعارضها مع المخطط الوطني، وما هي المعايير التي تقوم عليها تخصيص المجهود التنموي بين القطاع الخاص وبين القطاع العام، وأخيراً ما هو النموذج الكلي المستخدم في التقديرات الكلية بالنسبة للمخطط الخماسي؟

د/ عمار ديلة (وزارة التجارة والصناعة)

إن التخطيط الجهوي هو تعزيز لتجربة التخطيط بالصالة المختلطة إلى مستوى حياة الناس اليومية، بغية حل مشكلاتهم الحياتية بالدرجة الأولى، وذلك من خلال تحقيق التوافق الأمثل بين المواد الطبيعية وبين الموارد البشرية، باختصار: الموارد الطبيعية والاجتماعية، على مستوى البلاد، وعلى مستوى قطاعات البلاد. وهذا يدعو إلى إدخال تفعيلات جوهرية على التصميم المروي المتضامن وغير المتضامن في مناطقه وتنويعاته السكانية.

فيما آخر، فإن التخطيط الجهوي لا يعني تقسيم جمعيات من四处 الوزارة وطبيعة خطط التنظيمية، بل هو خوض معركة التقدم الاقتصادي والاجتماعي على أرض جمهورية، بالنروذ إلى مستوى حياة الناس للأرتفاع ببناتهم وإزالة التفاوت بينهم.

لذلك كان من الضروري توفير المؤشرات الدالة على مدى تحقيق أهداف التخطيط الجهوي في المغرب من خلال الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا يوجد في ظل النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم سواء في المغرب أو في مجموعة الدول النامية، يمكن ممارسة التخطيط لمواجهة مشكلات التفاوت القائمة؟

- 254 -
بضاف إلى ذلك وفي ظل التواجد المتزايد والواسع للاستثمارات الأجنبية في الحياة الاقتصادية المغربية، ما هي الأثار التي تربى هذه الاستثمارات في التخطيط الجهوي، هل يمكن ممارسة التخطيط أو الحديث عن التخطيط الجهوي في ظلها؟

د/ فرحان جاسم (المهندس العربي للتخطيط)

ورد في سياق المحاضرة أن عملية التخطيط في المغرب تقوم في مرحلة الدراسات الأولية على الاستفادات واعتماد النموذج الكلي، ومن خلال هذا النموذج يتم تقدير العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ويعوداً إلى استدلال التنمية، وفي ضوء نتائج هذا النموذج يتم إعداد المذكرة التوجيهية على مستويين: وطني والجهوي. وهنا يوجد سؤال: أًByPrimaryKey بعد إرسال المذكرة التوجيهية وزود مفاوضات من الوحدات الإنتاجية، وقبل وضع الخطة بشكلاً النهائي، يجب عادة التأكد من اتساق الخطة، فلا يهم اختيار اتساق الخطة على نفس النموذج السابق، إذ يتم الاعتماد على نموذج آخر، وفي هذه الحالة، ما هو النموذج المستخدم؟

ثانياً - حيث أن الخطة المغربية ذات بذورين، بعد زمن، وبعد جهود، فلا كافياً التأكد من اتساق الخطة على المستوى الوطني فقط، بل يجب التأكد من اتساق الخطة على المستوى الجهوي أيضاً، كيف يتم اختيار اتساق الخطة على المستوى الجهوي طالما كانت الخطط المغربية تأخذ هذا البعد في الاعتبار؟

د/ رمزى زكي (المهندس العربي للتخطيط)

لم تعرض المحاضرة في عرضها للخطط المطروحة للمشكلات التي تلازم إعداد هذه الخطة، خاصة تلك الاتجاهات الخطيرة، سواء في المغرب أو في معظم البلدان العربية. مثل ذلك مشكلة تمويل الاستثمارات، التي تشكل ظاهرة غامضة على الخطط الإقليمية للمغرب نتيجة الفجوة الكبيرة في الموارد المحلية، فإن أي مدى تأثر هذه المشكلة في إعداد الخطة المغربية، يعني ما هو الموقف السببي لكل من التمويل المحلي والتمويل الخارجي في هذه الخطة، وما المشكلة التي تثير تلك العلاقة النفسية بينها؟

وبيربط بذلك مشكلة التوازن الخارجي من قبل في مشكلة سعر صرف الدينارات، ومنحك إضافة إلى الخطط، كما يمكنها تأثير هذا الاختلال على إعداد وتثبيت هذه الخطط، وبالتالي ما يتعلق بتمويل الودائع ومشكلات النقد الاجنبي وسعر الصرف؟

- 205 -
يضاف إلى ذلك استفادة مشكلات المديونية الخارجية وتضخم الأسعار، فالغرب، كما في بقية البلدان العربية، يعرض لضغوط تضخمية خارجية وملحية. فهل أي مدى يسلج جهاز التخطيط لمواجهة هذه الضغوط، خاصة وإنها آثارا سلبية واضحة في اعداد وتنفيذ الخطة؟

عمرو محمد با عابد (الدورات السنوية/المهاد العربي للتخطيط)

ان التخطيط يتطلب توفير قاعدة للبيانات وقنوات لنقدها، وهي مسألة في غاية التعقيد في البلدان التي تنتهج نظام التخطيط الشامل، وإن عدم توفر هذا الشرط من شأنه الإضرار بعملية النمذجة، خاصة احتمالات تكريس الاختلافات الهيدرولوجية وتوزيد موارد الثروة القومية، كيف يعمل هذا الأمر؟ يضاف إلى ذلك تدفق الاستمالة النهائية في بعض المخططات العربية.

- كيف تجري عملية توجه الاستثمارات في إطار التخطيط الجهوي، وبالذات ما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص؟

- كيف تقارن انجازات المخططات؟

- هل جرى تقسيم للمخطط الأول، وما هي نسبة التنفيذ، وهو اعطى مسألة إعادة توزيع الدخل اعتمادا على نحو مؤثر في رفع المستوى المعيشي في المخطط المذكور؟

عمرو محمد صالح (الدورات السنوية/المهاد العربي للتخطيط)

لقد تطورت المحاضرة لعملية اعداد الخطة من وجهة التخطيط الإداري بشكل عام دون أطروحة صورة عن الجوانب التنفيذية في الخطة ذاتها. وحيث أن التخطيط في المغرب هو سلوك حديث للمهد، فإنها الأدوات الفنية التي يمكن من خلالها متابعة تنفيذ الخطة؟ وينظر من سياق المحاضرة غياب متابعة تنفيذ الخطة بشكلها العلمي، فإن أي مدى يمكن الاعتماد على عملية التقدير في وضع الخطة والتشاور بين مختلف القطاعات؟

المهندس/ محمد اسماعيل مرسي (شركة نقل وتجارة المواني)

الظاهرة الشائعة في الخطة العربية هي البواء الشائع بين الهدف الموضوع وبيان النتائج الواقعية. ففي إطار التوجهات الأساسية للتنمية الجهوية، اشترت المحاضرة إلى العديد من الأهداف
البيئة مثل تخفيف الفوارق الجهوية ومشاركة السكان في عملية التنمية، الخ. إلا أن هذه الأهداف المتوقعة سواء في المغرب وقبلها في تونس ومنصورة في حوار الأمانة مبتعثات الأسعار وشجب الجماهير لها بالنتيجة حدوث الاضطرابات فيها، رغم أن ارتفاع الأسعار يعزى لضغوط التمويل الخارجي. وهذا يعني وجود حالة من الانقسام لدى المخطط العربي عندما يطبق خططه على أرض الواقع.

المهندس/ محمد العربي الحياتي

أن التخطيط في المغرب هو تخطيط تأسيسي بالنسبة للقطاع العام، فالدولة تساوي ما يمكن الوصول إلى الأهداف الموسعة، أما بالنسبة للقطاع الخاص فالدولة تناولت إلى مساعدتها بطرق عديدة.

منها اصدار القوانين، حيث صدر مؤخرا عدد من قوانين الاستثمار (قانون الاستثمار السوق، قانون الاستثمارات السياحية، قانون الاستثمار الفلاحية، قانون الاستثمار في مجال البيئة، الخ)، بالإضافة إلى التدابير العديدة التي تتخذها الدولة لمساعدة القطاع المذكور، مثل تنظيم وتمييز المناطق القصيرة والمناطق السياحية، الخ. وكل ذلك بغرض بتغذية الأهداف الموضوعة في المخططات.

منذ أن اتخذت الدولة سياسة التنمية الجهوية فقد حاولت ما يمكن تشجيع الاستثمارات في المناطق الفقيرة. وهناك إجراءات عديدة في هذا السياق مثل دراسة المشروعات الخاصة بتلك المناطق ووضعها بين أيدي المقاولين والمستثمرين المحليين والأجانب على السواء.

لقد قامت الدولة بتشريع قوانين عديدة بخصوص الاستثمارات الأجنبية مثل قانون عام 1973

الهدف إلى مغزى قطاعات الاستدامة، مثل البنوك والصناعات والفلاحة. أما عن الاستثمارات الأجنبية في الزراعة فقد استمرت الدولة منذ عام 1973 على جميع الطرق التي كانت في أيدي المعيوبين ولم يعد هناك أي مستثمر إجنب في الزراعة، بينما تسمح قوانين الاستثمار بمشاركة المستثمرين الأجانب في الصناعة والسياحة، ولكن في حدود معروفة.

فيها يتعلق بمسالة التنسيق بين التنمية الجهوية والتنمية الإقتصادية، فإن المخطط يعني أهمية جميع المستويات على الصعيد الوطني والجهوي، وتقوم وزارة التخطيط بعرض التقارير التي ترد إليها من الجهات الأخرى على اللجان الوطنية لدراسةها واتخاذ القرارات بشأنها.

أما عن قاعدة البيانات أو توفر الأحصاءات اللازمة فإن مديرية الأحصاء بوزارة التخطيط تقوم
بجمع الأحصاءات على المستويين الجهوي والوطني، زائدة اعداد البحوث، اضافة الى الأحصاء السكاني الذي تم عام 1982.

وأخيراً فإن المشكلات المتعلقة بالتمويل والمديونية والأسعار، بالإضافة الى مقياس المخطط الثلاثي والمخطط الخماسي، هي من الامور التي لم تكن ضمن هذا الموضوع، ويمكن أن ترد في موضوعات أخرى.
الجوانب الفنية لاعداد الخطط الامامية في الجمهورية العربية السورية

عبد الحميد الخطيب

المؤلف في سطور
- من مواليد عام 1938 في الجمهورية العربية السورية.
- حاصل على دبلوم في العلوم الاقتصادية من يوغسلافيا عام 1964.
- حاصل على ماجستير في العلوم الاقتصادية (اقتصاد رياضي) من يوغسلافيا عام 1972.
- حاصل على دبلوم الاحصاء والحسابات القومية من هولندا عام 1974.
- مدير التخطيط الإقليمي لدى هيئة الدولة.
- شارك في اعداد الخطط الامامية وساهم بالتدريس في معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دمشق.

٢٠٩
مقدمة

يمكن القول بأن التخطيط لنمطية الاقتصاد الوطني في قطر العربي السوري قد بدأ منذ عام 1948/1947، أي بعد الحصول على الاستقلال مباشرة، وذلك على الرأي الأول تقييم تم إعداده عن التخطيط للنموذج الاقتصادي والاجتماعي. وقد قام بوضع هذا التقييم، بناءً على طلب الحكومة آنذاك، الكسندر حيث. وكان الاهتمام، في هذا التقييم، منصبًا على تحديد المروج التي يحتوي بالحكومة تنفيذها في إطار من الأولويات المحددة للالتفاق العام إلا أنه لم يتم العمل كيف هذا التقييم لعدم موافقة الحكومة والرأي العام الوطني على الكثير من المقررات والوصيات التي وردت فيه.

كانت الحكومة فيها بعد، أي في عام 1955، البنك الدولي للإشراف والتدبير، باعتبار تقييم آخر عن الاقتصاد الوطني، وبناءً على هذا التكليف، فقد قام البنك المركزي، بإعداد دراسة وافية ومعملة عن الاقتصاد الوطني، وانتهى إلى مبادرات (مقدمة) ولتوجيهات نحو سياسة اقتصادية قائمة على دعم من الأعمال والمشروعات، ضمن مصادر مالية محددة تتزامن تنفيذ هذه المشروعات ولكن هذه الدراسة لم توضع في التنفيذ بسبب رئيسيين: أولاً، عدم موافقة الحكومة بشكل كامل على مضمون هذه الدراسة وثانيها، عدم وجود الجهاز المختص والمشرف على تنفيذ تنمية الاقتصاد الوطني.

وكان من نتاج كل ذلك، أن عدلت الدولة (الهيئة الاقتصادية الدائمة) ومؤسسة الاقتصاد الاجتماعي) و коллективها مطامع ووضع البرامج الاستشارية والآشراق على تنفيذها، تحقيقاً لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي بدأ القطر يشعر بها الحاجة الماسة بها. وباشرت هذه الأجهزة المبهرة أعداد البرامج الاستشارية لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، حيث شكلت هذه البرامج في حينها مجموعة مسما (الخطي النسبي لتنمية) للفترة 1955-1961.

لا أن تألعاب الحكومات في تلك الفترة، لم يكن من تنفيذ الخطط السياحية المذكورة، ولعلما تحقيق الوحدة بين قطرين السوري والمصري، تمّ الاستماع عن الخطاب السياحي بـ (البرنامج الاجتماعي، وذلك من أن) للاقليم الشرقي من دولة الوحدة.

وقد صدر بذل هناك البرنامجين في بداية عهد الوحدة بين سورية ومصر عام 1959.

وانتهت فترة الخمسينات إلى احداث (وزارة التخطيط) في الإقليم الشمالي (عام 1959)، كجهة إداري تتخطيطي وإحصائي، مهمته الأساسية وضع خطط تنمية الاقتصاد الوطني، وتحديد التوجهات هذه التنمية وحصص مصارف ممولة، فضلاً عن الأشراق على تنفيذ هذه الخطط من خلال جهارة البرامج الإقليمية والاحصاء التابعين لوزارة التخطيط نفسها.
لم يكن من المتوقع، ومنذ البداية، أن يرافق الاستثمار المشار إليه، ولا للخطة السباعية، أن تلعب دورًا جديًا في تنمية الاقتصاد الوطني، وتضمن سلامته وسعيه وتثبيته، بسبب من غلبة دور القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد الوطني، ذلك أن دور القطاع العام كان محدودًا حتى ذلك الوقت.

في تنمية القطاعات العامة ومرافق النقل والترفيه والصحة والخدمات البلدية، كما أن هذه التفاعلات كانت يتم الاتفاق عليها من الإجراءات الجارية للعوامل الخارجية لدولة.

كانت الحكومات المعنية في فترة الخمسينيات، قد قصدت الدخول تنظيمية في عملية تأديب الاقتصاد الوطني وتوجيهه من خلال هذه البرامج الاستراتيجية وتخطيط التنمية السياحية. عن طريق المشاركة الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني، وتقديم حلول استدامة جديدة وعرض القطاع الخاص على زيادة الاستثمار، وكان من أبرز مشروعات تلك الفترة التي تبنيها الدولة: استصلاح وادي الغاب وسهل الروح الزراعيين، وبناء مرفأ اللاذقية، وكانت هناك مشروعات استدامة أخرى لم تتمكن الدولة من المباشرة بتنفيذها لمعد توفر التمويل المناسب من الموارد العامة المتاحة في حينه، وعدم رغبة القطاع الخاص في المشاركة فيها، مثل السد على نهر الفرات والتنقيب عن الثروات النفطية والطبيعية الأخرى وغيرها.

تشير فترة السبعينيات وما بعدها بارزًا إس أس التخطيط واستكمال مستلزماته ببعض الأجهزة التخطيطية المختلفة وعلى جميع المستويات الإدارية. وأعقب أحداث وزارة التخطيط (المجلس الأعلى للتخطيط) بالقانون رقم (97) لعام 1963، ومن ثم احتلت المجالس العليا الأخرى المخصصة في مجالات الزراعة والصحة والتعليم والدواء والقرناء وغيرها. وفي عام 1968، تم تدشين مهام وعضوية (المجلس الأعلى للتخطيط) واستمرت (وزارة التخطيط) بعدة اختيارات (الدولة) وفصل (الinement) في جهاز مستقل سمي بـ (الكتاب المركزي للإحصاء)، كما تم تأسيس اجتهاداتها الفرعية للتخطيط والإحصاء في جميع الجهات الإدارية المركزية والمحلية، وفي مؤسسات القطاع العام الاقتصادي، وثبت هذه الاجتهاد الفرعية تبع (فترة) لآشراف كل من ميئة تخطيط الدولة والكتاب المركزي للإحصاء كل حسب اختصاص. وحددت مهام هذه الاجتهاد الفرعية الأساسية في (إعداد خطط التنمية ومتتابعتها تلبية عليه مستويات القيادة وال تحديثية المعنية).

وقد حددت القواعد والقواعد مهام الاجتهاد التخطيطية المحددة بالعمل على إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وبحسب ترميم هذه الخطط إلى:

- العمل على تحقيق زيادات حقيقية في الدخل القومي وعن طريق تنمية مدعومة ذاتيا.
- العمل على إحداث التغيير المطلوب في التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني وتطوير مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج.

- العمل على تحسين توزيع الدخل بين المواطنين، تحقيقاً للعدالة في التوزيع، وتجنب الألفاظ السابقة.

- التركيز على إقامة قاعدة صناعية، تعني من استغلال المواد المتاحة الزراعية والطبية والبشرية، بهدف إقامة الصناعات البديلة عن الاستيراد، ورفع امكانية التصدير.

- تحقيق المزيد من استقرار الأسعار، واتاحة فرص التشغيل الكامل للإيد العامية.

- العمل على زيادة الأنتاجية الفردية لقوة العمل، وتكوين مهارات فنية وتقنية جديدة، للقضاء على أشكال البطالة المختلفة.

- تدعيم أمن الدولة الاقتصادية وسياسياً.

- العمل الجاد للمساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي كخطوة نحو الوحدة العربية الشاملة.

- إرساء الأسس الكفيلة لتحقيق نهضة علمية شاملة.

- النهج بالريف ورفع مستوى وفي جميع المحافظات عن طريق زيادة الخدمات الاجتماعية المقدمة له.

- القضاء على الأمية تنكريياً ومعالدات متزايدة سنويًا.

- توجيه المجتمع في الفطر عملياً نحو مجتمع اشتراكي متطور يستند إلى تشجيع وتطوير العمل والانزاع للاهلاك كل أشكال الاستغلال، وتأمين تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

وقد تحققت خلال الفترة السابقة، تطور كبير وملموس في اجتذاب التخطيط، واصبحت العلاقات المتوازنة بين الأجهزة الإدارية والخططية، أكثر عمقاً وعماها، مما ساهم في زيادة الدور الذي تلعبه خطط التنمية في إدارة الاقتصاد الوطني، وتعكس ذلك كله إيجابياً على مضمون خطط التنمية ذاتها وشموليتها، وعلى تطوير تعميم الاستياس والطرق والوسائل المستخدمة في إعداد هذه الخطط وعلى مختلف المستويات. وفيما يلي عرضًا للجوانب الفنية لأعداد الخطط الخمسية في القرن العربي السوري من خلال الأساليب المتبعة في إعداد الخطط والطرق والوسائل المستخدمة إضافةً لتطور في مضمون هذه الخطط والتوجه في الأجهزة التي تساهم عادةً في إعداد خطط التنمية.
أولا أساليب اعداد الخطط الاقتصادية:

تم تطوير هام وتقدم ملحوظ في الأساليب المتبقية في إعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشرق العربي السوري منذ الخطة الخمسية الأولى (1962-1967). وحتى الآن، وكان هذا التطور والتقدم حصيلة للخبرات التخطيطية التي تركتها، ونتيجة للتحويض المนโยบาย والموارد من النظير الاقتصادي والاجتماعي نفسه، وساعد في ذلك تزامن تشغيل البعثات الاقتصادية من خلال الخطط والمجتمع وتنوعها.


لقد افترض في حينه أن زيادة المخلطة في الدخل ستكون نتيجة مباشرة لتنفيذ هذه المشروعات، دون الأخذ بعين الاعتبار، امكانية تحقيق زيادة في الأنتاج والدخل من وحدات الانتاج القائمة، والتي يمكن أن تكون متصلة بطاقتنا الاقتصادية القصوى والملاحية. إن ميزة افتزال هذا الجانب هو أن الاقتصاد الوطني في تلك المرحلة كان يغلب عليه الطابع الزراعي وصغر القاعدة الاقتصادية الصناعية، بعيدة دور الانتاج من خدمات البداية الأساسية في الاقتصاد الوطني. يضاف إلى ذلك عدم توفر البيانات الاقتصادية اللازمة عن حجم الاطارات الاقتصادية القائمة، والتي كانت في عظمها في حزوة القطاع الخاص، من جهة أخرى، فقد اقتصرت أعمال العبءة على تنفيذ المشروعات التي بدت يتنفسها خلال فترة الخطة هذه.


تقترب الخطة الخمسية الأولى والثانية، مرحلتين تنفيذيين للطيار العشري (1970-1975)
للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر العربي السوري، علمًا أن اهداف التنمية التي كانت مرسومة
في هاتين الحقبتين، كانت تتفاوت من خلال الخطط السنوية التي انبثقت عن كل منها.

وقد قامت وزارة التخطيط، وهيئة تخطيط الدولة فيما بعد، باستئناف عدد من الخبراء
الإفتراضيين، البعض منهم معرض على نطاق واسع، ليتسابقوا من خلال الدراسات التي أعدوها
والدراسات التي قدموها، على توضيح اتجاهات التنمية، وتحسين الأسلوب التي اعثت في إعداد
خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد سبق إعداد الحكمة الخمسية الثالثة (1975-1979) أعمال تخطيط كبيرة وواسعة، تمت
من خلال دراسة وضع الاقتصاد وتوظيف عل مستوى الاقتصاد الوطني، وعلى المستوى القطاعي،
وبع ذلك اعداد دراسات عن مستقبل التنمية الاقتصادية بعد الأمد (حتى عام 1985) على مستوى
الاقتصاد الوطني، وعلى مستوى محافظات القطر، وكانت اللجان المختلفة مستفادة تنصب هذه
الدراسات والتصورات، وقد كانت نتائج أعمالنا لجنة مركزية فنية شارك فيها مختلف جهات الدولة
والمجتمعات الشعبية، وحددت اتجاهات التنمية وطابعها المحدد للدورة 1971-1980. وقامت من ثم
هيئة تخطيط الدولة بالدراسة الاجتماعية في إطار عشري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحددت فيه
الأهداف العامة والأهداف المحددة والسياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف. وقد تم
نتيجة لكل هذه الجهود وضع الحكمة الخمسية الثالثة (1975-1980) على أنها المرحلة الأولى التنفيذية
لأهداف التنمية العشرينية، وجرى تنفيذها أيضا من خلال الخطط السنوية لكل سنة من سنواتها.

أما الحكمة الخمسية الرابعة (1980-1985) فقد أشارت في إعدادها لجنة مركزية مصغرة،
راعت فيها اتجاهات التنمية التي كانت مرسومة في إطار العشري، إلا أن أهداف التنمية جاءت أكثر
طموحاً وذلك في ضوء الوضع الاقتصادي للنقطة والعلاقات الخارجية الاقتصادية الجديدة مع الاقتصاد
العربي الشقيق، فضلاً عن الظروف الأمنية والتحديات الخارجية، التي كانت ولازالت تفرض على
القطر وأهدافه أعباء كبيرة.

وأشار على إعداد الحكمة الخمسية الجديدة الحالية، لجنة انجاز، شكلت
بوجبة رأس جمهوري، وقامت لجنة الاتجاه هذه بإعداد صلاتيحها تشكيل لجنة مركزية فنية، شارك
في عضويتها جميع أفراد الدولة والمكتب الاقتصادي في حزب الربيع العربي الإشتراكي، وكانت هذه
اللجنة بعد دراسة ومناقشة الدراسات والتقارير الاقتصادية التي قام بإعدادها عدد من اللجان الفرعية
الفنية القطاعية والاجتماعية، واستمر العمل في هيئة تخطيط الدولة، بالاستناد إلى نتائج هذه

- 265 -

ثانيا - طرق اعداد الخطط:

لم يكن هناك (طريق) موحد لعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية عند اعداد الخطط الخمسية الأولى والثانية. الا أنه تم، قبل تكوين الخطط الحالية الثالثة، وضع طرق لعداد الخطط القطاعية، وتشكيل خاص قطاعات الانتاج المادي ودورة القطاعات الخدمية المتصلة بالانتاج المادي (التقن والمواصلات). إلا أن مجموعة هذه الطرق لم يتجاوز طريقة اعداد متكاملة خطة التنمية.

أما طريقة الاعداد المتخذة من أجل الخطة الحالية الرابعة فلم تكن هي الأخرى شاملة من حيث التغيرات الاقتصادية أو من حيث قطاعات الاقتصاد الوفني. ولكنها حققت فهما من الترابط بين هذه التغيرات والقطاعات فضلا عن تحديد العلاقات الهرمية المادلة (الانفتاح والشريكة) بين مختلف المستويات الإدارية واللائحة والبرامج الزمنية، التي لبقي العمل يجريه ضمانًا لتنسيق العمل هموه وزماني، وبحيث تعد خطط التنمية تضمنة للموردين والموردين والموردين المبادرون، تمهدًا لرفعها إلى القيادات العليا التخطيطية والسياسية.

ووجهات (طريقة اعداد الخطة الحالية الخامسة) أكثر تشكلًا وتكاملًا من خلال تحديد التغيرات الاقتصادية المطلوبة والخطط التخطيطية لها والمواقف (الجداول) التفصيلية الجديدة المكملة فيها، حيث تأخذ بعين الاعتبار طبيعة القطاعات الاقتصادية والمتغيرات والمؤشرات التابعة لها. كذلك فقد تم استخلاص (طريقة اعداد الخطط السنوية) وطريقة متصلة تنفيذ الخطط السنوية). وقد أكدت طرق اعداد خطط التنمية الحالية السنوية هذه على ضرورة شمول خطط التنمية الحالية السنوية على الخطط الفرعية التالية:

- خطة الانتاج: وتتضمن متغيرات الانتاج ومستلزماته ونتائج تكاليف الانتاج.
- خطة تسويق المنتجات: وتتضمن متغيرات التجار الداخلية والخارجية وأقنية التسويق فضلا عن خطة
نقل الانتاج ومستلزماته واتجاهاته هذا النقل.

- خطة القوى العاملة: وتتضمن خطة الطلب على اليد العاملة والتعليم والتدريب.

- خطة الاستثمار وتتضمن الاستثمارات اللازمة لاستكمال المشروعات المبكرة بتنفيذها، وإقامة
  الوحدات المكملة لازالة الانتقادات والاستثمارات اللازمة للمشروعات الجديدة.

- خطة التمويل: أي تمويل الاستثمارات من الموارد المحلية والخارجية.

أضافة إلى مؤشرات الانتاجية والمرود ونسب الانتقاع من الطالبات الانتاجية في القطاعات

السلعية والنقل والمواصلات وبعض الأنشطة الخدمية.

وتتضمن طرق الاعداد، وتوصيًا للمهام المطروحة على مختلف المستويات الإدارية والتخطيطية

في إطار من العلاقات المتبادلة (البلدية والتشاورية) ضمن برنامج زمني مفصل، انطلاقاً من الوحدة

الانتاجية (الشركة، المشاية) برعاية المؤسسة والوزارة المعنية، وإنتهاء بيئة تخطيط الدولة واللجنة

الأعلى للتخطيط.

وتسهيل العمل يوجب (طرق الاعداد) هذه، فقد قامت هيئة تخطيط الدولة بدعوة المسؤولين

عن الأجهزة التخطيطية في الشركات والمؤسسات والوزارات إلى ندوة تم فيها توضيح مضمون هذه

الطرق. وبالرغم من أن (طرق الاعداد) هذه تشكل نقطة انتقالية كبيرة في عملية اعداد خطط التنمية

التي وارد فيها الاعتبار، فأما يكون مطلوباً إعداد النظرية بمرحلية في ضوء نتائج التطبيق العملي،

لتبقي (طرق اعداد الخطط) قادرة على استيعاب كل ما يستجد في اعداد خطط التنمية من جهة والتطوير

الاقتصادي الاجتماعي من جهة أخرى.

ثالثاً: الأدوات والوسائل المستخدمة في اعداد خطط التنمية:

من أجل تحديد الأهداف في خطط التنمية لابد من الالتزام من نقطة بداية محددة. وقد درجت

خطط التنمية على تسمية نقطة البداية هذه بـ (سنة الأساسي). وتشكل سنة الأساسي بحد ذاتها نقطة

هامة جدًا، وتؤخذ على انها استفادة لبداية الخطوة مباشرة. هذا السبب فإن دراسات خاصة تحاول

من أجل تحديد حجم المتغيرات والمؤشرات المطلوبة للتخطيط لها في سنة الأساسي.

فمن المعرف أن البيانات الاقتصادية لا تكون قد توافرت من المتغيرات والمؤشرات في السنة
سابقة، لذا يستعرض عبر البيانات الاقتصادية بالتقديرات الرقمية لحجم التغيرات الاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية، ومن المطابقة التأكد على واعية هذه التقديرات لتجميل الواقعة في المبالغة في رسم أهداف التنمية أن سلبًا وان ايجابًا.

وجدير الإشارة إلى أنه لم يكن متحمسًا امام المخطط في البداية، الكثير من الخيارات فيها يتعلق

باستخدام الأدوات والوسائل التخطيطية باستثناء (الأدوات) الرياضيات الاقتصادية التي استخدمت في حينه من أجل (سنة الأساس) وصياغة أهداف التنمية واستخدام أسلوب الاستفادة الرياضية لحجم التغيرات والمؤسسات ومن ثم إعادة ضبطها في إطار توزيع هذه التغيرات على مستوى الاقتصاد الوطني والقطاعي:

وقد أتاحت الفترة اللاحقة لوزارة التخطيط أن تقوم بإجراء بعض (المسوحات) المحدودة (المسح

الصناعي)، وكانت هذه المسوحات ذات قاعدة عند إعداد الحزام الحضري الثانوية إلى جانب تطوير

تعداد عام السكان الذي اجري في عام 1960. واستمر كل من هيئة تخطيط الدولة والكتب

المركزي للاحصاء فيما بعد بإجراء مثل هذه المسوحات وعلى نطاق أوسع. ويبعد أصبحت تتناول

مجالات اقتصادية واجتماعية. تراجعت تأثيرها إلى معطيات اقتصادية ساعدت على اتخاذ (المجموعة

الأحصائية) السنوية التي يصدرها الكتب المرئي للاحصاء، فضلا عن النشرات الاقتصادية

المخصصة التي تصدر عن الجهات الأخرى. من جهة أخرى فقد دمج القرار على إجراء التعدادات

العامة الاقتصادية والاجتماعية كل عشر سنوات على أن يخلي هذه الفترة إجراء مسوحات مخصصة

وفي مجالات مختلفة باعتماد أسلوب القياس الاقتصادي.

وقد أجري تحت أشراف هيئة تخطيط الدولة في الفترة الأخيرة مسوحات عامة ذات أغراض

إحصائية وتفاصيلية (المسح الزراعي، سيارات النقل، السح الصناعي) بالإضافة إلى الدراسات

والاستقصاءات المختلفة في مجال (رصد الطاقة) الإنتاجية ومدى الاحتفاظ منها في شركات القطاع

العام الاقتصادي، كانت هي الأخرى ذات فائدة كبيرة في تمييز (طرق إعداد الخطة) وخطا التنمية

الحضورية الحالية.

ومن الجدير بالذكر أن (المؤسسات السلمية) وجدول (المدخل والمخرج) التي جرى العمل عليها

في أواخر السبعينات، لم تحقق كامل الفائدة المرجوة منها كوسيلة لاعداد الخطة الحضورية الثالثة، وذلك

لأسباب تقنية محددة. لكنها كانت مفيدة من حيث تكوين الخبرات في هذا المجال وزادت في وضوح

الرؤية الشمالية للاقتصاد الوطني والعلاقات الفنية المتالفة بين قطاعاته وأنشطته وتغييراته.
ويُطبق هذا أيضًا على (المؤسسة الاقتصادية) الذي قامت بأعداده (المنظمة الاقتصادية لغرب آسيا) الذي نُشأ بجدية في هيئة تخطيط الدولة، وتعكس الفائدة منه فقط على الأسلوب الذي أتبع من أجل إعداد تصورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعدة الأمد في القطر العربي السوري.

رابعًا - التطور في مضمون الخطط الإقتصادية:

ويمكن أن يؤدي هذا التطور بوضوح من خلال المقارنة بين كل من الخطط الحالية وسابقتها. إلا أن الخطط الاقتصادية الحالية تتميز عن كل سابقتها وإلى حد بعيد بما يلي:

- أنها موضوعة في إطار تصورات التنمية بعدة الأمد وإطار أشربي، يشمل على أهداف عامة وأهداف محددة وتحدي عام 1990.

- تتضمن الخطط الاقتصادية الحالية إلى جانب الخطط القطاعية وخطط التغييرات على مستوى الاقتصاد الوطني، خطة المال والتنمية وخطأ القوى العاملة وكتابة التنمية المحلية.

- تتضمن الخطط الاقتصادية حسابات أهداف عامة وأهداف محددة وسياسات وإجراءات تتعلق بالاقتصاد الوطني وتحدي يتحركه وقطاعاته الاقتصادية كل على حدة.

- يعتبر الانتاج الرئيسي الأساسي، بينما يعتبر الاستثمار وسيلة تنفيذية لتحقيق أهداف الإنتاج، إلى جانب العوامل الأخرى، وهذا عكس ما كان في خطط التنمية السابقة، حيث كان يعتبر الاستثمار المثير الرئيسي الأساسي، وتنبؤ عليه بقية الأهداف التنموية والتنموية والاستدامة.

- تم اللجوء في الخطط الاقتصادية الحالية إلى تصميم الأولويات على النحو التالي:

- رفع نسبة الاستفادة من الطاقات الإنتاجية القائمة وكالة الاختنافات فيها، واستكمال المشروعات المحض وتبنيها ووضعها موضع التشغيل.

- بناء مشروعات جديدة.

وبعد هذه الأولويات فقد قسمت الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف الإنتاج على هاتين الكلمتين من المشروعات.

- هدفت الخطط الاقتصادية الحالية إلى تحقق الربط المتكافئ بين التغييرات القطاعية والاجتماعية من جهة،
وبينا وبين الإيرادات والنقاط في الموازنة العامة للدولة، بشقيها الجاري والاستحمار.

خامساً - تطور الأجهزة التخطيطية:

نظراً لتطور العمل التخطيطي، وشموليته إقفاً وشاورياً، فقد بذل الجهد لسيلة هذا التطور، عن طريق تطوير وتسييس الجهاز التخطيطي نفسه. ذلك لأن ضرورة البدء ب缎اد خطط التنمية انطلاقاً من الوحدة الإنتاجية، أصبحت تحتضن وجود (جهز لتخطيط) على هذا المستوى أيضاً. لذلك فقد صدرت الصكوك التشريعي والإدارية، وتزامنت مختلف الجهات بشكل (جهز تخطيط) لبكي هو عضو الرباط مع المعونات التخطيطية العليا، وضمت هذه الصكوك لرئيس جهاز التخطيط، أن يكون عضواً في أعلى هيئة إدارية في الوحدة الإنتاجية أو الجهة الوصائية عليها (المؤسسة)، وعلى أن يبقى الأشراف الفني على هذه الأجهزة بعيد هيئة تخطيط الدولة. ويعتبر هيئة تخطيط الدولة إدارياً وفنياً، إجهاز تخطيط في محافظات القطر المختلفة، فضلاً عن أجهزة التخطيط في وزارات الدولة والأجهزة الإدارية الأخرى. وتعتبر هذه الأجهزة التخطيطية جمعاً مسؤولاً عن العمل بالتواريخ الصادرة عن هيئة تخطيط الدولة، وهي مسؤولة عن استخدام طرق الإعداد والتابعة الصادرة حضرها عن الهيئة، فضلاً عن التقييد بالموارد والبرامج الرسمية لمختلف المهام التخطيطية. وقد عينت هيئة تخطيط الدولة بتحسين أدائها هذه الأجهزة، عن طريق إقامة الفرص المختلفة للعناصر المختلفة فيما للباشر في الدورات التدريبية في مجال الاقتصاد والتخطيط وداخل القطر وخارجه.

أخيراً، يبقى العمل التخطيطي وحسن الإداء فيه، مرهوناً بقدرة الأجهزة التخطيطية على تراكم الخبرات في مجال التخطيط، ووجهها للمواقف الاقتصادية وخصائصها، وتفكيك تكوينات النمو الكامنة فيه ومجالات المطلوب التركيز على تنميتها في إطار من المبادرات والنموذج الاقتصادية الداخلية والعلاقات الخارجية.

ويمكن القول أن كل من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي جرى أو جاري تنفيذها، تمثل خطوة مقدمة عن سابقتها، ونحن على نهج تم تأسيسه لأبرز هناك الكثير الذي يمكن اضافته إلى خطط التنمية لتصبح أكثر شمولية وأكثر فاعلية ومستدامة. تلك اللائي أدته التطور في سياسات الاقتصاد الكلي، والجهزية (جهز تخطيط) تضع نصب أعينها، في المرحلة القادمة، العمل والنظر في إعادة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر العربي السوري انطلاقاً من الوحدة الإنتاجية وحسب توزيعها (القطاعية)، ولابد من (الخطو المحلية) المقدرة بحسب التقسيمات الإدارية الحالية (المؤسسات).
المباشرة

د/ عبد المؤمن العلي (الصندوق العربي للإعاقة الاقتصادي والأعمال)

اقترحت المحاضرة على تطبيق تطور الأجهزة التخطيطية والفهوم التخطيطية والتعريف بهجية التخطيط من حيث الأداء الأدائي وبعض من الجوانب المهمة الفنية للاستراتيجية التخطيطية، ولكن ما يتطلب التأكيد هنا أن التخطيط في القطر العربي السوري في بداية عهده لم يبدله إلى أحداث تغير جوهرية في علاقات الاتصال أو إعادة توزيع الدخول، ولم يتصدف قضية تنبيه الملكية العامة لوسائل الاتصال. إلا أن المراجعة التخطيطية التي تمت فيها بعد أنصف إلى سيطرة القطاع العام على وسائل الاتصال واستناداً في الضوئها تحسين علاقات الاتصال وإعادة توزيع الدخول، وهذه نقطة مهنية تطورت على وجه التحديد منذ الخمسة الماضية.

المسألة الجوهرية التي تعرضت لها المحاضرة والمتعلقة بالنموذج التخطيطي الذي انتهى في الخطة الخمسية الثالثة إلى الجماعية في التخطيط تتطلب تفصيلاً أكثر فيما يتعلق بالنتائج، كيف بدأ التخطيط وكيف انتهى وما هو الانطلاقة التخطيطي المستجدي على المستوى القطاعي؟

كيف أن الاقتصاد السوري لم يكن اقتصاداً زراعياً مثلًا ورد في المحاضرة، بل كان اقتصاداً مختلطاً حتى ما قبل الاستقلال لاعتقاده على الصناعة وخاصة الصناعات الغذائية.

اللاحظة الواردة حول الحیرات الدولية لا تنسى بالموضوعية، لأن العملية التخطيطية السورية حاولت الاستفادة من مختلف المناهج التخطيطية الرائدة في العالم. أما موضوع رفض م-license البنك الدولي فلم يكن لأسباب تتعلق بالقاعدة الشعبية بقدر ما يتبع إلى مواقع من المتطلقات الأساسية للبنك الدولي. يضاف إلى ذلك أن الخبراء السوريين متطرفون في العديد من الأقطار العربية. وساهموا في إعداد الخطط فيها، إلا أن هؤلاء ليس لهم مثل هذا الدور في بلدهم.

ومع ذلك فإن الأشكال التي تعرض لها التخطيط في القطر العربي السوري تعود إلى أربعة عوامل رئيسية:

الأول - توجه الجزء الأعظم من الموارد المتاحة (70% - 80%) نحو الدفاع، وهذه مسألة سياسية لا يمكن الحفاظ عليها.

الثاني - عدم وضوح أهداف الخطوة وعدها عن الواقع مقارنة بالموارد المحدودة، ومن ثم تناولهم
اعتماد على التمويل الخارجي.

الثالث - الاعتماد الخارجي على إنشاء الحاجات الأساسية وخاصة السلع الغذائية التي ارتفعت وارادتها إلى حوالي (80)٪ من غذائها بعد أن كانت سوريا مصدرة للغذاء في فترة سابقة.

الرابع - استنفر الطاقات البشرية التي هاجرت من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومن ثم وجدت نفسها خارج القطر.

د/ محمد صادق (المهندس العربي للتخطيط)

حيث أن الفترة السابقة قد شهدت تنفيذ أربع خطط اقتصادية في السنين والسبعينات، بالإضافة إلى الخطط الحالية، فإن لابد أن تكون خبرات عديدة قد تمكنت من هذا المجال، وإذا برزت نقاط قوة وضعف عديدة في إطار العملية التخطيطية، وهي أمور تتطلب التعرض لها ومناقشتها لتعزيز الاستفادة من ثراء التخطيط السوري.

وبطبيت ذلك اختلاف الخطط الاقتصادية في المرحلة الأولى (السبعينات) عنها في المرحلة الثاني (الثمانينات)، سواء من حيث أولويات أهدافها أو تنظيم مؤسساتها او جوانبها الاجتماعية، كما في أولوية بناء الهياكل الأساسية في الخطط الأولى، أو التأكيد على معالجة المشكلة الفيكلية المتعلقة بإيجاد اقتصاد زراعي- صناعي وعلاقة راسخة بين التنمية الزراعية وبين التنمية الصناعية، والتي برمزت في السبعينات، بالإضافة إلى إعادة تنظيم المؤسسات التخطيطية وفي مقدمتها الجهاز المركزي للتخطيط الذي أصبح يعرف بدءاً من المشروع الاقتصادي لمعالجة مشكلة إعادة توزيع الدخول.

عبد المحسن تقى مظهر (الشركة الكويتية للاستثمارات الخارجية)

يعلم القطر العربي السوري من أوائل الأقطار العربية التي أخذت بالتخطيط، فهل استطاعت جهود التخطيط خلق الفضاء الشعبي بالعملية التخطيطية والإدراك بأهميتها والتفاعل معها والمشاركة فيها؟، وهل نجح هذا القطر في إنهاء مصالح ودور المجموعات التي فجت في بيعة ما على أعرام أماني الأمم العربية (الوحدة السورية المصرية)؟، وكيف استطاعت إعداد الخطط واجتازها في ظل الواجهة وظروف الحرب التي عيشها منذ فترة ليست بالقصيرة ؟، وماذا عن موقع القطاع الخاص في التنفيذ والمشاركة، وكذلك تأثير آلة السوق ونظام الاتصال في الخطة، بالإضافة إلى ماهية المشكلات المتعلقة بالتمويل المحلي والخارجي؟.

272 -
د/ فرحان جاسم (المهندس العربي للتخطيط)

قبل طرح سؤالين في هذا السياق لأبد من الأشارات إلى ظاهرة عامة أصبحت تلازم العديد من هذه المحاضرات، وهي عدم التوافق بين عوان المحاضرة وبين مضمونها.

لقد أعدت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا غويا رياضيا للمساعدة في الجهد التخطيطي وقدمته إلى وزارة التخطيط السورية في حدود عام (1980/1981). وقد تضمن النموذج عددًا من السيناريوهات التي تتمثل بدلًا من تنموية مختلفة، فهل تمت الاستفادة من هذا النموذج، وكيف؟ وإذا لم تتم الاستفادة منه، فما هو النموذج البديل الذي تم تقديمه الخطة السورية؟

من المعلومات التي تمت تدوينها: التخطيط المادي والتخطيط المالي، ومعد وبحث التخطيط المالي. مجموعة السياسات المالية والترفيهية التي تتجهها القطر بغية تبني مواجهة مالية متكاملة ملائمة. وبالتالي تساهم الخطط المالية على تنفيذ الخطط المادية، فما هو مدى اعتماد الخطة المالية في سوريا على التمويل الخارجي، وما مدى مساهمة التمويل العربي في هذا المجال؟

د/ محمد السيد عبد العزيز (غرفة تجارة وصناعة الكويت)

ملوحة واحدة تتعلق بالممارسة التخطيطية، أي الجانب التقني من العملية التخطيطية، وهي العلاقة الوثيقة القائمة بين الاقتصاد السوري واقتصاد لبنان (القانون على التخطيط) وبين الاقتصاد اللبناني (القانون على آلية السوق) بما تمكنها هذه العلاقة من خدمة سكانية مترابطة بحيث، بالإضافة إلى حركة رؤوس الأموال التي كانت تتركز في رواسب الأموال السورية الخاصة التي تم عبر لبنان في كثير من العمليات التجارية للاقتصاد السوري، زادت وجود أموال سورية مستقرة وكذلك أيدي عاملة سورية في لبنان، كيف ككل استطاع المخطط السوري أن يواجه هذه الأشكال في الحياة العملية؟

د/ عمرو عجيب (المهندس العربي للتخطيط)

أظهرت الدول العربية مؤخرًا الاستفادة من الطاقات العاطلة لأحداث تطور اقتصادي، وهذا توجه رشيد يقلل من العبء التنموي، إلا أن استدلال هذه الطاقات يطلب ذقة في المعلومات المتاحة، فهل هي الآساليب التي تم استخدامها في سوريا للعرف على الطاقات العاطلة فيها؟
تبتق أهمية التجربة التخطيطية السورية كونها اقترنت إبتداء بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية في الظروف المتعلقة بالتنظيم، لذلك كان التخطيط يتراجع مع تأجيج السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وعموماً كان الدور الأكثر أهمية للتخطيط هو دوره التحضيري في حدوت اضافت الأمميّة النسبية لكل من الزراعة والصناعة متساوية في الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً، وهذه ظاهرة نادرة في الدول النامية.

لا إن هذا التطور لم يخلو من سياسات عديدة تقدمها تشكيل مشكلة العجز الغذائي، رغم المشروعات الضخمة، مثل سد الفرات. كأن العملية التخطيطية لم تتحول بعد إلى فعل جماهيري، ولم تنزل إلى مستوى الوحدة الإنتاجية، وهذا يضعف من منظمتها وفعاليتها. ويرتبط بذلك أن التخطيط لم يولد أوراق التخطيط على مستوى الوحدة الإنتاجية لتكون قادرة على نقل الحركة المركزية إلى مستوى التنفيذ. كأن التخطيط لم يحقق بعد أفضل النتائج الممكنة من الموارد والطاقات المتاحة، ولعل ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى أعمالة التخطيط العمل، إلا ان ما ذكره المحاضر من مناهج دراسة الطبقات الإنتاجية العاملة مؤخراً، قد تكون بداية في هذا الأتجاه كأن التخطيط في سوريا لازال قاصراً على اعتبار جهاز الأسعار كأداة أساسية من أدواته، ولعل عدم السيطرة على محور الأسعار كان سبباً رئيسيا في قلة كبير من الخطط والانحراف عن أهدافها بسبب الثقلات غير المرتبطة في الإعمار مثل التضخم العقلي الذي حدث في سوريا في منتصف السبعينيات مما أنهى إليه من جذب المؤلف للهذا القطاع على حساب القطاعات الأخرى. يضاف إلى ذلك تأثر التجربة التخطيطية السورية بالظروف السياسية والعسكرية، زاداً تأثرها بالظروف الاقتصادية الخارجية التي توفرها بين سلاسة التهرب.

مؤيد الرشيد (المكتب الاستشاري الصناعي)

هل تحققت المشاركة الشعبية في أي من الخطط التي تم اعدادها، أم ستحتفظ هذه المشاركة في الخطبة السادسة؟ وما هي مهمات مديرية التخطيط الإجمالي في هذا تخطيط الدولة؟

عبد الحميد الخطيب

إن الخطبة يجب أن تضمن تفتيك الأهداف المرسمة لها، وهذا يتطلب بحث الجانب الآخر من
الموضوع الذي صيغته هذه الورقة في إطاره، حيث جاء عنوانه: الجوانب الفنية لإعداد الخطة الإستراتيجية، وليست رصد التطور الاقتصادي، الذي لم كان مطلوباً لأتمكن عندئذ استخدام الكثير من البيانات المتاحة ليحميه.

الأهداف العامة الواردة في الورقة تشكل القاسم المشترك بين كل الخطط المبوطة، ذلك أن كل خطة تضمنت أهدافاً إقليم ورؤية، فمثلًا، الخطة الحضارية الأولى والثانية لم تنص صراحة على العدل في التوزيع، وأما التوجه الاقتصادي كان في هذا الاتجاه، حيث أن عملية التأسيس التي حدثت في بداية عهد الوحدة أصبحت وسيلة ل إعادة توزيع الدخل.

الدراسات التي قدمت من جهات أجنبي إشارة إلى أن الاقتصاد السوري هو اقتصاد زراعي بحت، ولم تنص بالدخل في عمليات التصنيع. ولكن هذه الأطراف رفضت وتم بناء المؤسسات اللازمة للعمل وذاتيًا على تطور الزراعة والدخل في التصنيع.

لقد تضمنت خطط التنمية في معظمها أحداث تغييرات هيكليات وانشاء القاعدة الزراعية الصناعية، وهذه الجهود كانت وراء تشاور مساهمة كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في تشكيل النتائج المحلي الإجمالي.

منذ الخطة الحضارية الثالثة بدأ في وضع أهداف محددة لمساحة قطاعات الإنتاج المحلي (الزراعة، الصناعة، التجارة، النقل، الاتصالات، الخ.).

لاشك أن كافة خطط التنمية قام بإعدادها الخبراء السوريون، فرغم مشاكلة الخبراء الأجانب المتواجدين في الغالب، بإعداد هذه الخطط، إلا أن القرار النهائي كان للجهات المحلية، نتيجة للاستجابة الرسمية والناشئة مع مطالبات الاقتصاد الوطني ومع توجيهات الإدارة والقيادة التخطيطية والسياسية.

فيما يتعلق ب مدى تكون القناعة الشعبية بالتخطيط والخطط الموضوعة، وكما قيل أثناء المناقشة، فإن المواطنين الأعلى لا ينتمون خطط توسيع وموازنة بأشكال جيدة يقدر ما تهم النتائج العملية اليومية التي يواجهها في السوق.

ليس سرا أن مسيرة الاقتصاد السوري في إطار الخطط المرسومة لم تكن تامة، فهو اقتصاد صغير يتأثر بالاقتصاد الدولي أكثر ما يثير فيه، بما في ذلك مجالات التجارة أو التمويل، وإن أي خلل بين هذه
المتغيرات العامة يمكن أن تيجير القطر على الانحراف عن المسيرة المحددة في الآلات المرسومة والأهداف الموضوعة في هذه الخطط.

في كل الخطط الخمسية هناك نسبة معينة للاعتماد على التمويل الخارجي تصل إلى حدود (40%) سنويا. فالاستثمارات في القطر تتألف من الفوائد الاقتصادية للقطاع العام، بينما تؤمن الاستثمارات الخاصة بصفة ذاتية من قبل القطاع الخاص الذي خصصت له حوالي (20%) من مجمل الاستثمارات، وذلك في مجالات محددة، حيث لا يسمح له الاستثمار في قطاعات الصناعة الاستراتيجية (عدا الإحجار والرمال والصناعات البترولية) باعتبارها محصورة في القطاع العام.

راقت العملية التخطيطية تباطأ اختناق ومشكلات في مجال التنفيذ نتيجة غياب المؤسسات العامة المتخصصة في تنفيذ مشروعات الخطة والتي كان يعتقد بتقديمها إلى محبي القطاع الخاص أو الشركات الأجنبية، ولكن في السنوات الأخيرة تم إنشاء العديد من شركات الانتشات المتخصصة لتنفيذ تلك المشروعات، أما المشروعات الصغيرة فيترك تبقيها للقطاع الخاص. ومع ذلك تبقى فترة نضوج مشروعات الخطة طويلة تتعدى فترة الخطة ذاتها إلى الخطة اللاحقة، وبالتالي لا تظهر مساهمة تلك المشروعات في تحقيق الأهداف المرسومة في الخطة التي اتفق عليها.

من المشكلات الأخرى التي تواجه الاقتصاد الوطني تلك المتعلقة بالوارادات والصادرات، حيث أن نسبة التجارة تشکل (25%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويصعب توفير مواد كافية من النقد الاجنبي لتمويل الوارادات اللازمة لتنفيذ الخطط الاقتصادية.

لا شك أن الحركة بين القطر التجاري (سوريا ولبنان) تواجه تأثيرات الداخل والخروج، وتحدد في مناسبات حديثة ظاهرة هروب رؤوس الأموال من سوريا إلى لبنان أو العكس، ومع ذلك يتماحر المخطط مع المتغير الماس محليا، فنتائج المحال هو ما يتم تقليده داخل القطر، وما خرج منه لم يعد سامحا في النتائج، وبالتالي ترسم الأهداف في إطار ما هو فعال ضمن الرقعة الجغرافية.

عملية التصنيع حديثة العهد في القطر، وبالتالي هناك قياسات معروفة للطاقة التصميمية للمعدات الإنتاجية، ومع ذلك تبقى هذه الطاقات نظرة، ولا يوجد من ترتيب الطاقة القضوى للناحية، أي حجم الإنتاج الممكن بتلبته في ظروف التشغيل المحلي فيها لم تتوفر تدفق مستلزمات الإنتاج والطاقة وتصريف الإنتاج. ولعرفة الطاقة الإنتاجية القضوى للناحية يتم اللجوء في كثير من الأحيان إلى مصادر الإنتاج في أشهر السنة التي يتم التركيز فيها على زيادة الإنتاج، حيث يعتبر المعدل الأساسي للإنتاج في هذه الأشهر أحد مقومات الطاقة القضوى للناحية، والتي على أساسها تقام نسبة استغلال.
الطاقية في بقية أشهر السنة. وتلك مشروعات تكون طاقتها المستغلة ضعيفة، مقابل مشروعات أخرى تصل فيها نسبة الاستغلال إلى (100%)، وذلك بالتفاقي مع نوع الانتاج وحجم الطب والموارد المتاحة للاستثمار.

لم تتراعي الخطط لمسالة الأسعار ولم تأخذ على عاتقها المدينة، فهي ترسم وتحدد أهدافها انتقالاً من أسعار ثابتة في سنة الأساس، واعتقاداً من جهاز التخطيط عدد جيد من مخططات لرفع أو تخفيض الأسعار، ذلك ان السعر يتحدد بالتفاعل اليومي بين الطلب وبين العرض. ولكن نتيجة عدم وضوح مجالات استثمار القطاع الخاص في بعض الأحيان، مقابل توفر السوقية لديه في الفترة الأخيرة، فقد انتهى هذا القطاع إلى مجالات المضاربة، حيث أنشئ اهتمامه على تملك المسكن والسلع الاستهلاكية الممورة، وشبكة المعايرة، مما دفع إلى زيادة أسعار هذه السلع. من جهة أخرى فأن قصور موارد النقد الاجتماعي استلزم ترشيد الودادات، ولم كان المواطن قد اعتاد على طوف استهلاكي معيون في السنوات الأخيرة، حيث لم يعد الانتاج المحلي قادرًا على تلبية، لذلك برزت ظاهرة تهريب السلع ليس فقط في داخل النقال، بل في الخارج أيضاً

النموذج الرياضي الذي قامت بإعداده اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الأيكر) كان منصب في التقارير التي قمت الإشارة بها (الدولة جيب البنك الدولي)، وقد تضمن النموذج من حيث الاحجام على (78) علاقة رياضية، وهذا يعني أن القطاعاً اجتماعياً يشكله صلاحيته للهدف الذي وضع من أجله، ولكن عند مناقشته مع الأيكوا في هيئة تخطيط الدولة، ظل هذا النموذج نقطة على العلاقات الاقتصادية للفترة السابقة دون أن يضمن تضمن الاستفادة للكتلة المמעונات لأمام (2000) ذلك ان المقارنات كانت رهيبة، من هنا رفض النموذج من قبل الهيئة المذكورة ولم تصر الأيكوا على استخدامه.

المقصود بالمشاركة الشعبية مشاركة الأجهزة الإدارية والمنظمات الشعبية الموجودة في قطر بما في ذلك المنظمات العمالية والفنانة وبالمرأة والزراعية، والهنديين والأطباء والمحققين، الخ. وهذه المشاركة تحقق في إطار إعداد الخطة الحضارية الثالثة.

أما مهم مديرية التخطيط الاجتماعي في هيئات تخطيط الدولة، من المفيد الإشارة إلى وجود ثلاث فئات من المديرين: تضم الأولى التخطيط القطاعي حسب طبقات الاقتصاد الوطني (زراعة، الصناعة التحويلية، الصناعة الاستخراجية، الخ.)، بينما الثانية هي مديرات وظيفية تقوم بإعداد خطط وظيفية من الخطط القطاعية (_usec_001) وثانيها (_usec_002) وثالثة (_usec_003)
هي مديرية التخطيط الإجمالي التي تقوم بتوحيد الخطط القطاعية والخطط الوظيفية في خطة تنمية اقتصادية على مستوى القطر. وهناك مديريات أخرى تختص بالعلاقات الاقتصادية الفنية والعلمية وتبادلها مع الخارج.
التنمية الزراعية ودينيميكية السكان في مصر
- التخطيط والاهتمامات في الثمانينات

٨٩

د / اسماعيل سراج الدين

المؤلف في سطور
- استاذ الاقتصاد السياسي ودينيميكية السكان بجامعة جونز هويرتز
- حاليا مدير دائرة الاقتصاد موجه الكوين للإباحثات العلمية
- رئيس تحرير الكتب السنوية: إباحثات في الريادة البشرية والتنمية منذ عام ١٩٧٩ وحتى الوقت الحاضر.
- يعمل مستشارا للتخطيط السكاني وتربية الموارد البشرية في هيئة عائلة وروية خاصة.
- رئيس لجنة الأمم المتحدة تقييم النشاط السكاني في الدرجة الاقتصادية لغربي آسيا (أيكون) لعام ١٩٧٩.
- كتب ومقابلات وابحاث عديدة حول التنمية والسكان والعمال.

(*) هذه الدراسة مبناة على دراسة قام بها المؤلف أثناء زيارته كمستشار زائر للمؤسسة التنمية الزراعية بالقاهرة التابع للإمارات المتحدة في صف عام ١٩٨٣.

٢٧٩
1 - مقدمة:

القطاع الزراعي المصري حالياً ممرًا بطريق ميلادي يمتد على مساحة واسعة يمتد على آفاق النمو الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع، حيث يزيد الأجر من أن قطاع الزراعة في مازال يلعب دورًا أساسيًا كمحور وتحدد كل من الظروف والظروف والظروف والظروف. ومن ناحية أخرى، فالقطاع يرتبط بعلاقات تأسيدية قوية بالقطاعات الأخرى الاقتصادية الاجتماعية مما يجعل دراسة التنمية الزراعية

واختيار مشاريعها أو تحديد برامجها من أكثر الأمور صعوبة وخاصة إذا أضاف إلى ذلك تعدد وتشابه الكثير من العوامل التي تؤثر على توجه ونوعية التنمية الزراعية ذاتها.

وبالمثلية معالجة مثل هذا الموضوع المشبع والمثير في الاستجابة والموضوع. ستبدأ الورقة بعرض مخطط لدورة التنمية الزراعية في إطار الاستراتيجية العامة للتنمية، ثم تتدرج إلى تفاعل المشكلات التنموية الأساسية في القطاع الزراعي، ثم تعرض بأشكال الاستراتيجية الحالية لحالها، ثم تنتهي بباشتة وثناء الاستراتيجية المطروحة وبالاشتراك خاصة إلى دور ديناميكية السكان في هذا المجال. ونظرًا لشمول الموضوع، سيكون الحرف في سياق حوار تسلسل من موضوع إلى آخر.

أغلب الاقتصاديين يهت من النظر عن طبيعة ابتدأناهم، اشتراكًا كأنه أرضية. بدون متقصين على وجود دورهم وبياء للاستفادة الزراعية في مجال التنمية. هذا الدور بديهي على وجود ترابطات وعلاقات تأسيدية بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى وخاصة الصناعي، وقد نقص د. الجزئي هذه العوامل في مقدمة بحث أساسي عن التنمية الزراعية في مصر، وكمديع معهد التخطيط القومي بصر (1980/ص 1980) كآليتي:

1 - من ناحية تأثير القطاع الزراعي في تسير سياسات التوسع الصناعي هناك أربعة نقاط:

1 - توفير المواد الغذائية اللازمة للسكان بصحة قوية، وفؤاد الدين يستند من النشاط الاستراتيجي الزراعي والمناطق الريفية إلى النشاط الاستراتيجي الصناعي والمناطق الحضرية وخاصة في البلاد التي تعتمد على حديد على الورادات من السلع الغذائية.

2 - توفير المواد الأولية الزراعية اللازمة للكثير من الصناعات التحويلية.

3 - زيادة حجم الدخول الموزعة والمثمرة في المناطق الزراعية الريفية، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع السوق أمام الكثير من السلع الصناعية سواء لأغراض استهلاكية أو أغراض انتاجية.

- 281 -
4 - إن التوسع الزراعي الأكفي سوف يساعد خاصة في حالة البلاد ذات الكثافة السكانية المرتفعة نسبياً
على استيعاب جزء من القوى العاملة الفائضة، كما أن تطوير وتحديث أساليب الزراعة يساعد على
توفر القوى العاملة المطلوبة للتنمية الاقتصادية في مجالات أخرى في البلاد ذات الكثافة السكانية
المتفاوتة نسبياً.

ب - من ناحية دور القطاع الصناعي في تنمية القطاع الزراعي فقد ذكرت الجنوبي أربعة نقاط
أيضاً:

1 - يخلق سوقاً كبيرة أمام السلع الزراعية الأمر الذي يجعل النشاط الزراعي نشاطاً متطوراً ومن ثم
أكثر استقراراً كما أنه يخلق الظروف الملائمة أمام اتباع سياسات تنوع الانتاج الزراعي.

2 - يمكن من استغلال ومن ثم تعظيم قيمة الكثير من المنتجات الزراعية الرئيسية والثانوية والتي قد
تغذد الكثير من قيمتها إذا لم تجد منفذاماً سوياً التصدير في ظل ظروف تسم بسيطرة
الاحتكارات الدولية.

3 - يمكن من تحقيق سياسة التوسع الزراعي خاصة إذا ما اتجه نحو توفير المباني والأدوات ومعدات الزراعة
الناتجة الزراعية الهامة مثل الجرارات والأسمدة والمبيدات الحشرية.

4 - يساعد على امتصاص جزء من القوى العاملة الفائضة في القطاع الزراعي أو المناطق الريفية عن
طريق خلق فرص عمل جدية الأمر الذي يحقق كثيراً من حدة الضغط السكاني في المناطق
الزراعية والريفية، الأمر الذي يساعد على تطوير وتحديث أساليب الانتاج الزراعي وتحسين
الإنتاج.

بالرغم من أنه يمكن الجدل حول شمولية هذه العوامل أو قاعلة بعضها بشكله بالنسبة للوضع في
مصر، وسوف نعرض هذه النقاط لاحقًا أو حول أخذ هذه النقاط كأساس نظري لتطوير التخطيط
الزراعي بمصر فانتا في هذه الورقة سوف تعتبرها مرجعاً عاماً لتقديم التطور أو محاولات التحسين بالقطاع
الزراعي.

- 282 -
يُمكن تحليل المشكلة الزراعية بمصر بأنها مشكلة "فجوة غذائية"، زادت عمقاً مع الأيام، مما يسبب انعدام الأمن الغذائي، لشعب اعتماد على الاكتفاء الذاتي في أغذية مطابقة الغذائية حتى الماضي القريب. هذه الشعارات المركزية لمشكلة معقدة مصيدة الجوانب قد توجب حل سهول للمشكلة. ونظام الفجوة أو توفير الأمن بدون التحقق في هيكل البناء الأساسي ومكوناته.

ولكن، وعلى الرغم من أن هذه الشعارات كما يشيرنا د. محمد السيد أبواب (42/1983/ص12) وقد شكلت قانونا لنا ونلاحظ الأمر على المكسرين أو من بديهم الكلمة ونلاحظ الفهم على الساربين. فنانيا تعطي نقطة بداية طيبة للتحليل العلمي والتقصي الدقيق، كما أنها قد تظهر للباحث قصور هذا التصور التخطيطي لا بداية المشكلة. فمثلما وضع المشكلة الزراعية مصر في إطار "فجوة غذائية"، يمكننا أن نناقش مشكلة كفالة غذائية. أو يمكننا أن نرى القطب الزراعي هو المسؤول الأول عن توفير احتياجات الشعب الغذائية: وهذا بالطبع ليس حلاً حملياً، كما أن هذه النظرية تضع جنبا إلى جنب مشكلة التوزيع والعدالة الاجتماعية كشرط ثانوي في التنمية الزراعية وذلك بتركيزها على الحجم الكلي للإنتاج والاستهلاك. ويمكن مناقشة فاعلية هذه النظرية من الناحية النظرية والتخطيطية.

ولكن يبدوا أن نظرة أو سيناريو "الفجوة الغذائية" هي الأساس لỌن كاتين استراتيجية التخطيط الزراعي بمصر، فهي المقدمة للدراسة الشاملة التي شاركت فيها تسع وزارات (21/1983/ص2).

الاعتبار:

مشكلة الغذاء في مصر، هي التحدي الأكبر للمجتمع المصري، فقد وصلت الأوضاع الغذائية من حيث الاعتماد على الخارج، إلى صورة عجود الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والاستقلال الوطني، لذلك فالغذاء قضية قومية، تحت مكانة بين الأولويات الأولى للمجتمع المصري وصاخب الشؤون، الأمر تكرس الجهود ويسهمها ويعملها في إطار عمل قومي يحقق مشروعية هذه المشكلة.

والمراجع: يلخص خطة حزمة الفجوة الغذائية كما يلي:

- وقد ضمت الفجوة في 1980 جميع السلع الغذائية باستثناء الأرز من مجموعة الحبوب، والخضروات، بينما كانت مصر مكتفية ذاتيا تقريبا من جميع السلع باستثناء القمح في عام 1990.
جدول رقم (1) تطور كمية الإنتاج والاستهلاك والقيمة بالألوف خلال الفترة 1985-2000

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>الإنتاج</th>
<th>الاستهلاك</th>
<th>القيمة بالألوف</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1985</td>
<td>1234</td>
<td>567</td>
<td>8900</td>
</tr>
<tr>
<td>1986</td>
<td>2345</td>
<td>678</td>
<td>9876</td>
</tr>
<tr>
<td>1987</td>
<td>3456</td>
<td>789</td>
<td>9876</td>
</tr>
<tr>
<td>...</td>
<td>...</td>
<td>...</td>
<td>...</td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>5678</td>
<td>987</td>
<td>8900</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الzial المذكور:
- الزان
- الزنبور
- الزعتر
- الزفاف
- الزهر
- الزورك
- الزفاف
- الزهر
- الزعتر
- الزنبور
- الزان
### جدول (7) تطور قيمة الناتج و الاحتياجات والفجوة بالنلهم خلال الفترة 1980-1990

<table>
<thead>
<tr>
<th>العام</th>
<th>الناتج االمحاسب (تبل)</th>
<th>السعة المغذية</th>
<th>الفجوة (تبل)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1980</td>
<td>1000</td>
<td>500</td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td>1981</td>
<td>1100</td>
<td>600</td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td>1982</td>
<td>1200</td>
<td>700</td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td>1983</td>
<td>1300</td>
<td>800</td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td>1984</td>
<td>1400</td>
<td>900</td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td>1985</td>
<td>1500</td>
<td>1000</td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td>1986</td>
<td>1600</td>
<td>1100</td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td>1987</td>
<td>1700</td>
<td>1200</td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td>1988</td>
<td>1800</td>
<td>1300</td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td>1989</td>
<td>1900</td>
<td>1400</td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td>1990</td>
<td>2000</td>
<td>1500</td>
<td>500</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الناتج المحلي الإجمالي: 100,000 تبل
الفجوة: 50,000 تبل
الاقتصاد: 50,000 تبل

*الدورة: (8) أ.م. (1990).*
ويعرض الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) تطور الفجوة بصورة تفصيلية خلال الفترة 1980-1982. ويمكن مناقشة المشكلة الزراعية بصورة من منظور الفجوة الغذائية من خلال بعض الحواريات أو التساؤلات التحليلية.

أولاً: هل وجود فجوة غذائية يشكل خلايا هيكلياً في بنية التنمية؟ أي أن وجود الفجوة لا يعترف مشكلة اقتصادية فحسب بل تعتبر أساساً مشكلة تتعلق بالأمن والرياضة القومية والمشتبه بـ عنايتها بأي شيء. حيث أن اعتماد مصر على الخارج مزدجاً في سد الاحتياجات الأساسية لسكانها من الغذاء يعتبره... تشببة غذائية، وهي من اختلافات الانتاج الاقتصادي نظراً لصعوبة وتوازنها المحققة بالأساس مقرر الاقتراض الاقتصادي والسياسي» (15) ه. ع. زينون/1982/ص 159) فمثلاً إذا اعتبرت المشكلة مشكلة أنانية وقومية فصبع حساب التكاليف الحقيقية لعالجها.

ثانياً: ما هو دور الإنتاج الزراعي في تطوير وتصعيد الفجوة الغذائية، أي ما هو دور العوامل الإنتاجية والمواد الأرضية والمواد البشرية والانتاجية، وليس الفرق هنا هو بناء محوطفة رياضية لداولات انتاج للقطاع الزراعي، ولكن الغرض هو إيجاد تصور عن الفيروض والعمولة التي أثرت وسعت على كل عام من عوامل الاتصال، وما هي علاقة الاتصال بالطلب أو حجم ونوعية الاستهلاك.

ثالثاً: ما هو دور الاستهلاك في تطور وتصعيد الفجوة الغذائية، وهنا تظهر أهمية علاقة حجم الاستهلاك الكلي بالزيادة السكانية وزيادة الدخل، وأي من هذين العواملين يلعب دوراً كبيراً في تصعيد الفجوة وخاصة إذا نظرنا إلى مصادر الزيادة في الدخل والتغيير في الأدوات الاستهلاكية.

رابعاً: ما هو دور العوامل المادية أو المكيفة للتنور الزراعي بمصر، وبالذات ما هو (Conditional) للموقع الخارجي للقطاع الزراعي، هيئة المقالة الزراعية للخارج والأثار التنظيمي والسياسات الزراعية عامة والسعر الخاصة، وخطط التكامل مع السودان على كل من حجم الانتاج، الاستهلاك، وحجم ونقطة الاستهلاك.

هذا التساؤلات سوف تكون في خلفية عرض لنا لحفظ الخسارة للتنور الزراعية ومناقشة امكانياتها من واقع التجربة والممكن؟
3- الخطة الحمسية للقطاع الزراعي (2/1987/86-87/82) واقتراحات تعديلها:

مقدمة:
من أهداف الخطة الحمسية (2/1983/83-84) زيادة الانتاج المحلي الإجمالي بحوالي 51% أثناء فترة الخطة بالأسعار الثابتة لعام 1981، زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي بحوالي 70%، خفض معدل الاستيراد (نسبة الاستيراد من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) إلى 20%， وزيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات في صورة حقيقية بحوالي 29%، وينما القطاع الزراعي بدور هام في تحقيق هذه الأهداف.

قطاع الزراعة في الخطة الحمسية 1987/86-87/82:
تهدف الخطة الحمسية للقطاع الزراعي إلى زيادة قيمة الإنتاج الزراعي بحوالي 35%، واتباع تقليل الاعتماد على الاستيراد خاصة من الحاصلات الزراعية الاستراتيجية ذات التأثير الفعال على ميزان المدفوعات كالزيت، والفواكه، والعسل، والخضراوات والتوسعة في مساكن الجودة الزراعية، وزيادة سهولة الحركة، وتوفير الحماية، وزيادة استرداد الماء من الأراضي الصيفية. وتعتبر مناسب من الأعلاف الشتوية وتعزز مساكن قطن بدنياً.

وتحاول الخطة الوصول إلى هذه الأهداف عن طريق العديد من التغييرات في التركيب المحاصري، وعن طريق التوسع الأفقي والتوسع الرأسي.

وعبر الجدول رقم 3 (3) تفصيلياً التركيب المحاصري المقترح كما يعرض الجدول رقم (4) التقديرات أو الاتجاهات للاتجاه (متوسط محصول الفدان) والاتجاه (الكمية) المستهدفة في الخطة للمحاصل المختلفة.

ويشمل في تحقيق هذه الأهداف المساحات التي تدخل في مراحل الإنتاج الحدي من إجمالي المساحات التي تستخدم بالاختيار من الأراضي الجديدة، ويشير الجدول رقم (5) التقديرات لاستغلال الأراضي القديمة والأراضي المسملحة قبل الحالة والأراضي الجديدة المنتجة خلال سنوات الخطة الحمسية 1987/86-1983/82.

ومقارنة نتائج الخطة بنتائج البديل الافتراضي (أي بدونها) من المتوقع أن تزداد قيمة الفجوة الغذائية الصافية من 2.5 مليار دولار في سنة الأساس (1982/81) إلى نحو 2.9 مليار دولار في عام 2.87
<table>
<thead>
<tr>
<th>المجموعات البدنية</th>
<th>النسبة (%)</th>
<th>النسبة (%)</th>
<th>النسبة (%)</th>
<th>النسبة (%)</th>
<th>النسبة (%)</th>
<th>النسبة (%)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجملة</td>
<td>456</td>
<td>367</td>
<td>76</td>
<td>129</td>
<td>274</td>
<td>118</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموعات البدنية</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>القول</td>
<td>300</td>
<td>263</td>
<td>50</td>
<td>9</td>
<td>300</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المدمس</td>
<td>48</td>
<td>14</td>
<td>8</td>
<td>-</td>
<td>40</td>
<td>12</td>
</tr>
<tr>
<td>الدرجة شاملة</td>
<td>13</td>
<td>11</td>
<td>12</td>
<td>10</td>
<td>4</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td>الدرجة الرفيعة</td>
<td>29</td>
<td>24</td>
<td>6</td>
<td>10</td>
<td>16</td>
<td>16</td>
</tr>
<tr>
<td>الإلزامة</td>
<td>19</td>
<td>17</td>
<td>6</td>
<td>1</td>
<td>10</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموعات البدنية</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الجملة</td>
<td>412</td>
<td>327</td>
<td>60</td>
<td>28</td>
<td>108</td>
<td>118</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموعات البدنية</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>السمنة</td>
<td>100</td>
<td>109</td>
<td>50</td>
<td>22</td>
<td>1000</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الكتان</td>
<td>60</td>
<td>34</td>
<td>10</td>
<td>2</td>
<td>37</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الثلث</td>
<td>100</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المجموعات البدنية</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الجملة</td>
<td>366</td>
<td>279</td>
<td>189</td>
<td>18</td>
<td>321</td>
<td>277</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموعات البدنية</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>قصب السكر</td>
<td>70</td>
<td>42</td>
<td>40</td>
<td>13</td>
<td>30</td>
<td>24</td>
</tr>
<tr>
<td>الفرط</td>
<td>50</td>
<td>48</td>
<td>10</td>
<td>1</td>
<td>50</td>
<td>47</td>
</tr>
<tr>
<td>عيد السابع</td>
<td>100</td>
<td>19</td>
<td>90</td>
<td>3</td>
<td>16</td>
<td>16</td>
</tr>
<tr>
<td>قرب الصباح</td>
<td>400</td>
<td>137</td>
<td>100</td>
<td>1</td>
<td>135</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المجموعات البدنية</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الجملة</td>
<td>317</td>
<td>288</td>
<td>42</td>
<td>13</td>
<td>275</td>
<td>275</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموعات البدنية</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>قصب السكر</td>
<td>277</td>
<td>253</td>
<td>17</td>
<td>13</td>
<td>200</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>النجس السكر</td>
<td>50</td>
<td>40</td>
<td>20</td>
<td>-</td>
<td>50</td>
<td>50</td>
</tr>
<tr>
<td>الاسم</td>
<td>الجملة 1</td>
<td>الجملة 2</td>
<td>الجملة 3</td>
<td>الجملة 4</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>------</td>
<td>----------</td>
<td>----------</td>
<td>----------</td>
<td>----------</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>جملة 1</td>
<td>الجملة 1</td>
<td>الجملة 1</td>
<td>الجملة 1</td>
<td>الجملة 1</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>جملة 2</td>
<td>الجملة 2</td>
<td>الجملة 2</td>
<td>الجملة 2</td>
<td>الجملة 2</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>جملة 3</td>
<td>الجملة 3</td>
<td>الجملة 3</td>
<td>الجملة 3</td>
<td>الجملة 3</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>جملة 4</td>
<td>الجملة 4</td>
<td>الجملة 4</td>
<td>الجملة 4</td>
<td>الجملة 4</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

الملخص:
- جملة 1
- جملة 2
- جملة 3
- جملة 4
<table>
<thead>
<tr>
<th>الرتبة الإقليمية</th>
<th>الساحة الكلية (كم²)</th>
<th>الساحة الإجمالية (كم²)</th>
<th>الغابات</th>
<th>الزراعات</th>
<th>الزراعات الزراعية (كم²)</th>
<th>الزراعات النباتية (كم²)</th>
<th>الزراعات الحيوانية (كم²)</th>
<th>الزراعات الصناعية (كم²)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1رتب</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
</tr>
<tr>
<td>2رتب</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
</tr>
<tr>
<td>3رتب</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
</tr>
<tr>
<td>4رتب</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
</tr>
<tr>
<td>5رتب</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
<td>424400000</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الحيوانات المكرسة:
- الماعز | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 |
- اليوسفي | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 |
- البقري | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 |

الخواصات السكنية:
- السكن | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 | 100000 |
<table>
<thead>
<tr>
<th>الوحدة</th>
<th>المجموعة الاغاثة</th>
<th>الفدان</th>
<th>برسيم</th>
<th>برسيم سديم</th>
<th>برسيم معريض</th>
<th>برسيم عجالي</th>
<th>اعلام أخرى</th>
<th>برسيم ارديب</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>مجموعة الفاكهة:</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الفاكهة:</td>
<td>1500</td>
<td>7000</td>
<td>10000</td>
<td>1400</td>
<td>500</td>
<td>1400</td>
<td>500</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>متجات نخيل:</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>المعيشة:</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>حيوانات:</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>طين:</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>لحم ملحي:</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>جبن:</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>صوف وشعر:</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>ضرير:</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>سمك:</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>المراجع:</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

اقتراع مكمل للخطة الزراعية (اقتراح 1983)

قدمت اللجنة الوزارية المشتركة الأسبق الإشارة اليدا (2/1983-ص 9) اقتراحًا مكملاً للخطة يحتوي على اقتراحات لمعدلات أعلى للإنتاج الغذائي بعد من واردات الغذاء، ويرفع من صادراتها وايضاً يسعى في نفس الوقت إلى درجة من تشريده الاستهلاك مما يؤدي إلى تخفيض أكبر لقيمة الفجوة الغذائية، ومن الناحية الاستهلاكية يسعى الاقتراح إلى الحد من التطور الغير طبيعي في استهلاك الفرد السنوي من الفحم (شاملًا الدقيق بما يعادله من حليب الفحم) والذي بلغ في عام 1983 نحو 184.4 كجم (مقابل 130 كجم في عام 1972) وهو يعتبر من أ актуальнات في العالم.

ونتيجة تنفيذ المفترض الانتاجي البديل على قيمة الفجوة الغذائية وعلى الورادات والتصادرات الغذائية مقارنة بالخطة وبالوضع الاستهلاكي المبين بالجدول رقم (2)، حيث يتوقع أن تنخفض قيمة الفجوة في السنة الثانية للخطة بمقدار 58% عن بدلية في حالة تنفيذ الخطة. كما يوضوح الجدول التالي على الصادرات والواردات الغذائية، وبين الجدول رقم (7) التطور السريع في قيمة الصادرات والواردات الزراعية ما بين عام 1970 وعام 1980 حيث كانت هناك زيادة في قيمة الصادرات على الورادات تبلغ أكثر من 300 مليون دولار حتى ابتدأت في التحول إلى عجز في عام 1974 يقدر بحوالي 110 مليون دولار، ارتفاعًا ما يقرب من مليار دولار في عام 1977 حتى أصبح أكثر من ثلاثة مليارات في عام 1981.

وبلخص بشكل (1) صورة الفجوة الغذائية بالدولارات في حالة التطور الانتاجي بدون تنفيذ الخطة، في حالة تنفيذ الخطة، وفي حالة تنفيذ المفترض الانتاجي.
جدول رقم (2): ساحة الأراضي الزراعية خلال سنوات الحالة الحالية 1987/86 - 1983/82

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ساحة الأراضي القديمة</td>
<td>850</td>
<td>850</td>
<td>850</td>
<td>850</td>
<td>850</td>
<td>850</td>
<td>850</td>
</tr>
<tr>
<td>من الرعية الأراضي المستصلاحة قبل الحالة الحالية</td>
<td>800</td>
<td>800</td>
<td>800</td>
<td>800</td>
<td>800</td>
<td>800</td>
<td>800</td>
</tr>
<tr>
<td>من الرعية الأراضي المستصلاحة، ثم استصلاحها خلال الحالة (تركيبة)</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>104</td>
<td>104</td>
<td>104</td>
<td>104</td>
</tr>
<tr>
<td>الجملة</td>
<td>894</td>
<td>894</td>
<td>894</td>
<td>894</td>
<td>894</td>
<td>894</td>
<td>894</td>
</tr>
<tr>
<td>ساحة الأراضي الجيدة المتباعدة</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>120</td>
<td>120</td>
<td>120</td>
<td>120</td>
</tr>
<tr>
<td>من الرعية الأراضي المستصلاحة قبل الحالة الحالية</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>120</td>
<td>120</td>
<td>120</td>
<td>120</td>
</tr>
<tr>
<td>من الرعية المستصلاحة خلال الحالة (تركيبة)</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>الجملة</td>
<td>120</td>
<td>120</td>
<td>120</td>
<td>120</td>
<td>120</td>
<td>120</td>
<td>120</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الجملة الساحية الأراضي القديمة والجيدة خلال سنوات الحالة الحالية 1987/86 - 1983/82

الجملة الساحية الأراضي المبسطة والجيدة خلال سنوات الحالة الحالية 1987/86 - 1983/82

قدرت هذه الساحات وفقاً للقواعد الآتية:
1. الأراضي الجيدة المبسطة خلال سنوات الحالة تتألف من 184 ألف فدان شركات زراعية 240 ألف فدان جمعيات تشريعية لاستصلاح الأراضي. بحث 100 ألف فدان مستغلة، 242 ألف فدان تم تهجيتها 127 ألف فدان جمعيات استصلاح أراضي ووضع 127 ألف فدان مشروع الصيانة.
2. الاستغلال الكامل للأراضي المبسطة خلال سنوات الحالة.
3. استغلال الأراضي المبسطة خلال سنوات الحالة بحد أدنى من السنة الرابعة بالاستفادة الفعلية من المحاصيل.
4. تشمل الأراضي المبسطة ساحات تم استصلاحها وأضيفت إليها مثل الأرض وقاحنة وغيرها، وتقدر رايتها بنحو 400 ألف فدان.
5. يقدر برنامج الاستصلاح خلال سنوات الحالة الحالية ينحو 334 ألف فدان موزعة على برامج سنوي كالتالي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنوات</th>
<th>الساحية المبسطة سنوياً (الف فدان)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1977/78</td>
<td>140</td>
</tr>
<tr>
<td>1978/79</td>
<td>140</td>
</tr>
<tr>
<td>1979/80</td>
<td>140</td>
</tr>
<tr>
<td>1980/81</td>
<td>140</td>
</tr>
<tr>
<td>1981/82</td>
<td>140</td>
</tr>
<tr>
<td>1982/83</td>
<td>140</td>
</tr>
<tr>
<td>1983/84</td>
<td>140</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الرجاء: (2) ص 194
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>الحالات</th>
<th>الأجيال</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المفترض</td>
<td>2298</td>
<td>2298</td>
</tr>
<tr>
<td>1987</td>
<td>2727</td>
<td>3842</td>
</tr>
<tr>
<td>1988</td>
<td>2412</td>
<td>2412</td>
</tr>
<tr>
<td>1989</td>
<td>3935</td>
<td>3935</td>
</tr>
<tr>
<td>1990</td>
<td>114</td>
<td>114</td>
</tr>
<tr>
<td>1994</td>
<td>111</td>
<td>111</td>
</tr>
<tr>
<td>1996</td>
<td>229</td>
<td>229</td>
</tr>
<tr>
<td>1987/88</td>
<td>1072</td>
<td>12799</td>
</tr>
<tr>
<td>1987/90</td>
<td>1026</td>
<td>13752</td>
</tr>
<tr>
<td>1987/95</td>
<td>2777</td>
<td>953</td>
</tr>
</tbody>
</table>

- قيم الفجوة الغذائية والواردات والتصادرات الغذائية (بالمليون دولار)

- قيم الفجوة في السنة الأساسية

- الواردات الغذائية في سنة الأساس 1987/88

- الصادرات الغذائية في سنة الأساس 1987/88

- قيمة الفجوة التراكمية (خمس سنوات)

- قيمة الواردات (خمس سنوات)

- قيمة الصادرات (خمس سنوات)

- النسبة المئوية لتفاوت الفجوة للواردات في السنة الأساسية

- النسبة المئوية لتفاوت الفجوة للتصادرات

- معدل النمو السنوي للواردات خلال سنوات الخطة

- معدل النمو السنوي للتصادرات خلال سنوات الخطة

المراجع: (2) ص 141
<table>
<thead>
<tr>
<th>الالاف دولار</th>
<th>الالاف دولار</th>
<th>العام</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>23130</td>
<td>20010</td>
<td>1970</td>
</tr>
<tr>
<td>50700</td>
<td>30940</td>
<td>1971</td>
</tr>
<tr>
<td>12110</td>
<td>28000</td>
<td>1972</td>
</tr>
<tr>
<td>17150</td>
<td>27429</td>
<td>1973</td>
</tr>
<tr>
<td>89220</td>
<td>100720</td>
<td>1974</td>
</tr>
<tr>
<td>88290</td>
<td>1497428</td>
<td>1975</td>
</tr>
<tr>
<td>73360</td>
<td>1358949</td>
<td>1976</td>
</tr>
<tr>
<td>72820</td>
<td>1770808</td>
<td>1977</td>
</tr>
<tr>
<td>72780</td>
<td>2143277</td>
<td>1978</td>
</tr>
<tr>
<td>71100</td>
<td>2070000</td>
<td>1979</td>
</tr>
<tr>
<td>77740</td>
<td>3393000</td>
<td>1980</td>
</tr>
<tr>
<td>70000</td>
<td>4000000</td>
<td>1981</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المراجع: (2) / ص 74.
شـكل (1)
قيمة الانتاج والاحتياجات في الفجوة الغذائية للخطا والمقترح
الانتاجي مقارنة بالتطور الانتاجي خلال سنوات الخطة الحمـسية
1987/88-1990/92 (بـلـيون دولار)

المراجع: (2)/ ص 138.
الجزء الثاني

4. التنمية الزراعية ودينامية السكان: حوار مع الخطة الحماسية

مقدمة:

لا شك أن الخطة الحماسية للتنمية الزراعية بمصر والقترح الإنتاجي لتعديل الخطة قد بنيا على دراسات مكثفة ومعتمدة للعوامل الأساسية المؤثرة على تطور القطاع الزراعي بمصر. وأيضا يجب الإشارة بأن الخطة وخاصية المقترح الإنتاجي البديل طموحة في أهدافها الإنتاجية و بها من التفاصل الدقيق ما يجري الباحث والمحترفان ان يعمقاً في إجرائها. فهناك دراسات فنية مخصصة في علم الزراعة والهندسة والإدارة والتسويق والإقتصاد والاجتماع مما يستدعي تعمق البحث في هذه العلوم إذا كان الهدف هو إعطاء مناقشة غير سفلحة. وهذا التعاون بين مجالات العلوم المختلفة يظهر بوضوح في الدراسة المشتركة بين ثلاثة وزارات لتعديل الخطة والسابق الإنتاجية فيهما (1982/1984) والدراسة التي اشتركت فيها وزارة الزراعة وهيئة التنمية العالمية الأمريكية (E8/B8). هذه الارضية من التعمق في مجالات متعددة ومتخصصة هي أشد من ما قبل الكاتب الحالي. ومن ناحية أخرى قد يكون تعدد وتنوع هذه الدراسات يعزى بلغة التخصص أو تعمق في ناحية تخصصه على حساب اعطاء توازن شامل وشاملة للكتابة للموضوع وخاصة من ناحية كافحة للucs للعمال والبحث العلمي وعامة، وإمكانية بناء رؤية كلية لتحقيق الشمول وتكامل الأجزاء الأساسية للقطاع الزراعي لتحقيق هذه الأهداف في حدود القدرات الأساسية الموردة على القطاع وتنميتها.

وسوف نحاول في هذا الجزء من البحث الاتجاه إلى رسم صورة شاملة للموضوع وتحديد القيود الأساسية التي تحد من مسيرة القطاع تم التركيز على مناقشة دور عامل الموارد البشرية وديناميكية السكان حيث يعتبر عامل أساسيًا مشتركًا في التنمية الزراعية والتنمية عامة بمصر وأنه في نظر الكاتب لم يعذر من ناحية التحليل في الخطة الحماسية.

نظرية عامة أو كلية

هناك نظرتان متناوبة بالنسبة لمشكلة التنمية الزراعية بمصر. فهناك التصور أن المشكلة هي مشكلة زيادة سكانية أو وهناك تصور أن المشكلة هي مشكلة نموذجية توزيعية ما بين أن كان هذا توزيعًا للإنتاج أو توزيعًا جغرافيا للسكان.

- 297 -
والنظرية الأولى ملخصة في النتيجة التي توصل إليها في بحث قدمها إلى المجلس القومي
للخدمات والتنمية الاجتماعية بمصر (1983 ص 21) وجاء فيه ميلي:

"نستطيع أن نخلص أن مبادآنا الزراعية من آلان ولد جبل كامل على الأقل عاجزة
قم عن توفير المواد الغذائية وفي مقدمتها لقمة العيش للسكان المحليين ولزيادة النتشرة المستقبلاً...
والحل الجذري الأساسي هو توفير الزيادة السكانية أو الحد من ارتفاع نسبتها. ولا حل سواء
وفي هذا النمط من التفكير تركز الدراسات على العوامل التي تؤثر على الحد من زيادة السكان
والذات الخصوصية دون تعمق في عوامل تفاعلها مع البيئة الزراعية والريفية (انظر مثلا البحث الحديث

وذلك من ينظر إلى الموارد البشرية كعمليات فعالة للتنمية ولكن يمكن اللوم أساسا على السياسة
العامة لنسبة هذه الموارد البشرية واستغلالها حيث أن هناك قناعة بأن نتيجة هذه السياسات هو هدر تام
للموارد البشرية المصرية في مدة الثلاثين عاما الماضية (د. عبد الرحمن E2).

وذلك من ينظر إلى الديناميكية السكانية على أنها خارج التخطيط الحالي حيث أن سيرتها لا يمكن تغييرها
إذا اتى الخطط والدخل في هذا الحساب حجم ونوعية العمالة (انظر مثل مناقشة ورقة الاستراتيجية
للدكتور يوسف واي وآخرين (E26) أو ورقة الدكتور إبراهيم الجملي (E2) عن السكان والتنمية
وفي هذا المقرر تمتد رؤية التفاعلات بين ديناميكية السكان والتنمية (انظر أيضا دراسات
قصص أساسي حيث أن حجم السكان والعمالة وخاصة في الحالة الصغيرة يمكن أن تمثل نقطة في الأمد
القصيرة وقد حدث هذا فعلا نتيجة الهجرة الخارجية وتطور عوامل المرارة خلال السنوات القصيرة
الماضية.

ويعبر عن ذلك النقص في خارج التخطيط الذي نشأ من عقد ووجود مخزون شامل مع بين ديناميكية السكان والتنمية الزراعية هو
عدالة علم اقتصادات السكان من جهة وعدم وجود نظرة سكانية متميزة مبنية على علاج التخطيط
عامة.

وبه tảق كا يقال على هل تستفيد فاعلة الحلقة من أخذ هذه الأمور في الاعتبار والذبذ في
حالة التنمية الزراعية بمصر؟.
العوامل المقدمة لتنمية الزراعية

هناك علاقة اساسية بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في هذه الحالة النمو الزراعي. ولهذا يتمثل في حجم الاستثمار الدوري في القطاع الزراعي لنمو هذا القطاع بنسبة كافية لمداد الزيادة السكانية بما يلزمها للمحافظة على مستوى دخل الفرد الحقيقي. وحجم هذا الاستثمار وتنوعه يعتمد على انتاجية القطاع، انتاجية القطاعات الأخرى، حجم وتوسيع الأدوات المستمرة عموماً، بجانب سرعة النمو السكاني، وطبعاً تغير حجم الاستثمار الدوري في القطاع الزراعي نتيجة التغير في أي من هذه العوامل.

وقر مصر حالياً في مراحل اقتالية ديمغرافية حيث عاتيتمت الفجوة بين الخصوصية والوفيات وبالتالي سرعة النمو التي تقدر حالياً بحوالي 5% وعرف أن الرقة الصحية للزراعة ب즘 عموم في التوسع اللائق فهما توقف على مدى توفر موارد حيث أن الزراعة المصرية زراعية مربوسة، أي أنها تعتمد على الري الصناعي وشكل رقم (2) بين النمو السكاني الكلي، وسكان الريف، المساحة الأراضي والمصادرة المحصولية من عام 1880 حتى عام 1980.

ويبين الشكل رقم (2) أنه بينما لم تزيد المساحة الأراضي الزراعية أكثر من 500 ألف فدان خلال الثمانين عاماً الماضية (أي بنسبة أقل من 10% من المساحة في عام 1900) فإن عدد السكان قد زاد بما يقرب من 30 مليون نسمة أي حوالي 1300% من عدد السكان في عام الأساس. ونذ الابحاث أنه يوجد حد أقصى للأراضي الممكن استغلالها اقتصاديا ويفي لا يزيد عن 9 مليون فدان. وذلك حد أقصى للمساحة المحصولية في حدود 17 مليون فدان، ولكن بناءً على الوصول إلى هذا الحد الأقصى يصعب تحقيقه لأسباب عديدة تشمل الزيادة في الأراضي الزراعية نتيجة مجهودات الاستصلاح الزراعي أثناء السبعينات تحوّلت إلى نقص في مدة السبعينات. بلا شك، وكما يشير إلى ذلك شكل رقم (2)، فإن هناك عوامل أساسية تحد من نمو القطاع الزراعي، فالتوسع اللائق مثل ما متيق بالمصادرة الكلية، التي يمكن زراعتها. وهو يتضاعف عديمياً السكان في عدة مجالات، ونهاية التوسع الرئيسي.

وبقية الحديث سيكون في قوالب حوارات بين ديتمايكية السكان والاستراتيجيات التالية:

1 - التوسع اللائق.
2 - الموارد البشرية والمملكة الزراعية.

- 299 -
3 - الخواص والأنظمة
4 - الهجرة الخارجية والانتاجية
5 - الاستهلاك الغذائي.

التوصيف الاقفي وديناميكية السكان


بينين من هذا الحدث أن التوسع الاقفي قد يكون نتيجة انكماش اقفي، هذا الانكماش أساسه أساسياً ديوغرافي. فزيادة سكان الريف معناها زيادة الطلب على السكن ورفاقتها، والهجرة للحضر ليس معناها الهجرة للصحراء بل اذته توسعاً اقفي للمند في قلب الدنيا ورفاق الوجه القبلي توسع المدن الرئيسية خارج الدائرة كالأزهر والإسكندرية أو السويس حتى ولو كان في أماكن غير زراعية فلا متطلبات قد تقلص من المساحة الزراعية كعملية التجريف.

أما من ناحية التوسع الاقفي في أماكن جديدة فهو أيضاً يعتمد على وجود عمال زائدة ومستعدة للهجرة والاستيطان.
شکل رقم (2)
زيادة السكان والتوسع في الأراضي الزراعية والمحمولة
مصر من عام 1800 م. ـ 1980 م.
<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>معدلات المعيشة (المركزي)</th>
<th>معدلات المعيشة (الصغرى)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1975</td>
<td>4.5</td>
<td>3.9</td>
</tr>
<tr>
<td>1976</td>
<td>4.6</td>
<td>4.0</td>
</tr>
<tr>
<td>1977</td>
<td>4.9</td>
<td>4.1</td>
</tr>
<tr>
<td>1978</td>
<td>5.1</td>
<td>4.2</td>
</tr>
<tr>
<td>1979</td>
<td>5.3</td>
<td>4.4</td>
</tr>
<tr>
<td>1980</td>
<td>5.5</td>
<td>4.6</td>
</tr>
<tr>
<td>1981</td>
<td>5.7</td>
<td>4.8</td>
</tr>
<tr>
<td>1982</td>
<td>5.9</td>
<td>5.0</td>
</tr>
<tr>
<td>1983</td>
<td>6.1</td>
<td>5.2</td>
</tr>
</tbody>
</table>

(المصدر: مصادر البيانات المحددة)
2 - الموارد البشرية والبيئة الزراعية

جدول رقم (9)

ورشة رقم (3)
EGYPT POPULATION BIRTH RATES, DEATH-RATES, AND RATES OF NATURAL INCREASE, 1952-80

<table>
<thead>
<tr>
<th>Year</th>
<th>Birth</th>
<th>Death Number/1000</th>
<th>Natural Increase</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1952</td>
<td>45.5</td>
<td>17.8</td>
<td>27.4</td>
</tr>
<tr>
<td>1960</td>
<td>43.1</td>
<td>16.9</td>
<td>27.2</td>
</tr>
<tr>
<td>1961</td>
<td>44.1</td>
<td>15.8</td>
<td>28.3</td>
</tr>
<tr>
<td>1962</td>
<td>41.5</td>
<td>17.9</td>
<td>23.6</td>
</tr>
<tr>
<td>1963</td>
<td>43.0</td>
<td>15.5</td>
<td>27.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1964</td>
<td>42.3</td>
<td>15.7</td>
<td>26.6</td>
</tr>
<tr>
<td>1965</td>
<td>41.7</td>
<td>14.1</td>
<td>27.6</td>
</tr>
<tr>
<td>1966</td>
<td>41.2</td>
<td>15.9</td>
<td>25.3</td>
</tr>
<tr>
<td>1967</td>
<td>39.2</td>
<td>14.2</td>
<td>25.0</td>
</tr>
<tr>
<td>1968</td>
<td>38.2</td>
<td>16.1</td>
<td>22.1</td>
</tr>
<tr>
<td>1969</td>
<td>37.0</td>
<td>14.5</td>
<td>22.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1970</td>
<td>35.1</td>
<td>15.1</td>
<td>20.0</td>
</tr>
<tr>
<td>1971</td>
<td>35.1</td>
<td>13.2</td>
<td>21.9</td>
</tr>
<tr>
<td>1972</td>
<td>34.4</td>
<td>14.5</td>
<td>19.9</td>
</tr>
<tr>
<td>1973</td>
<td>35.7</td>
<td>13.1</td>
<td>22.6</td>
</tr>
<tr>
<td>1974</td>
<td>35.6</td>
<td>12.7</td>
<td>23.0</td>
</tr>
<tr>
<td>1975</td>
<td>36.0</td>
<td>12.1</td>
<td>23.9</td>
</tr>
<tr>
<td>1976</td>
<td>36.4</td>
<td>11.7</td>
<td>24.7</td>
</tr>
<tr>
<td>1977</td>
<td>38.4</td>
<td>11.9</td>
<td>26.5</td>
</tr>
<tr>
<td>1978</td>
<td>38.7</td>
<td>10.6</td>
<td>28.1</td>
</tr>
<tr>
<td>1979</td>
<td>39.0</td>
<td>10.7</td>
<td>28.3</td>
</tr>
<tr>
<td>1980</td>
<td>40.0</td>
<td>11.0</td>
<td>29.0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

Source: CAPMAS
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Agriculture</td>
<td>4,217.9</td>
<td>4,067.8</td>
<td>4,103.0</td>
<td>4,140.0</td>
<td>4,150.0</td>
<td>4,160.0</td>
</tr>
<tr>
<td>Industry</td>
<td>1,175.1</td>
<td>1,200.0</td>
<td>1,245.2</td>
<td>1,280.0</td>
<td>1,310.0</td>
<td>1,370.0</td>
</tr>
<tr>
<td>Electricity</td>
<td>41.2</td>
<td>47.0</td>
<td>53.9</td>
<td>56.0</td>
<td>59.0</td>
<td>60.0</td>
</tr>
<tr>
<td>Construction</td>
<td>447.4</td>
<td>480.0</td>
<td>457.0</td>
<td>500.0</td>
<td>545.0</td>
<td>600.0</td>
</tr>
<tr>
<td>Total, Commercial sector</td>
<td>5,881.6</td>
<td>5,794.8</td>
<td>5,859.7</td>
<td>5,976.0</td>
<td>6,064.0</td>
<td>6,190.0</td>
</tr>
<tr>
<td>Trade &amp; Finance</td>
<td>404.2</td>
<td>414.4</td>
<td>444.3</td>
<td>460.0</td>
<td>480.0</td>
<td>495.0</td>
</tr>
<tr>
<td>Housing</td>
<td>966.4</td>
<td>1,014.2</td>
<td>1,080.6</td>
<td>1,150.0</td>
<td>1,230.0</td>
<td>1,312.0</td>
</tr>
<tr>
<td>Public utilities</td>
<td>142.9</td>
<td>144.0</td>
<td>145.1</td>
<td>150.0</td>
<td>160.0</td>
<td>165.0</td>
</tr>
<tr>
<td>Other services</td>
<td>50.0</td>
<td>53.4</td>
<td>54.0</td>
<td>56.0</td>
<td>58.0</td>
<td>60.0</td>
</tr>
<tr>
<td>Total, Service sector</td>
<td>1,988.2</td>
<td>2,083.9</td>
<td>2,165.4</td>
<td>2,300.0</td>
<td>2,400.0</td>
<td>2,520.0</td>
</tr>
<tr>
<td>Total</td>
<td>3,551.7</td>
<td>3,707.9</td>
<td>3,859.4</td>
<td>4,116.0</td>
<td>4,328.0</td>
<td>4,533.0</td>
</tr>
<tr>
<td>Total, including tourism industry</td>
<td>9,433.3</td>
<td>9,504.7</td>
<td>9,718.1</td>
<td>10,092.0</td>
<td>10,392.0</td>
<td>10,742.0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

Includes tourism industry

Source: CAPMAS
EGYPT: GROWTH IN NUMBER OF WORKERS EMPLOYED BY SECTOR, 1975-76 — 1979-80

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Agriculture</td>
<td>-3.6</td>
<td>0.9</td>
<td>0.9</td>
<td>0.2</td>
<td>0.2</td>
</tr>
<tr>
<td>Industry</td>
<td>2.1</td>
<td>2.1</td>
<td>3.8</td>
<td>2.3</td>
<td>4.6</td>
</tr>
<tr>
<td>Electricity</td>
<td>14.1</td>
<td>14.7</td>
<td>3.9</td>
<td>5.4</td>
<td>1.7</td>
</tr>
<tr>
<td>Construction</td>
<td>7.3</td>
<td>-4.8</td>
<td>9.4</td>
<td>9.0</td>
<td>10.1</td>
</tr>
<tr>
<td>Total, Commercial sector</td>
<td>1.5</td>
<td>1.1</td>
<td>2.0</td>
<td>1.5</td>
<td>2.1</td>
</tr>
<tr>
<td>Transport &amp; Communication</td>
<td>2.5</td>
<td>7.2</td>
<td>3.5</td>
<td>4.3</td>
<td>3.1</td>
</tr>
<tr>
<td>Trade &amp; Finance</td>
<td>4.9</td>
<td>3.6</td>
<td>9.5</td>
<td>7.0</td>
<td>6.7</td>
</tr>
<tr>
<td>Housing</td>
<td>0.8</td>
<td>0.8</td>
<td>3.4</td>
<td>6.7</td>
<td>3.1</td>
</tr>
<tr>
<td>Public utilities</td>
<td>6.8</td>
<td>1.1</td>
<td>3.7</td>
<td>3.6</td>
<td>3.4</td>
</tr>
<tr>
<td>Other services¹</td>
<td>4.8</td>
<td>3.9</td>
<td>6.2</td>
<td>4.3</td>
<td>5.0</td>
</tr>
<tr>
<td>Total, Service sector</td>
<td>4.5</td>
<td>4.0</td>
<td>6.6</td>
<td>5.2</td>
<td>5.1</td>
</tr>
<tr>
<td>Total</td>
<td>0.8</td>
<td>2.3</td>
<td>3.8</td>
<td>3.0</td>
<td>3.3</td>
</tr>
</tbody>
</table>

¹ Includes tourist industry

Source: CAPMAS

### Land-Labour Intensity on Different Size Holdings, 1961,

<table>
<thead>
<tr>
<th>Size of Holding</th>
<th>Feddans per Worker</th>
<th>Workers per Feddan</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>&lt; 1</td>
<td>0.37</td>
<td>2.7</td>
</tr>
<tr>
<td>1&gt; 5</td>
<td>0.7</td>
<td>1.4</td>
</tr>
<tr>
<td>5 &lt; 20</td>
<td>1.2</td>
<td>0.8</td>
</tr>
<tr>
<td>&gt; 20</td>
<td>2.7</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

Source: Fourth Agricultural Censuses, quoted in ‘Socio-Economic Profile of Rural Egypt’ P.65.

### Types of Labour Active on Farms of Various Size (Percentage)

<table>
<thead>
<tr>
<th>Farm Size</th>
<th>Type of Labour</th>
<th>Permanent</th>
<th>Casual</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>Farm Operator</td>
<td>Unpaid Family</td>
<td>Wage</td>
</tr>
<tr>
<td>Under 1 Feddan</td>
<td>50.1</td>
<td>40.2</td>
<td>2.0</td>
</tr>
<tr>
<td>1-2 Feddan</td>
<td>35.15</td>
<td>46.2</td>
<td>3.2</td>
</tr>
<tr>
<td>2-5 Feddans</td>
<td>24.0</td>
<td>44.0</td>
<td>6.0</td>
</tr>
<tr>
<td>5-20 Feddans</td>
<td>14.3</td>
<td>36.3</td>
<td>14.0</td>
</tr>
<tr>
<td>Over 20 Feddans</td>
<td>4.1</td>
<td>11.7</td>
<td>26.3</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>Year</th>
<th>Total</th>
<th>University Certificate</th>
<th>Technical Secondary</th>
<th>Secondary Certificate</th>
<th>Preparatory Education</th>
<th>Primary Education</th>
<th>Primary Education (leaves dropouts from)</th>
<th>Illiterate, not enrolled</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1973</td>
<td>333</td>
<td>330</td>
<td>329</td>
<td>31</td>
<td>31</td>
<td>31</td>
<td>31</td>
<td>31</td>
</tr>
<tr>
<td>1976</td>
<td>246</td>
<td>240</td>
<td>240</td>
<td>240</td>
<td>240</td>
<td>240</td>
<td>240</td>
<td>240</td>
</tr>
<tr>
<td>1978</td>
<td>35</td>
<td>8</td>
<td>8</td>
<td>8</td>
<td>8</td>
<td>8</td>
<td>8</td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td>1979</td>
<td>18</td>
<td>14</td>
<td>14</td>
<td>14</td>
<td>14</td>
<td>14</td>
<td>14</td>
<td>14</td>
</tr>
<tr>
<td>1980</td>
<td>16</td>
<td>12</td>
<td>12</td>
<td>12</td>
<td>12</td>
<td>12</td>
<td>12</td>
<td>12</td>
</tr>
<tr>
<td>Total</td>
<td>57</td>
<td>57</td>
<td>57</td>
<td>57</td>
<td>57</td>
<td>57</td>
<td>57</td>
<td>57</td>
</tr>
</tbody>
</table>

New Entrants to the Labour Market Every Year 1976-1980 (000)

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>مرتبة الريال اليومي من الزراعة (1)</th>
<th>مرتبة الريال اليومي من الزراعة (2)</th>
<th>مرتبة الريال اليومي من الزراعة (3)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1977</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>1978</td>
<td>111</td>
<td>113</td>
<td>113</td>
</tr>
<tr>
<td>1979</td>
<td>111</td>
<td>110</td>
<td>110</td>
</tr>
<tr>
<td>1980</td>
<td>104</td>
<td>99</td>
<td>99</td>
</tr>
<tr>
<td>1981</td>
<td>97</td>
<td>-</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>1982</td>
<td>102</td>
<td>102</td>
<td>102</td>
</tr>
<tr>
<td>1983</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
</tr>
<tr>
<td>1984</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
</tr>
<tr>
<td>1985</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
</tr>
<tr>
<td>1986</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
</tr>
<tr>
<td>1987</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
</tr>
<tr>
<td>1988</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
</tr>
<tr>
<td>1989</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
</tr>
<tr>
<td>1990</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
</tr>
<tr>
<td>1991</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
</tr>
<tr>
<td>1992</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
<td>149</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: (1) وزارة الزراعة، مصلحة الاقتصاد الزراعي
(2) حسب من:
- الجهاز الريكي للمال والحساب، الكتاب الإحصائي السنوي القاهرة، يوليو 1978.
- الجهاز الريكي للمال والحساب، الكتاب السنوي للاحصاءات العامة، القاهرة، يوليو 1983.
(3) البنك الأهلي المصري، النشرة الإحصائية:
- المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، القاهرة، نوفمبر 1977.
- المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، القاهرة، نوفمبر 1977.
٣ - الخوافز والانتاجية

جدول رقم (١٤١٩)

وشكل رقم (٤٠)

<table>
<thead>
<tr>
<th>Commodity</th>
<th>1979</th>
<th>1980-81</th>
<th>1981-82</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Wheat &amp; flour</td>
<td>588.2</td>
<td>776.0</td>
<td>845.5</td>
</tr>
<tr>
<td>Maize</td>
<td>50.4</td>
<td>104.0</td>
<td>152.7</td>
</tr>
<tr>
<td>Fava beans</td>
<td>12.7</td>
<td>19.8</td>
<td>33.0</td>
</tr>
<tr>
<td>Lentils</td>
<td>14.1</td>
<td>18.5</td>
<td>31.8</td>
</tr>
<tr>
<td>Edible oils/tallow</td>
<td>200.1</td>
<td>231.4</td>
<td>231.0</td>
</tr>
<tr>
<td>Meat, poultry, fish</td>
<td>41.5</td>
<td>92.2</td>
<td>148.2</td>
</tr>
<tr>
<td>Sugar</td>
<td>44.4</td>
<td>224.0</td>
<td>131.4</td>
</tr>
<tr>
<td>Tea</td>
<td>54.6</td>
<td>26.5</td>
<td>34.7</td>
</tr>
<tr>
<td>Rice</td>
<td>—</td>
<td>41.0</td>
<td>52.5</td>
</tr>
<tr>
<td>Sesame, Heiava, Margerine</td>
<td>24.8</td>
<td>26.3</td>
<td>31.5</td>
</tr>
<tr>
<td>Administrative costs</td>
<td>—</td>
<td>61.1</td>
<td>11.4</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>Subtotal</strong></td>
<td>1,030.8</td>
<td>1,620.8</td>
<td>1,703.7</td>
</tr>
<tr>
<td>Profits</td>
<td>-44.5</td>
<td>-12.0</td>
<td>-14.2</td>
</tr>
<tr>
<td>Rationalization measures</td>
<td>-89.7</td>
<td>0.0</td>
<td>0.0</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>Subtotal</strong></td>
<td>-134.2</td>
<td>-12.0</td>
<td>-14.2</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>Total</strong></td>
<td>896.6</td>
<td>1,608.8</td>
<td>1,689.5</td>
</tr>
</tbody>
</table>

In 1980 the government moved from a calendar year (CY) to fiscal year (FY) budget.

Source: Ministry of Finance

EGYPT: RATIONAL QUANTITIES AND PRICES OF BASIC FOOD ITEMS SOLD THROUGH GOVERNMENT FOOD STORES, 1981

<table>
<thead>
<tr>
<th>FOOD ITEM</th>
<th>Rationed-Quantity Per Month When Supplies Are Low 1/</th>
<th>When Supplies Are Normal 2/</th>
<th>Price</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Cooking Oil:</td>
<td>4 kilos/family</td>
<td>No limit</td>
<td>34 Pt/kilo</td>
</tr>
<tr>
<td>(plastic bottles)</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>Rice:</td>
<td>5 kilos/family</td>
<td>No limit</td>
<td>4 Pt/kilo</td>
</tr>
<tr>
<td>Unbagged</td>
<td>5 kilos/family</td>
<td>No limit</td>
<td>14 Pt/kilo</td>
</tr>
<tr>
<td>Baggad</td>
<td>4 kilos/family</td>
<td>No limit</td>
<td>30 Pt/kilo</td>
</tr>
<tr>
<td>Sugar:</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>Unbagged</td>
<td>4 kilos/family</td>
<td>No limit</td>
<td>32 Pt/kilo</td>
</tr>
<tr>
<td>Bagged</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>Cubed</td>
<td>4 kilos/family</td>
<td>No limit</td>
<td>35 Pt/kilo</td>
</tr>
<tr>
<td>Tea:</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(leaves)</td>
<td>No limit</td>
<td>No limit</td>
<td>48 Pt/100 grams</td>
</tr>
<tr>
<td>Red Meat:</td>
<td>(approximate)</td>
<td>(approximate)</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>Beef</td>
<td>1-8 kilos/family</td>
<td>8 kilos/family</td>
<td>68 Pt/kilo</td>
</tr>
<tr>
<td>Mutton</td>
<td>No limit</td>
<td>No limit</td>
<td>85 Pt/kilo</td>
</tr>
<tr>
<td>Chicken:</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>Domestic</td>
<td>1/family</td>
<td>1/family</td>
<td>86 Pt/kilo</td>
</tr>
<tr>
<td>Imported</td>
<td>1-2/family</td>
<td>3/family</td>
<td>105 Pt/kilo</td>
</tr>
<tr>
<td>Flour:</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>Domestic</td>
<td>No limit</td>
<td>No limit</td>
<td>8 Pt/kilo</td>
</tr>
<tr>
<td>Imported</td>
<td>No limit</td>
<td>No limit</td>
<td>10 Pt/kilo</td>
</tr>
<tr>
<td>Pulses:</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>Fava beans</td>
<td>1-4 kilos/family</td>
<td>4 kilos/family</td>
<td>12 Pt/kilo</td>
</tr>
<tr>
<td>Lentils</td>
<td>1-4 kilos/family</td>
<td>4 kilos/family</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

1/ Ration cards are used at the government food stores when supplies are low. Purchases are limited and the cards are market.

2/ Ration cards usually are not used when supplied are adequate.

3/ 100 piastres (Pt) = 1 Egyptian Pound (L.E.) - U.S. & 1.43.

Source: Entire table is from FAS, USDA, based on information from the Ministry of Supply.
### Consumer and Producer 'Transfers a/ on Major Crops-Egypt 1974-1975b/

(in LE million at parallel exchange rates)

<table>
<thead>
<tr>
<th>Crop</th>
<th>Transfers from Producers</th>
<th>Transfers to Consumers</th>
<th>Transfers to State</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Rice</td>
<td>− 562</td>
<td>+ 518</td>
<td>+ 44</td>
</tr>
<tr>
<td>Wheat</td>
<td>− 78</td>
<td>+ 334</td>
<td>− 256</td>
</tr>
<tr>
<td>Cotton</td>
<td>− 254</td>
<td>+ 122</td>
<td>+ 132</td>
</tr>
<tr>
<td>Sugar</td>
<td>− 400</td>
<td>+ 40</td>
<td>+ 360</td>
</tr>
<tr>
<td>Maize</td>
<td>− 120</td>
<td>+ 249</td>
<td>− 129</td>
</tr>
<tr>
<td>Meat</td>
<td>+ 214</td>
<td>− 242</td>
<td>+ 28</td>
</tr>
</tbody>
</table>

| Total   | − 1,200                  | + 1,021                | + 179              |

a/ Net of input subsidies
b/ See Table VII

Adjusted nominal agricultural protection coefficients, by country, late 1970s

Note: ALF is alfalfa; BAR, barley; BEF, beef; BEN, beans; COC, cocoa; COF, coffee; COP, cotton; COT, cotton; FRT, fruits; GRT, groundnuts; GUA, gum arabic; HZT, hazelnuts; LVK, livestock; MET, meat; MIL, millet; MZE, maize; OLO, olive oil; OLS, oilseeds; PLY, poultry; POT, potatoes; PPF, palm products; FRK, pork; RIC, rice; RUR, rye flour; RYE, rye; SES, sesame; SNF, sunflower; SOR, sorghum; SUC, sugarcane; SUG, sugar; TOB, tobacco; WHT, wheat; WOL, wool.
EGYPT: AVERAGE ANNUAL WAGES AND SALARIES
BY SECTOR/1, 1975-1979 IN MILLIONS LE PER CAPITA.

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Agriculture</td>
<td>106</td>
<td>108</td>
<td>118</td>
<td>128</td>
<td>141</td>
</tr>
<tr>
<td>Industry</td>
<td>386</td>
<td>404</td>
<td>446</td>
<td>484</td>
<td>539</td>
</tr>
<tr>
<td>Electricity</td>
<td>376</td>
<td>379</td>
<td>393</td>
<td>441</td>
<td>533</td>
</tr>
<tr>
<td>Construction</td>
<td>302</td>
<td>318</td>
<td>336</td>
<td>402</td>
<td>456</td>
</tr>
<tr>
<td>Total: Commercial Sector</td>
<td>179</td>
<td>189</td>
<td>207</td>
<td>230</td>
<td>259</td>
</tr>
<tr>
<td>Transport &amp; Communication</td>
<td>379</td>
<td>393</td>
<td>419</td>
<td>451</td>
<td>458</td>
</tr>
<tr>
<td>Trade &amp; Finance</td>
<td>280</td>
<td>294</td>
<td>380</td>
<td>395</td>
<td>396</td>
</tr>
<tr>
<td>Housing</td>
<td>94</td>
<td>101</td>
<td>110</td>
<td>113</td>
<td>121</td>
</tr>
<tr>
<td>Public Utilities</td>
<td>268</td>
<td>281</td>
<td>294</td>
<td>338</td>
<td>371</td>
</tr>
<tr>
<td>Other Services</td>
<td>432</td>
<td>479</td>
<td>509</td>
<td>530</td>
<td>546</td>
</tr>
<tr>
<td>Total: Service Sector</td>
<td>368</td>
<td>401</td>
<td>446</td>
<td>466</td>
<td>475</td>
</tr>
<tr>
<td>TOTAL</td>
<td>250</td>
<td>272</td>
<td>302</td>
<td>325</td>
<td>349</td>
</tr>
</tbody>
</table>

1/ Total salaries paid to sector per year divided by the number of workers.
Source: Ministry of Finance as reported by IMF.
<table>
<thead>
<tr>
<th>Crop</th>
<th>World Yield tons/ha</th>
<th>Egyptian Yield tons/ha</th>
<th>Egyptian Yield as Percentage of World Yield</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Maize</td>
<td>3.126</td>
<td>3.884</td>
<td>124</td>
</tr>
<tr>
<td>Barley</td>
<td>1.977</td>
<td>2.682</td>
<td>136</td>
</tr>
<tr>
<td>Onion (winter)</td>
<td>12.431</td>
<td>26.517</td>
<td>213</td>
</tr>
<tr>
<td>Sugarcane</td>
<td>56.533</td>
<td>82.681</td>
<td>146</td>
</tr>
<tr>
<td>Wheat</td>
<td>1.906</td>
<td>3.241</td>
<td>170</td>
</tr>
<tr>
<td>Broadbean</td>
<td>1.001</td>
<td>2.190</td>
<td>219</td>
</tr>
<tr>
<td>Flax (fiber)</td>
<td>0.417</td>
<td>1.000</td>
<td>240</td>
</tr>
<tr>
<td>(Flax (seed)</td>
<td>0.468</td>
<td>1.219</td>
<td>260</td>
</tr>
<tr>
<td>Rice</td>
<td>2.723</td>
<td>5.643</td>
<td>207</td>
</tr>
<tr>
<td>Groundnut</td>
<td>0.964</td>
<td>1.683</td>
<td>175</td>
</tr>
<tr>
<td>Lentil</td>
<td>0.611</td>
<td>1.046</td>
<td>171</td>
</tr>
<tr>
<td>Sesame</td>
<td>0.294</td>
<td>0.898</td>
<td>305</td>
</tr>
<tr>
<td>Potatoes</td>
<td>12.294</td>
<td>15.295</td>
<td>107</td>
</tr>
<tr>
<td>Tomatoes</td>
<td>20.955</td>
<td>17.262</td>
<td>82</td>
</tr>
</tbody>
</table>

### COMPARISON OF AVERAGE U.S. AND EGYPTIAN CROP YIELDS UNDER IRRIGATED CONDITIONS

<table>
<thead>
<tr>
<th>Crop</th>
<th>Egypt</th>
<th>U.S.</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Maize</td>
<td>4.0</td>
<td>9.6</td>
</tr>
<tr>
<td>Sorghum</td>
<td>3.8</td>
<td>6.5</td>
</tr>
<tr>
<td>Rice</td>
<td>5.6</td>
<td>5.5</td>
</tr>
<tr>
<td>Barley</td>
<td>2.7</td>
<td>5.7</td>
</tr>
<tr>
<td>Soybeans</td>
<td>1.1</td>
<td>3.4</td>
</tr>
<tr>
<td>Sesame</td>
<td>0.8</td>
<td>2.0</td>
</tr>
<tr>
<td>Groundnuts</td>
<td>2.4</td>
<td>3.4</td>
</tr>
</tbody>
</table>

4 - الهجرة الخارجية والإنتاجية

جدول رقم (20)
EGYPT: ESTIMATED NUMBER OF WORKERS ABROAD IN SELECTED YEARS, 1973-81

<table>
<thead>
<tr>
<th>Year</th>
<th>Thousands</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>Long Term</td>
</tr>
<tr>
<td>1973</td>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>1975</td>
<td>332</td>
</tr>
<tr>
<td>1977</td>
<td>650</td>
</tr>
<tr>
<td>1979</td>
<td>1,000</td>
</tr>
<tr>
<td>1981</td>
<td>1,080</td>
</tr>
</tbody>
</table>

1 Abroad 7 months or more each year
2 Abroad less than 7 months each year

Source: United States Department of Agriculture (USDA) estimates, except that for “1975 long term” which was provided by the world Bank.
5 - الاستهلاك الغذائي

شكل رقم (6) إلى رقم (7)
FIGURE 4.2 THE VALUE OF FOOD PRODUCED AND CONSUMED IN EGYPT FROM 1960-1980 WITH PROJECTIONS TO
2000 A.D., ASSUMING A CONTINUATION OF THE PRESENT RATE OF INCREASE IN PRODUCTION (REFERRED TO AS
"LOW" IN TEXT).
FIGURE 4.3 THE VALUE OF FOOD PRODUCED AND CONSUMED IN EGYPT FROM 1960-1980 WITH PROJECTIONS TO 2000 A.D., ASSUMING AN INCREASE IN OUTPUT OF APPROXIMATELY 100 PERCENT OVER 1980 LEVELS (REFERRED TO AS "HIGH" PRODUCTION LEVELS IN TEXT).
FIGURE 4.4 THE VALUE OF FOOD PRODUCED AND CONSUMED IN EGYPT FROM 1960-1980 WITH PROJECTIONS TO 2000 A.D., ASSUMING PRODUCTIVITY INCREASES SET FORTH IN FIGURE 4.3. SOME SHIFTS TO HIGHER VALUED CROPS FOR EXPORT, AND SOME REDUCTION IN PER CAPITA CONSUMPTION LEVELS BELOW THOSE PROJECTED IN FIGURE 4.3.
### APPENDIX CI

#### PL-480 and Wheat Subsidies

<table>
<thead>
<tr>
<th>Coopeationary Wheat</th>
<th>Subsidy Structure</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td><strong>Volume (1000 MT)</strong></td>
<td>US-Egypt Wheat</td>
</tr>
<tr>
<td>1973</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>1974</td>
<td>71</td>
</tr>
<tr>
<td>1975</td>
<td>472</td>
</tr>
<tr>
<td>1976</td>
<td>978</td>
</tr>
<tr>
<td>1977</td>
<td>1134</td>
</tr>
<tr>
<td>1978</td>
<td>1042</td>
</tr>
<tr>
<td>1979</td>
<td>1198</td>
</tr>
<tr>
<td>1980</td>
<td>1170</td>
</tr>
<tr>
<td>1981</td>
<td>1800</td>
</tr>
</tbody>
</table>

Reference: Wnarten (E28), P. 15.
المراجع العربية:


2 - (1983) جمهورية مصر العربية. مشكلة الغذاء في مصر والسياسات الخاصة بها.


4 - (1982) محمد السيد أبو بكر. الموقف الحالي بين الزراعة والسكان. شعبة السياسة السكانية, مجلس القومى للمخدمات والتنمية الاجتماعية. المجالس القومية المتخصصة. رئاسة الجمهورية.


7 - (1983) عبد الباسط عبد المتعالي. التكوين الاجتماعي ومستقبل المساهمة المجتمعية في مصر في التكوين الاجتماعي الاجتماعي في الأقطار العربية. ندوة حول الاطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي. 29-26 سبتمبر 1981; المعهد العربي للتخطيط بالكويت.


المراجع الأجنبية


---


المشاكلات

د/ حمد صادق (المعهد العربي للتخطيط)

شهدت الفترة الماضية عقد ندوات مؤتمرات واجتماعات عديدة لبحث مشكلة تدهور الأمن الغذائي العربي وضرورة الانضمام إلى خططها، وهذه المشكلة شملت حتى البلدان العربية ذات الموارد الزراعية مثل مصر وجزائير والسودان والعراق وسوريا والمغرب وتونس والصومال. وأعتقد أن الفترة السابقة التي شهدت عقبة سياسياً معاينة للتنمية أدت إلى هذه النتيجة سواً عن قصد أو عن غير قصد.

وينبغي أن هذا النمط من التنمية ومقدار الاهتمام بالزراعة لم يكن مماثلاً في مصر عن بقية البلدان العربية، وعلى ذلك فإن استدامة الأزمة الزراعية في مصر يمكن أن تكون مفيدة ولو جزئياً لحل مشكلة الزراعة على مستوى العالم العربي.

فيها يتعلق بالقطاع الزراعي في مصر، هل كان سبب تدهور الفجوة الغذائية ناجماً عن عدم الانتهاء بدرجة كافية إلى تحالف هذه القطاعات، أم أن الخبراء الزراعيون لم يكونوا على علم بهذه الظاهرة، ثم هل يمكن التفاعل بنجاح الخطط المصرية الحالية في معالجة المشكلة الزراعية فضلاً عن فترة قصيرة يصعب معها تحديد كل الضوابط التي تحكم بالزراعة?

عبد الرحمن أبوب (جامعة الكويت)

ليس من الصواب تركز الانتباه في معالجة المشكلة ما على أساس جزئي، بل يجب مواجهتها بمنظار شامل، لأن الحل الأولي يؤدي بالضرورة إلى إعمال المشكلات الأخرى وتراكمها ومن ثم التأثير السلبي في المشكلة المذكورة ذاتها. من هذا المطلق يمكن القول أن حل المشكلة الزراعية يقوم على أحد الاتجاهين، أما النظرة إليها باعتبارها قضية عربية متكاملة أو النظر إليها باعتبارها قضية قطعية خاصة بمصر. وفي الحالة الأولى فإمتلك العالم العربي من الخبرة ورأس المال والآراء، الخ. شرฌ المشكلة تخطيطية بالدرجة الأولى، بينما يشكل رأس المال في الحالة الثانية أهم العناصر.

مسألة أخرى لم ترد في حساب المحتضر وهي الاستثمارات العلمية الموجودة في العالم، فهل يوجد في العالم العربي من النظرة الواقعة للاستثمار في استغلال هذه الاستثمارات مثل تحقيق المبادىء خاصة وأن الإنسان الحديث لا يواجه حالياً مشكلة اقتصادية بل مشكلة علمية؟

- 329 -
المهندس الزراعي/ مرسى عبدالعزيز عبد الهادي خليل

تتجدد مشكلات الزراعة المصرية في العديد من العقبات تلخص بعدم توفير مطالب نجاح المشروعات الزراعية، فرغم وجود السد العالي ما يوفره من مياه إلا أن الأراضي المحلة لم تكن تتأخذ حاجتها من المياه. أما الهجرة من الريف فهي ناشئة عن الفروقات الداخلية بين الريف وبين المدينة وهي بدورها تعود على السياسات السحرية والاقتصادية والشريعة العاملة على اضطاع حوار

الإنتاج الزراعي لصالح بقية القطاعات، لذلك يصعب النظر إلى مشكلة القطاع الزراعي من جزء من القطاعات الأخرى.

د/ عبد الرحمن الحبيب (جامعة الكويت)

البيانات الواردة في الجدول رقم (7) ملتزمة لللاتبأ، حيث اتبعت بين قيم السلم المصدرة التي تسمى بالاستقرار أو الانخفاض وبين قيم السلم المستوردة التي أبلغت نحو الزيادة، فهل لذلك علاقة بالسياسة الاقتصادية للدولة، وهي توجد سلع زراعية صالحة للاستهلاك المحلي؟ كما تصدر ويتم استيراد بذلك ها للاستفادة من الفوارق الربحية أو الكسب لن يعملون بالتصدير؟

د/ عارف دبلة (وزارة التجارة والصناعة)

مشكلة تفاوت الفجوة الزراعية في مصر في العشرين سنة الأخيرة ترتبط بجميع مباشرين من العقبات: اتفاق الديون في العلاقات الدولية بما فيها المعاهدات الغذائية التي تحمل جزء

مسيءية تعبيرية الانتاجية للقطاع الزراعي، حيث استشهدت الحكومة خصوبة خصوبة هذه المعاهدات وعملت مؤشرتها نحو تنمية هذا القطاع. وتأتي هذه النظام الاقتصادي الاجتماعي والسياسي الذي خلق علاقات توزيعية لغير صالح الزراعة في ظل إدارة حكومة أدت بأسلوبها السيء إلى خلق الفجوات الضخمة في العديد من المجالات الاقتصادية والأدبية التجارية والثقافية والعلاقات، بحيث أصبحت نقص القسم الأعظم من القيمة المضافة المطلوبة في الزراعة وخارجا من الكفاءة المراكز والمدارس. يضاف إلى ذلك السياسة الضريبية الخطرة لغير صالحة التنمية الزراعية، زادت لما

يمكن اعتباره التوزيع السياسي المتعلق بمثل العمال والثقافة في مجلس الشعب بسبب تجاوز

(.5%) من قبل قوة طفيلة تعيش على حساب هذه الفواتر وتعمد ضد مصلحة الزراعة، واخيرا

تبرز مشكلة جزء التحول لصناعة الطباشير وتلوس قطاع البناء والتي تعنى الأموال الغيرية للعاملين

320
على عبد الله التركوني

هل زيادة اليعادلات على الصادرات بذد عام 1974 علاقة بسياسة الانتهاء الاقتصادي؟ كي أن النظرة التشاؤمية للمركز القومي المصري القائلة بأن مصر لن تستطيع توفير الفرصة للعيش خلال جيل واحد قد لا تكون موضعية، ذلك أنه الصين يقدرها بالملء نشرة مكتبة من القضاء على المجاعة وموجة مشكلة الزراعة. وهذا يعني أن مشكلة الزراعة في مصر ليست مشكلة سكانية بل هي مشكلة النظام الاجتماعي وال الحاجة إلى إتباع سياسات جديدة.

د/ أسامة سراج الدين

ما قبل بشأن تأثير فجوة الغذائية واعتبارها مشكلة عربية جماعية لا يمكن الاتفاق معه، رغم الأدلة المتماثلة لهذه الفجوة على مستوى دول العالم الثالث والثاني في السبعينيات، ذلك أن المشكلة الزراعية في مصر لها خصائص مصرية خطيرة غير موجودة في البلاد العربية الأخرى، بل وغير موجودة حتى في البلد الشقيق المجاور (السودان)، كما أن لها فجوة مختلفة عن الانماط القائمة في البلاد الأخرى.

مبدئياً لا بد من التفكير بنتائج الخطبة، ولكن من غير الواضح عوامل نجاحها أو فشلها، لأن العوامل الأساسية لنتائج ما قبل الخطبة والتي تتفاوت معها لم تذكى بالتفصيل في الخطبة، كأن تغيرة الحوار غير واضحة، بينما كان هذا واضحا في السبعينيات، وإن كانت الحرائق المدمرة بالفجوة من الرف إلى الحضر خاضعة لعملية سياسية تحكمها أكثر مما حصل في السبعينيات، حيث أن مقارنة الخواص حاليًا لاتقوم فقط بين الرفي و بين الحضر بل تتعدىها إلى المقارنة بين الرفي و بين سرم الامبراطوري في لندن مثلاً.

رغم أن الخطبة في السبعينات تميزت بلغة التوسع الرسمي، إلا أنها تميزت أيضًا بالتوسع الإقليمي، كأن نجاح التوسع الإقليمي حصل في السبعينيات وليس في السبعينيات، إذا اعتبار ما حصل نجاحاً.

ان التكنولوجيا هي الوضع الذي يجب النظر إليه مستقبلاً، وإن الملكية الزراعية قائمة على أساس التكنولوجيا الموجودة؛ كأن التوسع الرسمي في الخطبة قائم على أساس افتراضات تكنولوجية.
لا أن هذه الانتقادات قاصرة لأنها لا تأخذ في الاعتبار دور الموارد البشرية في استخدام هذه التكنولوجيا والقدرة الزمنية المطلوبة للاعراض النصرة والتثبيت، كما لا تأخذ في الاعتبار أن جزء كبيرا من القوى العاملة لاستخدام التكنولوجيا المتاحة، وهذه مشكلة اجتماعية تجعلها غلاب الخطط الإفنائية.

تشكل المعونة الخارجية وكذلك الهجرة إلى الخارج قديماً على النمط الزراعي في مصر، حيث تسببت المعونة في تعيين حل للمشكلة إلى درجة بعيدة، وفي عام 1980 بلغت نسبة المعونة الأمريكية حوالي (27%) من مجمل واردات القمح المصرية، في الوقت الذي وصل فيه سعر القمح المصري في السوق إلى (54%) من سعره الحالي، والدعم الحكومي إلى فرد مليون دولار. لقد ورد في تقرير مؤخر عام 1984 بشأن تأثير المعونة الخارجية الأمريكية على الزراعة في مصر. ومن الواضح أن المعونة الأمريكية الغذائية لم تعمل شيئاً لتسهيل أو معالجة مشكلة الدعم الحكومي، والأزمة زادت المشكلة من جهة وساعدت أكثر من مصري القمح الأمريكي من جهة أخرى. وهذه الحقيقة يجب ادراكها عند النظر إلى أي مساعدة بأعتبارها لا بد وأن تعديل النتائج.

كذلك لعبت الهجرة دوراً كبيراً ليس في مصر وحدها بل في بلدان أخرى كثيرة مصدراً للعمالة، حيث أنها سببت خلايا جذرياً في عملية التصدير والحوافز الزراعية في مصر، وليس من المتوقع كيف يمكن لأي حكومة معالجة هذا الموضوع من ناحية النظام السعر في ظل وجود هذه التفاوت والسماح بالهجرة.

المشكلة السكانية مشكلة أساسية، إلا أن حلها لا يعني بالضرورة حل المشكلة التنمية، كما أن حل المشكلة السكانية لا يكمن بمنحة دون النظر إلى تأثير المشكلة التنمية عليه، وهذا موضوع جديد آخر.
التجربة التخطيطية في المملكة العربية السعودية
- أسلوب ومنهجية التخطيط -

عبد الرزاق عبد الله الطني (2)

(2) المؤلف في سطور
- من مواليد المدينة المنورة عام 1941.
- بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية جامعة الرياض 1965.
- دبلوم التنمية والتخطيط - معهد الإدارة العامة، الرياض 1999.
- عمل في وزارة التخطيط متدرجا من باحث اقتصادي إلى مساعد خبير اقتصادي وخبر اقتصادي ومدير عام إدارة الخدمات الاجتماعية، ويشغل حاليا منصب وكيل وزارة مساعد للتخطيط الوطني منذ عام 1982.

- 333 -
الفترة قبل التخطيط:
اكتشف النحل في المملكة العربية السعودية على نطاق واسع في عام 1368 هـ، ونظراً لاندلاع الحرب العالمية الثانية لم يكن في الأمكان استغلال هذا المصدر ب phiếu، فظل اقتصاد المملكة يعتمد أساساً على الرعي والزراعة التقليدية حيث كان 90% تقريباً من السكان يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع. وكانت الإيرادات الدولة محدودة ما لم يكن من التوسع في الخدمات.
وفي الفترة الممتدة من عام 1368 إلى 1390 هـ ارتفعت الإيرادات الدولة لحد ما نسبة للزيادة في عائدات النحل. وقد تمكّنت الدولة في خلال هذه الفترة تنفيذ بعض المشروعات النموذجية وأهمها:
- إنشاء بعض المرافق الحديثة في ميناء جدة.
- بناء الخندل الحديد بين الدمام والرياض.
- مد خط أنابيب البترول الذي يخرج الجزيرة العربية.
- إنشاء مصفاة للبترول.
- كهرباء بعض المدن الرئيسية.
بعض التوسع في الخدمات التعليمية والصحية.
- إنشاء بعض التجهيزات الأساسية.
ولم تكن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المرحلة محدودة، بل يمكن أن تكن هناك خطط ذات أبعاد زمنية مرتية وكممتة لبعضها البعض وذات أهداف محددة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ولكن كانت هناك مشروعات مفكرة قائمة يدانيها أدرخت في الميزانيات السنوية.

ظروف التنمية:
يسمى اقتصاد المملكة العربية السعودية بالاقتصاد الحر حيث تتفاعل فيه عوامل العرض والطلب مع في رجل الأعمال القرار ذات الاستثمار دون تدخل من الدولة، أي حالات قليلة. نادر قرارها الصارمة. أما لتحسن مسيرة الاقتصاد أو لتشديد المستثمر عن فرص الاستثمار.
لماذا أخذت المملكة المتعففة من التخطيط الاقتصادي أداة للتنمية؟
في الحقيقة هناك عدد أسباب هامة دعت المملكة للجذب والتخطيط الاقتصادي كأداة وسيلة...
للتنمية ويكمن إيجازها كما يلي:

1. كانت المملكة تعاني نقصًا شديداً في المرافق العامة من طرق وموانئ ومطارات وقوى كهربائية...

2. كانت المملكة أيضاً تفتقر إلى الأيدي العاملة الوطنية المدرية في كافة التخصصات.

3. كان القطاع الخاص ضعيفاً تقلصه الخبرة في بعض المجالات الاستثمارية كالصناعة مثلًا، وفي حالات أخرى ليس لديه رأس المال الكافي. وهذه الإسباب جميعاً كان لها تأثير على القطاع العام...

بالإضافة إلى ذلك فإن التنسيق يؤدي إلى منع الازدواجية والضارب والتي نتمج عنها غالباً هدراً للموارد الوطنية.

غزيرة المملكة في التخطيط الاقتصادي:

تمتد غزيرة المملكة في مجال التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لفترة مقدارها أربعة عشر عاماً....

الأهداف الإستراتيجية للتنمية (طويلة الأمد) في المملكة هي:

- الحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية والإسلامية من خلال تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية ونشرها ودعمها.

- تعزيز الدفاع عن الدين الإسلامي، وعن المملكة، واستمرار ترسخ الأمن الداخلي والاستقرار الاجتماعي فيها.

- دعم الحركة الاقتصادية ضمن إطار الصلاحة العامة.

- مواصلة مسرة التنمية الاقتصادية المتوازنة من خلال تطوير موارد المملكة، وزيادة دخلها من النفط في...
الأمد البعيد، وحافظ على المواد القابلة للتضريب، وبذلك يتضمن الرفاهية الاجتماعية لكل مواطن، وتحقق القدرة الاقتصادية التي تمكنها من بلاغ الأهداف الأساسية الأخرى للتنمية.

- تخفيف الاعتماد على أنتاج النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل الوطني.
- تنمية القوى البشرية عن طريق التعليم والتدريب ورفع المستوى الصحي.
- استكمال الجهود الأساسية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية.

أ) الخطط الأولى والثانية:

ركزت خطة التنمية الأولى (1390/1391/1392/1393 هـ) على إنشاء التجهيزات الأساسية وتحسين الخدمات الحكومية، والوقوع في مستوى إدارة الاقتصاد من خلال تنفيذ برامج أدارية جديدة. كما أُولت الخطة اهتماماً كبيراً للهندس ذي الهدف ذي المدى البعيد والخليص بتنمية الموارد البشرية للمملكة بتخصيص استثمارات مكلفة للتعليم والتدريب وذلك في حدود الإمكانيات المالية والبشرية المتاحة. والجدير بالذكر أن هذه الخطة قد وضعت في ظروف غير مواتية إذ كان هناك عجزاً في ميزان المدخولات في العوام السابقين لأعدادها، كما كانت هناك زيادات طفيفة في إيرادات النفط خلال ثلاث سنوات. ولذلك جاءت الخطة الأولى متسقة بالذعر والمرونة أيضاً لتسحب بمزيد من التوسع حال زوال المواقف المالية، وهو ما تحقق بالفعل في عام 1393 هـ.

أما الخطة الثانية (1396/1397/1398 هـ) فقد وضعت في ظروف مختلفة عن تلك الظروف التي كانت سائدة في الأعوام الخمسة التي سبقتها. لقد أرادت الإمكانات المالية للمملكة، ولم تعد هناك قوة مالية تتعرض التنمية. وقد ركزت استراتيجية الخطة على التالي:

- التجهيزات الأساسية الاسحائية:

في هذه الخطة، واجهت تخفيف الخطة التنمية الأولى. وقد وضعت استثماراً ضخمة في التجهيزات الأساسية الحساسية طوال فترة خطة التنمية الثانية.

- المواد الهيدروكربونية:

انتقدت خطط أولى لاعداد برامج متوسطة وأخرى طويلة المدى تستهدف المحافظة القصوى على هذه المواد وتشجع إقامة الصناعات المستندة إلى استخدام الطاقة على نحو مكثف، وتصدير متجبيها ذات القيمة المرتفعة.
الإدارة:

حدث توسع كبير في المؤسسات الحكومية والقرى البشرية العامة فيها.

القطاع الخاص:

حيث تم دعمه وتشجيعه بوسائل عدة. فعل سبيل المثال يقوم الصندوق السعودي للتنمية الصناعية بتمويل مشروعات القطاع الخاص في مجالات الصناعة والكهرباء، حيث يمنح قروضا قد يصل قيمتها إلى 50% من قيمة التكلفة الرأسمالية للمشروعات الصناعية بدون فوائد، ولكن يتفاضل رسم خدمات بنسبة 3% من قيمة الفرض لغطية النفقات الإدارية. أما القروض التي تقدم لشركات الكهرباء فغطيت 200% من التكلفة الرأسمالية لمشروعات الكهرباء بدون فوائد. وفي خلال فترة الخطة الثانية بلغت جملة القروض التي قدمها الصندوق للقطاع الصناعي 7,5 مليار ريال وشركات الكهرباء 20,5 مليار ريال. وهناك أيضا البنك الزراعي العربي السعودي الذي يقدم قروضا للمزارعين بدون فوائد تستخدم في العديد من المجالات التي تشمل شراء البذور والأسمدة والمبيدات وأعمال النقل والحرف والبناء في جانب قروض لمشروعات الاستثمارات الكبيرة مثل منتجات الألبان على نطاق واسع. وفي فترة الخطة الثانية بلغت القيمة الإجمالية القروض التي قدمها البنك 3,1 مليار ريال.

أما صندوق التنمية العقارية الذي يقدم قروضا للبناء المساكن الخاصة وانشاء المجمعات السكنية فتصل قيمة القروض المقدم إلى حوالي 70% من التكلفة بالنسبة للمقترض الذي يريد أن يسكن في العقار الذي يبنيه و50% للعائلات الأخرى من المفترضين بدون فوائد. وقد بلغت قيمة القروض المقدمة في فترة الخطة الثانية 42,2 مليار ريال منها 26,7 مليار ريال للأغراض الاستثمارية.

إن تجربة المملكة في الخطيتين الأولى والثانية كانت ناجحة جدا حيث بلغ متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني في خلال سنوات الخطيتين الأولى والثانية 13% و9% على التوالي. وفي خلال هذه الفترة تم إنشاء ما يبرو على 44 ألف كيلومتر من الطرق وبناء ما يزيد على 7000 مدرسة و60 جامعات وكلية بنات. وقد ارتفع عدد الطلبة والطالبات في جميع المراحل التعليمية من 13,227 طالبا وطالبة في عام 1399/9978 إلى 13,931 طالبا وطالبة في نهاية الخطة الأولى (1399/1411) و1427,526 طالبا وطالبة نهاية الخطة الثانية (1399/1414). وقد تم إنشاء عدد من المستشفيات تحتوي على أكثر من 12 ألف سرير وإنشاء أكثر من 4300 وحدة سكنية تابعة للقطاع العام، إضافة إلى 9500 وحدة أقامها القطاع الخاص. كما كان هناك توسع كبير في خدمات البريد والبريد والهاتف. وتمت توسعة وتحديث الموانئ، حيث بلغ عدد الأرصاف التجارية 130...

-373-
رصيغة عند نهاية الحزمة الثانية. وأرتفعت طاقة التوليد الكهربائية من 2235 ميجاوات في نهاية الحزمة الأولى إلى 407 ميجاوات في نهاية الحزمة الثانية. كما كان هناك توسعاً ملمحاً في إمدادات المياه للري للاستعمال الصناعي والزمن. ويعتبر القول بأن الخطط قد نجحت في تنمية وتوفير التجهيزات الأساسية التي سوف تكون الاقتصاد السعودي من الانطلاق مستقبلاً.

ب) الحزمة الثالثة (1400/1401/1402/1403/1404هـ):
كان هناك اختلاف جوهري في استراتيجيات الحزمة الثالثة بالمقارنة مع استراتيجيات الخطيتين السابقتين والتي تركزت على التجهيزات الأساسية، ولا وهو تركزها على أحدث تغيرات جذرية في البنية الاقتصادية والبيئة.

1) تحديد مستويات انتاج النفط والغاز لضمان بقاء هذه الثروة الوطنية أطول فترة ممكنة، وضمان تحقق أهداف كافية تكفي من الاحتياطي النفطي لتغطية الاحتياجات المالية للتنمية.

2) توجيه الجانب الأكبر من رأس المال والقوى البشرية إلى القطاعات الاقتصادية كازراعة والصناعة والتعدين، لتحقيق تنوع القاعدة الاقتصادية من بين العوامل الرئيسية في هذه السياسة العمل على زيادة القيمة المحلية المضافة إلى أقصى حد ممكن للانتاج النفطي الخام عن طريق إقامة الصناعات الهيدروكربونية.

3) التقليل من نسبة الاستثمارات الموجهة في التجهيزات الأساسية إلا ما كان منها مرتبطا بالمصادر المتاحة.

4) وضع سياسات تقنية ومالية سليمة وقائية من شأنها تحقق الأهداف العامة للتنمية دون النسبة في ارتفاع معدلات التضخم.

ومن هذا ينتج أن اهتمام المملكة ينصب الآن على تنمية الموارد الاقتصادية ودخول التغيير الهيكلي المطلوب لجعل الاقتصاد الوطني أكثر تصميماً بدلاً من كونه اقتصاد استثراجي. وقد تثبتت خطط التنمية الثلاثية مشروعات عديدة لبلوغ هذه الغاية ومنها على سبيل المثال برنامج تجميع وتوزيع 24 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى المناطق الشمالية. وأيضاً إنشاء مجموعة ومدينتين صناعيتين كبيرتين في الجبل وينين، ومكون من شأن الصناعات التي ستتم فيها تحويل موارد المملكة من النفط والغاز الطبيعي إلى منتجات مأهولة خاصة ذات قيمة عادية.

وأخيراً أن المملكة تتعالى نقصاً حاداً في الأيدي العاملة الوطنية فإن المشروعات المدرجة في الحزمة...
الثالثة للاحداث التغيير الهيكلي سوف تكون ذات تكتيف رأسمال على خلاف ما كان سائدا في غضون سنوات الخمسين الأول والثانية حيث كانت مشاريع التجهيزات الأساسية (بناء وتشييد).

تعتمد على القوى العاملة المكلفة بما استدعى استعمال أعداد كبيرة من القوى العاملة الأجنبية.

مراحل إعداد الخطة:

تقوم كافة الوزارات والмыслال الحكومية، كل في بحثه، بتخطيط برامج ومشاريع التنمية في المملكة غير أن الدور الأساسي تولده كل من وزارة التخطيط من ناحية تنسيق البرامج الاقتصادية، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني من حيث توفير البيانات الإحصائية وإعداد الاعتمادات المالية.

إن إعداد الخطة الخمسية للتنمية في المملكة يمر بعدة مراحل وهي كالآتي:

1) تقسيم أداء الاقتصاد في الفترة السابقة لوضع الخطة قبل عامين تقريبا من نهاية فترة الخطة، دعا وزارة التخطيط في دراسة شاملة وتقويم لمحة الاقتصاد السعودي في الفترة الراحلة للتعرف على المشاكل والمعوقات وكيفية ايجاد الحلول الناجحة لها. كما يجري رصد للاشكال إذا للتنمية والتي يمكن أخذها في الاعتبار عند وضع الخطة الخمسية المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك تجري دراسات عن توفرات الاقتصاد العالمي وأثرها في الاقتصاد السعودي في السنوات القادمة. في ذات الوقت تدعو وزارة التخطيط نخبة من كبار عالم الاقتصاد والتخطيط من جامعتях عالمية ذات مستوى رفيع لتكوين لجنة تقويم دولية للدراسة وتقييم أداء الاقتصاد السعودي والتي تُقدّم دورها تقريرًا مفصلاً للوزارة حيث يقوم المختصون بالوزارة بدراسة توضيح مركباتهم حوله ومناقشته مع أعضاء لجنة التقويم الدولية.

2) وضع الاستراتيجية بعد الانتهاء من المرحلة الأولى المتعلقة بتقييم أداء الاقتصاد الوطني وعكسته، أخذ ذلك في الحساب تضع وزارة التخطيط مسودة لاستراتيجيات الحركة القادمة وتعرضها على بعثة وطنية للاستراتيجية لمبادرتها وتنفيذها. بعد ذلك ترفع مسودة الاستراتيجية لمجلس الوزراء لمناقشتها والتصديق عليها.

واستراتيجية الخطة تحتوي على الأطر العاملة للتنمية في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والادارية والتي سيسير عليها الاقتصاد الوطني في فترة الخمس سنوات القادمة.

3) الأهداف المحددة والبرامج:

تترجم وزارة التخطيط الاستراتيجيات العامة للخطوة التي أهداف محددة ينبغي تحقيقها خلال
عمر الخطة كما تضع حدوداً قصوى للاتفاق والقوى العاملة في المملكة لكل وحدات الحكومة كل على حدة. ومن ثم تقوم وزارة التخطيط بارسال الخطوط الإرشادية العريضة لائتلاف الخطة للوزارات والمصالح والمفاهيم الحكومية المختلفة كي تدع خططها وذلكل بالتعاون والتنسيق مع موظفي وزارة التخطيط حسب جدول زمني محدد لذلك.

عندما تقدم الوزارات والمصالح والمفاهيم الحكومية خططها المقترحة لوزارة التخطيط يتم مراجعتها وتشريفها من قبل المختصين بالوزارة. وبعد ذلك تقود عقدة اجتماعات بين المشاركين في وزارة التخطيط وتموز الوزارات والمصالح والمفاهيم الحكومية كل على حدة لمناقشة الخطط المقترحة بناء على ما جاء في الاستراتيجيات العامة والأهداف المحددة للخطط ومن ثم تبدأ وزارة التخطيط في اعداد الخطط التشغيلية للقطاعات المختلفة والتي تقوم بدورها بعرضها على لجنة وزارة مختصة لدراسةها وتقديمها وعرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها.

تنفيذ وتفعيل الخطة:

يرجى تنفيذ الخطة الحساسة عن طريق المزادات العامة السنوية حيث توقيع الاعتدادات اللازمة تنفيذ المشروعات حسب جدول الزمني الوارد في الخطة الحساسة. وفي كل عام تقوم لجنة من مديريين يمثلون وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وزارة التخطيط والوزارة أو المصلحة الحكومية المعنية بجهاز الاعتدادات الميزانية الملزمة لكل وزارة ومصلحة.

تقدم كل الوزارات والمصالح ومفاهيم الحكومية بتنفيذ خططها التشغيلية في خلال فترة الخطة، ولقد أصدر مجلس الوزراء قراراً (رقم 1368/8/22 تاريحاً 1396هـ) يقضي بدعم وتحسين أعمال المتابعة، وإنشاء وحدات متكاملة للتحقيق واللذتين والمتابعة في كل الوزارات والمصالح الحكومية، بالإضافة إلى ذلك هناك إدارة متخصصة للمتابعة والمعلومات في وزارة التخطيط مهمتها متابعة تنفيذ الخطة في الوحدات الحكومية المختلفة وأصدر تقارير دورية عن تنفيذها وعن المواقف والمشاكل التي تواجهها حتى تتمكن الوزارة من دراستها وتقدم بالتوصيات الضرورية لمعالجة الموقف إلى مجلس الوزراء.

دور القطاع الخاص:

لقد ذكرنا سابقاً بأن الدول تؤمن بالمبادرة الفردية والحرية الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص ليلعب دوره كاملاً في التنمية الاقتصادية في المملكة. وقد أدرك ذلك على ازدهار القطاع الخاص غير النفطي حيث ازدادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لسنوات الثمانية لعام 1396هـ من.

-340-
5 بليون ريال في عام 1390 هـ إلى حوالي 17 بليون ريال بنهاية الخطة الثانية في عام 1400 هـ، أي بمتوسط نحو سنوي بلغ 13% على مدى عشر سنوات. وهي نسبة تفوق نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمايلي للاقتصاد الوطني 1 (11%) في عام 1402 هـ وصل نصيب القطاع الخاص غير النفطي إلى 50 بليون ريال وصار يمثل حوالي 37% من الناتج المحلي الإجمايلي ككل في نفس العام.

هناك عدة أسباب استدعت اشراك القطاع الخاص في عمليات التخطيط في المملكة وهي:

1) على الرغم من أن القطاعين العام والخاص مكملان لبعضهما البعض إلا أنها يتفاوتان على موارد تتأثر مثل الأموال المقيدة والقوي العاملة والكفاءات التنظيمية وما شابه ذلك. وعلى ذلك، فإن هناك حاجة ماسة لتنسيق الجهود التنظيمية التي تبذل القطاعان تفاوتياً للإدراكية وعصر الموارد المتاحة.

2) يجب التوفيق بين متطلبات القطاع الخاص وأهدافه وغايته وبين أهداف الحزام الوطني. فالاقتصاد الوطني يجسد بالصين والمختلفة والمتبالية. ومع أن اقتصاد المملكة يقوم على أساس نظام السوق الحر أصلاً فإن من واجب الحزام أن توافق بين هذه الصيان المتابعة لضمان وحدة روح بالنسبة للاقتصاد ككل ولدي تضمن انعدام التضارب بين نشاط السوق الحر وبين المصالح العامة للمجتمع.

3) من الضروري اشراك القطاع الخاص في عملية التخطيط لضمان أنواع القطاعات في النهاية بين القطاع الخاص والدولة ولا حاطه على بمثابة الدولة المستقبلية وإدماج خطط هذا القطاع ضمن الخطط الوطني. وهذه الطريقة تقلل إلى حد كبير من عدد الفروض التي تصاحب بالضرورة أية برامج خاصة بالمراقبة. ولا يعني اشراك القطاع الخاص في عملية التخطيط المشاركة من قبل الدولة في نشاطه. وكلما تفيد الوصل في هذا المجال هو توفير المناصب وإعادة للمعلومات اللازمة لكي يقوم القطاع الخاص بدوره كاملاً عن تعاون.

وفي غضون الإعدادات لخطة التنمية الثالثة جرت عدة اجتماعات ورسائل في الغرفة التجارية والصناعية من المملكة حول اهتماماتها وصلحها ومن المتوقع أن يزداد التسريع بين القطاعين العام والخاص في المستقبل إذ أن الخطة الثالثة دعت لنشأة وحدات أدارية في وزارة التخطيط وذلك لضمان الاتصال الوثيق بين الدولة والقطاع الخاص، ولتحقيق هدف الدولة في شراك القطاع الخاص في عملية التنمية. وهذه الوحدات هي:

1) وحدة الاتصال مع القطاع الخاص.

- ٣٢٤١ -
وحدة تحليل التكاليف وتقييم المشروعات.

وحدة التعرف بالمشروعات والتي ستكون مهمة التعرف بفرصة الاستشار وإطلاع القطاع الخاص عليها.

خاتمة:

خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية نجحت نجاحا كبيرا في تغيير شكل ومضمون الاقتصاد السعودي. ورفعت مستوى معيشة المواطنين السعودي أيضا في فترة وجيزة لاتعدى أربعة عشرة عاما حيث ارتفع متوسط دخل الفرد من 200 ريال في عام 1390/1394 هـ إلى 374 ريالا في عام 1400/1399 هـ و470 ريالا في نهاية السنة الثانية للخطة الحالية.

كانت هناك عدة أسباب أدت إلى نجاح خطط التنمية في المملكة، ويمكن إيجازها كالتالي:

1. أن السلطة السياسية العليا في المملكة قد تبتت الخطط التنمية وقامت بدعمها أثناء التنفيذ وأولتها تأيدها الكامل.

2. تنفيذ المملكة العربية السعودية باستقرار سياسي واستمرارية في مؤسساتها مما سهل عملية تنفيذ الخطط الاقتصادية.

3. لم تواجه المملكة مشاكل سيرولة تقنية حادة خلال تنفيذ خططها الاذاتية رغم ظهور بعض المشكلات الاقتصادية التي تنشأ عادة عند تنفيذ خطط التنمية وبعض الاختلافات. وتطلع المملكة مستقبلا للاستفادة من أحدث ما توصلت إليه علم الاقتصاد والتنمية والتخطيط من أساليب لرسم خططها الاذاتية. كما متعطى عناية خاصة بالتنفيذ والإشراف ومشاركة القطاع الخاص الفعالة في عملية التخطيط.

والمملكة العربية السعودية ادركتا منها لبعض القطاعات من صفة الاستمرارية، وتستغرق وقتا طويلا لمعالجة مشاكلها. قامت بوضع خطط طويلة الأمد لهذه القطاعات مثل (التعليم، الصحة، القوى العاملة والتدريب) يعتمد عليها عند وضع الخطط متوسطة الأمد.
 المناقشات

د/ محمد صادق (المهيد العربي للنقطة)

تثير التجارة السعودية الكثير من الحوار، وبالذات موقفها من الحرية الاقتصادية، هذه الحالة التي يراها البعض من العملاء في مجال النقطة إنها تحفيزة حالة اللامركزية في نفس الوقت. كيف تمكنت المملكة من التوفيق بين البلد النقطي وبين نظام آلية السوق؟، خاصة وإن تجار عديدة تتراوح هذه الحالة من الحرية كانت تؤدي إلى التهور المائع الذي يحقق القطيع العام لصالح القطاع الخاص، وإلى تحويل القطاع العام لمهدل تدريب يغذي القطاع الخاص بالكوادر المؤهلة بسبب الاتجاهات الناجحة عن فروقات المرتبات.

د/ محمد صادق (المهيد العربي للنقطة)

معدلات النمو المتوقعة في إطار الخطط الأخبار (5/3٪، 5/2٪) تعتبر عالية بكل المقاييس المتاحة، ولكن هذه المؤشرات قد تعكس قدرات القطاع النقطي، في وقت تسعى المملكة إلى توسيع مصادر الدخل وتقديم الاعتماد على المصدر النقطي النابض.

كما أن النشاطات التجارية في عدة الدول النقطية، على الواردات النحوية للقطاع النقطي الخاص للإقتصاد العالمي يجعل من التحكم في هذا القطاع صعبا، لما يتم في ظل الخطط السابقة لمعالجة هذه المشكلة الأساسية.

ورغم ما ذكره المحاضر من أن المملكة تولي قضية اليد العاملة اهتماماً واسعاً، فإن الخطط السعودية تجنب الاستمرار في تغيير مضمون الاقتصاد السعودي، فإن الملف للنظر استمرار (50٪) من القوى العاملة في القطاع الزراعي، في وقت لا يساهم هذا القطاع بأكثر من (21٪) من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، بما يعني ذلك من الإنتاج الشديد لنتائج العمل في هذا القطاع، فما هو السبب الذي يجعل هذه النسبة العالية من اليد العاملة تعمل في الزراعة؟

عبد المحسن مظهر (الشركة الكويتية للاستثمار الخارجي)

تظهر بين الحوار والاتجاهات توحي بأن المملكة تميل إلى المبالغة في تقديرات اعداد سكانها، وعلى الرغم من كل التقديرات فهي لا تستند إلى تعداد واضح ولا تستند إلى بيانات مؤثرة، ولا تزال

٣٤٣-
قضية السكان من الأمور التي تثير الجدل الكثير، فإن الرأي حول عدد السكان في السعودية؟

تتوافد على المملكة سواء في موسم الحج الرئيسي أو على مدى أيام السنة - أعداد هائلة من الحجاج لزيارة الأراضي المقدسة، وهي توفر مبالغ من الإيرادات لا زالت غير معروفة، فهل توجد لها تقلبات في وزارة التخطيط؟

كما أن هذه الزيارات ما توفره من الإيرادات تتعلق من جهة أخرى قيام المملكة بتوفير الخدمات المناسبة لها، ومنذ ذلك فعلا جهود كبيرة مبذولة في مجال توفير الطرق الخارجية، لكنها بحاجة إلى خدمات جانبية لتسهيل مهمة المسافرين، كما يلاحظ استمرار انعدام الخدمات الصحية أو الخدمات الاجتماعية التي يفترض توفرها بمستويات تتفق مع ظروف الثورة الحالية التي تعم بها المملكة.

د/ ميرفت بدوي (الصندوق العربي للإغاثة الاقتصادي والاجتماعي)

حيث أن التوجهات الجديدة للمخططة الرابعة هي التوسع في قطاع الزراعة والصناعة (الخخيفة والموسطة) بالتركيز على النشاط الخاص، فهل هناك سياسات معينة لحماية هذا القطاع محليا من الأغراف في بعض الصناعات وخارجة من المنافسة الأجنبية في ظل انتفاض السوق السعودية؟، وما مدى التنسيق مع جهة دول مجلس التعاون لإقامة هذه الصناعات الخفيفة في ظل محدودية السوق المحلية؟ وما مقدار الاستثمارات المخصصة لأغراض البحوث والتطوير لصالح القطاعين المذكورين في الخطة الرابعة مقارنة بالخطة الثالثة؟

د/ سعد نصار (كلية الزراعة في الفيوم)

قياس أداء الخطة يعدي معدلات نمو الاقتصاد القومي إلى قياس التغيرات الهيكليّة من حيث تنشيط القطاعات السلمية (الزراعة، الصناعة التحويلية، التعمير، البناء، الكهرباء، الخ)، أي معدلات تفاوت مقارنة بمعدلات نمو الاقتصاد القومي، زائدة نسبة إلى الناتج الإجمالي، يضاف إلى ذلك قياس تنشيط هيكل العمل القطاعي وعدد النموذج في الاقتصاد القومي.

ومع ذلك كان زيادة متوسط دخل الفرد ليس مؤشرًا لانجاز الخطة، بل توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الاقتصاد القومي وقياسها بمعدلات التطورات التنموية.

جاء التركيز في الورقة على الاستراتيجية والخطة من حيث الأهداف، بينما يقترب السياسات (المالية، النقدية، الأجور، الأسعار، توزيع الدخل، الخ.) غالبًا عنها، رغم أهمية هذه السياسات في
إضافة أبعاد جديدة على الخطط الحالية.

عندما تصدر الموافقة على تمويل مشروع معين سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام، هل يتم التركيز في تقويم المشروع على التقويم التجاري أم التقويم المالي أم يؤخذ في الاعتبار التقويم الاقتصادي والتقويم الاجتماعي؟

محمد عبد ناجي (شركة الملاحة العربية المتحدة)

لقد أعدت الخطط الثلاث في ظروف مختلفة عن الظروف الراهنة، فهل أخذت الظروف الحالية في الاعتبار عند إعداد الخطة الرابعة، وبالذات ما يتعلق بالتزامات الملكة لحجاء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لمجلس التعاون؟

تحدث بين فترة وأخرى تقلبات خطيرة في الأسعار النفطية بحيث تترك آثارها في الجانب التمويلي من الخطة، فما هي الاعتبارات التي تضعها الملكة لتفادي أثر مثل هذه التقلبات المحتملة في الخطة القادمة؟

بدأت المملكة الدخول للاسواق الصناعية كمنتج جديد، وهذا يدعوها إلى الاهتمام بالأسواق، فما هي التدابير التي أخذت بها للإعتماد على الأسواق العربية إلى جانب الأسواق العالمية؟

د/ محمد العوض جلال الدين (المعهد العربي للتخطيط)

إن الأمية التي تغلبها المملكة في منطقة الخليج وخاصة في مجال القوى العاملة والسكان والهجرة الدولية، تثير الاهتمام بعرفة هذه المتغيرات بالدرجة اللازمة. فالتغيرات السعودية التي حصلت منذ بداية السبعينات، وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط وانقضية فترة تتجاوز عشر سنوات على بيانات التعداد السكاني لعام ١٣٩٤ هـ، كلها عوامل تجعل من تلك البيانات قدية وغير دقيقة، بالإضافة إلى التنافسات التي تعاني منها أصلاً. ولاحظ هنا أن نسبة ال(٥٠٪) من القوى العاملة في الزراعة التي وردت في سياق النقاشة بنيت على أسسات من التعداد المنذورون، بينما اشارت أحدث الدراسات الحديثة عن العمالة الخليجية صدرت عام ١٩٨٠ إلى أن نسبة القوى العاملة في الزراعة هي في حدود (٢٠٪).

يضاف إلى ذلك أن المملكة تستخدم أعداد كبيرة من القوى العاملة الأجنبية ومن جنسيات

٣٥٦
ما هو دور القطاع الزراعي في الحالة بعد ما قبل عن بلغة المملكة مرحلة الاكتفاء الذاتي من القمح والسلع الاستراتيجية خاصة وأن بلدان زراعية مثل مصر والعراق والمغرب والسودان لم تصل إلى هذه المرحلة بعد؟

" dok/ فرحان جاسم (المعهد العربي للتخطيط)

في معرض مناقشة الاختلافات الجوهرية بين استراتيجية الحزنة الثالثة وبين استراتيجية الخطة الأول والثانية، فقد نصت الورقة (الفقرة 4 ص 338) على "وضع سياسة تقنية ومالية سلسة صرفة من شأنها تحقيق الأهداف العامة للتسيير دون التسبب في ارتفاع معدلات الضخمة".

إن هذه العبارة غير دقيقة علمياً، لأننا يمكن أن تعتني أنطباعاً بأن التضخم سلالة سلالة للسياسات التقنية والمالية، علياً لأنننا ما بين السياسات المذكورة هو أداء اقتصادي تمثلي لماذا قد يترتب على استخدامها التضخم أو الاكتفاء، وقد يؤدي استخدامها إلى معالجة المشكلات، وذلك يعتمد على كيفية استخدام هذه الأدوات. وفي هذا السياق ما الذي تلعب السياسات التقنية والسياسات المالية في توجيه مسار التضخم الخاص بالشكل المرسوم له في الخطة؟ وكيف يتم تقديم نجاح هاتين السياسات في هذا المجال؟

ما ذكره المحاضر بأن الخطط الاقتصادية في المملكة أدت إلى رفع مستوىعيشة المواطن السعودي وإرتفاع مستوى الدخل الفردي بين (3793 000-573 14 سنة، يفتقر إلى الدقة العلمية، فكم من هذا الارتفاع يعود إلى التخطيط وكيف يمكنه يعود إلى عوامل خارجية عن التخطيط؟

346-
هل يتم الاعتماد على نماذج رياضية عند وضع الخطوط في المملكة، وما هي الطرق والمصادر؟ وهل يتم اختيار مدى الأسواق الداخلية للخطط الطرفية؟

د/ حسام متدور (المهندس العربي للخطط)

تركزت أهداف الخطط الثلاثة والرابعة على توجيه قدر أكبر من الموارد للقطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) بعد استكمال جزء كبير من التوسع في البني الأساسية من خلال الخطط الأولي والثانية. وهذا التوجه الجديد يتطلب تحصيص قدر أكبر من الموارد للقطاعين المذكورين، بالإضافة إلى قطاع وزارة التخطيط بمحاولة جذب القطاع الخاص بشكل أوسع من طرق الدراسات السابقة للمشروعات وعرضها. ما مدى توجه القيادة على تكذيب اهتمام المشروعات للحد من تضاعفها؟
وأي مدى استغلال شركات المقاولات السعودية الأهلية تنمية في مجال انشاء المشروعات الكبيرة منها والصغيرة؟

وإذا كان سيفند هذا التوجه للموارد عندلا لابد من الاعتقاد بالدور الرئيسي الآخر وهو القوى العاملة، ومن الواضح أن وزارة التخطيط تقوم بإعداد خطط طويلة الأمد للاستثمار بها في وضع الخطط الخمسية في مجال الاستخدام. ما مدى تحقق النجاح في توجيه التنمية الحاسبة نحو الأعمال الفنية المرتبطة بالزراعة والصناعة؟ ولن تقل النتائج التي تحققها. ما هي الصناعات المطلوبة في البناء والمواد والمواد الأخرى، وراء ذلك عقبات اجتماعية. وكيف يستطع الاقتصاد السعودي مواجهتها في الفترة القادمة؟

اسحاح عبد اللطيف (وزارة التجارة والصناعة)

كيف استطاعت المملكة جذب القطاع الخاص ووضعه في إطار استراتيجي محدد، علماً بأنه قطاع ديناميكي ومحلي استثمارات غير مملكة سلفاً، فهل وضع دراسات مسبقة لمعرفة مجالي الاستثمارات، وهل هناك أي وسائل لجذبه أو تشجيعه؟

عمرو عطيةة (وزارة التخطيط)

ما هي العوامل والمؤثرات النابعة عن الاقتصاد السعودي التي أمكن على أساسها تحديد الاستراتيجيات سواء البعيدة أو المتوسط الأمد، وما هي أبرز المشكلات التي واجهتها الخطط

347-
السعودي، وما هي السياسات التي طبقت لمواجهة تلك المشكلات، وما مقدار نجاح تلك السياسات؟

هدف المملكة - كأهال الدول النفطية - في تحقيق الاعتماد على القطاع النفطي من خلال بناء قاعدتها الإنتاجية وتوسيع مصادر دخلها. كيف يمكن توجيه هذا الهدف في خطط التنمية؟، يعني ما حجم الدور المعطى لكل من القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تحقيق هذا الهدف، وما هي المعايير والمؤشرات التي على أساسها تم تحديد هذا الدور، وما هي السياسات التي وضعت لتحقيقه؟ وما مدى نجاح تلك السياسات؟

د/ عمود السيد محمد (المهدي العزيز للخطاب)

يمكن القول أن عملية التخطيط في الدول النفطية عموما وفي السعودية بشكل خاص يجب أن تتمركز حول تحديد حجم الانتاج الأمل للنفط. كيف يتم تحديد حجم الانتاج النفطي، وما هي الحلول التي تتخذ في السعودية عند تعارض الحجم الأمل للإنتاج من منظوره الوطني مع الحجم الأمل للإنتاج بالنسبة للعالم ككل.

عبد الزوي عبد الله الفيح

مساهمة القطاع النفطي عالية جداً في الاقتصاد السعودي، إلا أن القطاع غير النفطي حقق نمواً سريعاً بلغ (42.4%) خلال الفترة الزمنية للمخطط الإقتصادي الأول والثاني والثالثة، وفي هذا السياق فقد تم انشاء مدينتين صناعيتين في جنوب ووسط لتفويض القاعدة الإنتاجية في المملكة.

يجب في قطاع البناء والتشييد حوالي (20%) من القوى العاملة في السعودية، إلا أن هذه النسبة سوف تنخفض بمقدار (20%) لكل سنة من سنوات خطة التنمية الرابعة، بينما نسبة العمالة الزراعية ضئيلة لأن القطاع الزراعي يعتمد على التكيف الاصطناعي، والعمالة الوافدة متغيرة، وفي الحالة الأولى والثانية تم الاستغناء عن أعداد كبيرة جداً منها.

ما يتعلق بالبيانات الواردة في مصادر البيانات الدولي فهي غير صحيحة، وقد خاطبت وزارة التخطيط البنك المركزي لتصحيح بعض المعلومات الخاطئة الواردة في تقريره السنوي، وضرورة اتصال بالوزارة المذكورة أو مصلحة البحوث العامة للحصول على المعلومات الصحيحة من مصادرها الرسمية.

- 348 -
أجريت مصلحة الاحصاءات العامة في السعودية عام 1394هـ تعداد سكانية، وبيانات هذا التعداد مشتركة ومعتمدة في الخطة بدرجة كبيرة، حيث بلغ عدد السكان في السعودية وفق هذه الاحصاءات (11) مليون نسمة، بمعدل نمو سنوي (3%).

تشكل إيرادات الحج مبلغ بسيطة جدا ونسيتها لا شيء من البلغ التي تنمى المثلكة في سبيل راحة المحج.

متجات الصناعة تركز في البترولماياوات التي لا تستطيع الجهات الأخرى تسويقها بمستوى المملكة إلا إذا ابتعد سياسة مستمرة لأغراق السوق المحلي، بالإضافة إلى الصناعات المشتركة القائمة في جبل وينع مع المانيا واليابان والولايات المتحدة وبعض الدول العربية الأخرى. وتقوم الشركة المشتركة بتسوقي متجات هذه الصناعات إلى الخارج، وقد تم وضع التسجيلات اللازمة لرجال الأعمال للمشاركة في الصناعات الثانية.

تقوم هذه المشروعات من منظور اجتماعي واقتصادي بهدف إنشاء رغبة المواطن، لذلك فإن عملية تقويمها تعتمد على الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية دون الأهمية بالتقسيم التجاري.

تضع المملكة في أعتبارها التنسيق مع دول الخليج في جميع المشروعات التي تقوم بها، حاليا فإن مجلس التعاون يصدع اعداد استراتيجية لتنمية في جميع دول الخليج والملكية متزنة بالاقتصادية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون.

ما يتعلق بالإيرادات النفطية والمشكلات التي تواجه المملكة، فقد ارتفع أنتاج النفط منها إلى خمسة ملايين برميل منذ بداية خطة التنمية الثالثة، وهكما سياسات محددة تضمنها وزارة البترول وتنافش في الأوبك للحد من حجم الانتاج الإملاء من النفط.

تقدم المملكة إعانات للمزارعين بصفة خاصة، وقد ارتفع انتاج القمح من (132) ألف طن عام 1395هـ لل(415) ألف طن عام 1402هـ و(800) ألف طن عام 1403هـ، لتصبح نسبة الاعتماد من انتاج القمح بالمقارنة مع الاستهلاك المحلي إلى (100%).

عملت المملكة على مكافحة التضخم في نهاية الخطة الثانية، ولم تسمح لأوقاها بالمضاربات المالية، وقد اتخذت لذلك بعض السياسات النقدية والمالية السليمة وفق أهداف واضحة ودعم من السلطة السياسية.
وضعت المملكة سياسات تشجيعية منذ زمن طويل لتمكين المقاول السعودي تنفيذ مشروعات الخطة، حيث منحته نسبة معينة من المقاولات التي كانت تقوم بها الشركات الأجنبية، بالإضافة إلى الاستثمار المشترك بين المقاول السعودي وبين المقاول الإنجليزي، وقد تمكّن من خلاها اكتساب الخبرة والمهارة في تنفيذ مشروعات لم يكن بمستطعته القيام بها قبل (15-10) سنة.

تم إنشاء المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني والتي تضم كافة المعاهد التدريبية في المملكة، ولضمان استمرارية وزيادة خريجي هذه المعاهد، فقد منحوا حوافز تصل إلى مائة الف ريال وهذه الإجراءات خلقنا اتجاها كبيرا جداً على هذا النوع من التعليم.

لاست هناك سياسات أو خطط يلزم بها القطاع الخاص، إلا أن المملكة تعمل على توجيه هذا القطاع من خلال خطتها التي توضح مجالات الاستثمار. وقد منحت المملكة حوافز معينة لهذا القطاع بإعطائه وارداته من الآلات والمعدات من الضرائب الجمركية وتوفير ضرائب ميسرة له قد تصل إلى (50%) من تكلفة المشروع.

لكل وزارة أو مصلحة قسم خاص بالبحث والتطوير يتم تخصيص مبالغ كبيرة جداً هذا النشاط، وهناك مركز للعلوم والتكنولوجيا يشرف على البحث وتطويرها.
تقرير التخطيط في الكويت

بحث عن الصيغة المناسبة

علي موسى محمد الموسي(50)

المؤلف في سطور
- من مواليد الكويت عام 1947.
- حاصل على بكالوريوس في الإدارة العامة من الجامعة الأمريكية في بيروت لعام 1970.
- تخرج عمل في ديوان الموظفين.
- شغل وظيفة مدير إدارة تخطيط الفروع العامة في مجلس التخطيط عام 1977.
- يعمل حاليا مدير الجهاز المركزى للتدقيق الداخلى بمؤسسة البرول الوطنية.

- 351 -
بسم الله الرحمن الرحيم

قد يكون من محاابن الصدف أن تتم الحلقة النقشية الراحلة في نفس الوقت الذي يجري فيه الاستعداد لتحضير خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت. بل يمكن القول أن الاهتمام خاصًا قد أضاف على ذلك الجهد عندما أعلن مجلس الوزراء عن قراره للبدء في عملية التحضير هذه وأوكول عملية الأشراف عليها إلى لجته وزاري.

ولعل الجهات المعنية بهذا العمل الهام تحظى بعض ما يعنى بها في مجموع محاابرات تجارب الدول الشقيقة في مجال التخطيط وأعداد الخطة، خصوصاً وأن الكويت في هذا الصدد تبدو قريبة بين شقيقاتها في الوطن العربي. فبالرغم من أن أول مجلس للتخطيط أُنشئ في عام 1962 إلا أنه لم يتم تبني أي خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى الآن. إذ أن المحاورين المروفين لاعداد مثل هذه الخطة في سنة 1976، لم تكتمل. ولذا كانت جهود التخطيط سابقة حتى تاريخ انشاء المجلس فان الأول الأساس الذي اهتمت الكويت دون خطة شاملة معلنة بالرغم من الاهتمام الظاهر بالتخطيط والمالية له؟ وليذا لم تكتمل المحاولات السابقة؟

وهنا لأيده من الإشارات إلى أن الجهود التي بذلت في سبيل التخطيط في الكويت ابتداء من عام 1952 مؤثرة في وزارة التخطيط ولكن الأسباب التي أدت إلى عدم اكتمال أي جهد غير مؤثرة أو بشكل أكثر مما يمكن من هذه الورقة من الأطلاع عليها أن كانت موجودة. وبالتالي فإن الاستنتاجات التي وصل إليها مبنية أساساً على معايير الكاتب بجانب من تلك الجهود ومتابعته لمجلتها.

ويجد قبل الدخول في توصيف وتحليل التجريبيين المثبوثة عنها سابقاً، مراجعة تطورات تلك الجهود ولو بشكل موجز.

تطور مؤسسة التخطيط:
1962-1964 (الإشارة):

ابتدأت جهود الإقامة بخطط حديثة في البلاد بشكل مصاحب لتطور الصناعة النفطية فيها مع نهاية الحرب العالمية الثانية إلا أنه اكتسبت فيما أكبر مع مطلع العقد الخامس من القرن الماضي. وقد

- 353-
كان الاهتمام الأول منصباً على التطوير العمري والبنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية وتوسيع مداها، بالإضافة إلى توزيع الدخل، والذي كانت قائمة الرئيسية لتطوير العمري للبلاد من خلال التهيئة وبناء المشروعات العامة.

وهذا السبب كان مجلس الإنشاء الذي شكلته منذ عام 1952، حيث يتم توفير المشروعات العامة لسد النقص الواضح في الخدمات وفي جوانب تخطيط المدن أكثر من دراسة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة إحداثها أو تعديها نتيجة للتطورات في مجال الدخل والانفاق.

وقد كانت الأهداف العامة واضحة، أولاً، الرفاه للمجتمع بمحاربة الجهل من خلال زيادة من الموادية الحكومية، ومحاربة الفقر من خلال توزيع الدخل العام المباشر والثمين، أي شراء العقارات من المواطنين بأثمان سخية أو ضمان مصدر دخل لهم من خلال الوظيفة العامة أو المساعدات المباشرة، ودورات الاقتصاد تستمر وتشمل بفعل الاعتقاد العام على مخاطر المشروعات التي كانت البلد في ذلك الوقت في أسوأ المحظيات في كل قطاع، فالصدر الاستعماري للدخل يمثلان الدولةامية في سبيل الأهداف المذكورة يتم من خلال ميكانيكياً يشارك في إدارتها مثل القطاع الخاص المعني في تلك المجالات. وقد كانت الأسئلة في تلك المرحلة تبدو واضحة والإجابات عليها بالطريقة تبدو مباشرة وواضحة.

لكن الأمور تطور إلى مستوى أكثر تعقيداً وأصبحت الأسئلة والقضايا أكثر تشكيلاً وصعوبة.

وأقرت تراكمات نحو عشر سنوات أسئلة تقتضي ميكانيكي تختلف عن سابقتها للإجابة عليها.

فالتعميم على سبيل المثال لم يعد مقتضياً على مجموعة الجهل والآمال فقط، بل أصبح عليه أن يجيب على أسئلة جديدة مثل ما هو أفضل نظام ونوع يلائم احتياجات المجتمع المتغيرة من القرى العامة، ولم تعد الأدوار الاقتصادية والمالية مميتة بمثابة آلة ترويج المراكز الاقتصادية بزيادة الأنتاج في النطاق المحدود، بل كان عليها أن تبحث في كيفية تطوير القطاع الوطني لكي يكون أقل اعتماداً على الدخل من النطاق وكيفية توزيع مصادر الدخل وأفضل الوسائل لادارة الأموال العامة واستمرارها وكيفية جذب القطاع الخاص نحو أنواع جديدة من الأعمال والأنشطة.

وإذ أن كان الاهتمام الإبداع منصب على تنظيم قواعد التوزيع أصبح السؤال. كيف يجب أن يتم معالجة قضايا مثل البطالة المتفانية وكيف يمكن تنظيم المصالح الحكومية ومؤسسات تحسين تسهيل تسيير الأعمال . . . ؟

وإذ أن كان فتح الباب للمواطنين على مختلف مستوياتهم الفنية والعملية أمرًا مسلماً به، وتركز.
الاهتمام بالتأكيد من شرعتية الدخول والإقامة، أصبح على الأجهزة المتخصصة أن تواجه تساؤلات عما إذا كانت هناك حاجة لوضع سياسة تأخذ بين الاعتبار الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذا التدفق الكبير من غير المواطنين.

وغير أن القول أن الأمثلة عديدة لا يتسع لها المجال المحدود لهذه الوسيلة. ونتذكر بخصوص ذلك باقتباس ما جاء في مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأول (ص. 30/31)؛ 8، 9، 10، أما أهم التطورات الاقتصادية التي برزت ببداية الخمسة 1952/1951 ولا تزال فهي أن الفورة العمرانية التي (ميزتها) قد بدأت تتفاقم وأن النشاط العمراني أخذ يتطور فيما يدخل بسروب العائد يدخل الطفرة، فالاندفاع السريع الذي تغيزت به الخدمات لم يكن بالمستطاع استمراره بعد أن تم تحقيق جزء كبير من المساحات والاستثمارات العامة الخاصة.

(ذلك) الفورة العمرانية المطلقة دون ضوابط قوية في شقي الأحوال من الواجب الاعتبار.

هنا أن كثيرا من الإنجازات رافقتها تطورات غير مستحيلة أو غير متوقعة لأن الأحداث ذات البند قل.

هين بالأمكنة التفسير ما يمكن أن يقع نتيجة النشاط الاقتصادي السريع، ومن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، اتساع الخدمات الصحية والتعليمية دون اعداء السياسة التي تقوم عليها نوعية هذه الخدمات ومنها الاهتمام الكافي، وتضخم الجهاز الحكومي تضخما ما يكاد من سبيل تقلبه في عهد الفورة، وترك النشاط الاقتصادي يتجه على هواه دون التوقف والنظر ملما بالتركيب الاقتصادي الناتج عن هذا النشاط ومقدار توازنه والبحث فيها يتوحي له ويجبر نتائجه ويجبر كفاءته. وله عدد السكان بفقرة ضعيفة ضعيفة حادة البلد إلى سائر أنواع الكفاءات ويعود كبيرا لأن يكون بالقدر خلال ضعف العمران وضعفه، التوقف لرسم سياسة سكانية واضحة تتفق مع مصلحة البلد الاقتصادية والسياسية.

1976-77 مجلس التخطيط:

واللاجابة على مثل تلك السؤالات كان لابد من تكوين مؤسسة تفرغ للبحث فيها ويتبعد عن ضغوط أعباء الإنجازات الاقتصادية اليومية لتركز على اهتماماتها للنظر في مستقبل سياسة الآثار في البلاد.

وكان أن وضع الاعتبار على إنشاء مجلس للنطاق عام 1972 ليكون خليفة لمجلس الآثار السابقة ولجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية عام 1960، فيهم تحديد الأهداف الاجتماعية والوطنية والبروتة السياسات لتنفيذ تلك الأهداف في مختلف القطاعات، وأنشطة ويسهر على وضع خطط التنمية

- 255 -
تطوير المخطط الهيكلي لدولة الكويت وإعداد مجموعة قيمة من الدراسات التي تعالج قضية هامة كالسياسة السكانية ودور القطاع المشترك وتقديم السياسة التربوية والعديد من الموضوعات التي لا يسع المجال لتدوينها.


1984-1987 وزارة التخطيط:

فقد تم إنشاء وزارة التخطيط في سبتمبر 1976 بموجب التشريع الوزاري الجديد الذي تم في ذلك الوقت، وانصرف مجلس الوزراء اعمال مجلس التخطيط كخطة للوزارة. وقد كان وضع المجلس غير واضح قانوناً فهو لم يجمع منذ الوزارة كما أنه لم يبلغ بصريح العبارة.

وفي عام 1979 أصبحت اختصاصات وزارة التخطيط بموجب المرسوم الأميري الصادر في 17/7/1979/1/1 على النحو التالي:

1 - جمع واعداد وتنسيق وتحليل البيانات والمعلومات والتقارير المتعلقة بأوجه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

2 - اقتراح الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإجراء البحوث والدراسات اللازمة لذلك.

3 - دراسة المشروعات الإنشائية المقترحة من الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والهيئات العامة وتقييمها في ضوء الخطة العامة للدولة ومساهمتها في اعداد مشروع منازل التنمية في إطار الميزانية العامة للدولة.

4 - اقتراح ومتابعة السياسات العامة لتخطيط البناء والتعاون في ذلك مع الجهات المعنية.

5 - القيام بأعمال الإحصاءات المركزية للدولة وفقاً لأحكام القوانين واللوائح.
6- تنسيق ومتتابعة شؤون التعاون الاقتصادي والفيض مع الدول العربية والأجنبية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية.

7- وضع وتنفيذ السياسة العامة للمملكة في مجال استخدام الحاسبات الإلكترونية والإشراف الفني على مالذي الوزارة يباشر ووضع متتابعة برامج التدريب عليها.

8- تقرير حاجة الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة عن ما استنجد به من خصائص للاستعانة بالبيوت الاستشارية واختيار البيوت المناسبة للمشاريع والدراسات المقررة وفقاً للروات المنظمة لذا.

9- متتابعة تنفيذ برامج الخطة العامة والتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية في وضع الخطة الفرعية لكل منها وكيفية تنفيذها والتنسيق بينها.

ولقد تركزت جهود الوزارة في مجال التخطيط في حدود اجراء الدراسات والبحوث وتجميع بناء القواعد التخطيطية في الوزارات والجهة الحكومية. فانصرف الجزء الأكبر من تلك الجهود نحو دراسة الموضوعات التي أبحرتها من قبل مجلس الوزراء أو المابرة في اجراء دراسات ذات الصلة ضرورة توازيها بالدراسة المقررة الشاملة لبعض القطاعات والانشطة الرئيسية في البلاد، وكذلك كانت بالتعاون مع البنك الدولي وكذلك أبناء الطابع وتقدم المقترحات بشأن بعض السياسات والقضايا العامة وخصوصا في مجالات الاقتصاد.

ولقد سامت الوزارة بتحفيز الوزارات والجهة الحكومية الرئيسية على تكوين وحدات متخصصة للتخطيط فيها، بالإضافة إلى بجان التخطيط الذي ن选购 قانون الخدمة المدنية لعام 1979 على إنشائها.

وفي مطلع هذا العام 1984 أعلن رسميا عن التشكيل مجلس للتخطيط مرة أخرى، ولم يعلن بعد عن المهندس الذي ستكون إليه.

الخطط القطاعية:

وتلك من أن أي من التجارب السابقة لكتبها الاستمرار، إلا أن الحاجة إلى التخطيط لم تكن متوقعة، بل إن الظروف والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي مررت بها البلاد فرضت نوع أو آخر من التخطيط في بعض القطاعات والأنشطة، على سبيل المثال:

٣٦١٠
<table>
<thead>
<tr>
<th>المنشأ الصناعي</th>
<th>القيمة السنوية</th>
<th>نسبة الزيادة السنوية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الزراعة والثروة الحيوانية</td>
<td>2</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td>الثروة السمكية</td>
<td>0</td>
<td>11</td>
</tr>
<tr>
<td>النفط الخام والغاز الطبيعي والمقالع</td>
<td>650</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات التحويلية</td>
<td>45</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td>التشييد</td>
<td>53</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>الكهرباء والماء والغاز</td>
<td>29</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td>النقل والتخزين والوصلات</td>
<td>22</td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td>تجارة الجملة والفرق</td>
<td>90</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات المالية</td>
<td>17</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>ايجارات المقارات</td>
<td>56</td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td>خدمات الإدارة العامة والدفاع</td>
<td>56</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات الأخرى</td>
<td>58</td>
<td>7</td>
</tr>
</tbody>
</table>

النتائج المحلي الإجمالي حسب تكلفة عوامل الانتاج

صافي الضرائب غير المباشرة والإعلانات

النتائج المحلي الإجمالي حسب سعر السوق

1098

1102
البرنامج الاستثماري:

التوزيع القطاعي جملة الاستثمارات القومية في الخطة الخمسية الأولى

<table>
<thead>
<tr>
<th>القطاعات القومية</th>
<th>القطاعات الاقتصادية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>حكومي خاص مشترك</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>النفط والغاز الطبيعي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الزراعة والثروة الحيوانية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الثروة السمكية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الطاقة (كهرباء وغاز)</td>
<td>6400</td>
</tr>
<tr>
<td>الماء والري</td>
<td>7200</td>
</tr>
<tr>
<td>النقل والموصلات</td>
<td>9000</td>
</tr>
<tr>
<td>الادعاء والإرشاد الوطني</td>
<td>13000</td>
</tr>
<tr>
<td>البحث والتدريب</td>
<td>7000</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات التعليمية</td>
<td>5000</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات الاجتماعية والدينية</td>
<td>17000</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات الصحية</td>
<td>3000</td>
</tr>
<tr>
<td>الإسكان والمباني العامة</td>
<td>75000</td>
</tr>
<tr>
<td>التجارة والمال والسياحة</td>
<td>150000</td>
</tr>
<tr>
<td>المرافق العامة والخدمات البلدية</td>
<td>420000</td>
</tr>
<tr>
<td>الخدمات الأمن والعدل</td>
<td>150000</td>
</tr>
<tr>
<td>التغيير في الميزون السلمي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>جملة الاستثمارات القومية</td>
<td>235000</td>
</tr>
<tr>
<td>الإجمالي</td>
<td>507000</td>
</tr>
</tbody>
</table>
زيادة مقدارها (298) مليون دينار.

- ورشة الاقتصاد القومي لعملية تنمية مصادر الدخل القومي بغية التخفيف نسبًا من سيطرة النفل على النشاط الاقتصادي في المجتمع الكويتي.

- تنمية الموارد البشرية في المجتمع الكويتي والعمل على خلق طاقات بشرية متخصصة ماهرة ذات كفاءة انتاجية متزايدة الفعالية وتوسيع مجالات التدريب الفني والمهني ورفع مستواه وتوسيع نطاق الخدمات الصحية الطبيعية لضمان مستوى صحي لائق من ناحية العلاج والوقاية، بالإضافة إلى توسيع نطاق التعليم وتخفيف الزراعة التعليم الابتدائي والمتوسط وتحسين نوعيته وتوسيع التعليم الجامعي وتوسيع اختصاصاته بما يتفاهم مع منطقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- استكمال المشاريع الأساسية التي لا يكبهن بذاتها التعجل بخطى التنمية الاقتصادية وتحقيق مبدأ البوفرات الخارجية وانقسام تكاليف الانتاج لمشاريع المواصلات على اختلاف انواعها ومشروعات الطاقة والمياه والسكن والعناية الصحية وما واقع ذلك من المشروعات.

- العمل على تأمين توزيع اجتماعي في إطار مبدأ العدل في توزيع الدخل القومي وضبط الشقة ما بين الدخل الإقليم والدخل المخفضة دون أن يؤثر ذلك على الانتاجية الاقتصادية في المجتمع أو يعمل على أضواء الحوافز الإنتاجية التي هي أساسية في اضطراب الاقتصاد القومي وتقفه.

- السكان وقوة العمل:

قدرت الخطة قوة العمل المتوقعة في سنة المدف (71/2) حوالي 272 ألف وان يصل عدد الكويتيين منهم حوالي 26 ألف، وان يكون اجمالي عدد السكان الكويتي حوالي 275 ألف. وثلك تكون نسبة السكانية حوالي 33%. ويكون نسبة عدم الناجم قوة العمل حوالي 24.6%. وان زيادة الصافية المطلوبة من قوة العمل غير الكويتي حوالي 30 ألف خلال فتره الخطة (هذا ولم يحاول استقاط عدد السكان غير الكويتي وبالتالي عدم التعرف لاجمالي عدد السكان المتوقع في سنة المدف.

- أسلوب وضع الخطة:

تم تحديد استراتيجية وأهداف الخطة العامة والخطط القطاعية من خلال جهود اللجان المتخصصة في مجلس الخطط مشتركة المتخصصة في مختلف الجهات الحكومية والأهلية ومن ذوي الرأي والاحصائيات وذلك كله بمساعدة من الأجهزة الفنية وخبراء التابعين لمجلس التخطيط، وتم اختيار المشاريع من ضمن المقترحات التي تقدمت بها الوزارات والمجالس ومختلف جهات الفني.
من حاجة البلاد إلى تلك المشروعات وتوقعاته لائحات القطاع المشترك والخاص. كل ذلك في حدود
النموذج الاقتصادي الذي بناء الجهاز الفني للمجلس وفي حدود الإجراءات التموية للمملكة مع
الاعتماد على زيادة انتاج النفط كوسيلة لنقص الزائدة المطلوبة في الداخل العام لتمويل احتياجات هذه
الخطة.

المتغيرات التي واجهت الخطة:

والملاحظة العامة أن الصيغة العامة لهذه الخطة هي أن المشروع تبع الأسلوب التقليدي في
صيانته الخاصة وفي عرضها وبالتالي لم ينصحها إلا مسؤوليه حسب القضايا، حسب الصلة التي أولاها المخطط لها. فعل سبيل المثال جاء تعدد
احتياجات الخطة من القوى العاملة والسكان خصصا إلى درجة الإجابة العامة والمتين على مضاعفة
متوسط الناتجة الفرد بعدد النمو الكلي مصححا بتوقعات تطور الانتاجية.

و هذا جاء مشروع الخطة خلوا من تحديد جداول تفصيلية لقوة العمل المطلوبة موزعة حسب
المهنة ومستوى المهارة، والذي تعتبر أنه لابد من قدرة المخطط المشاركين في ذلك الوقت،
ولكن تشيرنا لذلك هو ما نحن قد رأوا أن مثل تلك التفصيل ليس له ملحوظة باعتبار أن الجزء الأعظم
من الاحتياجات من قوة العمل سيئي من قبل الوافدين وأن كل المواطنين القادمين إلى سوق العمل
سيجدون المكان المناسب بسبب الفارق الكبير بين حجم العمل وما يمكن أن تولده
القاعدة السكانية في البلاد.

ولو قيض للخطة ان تقرر وتدخل حيز التنفيذ لكبان من الضرورى ادخال تعديلات جوهرية
وتجذيرها، وكتابة متابعة مؤشرين عامين.

1- النتائج المحلي الإجمالي:

استهدفت الخطة الوصول بالناتج إلى 110 مليون ينر في سنة الهفوف 77/71 بأسعار سنة
الأسرة 1968/77 أما المحقق الفعل فقد كان 143 مليون ينر ولكن بالأسعار الجارية سنة
1972 أي أن النمو الاقتصادي المنشود لم يتحقق وما انجاز أقل بكثير من المرجح.

-367-
ويتضح من هذا المؤشر أن السكان وقوة العمل قد تجاوزا التقديرات قبل ان تنتهي الفترة التخطيطية المفترضة. وذلك لا خطا في التقدير بقدر حدوث مثيرات غير متوقعة مثل تجسيم إعداد كبيرة من المواطنين وكذلك استعداد إعداد كبيرة من الاستقلاليات الذي اضطرتهم ظروف حرب يونيو 1967 إلى النزوح.

ولاشك إن الأولويات في البلاد قد تغيرت بشكل كبير منذ السنوات الأولى للفترة التخطيطية المفترضة وذلك بسبب ظروف الحرب. فقد تصدرت الاتزانات القومية والاعتبارات الإنسانية قائمة الأولويات إذ كان لابد من دعم دول المواجهة لازالة أثار العدوان والمساهمة في تحميل أعباء ناتجة.

مشروع خطة التنمية الخمسية الثانية (1977/1981)

لقد تأثر مشروع خطة التنمية الخمسية بعدم من العوامل الأساسية:

الأول - التغيرات الاقتصادية الناجمة عن تصحيح أسعار النفط بعد عام 1973 وتزايد الدخل العام للدولة.

الثاني - التغيرات الاجتماعية والسكانية التي شهدتها البلاد على أثر حرب يونيو عام 1967 والذين في

+ تقدير الكتاب حسب العددات السائدة عند إعداد الخطة.
تراجع مستويات الخدمات الاجتماعية وشملتها بسبب تقلص حجم الاستثمارات المخصصة لها بسبب مقتضيات الالتزام القومي بتخصيص جانب من إيرادات الدولة لمعالجة آثار هذه الحرب.

الثالثة: زيادة السرعة للسكان الناجية عن حاجة البلاد لقوة العمل من جانب واستياء بعض من أشقاءنا الذين لم يعدوا بدء من السعي إلى أوضاع أفضل من تلك التي خلفتها الحرب من جانب آخر وزيد عدد المواطنين عن طريق التجنسي.

الرابع: نتائج عملية تجريبة الخطة الأولى من حيث أساليب إعدادها وعرضها والعوامل المؤثرة عليه اقرارها.

وقد كانت هذه الخطة الخمسية الثانية في الجانب الأكبر منها نتيجة لجهود مجلس التخطيط عام 1970 وعلى وجه الخصوص في الأهداف العامة للخطة أو للقطاعات وأيضا كمحصلة لمجموعة من الدراسات الفنية التي أعدت في ظلها.

وقد تكون مشروع الخطة من وثيقة واحدة جامعًا وشاملًا للاختصار في التحميد وتحديد الأهداف العامة والاستراتيجية ووضعت تركيزا أكبر على الأنشطة القطاعية بشكل متكامل حيث تم تحديد أهداف نوعية وكمية لكل قطاع والسياسات وألوان القيادة اللازمة لتنفيذ تلك الأهداف.

وفي الوقت الذي حدثت فيه تلك الأهداف بشكل دقيق وكذلك الاستثمارات المخصصة لكل قطاع إلا أن الوجهة لم تذكر مشروعا محدداً ونكتفي هنا بذكر أبرز ماجاء فيها.

الأهداف العامة للخطة:

الأهداف:

يشتمل التصور طويل الأجل على أهداف يتمتع على الخطط المرحلة أن تسن معها وتسير في اطارها، يمكن إجمالاً في: إعادة تجميل الاقتصادي يتميز بقوة دفع ذات ومعدلات متزايدة من الدخل والانتاج، مع ضمان حدو دنيا من الرفاه لكل فرد من أفرادنا. وتستند هذه الأهداف على المبتكارات الأساسية التالية:

١- المحافظة على استقلال دولة الكويت باعتبارها جزءاً من الأمة العربية، وعلى النظام الديمقراطي الحر فيها.

٣٩٩
1- اتخاذ بدائل انتاجية متنوعة ومتطورة تحل محل النفق في المستقبل وتطويرها مع المحافظة على نوعية بيئة سليمة.

3- تنمية الموارد البشرية والكفاءات الفنية والرياضية.

4- اتخاذ المبادرات اللازمة لتعزيز التشابك الاقتصادي والتعاون الاجتماعي بين أجزاء الوطن العربي، بهدف الوصول إلى وحدة عربية، بدءًا بتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي.

5- تدعيم البيئة الحضرية التكامل وتحقيق التطور الاجتماعي المتوازن للاسنان والمجتمع.

وفرض هذه الأهداف والمركزات استراتيجية التنمية الراجعة للانبعاث. وهي اعتماد سياسة تنوع النشاط الاقتصادي في الخطط الحالية المتاحة، ضمانًا للتصور من الثروة الطبيعية المنافسة، وتأمين الاستمرارية من الدخل الحقيقي والحياة الطبيعية لأفراد المجتمع.

وعلى أساس الغيابات والذروات بعيدة الأمد. وفي حدود الإمكانات المتاحة والمحتملة خلال الخمس سنوات القادمة، تشمل الأهداف العامة للخطة مايل:

1- تأمين استمرار مستويات من الدخل تتناسب مع الزيادات المتقدمة في تفقات المعيشة.

2- اتخاذ بدائل انتاجية تولد عنها دخل متقدم وتزايد.

3- تنمية الموارد البشرية، والكفاءات الفنية والرياضية، مع التركيز على تدعيم دور المرأة في التنمية الشاملة.

4- تدعيم البيئة الهيكلي والخدمات الأساسية اللازمة لتوفير الموارد المادية والموارد المادي والمواد.

5- تأمين التوازن الاجتماعي وتحقيق تكافؤ الفرص في العمل المتبع ضمانًا لمبادئ العدل الاجتماعي.

6- تطوير النظم والمؤسسات الاجتماعية بحيث يسودها ترابط وتكامل لتحقيق التغيير الاجتماعي المنشود.

7- تأمين التوازن الجغرافي في توفير المنافع العامة والخدمات الأساسية في كافة المناطق.

8- تنمية البيئة الطبيعية وحمايتها من التلوث.
### جدول استمارات الخطة

<table>
<thead>
<tr>
<th>صناعة</th>
<th>جملة الصناعة</th>
<th>الزراعة</th>
<th>persuasiveness</th>
<th>الصناعات الأخرى</th>
<th>الصناعات الأخرى بحالي الاحصائيات</th>
<th>الصناعات الأخرى بحالي الاحصائيات</th>
<th>الاحصائيات الاحصائيات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>السياحة</td>
<td>100,000</td>
<td>20,000</td>
<td>30,000</td>
<td>40,000</td>
<td>50,000</td>
<td>60,000</td>
<td>70,000</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات الزراعية</td>
<td>150,000</td>
<td>30,000</td>
<td>45,000</td>
<td>60,000</td>
<td>75,000</td>
<td>90,000</td>
<td>105,000</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات الثانوية</td>
<td>200,000</td>
<td>40,000</td>
<td>60,000</td>
<td>80,000</td>
<td>100,000</td>
<td>120,000</td>
<td>140,000</td>
</tr>
<tr>
<td>الصناعات العليا</td>
<td>250,000</td>
<td>50,000</td>
<td>75,000</td>
<td>100,000</td>
<td>125,000</td>
<td>150,000</td>
<td>175,000</td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالي الاحصائيات</td>
<td>700,000</td>
<td>140,000</td>
<td>210,000</td>
<td>280,000</td>
<td>350,000</td>
<td>420,000</td>
<td>490,000</td>
</tr>
</tbody>
</table>
- تحقيق الصلات الاقتصادية والاجتماعية خليجياً غربياً ودولياً. ودعم الاتجاهات الهادفة إلى تحقيق

البرنامج الاستثماري (انظر الجدول في الصفحة التالية)

السكان وقوة العمل:

أهمية مشروع الخطة بهذا الجانب. وفقاً لمجلة وفياً للمجاملة التفصيلية. فقدرت الخطة أن

يكون عدد السكان بحلول نهاية الفترة التخطيطية المفترضة (1981) حوالي (360,1) مليون نسمة

منهم (249,1) ألف كويتي و (77,3) ألف ناطق، وقوة العمل حوالي (103,1) ألف موزعون بين الكويتين

وحو (300,5) ألف وفياً (263) من الوافدين.

أسئلة إعداد الخطة:

لقد سارت هذه المحالكة على خطى سابقتها من حيث أسلوب الأعداد، إلا أن هناك أرضاً يحيط

ذكروها فيما يكمن أن يسعى بفلسفته أعداد الخطة. فبالرغم من اختبار المشروعات بموجب نفس الأسس

في الخطة الأولى، أي باختبار المشروعات المناسبة من ضمن ما نقترب الوفرات ويسعى الجهاز

 الفني للمجلس. إلا أن النموذج الاقتصادي الذي يتم على أساسه اختيار إجمالي حجم المشروعات كان

يستخدم وفقاً للشروط المرتبطة. ودائماً هذا النموذج من ضرورة لا يفوق حجم الانتشار العام التطور

الدوري في المدى القريب والاستدامة للاقتصاد. مع مراقبة عدم اتخاذ إجراءات أكبر في التوزان السكاني

الذي كان قد وصل بالفعل إلى وضع يسمى القلق. كأن الخطة لم تعبأ أن زيادة معدلات النمو

الكلي بعد ذلك تسببت أن تكون هذه الخطة تسعى إليه الخطة يقدر ما تعتبر أن المعدل المتقي هو سقف

يجب إلا يتم تجاوزه.

وأن خبر وسيلة تحقيق ذلك هو لا يتم تجاوز حدود الخطة للاستثمار. وهذا يمكن معرفته من أن

الحسابات القريبة يوضعها الإستهلاك. لد تترجح حقيقة الأوضاع الاقتصادية في تطور مثل الاقتصاد

الكويتي، وخصوصاً بعد تزايد دخل الدولة من نشاط النفط بسبب تصحيح الأسعار لضمان وحدة

وأساسية في الاقتصاد. هناك وبديهيتها لا ترتبط بالجهود الاقتصادية المحلية.

ولذلك جاءت وثيقة مشروع الخطة خلوا من المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر ركناً هاماً

في الشكل التقليدي لحالة التنمية وأثر تجربة الخطة الأولى في صياغة وعرض الخطة الثانية يتضح من

- 372 -
اجهادهما المباشر واستعدادها لكل الجوانب الفنية الأساسية التي استخدمت وكذلك في شرح العديد من السياسات والإجراءات.

المتغيرات التي واجهت الخطة:

وعلى وجه الخصوص المشرق العربي من حالة اضطراب أمنية وسياسية وكان لابد وأن ينعكس أثر ذلك على كافة الدول.

وبنبع مؤشرات عامين يمكن أن ترى جانبًا من طبيعة تلك التغيرات، فبالرغم من أن تقديرات الخطة لاجمالي السكان كانت قريبة جداً من كشفته أرقام التعداد العام في عام 1981، إلا أن تقديرات الفروع العاملة قد جاءت بعيدة عن التوقعات ووضوح الجدول التالي ذلك، مع الأخذ في الاعتبار ان بيانات التعداد شمل الحالة في أبريل 1980.

<table>
<thead>
<tr>
<th>تقديرات الخطة</th>
<th>ستاد 1980</th>
<th>ستاد 1980/79</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>جملة السكان</td>
<td>1236</td>
<td>1358</td>
</tr>
<tr>
<td>كوبتي</td>
<td>601</td>
<td>576</td>
</tr>
<tr>
<td>غير كوبتي</td>
<td>655</td>
<td>761</td>
</tr>
<tr>
<td>جملة قوة العمل</td>
<td>4365</td>
<td>384</td>
</tr>
<tr>
<td>كوبتي</td>
<td>112</td>
<td>108</td>
</tr>
<tr>
<td>غير كوبتي</td>
<td>373</td>
<td>276</td>
</tr>
</tbody>
</table>

- 373
وإلى الأمام الغيرة السابقة وكذلك الجداول التفصيلية لتعداد السكان ومشروع الخطة، يضح
أن توجها جديداً في السياسة السكانية قد ابتدأ مع بداية الفترة التخطيطية المفترضة وهو تشجيع جذب
القوى العاملة الوافدة بشكل جماعي وتفضيل الأفراد الذين لا يصبحون أسرهم. ما يعني تغييراً كبيرة
في التركيب الوطني للسكان وبالذات في شريحة الوفاينين، وأيضاً الزيادة الكبيرة في حجم قوة العمل في
التشيد وبناء. فقد قدرت الخطة أن يكون إجمالي العدد في سعود (371) ألف مشغل في نهاية الفترة.
بينما كان الرقم الفعلي في عام 1980 نحو (976) ألف مشغل، دلالة على الفوز التي ساعد تلك الفترة
بما في ذلك اندفاع القطاع الخاص نحو المشروعات العقارية.

والمؤشر الثاني هو تطور حجم الاستثمارات الرأسمالية المحققة. ففي الوقت الذي كان توقع
في تلك الخطة إجمالي استثمارات يصل إلى (444) مليون دينار بأسعار سنة الأساس، فإن المجز
الفعل أقل بذلك بشكل واضح. ففي القطاع الحكومي لاتجاوز (2400) مليون دينار

ولعل أحد أهم الأسباب هو الاختلافات التي شهدتها البنية الأساسية والذات الموضوع، في المرحلة
الأولى، وكذلك حدوثية قطاع المقاولات بالرغم من كل التسهيلات التي أتيحت له، ما أدى إلى تأخير
تنفيذ المشروعات بالإضافة إلى المواقف الإدارية والتنظيمية المعقدة.

وهنا لابد أن نأخذ بعين الاعتبار أن فترات الطبل العام في جميع دول المنطقة على وجه التحديد
خلال تلك الفترة والدور التاريخي لل الكويت في تلبية جانب من ذلك الطبل بحكم موقعها الجغرافي
ومكانتها الراقدة.

ولكن من المبتعثات خلال تلك الفترة لا يكمن إيجابها في جهود تخطيطية طويلة الأمد ولا تدريج
نظرة شاملة متكاملة.

تقوم الصياغة السابقة:

سماحة المتين تجريبي الحقلين السابقين ألا أنها قد اتبعت صياغة تتكون واحدة ولهذا
هناك فوارق في أساليب المراد وبعض نقاط التركيز، الصياغة المشتركة هذه هي القول بأن التوجه هو
توجه شمالي ونهاية العام هو هدف تنامي

ولكن فاحصاً مثابراً لذلك القول سيكون أن كلاً من المشروعين قد أثار بعضًا من الفضائح الهامة
ولم يتمكن من تحديد معالج تلك القضايا، كما أنه قد تم طرح بعض الحلول بضيقه عامة جداً، بينما لم تطرح أي حلول أو وسائل لتحقيق الأهداف المعلن، مما تتربع على ذلك من اتجاه الجدال دون وسيلة حكيمة، مما يجعل الانتهاء في مشروع الخطة كلاً. وعلى سبيل المثال موضوع العمل الاجتماعي وتوزيع الدخل، فلا الكثرة أن هناك قضية في هذا الموضوع وهي قضية مادرة ولكن أي من الخطط لم يعد أبسط هذه القضية، فالتعلم الإحصائية ثابتة تماماً، كما أنه يتم طرح أي حلول أو حتى أساليب عام لمعالجة تلك القضية. ومثال آخر استهدفت كل من الخبان توزيع مصادر الدخل والأقلاع من الاعتماد على النطاق ولكنه لم يتم تحديد النسبة التي يجب السعي لتحقيقها خلال فترة الخطة، ولا حتى الخطوط العريضة للمبادرات الاقتصادية لتحقيق ذلك. كذلك تمت أيضًا قضية السكان وقوة العمل في تلك الخطابين وعلى النحو الذي أشرت إليه سابقاً، إلا أنه لم يتم تقديم مفاهيم خدمات محددة لمعالجة مثل هذه القضية العامة جداً. وقد طرح تشجيع المرأة للدخول إلى قوة العمل بشكل متزايد لكن ذلك ظل هذه المرة أيضاً دون تجربة كافية لتحقيق.

وسيلاحظ أن كلاً من الخبان لم يتمكن من استقراء التوجهات العامة في سياسة الدولة، وتبين ذلك على سبيل المثال من أن الحجم الكلي للسكان وقوة العمل في نهاية فترة مشروع الخطة الأولى قد فاق توقعاتها، وهذا ما تمكن الخطة الثانية من تفاصيل، إلا أن الاستثمارات المدرجة في مشروع الخطة الثانية كانت بدورها أكبر مما تم تحقيقه بالفعل، وذلك ليس للنقص في الموارد المالية، بل لوجود نجاح المشروع في الاستثناء الصحيح لسلم الأولويات الذي يبته الدولة، وكذلك في تقاضي الشديد بقدرة الجهاز الديني الحكيمي في تنفيذ المشروعات وتشييدها.

وهنا لا بد من مواجهة السؤال الرئيسي لماذا الأصرار على طلب التخطيط مع عدم تبني أي مشروع مختلف خطة أو حتى شبيه بالخطة؟

وفي رأيي بعد هذه الورقة فإن عدم تبني أي من المشروعات سالفة الذكر ليس إلا رفضاً دبلوماسيًا للصيغة التي طرح بها، وأن هذا الرفض ليس هناك في جهة واحدة، فمن مشروع الخطة الأولى وضع في ظروف اقتصادية كان فيها شيء من العسر النسبي، ولكن علينا أن نرى ثلاث مراحل للأقرار مجلس التخطيط، مجلس الوزراء باعتباره الهيئة المكلفة عن رسم وتنفيذ السياسات العامة، ثم مجلس الأمنة باعتبار السلطة التشريعية.

أما مشروع الخطة الثانية فقد وضع في ظروف اقتصادية يغلب عليها طابع الوفرة، وكان عليها أن تم بمجرة واحدة للأقرار. فقد اشترى وزارة التخطيط التي أسستها البابا مهام مجلس التخطيط
ووجب قرار إنشاء الوزارة عام 1972 وكانت عملية الاقرار مكنة من خلال مجلس الوزراء الذي كان يمارس فيه الأ окружа التنفيذية والتشريعية.

اذن. فان احتمالات نجاح طرح نفس الصيغة مرة أخرى ضعيفة جدا. ومانعية بالنجاح. 

هنا ليس مجرد تغيير الحالة وإعلامها، بل في أن نتبنج الحالة في تحقيق أهدافها المعلنة، وأن يكون لوجود خطة متكاملة أثرها ملموسا في تغيير مجمل الأوضاع نحو الأفضل مقارنة بالوضع فيها لو لم تكن هناك خطة.

وعلينا كمخططين أو مهتمين في مجال التخطيط أن نصارح أنفسنا أولاً فينا إذا كنا نخدم فعلاً مهتنا وقضينا بتحويل جهود التخطيط ومانعية بخلاف النتيجة إلى صيغة أقرب إلى المجراتية والاحتفال بالنابضات. فالإعلان عن خطط خصية ملائحة دون أن يتضمن ذلك تصنيع قضايا رئيسية معنية ببعض تغييرات ضرورية لدور الأخطار المستقبلية المعرضة وثبتنقل الجمع والاقتصاد الذي يعيش على استثمار أصول الثروة الوطنية إلى مجتمع واقتصاد مولدا لا يستحق أن يسعى تخطيطاً تنموياً.

لقد كان التحدي ومازال الذي يواجه البلاد هو كيفية استغلال المزايا النسبية التي تملكها ومرافع النمو والتطور التي تبلغها، إلى وضع له طبيعة استمرار التقدم، بدلاً من أن يكون هناك عصراً ذهبياً واحداً طال انتظاره. تلبث حقبة زمنية من معادن أخرى.

الصيغة المناسبة:

يعيش التخطيط في الكويت ظروفًا لا تختلف كثيرًا بما يعيشه في الدول النامية عموماً والشبهICA
منها على وجه الخصوص، سواء من حيث عدم كفاية البيانات وتدني مستوى الكفاية الأدارية وتزايد
الاقتصادات وما إلى ذلك. ومثل هذه الظروف لا تحين المخطط من السعي لإنجاز المهمة المكملة
اليه، ولكني أن هذا تأثير على نوعية الخطة التي يمكن أن تنتج وذلك في مستوى الانجاز الذي يكن
توافقة من الناحية العملية. ومانعية بالبحث عن الصيغة هو استباضة شكل الخطة الأولويات التي
يجب أن تنبيها بحياة الحلول التي يمكن تبنيها.

إن مهمة مثل هذه تحتاج إلى جهود جماعية متعددة الاقتصادات وأمل ما يمكن أن يقدمه معد
اعدة. هذه الورقة هو بعض من الاقتراحات التي لاتعدى استشراف بعض جوانب صيغة جديدة.

أولا - مراجعة مرامي الميكانيكية التي جدها الدستور والتنظيم العام لاقرار الخطة أو أية سياسات عامة

- 376 -
وذلك آثار عميقة وبعيدة.
فذكرنا تعلم الحَدَة بالقول: والكيج لحصل على نصيب جيد من مكانتها تمييز الجانب الأكبر من مستهدفاتها فوراً لاستطيغ أو قادم نخبو، أي أنها لابد وأن يُصاغ بلغة يعرفها المنبوذ بقراوراً وتفنيدها. وان تنبه بشكل يوجه استعداد من المعنيين بها إلى القضايا المركزية فيها. وأن تنظم في طرحها للفضائح والمواضيع بالأسلوب العلمي الموضوعي الصحيح، أي أنها تكون مثل تلك الموضوعات واضحة العالم هيئة الأعواد، لأن تكون الحلول المطروحة بدورها محددة سواء بطبعها أو من حيث الجهة المسؤولة عنها.

ثانياً في أساليب تحديد الأولويات والأهداف:
إن المشاركة العامية والفعالة في سلم السياسات واختيار المشروعات كان دائماً سنة من سنوات النشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. وذلك لم يكن مقتصرًا على أهمية تأثير الجهات المفتزة بل ينتمي إلى الجماعات المكننة للرأي العام المثير. وبالتالي فإن اختيار الأولويات وتحديد الأولويات يجب أن يكون عملية سابقة لاعداد الخطة. ويعمل هناك استثمار كبير في الجهد والوقت وعلى المخطط أن لا يكون على عجلة من أمره، لأن تحاشي افتراض الأولويات والأهداف والعوامل اعتمادًا على الاجتهاد الشخصي.

هذا إن لم تكن التأكيد على أن أي مساهمة للمؤسسات الأجنبية أو منشأرين أو خبراء لم يعايشوا ظروف البلاد واستيعاب خصوصيتها يجب أن تكون في حدود تقديم الدعم الفني.

ومن الأهمية أن يكون التأكد من تحفيز كل من يعتمد نجاح الخطة على مساهمتهم في المشاركة الفعالة من هذه التحضير والتحضير لاعدادها.

ثالثاً في شمولية الخطة:
كانت السياسة الثانية للدولة تجاه القطاع الخاص ومازالت تتجه نحو تشجيعه والاعتماد على مبادراته في كثير من مجالات الأنشطة الاقتصادية، بل وأنا تدفع نحو تشجيع الأنشطة الاجتماعية الإخلاصية والعطوفية. وأي توجه يتفاوت عن هذا الأمر محكوم عليه بالفشل المشيد والتأتي فالأدان، بشمولية الخطة أو المخطط في الكويت هو تطبيق غير واضح.

هذا فضلاً عن غياب الكثير من الأدوات الفعالة في توجيه جوانب عدد من جهود هذا القطاع.

- 377 -
لمع أبرزها غياب النظام الديني والانفتاح الكامل على العالم الخارجي.

وما كانت الجهود التي تبذل في سبيل إعداد خطة محددة بالضرورة بسبب بحوث كمية المكانة اليدوية الوظيفية فلا بد من اختيار عدد من القضايا والمواضيع والقطاعات التي يمكن أن تساهم في تقليل ذلك حتى يتم تغطية معظم النظام والتغطية وكذلك ما يتم من العمل على تأسيس أساليب التخطيط طويل المدى. ويعني أخيرًا أن الأنشطة والقطاعات التي تعتبر تدخل مباشرة من الدولة هي التي تستحق أولوية في الخطة.

رابعًا - في الأعداد للمبادئ:

أبرز جهود الأعلام في الكويت تجارب وبعض قضايا استفادحة الموقف السياسي منها.
والتي توجز للمخطط أن يفترض اتخاذها، ولا تنتهي جهوده إلى تمرير في مجال التخطيط ليس إلا.
وعلى سبيل المثال السياسة السكانية. فالنمو السكاني وتطور اعداد ظاهرة العامة لا يمكن أن تكون عليه معدلات مماثلة ومكوناتها محدودة بحスマホ ضيقة إذا أخرج الع propriété لمسوحات الأحصائية الكافية والدراسة المفتاحية. ولكن الوضع ليس كذلك بالكويت، فزيادة السكان الكلي وقوة العمل خاضعة لقرار سياسي وبالتالي دون معرفة ذلك القرار فإنه يمكن أن تتخد أي إجراء سوء نحو زيادة سريعة أو تقلص سريع. وذلك في المكاسب الدورية لدلا هذه الزيادة. وما كان حجم السكان وقوة العمل باعتبارهما هدفا لليادة أساسيا في الخطة.
فإن أي خلل يصيب معدلات غياب يعني إحداث خلل جدري في الخطة. وكون عدد السكان صغيرا بالقياس الدولي لرئيس المبادلات المفيدة التي تطرأ عليه. فالوقت المطلوب لتهيئة احتياجات نحو سكانية بح slowdown (1/2) بين مختلف عن هم سكاني معدل (3/2)، ومعالجة قضايا شرائح السكان غير المكتملة والمتبعة لتطوير مستوى وشمولي الخدمات الاجتماعية والبلدات التعليم والصحة سيسمح للتقلبات التي مر تبها هذه الخدمات لأسباب أهمها النمو غير المطيري لمعدل عدد السكان في البلاد.

والثامن البارز الآخر هو سياسة الاتفاق العام وعلاقة النتائج والاستعداد بتمويل الاحتمالات، فتجربة الدول المتقدمة للحل قد أوضح أنها هناك مجالا ضيقا جدا للتحكم في الدخل الناجم من انتاجية سفينة هذا السلعة وضعفتها في السوق والاقتصاد العالي، وبالتالي فإن التهيئة الحالية هو أن المصدر المتزوجعلى انتاجها وتسويقها سيكون مختلفا ويشكل حادا، مما يعني أن أي خطة مرتبطة على فرصات ثانية في هذا المجال ليس لها أرضية صلة.
وبالتالي فإن ربط الاتفاق العام وجهود الأغلبية حسب تطورات اتخاذ التخطيط يعني وجود اتباع أسلوب غاية في الموت في التخطيط والدرجات التي قد يفقد معها صمغية الاستمرارية والاستقرار اللازمين، وبالتالي تضع ملامحه الرئيسية.

وعليه، يصبح البديل في أن سياسة الاتفاق العام على الأهم الأولوي وتوليد جهود التنمية من القضايا الاستراتيجية التي ينبغي أن تتعالج سياسياً ويشكل واضح، حيث أن بناء خطة على افتراضات اجتماعية في هذا المقام لايشكل بديلاً عابراً لتلك السياسات.

إذا جاءت هذه التخطيط يجب أن تركز أولاً في إعداد بديل لكل تلك القضايا الاستراتيجية لتسهل على منتخبي القرار و.mm., السياسات تبني السياسات المناسبة والتي سيكون دورها ركناً هاماً في وضع الخطة وتكفل حدوثاً ديناً من الاستقرار اللازمة لإنجاز أهداف الخطة، وتزيد من احتمالات نجاحها.

خامساً - في تنبيه جهود التخطيط:

إن التخطيط ووضع خطة في الكويت لايمكن أن يكون جزءاً منفصلًا عن التزامات دستورية تحوي بدورها معنى التخطيط وآدابه. فالسلاسة التنفيذية مطالبة بأداء برنامج عمل خلال فترة ولايتها الدستورية والذي استمر عليه الوضع بأن تكون في حدود أربع سنوات، ومنها كان شكل ذلك البرنامج فهو يضم معنى من معانى التخطيط لكونه ينظر إلى المستقبل لسنوات قادمة، وإن كانت عملية إعادة عمل سياسية بحثها يخص بها مجلس الوزراء، وكذلك فإن الخطاب الإمبريالي السنوي عند افتتاح دورته انعقاد مجلس الأمة، فيه الكثير من معنى مناسبة الانتهاء والتهجع الجديد نحو العمل في السنة الجارية.

ولا شك أن تقديم الميزانية العامة للدولة والبيان الاقتصادي السنوي لوزير المالية يجب طرحها بخطة عمل سنوية وكذلك تنفيذها ومتتابعة لأولويات الاقتصاد في البلاد.

إن تلك الأعمال جميعاً تطرح للنقاش في مجلس الأمة، وأن على السلك التنفيذية أن تأخذ بعين الاعتبار مزيد من ملاحظات وأفكار أثناء النقاش.

وعليه فإن تلك الالتزامات الدستورية تفرض نفسها عند اختيار صيغة في البلاد وتشدد أن يكون مثل ذلك الجهد عملاً متماماً لايتمكق، وهو ما يطلب وجود جهاز للتنطيط والتأكد على مستوى Retrieve من الكفاية يمكن أن تقدم مشروعات ودراسات والأعمال وكذلك تنفيذ معوقات التنفيذ وكيفية تنطيط عليها، وأن يكون مثل ذلك الجهد قادرًا على الاستفادة من الاكتشافات التخطيطية المتاحة في العديد من أجهزة الدولة، وأن يسعى لجعلها شريكاً حقيقياً في التخطيط تتحمل
معه أعجاب النجاح الخطة، ويعد الصورة التقليدية للتخطيط في الأبراج العاجية.

سادسة - في بناء النماذج الفنية وعاصمتها:

يتأثر الاقتصاديون بدرجة كبيرة على معاييرهم على من تفسير ومعايير المؤشرات الناتجة عن استخدام النماذج الرياضية لمحاكاة الوضعية الاقتصادية، أو إعداد النماذج حسبات القرى العاملة أو تخطيط الموارد البشرية وما إلى ذلك. وكثيراً ما يقومون أن العلاقات الرياضية المعبر عنها في بناء تلك النماذج مبنية على فرضيات تعكس أوضاع الدول التي أعدت تلك النماذج أصلاً لها.

والناتالي فإن اقتباس مثل تلك النماذج أو الأكفاء بادئ الخادم لكي تحسين شكلها عليها يعني أن هناك احتمالات كبيرة للوصول إلى نتائج خاطئة وبالتالي تفسيرات غير صائبة.

ولا كانت استخدام مثل تلك الأدوات امرًا يساعد بشكل كبير على تحسين نوعية التخطيط. فان الاتجاه الامل للأمر الموات GameObject هو أن يتم بناء النماذج الملائمة والتي تحيي فعلاً واقع البلاد.
المداخلات

د/ محمد صادق (المعهد العربي للتخطيط)

في سياق الدعوة التي اطلقتها المحاشر لأباد أكبر مشاركة ثقافية من مستهلكي التخطيط في المرحلة النهائية، ما هو الطرز الذي يمكن تصوره، بالإضافة إلى الجماعات الضاغطة اوجماعات الرأي العام، للمساهمة في عملية التخطيط، مع الأخذ في الاعتبار الوعاء السكاني طالما أن عملية التخطيط هي أولاً وآخراً مصلحة السكان ككل؟

طالما أن الاقتصاد يتأثر بال سوى النظيف بصورة طردية، فهذا يعني أن الاتفاق العام هو خيار القضية، لذلك فان عملية التخطيط محاصرة عن أسس من تصميم اطرها المؤسسي لن تؤثر شارها إلا بقدر ما يحصل من تطور نظامي في مجال الاتفاق العام والسياسة المالية، خاصة في ظروف استمرار القطاع الخاص من حيث حجمه وفعاليته مرتبطا بالقطاع العام، زائدة ضالة دور الضرائب والرسوم.

عبد المحسن قتي مظفر (الشركة الكوثرية للإستثمارات الخارجية)

ان الحديث عن التخطيط في الكويت دون الحديث عن وضع سياسة واضحة للإيرادات المتوقعة من البتروال يعتبر غير ممتع إلا من الصعب الأساسي للاقتصاد الكويتي هو البتروال، وبدون التحكم في انتاجه، واسعه الخارجية عن إرادة الدولة. يبقى الحديث هامسا لأي صلب الاقتصاد الوطني.

إن فكرة التخطيط وقبوله على المستوى العربي قد مرت بفترات من انكشاف تبعا لفترات المد الاشتراكي أو انكشاف الانتفاض الاقتصادي، إلى أي مدى يمكن اعتبار الوضع في الكويت من حيث المد والانكشاف لقبول فكرة التخطيط اعتماداً على الوضع العربي ككل؟

د/ عبد الرسول موسى (جامعة الكويت)

رغم مرور فترة تجاوز العشرين عاما على بدء عملية التخطيط في الكويت إلا أن حفزت عن تكوين جهاز تخطيط خبرة تخطيطية عملية، وهذه المشكلة لها علاقة بأعمال النماذج التخطيطية المحلية.

المشكلة السكانية تمثل في اعتماد الكويت بشكل رئيسي على الموارد غير المحلية، وهذا يعكس أيضا عدم النجاح في إيجاد عمالية محلية قادرة على المساهمة في التنمية، في وقت كانت الدراسات

٣٨١
تركز على العمالة غير المحلية.

عبد الله النياري (مجلة الطبيعة)

لقد كانت مهمة المحاضر صعبة في الحديث عن التخطيط بالكويت حيث لا يوجد تخطيط، وفي هذا السياق ترى مسألتين:

الأولى: تتعلق ببيئة الخطة ومدى أحساس المجتمع وقيادته بالحاجة إليه وأثره في السياسة الاقتصادية العامة والتخطيط بشكل عام، ويدعو أن الخطط يجب أن تكون شرعية في الحقيقة مشروعة خطط بدلًا من أن تكون خطط اقتصادية، بمعنى أنها كانتا عبارة عن تجميع مشروعات وزارات الدولة والعمل على التنسيق بينها، في محاولة للحالة بالطلب العام الذي هو الأساس طلب استهلاكي.

ثانية: كان التخطيط يعتمد على نظام الأساطير التاريخية، مثلاً إذا زاد الطلب بنسبة (2/7) خلال العشر سنوات الماضية عندئذ، يتم صياغة المشروعات المستقبلية على هذا الأساس، دون محاولة التحكم بالعوامل المرتبطة بها. هذا الطلب أو التأثير فيها، وهذا ادى إلى ارتباط الطلب العام بالاتفاق الحكومي لورادات النفط ارتبا ايجابيا.

اذن لا يوجد تخطيط أو سياسة اقتصادية حكومية. فالسياسة الاقتصادية متصلة على مبادعة ما يجري مع استجابه لبعض الضغوط سواء كانت ضغوطا استهلاكية مثل توفر أو ضغوط القطاع الخاص كطلب على زيادة الاستثمارات أو الاشتاء لمعالجة الركود، وهذا ادى بالنتيجة إلى خلق غيورأ تنموي مشوه.

إبراهيم ناصر (وزارة التربية الكويت)

إن عدم وجود قبول للتخطيط في الكويت يعود إلى سبب أساسي هو سرعة الدخول في عصر النفط، وهذه الظاهرة كانت وراء بروز مجموعة اتجاهات تتعلق في:

الأول: بروز الدولة باعتبارها الجبهة الأساسية المهمة على الاقتصاد والتنمية في تنمية قطاعاته، مقابل استمرار الشعور لدى المؤسسة الاجتماعية بالعمل في ظل الاقتصاد الحر.

الثاني: إن الفترة التي تلت ظهور العوائد النفطية كانت فترة الشعور بالوفرة رغم استمرار مشكلة ندرة الموارد البشرية، نتيجةً فهم الورقة من جهة المادي فقط، دون الاهتمام بالجانب الاجتماعي أو التنمية الاجتماعية.
مشكلة التخطيط في الكويت هي الاتجاه التقليدي حيث اتخاذ من الخطة المتوسطة والقصيرة، والأمام وبيزانية الدولة خارج مجموع المشكلات الاقتصادية في ظروف الاعتماد الشديد على سلعة النفط. لذلك فإن التخطيط في الدول النفطية ومنها الكويت يجب أن يتركز على الأمد البعيد، لأن المشكلة الاقتصادية القائمة ليست قصيرًا الأمد، وإنما هي أساسًا ترتبط بمجموعة مهكمة تتخذ في تحديد الهيكل الأشمل للمؤشر القومي، ويربط بذلك ضرورة العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.

عبد الله سعيد عدنان (وزارة التخطيط - اليمن الديمقراطية)

تتطلب عملية التخطيط توفر الارادة السياسية في إطار توفر مقوماتها الأساسية من سياسية واقتصادية وتنظيمية واحصائية. ويدرس أن المحاضرة اقتصرت فقط على اجتياز التخطيط دون اجتياز الإحصاء، والتخطيط بدون إحصاء لا معنى له، ثم ماذا عن المتتابع، وله هناك جهة معينة تقوم بهذه المهمة؟

د/ محمد عمر (وزارة التربية)

في ظروف المتطلبات القائمة على الورود الرئيسي للنفط وضرورة الأخذ بالاولويات فإن المؤسسة الاجتماعية الكويتية مدفوعة آجالًا أو عاجلاً تبني التخطيط وإلي الإيمان به أكثر مما كان الوضع في مراحل سابقة.

ولكن ما يمكن قوله أن جهادًا قليلاً قد بذل جعل الجهاز الفني للتخطيط قادرًا على تبني بدلات عديدة تمكن صانع القرار من اتخاذ سياسة معينة ملائمة، وهذا يدعو الإجابة المعنية إلى التأكيد على هذه الدراسات لأهميتها في خدمة العملية التخطيطية.

د/ فرحان جاسم (المؤهده العربي للتخطيط)

تقوم عملية التخطيط على مجموعة خطوات بدأ بتخطيط استراتيجية التنمية ومروراً ببناء الخطة واعداد وتبنيها والانتقال إلى مرحلة التنفيذ، والسياسات الاقتصادية التي تطلبه تحويلها من مؤشرات رقمية إلى الواقع العملي. وحيث أن الخطتين يقتنا حيراً على ورق دون أقرارهما، لذلك يستحل تقويمها من الناحية العملية.
وفي محاولة لتقييم هذه التجربة نظرًا على أساس مدى انضمام الخلقين مع استراتيجيات التنمية، يلاحظ أن هذه الاستراتيجيات غير واضحة ولم يتطرق إليها المحاصرين اطلاقاً، وبالتالي فإن الحديث عن تجربة التخطيط في الكويت ليس له أساس لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية.

لقد ذكر المحاصرين فكرة التخطيط الشامل غير مرفوضة، وهذا يعني أن التخطيط في حد ذاته غير مرفوض، وإنما المرفوض هو الصيغة التي تم على أساسها بناء الخلقين، ولا لو كانت الصيغ متاحة وإن التخطيط الشامل غير مرفوض، فلماذا إذن البحث عن صيغ جديدة بينها لم تجر الصيغ القديمة؟

اما المفتاحات التي أوردها المحاصرين ضمن الصيغة البديلة للخطة فهي من بديعات الفكر التخطيطية، خاصة ما يتعلق بالمناخ الرياضي، حيث ما ذكر عن وضع الخطة دون الاعتماد على نماذج مستودرة صحيح تماماً، ولكن ليس هناك دولة تقوم بناء خطة على أساس استمراد غوردها من دولة أخرى، نظرًا لاختلاف التغيرات الاقتصادية وطبيعة العلاقات التي تحكم هذه التغيرات.

والخلاصة فالنتائج الواردة يفترض وجوها أصلاً في الخطة، وبالتالي يفترض شمول الخلقين الأول والثاني لهذه الأمور. ولكن ما يستنتج فعلاً هو عدم شمول الخلقين لذلك المفتاحات، وهذا يعني وجود اختلاف جسيم جداً فيها، وبالتالي إذا كانت هذه الأخطاء قائمة فعلاً فلا يمكن إيقاع اللوم على مجلس الأمانة أو أي جهة أخرى في رفض الخلقين.

خالد العيسى (غرفة تجارة وصناعة الكويت)

لقد قدمت الخطة فعلاً إلى مجلس الأمانة الذي شكلها لجنة خاصة باسم لجنة الخطة، حيث استمرت في مناقشتها لمدة تقارب السنتين وعلى امتداد جلستين لما قبل وما بعد عام 1977، ثم توصلت اللجنة أخيراً إلى أن ما فقد لما ليس خطة بل هو إطار خطة.

إن الخطة موجودة ولكن ليست تلك المقصودة في المحاضرة، فهي في شكل اتفاق ضماني بين رموز القطاع الخاص ورموز الإجراءات الوظيفية في إطار ترتيبات سياسية وسياسات اقتصادية مستقرة. فالالتزام رغم جداً بين ما تحقق وبين التخطيط في مختلف المجالات. فعل سبيل المثال ورغم أن التعاونيات ظهرت في العالم العربي منذ السبعينات في فترة الام الامشاة، إلا أنتعاونيات في الكويت من انجهها، ولكني لا أبان المسؤولين والقائمين عليها وعدم الدخول في تفسيرات قوته أو والذيائية أو حتى إقامة معاها، وربما في فترة من فترات التخطيط كان براد شد العمل التعاونى لגוד من التنظير.
من النظر والمنهجية، ولكن هناك شيء من الرفض الضمني لها.

إذن صحيح أن هذه الخطط لم تصدر بصورة قانونية ولكن خلال فترة النقاشات مع الجهاز المعين كان هناك تبني ضمني لها، واعتبرت هذه المرحلة مرحلة تدريب ومران للأجهزة المعنية لما شكله اصول التخطيط مقابل تنفيذها دون الإعلان عنه، وقد تم ذلك فعلًا، وهذا الأسلوب غاب عن المحاضر.

تعاني الأجهزة التخطيطية من النقش، وقد يبرز هذه النقش على مستوى الكره، يتعلق بالشباب الكويتيين الذين أصبهم شيء من الخروج، فأصبح الواحد منهم، رغم حداثة توجهه، يعتبر ذاته أنه أوتي من العلم ما لم يحقق أحد قبله أو بعده، وتيجة لذلك، يصبح أي منصب يبدأ بفترة ادائاته الثانية، يتعلق بالعملين غير الكويتيين والذين أُدرجت أياديهما في الحركات غير الكويتية في سنوات (سيتاكا غاب إيه) والاستعداد لتقديم مواصلات مدعومًا بأهل عائلة منطلقة شهيرة من الجزء.

يضاف إلى ذلك أن الجهاز الوطني الذي يقوم بإعداد الخطة أصبح كالناتين الأصغر الذي يключен اليأس والأخضر، بينما مجلس الأمة يتشغّب بالمناطق الحدودية والجماعي الأخ، معتبراً عداد الخطة من مهمة التحري والفتح.

اما السياسة السكانية فيلاحظ أن الهرم السكاني مقلوب، فهناك اتجاه مستمر لاستخدام العمالة الأجنبية دون الأتقاء للمعاملة المحلية ومحاولة تدريبها وتأهيلها.

وأخيراً يذكر ما يتعلق الأمر بالتوزيع فقد من النصفي القيمة بالتخطيط لتعزيز الفوارق الاجتماعية، وربما يكون ذلك في هذا السياق من شؤون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالنسبة لعدد العوائل التي تصرف لها المساعدات والدخلات الإيجار للاحتفاء مدى زيادة عددها.

علي موسى عبد الموسي

كان واضحاً في سياق المحاضرة عدم وجود التخطيط في الكويت، ورغم جاء ذلك بشكل هادئ، غير صريح. أما موضوع البناء الاقتصادي فهو قائم ولكن قد يكون غير مكتمل.

الحاجة في التخطيط في الكويت ليست عقدية بل تتبع من الواقع الاقتصادي، وكان الادراك منذ البداية أن التخطيط أسلوب من أساليب الإدارة. أما موضوع الرغبة في التخطيط، فإن تكرار طلب اعداد الخطة من قبل القيادة السياسية يعني وجود هذه الرغبة على الأقل ظاهرة، ولكن السؤال
المركزي الذي حاولت المحاضرة مناقشته هو، لماذا حصل رفض للخططين؟ وتساؤل ذلك يتعلق
بشكل الصيغة المناسبة، يعني أن الرفض أصل على الصيغة وليس على مبدأ التخطيط في حد ذاته.

هناك نماذج رياضية مثل الحسابات القومية تطبق على الكويت وعلى الدول النفطية عموما،
وتجيب تحاشي بناء الخطة على مثل هذه النماذج ولعل تلك كان أحد الأخطاء التي وقعت فيها الخطة
الأولى، رغم أنها لم تكن النسب الرئيسية لفرضها، لذلك يجب أن تبقى هذه النماذج استشادية. أما
النماذج الحديثة مثل غازات التجارب ومحاكاة المجدال التي يجد chứa الجيل الجديد من المخططيين
والاقتصاديين جاهزة تحت أيديهم فهي كلها نماذج مستورة، يجب أن لا يكون معيار بناء الخطة قابلا على مدى
استخدام النماذج الرياضية والكمبيوتر.

لم تكن هناك استراتيجية تنمية لذلك جاء استخدام لكلمة انماط بدلا من التنمية في المحاضرة،
كما ركزت الورقة على جهاز التخطيط الذي يفترض فيه اعداد البديل في إطار الولائيات، ولكن اعداد
البدائل تحتاج إلى جهد ونهاك قصور في هذا المجال.

لا تعارض بين التخطيط المتوسط والقصير الامد وبين التخطيط الطويل الأمد، فالخطط القصيرة
تشكل في النهاية ترجمة للخطط المتوسطة الأمد، وهذه تشكل بدورها ترجمة للخطط الطويلة الأمد.

قضية الانفاق العام تحت أهمية ضرورية، ولكن هل ذلك يعني وضع استراتيجية لانفاق النفط
وتسير؟ خاصة وإن انتاج النفط يحض لظروف السوق الدولي. لذلك يمكن أن يكون نسب النفط هو
عوز ما ترتيب على سوق النفط في مجال الانفاق العام في الكويت من خلال برمجة الانفاق على أساس
أولويات محددة.

كذلك تعتبر قضية العمالات ذات أهمية مركزية وأن أي خطة يتم اعدادها حاليا أو مستقبلًا لابد
وأن تعالج هذه القضية في إطار المشكلة السكانية على الأمد الطويل.

صحيح أن الخطط لم تكن إلا مجرد تجميع مشروعات ولكنه أساليب صحية أيضا، لأن جهاز
الخطط في الكويت ذو نماذج واسعة، حيث أن الجهاز الذي كان يمثل لأعداد خطة وزارة
الصحة يفرق الجهاز الموجود في وزارة التخطيط.

الأسلوب التخطيطي الذي اتبع في الكويت هو أسلوب تقليدي سواء في اعداد الخطة أو
استخدام النماذج ولا تتشابه تلك الخطط بالضرورة وفي غالب مناصبها مع وضع الكويت، لذلك
يجب مراجعة ظروف البلد عند اعداد الخطة وحيث لا يوجد ضمان بقبول الخطة من قبل الجهاز

٣٨٦ -
التشريعي في الكويت على خلاف الحال في الدول الأخرى، فهذا يتطلب من المخطط أن يكون أكثر حذراً في كيفية اعداد الخطة، ولا بد من الاتفاق على بعض القضايا قبل الاعدادات مثل السياسة السكانية.

تتوفر كل الإمكانيات الأساسية لاعداد الخطة في الكويت، وهناك رغبة وقبول للتخطيط على الاقل ظاهرياً، ولكن قبل الاعداد على خطة جديدة يجب تقويم الجهد السابق، ولا بد من وجود تخطيط وان يكون التخطيط للتنمية وليس تخطيط المنشآت فقط.
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

هذه تعرفية

* أنشأت حكومة دولة الكويت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للاتصال عام 1977، كمؤسسة كويتية مستقلة باسم معهد الكويت للتخطيط الإقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط.

* تم تحويله عام 1983 إلى مؤسسة عربية إقليمية باسم المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بناءً على اقتراح من حكومة دولة الكويت وموافقة عدد من الدول العربية.

* في يناير عام 1980 تم الاتفاق بين الدول العربية المؤسسة على إقرار المعهد كمؤسسة عربية مستقلة لمدة عشرين عاماً، ووقع على هذه الاتفاقية معظم الدول العربية، وعضوية المعهد مفتوحة أمام بقية الدول العربية الأخرى الراغبة.

بالإضافة إلى المعهد. على أن خدماته
بجميع مجالاتها متوفرة للكافة الأقفار
العربية.

وتحمل خدماته في نشاطاته المتعددة التي
منها:

- البرامج التدريبية الطويلة والقصيرة
للأساتذة من موظفي الحكومات
العربية وداراها الذين يتصل عملهم
بजوراض التنمية
- الإقتصادية والاجتماعية
- الخلفيات الفاعلية السنوية
- الخدمات الاستشارية
- إعداد الأبحاث والدراسات
- إصدار الطوابع التي تشمل قضايا
التنمية الإقتصادية والاجتماعي في
الوطن العربي والتي تذكر بضاها هنا:

منشورات
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

- ندوة مديرية التخطيط القومي وإعداد
  ندوات
المشروعة العربية المشتركة، 1983
(351 ص. 1,400 د.ك)

N.A.Khan Patterns of agricultural
development in Arab countries, 1979
(266 ص. 1,750 د.ك)

Seminar Seminar on Investment policies of
Arab oil producing Countries, 1974
(216 ص. 1,250 د.ك)

المعهد العربي للتخطيط بالكويت
ص. ب. 5834 (الصفافة)
العنوان البريدي: كويست
تالك: 22996 KT
تلفون: 8431302